

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب

تأليف

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري
(٨٢٥ - ٩٢٥)

وفي الهامش

- ١ - منهج الطلاب للتأليف
 - ٢ - الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية
- للسيد مصطفى الذهبي الشافعي

الجزء الأول

« مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُقَمِّمَهُ فِي الدِّينِ »
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الإسلام ، ملك العلماء الأعلام ، سيديوه زمانه ، فريد عصره ووحيده دهره وأوانه ، حجة الناظرين ، لسان المتكلمين محي السنة في العالمين ، زين الملة والدين ، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي تغمده الله برحمته ؛ وأسكنه فسيح جنته ، ونفعنا المسلمين ببركته :
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على إفضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله .
وبعد : قد كنت اختصرت منهاج الطالبين في الفقه تأليف الإمام شيخ الإسلام أبي زكريا يحيى محي الدين النووي رحمه الله في كتاب سميت به [منهاج الطلاب] وقد سألت بعض الأئمة على من الفضلاء المترددين إلى أن أشرحه شرحاً يحل ألفاظه ، ويجل خطاه ، ويبين مراده ، ويتم مفاده ، فأجبتني إلى ذلك بمون القادر المالك ، وسميته :

بفتح الوهاب بشرح منهاج الطلاب

والله أسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل .

(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف ، والاسم مشتق من السمو وهو العلو ، والله علم على الذات الواجب الوجود ، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم ، والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع ولقولهم رحمنا الدنيا والآخرة ورحم الآخرة ، وقيل رحيم الدنيا (الحمد لله الذي هدانا) أي دلنا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) والحمد لله الشاء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل ؛ عبقاً قول النبي : « عن تعظيم النعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره » وابتدأت بالبسملة والحمدلة اقتداءً بالكتاب وهو عملاً بنجر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم » وفي رواية « بالحمد لله في كل عزم » أي مقطوع البركة رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ، وجمعت بين الابتداء بين عملاً بالروايتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقي وإضافي ، فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي حصل بالحمدلة ، وقدمت بالبسملة عملاً بالكتاب والاجماع ، والحمد مختص بالله تعالى كما أفادته الجملة « يا جعلت آل فيه للاستغراق أم للجنس أم للعهد (والصلاة) وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم (على محمد) نبينا (وآله) هم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب (وصحبه) هو عند سيديوه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من أجمع مؤمننا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقهم ، وجمعت الحمد والصلاة والسلام خبرتان لفظاً إنشائيتان معنى ، واخترت اسميهما على فعليهما للدلالة على الثبات والدوام (الفائزين من الله بعلاه) صفة لمن ذكر .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي
لولا أن هدانا الله ،
والصلاة والسلام على
محمد وآله وصحبه
الفائزين من الله بعلاه .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ،
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه والتابعين ،
سلاة وسلاماً دائماً
في يوم الدين .

بعد ، فيقول مصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها غالبا لتضمن معنى الشرط والأصل مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر) من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى (في الفقه) وهو لغة الفهم ، واصطلاحا العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية ، وموضوعه أفعال المكلفين من حيث عروض الأحكام لها ، واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وسائر الأدلة المعروفة ، وفائدته امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه المصطلان للفوائد الدنيوية والأخروية (على مذهب الإمام) المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس (الشافعي رضي الله عنه وأرضاه) أي مذهب إليه من الأحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب (اختصرت فيه مختصر الإمام أبي زكريا النووي) رحمه الله (السمى بمنهاج الطالبين وطُحمت إليه ما يسر مع إبدال غير المعتمد به) أي بالمعتمد (بلفظ مبين) وسأنبه على ذلك غالبا في محاله (وحذفت منه الخلاف روما) أي طلبا (لتيسيره على الراغبين) فيه (وسميته بمنهج الطلاب) النهج والمنهاج الطريق الواضح (راجيا) أي مؤملا (من الله) تعالى (أن ينتفع به أولو الألباب) جمع لب وهو العقل (وأسأله التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير (للسواب) أي لما يوافق الواقع من القول والفعل (و) أسأله (الفوز) أي الظفر بالخير (يوم المآب) أي الرجوع إلى الله تعالى أي يوم القيامة .

﴿ كتاب الطهارة ﴾

هو لغة الغضم والجمع يقال كتب كتبا وكتابة وكتبا ، واصطلاحا اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبا ، والطهارة لغة النظافة والخلوص من الأدناس ، وشرعا رفع حدث وإزالة نجس أو مافى معناها على صورتها كالتييم والأغسال السنونة وتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة فهي شاملة لأنواع الطهارات وبدأت بالماء لأنه الأصل في آلتها قلت (إنما يطهر من مائع ماء مطلق وهو ما يسمى ماء بلا قيد) وإن رشح من بخار الماء المغلي كما صححه النووي في مجموعه وغيره أو قيد لمواقفة الواقع كماء البحر بخلاف الحل ونحوه ومالا يذكر إلا مقيدا كماء الورد وماء دافق أي مني فلا يطهر شيئا لقوله تعالى تمتنا بالماء وأنزلنا من السماء ماء طهورا وقوله تعالى فلم نجدوا ماء فتييموا صعيدا طيبا وقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء رواه الشيخان والذنوب بفتح المعجمة الدلو المثلثة ماء والأمر للوجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره إلى الفهم فلو طهر غيره من المائعات لقات الامتنان به ولما وجب التيمم لفقدته ولا غسل البول به وتعبيري بما ذكر شامل لطهر المستحاضة ونحوها وللظهر السنون بخلاف قول الأصل يشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق (فتغير بمخالط) وهو مالا يتميز في رأى العين بخلاف المجاور (ظاهر مستغنى عنه) كزعران ومنى (تغير يمنع) لكثرة (الاسم) أي إطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديريا بأن اختلط بالماء ما واقفه في صفاته كماء مستعمل فيقدر بمخالطه في أحدها (غير مطهر) سواء أكان قلتين أم لافي غير الماء المستعمل بقرينة ما يأتي لأنه لا يسمى ماء ولهذا لو حلف لا يشرب ماء فشرب من ذلك لم يحنث (لا تراب وملح ماء وإن طرحا فيه) تسهلا على العباد أو لأن تغيره بالتراب لكونه كدورة وبالمالح المائي لكونه منعقدا من الماء لا يمنع إطلاق اسم الماء عليه وإن أشبه التغير بهما في الصورة التغير الكثير بما مر ، فمن علل بالأول قال إن التغير بهما غير مطلق ومن علل بالثاني قال إنه مطلق وهو الأشهر والأول أقعد وخرج بما ذكر التغير بمجاور كدهن وعود

وبعد ؛ فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه . اختصرت فيه مختصر الإمام أبي زكريا النووي (السمى بمنهاج الطالبين) وضمت إليه ما يسر مع إبدال غير المعتمد به بلفظ مبين ، وحذفت منه الخلاف روما لتيسيره على الراغبين ، وسميته بمنهج الطلاب راجيا من الله أن ينتفع به أولو الألباب ، وأسأله التوفيق للسواب والفوز يوم المآب . ﴿ كتاب الطهارة ﴾ إنما يطهر من مائع ماء مطلق وهو ما يسمى ماء بلا قيد فتغير بمخالط طاهر مستغنى عنه تغيرا يمنع الاسم غير مطهر لا تراب وملح ماء وإن طرحا فيه ؟

فيها ما كتبه على بعض مسائل من النهج مشهور بعضها بالدقة وعنوت عن كل واحدة بمسئلة وإن اشتملت على مسائل بل قد يستقصى الباب كما سيأتي في الاعتكاف فنقول وبالله التوفيق :

ولو مطيين وبمكث وبمافى مقر الماء وممره وإن منع الاسم والتغير بما لا يمنع الاسم قلته في الأخيرة
ولأن التغير بالمجاور لكونه متروحا لا يضر كالتغير بحجة قريبة من الماء وأما التغير بالبقية فلتعذر صون
للماء عنها أولاته كما قال الرافعي تبعا للإمام لا يمنع تغيره بها إطلاق الاسم عليه وإن وجد الشبه المذكور
والتصريح بالملح المائي من زيادته وخروج المائي الجلي فيض التغير الكثير به إن لم يكن بمقر الماء أو
ممره ؟ وأما التغير بالنجس للظهور من مظاهر فسيأتي (وكره شديد حر وبرد) من زيادته أى استعماله
لنعمه الإنباغ ، نعم إن قدغيره وضاق الوقت وجب أوخاف منه ضررا جرم وخروج بالشديد المعتدل
ولو مسخا بنجس فلا يكره (و) كره (متشمس بشروطه) العروقة بأن يتشمس في إناء منطبع غير تهد
تكديد قطر حار كالخجاز في بدن ولم يرد خوف البرص لأن الشمس بمحدثاتها تفصل من الإناء زهومة تملأ الماء
فإذا لاقى البدن بسخونها خيف أن تقبض عليه فتجبس الدم فيحصل البرص فلا يكره للسخن بالنار كما مر
لتهاب الزهومة بها ولا متشمس في غير منطبع كالخزف والحياض ولا متشمس بمنطبع تهد لصفاء جوهره
ولا متشمس بقطر بارد أو معتدل ولا استعماله في غير بدن ولا إذا برد كاحمحه النووي على أنه اختار من جهة
الدليل عدم كراهة التشمس مطلقا وتغييره يتشمس أولى من تغييره بشمس وقول بشروطه من زيادته
(والاستعمل في فرض) من طهارة الحدث كالفسلة الأولى ولو من طهر صاحب ضرورة (غير مطهر إن قل)
لأن الصحابة رضي الله عنهم مجمعو الاستعمل في أمطارهم القليلة الماء ليتطهروا به بل عدلوا عنه إلى التيمم
ولأنه أنزال المانع . فإن قلت طهور في الآية السابقة بوزن فعول فيقتضى تكرار الطهارة بالماء . قلت فعول
يأتي اسما للآلة كسحور لما يتسحبه فيجوز أن يكون طهور كذلك ولو سلم اقتضاؤه التكرار فالمراد جمعا
بين الأدلة ثبوت ذلك للنسب الماء أو في الهل الذي يمر عليه فإنه يطهر كل جزء منه والاستعمل ليس مطلق على
ما صححه النووي ولكن جزم الرافعي بأنه مطلق وهو الصحيح عندنا أكثرين لكن منع من استعماله تبعا
فهو مستثنى من المطلق والراد بالفرض ما لا بد منه ثم تركه أم لا عبادة كان أم لا فيشمل ما توسا به الصبي وما
اغتمست به النامية لتحل لحليها السلم أما إذا كثرا ابتداء وانتهاء بأن جمع حتى كثر قطهروا وإن قل بعد تفرقة
لأن الطهارة إذا عادت بالكثرة كما يعلم مما يأتي فالطهارة أولى وخروج بالفرض الاستعمل في غيره كماء
النسفة الثانية والثالثة والوضوء المجدد فطهر لاتقاء العلة وسيأتي الاستعمل في النجاسة في بابها (ولا نجس
قلنا ماء وما خمسة رطل) بكسر الراء أفصح من فتحها (بعدد أي تقريبا بملاقاة نجس) لخبر إذا ملغ الماء
قلتين لم يحمل خبرا رواه ابن حبان وغيره وصححه وفي رواية فإنه لا نجس وهو الراد بقوله لم يحمل خبثا
أى يدفع النجس ولا يذبه وفي رواية إذا ملغ الماء قلتين من قلال هجر والواحدة منها قدرها الشلعي
أخذنا من ابن جريج الراي لها بقرتين ونصف من قرب الحجاز وواحدتها لازيد طالبا على مائة رطل
بعدد أي وسيأتي بيانه في زكاة النابت وهجر بفتح الهاء والجيم قرية قريبة المدينة النبوية والقلتان
بالمساحة في الربع ذراع وربيع طولاً وعرضا وعمقا بذراع الأدمى وهو شبران تقريبا ولغنى بالتقريب
في الحساباته أنه لا يضر نقص رطلين على ما صححه النووي في روضته لكنه صحح في تحقيقه ما جزم به الرافعي
أنه لا يضر نقص قدر لا يظهر بقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الأشياء القليلة (فإن غيره) ولو
يسيرا أو تقيرا تقديرها (فنجس) بالاجماع المخصص للخبر السابق وخبر الترمذى وغيره للماء
لا يتجسه شيء فلو تغير بحجة على الشط لم يؤثر كما أفهمه التقييد بالملاقاة وإنما أثر التغير اليسير
بالنجس بخلافه في الظاهر لفظ أمره أما إذا غير بعضه فالتغير نجس وكذا الباقي إن لم يبلغ قلتين (فإن
زال تغيره) الحسي أو التقديرى (بنفسه) أى لا يبين كطول مكث (أو لبناء) انضم إليه ولو نجسا
أو أخذ منه والباقي قلتان (طهر) لاتقاء علة النجس ولا يضر عود تغيره إذا خلا عن نجس
حامد أما إذا زال حسا بغيرها كسك وراى وحل فلا يطهر للشك في أن التغير زال أو استبرأ بل

كره شديد حر وبرد
متشمس بشروطه ،
الاستعمل في فرض
بمطهر إن قل ولا
نجس قلنا ماء وما
سائة رطل بعدد أي
ربما بملاقاة نجس ، فإن
يزيد فنجس ، فإن زال
يزيد بنقصه أو بقاء طهر
مسئلة : تكره التسمية
بالمكروه لذاته
ليصل وتحرم على
لحرم لذاته كالخمر بل
لأن فيه بالكفر ،
تستحب في المحظور
سارضى كالتشمس
للتصوب إذا عوارض
تغير آثار الحكم الأصل
منه يؤخذ أن الإباحة
للمرأة للمحظور لذاته
تغير بحكم التسمية
بليسه ، وقيل تكره
لتسمية على مطلق
كروحه مطلق محرم ،
قيل تحرم فيها ،

ودونهما بنجس كرتب غيره بملاقاة لا بملاقاة ميتة لا يسيل دمه ولم تطرح ونجس لا يدركه طرف وهو ذلك فان بلغتهما جاء ولا تغير
فلهوور والتغير للوثر طعم أولون أوريح ولو اشتبه طاهر أو طهور بغير ما جهت ان بقيا (٥) واستعمل ما ظنه طاهراً أو طهوراً

لاماء وبول بل يتيمم
بعد تلف ولا ماء ورد
بل يتوضأ بكل مرة
وإذا ظن طهارة أحدهما
من إراقة الآخر فان
تركه وتغير ظنه لم يصل
بالثاني بل يتيمم ولا يبعد

مسئلة : الاجتهاد في

الأوان وهوى من للشهور

بالدقة قول الشارح

وهذه مسئلة التهاج

الفح . حاصله أن قوله

وهسفه أى صورة

ما إذا لم يبق من الأول

بقية وتغير ظنه هي

مسئلة التهاج للكره

الخلاف فيها لاصورة

ما إذا بقى من الأول بقية

وتغير ظنه فإنها ليس

فيها هذا الخلاف إلا أن

حملت على ما قاله

الشارح كما ستعرفه فلا

يرد ما أوردته سم من

أن عبارة الشارح

تقتضى أنه لا خلاف

في هذه الصورة وليس

كذلك بل فيها الخلاف

وإن اختلف الترجيح

ووجه عدم وروده كما

أشرفنا له أن الخلاف

النق عليها هو الخلاف

للمذكور في التهاج

لامطلق خلاف على

الظاهر أنه استتر فان صفا للماء ولا تغير به طهر (و) الماء (دونهما) أى القلتين ولو جازيا (بنجس كرتب
غيره) كرتب وإن كثر (بملاقاة) أى النجس أما للماء فمفهوم خبر القلتين السابق المخصص لمنطوق
خبر الماء لا بنجسه شيء السابق نعم إن ورد على النجاسة فيه تفصيل يأتي في بابها وأما غير الماء من الرطب
فبالأولى وطارق كثير للماء كثير غيره بأن كثرة قوى ويشق حفظه من النجاسة بخلاف غيره وإن كثر وخرج
بالرطب الجاف وتغيرى برطب أعين من تغييره بمائع (لا بملاقاة ميتة لا يسيل دمه) عند شق عضومنها في
حياتها كدباب وخفساء (ولم تطرح) فيه (و) لا بملاقاة (بنجس لا يدركه طرف) أى بصير لقلته كنقطة بول
(و) لا بملاقاة (نحو ذلك) كقليل من شعر نجس ومن دخان نجاسة وكغبار سرجين وحيوان متنجس النفذ
غير آدمي وذلك لشقة الاحتراز عنها وخبر البخارى إذا وقع الدباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزعه
فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء زاد أبو داود وأنه يتقى بجناحه الذى فيه الداء وقد يفضى غمسه إلى
موته فلو نجس لما أمر به وقيس بالدباب ما في معناه فان غيرته الميتة لكثرة ما أوطرحت فيه تنجس وقولى ولم
تطرح ونحو ذلك من زيادتي وتعتبر القلة بالعرف (فان بلغتهما) أى الماء النجس القلتين (بماء ولا تغير) به
(فطهور) لما مر فان لم يبلغهما أو بلغتهما بغير ماء أو به متغير لم يطهر لبقاء علة التنجس (والتغير المؤثر)
بطاهر أو نجس تغير (طعم أولون أوريح) خرج بالمؤثر بطاهر التغير اليسير به بالمؤثر بنجس التغير بحقيقة
قرب الماء وقد مر ويعتبر في التغير التقديرى بالطاهر المخالف للوسط المعتدل وبالنجس المخالف للأشد (ولو
اشتبه) على أحد (طاهر أو طهور بغيره) من ماء أو غيره كما أفاده كلامه في شروط الصلاة (اجتهد) فهما
جواز إن قدر على طاهر أو طهور يتيقن كمر وجوبا إن لم يقدر وخاف ضيق الوقت وذلك بأن يبحث
عما بين النجس مثلاً من الأمارات كرشاش حول إنائه أو قرب كلب منه هذا (إن بقيا) والا فلا اجتهد
خلافاً لما صحه الراعى فيها إذا تلف أحدهما وشمل ما ذكر الأعمى لأنه يدرك الأمانة باللس وغيره ومن قدر
على طاهر أو طهور يتيقن كمر لجواز العدول إلى المظنون مع وجود التيقن كفى الأخبار فإن الصحابة كان
بعضهم يسمع من بعض مع قدرته على التيقن وهو سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم (واستعمل ما ظنه)
بالاجتهاد مع ظهور الأمانة (طاهر أو طهوراً) وتغيرى بطاهر أعين من تغييره بماء طاهر وذكر الاجتهاد في
اشتبه الطهور بالمستعمل وبالتراب النجس مع التقيد ببقاء المشبهين من زيادتي (لا) إن اشتبه عليه
(ماء وبول) مثلاً فلا يجتهد إلا لأصل البول في التطهير ليرد بالاجتهاد إلى خلاف الماء (بل) هنا وفيما يأتي
للاستقال من غرض إلى آخر لا للإبطال (يتيمم بعد تلف) لها أو لأحدهما ولو بصب شيء منه في الآخر
فان يتيمم قبله أعاد ماصلاً بالتيمم لأنه يتيمم بحضرة ماء متيقن الطهارة مع تقصيره بترك اعدامه وكذا الحكم
فيما لو اجتهد في الماء بن تحير ولا أعمى في هذه التقليد دون البصير قال في المجموع فان لم يجد من يخلقه أو
وجهه فتحير يتيمم وتغيرى بالتلف أعين من تغييره بالخلط (ولا) ان اشتبه عليه ماء (و) ماء ورد) فلا يجتهد لما
مر في البول (بل يتوضأ بكل) من الماء وماء الورد (مرة) ويعذر في ترده في النية للضرورة (وإذا ظن طهارة
أحدهما) أى للماء بن بالاجتهاد (من) له قبل استعماله (إراقة الآخر) ان لم يحتج اليه لحو عطف لثلا
يقلط فيستعمله أو يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الأمر وذكر سن الإراقة من زيادتي (فان تركه) وبقي بعض
الأول (وتغير ظنه) باجتهاد ثانياً (لم يصل بالثاني) من الاجتهادين لثلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد إن غسل
بما أصابه الأول ويصل بنجاسة إن لم يغسله (بل يتيمم) بعد التلف (ولا يبعد) ماصلاً بالتيمم فان لم يبق من
الأول شيء وقلنا يجوز الاجتهاد على ما اقتضاه كلام الراعى فلا إعادة إذ ليس معه ماء متيقن الطهارة وهذه
مسئلة التهاج المذكورة الخلاف فيها وهى إجماعاً على طريقة الراعى هذا والأولى حمل كلام التهاج لياتي

أنه قد لا يكون فيها خلاف من حيث الإعادة كما ستعلمه وعبارة التهاج (فان تركه) أى الإبقاء الآخر بلا إراقة (وتغير
ظنه لم يصل بالثاني) أى من ظنيه (على النص) بل يتيمم بالإعادة في الأصح قال شارحوه ومقابل النص يعمل بالثاني كفى القبلة ومقابل

ولو أخرجه بتنجسه عدلين أو ثلثه أو قبيح أو قبيحاً موافقاً اعتمده ويحل استعماله واتخاذ كل إناء طاهر إلا إناء كله أو بعضه مذهب في حرم كضيب بأحدهما وضبة الفضة كبيرة لغیر حاجة فإن كانت صغيرة لغیر حاجة أو كبيرة لها كره.

الأصح تجب الإعادة لوجود مظنون الطهر حين الصلاة فإن أريق قبلها فلا إعادة جزماً واعتبر هنا وقت الصلاة لا وقت التيمم كما اعتبر في ندرة فقد للماء مكان الصلاة لا مكان (٦) التيمم وإنما صح التيمم مع اعتقاده نجاسة أعضاءه بالماء الأول لعدم يقين ذلك هذا ما يتعلق

بعبارة للنهاج وقد علمت أنها إنما تناسب صورة ما إذا لم يبق من الأول بقية وحينئذ تكون للمسئلة مخرجة على طريقة الرافعي لصحة الاجتهاد فيها عنده اكتفاء بالتعدد في الابتداء، أما على طريقة النووي فلا يصح الاجتهاد لعدم التعدد وقته فيكون الظن الثاني لأخيراً في حرم حينئذ بعدم العمل بالثاني وبعدم الإعادة لفقد علة المقابل حينئذ فتمرة صحة الاجتهاد في هذه للمسئلة جريان الخلاف وإلا فالرافعي لا يجوز العمل بالظن الثاني كما علمت وهذا ما أشار له الشارح بقوله وهي إنما تنأى على طريقة الرافعي أما صورة ما إذا بقي من الأول بقية فلا يصح تنزيل عبارة النهاج عليها إذا بقي لما آن لبطان التيمم حينئذ

على طريقته أيضاً على ما إذا بقي بعض الأول ثم تغير اجتنبه ثم تلف الباقي دون الآخر ثم تيمم إذ قضية كلام المجموع ترجيح عدم الإعادة في ذلك أيضاً (ولو أخرجه بتنجسه) أي الماء أو غيره (عدلين رواية) كعبد أو امرأة لافاسق وصبي ومجهول ومجنون حالة كونه (مبيناً للسبب) في تنجسه كولوغ كلب (أو قبيحاً) بما ينجس (موافقاً) للمعبر في مذهبه في ذلك وإن لم يبين السبب (اعتمده) بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف أو المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تبين لتلك الاحتمال أن يخبر بتنجيس ما لم ينجس عند الخبر (ويحل استعمال واتخاذ) أي اقتناء (كل إناء طاهر) من حيث أنه طاهر في الطهارة أو غير هابا للاجماع وقد توساً النبي صلى الله عليه وآله وسلم من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر فلا يرد للصوب وجلد آدمي ونحوهما وخرج بالطاهر النجس كالتخذ من ميتة فيحرم استعماله في ماء قليل ومائع لا في جاف والآناء جاف أو في ماء كثير لكنه يكره ودخل فيه النفيس كياقوت فيحل استعماله واتخاذ لأن ما فيه من الخلاء وكسر قلوب الفقراء لا يدر كراهة الخواص لكنه يكره (الإناء كله أو بعضه) للزيد على الأصل (ذهب أوفضة في حرم) استعماله واتخاذ على الرجال والنساء لعين الذهب والفضة مع الخلاء ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشرى بواقي آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهم ماروا والشيخان ويقاس بما فيه ما في معناه ولأن اتخاذهم يخرج إلى استعماله (كضيب بأحدهما وضبة الفضة كبيرة لغیر حاجة) بأن كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها للحاجة فيحرم استعماله واتخاذ وإما حرمت ضبة الذهب مطلقاً لأن الخلاء فيه أشد من الفضة وخالف الرافعي فسوى بينهما في التفصيل ولا تشكل حرمة استعمال الذهب والفضة بحل الاستنجاء بهما لأن الكلام ثم في قطعة ذهب أوفضة لا في مطبوع أو هيئ منها لذلك كالإناء النباه منها للبول فيه والجواب بأن كلامهم ثم إنما هو في الإجزاء ينافية ظاهر تعبير الشيخين وغيرها ثم بالجواز إلا أن يحمل كلام المحيب على ما طبع أو هيئ لذلك وكلام غيره على غير ذلك (فإن كانت صغيرة لغیر حاجة) بأن كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها للحاجة (أو كبيرة لها) أي للحاجة (كره) ذلك وإن كانت محل الاستعمال للزينة في الأولى وللكر في الثانية وجاز للصغر في الأولى وللحاجة في الثانية والأصل في الجواز ما رواه البخاري أن قدحه صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلسلاً بفضة لا نهضداه أي مشعباً بحيث من فضة لا نشقاقه والتصریح بذكر الكراهة من زيادتي وخرج بغیر حاجة الصغيرة لحاجة فلا تتركه للخبر المذكور وأصل ضبة الإناء ما يصلح به خاله من صفيحة وغيرها وإطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف وقيل الكبيرة ما تستوعب جانباً من الإناء كشفة أو أذن والصغيرة دون ذلك فإن شك في الكبر فالأصل الإباحة والمراد بالحاجة غرض الإصلاح لا العجز عن غير الذهب والفضة لأن العجز عن غيرها يبيح استعمال الإناء الذي كله ذهب أوفضة فضلاً عن الضيب به وقول كالمحرر لغیر حاجة أعظم من قول للنهاج

لزينة

لوجود ما هو طاهر يتيقن ، وقيل رصح ولا تجب الإعادة لتعد استعمال هذا الماء

لتعارض الاجتهادين فيه وقيل تجب الإعادة لوجود متيقن الطهر حين الصلاة ، فإن زال قبلها تيقن الطهر ولو يصب شيء من أحد الأناءين في الآخر فلا إعادة جزماً أو إذا أريقاً قبل التيمم إذ لا إعادة حينئذ جزماً كما قال الجلال الحلبي وكذا إذا أريق مظنون الطهارة دون البقية لا إعادة أيضاً جزماً أما عكسه وهو تلف البقية بعد الاجتهاد وقبل التيمم مع بقاء مظنون الطهارة فيصح تنزيل عبارة النهاج عليه بل هو الأولى كما قاله الشارح لتكون المسئلة مخرجة على الطريقتين اجتهاداً وخلافاً وترجيحاً خلافاً لما قاله الشيخ سم من

ويحل نحو نحاس موه
بغض لا عكسه ان لم
يحصل من ذلك شيء
بالنار فيهما .

(باب الأحداث)

هي خروج غير منية
من فرج أو ثقب تحت
معدة والفرج منسد
وزوال عقل لا بنوم
ممكّن مقعده وتلاقى
بشرتي ذكر وأنثى

أنه يجزم في هذه
الصورة بعدم الإعادة
أخذاً لما قاله المحلى إذ قد
علمت أن ما قاله المحلى
فيما إذا أراق للماء من
وما هنا فيما إذا أريق
البقية فقط وبينهما
فرق واضح لكن
جلم من لا يسهو هذا
في الاجتهاد ثانياً أما إذا
تلف أحد الأنا من قبل
الاجتهاد فعند النووي
لا يجتهد في الإناء الباقي
بل يتيمم ولا يعيد
بشرطه وعند الرافعي
يجتهد ويعمل واجتهاده
إذ لا محذور فإن لم يكن
ثم تعدد كان تنجس
أحد كين متصلين
واشبه لم يجتهد كإرجاء
الشيخان، وقيل يجتهد
اكْتفاءً بالتعدد
الصوري فإن انفصلا
أو أحدهما عن الثوب
صح الاجتهاد اختلافاً .

لزينة لما مر (ويحل نحو نحاس) بضم النون أشهر من كسرها (موه) أى طلى (بنقد) أى بذهب
أوفضة (لا عكسه) بأن موه ذهب أوفضة بنحو نحاس أى فلا يحل (إن لم يحصل من ذلك شيء بالنار فيهما)
لقلة الموه به فكأنه معدوم بخلاف ما إذا حصل منه شيء بها لكثرة والتصریح بالثانية مع التقييد فيهما من
زيادتي وبالتقييد صرح الشيخان في الأولى وابن الرفعة وغيره في الثانية أخذاً من كلام الإمام .

(باب الأحداث)

جمع حدث والمراد به عند الإطلاق كاهنا الأصغر غالباً وهو لغة الشيء الحادث وشرعاً يطلق على أمر اعتباري
يقوم بالأعضاء يمنع محبة الصلاة حيث لا مخرج على الأسباب التي ينتهي بها الطهرو على المنع المترتب على
ذلك والمراد هنا الثاني وتعبير الأصل بأسباب الحدث يقتضي تفسير الحدث بغير الثاني إلا أن تحمل الإضافة
بياناً (هي) أربعة أحدها (خروج غير منية) أى التوضي الحى عينا أو ربحاً طاهراً أو بنحساً جافاً أو رطباً
معتاداً كبول أو نادراً كدم انفصل أولاً (من فرج) دبراً كان أو قبلاً (أو) من (ثقب) بفتح اللثة
وضمها (تحت معدة) بفتح الميم وكسر العين على الأفصح (والفرج منسد) لقوله تعالى أو جاء أحدكم منكم
من العائط آية ولقيام الثقب المذكور مقام المنسد والعائط المكان اللطيف من الأرض تنقضي فيه
الحاجة سمي باسمه الخارج للجاورة وخروج بالفرج والثقب المذكورين خروج شيء من بقية بدنه كدم
فصد وخارج من ثقب فوق المعدة أو فيها أو محاذيها ولومع انسداد الفرج أو تحتها مع انفتاحه فلا نقض به
لأن الأصل عدم النقض ولأن الخارج في الأخيرة لا ضرورة إلى محرجه وفيما عداها بالقياس شبهة إذ ما عجله
الطبيعة تلقيه إلى أسفل وهذا في الانسداد العارض أما الخلق فينقض معه الخارج من الثقب مطلقاً
والمنسد حينئذ كعضو زائد من الخلق ولا وضوء بمسه ولا غسل بإيلاجه ولا بالإيلاج فيه قاله الماوردي قال
في المجموع ولم أر لغيره تصريحاً بموافقه أو مخالفته وحيث أقيم الثقب مقام المنسد فليس له حكمه من اجزاء
الحجر وإيجاب الوضوء بمسه والغسل بالإيلاج به أو بالإيلاج فيه وإيجاب ستره وتحريم النظر إليه فوق العورة
لخروجه عن مظنة الشهوة ولخروج الاستنجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الأصل والمعدة مستقر
الطعام من المكان المنخفض تحت الصدر إلى السرة والمراد بها هنا السرة أمامية الموجب للغسل فلا ينقض
الوضوء كان أمي بمجرد نظرائه أو جب أعظم الأمرين وهو الغسل مخصوصه فلا يوجب أدونها بعمومه
كرنا المحض وإنما أوجب الحيض والنفس مع إيجابها الغسل لأنها بمنعان محبة الوضوء مطلقاً فلا يجامعانه
بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجاء به ودخل في غير منية مني غيره فينقض
تعبيري بمية أولى من تعبيري بالمني (و) ثانيها (زوال العقل) أى تمييز مجنون أو إغماء أو نوم أو غيرهما لغير
أبي داود وغيره العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة
لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الخبر إذ السه الدبر ووكاؤه حفاظه عن أن يخرج شيء منه لا يشعر به
والعينان كناية عن اليقظة وخروج زوال العقل النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا نقض
بها ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه (لا) زواله (بنوم ممكّن مقعده) أى أليته من
مقره من أرض أو غيرهما فلا نقض من خروج شيء حينئذ من دبره ولا غيراً باحتمال خروج ریح من قبله
لندرتة ودخل في ذلك ما لو نام محتباً أى ضاماً ظهره وساقيه بعامة أو غيرهما فلا نقض به ولا يمكن لمن نام
قاعداً هزلاً بين بعض مقعده ومقره تجاف كإتفاله في الشرح الصغير عن الرواي وأقره وإن اختار في
المجموع أنه لا ينقض وصحجه في الروضة ولا يمكن لمن نام على قفاه ملصقاً بمقعده بمقره (و) ثالثاً (تلاقى
بشرتي ذكر وأنثى) ولو خساو غنينا ومسوحاً أو كان أحدهما ميتاً لكن لا ينقض وضوءه وذلك لقوله
تعالى أو لامستم النساء أى لمستم كما قرئ به لا جامعتم لأنه خلاف الظاهر واللس الجس باليد وبغيرها أو

بكبر لا محرم ومن
فرج آدمي أو محل قطعه
يظن كف وحرم بها
صلاة وطواف ومس
مصحف وورقه وجلده
وطرفه وهو فيه وما
كتب عليه قرآن
لدرسه ، وحل حمله في
متاع إن لم يقصد تفسير
أو كثر قلب ورقه يعود
ولا يجب منع صبي بميز
مسئلة : حاصل ما قيل
في الناقض منه من
قبل الأئمة قيل إنه ملحق
بالتفريق على المنفذ
أي مدخل الذكر
لأنه تحت ولا ما فوق
فلا ينقض من يخرج
اليول ولا ما حاذاه من
الملتق ولا النظر قبل
الحجاب ولا حله بعد
الحجاب ، وقيل ينقض
جميع الملتقى لأخصوص
ما على المنفذ المذكور
كما أشاره الجلال الحلبي
بحذف قولهم على المنفذ
وهذا هو المعتمد بل قال
في شرح الروض إن
الأول وهم فينقض
من الملتقى المحاذي
لمخرج البول لأمس
المخرج لأنه بين الملتقى
لأن الملتقى ، وأما النظر
فيل لا ينقض منه لأنه

الحس باليد وألحق غيرها بها وعليه الشافعي والحنفي النقص به أنه مظنة التلذذ التي الشهوة وسواء في
ذلك اللامس والملبوس كما أفهمه التعبير بالتلاقي لا اشتراكهما في لغة اللسان كالمشتريين في لغة الجماع
سواء أكان التلاقي عمدا أم سهوا شهوة أو بدونها بضموسليم أو أشل أصل أوزائد من أعضاء الوضوء
أو غيرها بخلاف النقص بمس الفرج يخص يظن الكف كآسي لأن اللسان إنما يشر الشهوة يظن الكف
واللسان يبرها به وبغيره والبشرة ظاهر الجلدة في معناه اللحم كلحم الأسنان وخارجها الحائل ولو رقيقا
والشعر والسن والظفر إذ لا يلتصق بلسانها وبذ كروا نبي الله كران والأشيان والحنثان والحنثي والد كراو
الأني والعضو البان لا تنفاه مظنة الشهوة (بكبر) أي مع كبرها بأن بلغا حد الشهوة عرفا وإن اتفت
لحرم ونحوه اكتفاء بمظنها بخلاف التلاقي مع الصغرى لا ينقض لا تنفاه مظنتها (لا) تلاقى بشرق كروا نبي
(محرم) له ينسب أو رضاع أو مضاهرة فلا ينقض لا تنفاه مظنة الشهوة (و) رابعها (مس فرج آدمي
أو محل قطعه) ولو صغيرا أو ميتا من نفسه أو غيره عمدا أو سهوا أو بلا كان الفرج أو دبراسليا أو أشل متصلا
أو متصلا (يظن كف) ولو شلاء لخبر من مس فرجه فليتوضأ رواء الترمذي ومعه والخبر إن جاز في
صحيحه إذا أنفى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستروا حجاب فليتوضأ ومس فرج غيره أخش من
مس فرجه لمحتكم حرمة غيره ولأنه أشبه له ومحل القطع في معنى الفرج لأنه أصله وخارج بالآدمي البهيمه
فلا تنقض بمس فرجها إذا حرمتها في وجوب ستروا وتحريم النظر إليه ولا تعبد عليها ويظن الكف غيره
كرووس الأصابع وما بينهما وخبرها وحرف الراحة واختص الحكم يظن الكف وهو الراحة مع بطون
الأصابع لأن التلاقي إنما يكون به وخبر الإفضاء باليد السابق إذا الإفضاء بهاته للسان يظن الكف فيتعبد به
إطلاق اللسان في بقية الأخبار والراد بفرج المرأة الناقض ملحق شفرها على المنفذ واليد ملحق بمنفذه ويظن
الكف ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير (وحرم بها) أي بالأحداث أي بكل
منها حيث لا غنى (صلاة) إجماعا وخبر الصحيحين لا يقبل الله أحدا من إذا أحدث حتى يتوضأ وفي
معناها خطبة الجمعة وسجدتا التلاوة والشكر (وطواف) لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ له وقال لتأخذوا
عني مناسككم رواء مسلم وخبر الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخبر
رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ومس مصحف) بتثنية ميمه (و) مس (ورقه) قال تعالى
لا يمسه إلا المطهرون أي المتطهرون وهو خبر بمعنى النبي والحمل أبلغ من المس نعم إن خاف عليه غرقا أو حرقا
أو كافرا أو نحوه جاز حمله بل قد يجب وخبر المصحف غيره ككتورة وإنجيل ومنسوخ تلاوة من القرآن فلا
يجرم ذلك (و) مس (جلده) المتصل به لأنه كالجزء منه فان انفصل عنه ففضية كلام البيان الحل وبه
صرح الأئمة لئلا يظن نقل الزركشي عن عبارة المختصر العزيز إلى أنه يجرم أيضا وقال ابن العباد إنه الأصح
(و) مس (ظرفه) كصندوق (وهو فيه) لشبهه بجلده وعلاقته كظرفه (و) مس (ما كتب عليه قرآن
لدرسه) كالوح لشبهه بالمصحف بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتعالم وما على النقد (وحل حمله في متاع) تبعاً
للعقيد زدت بقولي (إن لم يقصد) أي المصحف بأن قصد المتاع وحده ولم يقصد شيء بخلاف ما إذا قصد ولو مع
المتاع وإن اقتضى كلام الرافعي الحل في إذا قصدتها وتعييرى بمتاع أولى من تعبيره بأمته (و) في (تفسير)
لأنه المقصود دون القرآن ومحل إذا كان (أكثر) من القرآن فان كان القرآن أكثر أو تساوى حرم
ذلك وحيث لم يجرم بذكره وقولي أكثر من زيادتي وبما تقر علم أنه محل حمله في سائر ما كتب هو عليه
لا لدراسة كالدنانير الأحذية (و) حل (قلب ورقه يعود) أو نحوه لأنه ليس بمحل ولا في معناه بخلاف
ما لو قلبه بيده ولو بلغ حرقه عليها (ولا يجب منع صبي بميز) ولو جازعنا ذكر من الحل والمس الحاجة
نقله ومشقة استمراره متطهرا فحل عدم الوجوب إذا كان ذلك للدراسة والتصريح بعدم الوجوب

(فصل) في آداب الخلاء وفي الاستنجاء (من لقاضى الحاجة) من الخارج من قبل أو دبر أى لم يبق قضائها
(أن يقدم يساره لمكان قضائها ويمينه لافصرافه) عنه لمناسبة اليسار للمستقذر واليمين لغيره والتصریح
بالسنية من زيادتي وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيره بقوله يقدم داخل الخلاء يساره والخارج عنه (و) أن
(يحيى) عنه (ما عليه معظم) من قرآن أو غيره كاسم نبي تعظيما له وحمله مكروه لاحرام قاله في الروضه وتعبيري
بذلك أعظم وأولى من قوله ولا يحمل ذكر الله (و) أن (يعتمد) في قضاء الحاجة ولو قائما (يساره) ناصبا عنه بأن
يضع أصابعها على الأرض ويرفع باقيها لأن ذلك أسهل لخروج الخارج ولأنه للناسب هنا وقول الأصل
ويعتمد جالسا يساره جرى على الغالب وبعضهم أخذ بمقتضاه فقال ويعتمدها قائما وما قلناه أوجه (و) أن
(لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) في غير العدد لذلك (بسار) أى مع مرتفع ثلثي ذراع بينه وبينه ثلاثة أذرع
فأقل بذراع الأدي ولو يارخاء ذيله ويكره أن يستدبرها في تذييه بجالس التولى واختل في المجموع
أنهما خلاف الأولى لا مكروهان (ومحرمان بدونه) أى بالسائر (في غير معد) لذلك قال صلى الله عليه وسلم
إذا أنيتم العائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يبول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا رواه الشيخان
وروايا أيضا أنه عليه السلام قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه
وقد روى بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناسا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال وقد
فعلوا حولا فاجتمعوا إلى القبلة فجمع أمتنا أخذ من كلام الشافعي رضي الله عنه بين هذه الأخبار بمحمل أولها
للقيد التحريم على ما لم يستتر فيه بما ذكر لأنه لسنته لا يشق فيه اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف
ما استتر فيه بذلك فقد يشق فيه اجتناب ما ذكر فيجوز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز
وإن كان الأولى لتاركه أما إذا كان في العدد لذلك فلا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الأولى قاله في المجموع
وتقيدي بالسائر في الشق الأول وبعدمه في الثاني مع التقيد فيها بغير العدد لذلك من زيادتي (و) أن (يعتمد)
عن الناس في الصحراء ونحوها إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (و) أن (يستتر) عن
أعينهم في ذلك بمرفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو يارخاء ذيله إن كان بصحراء أو بناء
لا يمكن تسقيفه فإن كان ببناء مسقف أو يمكن تسقيفه حصل الستر بذلك ذكره في المجموع وفيه أن هذا

ولا يرفع يمين طهر
أو حدث بطن ضده فلو
تيقهما وجهل السابق
فقد ما قبلهما لا ضد
الطهر إن لم يستجد بحديثه.
(فصل) سن لقاضي
الحاجة أن يقدم يساره
لمكان قضائها وبمينه
لا لتفرافسه ويحصى
ما عليه معظم ويستعد
يساره ولا يستقبل القبلة
ولا يستديرها بستر
ويحرم أن يدونه في غير
معد ويعد ويستتر

لمحة كعرف الديك بين
الشفرين فليس من اللثقي
بل بينه ، وقيل وهو
الراح أنه ينقض مسه
حال اتصاله لاتصال طرفه
بالشفرين ، أما مس محله
بعد قطعه فصيل لا ينقض
وبه قال جبر وقل عن
م ر أيضا واعتمده
سم والجبري على
الخطيب لأن محل القطع
يلتم فصيل بين اللثقي
لامن اللثقي ، وقيل
ينقض لأنه بعض ما كان
ينقض قبل القطع
وبه قال م ر الكبير
في حواشي الروض
واعتمده الشيخ سلطان
والأججوري .

الأدب متفق على استحبابه وظاهر أن محله إذا لم يكن ثم من لا يفيض بصره عن نظره عورته بمن يحرم عليه نظرها وإلا وجب عليه الاستتار وعليه يحمل قول النووي في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الجملة كحاجة الاغتسال والبول ومعاشرة الزوجة أما بمحضرة الناس فيحرم كشفها (و) أن (يسكت) حال قضاء حاجته عن ذكر وغيره فالكلام عنده مكروه إلا للضرورة كانداء أعمى فلو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقدرى ابن حبان وغيره خبر النهي عن التحدث على العائط (و) أن (لا يقضى) حاجته (في ماء راكد) للنهي عن البول فيه في خبر مسلم ومثله العائط بل أولى والنهي في ذلك للكرهات وإن كان الماء قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجاري ففي المجموع عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه إتلافا عليه وطى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنبه (و) لافي (جحر) للنهي عن البول فيه في خبر أبي داود وغيره وهو بضم الجيم وإسكان الحاء الثقب وألحق به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمنى في النهي ما قبل إن الجن تسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه وكالبول العائط (ومسبريح) ثلاثييه رشاش الخارج (ومتحدث) للناس (وطريق) خبر مسلم اتقوا اللعائن قالوا وما للعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسبيا بذلك في لعن الناس لها كثيرا عادة فنسب إليهما بصيغة اليالة والمنى أحذروا سبب اللعن المذكور وألحق بظن الناس في الصيف مواضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وشملهما لعظمتحدث بفتح الدال أي مكان التحدث قال في المجموع وغيره وظاهر كلامهم أن التغوط في الطريق مكروه وينبغي تحريمه لمنافيه من إيذاء المسلمين ونقل في الروضة كأصلها في الشهادات عن صاحب الفدة أنه حرام وأقره كالطريق فيما قاله المتحدث (وتحت ما) أي شجر (شعر) صيانة للشجرة الواقعة عن التلوث فتعافها الأنفس ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره (و) أن (لا يستنجى بماء في مكانه) بقيد زده بقولي (إن لم يعد) لذلك بل ينتقل عنه ثلاثييه رشاش ينجسه بخلاف المعد لذلك والمستنجى بالحجر (و) أن (يستبرى) من بوله) عند انقطاعه بتنحج وتذكر وغير ذلك وإنما لم يجب لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده وقال القاضي بوجوبه وهو قوى دليلا (و) أن (يقول عند وصوله) مكان قضاء حاجته (بسم الله) أي تحصن من الشيطان (اللهم) أي يا الله (إني أعوذ) أي أعصم (بك من الحث والحياث و) عند (انصرافه) عنه (غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) أي منه للاتباع رواه في الأول ابن السكن وغيره وفي الثاني النسائي والحبث بضم الحاء والباء جمع خبيث والحياث جمع خبيثة والراد ذكران الشياطين وإنهم وسبب سؤاله الغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من قصيره في شكر نعم الله تعالى التي أنعمها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل بخروجه وبقيت آداب مذكورات في الطولات (ويجب استنجاء) وهم من نجوت الشيء أي قطعه فكان المستنجى يقطع به الأذى عن نفسه (من خارج ملوث لامي) ولو نادرا كعدم إزالة للنجاسة (ماء) على الأصل (أو بماء طاهر قال غير محترم بجلد دبع) ولو من غير مذكي وحشيش وخزف لأنه ^{مستنجى} حوزة حيث فعله كما رواه البخاري وأمر به بقوله فيما رواه الشافعي وإستنج بثلاثة أحجار ونهى ^{عن} الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار وقيس بالحجر غيره مما في معناه والمذبوغ انتقل بالديع عن طبع اللحوم إلى طبع الثياب وخرج بالملوث غيره كدود وبعر بلا لوث فلا يجب الاستنجاء منه لفوات مقصوده من إزالة النجاسة أو تخفيفها لكنه يسن خروجا من الخلاف وريادتي لامي التي فكذلك لذلك وبالجملد المائع غير الماء وبالطاهر النجس كعروا بالقالع غيره كالقصب الأملس وبغير محترم المحترم كالطعوم والمذبوغ غيره فلا يجزى الاستنجاء بواحد مما ذكر ويعصى به في المحترم روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم

ويستكت ولا يقضى في ماء راكد وجحر ومهيب ربح ومتحدث وطريق وتحت ما يشعر ولا يستنجى بماء في مكانه إن لم يعد ويستبرى من بوله ويقول عند وصوله بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الحث والحياث، وانصرافه: غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني. (ويجب) استنجاء من خارج ملوث لامي بماء أو بماء طاهر قال غير محترم بجلد دبع

بهي عن الاستنجاء بالعظم وقال فإنه طعام إخوانكم يعني من الجن فطعمهم الانس كالخبز أولى ولأن القصب
الأملس ونحوه لا يقطع وغير الدبوغ نجس أو محترم لأنه مطعوم وإنما يجزئ الجامد (بشرط أن يخرج)
للوث (عن فرج) هذا من زيادتي فلا يجزئ الجامد في الخارج من غيره ككتف منفتح وكذا في قبلي
للشكل (و) أن (لا يحف) فإن حف تعين الماء (و) أن (لا يجاوز صفحة) في الغائط وهي ما ينضم من
الألئين عند القيام (وحشفة) في البول وهي ما فوق الختان وإن انتشر الخارج فوق العادة لما صح أن المهاجرين
أكلوا التمر لما جروا ولم يكن ذلك عادتهم فرقت بطونهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء ولأن ذلك يتعذر
ضبطه فبسط الحكم بالصفحة والحشفة فإن جاوزها لم يجز الجامد لخروج ذلك بماتعم به البلوى وفي معناه وصول
بول الثوب من دخل الذكر (و) أن (لا يتقطع) وإن لم يجاوزها فإن تقطع تعين الماء في التقطع وأجزأ الجامد
في غيره ذكره في المجموع وغيره وهذا من زيادتي (و) أن (لا ينتقل) للوث عن المحل الذي أصابه عند
الخروج واستقر فيه (و) أن (لا يطرأ) عليه (أجنبي) من نجس أو طاهر رطب فإن انتقل للوث أو طرأ
مادة كترعين للماء (و) أن (مسح ثلاثاً) ولو بأطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف حجر بخلاف رمي الجمار لا يكفي
حجر له ثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لأن القصد ثم عدد الرمي وهناك عدد المسحات (و) أن (يعم) المحل
(كل مرة) ليصدق بتليث المسح وإن كان ظاهر كلام الأصل من ذلك (و) أن (ينقي) المحل فإن لم ينقه بالثلاث
وجب إبقاء الزيادة عليها إلى أن لا يبقى الأثر لا يزيله إلا للماء أو صفار الحرف (و من إيتار) بإ واحدة بعد الإلقاء
إن لم يحصل بوتر قال عليه السلام إذا استحجر أحدكم فليستحجر وترأ رواه الشيخان (و) من (أن يبدأ بالأول
من مقدم صفحة يعني) ويديره قليلاً قليلاً إلى أن يصل (إليه) أي إلى مقدمها الذي بدأ منه (ثم بالثاني من)
مقدم صفحة (يسرى) كذلك ثم يمر الثالث على الجميع أي على الصفحتين والسريرة جميعاً والتصریح بهذه
الكيفية من زيادتي (و) من (استنجاء بيسار) للاتباع رواه أبو داود وغيره وروى مسلم نهانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين (وجمع ماء وجامد) بأن يقدمه على الماء فهو أولى من الاقتصار على
أحدهما لأن اليمين تزول بالجامد والأثر بالماء من غير حاجة إلى مخامرة عين النجاسة وقضيته أنه لا يشترط
طهارة الجامد حينئذ وأنه يكفي بدون الثلاث مع الإلقاء وهو كذلك .

❦ باب الوضوء ❦

هو يضم الواو الفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية وهو المراد هنا وبفتحها ما يتوضأ به
وقيل بفتحها فمهما وقيل بضمها كذلك والأصل فيه قبل الإجماع ما يأتي وخبر مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور
(فروضه) ستة أحدها (نية رفع حدث) على النأوى أي رفع حكمه كحرمة الصلاة لأن القصد من الوضوء رفع
مانع الصلاة ونحوها فإذا نواه فقد تعرض للقصد سواء أنوى رفع جميع أحداثه أم بعضها وإن نفي بعضها
الآخر فلو نوى غير ما عليه كأن بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم فإن كان غامدا لم يصح أو غلطاً صح هذا
(لغير دائمه) أي الحدث أماداً فلاتكفيه نية الرفع وما في معناها من نية الطهارة عنه لبقاء حدثه (أو)
نية (وضوء) ولو بدون أداء وفرض فهي أعم من قول الأصل أو أداء فرض الوضوء (أو) نية (استباحة
مفتقر إليه) أي الوضوء كصلاة ومس مسح بخلاف نية غير مفتقر إليه لا باختمه الحدث فلا يتضمن
قضية فصدر رفع الحدث سواء أسن له الوضوء كقراءة قرآن أو حديث أم لا كدخول سوق وسلام على أمير
والنية شرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله فإن تراخى عنه سمي عزمًا ومحلها القلب والأصل فيها خبر الصحيحين إنما
الأعمال بالنيات وتعبيرى باليه أي الوضوء أولى من تعبيره بالي طهر لأنه يوم حجة الوضوء بنية المكث
بالمسح مثلاً لأنه يتوقف على طهر وهو التسليم مع أنه لا يصح (مقرونة بأول غسل الوجه) فلا يكفي قرنها بما

بشرط أن يخرج من
فرج ولا يحف ولا
يجاوز صفحة وحشفة
ولا يتقطع ولا ينتقل
ولا يطرأ أجنبي ويمسح
ثلاثاً ويم كل مرة
ويتقى، ومن إيتار وأن
يبدأ بالأول من مقدم
صفحة يعني إليه ثم
بالثاني من يسرى
كذلك ثم يمر الثالث
على الجميع واستنجاء
بيسار وجمع ماء وجامد
(باب الوضوء)

فروضه نية رفع حدث
لغير دائمه أو وضوء
أو استباحة مفتقر إليه
مقرونة بأول غسل
الوجه ،

بعد الوجه لحاو أول للقبول وجوبها ولا بما قبله لأنه سنة تابعة لأوجب نعم إن انفصل معه بعض الوجه
كفى لكن إن لم يقصده الوجه وجب إعادته ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كفت ووجب
إعادة التسوّل منه قبلها كافي المجموع فوجب قرئها بالأول ليعتد به وقولي غسل من زيادتي (وله تفرقها
على أعضائه) أي الوضوء كأن ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وهكذا كماله تفرق أقفال الوضوء
(و) له (نية تروى) أو تنظف (معها) أي مع نية شيء محامر لحصوله من غير نية (و) ثانياً (غسل وجهه)
قال تعالى فاعسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) أي التي من شأنها أن ينبت فيها
شعره (وتحت منتهى لحية) فتح اللام على المشهور وما العظام اللذان ينبت عليهما الأسنان السفلى
(و) عرضاً (ما بين أذنيه) لأن الواجبة للأخذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكر إذا لا يجب غسل
داخل العين ولا يسن وزدت تحت ليدخل في الوجه منتهى اللحية (فنه محل غم) وهو ما ينبت عليه
الشعر من الجبهة إذا عبرة بيناته في غير منتهى كالأعيرة بالحسار شعر الناصية (لا) محل (تحذيف) بمعجمة
وهو منبت الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزرعة يعتاد النساء والأشرف تنحية شعره ليتسع الوجه
(و) لا (زعتان) فتح الزاي أفصح من إسكانها وما يباحان يكتفان الناصية فلا يجب غسل الثلاثة
لدخولها في تدوير الرأس (ويجب غسل شعره) أي الوجه كهدب وحاجب وسبال وعذار وهو المحاذي
للأذن بين الصدغ والعارض ظاهر أو باطنا وإن كنف (لا) غسل (باطن) كثيف خارج عنه ولو غير لحية
وعارض (و) لا باطن كثيف (لحية) بكسر اللام أفصح من فتحها (وعارض) وإن لم يخرجها عن الوجه (و)
لا باطن كثيف (بعضها) أي الثلاث (و) قد (غير) عن بعضها الآخر إن كانت من رجل فلا يجب لغير
إسبال الماء إليه فيكفي غسل ظاهرها أما إذا لم يميز البعض الكثيف عن الخفيف فيجب غسل الجميع قاله
اللاوردى في اللجج ومثلها غيرها وإن تعبه النووي بأنه خلاف ما قاله الأصحاب وإنما وجب غسل باطن
حية الشعور الكثيفة لندرة كثافتها فألحقت بالعالية وكلام الأصل بوم عدم الاكتفاء بغسل ظاهر
الخارج الكثيف من غير اللحية وليس مرادوا اللحية الشعر النابت على اللحية وهي مجمع اللحية والعارض
ما يحيط على القدر المحاذي للأذن وذكره مع ما بعده من زيادتي وخروج بالرجل المرأة والخنى فيجب
غسل ذلك كله منهما كما علم أولاً لندرتها وندرة كثافتها ولأنه يسن للمرأة تنهها أو حلقها لأنها مثله في حقها
والأصل في أحكام الخنى العمل باليقين والخفيف ما ترى بشرته في مجلس التحاطب والكثيف ما يمنع رؤيتها
فيه ولو خلق لوجهاً وجب غسلهما أو رأساً كفي مسح بعض أحدهما لأن الواجب في الوجه غسل جميعه
فيجب غسل ما يسمى وجهاً وفي الرأس مسح بعض ما يسمى رأساً وذلك يحصل ببعض أحدهما (و) ثالثاً
(غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من العكس لقوله تعالى وأيديكم
إلى المرافق وللاتباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره (فإن قطع بعض يد وجب) غسل
(ما بين) منها لأن لليثور لا يسقط بالمسحور (أو من مرقية) بأن سل عظم الذراع وبقي العظام للسميان
رأس العضد (قزاس) عظم (عضده) يجب غسله لأنه من الرفق إذ للرفق مجموع العظام الثلاث (أو من
(قوة سن) غسل (بقي عضده) محافظة على التحجيل وسبأى وثلاثاً يغلو العضو عن طهارة (و) رابعاً
(مسح بعض بشر رأسه أو) بعض (شعر) ولو واحدة أو بعضها (في حده) أي الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه
من جهة نزوله فلو خرج به عنه منها لم يكف للمسح على الخارج قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم
أنه ~~مسح~~ مسح بخاصيته وعلى العامة فدل ذلك على الاكتفاء بمسح البعض لا يقال لوا كفى بالبعض
لا كفى بمسح الأذنين لخبر الأذنان من الرأس لأننا نفارسته بأنه لو وجب الاستيماب لوجب مسح
الأذنين حين ما قلتم فإن قلت صيغة الأمر مسح الرأس والوجه في التسليم واحدة فهلا أوجبت التعميم

وله تفرقها على
أعضائه ونية تبردها
وغسل وجهه وهو ما
بين منابت شعر رأسه
وتحت منتهى لحية وما
بين أذنيه فنه محل غم
لا تحذيف وزعتان
ويجب غسل شعره
لا باطن كثيف خارج
عنه ولحية وعارض
وبعضها وتيمز من رجل
وغسل يديه بكل
مرفق فإن قطع بعض
يد وجب ما بقي أو من
مرقه فرأس عضده
أو فوقه من باقي عضده
ومسح بعض بشر
رأسه أو شعر في حده

أيضا قلنا للمسح ثم يدل للضرورة وهذا أصل واحتراز بالضرورة عن مسح الخفين فإنه يجوز للحاجة (وله غسلة) لأنه مسح وزيادة (و) له (بله) كوضع يده عليه بلا مد لحصول القصد من وصول البلل إليه (و) خامسها (غسل رجله بكل كعب) من كل رجل ولكل منهما كعبان وهما العظمان الثنتان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم لقوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين وللإتياع ورواه مسلم قرئ في السبع أرجلكم بالنصب وبالجر عطف على الوجوه لفظا في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار وفصل بين المطوفين إشارة إلى الترتيب بتقديم مسح الرأس على غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره وغسلهما هو الأصل وسيأتي جواز مسح الخفين بدله والمراد بغسل الأعضاء المذكورة انفسا لما ولا يعلم ذلك إلا بانفسه الملائمة معها (و) سادسها (ترتيبه هكذا) أي كذا كرم من البداءة بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين الإتياع ورواه مسلم وغيره مع خبر النسائي بإسناد على شرط مسلم ابدوا بما بدأ الله به (ولو انفس محدث) بنية رفع الجنبات غلطا والحدث أو الطهر عنه أو الوضوء بدله (أجزاء) عن الوضوء وإن لم يمكث زمنا يمكن فيه الترتيب حسا خلافا للرافعي لأن الغسل يكفي للحدث الأكبر فلا محذور أولى ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة (وسن استياك) مطلقا لخبر النسائي وغيره السواك مطهرة للفم يفتح الميم وكسرها (و) سن كونه (عرضا) أي في عرض الأسنان لخبر أبي داود إذا استكتم فاستاكوا عرضا ويجزئ طولا لكنه يكره ذكره في المجموع نعم سن الاستياك في اللسان طولا قاله ابن دقيق العيد واستدل له بخبر في سنن أبي داود وقولنا وسن الخ أولى من قوله وسننه السواك عرضا (بخشن) كمود وأشتان لأنه المحصل للقصد بالاستياك وأولاه الأراك (لا أصبعه) التصلبه لأنها لا تسمى سواكا بخلاف التفصيلة وأصبع غيره واختار في المجموع تبعا للروايي وغيره أن أصبعه الحشنة تكفي لحصوله المقصود بها (و) لكن (كره) الاستياك (لصائم بعد زوال) لخبر الشيخين لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخوف ضم الحاء التغير والمراد بالخوف من بعد الزوال خبر أعطيت أمي في شهر رمضان خمسائم قال وأما الثانية فإلهم بمسح وخوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك رواه أبو بكر السمعاني في أماليه وقال حديث حسين والساء بعد الزوال وأطيبية الخوف تدل على طلب إقامته فتكره إزالته ولأن التخير قبل الزوال يكون من أثر الطعام غالباً وتزول الكراهة بالغروب (وتأكد) الاستياك (في مواضع كوضوء وصلاة وتغير فم) وقراء ودخول منزل وإرادة نوم وتيقظ منه لخبر ابن خزيمة وغيره لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وخبر الشيخين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر بإحباب فيهما وخبرهما أيضا كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك أي يدللك به وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل البيت بدأ بالسواك ويقاس بما فيهما في معناه وقولنا كذا إلى آخره أولى من قوله ويسن للصلاة وتغير الفم (وسن لوضوء تسمية أوله) أي الوضوء للأمر بها وللاتياع في الأخبار الصحيحة وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه فضعيف أو محمول على الكمال وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فإن تركت) عمدا أو سهوا (ففي أثنائه) يأتي بها تداركا لها فيقول بسم الله أوله وآخره ولا يأتي بها بعد فراغه كما في المجموع لقوات محلها والمراد بأوله أول غسل الكفين فينوي الوضوء ويسمى عنده بأن يقرن النية بالتسمية عند أول غسلهما (فصل كفيه) إلى كوعيه وإن تيقن طهرهما للاتباع رواه الشيخان فالمراد بتقديم التسمية على غسلهما والتصرع به من زيادة تقديمها على الفراغ منه (فإن شك في طهرهما كره غمسهما في ماء قليل) لا كثير (قبل غسلهما ثلاثا) لخبر إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده رواه الشيخان إلا قوله ثلاثا فسلم أشار بما علل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم والحق بالنوم

وله غسلة وبه وغسل
رجليه بكل كعب
وترتيبه هكذا، ولو
انفس محدث أجزاء
وسن استياك وعرضا
بخشن لا أصبعه، وكره
لصائم بعد زوال
وتأكد في مواضع كوضوء
وصلاة وتغير فم. وسن
لوضوء تسمية أوله فإن
تركت في أثنائه ففصل
كفيه فإن شك في
طهرهما كره غمسهما
في ماء قليل قبل غسلهما
ثلاثا.

غيره في ذلك ما إذا تيقن طهرها فلا يكره غمسها ولا يسن غسلها قبله والتقييد بالقليل وبالثلث من زيادتي فلا تزول الكراهة إلا بتسلها ثلاثا وإن تيقن طهرها بالأولى لأن الشارع إذا غيا حكما بغاية فإنما يخرج من عهده باستيفائها وكالماء القليل غيره من اللاتعات وإن كثر وقولي فإن شك في طهرها أولى من قوله فإن لم يتيقن طهرها الصادق يتيقن نجاستها مع أنه غير مراد (فتمضة فاستنشق) الاتباع رواه الشيخان وأما خبر تميمضوا واستنشقوا فضعيف (و جمعها) أفضل من الفصل بينهما بست غرفات لكل منهما ثلاث أو برفقين يتمضمض من واحدة منهما ثلاثا ثم يستنشق من الأخرى ثلاثا (و جمعها) ثلاث (غرف) يتمضمض ثم يستنشق من كل واحدة منها (أفضل) من الجمع بينهما برفقة يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة وذلك للاتباع رواه الشيخان وعلم من التعبير بالأفضل أن السنة تتأدى بالجميع وهو كذلك وقولي وثلاث أولى من قوله ثلاث وتقديم المضمضة على الاستنشاق مستحق لاستحباب كإفادته الفاء لاختلاف العضوين كالوجه واليدين وكذا تقديم غسل الكفين عليهما وتقديمه عليهما من زيادتي (و سن) (مبالغة فيهما المفطر) للأمر بذلك في خبر الدولاني والمبالغة في المضمضة أن يبلغ بالماء أقصى الحنك ووجهي الأسنان والثلاث وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى الحيشوم وخروج المفطر الصائم فلا تسن له المبالغة فيهما بل تتركه كما ذكره في المجموع (و سن) (ثلاث) لفصل ومسح وتخليل وذلك وذكر كتسمية وتشهد للاتباع في الجميع أخذاً من إطلاق خبر مسلم أنه ^{عليه السلام} توضأ ثلاثا ثلاثا ورواه أيضاً الأول مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التشهد أحمد وابن ماجه وصرح به الروابي في تعبيره بما ذكر أولى من تعبيره بثلاث الفسل والسج وروى البخاري أنه ^{عليه السلام} توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين وأنه غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين ومسح رأسه فأقبل يديه وأدبر مرة واحدة وقد يترك التثليث كأن ضاق الوقت أو قل الماء (يقينا) بأن يني على الأقل عند الشك عملاً بالأصل (ومسح كل رأسه) للاتباع رواه الشيخان . والسنة في كيفية مسح الرأس أن يضع يديه على مقدمته ويلصق مسبحته بالأخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى البدن إن كان له شعر يتقلب وإلا فيقتصر على الذهاب (أو يتم) بالمسح (على نحو عمامته) وإن لم يسر عليه نزع خبر مسلم السابق في رابع القروض ، والأفضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية خروجاً من الخلاف وتعيرى بذلك أولى من قوله فإن عسر رفع العمامة كمل بالمسح عليها (و مسح كل (أذنيه) بما وجد لا يبلل الرأس للاتباع رواه البيهقي والحاكم وصححه . والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسبحته في صاخيه ويدبرهما على العاطف ويمر إبهاميه على ظهرهما ثم يلصق كفيه وهما مائلتان بالأذنين استظهاراً أو للراد منها أن يمسح رأس مسبحته صاخيه ولياطن أمتليهما باطن الأذنين ومعاطفهما (وتخليل شعرك في غسل ظاهره) كحجة رجل كشيعة للاتباع رواه الترمذي وصححه (و تخليل (أصابعه) لحبر لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع رواه الترمذي وغيره وصححه والتخليل في الشعر بأن يدخل أصابعه من أسفل اللحية مثلاً بعد تفريقها وفي أصابع اليدين بالتشبيك وفي أصابع الرجلين من أسفلها بخنصر يده اليسرى مبتدئاً بخنصر رجله اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى وتعيرى بشعر الخ أولى من تعيره باللحية السكتة (وتيمن) أي تقديم عين على يسار (لنحو أقطع) كمن خلق يده واحدة (مطلقاً) أي في جميع أعضاء وضوئه (ولغيره في يديه ورجليه) لأنه ^{عليه السلام} كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتنعله رواه الشيخان والترجل تسريح الشعر فإن قدم اليسار كرهه بعض عليه في الأم أما السكمان والحدان والأذنان وجانب الرأس لغير نحو الأقطع فيطهران دفعة واحدة والتفصيل المذكور من زيادتي ويسن كما في المجموع البداءة بأعلى الوجه

فتمضة فاستنشق
و جمعها ، وثلاث
غرف أفضل ومبالغة
فيهما لمفطر وثلاث
يقينا ومسح كل رأسه
أو يتم على نحو عمامته
فأذنيه وتخليل شعر
يكفي غسل ظاهره
وأصابعه وييمن لنحو
أقطع مطلقاً ولغيره
في يديه ورجليه ،

مسئلة : شرط الحنف أن لا يكون نجس العين كجلد ميتة وإن دبغ بعد (١٥) اللبس وقبل المسح لفساد اللبس

كما قاله سم في شرحه
وأن يخلو ولو عند
المسح عن نجس ولو
مغفوا عنه منه بالماء ولو
لمعونه محل الفرض
لأنه بالاختلاط يزول
الصفو وقولهم ماء
الطهارة ليس أجنبيا
عنه إن لم يكن جعل
والأضرو لو قصد تطهير
الحدث فقط بل ولو
سوا كما قاله سم وقال
الشيخ الشيرازي
بالصفو عند عموم الصفو
عنه كما إذا عم ذرق
الطير الطريق ويفرق
بينه وبين تشكيل المسح
على العمامة إذا عمتها
التجاسة الصفو عنها
حيث امتنع بأن عمه
مندوحة بالاختصار على
الواجب لكن الذي
قاله ع ش هو ما جرى
عليه سم ويفرق بينه
وبين ذرق الطيور بأنه
لا كبير مشقة في تطهير
جزء من الحنف لمسح
عليه وإتاغنى عن مثل
ذلك في ثوب براغيث
غسل بقصد إزالة
أوساخه للمشفقة التي

(وأطالة غرته ونحجبه) وهي ما فوق الواجب من الوجه في الأول ومن اليدين والرجلين في الثاني خبر
الشيخين إن أمق يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فيفضل
وظاية الغرة أن يفسل صفحة الخنق مع مقدمات الرأس وغاية التحجيل استيعاب المضدين والساقين
(وولاء) بين الأضواء في التطهير بحيث لا يحف الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء وللزجاج
ويقدر للمسوح مغسولا ويسن أيضا ذلك (وترك استعانة في صب) عليه لأنها ترفه لا تنلق بالمتعد
فهي خلاف الأولى وخرج زياد في صب الاستعانة في غسل الأضواء والاستعانة في إحضار الماء والأولى
مكروهة إلا في حق الأقطع ونحوه فلا كراهة ولا خلاف الأولى بل قد يجب ولو بأجرة الثلث والثانية لا بأس بها
(وترك) (مضن) لعاء لأن فضله كالترى من العبادة فهو خلاف الأولى وبه جزم في التحقيق وقال في
شرحى مسلم والوسيط إنه الأشهر لكن يرجح في الروضة والمجموع أنه مباح تركه وفعله سواء (وترك
(تلثيف) بلا عذر لأنه ^{عليه} بعد غسله من الجنابة آتية ميمونة بتعديل فرده وجعل يقول بالماء
هكذا يفضله رواة الشيخان (والذكر للشهور عقبه) أى الوضوء وهو كما في الأصل أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين سبحانك
الله وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك خبر مسلم من توشأ فأحسن الوضوء ثم قال
أشهد أن لا إله إلا الله إلى قوله ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثانية يدخل من أيها شاء وزاد الترمذى عليه
ما بعده إلى التطهرين وروى الحاكم الباقي وصححه ولفظه من توشأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك لا إله
إلا أنت الخ كتب برق أى فيه كما ورد في رواية ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أى لم يتطرق إليه إبطال
والطابع يفتح الباب وكسرها الخاتم ورواها بحمدك زائدة فسبحانك مع ذلك جملة واحدة وقيل عاطفة أى
وبحمدك سبحانك فذلك جملتان وسن أن يأتي بالذكر المذكور متوجهة القبلة كما في حالة الوضوء قاله الرافعى .

باب مسح الحنفين

هو أولى من قوله مسح الحنف (يجوز) المسح عليهما لا على خف رجل مع غسل الأخرى (في الوضوء) بدلا
عن غسل الرجلين وتغييره يجرى فيه تنبيه على أنه لا يجب ولا يسن ولا يحرم ولا يكره لكن الغسل أفضل
ثم إن أحدث لا يسمو معه ماء يكفي المسح فقط وجب كما قاله الرويانى أو ترك المسح رغبة عن الغنى أو شكاً في
جوازه أو خاف فوت الجماعة أو عرفة أو إقذا سيرا أو نحوها فالمسح أفضل بل يكره تركه في الثلاث الأولى وكذا
فيما عطف عليهما كما أنهم كانوا ينعى كما قال الأسنوى أخذاً مما مر عن الرويانى أنه يحب فيه للمسح
فيحرم تركه أو السكر اهة في الترك رغبة أو شكاً ثانى في سائر الرخص وخرج بالوضوء إزالة التجاسة والغسل ولو
مندوباً فلا مسح فيها لأنها لا يتكرر أن تنكسر الوضوء (لمسافر) بقيد زده بقول (سفر قصر ثلاثة أيام
بلياليهن ولغيره) من مقيم وعليه اقتصر الأصل ومسافر سفر غير قصر كما ص بمره ومسافر سفر قصر
(وبما وليلة) خبر ابن جبان أنه ^{عليه} أرخص للمسافر ثلاثة أيام وبلياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر
فلبس خفيه أن مسح عليهما وألحق بالمقيم للمسافر سفر غير قصر والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن سواء
أسبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث في أثناء
الليل والنهار اعتبر قدر الماضى منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع ويقاس بذلك اليوم واليلة وابتداء مدة

لا يوجد نظيرها هنا أما للصفو عنه إذا لم يعم ولم يصبه بالماء بأن مسح الخالي عنه فلا يضر وإن مال إليه الماء وانتشر لعدم الفعل لا يقال غسل
الرجل عن الحدث يتوقف على زواله ما عليها من التجاسة ولو مغفوا عنها فهل تنوقف المسح أيضاً على زوالها ولو مغفوا عنها إذا لم يتم لأننا نقول
إنما تنوقف الغسل المذكور على زوال المسوخة بصيرورته بالاختلاط الناشئ عن وجوب التعميم غير مغفوة ولا تعميم في المسح فلا

من آخر حدث بعد لبس لكن دائم حدثا وتيمم لاقصد ماء إنما يستحان لما جعل لوقي طهرها فإن مسح خضرا فاسافر أو عكس
لم يكمل مدة سفر وشرط الخف لبسه بعد طهر ساتر محل فرض لا من أعلى طاهرا

محذور في بقائه حتى أخذ سم من ذلك محبة السح مع وجود نحو مسح على الرجل يمنع غسلها لا يقال هلا قيل بذلك في غير الغفوة عنه أيضا
إذا لم يم مسح الحالى منه ويستتبع به نحو مسح الصفح ثم إذا أراد الصلاة أزاله خصوصا وبعبارة التبصرة في ذلك لأننا نقول الصلاة هي
المقصود الأصلي فإذا لم تستتبع به لم يصح لا يقال مقتضى ذلك عدم محته أيضا إذا كان النجس في غير أعضاء الوضوء لأننا نقول صدعنه القياس
على التسلسل هذا غاية ما يقال وأن يكون ساترا لمحل الفرض قويا بحيث يمنع نفوذ الماء ولو عن قرب ويقوى على التردد فيه المدة المشروعة من
غير مداهن في حاجات المسافر حتى في حق المقيم لأنها منضبطة بنحو الحط والترحال من حين اللبس ولا يكفي من الحدث خلافا للحجر إلى انتهاء
المدة فلو كان في آخر السحات (١٦) مثلا ضعيفا لا يقوى على تردد يوم وليلة امتنع السح لخروج الخف حينئذ عن

الصلاحية وبكفي قوة
يوم وليلة حتى في المسافر
وقوله يعتبر فيه قوة
ثلاثة أيام محله في الابتداء
حتى إذا لم يكن فيه
حينئذ تلك القوة
اقتصار على مسح مدة
مقيم شهره ولا مسح
ما زاد على الراجح وأن
لبس بعد تمام الطهر
من الحدثين ومنه طهر
دائم الحدث والتيمم
لغير فقد الماء فحضر
أو غسل معه بعض
الأعضاء فإذا لبس كل
من دائم الحدث والتيمم
ضميه الخف بعد
طهارتهما المذكورة ثم
أحدثا ومعلوم أن
طهارة دائم الحدث إنما
تتقضى بغير حدثه الدائم

المسح (من آخر حدث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فيمسح فيها لما يشاء من
الصلوات (لكن دائم حدث) كستحاضة (ومتيمم لاقصد ماء) كرض وجرح (إنما يستحان لما جعل)
لها من الصلوات (لوقي طهرها) الذي لبس عليه الخف وذلك فرض ونوافل أو نوافل فقط فلو كان
حدثها بعد فعلها الفرض لم يمسح إلا لنوافل إذ مسحها مرتب على طهرها وهو لا يفيد أكثر من ذلك
فلو أراد كل منهما أن يفعل فرضا آخر وجب نزع الخف والطهر الكامل لأنه محدث بالنسبة إلى ما زاد على
فرض ونوافل فكانه لبس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث كما مر أما التيمم لفقد الماء فلا
يمسح شيئا إذا وجد الماء لأن طهره لضرورته وقبزال بزوالها وكذا كل من دائم الحدث والتيمم لغير فقد الماء
إذا زال عذره كافي المجموع وقولي آخر مع لكن إلى آخره من زيادتي (فإن مسح) ولو أحدث خفيه (خضرا
فسافر) سفر قصر (أو عكس) أى مسح سفرا فأقام (لم يكمل مدة سفر) تغليا للحضر لأصله فيقتصر في
الأول على مدة حضر وكذا في الثاني إن أقام قبل مدته وإلا وجب النزاع وعلم من اعتبار المسح أنه لا عبرة
بالحدث حضرا وإن لبس بالمدة ولا بمضى وقت الصلاة حضرا وعصيانته إنما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به
الرخصة (وشرط) جواز مسح (الخف لبسه بعد طهر) من الحدثين للحجر السابق فلو لبسه قبل غسل رجله
وغسلها فيه لم يحز المسح إلا أن يزرعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل إحداها بعد غسلها ثم
غسل الأخرى فأدخلها لم يحز المسح إلا أن يزرع الأولى كذلك ثم يدخلها ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها
في موضع القدم جاز للمسح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع القدم لم يحز مسح
(ساتر محل فرض) وهو القدم بكفيه من كل الجوانب بقيد زده بقولي (لا من أعلى) فيكفي واسع يرى
القدم من أعلاه عكس ساتر العورة لأن اللبس هنا من أسفل وشم من أعلى غالبا ولو كان به ثقب في محل الفرض
ضر ولو ثخرت البطانة أو الظهارة والباقي صفيق لم يضر ولا ضر ولو ثخرتا من موضعين غير متحاذيين
لم يضر (طاهرا) فلا يكفي نجس ولا متنجس إذ لا تصلح الصلاة فيهما القى هي المقصود الأصلي من المسح
وما عداها من مس للصفح ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بالخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة

عليه

أو تبرك الموالاة لغير مصلحة الصلاة ثم نوصا بأن تجشم ذوات التيمم المحض للشقة واستعمل الماء وإن أتم بذلك

ومسح على الخف صح ذلك المسح حيث وقع قبل انقضاء المدة المشروعة واستباحها بما كانا يستباحانه بطهر اللبس وذلك فرض ونوافل
أو نوافل فقط فإن أراد فرضا ثانياً وهما بطهر المسح جدد دائم الحدث طهرا كاملا مع غسل الرجلين وذوات التيمم المحض إما غسل رجله إن
تجشم وإما التيمم عنهما وذوات التيمم الملقق التيمم وغسل الرجلين إن كانت العلة بغيرها وإلا جدد التيمم فقط فإن أراد فرضا ثانياً وقبزال
طهر المسح جدد طهرا كاملا لا مسح فيه على حسب حالها هذا إذا دام العذر ومنه في التيمم البرد فإن زال وهما بطهارة اللبس جدد دائم
الحدث وذوات التيمم المحض طهرا كاملا وهو التيمم الملقق طهارة ما كان عليلا وما بعده أو وهما محدثان جدد طهرا كاملا لا مسح للخف
لأن لبسه كان من حدث واكتفى به لوجود العذر وقبزال أو وهما بطهارة المسح جدد دائم الحدث طهرا كاملا وذوات التيمم المحض للتجشم
غسل رجله وذوات التيمم الملقق غسل ما كان عليلا وما بعده إن كان وبطل المسح لما علت أن اللبس كان على حدث وموجب اغتفاره قد
زال ولهذا لم يكن للتيمم لفقد الحصى إذا لبس الخف على هذا التيمم ثم وجد الماء قبل أحدث أو بعده أن نوصا ويمسح عليه إلا ما يليقوس

يتمتع ماء من غير محل
خرز ويمكن فيه تردد
مسافر لحاجته ولو عرما
أو غير جلد أو شد
بشرج ولا يحزى
جرموق فوق قوى
إلا أن يصله ماء لا يقصد
الجرموق فقط؛ ومن
مسح أعلاه وأسفله
خطوطا ويكفي مسمى
مسح في محل الفرض
بظاهر أعلى الخف ولا
مسح لشاك في بقاء
للمدة ولأن لم يغسل
ومن فسد خفه أو بدا
شيء مماستر به أو اقتضت
المدة وهو يظهر المسح
لزمه غسل قدميه .

على حدث ولا موجب
لاغتفاره وأن لا يلبس
فوق جيرة وإن لم تكن
ممسوحة بأن لم تأخذ من
الصحيح شيئا أو تحشم
الشقة وغسل ما تحشم
ثم لبس الخف فلا يجوز
له إذا أحدث أن يتوضأ
ويعمسح عليه ولو أدخل
يده ومسحها لا متناع
ممسوح فوق ممسوح
ولو بحسب الشأن كما
عليه م رخص حجر
النوع عما إذا لبس على
جيرة واجبها المسح
ومسحت والأصح اللبس
واستباح به المسح
فعلبك بهذا الجمع قتل
أن نظفر بمثله ، والله
تعالى الوفي .

عليه ذكره في المجموع (يمنع ماء) أي تقوذه بقيد زنته بقولي (من غير محل خرز) إلى الرجل لو صب عليه فما
لا يمنع لا يحزى . لأنه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها نصوص المسح (ويمكن فيه تردد مسافر
لحاجته) عند الخطو والترحال وغيرهما ما تجرت به العادة ولو كان لا يسه مقعدا بخلاف ما لم يكن كذلك لثقله أو
تهدير رأسه أو ضعفه بكونه بضعيف من صوف ونحوه أو إفراط سعيته أو ضيقه أو نحوها إذا حاجة لمثل ذلك
ولا فائدة في إدامته نعم إن كان الضيق يتسع بالمشي فيه عن قرب كفي . فإن قلت سائر وما بعده أحوال مقيدة
لها جها فمن أين يلزم الأمر بها فلا يلزم من الأمر بشي الأمر بالتبديله بدليل اضرب هنداجالسة . قلت محل
ذلك إذا لم يكن الحال من نوع الأمور به ولا من فعل الأمور كالمثال المذكور أما إذا كانت من ذلك نحو
حج مفرد أو نحو داخل مكة محرما فهي أمور بها وما ههنا من هذا التيسيل فيشترط في الخلف جميع ما ذكر
(ولو) كان (محرما) فيكفي مغسوب وذهب وقضة كالتيجم بتراب مغسوب (أو غير جلد) كلبد وزجاج
وخرق مطبقة لأن الإباحة للحاجة وهي موجودة في الجميع بخلاف ما لا يسمى خفا كجلدة لفها على رجله
وشدها بالربط اتباعا للنصوص والتصريح بهذا من زيادتي (أو) مشقوقا (شد بشرج) أي بحزى بحيث
لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الستر وسهولة الارتفاق به في الإزالة والإعادة فإن لم يشدها العري لم
يكف لظهور محل الفرض إذا مشى ولو فتحت العري بطل المسح وإن لم يظهر من الرجل شيء لأنه إذا مشى
ظهر (ولا يحزى) جرموق هو خف فوق خف إن كان (فوق قوى) ضعيفا كان أو قويا للورود الرخصة
في الخف لعموم الحاجة إليه والجرموق لا تنهم الحاجة إليه وإن دعت إليه حاجة أمكنه أن يدخل يده بينها
ويعمسح الأسفل فإن كان فوق ضعيف كفي إن كان قويا لأنه الخف والأسفل كاللغافة والأفلا كالأسفل (إلا
أن يصله) أي الأسفل القوى (ماء) فيكفي إن كان يقصد مسح الأسفل فقط أو يقصد مسحهما معا أولا
يقصد مسح شيء منها لأنه قصد إسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء إليه (لا يقصد) مسح (الجرموق
فقط) فلا يكفي لقصد ما لا يكفي للمسح عليه فقط ويتصور وصول الماء إلى الأسفل في القوين بصبه في
محل الخرز وقولي فوق قوى إلى آخره من زيادتي [فرع] لو لبس خفا على جيرة لم يحز المسح عليه على
الأصح في الرواية لأنه ملبوس فوق ممسوح كالسح على العمامة (ومن مسح أعلاه وأسفله) وعقبه
وحرفته (خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر اليمنى إلى آخر ساقه
واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت مفرجا بين أصابع يديه فاستيعابه بالمسح خلاف الأولى وعليه
يحمل قول الرواية لا يندب استيعابه يسره تكراره وغسل الخف (ويكفي مسمى مسح) كمسح الرأس
(في محل الفرض بظاهر أعلى الخف) لا بأسفله وباطنه وعقبه وخرفه إذ لم يرد الاقتصار على شيء منها
كإيراد الاقتصار على الأعلى فيقتصر عليه وقوفا على محل الرخصة ولو وضع يده المبتلة عليه ولم يمرها أو قطر
عليه أجزاء أو قولي بظاهر من زيادتي (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كأن نسي ابتداءها أو أنه مسح حضرا
أو سفرا لأن المسح رخصة بشرط منبها المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو الغسل (ولأن لزمه) أي
لا لبس الخف (غسل) هذا أعظم من قوله فإن أجنب وجب تجديد لبس أي إن أراد المسح فيزعه ويتطهر ثم
يلبس حتى لو اغتسل لا بأسا بمسح بقية المدة كما اقتضاه كلام الرافعي وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله
ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنبه رواه
الترمذي وغيره وصححه وقيس بالجنبه ما في معناها لأن ذلك لا يتكرر تكرار الحدث الأصغر وفارق
الجيرة مع أن في كل منهما مسحا بأعلى سائر الحاجة موضوع على طهر بأن الحاجة ثم أشد والنزع أشق
(ومن فسد خفه أو بدا) أي يظهر (شيء) مماستر به (من رجل ولغافة وغيرهما) أو اقتضت المدة وهو يظهر
للمسح (في الثلاث) (لزمه غسل قدميه) فقط لبطان طهرهما دون غيرها بذلك واختار في المجموع

موجبه موت وحيض ونفاس ونحو ولادة وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فرجا وبخروج مثية أولا من معناد أو تحت صلب وترائب وانسد المعتاد ويصرف يتدفق أولاده أو ريح عجين رطبا أو يياض يفيض جافا ، فان فقدت فلا غسل وحرم بها ما حرم محدث ومكث مسلم بمسجد وقرأته لقرآن بقصده وأقله نية رفع حدث أو نحو جنابة أو استباحة مفتقر إليه أو أداء أو فرض غسل مقرونة بأوله ،

مسئلة : يعرف متى كل من الرجل والمرأة خاصة من خواص ثلاث لا توجد في غيره ولا ينفك هو عنها إحداها تدفقه أي خروجه دفعا ثانيها خروجه بتلذذ وإن لم يتدفق لقلته ثالثها أن يكون ريحه في حال الرطوبة كريح عجين الحنطة أو الذرة أو ريح طلع النخل وفي حال الجفاف كريح يياض البيض الرطب وإن لم يتدفق ولم يتلذذ بخروجه كان سمي

كان للتأخر أنه لا يلزمه غسل شيء ويصلي بظهارته ويخرج بظهر المسح طهر التسليم فلا حاجة فيه إلى غسل قدميه والأولى والثالثة من زيادتي وتعميري في الثانية بما ذكر أعظم من قوله ومن نزع

باب التسليم

فتح اللين وضمتها (موجبه) خمسة (موت) لمسلم غير شهيدنا سيأتي في الجنائز (وحيض) لآية فاعزلوا النساء في الحيض أي الحيض ومثبر فيه وقيل يأتي الإقطاع والقيام للصلاة ونحوها كما صححه في التحقيق وغيره وإن لم يصرح في التحقيق بالإقطاع (ونفاس) لأنه دم حيض مجتمع (ونحو ولادة) من إلقاء علقه أو مضغته ولو بلا بلى لأن كلامهما في معتقد ونحو من زيادتي (وجنابة) وتحصل لأدنى حتى فاعل أو مفعول به (بدخول حشفة أو قدرها) (فرجا) قبل أو دراولو من ميت أو بهيمة ثم لا يغسل بإيلاج حشفة مشكل ولا بإيلاج في قبله لأعلى الفاعل ولا للمفعول به (و) تحصل (خروج منه أولا من معناد أو) من (تحت صلب) لرجل وهو الظهر (وترائب) للمرأة وهي عظام الصدر (وانسد المعتاد) لخبر الشيخين عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلت قال نعم إذا رأت الماء وخروج بنية من غير وبأول خروج منه ثانيا كان استدخله ثم خرج فلا غسل عليه تخميري بنية أولى من تخميره بغيره وقولي أولا مع التقييد بتحت الصلب إلى آخره من زيادتي فالصلب والترائب هنا كالمعتد في الحدث فيما مر ثم يسكن في الثيب خروج التي إلى ما يظهر من فرجها عند قومها لأنه في التسليم كالظاهر كما سيأتي ثم الكلام في متى يستحكم فإن لم يستحكم بأن خرج لمرض لم يجب التسليم بخلاف كما في المجموع عن الأصحاب (ويصرف) التي (يتدفق) له (أولاده) بخروجه وإن لم يتدفق لقلته (أوريج عجين) وطلع نخل (رطبا أو) ريح (ياض يفيض جافا) وإن لم يتدفق وتلذذ به كأن خرج ما بقي منه بعد التسليم ورطبا وجافا حالان من التي (لإن فقدت) خواصه المذكورة (فلا يغسل) يجب به فإن احتمل كون الخارج منيا أو وديا كمن استيقظ ووجد الخارج منه أيضا فحينئذ تغير بين حكمهما فيغتسل أو يتوضأ ويغسل ما أصابه منه وقضية ما ذكر أن منى المرأة يعرف بما ذكر أيضا وهو قول الأكثر لكن قال الإمام والغزالي لا يعرف إلا بالتلذذ وابن الصلاح لا يعرف إلا بالتلذذ والريح وبه حزم النووي يشرح مسلم وقال السبكي إنه الغنم والذرعى إنه الحق (وحرم بها) أي بالجنابة (ما حرم محدث) مما مر في باب (ومكث مسلم) بالضرورة ولو مترددا (بمسجد) لا عبوره قال تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل بخلاف الرباط ونحوه (وقراءته القرآن بقصده) ولو بعض آية لخبر الترمذي لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن وهو وإن كان ضعيفا له متابعت خبر ضعفه لكن فاقد الطهورين له بل عليه قراءة الفاتحة في الصلاة لا اضطراره إليها أما إذا لم يقصده كأن قال عند الركوب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وعند للصيغة : إنا لله وإنا إليه راجعون بغير قصد قرآن فلا تحرم وهذا أعظم من قوله وتحمل أذكاره لا بقصد قرآن إذ غير أذكاره كمواظفله وأخباره كذلك كأدل عليه كلام الرافعي وغيره والتقييد بالمسلم من زيادتي وخروج به الكافر فلا يمنع من المكث ولا من القراءة كما صرح به غير الماوردي والروائي لأنه لا يعتقد حرمة ذلك لكن شرط حل قراءته أن يرجى إسلامه وبالقرآن غيره كالنوراة والإنجيل (وأقله) أي التسليم من جنابة ونحوها (نية رفع حدث أو نحو جنابة) كحيض أي دفع حكم ذلك (أو) نية (استباحة مفتقر إليه) أي التسليم كصلاة (أو أداء) غسل (أو فرض غسل) وفي معنى التسليم للفروض والطهارة للصلاة بخلاف نية التسليم لأنه قد يكون عادة وذكر نية رفع الحدث ونحو الجنابة من زيادتي وتعميري بأداء أو فرض التسليم أولى من تخميره بأداء فرض التسليم وظاهر أن نية من به سلس متى كسنية من به سلس بول وعد مرئياها (مقرونة بأوله) أي التسليم فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله

وتعميم ظاهر بدنه
وأكله إزالته فكنى
غسلة لنجس وحدث ثم
وضوء ثم تصد معاطفه
وتخليل شعر رأسه
ولحيته ثم إفاضة الماء
على رأسه ثم شقه
الأيمن ثم الأيسر وذلك
وتلث وولاء وأن
تتبع غير محدث آخره
حيث مسكا فطينا
فطينا وأن لا ينقص ماء
وضوء عن مد وغسل
عنث صاع ولا ين
تجديده بخلاف وضوء
صلبه ، ومن اغتسل
لفرض ونقل حصلا
أول أحدهما حصل فقط
ومن أحدث وأجنب
كفاه غسل .

باب *

النجاسة مسكر مائع
وكلب وخنزير وفزع
كل ومنهيا وميتة غير
بشر وسمك وجراد

ما بق منه بعد الغسل
فاذا لم يوجد شيء من
هذه الخواص لم يكن
منيا ومتى وجدت أو
وجد واحد منها كان
الخارج منيا ظاهرا
ولو على لون الدم البسيط
حيث خرج من طريقه
للعناد أو من غيره
ماعد النافذ الأصلية
والعناد منسند أصالة

(وتعميم ظاهر بدنه) بالماء حتى الأظفار والشعر ومنيته وإن كنف وما يظهر من صماخي الأذنين ومن
فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها وما تحت القلفة من الألف فلم أنه لا نجس مضمضة واستنشاق كافي
الوضوء ولا غسل شعر نبت في العين أو الأنف وكذا باطن عقده فتعبرى بما ذكر أولى من قوله وتعميم
شعره وبشره (وأكله إزاله قدر) بمجعة طاهرا كان أو نجسا كنى وودى استظهارا (فكنى غسلة)
واحدة (لنجس وحدث) لأن موجها واحدا قد حصل (ثم) بعد إزاله القدر (وضوء) للاتباع رواء البخاري
وله أن يؤخر ما أو بعضه عن الفصل (ثم تصد معاطفه) وهي ما فيه انعطاف والتواء كإبط وغضون بطن (وتخليل
شعر رأسه ولحيته) بالماء فيدخل أصابعه العشر فيه فيشرب بها أصول الشعر (ثم إفاضة الماء على رأسه)
وذكر الترتيب بين هذين مع ذكر اللحية من زيادتي (ثم) إفاضة على (شقه الأيمن ثم الأيسر) لما مر أنه
على كان يجب التيمن في طهوره وهذا الترتيب أبعد عن الاسراف وأقرب إلى الثقة بوصول الماء
(وذلك) لما وصلت إليه يده من بدنه احتياطا وخروجا من خلاف من أوجه (وتلث) كالوضوء
فيصل رأسه ثلاثا ثم شقه الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا وذلك ثلاثا وتخلل ثلاثا (وولاء) كافي الوضوء وبه
صرح الرافعي في الشرح الصغير ثم والأصل في باب التيمم (وأن تتبع غير محدث آخره حيث) كنفاس
(مسكا) بأن يجعله على قطة وتدخلها فرجا بعد اغتسالها إلى المحل الذي يجب غسله للأمر به مع تفسير عائشة
له بذلك في خبر الشيخين وتطينا للحل فإن لم تجد مسكا (فطينا) فإن لم تجد (فطينا) فإن لم تجد الماء كاف
أما المحدث فيجزم عليها استعمال المسك والطيب نعم تستعمل شيئا يسيرا من قسطا وأظفار ويحتمل إلحاق
المهرمة بها والتقييد بغير المحدث مع ذكر نحو الطين من زيادتي (وأن لا ينقص) في معتدل الحلقة (ماء وضوء
عن مد وغسل عن صاع) تقريرا فيها للاتباع رواء مسلم فلم أنه لا حمله حتى لو نقص عن ذلك وأسبغ أجزاء
ويكره الاسراف فيه والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بغدادى (ولا ينسج تجديده) لأنه لم ينقل ولما فيه
من الشقة (بخلاف وضوء) فيسن تجديده بغيره بقوله (صلى به) صلاة ماء روى أبو داود وغيره خبر من
نوضا على ظهر كتب له عشر حسنات (ومن اغتسل لفرض ونقل) كنجاسة وجمعة (حصلا) أى غسلا
(أول أحدهما حصل) غسله (فقط) عملا بما نواه في كل وإعالم بتدرج النقل في الفرض لأنه مقصود فأشبهه سنة
الظهور مع فرضه وفارق ما لو نوى صلاته الفرض دون التحية حيث تحصل التحية وإن لم ينوها بأن القصد
ثم اشتغال بقية الصلاة وقد حصل وليس التصدي هنا النظافة فقط بدليل أنه يتيمم عند عجزه عن الماء وقوله
لفرض ونقل أهم من قوله لنجاسة وجمعة (ومن أحدث وأجنب) ولو مرتبا هذا أهم من قوله ولو
أحدث ثم أجنب أو عكسه (كفاه غسل) وإن لم ينو معه الوضوء لا ندرج الوضوء فيه .

باب في النجاسة وإزالتها *

(النجاسة) لغة ما يستفذر ، وشروط بالحد مستفذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج ، وبالحد (مسكر مائع)
يكثر وخرج بالمائع غيره كنجس وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراما ولا ترد الحرة المقودة
ولا الحشيش المذاب نظرا لأصلها (وكلب) ولو معالج طهورا ناء أحدكم الآتي (وخنزير) لأنه لمسوأ حالا من
الكلب لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال ولأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر فيه (وفزع كل) منها مع غيره تغليا
للنجس وهذا أولى من قوله وفزعها (ومنهيا) تبع لأصله بخلاف منى غيرها لذلك ولجبر الشيخين عن
عائشة أنها كانت تحك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم صلى فيه (وميتة غير بشر وسمك وجراد) لحرمه
تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم أما ميتة البشر وتاليه فطاهرة لحل تناول الأخيرين وقوله تعالى
ولقد كرمتنا بني آدم في الأول وقضية تكريمهم أنه لا يحكم بنجاستهم بالموت وسواء المسلمون والكفار وأما
قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد بنجاسة الاعتقاد واجتنابهم كالنجس لانبجاسة الأبدان والمراد بالميته

وبول ومذى وودي ولين
ملا يؤكل غير بشر وميان
من حي كيته إلا نحو
شعر ما كول فطاهر
كعلقة ومضغة ورطوبة
فرج من طاهر، والذي
يطهر من نجس العين
خمر تخلل بالعين بدنها
وجلد نجس بالموت
باندباغه بما ينزع فضوله
ويصير كثوب تنجس.
وما نجس ولو مضافاً
من نحو كلب

وعروضاً وقد خرج
من صلب الرجل وهو
قهرات ظهره أو ترائب
للرأة وهي عظام صدرها
مستحكة بأن يخرج
لغير علة من مرض
وغيره، فإن اختل قيد
من ذلك لم يبط الخارج
حكم التي وذلك بأن
خرج من النافذ
الأهلية أو من غيرها
والعتاد منفص أو
منسد عروضاً وخرج
من غير صلب الرجل
وترائب للرأة أو من
أحدها لم يكن الخارج
مستحكاً ومنه أن
يخرج على لون الدم
لإحالة الخروج حينئذ
على علة. وقال سم
الاستحكام شرط في غير
الطريق العتاد ولو في

الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية وإن لم يسلم دم فلا حاجة إلى أن يستثنى منها جنين المذ كاتوا الصيد الليت بالضفلة
والبعير الناذة الليت بالسهم (ودم) لما مر من تحريمه ولقوله تعالى أو دما مسفوحاً أي سائلاً بخلاف غير السائل
كل حال وكبد وعلقة (وقيل) لأنه دم مستحيل (وقيل) وإن لم يتغير كالتايطر (وروث) بثلاثة كالبول نعم
مألقاه الحيوان من حب متصلب ليس بنجس بل متنجس بفعل يؤكل (وبول) لأن ما يصب الماء عليه
في خبر الشيخين للتقدم أول الطهارة (ومذى) بمحمة للأمر بفعل الذكامة في خبر الشيخين في قصة علي
رضي الله عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية (وودي) بمحمة كالبول
وهو ماء أبيض كدر نعين يخرج إما عقبه حيث استمسكت الطبيعة أو عند حمل شيء ثقيل (ولين) ما لا يؤكل
غير بشر) كلب الأتان لأنه يستحيل في الباطن كالم أمالين ما يؤكل ولين البشر فطاهران أما الأول فلقوله
تعالى لنا خالصاً سائناً للشارين وأما الثاني فإنه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجس ولا فرق بين الأتني
الكبيرة والحقة وغيرها كاستحالة تعبير الصمري بلين الآدميين والآدميات وقيل لبن الذكر والصغير والبيته
نجس والأوجه الأول وجري عليه جماعة لأن الكرامة الثابتة للبشر الأصل فمؤولها للكل وتعبير جماعة
بالآدميات الموافق لتعليمهم السابق جرى على الغالب وما زيد على المذ كوربت من نحو الحجرة وماء التنفط
فهو في معناها مع أن بعضه يعلم من شروط الصلاة (و) جزء (ميان من حي كيته) طهارة ونجاسة لغير ما قطع من
حي فهو ميت رواء الحاكم وصححه على شرط الشيخين فجزء البشر والسمك والجراد طاهر دون جزء غيرها
(الأنحوشعر) حيوان (ما كول) كمسوفه ووربه ومسكوفاً رته (فطاهر) قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها
وأشعارها أثاثاً ومناجاً إلى حين وخرج الماء كول نحو شعر غيره فنجس ومنه نحو شعر عضو آيين من ما كول
لأن العضو صار غير ما كول (كعلقة ومضغة) مرقطوط (فرج من) حيوان (طاهر) ولو غير ما كول فإنها طاهرة
كأصلها وقولي نحو ومن طاهر من زيادتي [فرج] دخان النجاسة نجس يعني عن قليله وبخارها كذلك إن
تساعد بواسطة نار لأنه جزء من النجاسة تفصله النار لقوتها وإلا فطاهر وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق
نجاسته أو طهارته (والذي يطهر من نجس العين) شيان (خمر) ولو غير محترمة (تخللت) أي صارت خلا
(بالا) مصاحبة (عين) وقفت فيها وإن قلت من شمس إلى ظل أو عكسه لم يفهم خبر مسلم عن أنس قال سئل
النبي ﷺ أتخذ الخمر خلا قال لا (بدنها) أي تطهر مع ذنبها للضرورة وإلا لم يوجد دخل طاهر من خمر وهذا
من زيادتي أما إذا تخللت بمصاحبة عين وإن لم تؤثر في التخليل كحصة فلا تطهر لتنجسها بعد تخللها بالعين التي
تنجست بها ولا ضرورة ولا يشترط طرح العين فيها وإن أفهم كلام الأصل خلافه وأفهم كلامهم أنها تطهر
بالتخلل إذا نزع العين منها قبله وهو ظاهر نعم لو كانت العين المزوجة قبله نجسة كمظمية لم تطهر كأفهم
به النووي والخمر حقيقة السكر التي تخدم من ماء العنب وخرج به النبيذ وهو للتخدم من الزبيب ونحوه فلا يطهر
بالتخلل لوجود الماء فيه لكن اختار السبكي خلافه لأن الماء من ضرورته وفي معنى تخلل الخمر انقلاب دم
الظلية مسكاً (وجلد) ولو من غير ما كول (نجس) بالموت (فيطهر) طاهر أو باطناً (باندباغه) بما ينزع فضوله
من لحمه ودمه ونحوهما بما يفنه ولو كان نجساً كرق طير أو عارياً عن لاء لأن الدبغ إحالة لا إزالة وأما خبر
يطهرها الماء والقرط فمحمول على الندب أو على الطهارة المطلقة والأصل في ذلك خبر مسلم إذا دبغ الإهاب
أي الجلد فقد طهر وضابط النزاع أن يطيب به ريح الجلد بحيث لو وقع في الماء لم يعد إليه الفساد وخرج بالجلد
الشعر ونحوه لعدم تأثرها بالدبغ وبتنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه وبما ينزع فضوله ملا ينزعها
كتجميد الجلد وتشميسه وتبيحه (ويصير) الدبغ (كثوب تنجس) فيجب غسله لتنجسه بالدبغ
التجس أو للتنجس ولزعلاقته ويعبى بالاندباغ ويتنجس أولى من تعبده بالدبغ وبنجس (وما نجس)
من جامد (ولو مضافاً) من صيد أو غيره (شيء من نحو كلب) من خنزير ووقع كل منها وهذا أعم مما ذكره

غسل سبعة إحداهن في

غير تراب بتراب طهور .
أو يبول صبي لم يطعم غير
لبن للتغذي نضح أو
بغيرها وكان حكماً
كفي جرى ماء أو عينا
وجب إزالة صفاته
إلا ما عسر من لون
أو ريح كتنجس بهما
وشرط ورود ماء قل
وغسالة قليلة منفصلة بلا
تغير وزيادة وقت طهر
المحل طاهرة ولو تنجس
مائع تعذر تطهيره .
(باب التيمم)

الانسداد الأصلي وهو
مخالف لقياس ما تقدم
في نواقض الوضوء
وهم قد رجحوا قياس
ما هنا على ما تقدم في
النواقض في جميع
الأحكام فليكن الراجح
هو ما ذكرناه أولاً من
جعل للفتح في
الانسداد الأصلي
كالاعتدال إذ لا يشترط فيه
الاستحكام فافهم فإن
شك في شيء خرج منه
هل هو مني أو مني مثلاً
فقيس بجهد وفعل
بمقتضى اجتهاده وفعل
يحتاط في غسله ويتوضأ
ولا يلزم غسل ما أصابه
ذلك الخارج من بدنه
أو توبه لعدم التنجس
بالشك ويكفي في الاحتياط

(غسل سبعة إحداهن في غير تراب بتراب طهور) لخبر مسلم طهوراً إذا أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله
سبع مرات أولاً هن تراب وفي رواية له وعفروه الثامنة بالتراب والمراد أن التراب يصحب السابعة كما في
رواية أبي داود السابعة بالتراب وهي معارضة لرواية أولاً هن في محل التراب فيستأبطان في تعيين محله
ويكتفي بوجوده في واحدة من السبع كفي رواية الدارقطني إحداهن بالطهارة على أن الظاهر أنه لا تعارض
بين الروايتين بل محمولان على الشك من الراوي كدل عليه رواية الترمذي أخرهن أو قال أولاً هن وبالجملة
لا يقيد بهما رواية إحداهن لضعف دلالتها بالتعارض أو بالشك ولجواز حمل رواية إحداهن على بيان
الجواز وأولاهن على بيان الندب وأخرهن على بيان الإجزاء وقيس بالكلب الخنزير والقرع وبولوغه
غيره كبوله وعرقه وعلم بما ذكر أنه لا يكفي ذر التراب على المحل من غير أن يبقعه بالماء ولا مزجه بغير ماء نعم
إن مزجه بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير به كثيراً كفي ولا مزج غير تراب طهور كأشنان وتراب نجس
وتراب مستعمل وهو خارج بتعيرى بطهور وكلامه يقتضي خلافه والواجب من التراب ما يكدر الماء
ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل وخرج زيادتي في غير تراب التراب فلا يحتاج إلى ترطيب إذا لمعنى
لترطيب التراب ولولم يزل عين النجاسة إلا يست غسالات مثلاً حسب واحدة كما صححه النووي لكن صحح
في الشرح الصغير أنها مست وقوام في المهمات (أو) نجس (يول صبي لم يطعم) أي لم يتناول قبل مضى حولين
(غير لبن للتغذي نضح) بأن يرش عليه ما يعمه ويغلبه بلا سيلان بخلاف الصبية والخنثى لا بد في بولهما من
التسليم على الأصل ويتحقق السيلان وذلك لخبر الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل
الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فقال عليه فدعا بماء فضضه ولم يغسله ولخبر الترمذي
وحسنه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بأن الائتلاف لعمل الصبي أكثر خفف
في بوله وبأن بوله أرق من بولها فلا يلصق بالمحل للصوق بولها به وألحق بها الخنثى وخرج زيادتي للتغذي
تحريكه بتمر ونحوه وتناوله السفوف ونحوه للإصلاح فلا يمنع من النضح كما في المجموع (أو) نجس (بغيرها)
أي بغير شيء من نحو كلب وغير بول الصبي المذكور (وكان حكماً) كبول جف ولم تدرك له صفة
(كفي جرى ماء) عليه مرة (أو) كان (عينا وجب إزالة صفاته) من طم ولون وريح (إلا ما عسر) زواله
(من لون أو ريح) فلا يجب إزالته بل يطهر المحل (كتنجس بهما) أي بنحو الكلب ويول الصبي فانه يجب
في الصبي منها إزالة صفاته إلا ما عسر من لون أو ريح وهذا من زيادتي أما إذا اجتمع تنجس بإزالة صفاته مطلقاً
لقوة ذلالتهم على بقاء العين كما يدل على بقائها بقاء الطعم وحده وإن عسر زواله ولا يجب الاستعانة في زوال
الأثر بغير الماء إلا إن تيمنت على كلام فيه ذكرته في شرح البهجة (وشرط ورود ماء) إن (قل) لا إن كثر طي
المحل ثلاثاً تنجس الماء ولو عكس فلا يظهر المحل فلم أنه لا يشترط العصر لما يأتي من طهارة الغسالة وقولي قل
من زيادتي (وغسالة قليلة منفصلة بالتغير) بلا (زيادة) وزناً بعد اعتبار ما يتشرب به المحل (وقد طهر المحل
طاهرة) لأن لفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره فان كانت كثيرة فطاهرة ما لم تغير أولم تنفصل
فطاهرة أيضاً وإن انفصلت متغيرة أو غير متغيرة وزاد وزنها بعد ما ذكر أولم يزدو لم يطهر المحل فتجسه
والتقييد بالقليلة وبعدم الزيادة من زيادتي (ولو تنجس مائع) غير ماء ولو دهن (تعذر تطهيره) لأنه صلى الله
عليه وسلم مثل عن الفأرة تموت في السم قال إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان سائلاً فلا تقربوه
وفي رواية للخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال ، والجامد هو الذي إذا
أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها على قرب ، والمائع بخلافه ذكره في المجموع .

(باب التيمم)

هو لغة المقصد ، وشرعاً إيصال تراب إلى الوجه واليدين بشرط مخصوصة والأصل فيه قبل الإجماع آية وإن كنتم

مرضى أو على سفر وخبر مسلم جلت لنا الأرض كلها مسجدنا وترتها طهورا (يتيمم محدث وما مور بفسل) ولو مستونا (المعجز) عن استعمال الماء وهذا أولى من قوله يتيمم المحدث والجنب لأسباب (وأسبابه) أى المعجز ثلاثة: أحدها (قضاء) الآية الساجدة (فان يتيمم) أى قد الماء (يتيمم بلا طلب) إذ لا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا وقول الأصل فان يتيمم المسافر قد جري على الغالب (وإلا) بأن جوز وجوده (طلبه) ولو عاذونه (لكل يتيمم في الوقت بما جوز فيه من رحله ورقته) للنسوين إليه ويستوعبهم كأن ينادى فيهم من معهما بخوديه وقول في الوقت بما جوز فيه من زيادتي (ثم) إن لم يجد الماء في ذلك (نظر حواله) بينا وشمالا وأماما وخلفا إلى الحد الأدنى وخص موضع الحضرة والطير بمزيد احتياط (إن كان يستوى) من الأرض (وإلا) بأن كان ثم وهدة أو جبل (تردد إن أمن) مع ما يأتي اختصاصا وما لا يجب بذله لماء طهارته (إلى حد غوث) أى إلى حد يقفه فيه غوث رفته لو استعانت بهم فيه مع تشاغلهم بأشغالهم وهذا هو الراد بقول الأصل تردد قدر نظره أى في المستوى ويقول الشرح الصغير تردد غلوة سهم أى غاية رمية وقول إن أمن من زيادتي (فان لم يجد ماء) (يتيمم) لظن قهده (فلو علم ماء) بمحل (بصله مسافرا حاجته) كاحتساب واحتشاش وهذا فوق حد الغوث التقدم ويسمى حد القرب (وجوب طلبه) منه (إن أمن غير اختصاص ومال يجب بذله لماء طهارته) ثم أوجز من نفس وعضو ومال زائد على ما يجب بذله للماء واقطاع عن رفته وخروج وقت وإفلا يجب طلبه بخلاف من معه ماء ولو تواضعا به خرج الوقت فانه لا يتيمم لأنه واجد للماء ووصف المال بما ذكر من زيادتي ولم يضرنا الأمن على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله بخلافه فيما لم يتيقن وجود الماء وتيسرى بما ذكر أهم من اقتصاره على النفس والمال (فان كان) الماء بمحل (فوق ذلك) المحل التقدم ويسمى حد البعد (يتيمم) ولا يجب قصد الماء بعده (فلو يتيمم آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تعجيل التيمم لأن فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت أبلغ منها بالتيمم أوله قال الماوردي هذا إذا يتيقن وجوده في غير منزله وإلا وجب التأخير جزما (وإلا) بأن ظنه أو ظن أو يتيقن عديمه أو شك فيه آخر الوقت (فتمجيل يتيمم أفضل) لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء (ومن وجدته غير كاف) (له) (وجب استعماله) في بعض أعضائه خبر الشيخين: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ثم يتيمم) عن الباقي فلا يقدمه لثلاث يتيمم ومعها طاهريتين ولا يجب مسح الرأس بثلج أو برد لا بدوب وقيل يجب قال في المجموع وهو أقوى في الدليل (ويجب في الوقت شراؤه) أى للماء لطهره (شعن مثله) مكانا وزمانا فلا يجب شراؤه بزيادة على ذلك وإن قلت نعم إن يبيع منه لأجل زيادة لثلاثة بذلك الأجل وكان محتمدا إلى وصوله محلا يكون غنيافه وجب الشراء (إلا أن محتاجه) أى الثمن (لهينة أو مؤنة) حيوان (محترم) من نفسه وغيره كزوجه ومملوكه ورفيقه حضر أو سفر أذهايا وإياها فيصرف الثمن إلى ذلك ويتيمم وخرج بالمحترم غيره كزوجه وحري وزان محسن ولا حاجة لوصف الدين بالمستغرق كأفضل الأصل لأن ما فضل عن الدين غير محتاج إليه فيموت تعبيري بالمؤنة أهم من تغييره بالنفقة (و) يجب في الوقت (اقتراض الماء واهتمامه واستمارة آله) إذا لم يمكن تحصيله بغيره أو لم يمتنع إلى ذلك المالك وضاق الوقت عن طلب الماء وخرج بالماء عنه فلا يجب فيه ذلك لتقل اللزوم والمعاد بالاقتراض وتاليه ما يعم القبول والسؤال فتعبري بها أولى من تعبيره بالقبول وقول في الوقت مع مسألة الاقتراض من زيادتي وتعبيري بأنه أهم من تعبيره بالمدلول (ولو نسيه) أى شيئا مما ذكر من الماء والثمن والآلة (أو أضله في رحله فتيمم) وصل ثم تذكر ما أوجده (أعاد) الصلاة لوجود الماء حنيفة أو حكا معه وبسته في إهماله حتى نسيه أو أضله إلى تصديره وخرج بإضلال ذلك في رحله ما لو أضل رحله في حاله وتيمم وصل ثم وجدته وفيه الماء والثمن والآلة فلا يبيد إن أمن في الطلب إذ لماء معه حاله التيمم وفارق إضلاله في رحله بأن يحتم الرقة أو سجع من حيمه (و) ثاني الأسباب (حاجته) إليه (لمطش) حيوان (محترم ولو)

من محدث وما مور
من المعجز - وأسبابه
ماء فان يتيمم
طلب ولا طلبه لكل
في الوقت بما جوز
من رحله ورقته
نظر حواله إن كان
تو وإلا تردد إن
ن إلى حد غوث فان
محدث يتيمم فلو علم ماء
مسافر حاجته وجب
سه إن أمن غير
خاص ومال يجب
الماء طهارته فان
فوق ذلك يتيمم فلو
نه آخر الوقت
ظناره أفضل وإلا
جبل يتيمم ومن
بده غير كاف وجب
لعله ثم يتيمم ويجب
الوقت شراؤه بشعن
بإلا أن محتاجه لهينه
مؤنة محترم واقتراض
وإتمامه واستمارة
ته ولو نسيه أو أضله
رحله فتيمم أعاد
استه لمطش محترم ولو

مع بين الوضوء
لعمل وقيل وهو
أصح يتخير في أخذ
يشبه وإن ترجح
به الطرف الآخر
اختار أنه متى اغتسل
في اختيار أنه مذى
مأ وغسل ما أصابه

مآلاً وخوف محذور
من استعماله كمرض
ويطء برء وزيادة ألم
وشين فاحش في عضو
ظاهر وإذا امتنع استعماله
في عضو وجب تيمم
وغسل صحيح ومسح
كل السائر إن لم يجب
نزع عباء لا ترتيب
لحوجب أو عضوين
قيماني ، ومن تيمم
لفرض آخر ولم يحدث
لم يعد غسلاً ولا مسحاً .

(فصل) يتيمم بتراب
طهور له غبار ولو برمل
لا يلصق لا بمسح
وهو ما بقى بوضوء أو
تأثر منه . وأركانها نقل
تراب ولو من وجه ويد
بدن أو ثوباً غسلاً
بأختياره فلا يرد أنه
لانتجيس مع الشك لأن
عمله ما لم يكن ثم اختيار كما
تقدم في قول الاحتياط
أما إذا كان ثم اختيار كما
هنا فالعمل يقتضاه يعني
بالنسبة لمن خرج منه
الحارج لا غير فلا
يلزمه غسل ما أصابه ولو
اختاره ومن خرج
منه الحارج أنه مذى
لأننا لا نتجس بالشك
واختيار من لم يخرج
منه الحارج لا عبرة
به لأنه لا يلزمه اختيار

كانت حاجته إليه لذلك (مآلاً) أي فيه أي في المستقبل هو فالروح أو غيرهما عن التلف فيتم مع وجوده ولا
يكلف الطهر به ثم جمعه وشربه بغير دابة لأنه مستفاد عادة وخرج بالمحترم غيره كالمرو والمطش الميسر للتيمم
معتبر بالخوف المتبر في السبب الآتي والمطشان أخذ الماء من مالكة قهراً يذله إن لم يذله له (و) ثالثها
(خوف محذور من استعماله) أي الماء مطلقاً أو المجوز عن تسخينه (كمرض ويطء برء) بفتح الباء وضمها
(وزيادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر) للعدو وللآية السابقة والشين الأثر المستكره من تغير لون
وجوه واستحشاف وفترة ثقل ولحمة تزيد والظاهر ما يبدو عند اللهنة غالباً كالوجه واليدين ذك ذلك
الراضي وذكري الجنائيات ما حاصله أنه لا يند كشفه هناك لمرودة ويمكن رده إلى الأول وخرج بالفاحش
اليسير كقليل سواد وبالظاهر الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك ويعتمد في خوفه ما ذكر قول عدل في
الرواية وذكر زيادة الألم من زيادته وبه صرح في الروضة وأصلها وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيري بما ذكره
وما ذكره من أن الأسباب ثلاثة ما في الأصل وذكريها في الروضة كأصلها سبعة وكلها في الحقيقة ترجع
إلى فقد الماء حساً أو شرعاً (وإذا امتنع استعماله) أي الماء (في عضو) لعله (وجب تيمم) لثلاث الخواص عن
طهر ويمر التراب ما أمكن على العلة إن كانت بمحل التيمم (و) وجب (غسل صحيح) سواء كان على العضو
سائر كصوف يخاف من نزع محذوراً أم لا خبر إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ويتلطف في غسل
الصحيح المجاور للملحيل بوضع خرقة مبلولة بقربه ويتعامل عليها لينفصل بالمقاطر منها ما حواه من غير
أن يسيل إليه (و) وجب (مسح كل السائر) إن كان (إن لم يجب نزع عباء) لا يتراب استعمالاً للماء ما أمكن
وإنما وجب مسح الكل لأنه مسح أيسر للضرورة كالتيتم ولا يجب مسح محل العلة بالماء (لا ترتيب) بين
الثلاثة (لحوجب) فلا يجب لأن التيمم هنا للعلة وهي باقية بخلافه فيما في استعمال الناقص فانه لفقد الماء
فلا بد من تقديمه بل الأولى هنا تقديمه ليزيل الماء أثر التراب وتعبيري بذلك أعظم من قوله ولا ترتيب بينهما
للجنب وخرج بحوجب الحديث فيقيم ويمسح بالماء وقت دخول غسل عليه رعاية لترتيب الوضوء
(أو) امتنع استعماله في (عضوين قيماني) يجب من كل من اليدين والرجلين كمضوء واحد ويندب أن
يحمل كل واحدة كمضوء أو في ثلاثة أعضاء ثلاث تيممات أو أربعة إن عمت العلة الرأس وإن عمت
الأعضاء كلها فيقيم واحد (ومن تيمم لفرض آخر ولم يحدث لم يعد غسلاً ولا مسحاً) بالماء لبقاء طهره لأنه
يتنقل به وإنما أعاد التيمم لضعفه عن أداء الفرض فإن أحدث أعاد غسل صحيح أعضائه وضوئه وتيمم عن
عليها وقت غسله ومسح السائر إن كان بالماء وإن كانت العلة بغير أعضائه وضوئه تيمم لحدته الأكبر وتوضاً
لأضره وتعبيري بآخر أعظم من قوله ثان وقولي ومسحاً من زيادته .

(فصل) في كيفية التيمم وغيرها (يتيمم بتراب طهور له غبار) حتى ما يداوى به قال تعالى فيتمموا صعيدا
طيباً أي تراباً طاهراً كفسرد ابن عباس وغيره به والمراد بالطاهر الطهور كاعتبرت به (ولو برمل لا يلصق)
بالعضو فانه يتيمم به لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له بخلاف ما يلصق بالعضو والتقيد بعدم لصوقه
من زيادته ودخول في التراب المذكور المحروق منه ولو أسود ما لم يصرم ما إذا كفي الروضة وغيرها وخرج به
التراب للتجسس وما لا غبار له وللتسجل وسيأتي وغيرها كنورة وزرنيخ وسحافة خرف ومختلط بدقيق
ونحوهما يعلق بالعضو وإن قل الخلط لأنها ليست في معنى التراب ولأن الخلط يمنع وصول التراب إلى العضو
(لا يستعمل) كالماء (وهو ما بقى بوضوء أو تأثر منه) حالة التيمم كالمقاطر من الماء ويؤخذ من حصر
الاستعمال في ذلك جهة تيمم الواحد أو الكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك ولو رفع يده في أثناء
مسح العضو ثم وضعها صحح حتى الأصح وخرج زيادته من متاثر من غير مسح العضو فانه غير مسجل
(وإن كانه) أي التيمم محبة : أحدها (نقل راب ولو من وجه ويد) بأن ينقله من أحدهما إليه أو إلى الآخر

فيمرئ بذلك أعم من قوله فلو قل من وجه إلى يد أو عكس كفى وكفله من أحدهما نقله من الهواء ونقله
يتضمن قصد لجوب قرن النية به كأي أفعو أو غاصر حوا بالقصد لآلية فإنها أمره بالتيمم وهو القصد والنقل
طريقه (فلو سقته ربح عليه) أي الوجه أو اليد (فردده) عليه (ونوى لم يكف) وإن قصد بوقوفه في مهب الريح
التييم لأنه لم يقصد التراب وإنما التراب أتماما لقصد الريح وقيل يكفي في صورة القصد واختاره السبكي (ولو يم
بأذنه) ونيته (صح) ولو بلا غير إقامة لفعل مأذونه مقام فعله (و) ثانيا (نية استباحة مفتقر إليه) أي التيمم
كصلاة ومن مصحف وتيمرئ بذلك أعم من تيمره باستباحة الصلاة وبذلك علم أنه لا يكفي نية رفع حدث
لأن التيمم لا يرفع ولا ية فرض تيمم وفارق الوضوء بأنه طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصودا ولهذا
لا يسن تحديد بخلاف الوضوء (مقرونة) أي النية (ينقل) أول لأنه أول الأركان (ومستدامة إلى مسح)
لشيء من الوجه فلو عزيت أو أحدث قبله لم يكف لأن النقل وإن كان ركنا غير مقصود في نفسه (فإن نوى)
بالتيمم (فرضا أو) نواه (ونقلا) أي استباحتهما (فله) مع الفرض (نقل وصلاة جناز) وخطة جمعة وإن
عين فرضا عليه فله فعل غيره (أو) نوى (نقلا أو الصلاة فله غير فرض عين) من النوافل وفروض الكفاية
وغيرها كس مصحف لأن ذلك إما مثل ما نواه في جواز تركه أو دونه أما الفرض العيني فلا يستباح فيها
أما في الأولى فلأن الفرض أصل للنقل فلا يجعل تابعا وأما في الثانية فلا خذ بالأحوط وذكر حكم غير النوافل
فيها من زيادتي ومثلها ما لو نوى فرض الكفاية كأن نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة فيمتنع الجمع
به فيها وبين صلاة الجمعة ولو نوى فرضين استباح أحدهما أو نوى مس مصحف أو نحوه استباحه دون
النقل ذكره في المجموع (و) ثالثا ورابعها وخامسها (مسح وجهه) حتى مستمرسل لحيته والمقبل من أنفه على
شفته (ثم) مسح (يديه بمرقبه) والترتيب للقاء ثم بأن يقدم الوجه على اليدين ولو في تيمم لحدثا كبر
(لا) مسح (منبت شعر) وإن خف في الوجه واليدين فلا يجب لعصره (ويجب نقلتان) للوجه واليدين
وإن أمكن بنقلة مخروقة أو نحوها لوروده في خبري أبي داود والحاكم ولقظ الحاكم التيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين (لأن تيممهما) فلو ضرب يديه معا ومسح بإحدهما وجهه وبالأخرى
الأخرى جاز وفارق للمسح لأنه وسيلة والمسح أصل وعلم من تيمرئ بالنقل أنه لا يعمين الضرب وإن عبره
الأصل والخبر فيكفي تمسك ووضع يد على تراب ناعم لحصول المقصود فالتمير بالضربتين خرج مخرج الغالب
كما أن قوله في الخبر ضرب للوجه وضربة لليدين كذلك إذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وببعضها مع أخرى
اليدين فظاهر أنه يحزى (وسن تسمية) حتى جنب ونحوه أو له وتوجه فيه للقبلة وسواك وعدم تكرر مسح
واتيان بالشهادتين بعده (وولام) فيه بتقدير التراب ماء (وتقديم يمينه) على يسار (أو على وجهه) على أسفله
كالوضوء في الجميع إلا عدم التكرار (وتخفيف غبار) من كفيه مثلا أن كثر بأن ينفضهما أو ينفخه عنهما
لثلاثين شوه العضو بالمسح (وتفريق أصابعه أول كل) من النقلين لأنه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى
زيادة عليهما (وزرع خاتمه في الأولى) ليكون مسح الوجه بجميع اليد والتصريح بسن هذا من زيادتي
(ويجب) نزع (في الثانية) ليصل التراب إلى محله ولا يكفي تحريكه بخلافه في الطهر بالماء لأن التراب
لا يدخل تحته بخلاف الماء فيجاب نزع إغماؤه عند المسح لا عند النقل (ومن تيمم لفقد ماء فجوزه لافي
صلاة) ولو في تحرمه (بطل) تيممه لأنه لم يتلبس بالمقصود فصار كالوجوزه في أثناء التيمم (بلامانع) من
استعمال الماء يقارن بجوزه فإن كان ثم مانع منه كعطش وسبع لم يبطل تيممه لأن وجود الماء حينئذ كعدمه
وقولي فجوزه أولى من قوله فوجده لأن وجوده ليس بقيد (أو وجده فيها) أي في صلاة ولا مانع (ولم تسقط
به) أي بالتيمم كصلاة التيمم محل يد فيه ضد الماء كما سياتي (بطلت) فلا تيممها إذ لا فائدة في إتمامها
لوجوب إعادتها (والا) بأن جور وجوده فيها أو وجده وكانت تسقط بالتيمم كصلاة التيمم محل لا يندر

فلو سقته ربح عليه
فردده ونوى لم يكف
ولو يم بأذنه صح ونية
استباحة مفتقر إليه
مقرونة بنقل ومستدامة
إلى مسح فإن نوى فرضا
أو نقلا فله نقل وصلاة
جناز أو نقلا أو الصلاة
فغير فرض عين ومسح
وجهه ثم يديه بمرقبه
لا منبت شعر ويجب
نقلتان لأن تيممهما وسن
تسمية وولاء وتقديم
يمينه وأعلى وجهه
وتخفيف غبار وتفريق
أصابعه أول كل ونزع
خاتمه في الأولى ويجب
في الثانية ومن تيمم
لفقد ماء فجوزه لافي
صلاة بطل بلامانع أو
وجده فيها ولم تسقط
به بطلت وإلا

واختيار صاحبه لا يسرى
على غيره بل هو خاص
به وعلى هذا لا يصح لمن
خرج منه الخارج
للمذكور أن يقتدى بمن
أصابه منه شيء ولم يمسسه
دون عكسوه هو كذلك
كما صرح به سم آخر
ثم إذا تبين ما يوافق
ما اختاره وقد فعل
مقتضاه كفى ولا يجب
إعادته لأنه فعله على أنه

فيه فقد الماء كإسائي (فلا) تبطل وإن كانت فلا فله إتمامها لتبسه بالمقصود ولا مانع من إتمامه كوجود
 المكسر الرقبة في الصوم نعم إن نوى الإقامة أو الأعمام في مقصورة بعد وجود الماء بطلت لحدوث ما لم يستبحه
 إذ الإتمام كافتتاح صلاة أخرى (وقطعها) ولو فريضة ليتوضأ ويصل بها (أفضل) من إتمامها ليخرج من
 خلاف من حرم إتمامها (وحرم) أي قطعها (في فرض) إن (ضاق وقته) عنه ثلاثا يخرج عن وقته مع قدرته
 على أدائه فيه وهذا من زيادته وبه جزم في التحقيق وإن ضعفه في الروضة وأصلها (وللتفعل) الواجد للماء
 في صلاته (إن نوى قدرا) ركعة فأكثر (آعه) لانتقاده عليه (وإلا) أي إن لم ينو قدرا (فلا) يجاوز
 (ركعتين) لأنه الأحب واليهود في النفل نعم إن وجدته في ثالثة فما فوقها آعها لأنها لا تتبع (ولا يؤدي به)
 أي بقيمته لفريضة عينية (من فروض عينية غير واحد ولو نذرا) لأنه طهارة ضرورة فيقتدر بقدرها
 فيجتمع جمع بين صلاتي فرض ولو صلبا وبين طوافين (الإتمكين حليل) للمرأة فلها تمكينه من الوطء مرارا
 وأن تجمع بينه وبين فرض آخر وخرج بالفروض العينية النفل وفرض الكفاية كصلاة الجائزة فله فعل
 ما شاء منها كما علم مما مر لأن النفل لا ينحصر بخفف أمره وصلاة الجنائز تشبه النفل في جواز الترك وتعيينها
 عند انقضاء المكلف عارض وقولي يؤدي أعم من قوله صلى والاستثناء من زيادتي (ومن نسي إحدى
 الخمس) ولم يعلم عنها (كفاه لمن يتيم) لأن الفرض واحد وما سواه وسيلة له فلو تذكر للنسية بعد لم يجب
 إعادتها كإرجاعه في المجموع وتعيرى بما ذكر أولى من قوله كفاه يتيم لمن لأنه قديمه تعلق لمن يتيم
 فيقتضى اشتراط كون التيم لمن وليس مرادا (أو) نسي منهن (مختلفين) ولم يعلم عنهما (صلى
 كلا) منهن (يتيم أو) صلى (أربعا) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء (به) أي يتيم (وأربعا ليس
 منها ما بدأ بها) أي العصر والمغرب والعشاء والصبح (يتيم) (آخر) فيرايقي لأن المنسيتين إما الظهر
 والصبح أو إحداهما مع إحدى الثلاث أو هاتين الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلا منهما بتيمم أما إذا كان
 منها التي بدأ بها كأن صلى الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يرايقي لجواز كون المنسيتين العشاء وواحدة
 غير الصبح فبالتيمم الأول تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالثاني لم يصل العشاء واكتفى بتيممين
 لأهما عدد للنسي وقضية قول الأصل أربعا لاشتراط الولاء وليس كذلك فلن هذا حذفه (أو) نسي منهن
 (مختلفتين أو شك) في اتفاهما ولم يعلم عنهما ولا تكون التفتتان إلا من يومين (ف) صلى (الخمسة مرتين
 بتيممين) ليبرأ يقيين وقولي أو شك من زيادتي (ولا يتيم لمؤقت) فرضا كان أو قفلا (قبل وقته) لأن
 التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت بل يتيمم له فيه ولو قبل الإتيان بشرطه كسترو خطبة جمعة
 وإن أومهم تغيير الأصل بوقت فعله خلاف ذلك ولهذا اقتصرت كالروضة وأصلها على وقته وإعالم يصح
 التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن للتضعف بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا تكون زوالها شرطا
 للصلاة وإنما صح التيمم قبل زوالها عن الثوب والسكان والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر
 ويدخل وقت صلاة الجائزة بالقضاء الغسل أو بدله ويتيمم للنفل المطلق في كل وقت أرادته إلا وقت
 السكرانة ويشتراط العلم بالوقت فلو تيمم شاك فيه لم يصح وإن صادفه (وعلى فاقده) الماء والتراب (الطهورين)
 كمحبوس بمحل ليس فيه واحد منهما (أن صلى الفرض) لحزمة الوقت (وبعيد) إذا وجد أحدهما وإنما
 بعيد بالتيمم في محل يسقط به الفرض إذ لا فائدة في الإعادة في محل لا يسقط به الفرض وخرج بالفرض النفل
 فلا يفعل (ويقضى) وجوبا (متيمم) ولو في سفر (لبرد) لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به
 أعضائه (و) متيمم (للقدماء) بمحل (يندر) فيه قدمه ولو مسافرا لندرة قدمه بخلافه بمحل لا يندر فيه
 ذلك ولو مقيا (و) متيمم (لعذر) كقدماء وجرح (في سفر معصية) كآبق لان عدم القضاء رخصة فلا
 تناط بسفر المعصية وضبط للقضاء ولعدمه بما تقرر هو التحقيق فببطل الأصل بالتيمم في الإقامة ولعدمه

فلا وقطعها أفضل وحرم
 في فرض ضاق وقته ،
 والتفعل إن نوى قدرا
 آعه وإلا فركتين ولا
 يؤدي به من فروض
 عينية غير واحد ولو
 نذر الإتمكين حليل ،
 ومن نسي إحدى
 الخمس كفاه لمن يتيم
 أو مختلفين صلى كلا
 يتيمم أو أربعا وأربعا
 ليس منها ما بدأ بها بآخر
 أو متفتتين أو شك
 فالخمسة مرتين بتيممين
 ولا يتيمم لمؤقت قبل
 وقته ، وعلى فاقده
 الطهورين أن صلى
 الفرض ويبعد ويقضى
 متيمم لبرد ولقدما
 ينذر ولعذر في سفر
 معصية ،

واجب عليه بمقتضى
 اختياره فهو جازم
 بالنية وبهذا
 فارق طهارة الاحتياط
 وإذا تبين خلاف
 ما اختاره فعل بمقتضى
 ما تبين ، فإن كان اختار
 أولا أنه مذي وتوضأ ثم
 تبين أنه مذي تم غسل
 بدنه وكفاه الوضوء
 السابق في رفع الجنابة
 عما عدا الرأس من
 بقية أعضاء الوضوء
 ويكون من قبيل نية

لا لمرض يمنع للنساء
ظننا أولى عضولم يكثر
من جرحه ولا سائر
أوصار ووضع على طهر
في غير عضو تيمم
والأقضى ويجب نزعه
إن أمن .

(باب الحيض)

أقل سنة تسع سنين
تقريبا وأقله يوم وليلة
وأكثره خمسة عشر
يوما بليلاتها كأقل
طهر بين حيضتين
ولا دخلا أكثره وحرم
به وبنفاس ما حرم
بجناية وعبور مسجد
خافت تلويثه وطهر
عن حدث وضوم ،
ويجب قضاؤه ومباشرة
ما بين سرتها وركبتها
وطلاق بشرطه ، وإذا
انقطع لم يحل قبل
طهر غير وضوم وطلاق
وطهر . والاستحاضة
كسلس فلا تنع ما ينعه

غير ما عليه غلطا وإن
كان اختار أولا أنه منى
واغتسل بالنفاس أو
بالصبر مرتبسا بين
أعضاء الوضوء ثم تبين
أنه مذنب كفاه ما مضى
عن الوضوء لوجود
الترتيب فيه حقيقة أو
تقديرا ونية الجنابة
وقفت غلطا وإن كان
اغتسل بالصبر ولم يرمب

بالتيمم في السفر جري على الغالب من غلبة لئلا في الإقامة وعدمها في السفر (لا) متيمم في غير سفر للصية
(لمرض يمنع الماء مطلقا) أي على جميع أعضاء الطهارة (أو في عضولم يكثر دم جرحه ولا سائر) بمنى لصوق
أو نحوه (أو به) سائر من ذلك (ووضع على طهر في غير عضو تيمم) فلا يقضى لمعوم المرض والجرح
مع الغزو عن قليل الدم وقيل ساطع ماسح الخفيف في الأخيرة بل أولى للضرورة هنا والتقيد الأخير مع التقيد
بعدم كثرة الدم في السائر من زيادتي (وإلا) بأن كثرة الدم أو وضع السائر على حدث أو على طهر في عضو
التيمم (قضى) وإن لم يجب نزعه لقوات شرط الوضع على الطهر في الثانية وتقضان البدل والبدل منه
جميعا في الثالثة وحله نجاسة غير مدفوعة عنها في الأولى ولكون التيمم طهارة ضيقة لم يشتر فيه الدم الكثير
كالا ينتظر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء ويمكن أيضا حمل ما هنا على كثير جاوز
محلّه أو حصل بفضله فلا يخالف ما في شروط الصلاة على أن بعضهم جعل الأصح عدم الغزو أخذا بما
صححه في المجموع والتحقيق ثم من عدم الغزو خلافا لما صححه في النجاس والروضة ثم (ويجب نزعه)
سواء وضعه على حدث وعليه اقتصر الأصل أم على طهر (إن أمن) محذورا عما مر ، وإلا فلا يجب .

(باب الحيض)

وما يذكر مع من الاستحاضة والنفاس . والحيض لمة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال وشرا دم جيلة
يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة والاستحاضة دم علة يخرج من عرق في أدنى الرحم يسمى
العاذل بالمجمعة على الشهور سواء أخرج إثر حيض أم لا . والنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل .
والأصل في الحيض آية وسألو نك عن الحيض أي الحيض وخبر الصحيحين هذا شيء كتبه الله على نبت آدم
(أقل سنة تسع سنين) قرية (تقريبا) فلورأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض
والأفلا والتسع في ذلك ليست ظرفا بل خبر فاقيل من أن قائل ذلك جعلها كلها ظرفا للحيض ولا قائل به
ليس بشيء ، وتقريبا من زيادتي (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أي قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة
(وأكثره) زمنا (خمسة عشر يوما بليلاتها) وإن لم تصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الإمام
الشافعي رضي الله عنه (كأقل) زمن (طهرين) زمن (حيضتين) فإنه خمسة عشر بليلاتها لأن الشهر
لا يغلب غالبا عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر زمنا لم يكن أقل الطهر كذلك وخارج بين
الحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم أو تأخر ككسائي (ولا حد
لأكثره) أي الطهر بالاجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (وحرم به) أي بالحيض (وبنفاس
ما حرم بجناية) من صلاة وغيرها (وعبور مسجد) إن (خافت تلويثه) بثلاثة قبل الماء بالمسح لطبته أو عدم
إحكامها الشدسية للسجدة فإن أمته جاز لها العبور كالجنب وغيرها ممن به نجاسة مثلها في ذلك (وطهر
عن حدث) أولياده لتلاعبهم إلا أغسال الحج ونحوها فتدب وهذا من زيادتي (وضوم) خبر الصحيحين
أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (ويجب قضاؤه) بخلاف الصلاة ككسائي في باب الخبر مسلم عن عائشة
كنا تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ولأنها تكثر فيشق قضاؤها بخلافه (ومباشرة ما بين سرتها
وركبتها) بوطء أو غيره وقيل لا يحرم غير الوطء وقوام في المجموع واختاره في التحقيق وللفظ مباشرة من
زيادتي (وطلاق بشرطه) أي بشرط تحريره الآتي في باب من كونها موطوءة فتعد بأقراء مطلقة بلا عوض
منها لتضررها بطول المدة فإن زمن الحيض والنفاس لا يحسب من العدة والتصرح بهذا من زيادتي (وإذا
انقطع) ما ذكر من حيض ونفاس (لم يحل) ما حرم به (قبل طهر) غسلا كان أو تيمما فهو أعم من قوله
قبل الغسل (غير وضوم وطلاق وطهر) فتدل لا تنفاد علة التحريم وتحل الصلاة أيضا لما قد علة الطهورين بل
يجب وضوم وطهر من زيادتي (والاستحاضة كسلس) أي كسلس بول أو مذى فيها يأتي (فلا تنع ما ينعه

الحيض) من صلاة وغيرها للضرورة وتعييرى بذلك أعم من قوله فلا تمنع الصوم والصلاة وإن كان في
 للتجيرة تفصيل يأتي (فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتحشوه) بنحو قطنية (فتعصبه) بأن تشده
 بعد حشوه بذلك بخرق مشقوقة الطرفين تخرج أحدها أمامها والآخر وراءها وتربطهما بخرقه
 تشد بها وسطها كالنكة (بشرطها) أي الحشو والعصب أي بشرط وجوبها بأن احتاجتهما ولم يتأذ
 بهما ولم تكن في الحشوة صاعقة ولا فلا يجب بل يجب على الصائفة ترك الحشونها ولو خرج الدم بعد
 العصب لسكنته لم يضرب أو لتقصيرها فيه ضرب (فتطهر) بأن تتوضأ أو تتيمم وتغسل جميع ما ذكر (لكل
 فرض) وإن لم تزل العصابة عن محلها ولم يظهر الدم على جوانبها كالتيتم في غير دوام الحدث في التطهر
 وقياس عليه في الباقي (وقته) لاقبله كالتيتم وذكر الحشو والترتيب مع قول بشرطها من زيادتي وأفاد
 تعييرى بالفاء ما شرطه في التحقيق وغيره من تعقيب الطهر لما قبله وتعييرى بالتطهر أعم من تعييره
 بالوضوء (و) أن (يتأذ به) أي بالفرض بعد التطهر قليلا للحدث بخلاف للتيتم في غير دوام الحدث
 (ولا يضرب تأخيرها) الفرض (لمصلحة كسرت وانتظار جماعة) وإجابة مؤذن واجتهاد في قبله لأنها غير
 مقصورة بذلك والتصريح بالوجوب في غير الوضوء والعصب من زيادتي (ويجب طهر) من غسل فرج
 ووضوء أو تيمم (إن انقطع دمها بعده) أي بعد الطهر (أو فيه) لاحتمال الشقاء والأصل عدم عود الدم
 ويجب أيضا إعادة ما صلته بالطهر الأول لتبين بطلانه (لا إن عاد قريبا) بأن عاد قبل إمكان فعل الطهر
 والصلاة التي تطهر لها سواء اعتادت انقطاعه زمانا يسع ذلك أم لم يسعه أم لم تعد انقطاعه أصلا وفي
 تعييرى بما ذكر سلامة مما أورد على كلامه كالا يخفى على التأمل .

(فصل) إذا (رأت ولو حاملًا لامع طلق دمًا) ولو أصفر أو أ كدر (لزمن حيض قدره) يوما وليلة فأكثر
 (ولم يجز) أي مجاوز (أكثره فهو مع ققاء تحلله حيض) مبتدأة كانت أو معتادة وخرج بزمن الحيض ما لو
 بقي عليها بقية طهر كان رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نكاحا ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد
 لا حيض ذكره في المجموع وهو وارد على تعبير الأصل بسن الحيض وتعييرى بقدره أولى من تعييره بأقله لأن
 أقله لا يمكن أن يعبر أكثره وخرج زيادتي لامع طلق الدم الخارج مع طلقها فليس بحيض كما أنه ليس
 بنكاح (فإن عبره وكانت) أي من عبر دمها أكثر الحيض وتسمى بالمستحاضة (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها
 الدم (مميزة بأن ترى قويا وضعيفا) كالأسود والأحمر فهو ضعيف بالنسبة للأسود وقوي بالنسبة للأحمر والأشقر
 أقوى من الأصفر وهو أقوى من الأحمر وما للرائحة كرية أقوى من المار بالرائحة والخبث أقوى من من الرقيق
 فالأقوى ما صفاته من ثخن وقوة لون أكثر فيرجح أحد الدمين بما زاد منها فإن استويا فالسحق
 (فالضعيف) وإن طال (استحاضة والقوى) حيض إن لم ينقص عن أقله ولا عبر أكثره ولا نقص الضعيف
 عن أقل طهر (بقيد زده بقولي) (ولاء) بأن يكون خمسة عشر يوما متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر
 أو توسط بخلاف ما لو رأت يوما أسودا ويومين أحمر وهكذا إلى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف
 فهي فاقدة شرطها ما ذكره وسيأتي بيان حكمها (أو) كانت مبتدأة (للمميزة) بأن رأت بصفة (أو) مميزة بأن
 رأتها بأكثر لكن (قد شرط ما ذكر) من الشروط (فيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون)
 بشرط زده بقولي (إن عرفت وقت ابتداء الدم) وإلا فتجيرة وسيأتي بيان حكمها وحيث أطلقت الميزة
 فالمراد بها الجامعة للشروط السابقة وأفاد تعييرى بما ذكر أن فاقدة شرطها ما ذكره تسمى بميزة عكس ما يوجهه
 كلام الأصل (أو) كانت (معادة) بأن سبق لها حيض وطهر) وحى ذاكرة لها وغير مميزة كما يعلم مما يأتي
 (فترد إليها) مدرا ووقفا (وثبت العادة إن لم يختلف بمره) لأنها في معاملة الابتداء فن حاصت في شهر
 خمسة ثم استحيضت بردت إلى خمسة كاترد إليها لو تكررت وخرج زيادتي إن لم تختلف ما لو اختلفت فإن

الحيض فيجب أن
 تغسل مستحاضة
 فرجها فتحشوه فتعصبه
 بشرطها فتطهر لكل
 فرض وقته وتباعد به
 ولا يضرب تأخيرها
 لمصلحة كسرت وانتظار
 جماعة ويجب طهر إن
 انقطع دمها بعده أو
 فيه لا إن عاد قريبا .

(فصل) رأت ولو حاملًا
 لامع طلق دمًا لزمن
 حيض قدره ولم يعبر
 أكثره فهو مع ققاء تحلله
 حيض فإن عبره وكانت
 مبتدأة مميزة بأن ترى
 قويا وضعيفا فالضعيف
 استحاضة والقوى
 حيض إن لم ينقص عن
 أقله ولا عبر أكثره
 ولا نقص الضعيف عن
 أقل طهر ولا ما ولا مميزة
 أو قدت شرطها بما
 ذكر فيضها يوم وليلة
 وطهرها تسع وعشرون
 إن عرفت وقت ابتداء
 الدم أو معتادة بأن سبق
 لها حيض وطهر فترد
 إليها وثبت العادة
 إن لم تختلف بمره

لم يرتفع إلا حدث وجهه
 وكذا الحكم فيما إذا
 اختار أحد الأمرين وفعل
 مقتضاه ثم رجع واختار
 الآخر وقتلنا ذلك وهو

وبحكم العادة بميزة
تتميز بالعادة ولم يتخلل
أقل طهر أو متحيرة ،
فإن نسبت عاداتها
قدرا ووقفا كحائض
لا في طلاق وعبادة
تفترلية وتقتل لكل
فرض إن جهلت وقت
اقتطاع وتصوم رمضان
ثم شهرا كاملا فيقي
يوما إن لم تعد
الاقتطاع ليلا فتصوم
لها من ثمانية عشر
ثلاثة أو لها وثلاثة
آخرها ويمكن قضاء
يوم صوم يوم وثلاثة
وسابح عشرة وإن
ذكرت أحدها فليقين
حكمه وهي في
المحتمل كناسية لها ،

الراجح فإنه يعمل كل من
يعقلى الثاني ويجرى
فيها تقدم لكن لا يظن
هنا ماضى من نحو
صلاة وطواف لأن
ما وقع صحيحا لا يؤثر
فيه الاختيار الآخر
قياسا على تغير الاجتهاد
والله الذى استعمله
في اختياره الأول
محكوم باستعماله لأنه رفع
جسدا ييقين إلا
في صورة ما إذا اغتسل
بالصب ولم يرتب ثم اختار
للثاني فإن ماء ما عدا

تكرر الدور وانتظمت عاداتها ونسبت انتظامها أول منتظم أول يكرر الدور ونسبت النوبة الأخيرة فيها
حيض أقل النوب واحتاطت في الزائد كما يحتمل محاسبا في أول تنسها ردت إليها واحتاطت في الزائد إن كان
أول تنس انتظام العادة لم تثبت إلا بمرتين فلو حاضت في الشهر ثلاثة وفي ثمانية خمسة وفي ثلثة تسعة ثم عاد
دورها هكذا ثم استحيضت في الشهر السابع ردت فيه إلى ثلاثة وفي الثامن إلى خمسة وفي التاسع إلى تسعة
وهكذا (وبحكم العادة بميزة تتميز بالعادة) محالفة بقيد زده بقولى (ولم يتخلل) بينها (أقل طهر) لأن التميز
أقوى من العادة لظهوره ولأنه علامة في الدم وهي علامة في صاحبته فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر
وبقيته طهر فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقيته أحمر حكم بأن حيضها العشرة لا الخمسة الأولى منها أما
إذا تخلل بينها أقل طهر كأن رأت بعد خمسة عشر من ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد العادة حيض للعادة
والقوى حيض آخر (أو) كانت (متحيرة) وهي الناسية لحيضها قدرا أو وقتا سميت بذلك لتحيرها في
أمرها وتسمى بحيرة أيضا لأنها حيرت الفقيه في أمرها (فإن) هو أولى من قوله بأن (نسبت عاداتها قدرا أو وقتا)
وهي غير مميزة (فكحائض) في أحكامها السابقة كمنع وقراءة في غير صلاة احتياطا لاحتمال كل زمن
يمر عليها الحيض (لا في طلاق وعبادة تفترلية) كصلاة وطواف وصوم فريضا أو قولا احتياطا لاحتمال
الطهر وذكر حكم الطلاق من زيادته (وتقتل لكل فرض) في وقته لاحتمال الاقتطاع حينئذ بقيد زده
بقولى (إن جهلت وقت اقتطاع) للدم فإن علمته كعند الغروب لم يلزمها الغسل في كل يوم وليلة إلا عند
الغروب وتصل به للغرب وتتوضأ لباقي الفرائض لاحتمال الاقتطاع عند الغروب دون ماعداه فله في المجموع
عن الأصحاب وإذا اغتسلت لا يلزمها للبادرة للصلاة لكن لو أخرت لزمتها الوضوء حيث يلزم للاستحاضة
المؤخره ومعلوم أنه لا يغسل على ذات التقطع في القاء إذا اغتسلت فيه (وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون
طاهرا بجميعه (ثم شهرا كاملا) بأن تأتي بعد رمضان تاما أو ناقصا ثلاثين متواليه بقولى كاملا أولى من
قوله كالمثلين (فيقي) عليها (يوما) بقيد زده بقولى (إن لم تعد الاقتطاع ليلا) بأن اعتادته نهارا أو أوشكت
لاحتمال أن تحيض أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم وينقطع في آخر فيفسد ستة عشر يوما (فتصوم لها من
الشهرين) بخلاف ما إذا اعتادت الاقتطاع ليلا فإنه لا يبق عليها شيء وإذا بق عليها يوما (فتصوم لها من
ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها) فيحصلان لأن الحيض إن طرأ في الأول منها فغايته أن ينقطع
في السادس عشر فيصح لها اليومان الأخيران وإن طرأ في الثاني صح الطرفان أو في الثالث صح الأولان
أو في السادس عشر صح الثاني والثالث أو في السابع عشر صح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر
صح اللذان قبله ويحصل اليومان أيضا بأن تصوم لها أربعة أيام من أول الثمانية عشر واثنين آخرها أو
بالعكس أو اثنين أو لها واثنين آخرها واثنين وسطها وبأن تصوم لها خمسة الأول والثالث والخامس والسابع
عشر والتاسع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثلاثة وسابح عشرة) لأن الحيض إن طرأ في الأول سلم
الأخير أو في الثالث سلم الأول وإن كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم الأخير ولا يمتنع الثالث
والسابع عشر بل الشرط أن تترك أياما بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث بقدر الأيام التي بين الصوم
الأول والثاني أو أقل منها (وإن ذكرت أحدهما) بأن ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فليقين)
من حيض وطهر (حكمه وهي) أى التحيرة الذاكرة لأحدهما (في) الزمن (المحتمل) للحيض والطهر
(كناسية لها) فيها مرونة غسل الكل فرض وتبصرى بذلك أولى من قوله كحائض في الوطء وطاهر
في العبادة لما لا يخفى ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل إلا عند احتمال الاقتطاع ويسمى ما يحتمل الاقتطاع طهرا
مشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه ولذا كره للوقت كأن تقول كان حيضى يبتدىء أول الشهر
فيوم وليلة منه حيض ييقين ونصفه الثاني طهر ييقين وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والاقتطاع

والذاكرة للتقدير كأن تقول كان حيضى خمسة في العشر الأول من الشهر لأعلم ابتداءها وأعلم أنى في اليوم الأول طاهر فالسادس حيض ييقن والأول طهر ييقن كالعشرين الأخيرين والثاني إلى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع إلى آخر العاشر محتمل لها وللاقطاع (وأقل النفاس حجة) كما عبر بها في التشبيه والتحقيق وهي المراد بتعبير الروضة كأصلها بأنه لا حد لأقله أى لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل يكون نقاشا ولا يوجد أقل من حجة أى دفعة وغير الأصل عن زمانها بلحظة وهو الانسب بقولهم (وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون) يوما وذلك باستقراء الامام الشافعى رضى الله عنه (وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره) فينظر أمتداده في النفاس أم معتادة بميزة أم غير بميزة ذاكرة أم ناسية فتد البتة الميزة إلى التمييز إن لم يزد القوى على ستين ولا يأتى هنا بقية الشروط وغير الميزة إلى حجة وللعناد الميزة إلى التمييز لا للعادة وغير الميزة الحافظة إلى العادة وثبت إن لم يختلف بمرة والافقيه التفصيل السابق في الحيض والتجربة تحتاط.

﴿ كتاب الصلاة ﴾

على لغة ما مر أول الكتاب، وشرب أعقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير محتمة بالتسليم ولا ترد صلاة الأخرس لأن وضع الصلاة ذلك فلا يضر عروض مانع والفروضات منها في كل يوم و ليلة خمس كما هو معلوم من الدين بالضرورة وما يأتى . والأصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأقيموا الصلاة وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتى ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم و ليلة وقوله لما نادى الله إلى الجن : أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم و ليلة رواها الشيخان وغيرهما ووجوبها موسع إلى أن يبقى ما يسعها فإن أراد تأخيرها إلى أثناء وقتها لزمه العزم على فعلها على الأصح في المجموع والتحقيق .

﴿ باب أوقاتها ﴾

الترجمة بمن زاده . ولما كان الظهر أول صلاة ظهرت وقد بدا الله تعالى بها في قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت أول صلاة علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم بدأت كغيري بوقتها فقلت (وقت ظهر بين) وبقى (زواله) زيادة (مصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء) أى غير ظل الشيء حالة الاستواء إن كان والأصل في الواقيت قوله تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسيحه أراد بالأول الصبح والثاني الظهر والعصر والثالث المغرب والعشاء وخبر أمتى جبريل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد ركب الشراك والعصر حين كان ظله أى الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم أى دخل وقت إفطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشرب على الصائم فلما كان القدر صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر لأفسر وقال هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى بي الظهر حين كان ظله أى فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله الشافعى رضى الله عنه ناظرا فيه اشتراكهما في وقت واحد ويدل خبر مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس عالم يحضر العصر والزوال ميل الشمس عن وسط السماء السمي بلوغها إليه حالة الاستواء إلى جهة المغرب في الظاهر لنا لا في نفس الأمر وذلك بزيادة ظل الشيء على ظله حالة الاستواء أو بحدوثه إن لم يبق عنده ظل قال الأكثرون للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار إلى آخره ووقت عذره وقت العصر لمن يجمع وقال القاضى لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربه ووقت اختيار إلى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز الخ ووقت عذره وقت العصر لمن يجمع ولها أيضا وقت ضرورة وسيأتي ووقت حرمة وهو الوقت الذى لا يسعها وإن وقعت اداء سعتها مجربان غير الظهر وعلى هذا فى قول

وأقل النفاس حجة
وأكثره ستون يوما ،
وغالبه أربعون وعبوره
ستين كعبور الحيض
أكثره .

﴿ كتاب الصلاة ﴾

﴿ باب أوقاتها ﴾

وقت ظهر بين زوال
ومصير ظل الشيء مثله
غير ظل استواء

الوجه ينقطع عنه
الحكم بالاستعمال
بمجرد اختياره الثاني
فانه من أثره مالم يكن
قد صلى مثلاً بذلك
الفصل ولا يقرر له حكم
الاستعمال ولا ينقطع
وعلى هذا ينزل كلامهم

الأكثرين والقاضي إلى آخره تسبح (هـ) وقت (عصر) من آخر وقت الظهر (إلى غروب) الشمس لخير جبريل السابق مع خير الصبحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس قد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة بإسناد في مسلم : وقت العصر ما لم تغرب الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضاً (إلى مصير الظل مثلين) بعد ظل الاستواء ان كان لخير جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعد وقت جواز بلا كراهة إلى الاصفرار ثم بها إلى المغرب ولها وقت فضية أول الوقت ووقت ضرورة ووقت عند وقت الظهر لمن جمع وقت تحرير فلها سبعة أوقات (هـ) وقت (مغرب) من الغروب (إلى مغيب شفق) لخير مسلم وقت للمغرب ما لم يصب الشفق وقيد الأصل الشفق بالأحمر ليخرج ما بعده من الأصفر ثم الأبيض وحذفته كالحذر لقول الشافعي وغيره من أئمة اللغة ان الشفق هو الحمرة فإطلاقه على الآخرين مجاز فان لم يصب الشفق لمصر ليالي أهل حاجته كبعض بلاد الشرق اختبر بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها خمسة أوقات ووقت فضية واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يصب الشفق ووقت عند وقت الشامل من جمع وقت ضرورة ووقت حرمة (هـ) وقت (عشاء) من مغيب الشفق (إلى طلوع) (لغير صادق) لخير جبريل مع خير مسلم ليس في النوم فخر يطول إنما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى يمضي وقت الصلاة الأخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من المحس أي غير الصبح لما يأتي في وقتها وخرج بالصادق وهو المنتشر ضوءه بقرضاً بخواص السماء الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلاً ثم يذهب وتغيب ظلمة (والاختيار) وقته من ذلك أيضاً (إلى ثلاث ليل) لخير جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولها سبعة أوقات وقت فضية ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة إلى ما بين المغربين وبها إلى الفجر الثاني ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عند وهو وقت المغرب لمن جمع (هـ) وقت (صبح) من الفجر الصادق (إلى طلوع) (شمس) لخير مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي الصبحين خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس قد أدرك الصبح وطلوعها هنا بطلوع بعضها بخلاف غروبها فيما مر إلحاقاً لما لم يظهر بما ظهر فيها ولأن الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فاسب أن يخرج بطلوع بعض الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضاً (إلى إسفار) وهو الاضائة لخير جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز بلا كراهة إلى الاحمرار ثم بها إلى الطلوع وتأخيرها إلى أن يبقى ما لا يسعها حرام وطلوعها أول وقتها فضية ولها وقت ضرورة فلها ستة أوقات وتعبيرى فيها ذكر بالفاء أولى من تغييره فيه بالواو لإفادتها التقريب للتصود (وكره تسمية مغرب عشاء وعشاء عتمة) للنهي عن الأول في خبر البخاري : لا تلبسكم الأعراب على اسم صلاتكم للمغرب وتقول الأعراب هي العشاء ، وعن الثاني في خبر مسلم : لا تلبسكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا إنها العشاء وهم يسمون بالابل بفتح أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل ، قال في شرح مسلم معناها أنهم يسمونها العتمة لكونهم يسمون بحلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام فالعتمة بعد الظلمة وما ذكر من الكراهة في الثاني هو ما جزم به النووي في كتابه لكنه خالف في المجموع فقال نسي الشافعي على أنه يستحب أن لا تسمى العشاء عتمة وذهب إليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة بكره (و) كره (نوم قبلها) أي العشاء (وحدث بعدها) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما رواه الشيخان ولأنه بالأول يؤخر العشاء عن أول وقتها بالثاني يتأخر نومه فيخاف فوت صلاة الليل إن كان له صلاة ليل أو فوت الصبح عن وقتها أو عن أوله والمراد الحديث الباح في غير هذا الوقت أم لا للكره ثم فهو هنا أشد كراهة (إلا في خير) كقراءة قرآن وحدث ومداكرة عم ودين من ضيف ومحادثة الرجل أهله حاجة كحلاظفة

فمصر إلى غروب ،
والاختيار إلى مصير
الظل مثلين فمغرب إلى
مغيب شفق فمشاء إلى
فجر صادق والاختيار
إلى ثلاث ليل فصبح إلى
شمس والاختيار إلى
إسفار ؛ وكره تسمية
مغرب عشاء وعشاء
عتمة ونوم قبلها
وحدث بعدها إلا
في خير .

فلا يكره لأنه خير ناجز فلا يترك لفسدة متوهمه وروى الحاكم عن عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدد ثمانية ليله عن بني إسرائيل (ومن تعجيل صلاة) ولو عشاء (لأول وقتها) لخبر ابن مسعود سألت النبي ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال الصلاة لأول وقتها رواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم إنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها وأما خبر كان النبي ﷺ يستحب أن يؤخر العشاء فأجاب عنه في المجموع بأن تعجيلها هو الذي واطب عليه ﷺ ثم قال لكن الأقوى دليلا تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه ويحصل تعجيلها (بإشغال) أول وقتها (بأسبابها) كطهر وستر إلى أن يفعلها وهذا من زيادتي ولا يضر فعل راتبة ولا شغل خفيف أو كل لقم بل لو اشتغل بالأسباب قبل الوقت وأخر بقدرها الصلاة بعده لم يضر قاله في الدخاير ويستثنى من سن التعجيل مع ضرورة كرت بعضها في شرح الروض وغيره ما ذكرته بقولي (و) سن (إبراد يظهر) أي تأخير فعلها عن أول وقتها (لشدة حر يلد حار) إلى أن يصير المحيطان ظل عشي فيه طالب الجماعة لخبر الصحيحين إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وفي رواية للبخاري بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم أي هيجانها ولا يجاوز به نصف الوقت وهذا (لمصلحة جماعة بمصلي) مسجداً أو غيره (بأنونه) كلهم أو بعضهم (عشقة) في طريقهم إليه فلا يسكن في وقت ولا يلبد بدين أو معتدين ولا لمن صلى بيته منفرداً أو جماعة ولا لجماعة بمصلي بأنونه بلا مشقة أو حضروه ولا بأنهم غيرهم أو بأنهم غيرهم بلا مشقة عليه في إتيانه كأن كان منزله بقرب المصلي أو بعيداً وثم ظل يأتي فيه وتعبيري بمصلي وعشقة أعم من تعبيره بمسجد وعن بعد وخرج بالظهر غيرها ولو جمعة لشدة خطر فوتها للؤدى إليه تأخيرها بالتكاسل ولأن الناس مأمورون بالتبكير إليها فلا يتأذون بالحر وما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبردها بيان للجواز فيها مع عظمها مع أن التعليل الأول متنفذ في حق صلى الله عليه وسلم (ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة) فأكثره الباقي بعده (فالكل أداء والإقضاء) لخبر الصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة مؤداة ومفهومة أن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتركيز لها فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها (ومن جهل الوقت) نعيم أو حيس بيت مظلم أو غير ذلك ولم يخبر به ثقة عن علم (اجتهاد) إن قدر (بنحو ور) كخياطة وصوت ديك محجب سواء البصير والأعمى وله كالبصير العاجز تقليد مجتهد لصحبه في الجملة قال النووي والأعمى والبصير تقليد للؤذن الثقة العارف في القيم لأنه لا يؤذن إلا في الوقت أما في الصحوة فكالمخبر عن علم (فان علم) أن (صلاته) بالاجتهاد وقت (قبل وقتها) وعلم بذلك فيه أو قبله أو بعده (أعاد) وجوباً فان علم وقوعها فيه أو بعده ولم يتبين الحال لم يجب الإعادة وتعبيري بالأعادة أعم من تعبيره بالقضاء (ويأدر بفائت) وجوباً إن فاتت بلا عذر وندياً إن فاتت بعذر كنوم ونسيان تعجيل البراءة الذمة وخبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها (ومن ترتبه) أي الفائت فمضى الصبح قبل الظهر وهكذا (وتقدمه على حاضرة لم يخف فوتها) محاكاة للأداء فان خلف فوتها بدأها وجوباً بالتأخير فالتأخير فالتأخير كالأصل وكثير لم يخف فوتها صادق بما إذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة فيسن تقديم الفائت عليها في ذلك أيضاً وبه صرح في الكفاية وإن اقتضت عبارة الروضة كالشرحين خلافة ويجعل إطلاق تحريم إخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا ونحوه ولو تذكر فائتة بعد شروعه في حاضرة أمها صادق الوقت وأوسع ولو شرع في فائتة معتقداً ساعة الوقت فبان ضيقه عن إدراكها أداء وجب قطعها (وكره) كراهة تحريم كما صح في الروضة والمجموع هنا كراهة تنزيه كما في التحقيق وفي الطهارة من المجموع (في غير حرم مكة صلاة عند استواء) للشمس حتى تزول (إلا يوم الجمعة) للنهي عنها في خبر مسلم والاستثناء من خبر أبي داود وغيره (و) عند (طلوع شمس وبعد) صلاة

ومن تعجيل صلاة
لأول وقتها بإشغال
بأسبابها وإبراد يظهر
لشدة حر يلد حار
لمصلحة جماعة بمصلي
بأنونه بمشقة ومن وقع
من صلاته في وقتها ركعة
فالكل أداء والإقضاء
ومن جهل الوقت
اجتهد بنحو ورد فان
علم صلاته قبل وقتها
أعاد ويأدر بفائت
ومن ترتبه وتقدمه
على حاضرة لم يخف
فوتها وكره في غير حرم
مكة صلاة عند استواء
إلا يوم جمعة وطلوع
شمس وبعد

(صبح) أداء من صلاها (حتى ترتفع) فيها (كرمح) في رأي العين وإلا المسافة طويلا للنبي عنها في خبر الصحيحين وليس في هذا كرمح وهو تقرب (و) بعد صلاة (عصر) أداء ولو مجموعة في وقت الظهر (وعند اصفرار) للشمس (حتى تقرب) فيها للنبي عنها في خبر الصحيحين (إلا) صلاة (سبب) بقيد زفته بقولي (غير متأخر) عنها بأن كان متقدما أو مقارنا (كفائفة) فرض أو نقل قيد زفته بقولي (لم يقصد تأخيرها إليها) ليقضيها فيها (و) صلاة (كسوف ونحوه) لسجد بقيد زفته بقولي (لم يدخل) إليه (بنيها فقط وسجدة شكر) فلا تكرم في هذه الأوقات لأنه صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر التي بعده فقصاها بعد الضرر واه الشيخان وأجمعوا على جواز صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيس بذلك غيرهما وحمل النبي في هذا كرمح على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة ولها سبب متأخر وسيأتي بيانها وخرج غير حرم مكة الصلاة عندها المسجد وغيره فلا تكرمه مطلقا الخبر: يأتي عدم سبب لا يمنع أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وغير متأخر ما لها سبب متأخر فتجزم كصلاة الإحرام وصلاة الاستخارة فان سببها وهو الإحرام والاستخارة تمتأ حراما إذا قصد تأخير الفاتحة إلى الأوقات المكرهة ليقضيها فيها أو دخل فيها المسجد بنية النية فقط فلا تنقض الصلاة وكسجدة الشكر سجدة التلاوة إلا أن يقرأ آياتها في هذه الأوقات بقصد السجود أو يقرأ في غيرها ليسجد فيها وعدي كالحذر وغيره لأوقات الكراهة خمسة أجود من عددها ثلاثة عند الاستواء وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح وبعد العصر حتى تقرب فان كراهة الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصفرار حتى تقرب عامة لمن صلى الصبح والعصر وأثره على العبادة الأولى خاصة عن صلاحها على الثانية .

صبح حتى ترتفع كرمح
وعصر وعند اصفرار
حتى تقرب إلا لسبب غير
متأخر كفائفة لم يقصد
تأخيرها إليها وكسوف
ونحوه لم يدخل بنيها
قط وسجدة شكر
(فصل) إنا نجب على
مسلم مكلف طاهر فلا
قضاء على كافر أصلي ولا
صبي ويؤمر بها بمنز
لسمع ويضرب عليها
لشكر كسوم أطاقه
ولا ذى جنون أو نحوه
بلا تعد في غير ردة
وبهو سكر بتعد

(فصل) فيمن نجب عليه الصلاة وما يذكر معه (إنا نجب على مسلم) ولو فاقا مضى فدخل المرتد (سكاف) أي بالغ عاقبة كرمح أو غيره (طاهر) فلا نجب على كافر أصلي وجوب مطالبة به في الدنيا لعدم محنته لكن نجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقر في الأصول لتسكين من فعلها بالاسلام ولا على صبي ومجنون ومغنى عليه وسكران لعدم تكليفهم ولا على طائفة ونساء لعدم محنتها منها ووجوبها على التعدي بمنزلة أو إغماها أو سكره عند من عبر بوجوبها عليه وجوب العقاب سبب كما تقر في الأصول لو جوب القضاء عليه ككاتب (فلا قضاء على كافر أصلي) إذا أسلم ترغيبا في الاسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا إن يتوبوا ينظروهم ما قد سلف وخرج بالأصل المرتد فعليه بعد الاسلام قضاء ما فاته من الرتبة حتى ركن الجنون فيها تليظ عليه بخلاف من الحيض والنفس فيها ككاتب والفرق أن إسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء غرة وعن الجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة ومن الجنون سبق فلم (ولا) قضاء على (صبي) ذكرا أو غيره إذا بلغ (ويؤمر بها بمنزلة) أي على تركها (لشكر) لحذر أبي داود وغيره: مروا بالصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وهو كافي في المجموع حديث صحيح (كسوم أطاقه) فانه يؤمر به لسمع ويضرب عليه لشكر كصلاة وذكر الضرب عليه من زيادته والأمر به ذكره الأصل في بابه قال في المجموع والأمر بالضرب واجب على الولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو قايما من جهة القاضي وفي الروضة كاصلها يجب على الآباء والأمهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر وقولهم لسمع وغيره لتمامها وقال الصيمري يضرب في أثناء العاشرة وجرم به ابن القري وقولي بمنزلة زيادته (ولا) قضاء على (ذو جنون أو نحوه) كإغماء وسكر بلا (تعد) إذا أفاق (في غير ردة و) غير (نحو سكر) كإغماء (تعد) أما فيها كان ارتد من جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعد وكان سكر أو أغنى عليه تعد ثم جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعد فقصى مدة الجنون أو الإغماء أو السكر الحاسن في مدة الردة والسكر والإغماء بتعد

لتدنيه وخروج بقول لا اله الا الله والحمد لله ملك عليه القضاء ولو سكر مثلاً ابتعد ثم جن بلا تعد قضى مدة السكر
لاعدة جنونه بعدها بخلاف مدة جنون الرد كما علم ذلك لأن من جن في رده مرتد في جنونه حكماً ومن جن
في سكره ليس يسكران في دوام جنونه قطعا وقول أو نحوه أعم من قوله أو إغماء وبلا تعد إلى آخره من
زيادتي (ولا) على (حائض ونفساء) ولو في ردة إذا طهرتا وتقدم الفرق بينهما وبين المجنون وذكر النفساء
من زيادته ثم بينت وقت الضرورة والمراد به وقت زال الموانع الوجوب قفلت (ولو زالت الموانع) المذكورة
أي السكر الأصلي والسبا والمجنون والإغماء والحيض والنفساء (و) قد (بقى) من الوقت (قدر) زمن
(تحرم) فأكثر (وخلا) الشخص (منها) قدر الطهر والصلاة لزمت أي صلاة الوقت لإدراك جزء من
وقتها كما يلزم للسافر إتمامها باقتدائه بمقيم في جزء منها (مع فرض قبلها إن صلح لجمعها وخلا) الشخص من
للوانع (قدره) أيضاً لأن وقتها وقت له حالة العذر فحالة الضرورة أولى فيجب الظاهر مع العصر والغرب
مع العشاء لا العشاء مع الصبح ولا الصبح مع الظهر ولا العصر مع الغرب لا تنفائ صلاحية الجمع هذا إن خلا
مع ذلك من اللوانع قدر المؤداة فإن خلا قدرها وقدر الطهر فقط تعينت أو مع ذلك قدر ما يسع التي قبلها تعينت
أما إذا لم يبق من وقتها قدر تحرم أو لم يخل الشخص القدر المذكور فلا تلتزم إن لم يجمع مع ما بعدها ولا تلتزم
بمعها في الشيء الأول بالشرط السابق والتقييد بالحوال المذكور في الموضوعين من زيادتي (ولو بلغ فيها)
بالسن (أعما) وجوبا (وأجزأته) لأنه أداها بشرطها فلا يؤثر تغيير حاله بالكمال كالعبء إذا عتق في الجمعة
(أو) بلغ (بعدها) ولو في الوقت بالسن أو بغيره (فلا إعادة) واجبة كالعبء إذا عتق بعد الجمعة (ولو طرأ)
مانع من جنون أو إغماء أو حيض أو نفاس (في الوقت) أي في أثنائه واستغرق المانع باقيه (وأدرك)
منه (قدر صلاة وطهر لا يقدم) أي لا يصح تقديمه عليه كتييم (لزم) مع فرض قبلها إن صلح لجمع
معها وأدرك قدره كالفهم عامر بالأولى ليمكنه من فعل ذلك ولا يجب معها ما بعدها وإن صلح لجمع
معها وطرق عكسه بأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا إذا صلاهما جميعا بخلاف العكس فإن صح تقديم
طهره على الوقت كوضوء رهاية لم يشترط إدراك قدر وقته لا يمكن تقديمه عليه أما إذا لم يدرك قدر ذلك
فلا يجب لعدم تمكنه من فعله وتعبيره بما ذكر أعم من قوله ولو حاضت أو جن والتقييد بطهر لا يقدم من زيادتي

باب في التتوت

(سن) على التكفاية (أذان) بمعجمة (واقامة) لمواظبة السلف والخلف عليهما ولغير الصحيحين إذا
خبرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم (لرجل ولو منفردا) بالصلاة وإن بلغه أذان غيره (لمكتوبة ولو)
فأنته) بالمر والخبير الآتي والخبير مسلم أنه عليه السلام نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا
حتى ارتفعت ثم نزل فحوضاً ثم أذن بلال بالصلاة فصل رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلى صلاة النداء
بخلاف المنذورة وصلاة الجنازة والناقلة (و) سن له (رفع صوته بأذان في غير مطلق أقيمت فيه جماعة
وذهبوا) روى البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال له إني أراك
تحب التعم والباقية فإذا كنت في غنمك أو باديك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدني
صوت المؤذن حين ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت
ما قلته لك بخطابتي ويكني في أذان للتعدد إجماع نفسه بخلاف أذان الإعلام كاسياني (و) سن (عدمه)
فيه أي عدم رفع صوته بالأذان في الصلوات المذكورة ثلاثاً يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى
والصريح بسن رفع الصوت وعدم رفعه لغير التعدد مع قولهم وذهبوا من زيادتي وبه صرح في الروضة
وأصلها وتعبيري بصلى أعم من تعبيره بمسجد وتعبيره بسن عدم الرفع فهاذا كرا أولى مما ذكره لأنه إنما
يجب عدم التبن وسن إظهار الأذان في البلد وسيرها بحيث يسمعه كل من أسمى إليه من أهل ذلك البلد أو

ولا حائض ونفساء ولو
زالت اللوانع وبقى قدر
تحرم وخلا فيها قدر
الطهر والصلاة لزمت
مع فرض قبلها إن صلح
لجمع معها وخلا قدره
ولو بلغ فيها أجزأته
أو بعدها فلا إعادة ولو
طرأ مانع في الوقت
وأدرك قدر الصلاة
وطهر لا يقدم لزمت

باب

سن أذان وإقامة
لرجل ولو منفردا
لمكتوبة ولو فائتة
ورفع صوته بأذان في
غير مطلق أقيمت فيه
جماعة وذهبوا وعدمه
فيه

غيره (و) سن (إقامة) لأذان (غيره) أي للمرأة والخني منفردين أو مجتمعين لأنها الاستنهاض الحاضر ين
 فلا يحتاج إلى رفع صوت والأذان لإعلام الغائبين فيحتاج فيه إلى الرفع والمرأة يخاف من رفع صوتها الفتنة
 والحق بها الخني احتياطاً فإن أذنا للنساء بقدر ما يسمعن لم يكره وكان ذلك الله تعالى أوفوقه كره بل حرم
 إن كان ثم أجنبي وذكر سن الإقامة للمرأة المنفردة وللخني من زيادتي (وأن يقال في نحو عيد) من نقل
 تشرح فيه الجماعة وصلى جماعة ككسوف وتراويح (الصلاة جامعة) لوروده في خبر الصحيحين في كسوف
 الشمس ويقاس به نحوه والجواز أن منصوبان الأول بالإغراء والثاني بالحالية ويجوز رزفهما على الابتداء
 والخبر ووقع أحدهما ونسب الآخر كما بيته في شرح الروض وكالصلاة جامعة الصلاة كالمس على في الأم (و) أن
 (يؤذن للأولى فقط من صلوات والاهل) كفوائت وصلات جمع وفاتنة وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه
 في الأذان ويقم لكل للاتباع في الأولين روافي وأولاهما الشافعي وأحمد بإسناد صحيح وفي ثانيتهما الشيعان
 وقياساً في الثالثة فإن لم يوال أو والى فاتنة وحاضرة لم يدخل وقتها قبل شروعه في الأذان لم يكف لغير
 الأولى الأذان لها وتعبيري بذلك أولى من قوله فإن كانت فوائت لم يؤذن لغير الأولى (ومعظم الأذان مثنى)
 وهو معدول عن اثنين اثنين (و) معظم (الإقامة فرادي) قيدت من زيادتي بالعظم لأن التكبير أول الأذان
 أربع والتوحيد آخره واحد والتكبير الأول والآخر ولقط الإقامة فيها مثنى مع أن الأصل استثنى لفظ
 الإقامة واعتذر في دقائه عن ترك التكبير بأنما كان على نصف لفظه في الأذان كان كأنه فرد والأصل في
 ذلك خبر الصحيحين أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة والراية ما قلناه فالإقامة إحدى عشرة
 كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتي (وشروط فيهما ترتيب وولاء) بين كليهما مطلقاً (ولجماعة
 جهراً) حيث يسمعون لأن ترك كل منهما يخل بالأعلام ويكفي إسماع واحد منهم ولا يضر في الولاء تخلل
 يسير سكوت أو كلام (و) شرط فيهما (علم بناء غير) على أذانه أو إقامته لأن ذلك يوقع في لبس وهذا وما
 قبله من اشتراط الجهر مطلقاً واشتراط الترتيب والولاء في الإقامة من زيادتي (ودخول وقت) لأن ذلك للأعلام
 به فلا يصح قبله (إلا الأذان صبيح فمن نصف ليل) يصح والأصل فيه خبر الصحيحين إن بلال يؤذن بليل
 فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم (و) شرط (في مؤذن ومقيم إسلام وتعيين) مطلقاً (ولغير
 نساء ذكورة) فلا يصح ذلك من كافر وغير مميز لأنه عبادة وليس من أهله ولا من امرأة وخني لرجال وخنائ
 كبرياتهما لهم أما المؤذن والمقيم للنساء فلا يشترط فيهما ذكورة وعلم بمأمراً أن الخني يسن له الإقامة
 لنفسه دون الأذان وذكر القيم وتقييد الذكورة بغير النساء من زيادتي (وسن إدراجها) أي الإقامة أي
 الإسراع بها (وخفضها) وهو من زيادتي (وترتيله) أي الأذان أي الثاني فيه للأمر بذلك في خبر الحاكم
 الإلخض ولأن الأذان للغائبين والإقامة للحاضرين فاللائق بكل منهما ما ذكر فيه (وترجيع فيه) أي في
 الأذان لوروده في خبر مسلم وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين بخفض الصوت قبل إعادتهما برفعه فها سم
 للأول كافي المجموع وغيره في شرح مسلم أنه للثاني وقضية كلام الروضة كأصلها أنه لها وسمى بذلك لأن
 المؤذن رجع إلى رفع الصوت بعد أن تركه أو إلى الشهادتين بعد ذكرهما (وتشويب) بثلاثة من ثاب إذا
 رجع (في) أذاني (صبيح) لوروده في خبر أبي داود وغيره بإسناد جيد كافي المجموع وهو أن يقول بعد
 الطيلتين الصلاة خير من النوم مرتين وخرج بالصبح ما عداها فيكره فيه التشويب كافي الروضة (وقيام
 فيهما) أي في الأذان والإقامة على حال إن احتيج إليه لغير الصحيحين بإبلا قم فناد ولأنه أبلغ في الإعلام
 ووضع مسبحته في صاحبي أذنيه في الأذان (و) بوب (للقبلة) لأنها أشرف الجهات ولأن توجهها هو
 للنقول سلفاً وخلقاً وذ كر سن القيام والتوجه في الإقامة مع جعل كل منهما سنة مستقلة من زيادتي وكذا
 قولي (وأن يلتفت بعنه فيهما بميامره في حي على الصلاة) مربي في الأذان ومرة في الإقامة (وشمالاً مرة

وإقامة لغيره وأن يقال
 في نحو عيد الصلاة
 جامعة ويؤذن للأولى
 فقط من صلوات والاهل
 ومعظم الأذان مثنى
 والإقامة فرادي وشروط
 فيهما ترتيب وولاء
 وجماعة جهراً وعدم بناء
 غير ودخول وقت إلا
 أذان صبح فمن نصف
 ليل وفي مؤذن ومقيم
 إسلام وتعيين لغير نساء
 ذكورة وسن إدراجها
 وخفضها وترتيله
 وترجيع فيه وتشويب
 في صبح وقيام فيهما
 وتوجهه لقبلة وأن
 يلتفت بعنه فيهما بميامره
 مرة في حي على
 الصلاة وشمالاً مرة

في حي على الفلاح (كذلك من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما لأن بلا لا كان يفعل ذلك في الأذان كما في الصحيحين وقيس به الإقامة واختص الالتفات بالحيعة لئلا ينشأ خطب آدمي كالسلام من الصلاة بخلاف غيرها (و) أن (يكون كل) من المؤذن والمقيم (عدلا) في الشهادة لأنه يخبر بأوقات الصلوات فهو أولى من الصبي والمبدل لك (صينا) أي عالي الصوت لأنه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لأنه أبست على الإجابة بالحضور (وكرها) أي الأذان والإقامة (من فاسق) لأنه لا يؤمن أن يأتي بها في غير الوقت (وصي) كالفاستق (وأعمى وحده) لأنه ربما يغلط في الوقت وذكر الثلاثة من زيادتي (وحدث) الخبر الترمذي لا يؤذن إلا متوضئ وقيس بالأذان الإقامة (و) الكراهة (لجنب أشد) منها المحدث للفظ الجنب (و) هي (في إقامة) منهما (أغلظ) منها في أذانها لقربها من الصلاة (وها) أي الأذان والإقامة أي مجموعهما كما صرح به النووي في نكته وإن اقتصر في الأصل كغيره على الأذان (أفضل من الإمامة) قالوا الخبر لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة ولأنه لإعلامه بالوقت أكثر نفعها منها (وسن مؤذنان لمصلي) مسجدا وغيره تأسيًا به ﷺ (فيؤذن واحد) للصبح (قبل فجر) بعد نصف الليل (وآخر بعده) الخبر إن بلا لا يؤذن بليل السابق فإن لم يكن إلا واحد أذن لها للربتين ندبا أيضا فإن اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر وقولي لمصلي أعم من قوله لمسجد (و) سن (لسامعها) أي السامع المؤذن والمقيم قالوا ولو محدثا حدثا أكبر (مثل قولها) الخبر مسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على وقياس بالمؤذن المقيم وهو من زيادتي (إلا في حيعلات وتثويب وكلتي إقامة فيحلق) في كل كلمة في الأول بأن يقول لا حول ولا قوة إلا بالله لقوله في خبر مسلم وإذا قال حي على الصلاة قال أي سامعه لا حول ولا قوة إلا بالله وإذا قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله أي لا حول عن معصية الله إلا به ولا قوة على طاعته إلا بصوته ويقاس بالأذان الإقامة قال في المهمات والقياس أن السامع يقول في قول للمؤذن أصلا في حال الكمال لا حول ولا قوة إلا بالله والحيعة مركبة من حي على الصلاة وحي على الفلاح والحولقة من لا حول ولا قوة إلا بالله ويقال فيها الحولقة (و) يقول في الثاني (صدقت وبررت) مرتين لخبر ورد فيه قاله ابن الرفعة وبررت بكسر الراء أي صرت ذا بر أي خير كثير (و) في الثالث (أقامها الله وأدامها وجعلني من صالح أهلها) لو روده في خبر أبي داود وهذا من زيادتي والقياس أن يأتي به مرتين (و) سن (لكل) من مؤذن ومقيم وصامع ومستمع (أن يصلي ويسلم على النبي ﷺ بعد فراغ) من الأذان أو الإقامة لخبر مسلم السابق ويحاشي السامع فيه غير ممن ذكر (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة) أي الأذان أو الإقامة (إلى آخره) تتمته كافي الأصل الثامنة والصلاة القائمة أت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته والثامنة السابعة من تطرق بقص إليها والقائمة أي التي ستقام والوسيلة منزلة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة والذي منصوب بدلا مما قبله أو بتقدير أعنى أو مرفوع خبرا مبتدأ محذوف وذكر ملحقا بعد الإقامة مع ذكر السلام من زيادتي .

(باب) بالتثوين

(التوجه) للقبلة بالصدر لا بالوجه (شرط الصلاة قادر) عليه لقوله تعالى : قول وجهك شطر المسجد الحرام أي جهته والتوجه لا يجب في غير الصلاة فتعين أن يكون فيها ولخبر الشيخين أنه ﷺ ركع ركعتين قبل الكعبة أي وجهها وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي فلا تصح الصلاة بدونه إجماعا أما العاجز عنه كمرضى لا يجد من يوجهه إليها ومربوط على خشبة فيصني على حاله ويضد وجوبا (إلا في صلاة شدة خوف) مما يباح من قتال أو غيره فرضا كانت أو نقلا عليس التوجه بشرط فيها كإسائتي في بابه للضرورة

في حي على الفلاح ويكون كل عدلا صينا حسن الصوت وكرها من فاسق وصي وأعمى وحده وحدث ولجنب أشد وفي إقامة أغلظوها أفضل من الإمامة وسن مؤذنان لمصلي فيؤذن واحد قبل فجر وآخر بعده ولسامعها مثل قولها إلا في حيعلات وتثويب وكلتي إقامة فيحلق ويقول صدقت وبررت وأقامها الله وأدامها وجعلني من صالح أهلها ولكل أن يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ ثم اللهم رب هذه الدعوة الخ .

(باب)

التوجه شرط لصلاة قادر إلا في شدة خوف

مسألة : في تنفل السافر . للسافر ما شيا أو راكبا ولو سفر اقصر اكن حوميل مع باقي شروط الترخص من مجاوزة نحو السور وإن لم يسر مسافرا عرفا في الرجوع وقصد مسافة يجوز فيها الترخص بأن يقصد قطعها وإن لم يقصد عملا معينا ودوام السفر بأن لا ينوي أثناء الطريق إقامة قاطعة ولم يصل إلى القصد القاطع وجواز السفر ولو مكرها وعلى دابة منصوبة لأنه لم يقصد السفر أن يقفل ولو بمنزور الأنعام ولو نحو عيد وسجود ثلاثة متوحيها بوجهه إذا هو المتبر هنا صوب مقصد ولو مع الشيء فمقرى أو الركوب مقوليا لكونه مسلك غير طريق للتقصير ولو بلا حاجة والمراد بصوب المقصد جهته فلا يضرب الاخراف عن العين ولو عاجته وكذا عن الجهة لا نطاف الطريق أو لنحو حمة أو غبار وكذا إذا غلبت الدابة أو انحرقت ناسيا أو جاهلا إن عاده عن قريب وسجد للهوا إلى النسيان عند حجر الكثرة وقوعه فيكون مبيتي من قاعدة ما أطل عمده من سوره فإن لم يجد عن قريب أو انحرقت فامداعا لما في غير ما مر من نحو الزحمة بطلت صلاته وإن حرفه غيره فمراو عاده عن قرب لنسبة الإكرام في ذلك وكذا تنفل إذا انحرقت الدابة لظفته عنها وإن عاده عن قرب كما استوجه في شرح الروض لنسبته للتقصير [تنبيه] قالوا إذا عني العود إلى وطنه وهو في الصلاة انحرقت إليه فور أو أم الصلاة على قياسه إذا عني له مقصد آخر فراجعته للماشي يلزمه التوجه للقبلة في تحريمه لا عند نية الزيادة وفي ركوعه وسجوده وجولسه بين السجدين مع الاستقرار في التحريم لقصر زمنه وفي السجود حيث لا عذر كما يأتي بخلاف الركوع فله للمشي فيه مستقبلا والجلوس بين السجدين فله للمشي فيه مستقبلا زحفا أو حبوا لأنه لم يحدث فيهما قياما فإن كان عذر كوحل الطريق فله للمشي مستقبلا موبيا في السجود وقائما في الجلوس والاستقبال في هذه الأركان لازم يتمتع التنفل بدونه وإن لم يسهل كانه عليه سم أخذ من إطلاقهم وكذا الاستقرار في التحريم كما علت بخلاف غيره على ما مرأما القيام والاحتدال والتشهد والسلام فله فيها للمشي صوب مقصد وإن سهل الاستقبال والاستقرار والراكب على نحو قتب مما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة ولا إتمام الأركان (٣٣٩) يلزمه الاستقبال في تحريمه ولو سارا إن سهل لا في غيره وإن سهل ويوجه

(د) إلا في (تنفل سفر) بقيد بن زدهما بقولي (مباح لقاصد) محل (معين) وإن قصر السفر لأن التنفل يتوسع فيه بجوازه قاعدة القادر (فليسافر) سفر مباحا (تنفل) ولو راكبا صوب مقصده كما يعلم مما يأتي (راكبا وباشيا) لأنه ^{على} كان يصل على راحلته في السفر حيثما توجهت به أي في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لها غير أنه لا يصل عليها للكتوبة وقيس الراكب الماشي وخرج عما ذكر العاصي

بالركوع والسجود ولا يلزمه وضع الجبهة على القتب ولا البالغة في الانحناء وإن سهل إنما يلزم أن يكون السجود

أخف من الإتيان أي فيهما بأكمل ركوع القاعد وقد عجز عن الزيادة ولا يكاف أن يقتصر في الركوع على أقله ويجعل الزائد بسقره للسجود وإذا وقف الماشي أو الراكب أثناء الصلاة لم يحسبوا استراحة بما قبل زمنه بحيث لا يقطع تواصل السير عرفا أعياه وهو واقف مستقبلا القبلة ويلزم للماشي إتمام الأركان لسهولته عليه بخلاف الراكب ولا يكلف النزول فإن سار قبل تمام الصلاة لم يحسب حاجة كبيرة الرقعة بطلت قالوا وكذا تنفل الصلاة بالركبة الفاحشة والفعل الكثير التوالى كالمندو وتحريك الرجل فوق الدابة وإن لم يتعلق بالسفر كالمندو وخلف صيد ونحوه بول الدابة وكذا بوطها أو وطته نجاسة غير معفو عنها وإن عمت الطريق إن تعمد ذلك أو كانت النجاسة رطبة ولو ذرق طير لأنه مع الرطوبة غير معفوه عنه أو بآيسة ولم يفرقها حالا وعمل البطان بذلك في الراكب إن عدها ملائمتا لنجس ولو بواسطة كأن يكون زمام الدابة بيده فتدبر أما الراكب فيرقد في سفينة ونحوه ودرج ما هو مظنة لسهولة واجبات الصلاة فيه فحكمه على ما في الروض وكشف النقاب أنه إن سهل عليه الإتيان بواجبات الصلاة كلها لم يمتنع بدونه نظر المظنة وحكمه على ما في مروزي والحواشي أنه إن سهل عليه التوجه في جميع الصلاة وإتمام الأركان كالأوبعضا خصوصا وهو الركوع والسجود كما اقتصر عليه في النهاج لزمه ذلك وإلا لم يقفل بدونه نظرا للمظنة مع الأكفاء بسهولة البعض الخصوص وحكمه على ما في النهج والنهاج أنه إن سهل عليه التوجه للذكور والإمام المذكور لزمه ذلك ولا تنفل كراكب القتب فلا يلزمه سوى التوجه في التحريم إن سهل هذا في غير الملاح وهو من له دخل في سير السفينة ولو أخذ الراكب أما هو ومته مسير الدابة فلا يلزمها سوى التوجه في التحريم إن سهل بل عبارة النهج تفيد عدم اللزوم مطلقا ونفسها فإن سهل توجهه راكب غير ملاح يرقد وإتمام الأركان لزمه إلا فلا يلزمه إلا التوجه في تحريمه إن سهل فاقبل إلا في الموضعين وما بعدها مفروض في راكب الرقعة غير الملاح فأقادت بالمطوق وبالمفهوم ما علفته في المستثنى وهو المناسب لمقصد الرخصة ومن ثم جرى عليه بعض شراح النهاج مؤيدا له كما أفاده ابن حجر فحمل بقصدهما بعد إلا على راكب غير الملاح كالتفت خروج عن الموضوع ومخالفة لما تقتضيه الرخصة فتدبر وحمل صحة الصلاة في راكب غير الملاح إذا كانت الدابة راقعة أو زمامها بيد غيره ولا يكفي كونها مقطوعة على

فإن سهل توجه راكب غير ملاح بمقدور إتمام الأركان ثم هو إلا فلا إلا توجه في تحرمة إن سهل ولا ينحرف إلا للقبلة وبكيفية إجماع ركوعه وسجوده أخفض والمشي يتمها وتوجه فيها وفي تحرمة وجلسه بين سجديته ولو صلى فرضا على دابة واقفة وتوجه وآتة جلز وإلا فلا ومن صلى في الكعبة أو على سطحها وتوجه شاخصا منها تلقى ذراع (٣٧) تقريبا جاز ومن أمكنه عليها ولا

حائل لم يعمل بغيره وإلا اعتمد ثقة يخبر عن علم فإن قدده وأمكنه اجتهاد

مارجخوه وذلك لثلاث ينسب السير للراكب فلا يكون مستقرا كراكب السفينة فإن حركتها سواء كانت سائرة أو مربوطة بجانب البر ليست منسوبة للراكب وهما إذا لم يضر راكب المودج كراكب القنب على ما عليه شيخ الإسلام وإلا فلا اشتراط قصص الصلوة ولو كانت سائرة والزام يد الراكب أو على غاربها لأن الاستقرار حينئذ ليس بشرط أما القرض ولو معادا أو صلاة صبي أو مندورا أو صلاة جنازة فيصح في السفينة ولو سائرة وفي المودج كذلك بشرطه السابق إن استجمعت الصلاة الشروط كلها والأركان كلها ثم يعمل بمقتضى الأعذار العامة بإعادة كما إذا انحرفت السفينة

يسفرها الطائفة والقيم ويشترط مع ذلك ترك الفعل للكثير كركض وعدو بلا حاجة (فإن سهل توجه راكب غير ملاح بمقدور) كهودج وسفينة في جميع صلاته (وإتمام الأركان) كلها أو بعضها هو أعم من قوله وإتمام ركوعه وسجوده (لزمه) ذلك لتيسره عليه (والإلا) أي وإن لم يسهل ذلك (فلا) يلزمه شيء منه (إلا توجه في تحرمة إن سهل) بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريكها أو سائرة ويده زمامها وهي سهلة فإن لم يسهل ذلك بأن تكون صعبة أو مقطورة ولم يمكنه انحرافه عليها ولا تحريكها لم يلزمه توجه للشفة واختلال أمر السير عليه وخروج زياد في غير ملاح ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لأن تكليفه ذلك بقطعه عن النفل أو عمله وما ذكرته من الاستثناء الأخير هو ما ذكره الشيخان وقضيته أنه لا يلزمه التوجه في غير التحريم وإن سهل ويمكن الفرق بأن الانعقاد محتاط له مالا يحتاط لغيره لكن قال الأسنوي ما ذكره بعيد ثم قل ما يقتضي خلاف ما ذكره (ولا ينحرف) عن صوب طريقه لأنه بدل عن القبلة (إلا للقبلة) لأنها الأصل فإن انحرف إلى غيرها بطلت صلاته إلا أن يكون جاهلا أو ناسيا أو جمحت دابته وعاد عن قرب (وبكيفية إجماع) وهو أولى من قوله ويوحى (ركوعه وسجوده) حالة كونه (أخفض) من الركوع عينيها بينهما والاتباع رواه الترمذي وكذا البخاري لكن بدون قيد السجود بكونه أخفض وبذلك علم أنه لا يلزمه في سجوده وضع جبهته على عرف الدابة أو سرجه أو نحوه (والمشي يتمها) أي الركوع والسجود (وتوجه فيها وفي تحرمة) وفيما زدت به (وجلسه بين سجديته) لسهولة ذلك عليه بخلاف الراكب وله الشيء فباعدا ذلك كما علم مما قرر لطلوع زمنه أو سهولة الشيء فيه (ولو صلى) شخص (فرضا) عينا أو غيره (على دابة واقفة وتوجه) إلى القبلة (واقفة) أي القرض فهو أعم من قوله وأتم ركوعه وسجوده (جاز) وإن لم تكن معقولة لاستقراره في نفسه (والإلا) بأن تكون سائرة أو لم يتوجه أولم يتم القرض (فلا) يجوز لرواية الشيخين السابقة ولأن سير الدابة منسوب إليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقرا في نفسه نعم إن خاف من لزوله عنها انقطاعا عن رفته أو نحوه صلى عليها وأعاد كما مر وبما تقر به علم أن قولي وإلا فلا أولى من قوله أو سائرة فلا ولو صلى على سرير محمول على رجال سائرين به صح (ومن صلى في الكعبة) فرضا أو قلا ولو في عرصةها أو انتهت (أو على سطحها وتوجه شاخصا منها) كعتبتها أو بابها وهو مردود أو خشية مبينة أو مسمرة فيها أو راب جمع منها (تلقى ذراع) بذراع الأدمى (تقريبا) من زياد في (جاز) أي ماصلا بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من تلقى ذراع لأنه ستره للصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل النبي ﷺ عنها فقال كمؤخرة الرجل رواه مسلم وقولي شاخصا منها أعم مما ذكره (ومن أمكنه عليها) أي الكعبة بهيد زدت به قولي (ولا حائل) بينه وبينها كأن كان في السجدة أو على جبل أي قبس أو سطح حيث يعاينها (لم يعمل بغيره) أي بغير علمه من تقليد أو قبول خبر أو اجتهاد لسهولة علمها في ذلك وكما لحكم إذا وجد النص فتعيرى بذلك أعم من تعيرها بالتقليد والاجتهاد (والإلا) أي وإن لم يمكنه عليها أو أمكنه ونم حائل بجبل وبناء (اعتمد ثقة) ولو عبدا أو امرأة (يخبر عن علم) لأن اجتهاد كقوله أنا شاهد الكعبة ولا يكف الكعبة العائنة بصعود حائل أو دخوله المسجد للمشقة وليس له أن يجتمع مع وجود إخبار الثقة وفي معناه رؤية محارب المسلمين ببلد كبير أو صغير بكثر طارقه أو خرج الثقة غيره كفاشق وصي بمجر (فإن قدده) أي الثقة للذكور (وأمكنه اجتهاد) بأن كان عارفا بأدلة الكعبة كالشمس والقمر والنجوم من

عن القبلة فإنه يعود للقبلة فورا ولا إعادة وسجد للسهو وكذا إذا دارت رأسه لدوران السفينة فله الصلاة من جلوس ولا إعادة أما الأعذار النادرة كرحمة منعه القيام فيصلى من جلوس بعيد والله أعلم .

مسئلة في مراتب القبلة . حاصل ذلك أنه إذا لم يكن بينه وبين الكعبة حائل يحق وجب عليه بنفسه إما مشاهده أو ليس أمر إخبار عدد

حيث دللتها عليها (اجتهاد لكل فرض) بقيد زدته بقولي (إن لم يذكر الدليل) الأول إذ لا ثقة ببقاء الظن بالأول وتعييرى بالفرض أى العيني أولى من تعبيره بالصلاة ومحل جواز الاجتهاد فيها إذا كان ثم حائل أن لا يفتيه بلا حاجة وإلا فليس له الاجتهاد لتفريطه (فلنضاق وقته) عن الاجتهاد هذا من زيادتي (أو تعير) المجتهد لظلمة أو تعارض أدلة أو غير ذلك (صلى) إلى أى جهة شاء للضرورة (وأعاد) وجوبا فلا يقلد قدرته على الاجتهاد ولجواز زوال التعير في صورته (فإن عجز عنه) أى عن الاجتهاد في السكبة ولم يمكنه تعلم أدلتها (كأعمى) البصر أو البصيرة (قلد ثمة عارفا) بأدلتها ولو عبدا أو امرأة ولا يبعد ماضلا بالتقليد (ومن أمكنه تعلم أدلتها لزمه) تعلمها كتعلم الوضوء ونحوه (وهو) أى تعلمها (فرض عين لسفر) فلا يقلد فإن ضاق الوقت عن تعلمها صلى كيف كان وأعاد وجوبا (و) فرض (كفاية لحضر) وإطلاق الأصل أنه واجب محمول على هذا التفصيل وقيد السبكي السفر بما يقل فيه العارف بالأدلة فإن كثر تركيب الحاج فكالحضر (ومن صلى اجتهاد) منه أو من مقلده (فتيقن خطأ معيناً) في جهة أو يامن أو يتأمر (أعاد) وجوبا ماضلا وإن لم يظهر له الصواب لأنه ييقن الخطأ فيما يامن مثله في الإعادة كالخاكم بحكم اجتهاده ثم يجد النص بخلافه واحترزوا بقولهم فيما يامن مثله في الإعادة عن الأكل في الصوم ناسيا والخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا يجب الإعادة لأنه لا يامن مثله فيها (قلو تيقنه فيها استأنفها) وجوبا وإن لم يظهر له الصواب وخرج بيقن الخطأ ظنه والمراد بيقنه ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معاينة (وإن تعير اجتهاده) ثانياً (عمل بالثاني) لأنه الصواب في ظنه (ولا إعادة) لما ضله بالأول لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والخطأ فيه غير معين (قلو صلى أربع ركعات لأربع جهات به) أى بالاجتهاد (فلا إعادة) لما لذلك ولا يجتهد في محراب النبي ﷺ بمنى ولا يسرة ولا في محاريب المسلمين جهة .

(باب صفة (أى كيفية) الصلاة)

وهي تشمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سقن تسمى ما يجبر بالسجود منها بعضاً وما لا يجبر هيئة وعلى شروط تأتي في بابها (أركانها) ثلاثة عشر بحمل الطمأنينة في محالها الأربعة هيئة تامة للركن وفي الروضة سبعة عشر بعد الطمأنينة في محالها أركاناً وهو اختلاف لفظي وبعد الصلى ركناً على قياس عد الصائم والماعد في الصوم والبيع ركنتين تكون الجملة ثمانية عشر: أحدها (نية) للامر في الوضوء وهي معتبرة هنا وفي سائر الأبواب (قلب) فلا يكفي النطق مع غفلته ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن نوى الظهر فسبق لسانه إلى غيرها (لفعلها) أى الصلاة ولو تفلاً لتتميز عن بقية الأفعال فلا يكفي إحضارها في النية مع الغفلة عن فعلها لأنه المطلوب وهي هنا ماعدا النية لأنها لا تنوى (مع تعيين ذات وقت أو سبب) كصبح ويستته لتتميز عن غيرها فلا تنكفي نية صلاة الوقت (ومع نية فرض فيه) أى في الفرض ولو كفاية أو نذراً لتتميز عن النفل وليان حقيقته في الأصل وشمل ذلك للمادة نظر الأصلها وسيأتى بيانها في باب صلاة الجماعة وصلاة الصبي وهو ما صححه فيها في الروضة كأصلها لكنه ضعفه في المجموع وغيره ووضح خلافه بل صوبه قال إذ كيف ينوى الفرضية وصلاته لا تقع فرضاً ويؤخذ جوابه من تعليلنا الثاني وبما ذكر علم أنه يكفي للنفل لاطلاق وهو مالا تنقيد بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة لحصوله بها وألحق بضمه به تحية السجود وركعتي الوضوء والإحرام وركعتي الطواف والاستحارة وعليه تكون مستثناة مما مر (وسن نية نفل فيه) أى في النفل خروجاً من الخلاف وإنما لم يجب فيه لزوم النية له بخلاف الفرضية للظهر ونحوها (و) سن (إضافة لله تعالى) خروجاً من الخلاف وإنما لم يجب لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى والتصریح بسن هذين من زيادتي (ويطلق) بالنوى (قبل التكبير) ليساعد اللسان القلب (وصح أداء بنية قضاء وعكسه) بقيد زدته بقولي (للمن) من عم ونحوه لأن كلامهما لا يأتى بمعنى الآخر بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه فلا يصح لتلاعبه (و) ثانياً (تكبير محرم) معنى بذلك لأن المنى يحرم عليه به ما كان حلالاً للمنى فسدت الصلاة ودليل

الجملة لكل فرض
إن لم يذكر الدليل فإن
ضاق وقت أو تعير صلى
وأعاد فإن عجز عنه
كأعمى قلد ثمة عارفا
ومن أمكنه تعلم أدلتها
لزمه وهو فرض عين
لسفر وكفاية لحضر
ومن صلى باجتهاد
فتيقن خطأ معيناً أعاد
قلو تيقنه فيها استأنفها
وإن تعير اجتهاد عمل
بالثاني ولا إعادة قلو
صلى أربع ركعات لأربع
جهات به فلا إعادة
(باب صفة الصلاة)
أركانها نية بقلب لفعلها
مع تعيين ذات وقت
أو سبب ومع نية فرض
فيه وسن نية نفل فيه
وإضافة لله ونطق قيل
التكبير وصح أداء
بنية قضاء وعكسه
لتعير وتكبير محرم

تواتر، فإن كان حائل
كذلك ومنه الازدحام
في نحو أعمى جاز الأخذ
بغير العدل ولو في
الرواية أنه يشاهد
الكعبة أو المحراب
للمحمد أو القطب وأنه
وأى الجم الغفير صلوا
هكذا فإن تعارضت
هذه الاخبار رتب
كذلك فروية القطب
مقدمة على رؤية الجم
لاحتمال هجومهم أو

مقرونا به النية وتعين

فيه الله أكبر ولا يضر
ملا يمنع الاسم كالله
الأ أكبر لا أكبر الله
ومن عجز ترجم ولزمه
تعلم إن قدر وسن لإمام
جهر بتكبير ولصل
رفع كفيه مع ابتداء
تحريمه حدو منكيه
وقيام في فرض ينصب
ظهر فإن عجز وصار
كراكم وقف كذلك
وراد انحاء ركوعه إن
قدر ولو عجز عن ركوع
وسجود قام وفعل
ما أمكنه أو عن قيام
قد واقرانه أفضل
وكره إلقاء بأن يجلس
على وركيه ناصبا
ركبتيه ثم ينحني
لركوعه وأقله أن تحاذي
جبهته ما أمام ركبتيه
وأكمله أن تحاذي
عمل سجوده

فإن لم يجد من يخبره
عن علم اجتهد فإن كان
عاجزا عن الاجتهاد قلده
عنه دقة عارفا كالإمام
فإن لم يجده أو تخبر فكا
إذا تحير المجتهد فيصلي
عند ضيق الوقت كيف
شاء ويعيد ومثل
ما قيل في الكعبة يقال
فما ثبت ولو آحادا أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
إليه أو أقره ولا يجوز
الاجتهاد فيه مطلقا لأنه

وجوبه خبر للشيء صلاته إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا
ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اقل ذلك في صلاتك
كلها رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم اقل ذلك
في صلاتك كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائما حتى تطمئن قائما (مقرونا به النية) بأن يقرنها
بأوله ويستصحبها إلى آخره لكن النووي اختار في مجموع وغيره تبعاً للإمام والغزالي الاكتفاء بالمقارنة
العرفية بحيث يبعد عرفاً أنه مستحضر للصلاة (وتعين) فيه على القادر على النطق به (الله أكبر) للاتباع
رواه ابن ماجه وغيره مع خبر البخاري صلوا كما رأيتموني أصلي فلا يكفي الله كبير ولا الرحمن أكبر (ولا يضر
ملا يمنع الاسم) أي اسم التكبير (كالله الأ أكبر) والله الجليل أكبر والله عز وجل أكبر (لا أكبر الله)
ولله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس أكبر لأن ذلك لا يسمى تكبيرا ويجب إسماع التكبير نفسه
إن كان صحيح السمع ولا عارض من لفظ أو نحوه (ومن عجز) بفتح الجيم أقصم من كسر هاء عن
نطقه بالتكبير بالعربية (ترجم) عنه وجوبا بأي لغة شاء ولا يعدل إلى غيره من الأذكار (ولزمه تعلم
إن قدر) عليه ولو يسفر وبعد التعلم لا يلزمه قضاء ماصلا بالترجمة إلا إن أخر التعلم مع التمكن منه وضاق
الوقت فإنه لا يلزم صلاته بالترجمة لحرمة ويلزمه القضاء لتفريطه ويلزم الأخرس تحريك لسانه وشفهته
ولطاته بالتكبير قدر إمكانه وهكذا حكم سائر أذكاره الواجبة من تشهد وغيره قال ابن الرفعة فإن عجز عن ذلك
نواه بقلبه كفى للرب (وسن لإمام جهر بتكبير) أي تكبير التحريم وغيره من تكبيرات الالتفات
ليسمع للمؤمنين أو بعضهم فيعلموا صلاته بخلاف غير الإمام وهذا من زيادتي وكإمام مبلغ احتيج
إليه (و) سن (لصل) من إمام وغيره (رفع كفيه) للقبلة مكشوفتين منشورتين الأصابع مفرقة وسطا (مع)
ابتداء تكبير (تحريمه حدو) بذال معجزة أي مقابل (منكيه) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه
وإيهامه شحقي أذنيه وراحته منكيه وذلك لخبر الشيخين أنه عليه السلام كان يرفع يديه حدو منكيه
إذا اقتضت الصلاة أما الانتهاء ففي الروضة كأصلها وشرح مسلم أنه لا يسن فيه شيء بل إن فرغ منها
معا فالتأويل من أحدهما قبل تمام الآخر ثم الآخر لكنه صحح في شرحي للذهب والوسيط والتحقيق
استحباب انتهائهما معا (و) ثالثها (قيام في فرض) للقادر عليه بنفسه أو غيره فيجب حال التحريم به
وخرج بالفرض التفل وسيأتي حكمه وحكم العاجز وإنما أخروا القيام عن النية والتكبير مع أنه مقدم
عليها لأنها ركعتان في الصلاة مطلقا وهو ركن في الفريضة فقط ولأنه قبلها فيها شرط وركبتيه إنما هي
منها وبسببها (ينصب ظهر) ولو باستناد إلى شيء كدار فلو وقف منحيا أو مائلا بحيث لا يسمى قائما
لم يصح (فإن عجز) عن ذلك (وصار كراكم) لكبر أو غيره (وقف كذلك) وجوبا لقربه من الانتصاب
(وراد) وجوبا (انحاء لركوعه إن قدر) على الزيادة (ولو عجز عن ركوع وسجود) دون قيام (قام)
وجوبا (وقبل ما أمكنه) في انحنائه لها بصلبه فإن عجز فبرقبته ورأسه فإن عجز أو مأ إليها (أو) عجز (عن
قيام) بلحوق مشقة شديدة كزيادة مرض أو خوف غرق أو دوران رأس في سفينة (قد) كيف شاء
(واقترانه) وسيأتي بيانه في التشهد (أفضل) من تربعه وغيره لأنه قعود عبادة ولأنه قعود لا يعقبه سلام
كالقعود للتشهد الأول وتعميري بما ذكر أعظم من قوله أفضل من تربعه (وكره إلقاء) في قعدات الصلاة (بأن
يجلس على وركيه) أي أصل فخذه وهو الأليان (ناصبا ركبتيه) للشيء عن الإلقاء في الصلاة رواه الحاكم
وصححه ومن الإلقاء نوع مسنون عند جمع منهم النووي بين السجدين وإن كان الاقتران أفضل منه وهو
أن يقرش رجله أي أصابعها ويضع أليته على عقبه (ثم ينحني) للصلى قاعدا (لركوعه) إن قدر (وأقله
أن) ينحني إلى أن (تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه) كعله (أن) ينحني إلى أن (تحاذي) جبهته (بحر سجوده)

فان عجز اضطلع وسن
على الأيمن ثم استلقى
رأها رأسه وقاعد
تقل قاعها ومضطجعا
وقراءة الفاتحة كل
ركعة الأركعة مسبوق
والبسطة منها وتجب رعاية
حروفها وتشديداتها
وترتيبها ومواضعها
فيقطعها تخلص ذكر
وسكوت طالع بلاعذر
أو قصد بقطع القراءة
فان عجز عن جميعها
فسبح آيات ولو متفرقة
لا تنقص حروفها عنها
قبضة أنواع من ذكر
أودعاء كذلك فوقة
قدر الفاتحة، وسن
تجب تحريم دعاء افتتاح

على الله عليه وسلم لا يقر
على خطأ وكذا يقال
في محارب المسلمين
للعتمدة بأن نشأ بها
قرون من المسلمين
وسلمت من طعن طارق
نعم يجوز فيها ولو محراب
بيت المقدس والكوفة
والشام وجامع مصر
العتيق الاجهاد محرقا
لا جهة لأنها لم تنصب
إلا عن اجتهاد وهو
لا يوجب القطع إلا في
الجهة فلم أن القيل
الثلاثة مرتبة وأنه عند
عدم الحائل في كل منها
يتعين العلم بالنفس وأنه
لا يكفي العلم بالتأخر

وركوع القاعد في النفل كذلك (فان عجز) المصل بالمعنى التقدم عن القعود (اضطلع) على جنبه متوجه
القبلة بوجهه ومقدم يده وسجودا (وسن على) جنبه (الأيمن) ويجوز على الأيسر لكنه مكروه بلا عذر جزم
بني المجموع وتيسرى بذلك أولى من قول الأصل على جنبه الأيمن (ثم) إن عجز عن الجنب (استلقى) على
ظهره وأخصاه للقبلة (رافض رأسه) من زيادتي بأن يرفعه قليلا بشيء ليتوجه إلى القبلة بوجهه ومقدم يده إن
لم يكن في السكبة وهي مسقفة والأصل في ذلك خبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين
وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فلي جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستقبيا
لا يكلف الله نفسا الا وسعها ثم إذا صلى فيومى برأسه في ركوعه وسجوده إن عجز عنهما فان عجز عن الإيماء
رأسه أو ما أجزأه فان عجز أخرى أقوال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة مادام عقه ثابتا (وقادر) على
القيام (فل قاعدا ومضطجعا) الخبر البخاري من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم
ومن صلى قائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد وقعود للركوع والسجود وخرج ما ذكره السلتقي على
قعد وإن أتى ركوعه وسجوده لعدم ورود (و) رابعها (قراءة الفاتحة كل ركعة) في قيامها أو بدله الخبر
الشيخين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لا مرقى خبر السليمان (الركعة مسبوق) فلا
تجب فيها يعني أنه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الإمام لها عنه (والبسطة) آية (منها) عملا لأنه لا يقطع عنها
آية منهار واه ابن خزيمة وإلحاقه وصحاحه ويكفي في ثبوتها عملا الظن (وتجب رعاية حروفها) فلو أني قادر
أو من أمكنه التعلم بدل حرف منها بآخر لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغييره النظم ولو نطق بقاف العرب المترددة
بين القاف والكاف صحت كاجزيم به الروايات وغيره وتيسرى ما ذكر أعظم من قوله ولو أبدل ضادا بظاء لم تصح
(و) رعاية (تشديداتها) الأربع عشرة لأنها هيئات لحروفها الشددة فوجوبها شامل لحيثياتها (و) رعاية
(ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمها المعروف لأنه مناط البلاغة والاعجاز فلو بدأ بتعريفها الثاني لم يتدبه ويبنى
على الأول أن سها بتأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف إن تعبد أو طالع الفصل (و) رعاية (مواضعها) بأن
يأتي بكلماتها على الولاة للاتباع مع خبر صلوا كما رأيت حوى أصلى (فيقطعها تخلص ذكر) وإن قل (وسكوت
طالع) عرفا (بلاعذر) فيهما (أو) سكوت (قصد بقطع القراءة) لاشعار ذلك بالإعراض عن القراءة
بخلاف سكوت قصير لم يقصده القطع أو طويل أو تخلص ذكر بعدد من جهل وسهو وإحياء وتعلق ذكر
بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وقتحه عليه إذا توقف فيها ووجهه في الذكر المذكور أنه مسنون لكن
الاحتياط استئنافها للخروج من الخلاف ولا يفتح عليه مادام يردد الآية قاله التولي وقولي بلا عذر من زيادتي
في الثاني وأولى ما ذكره في الأول (فان عجز عن جميعها) لعدم علم أو مصحف أو غير ذلك وهذا مراد الأصل بقوله
فان جهل الفاتحة (فسبح آيات) عددا يأتي بها (ولو متفرقة) وإن لم قصد التفرقة معنى منظوما إذا قرئت
كما اختارم النووي في مجموع وغيره تبعا لاطلاق الجمهور (لا تنقص حروفها) أي السبع (عنها) أي عن حروف
الفاتحة وهي بالبسطة مائة وستة وخمسون حرفا ثابته ألف مائة والبراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع
لأن كل آية من البدل قدر آية من الفاتحة (و) ان عجز عن القراءة لزمه (سبعة أنواع من ذكر أودعاء كذلك)
أي لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة واعتبار الأنواع والاكتفاء بالدعاء من زيادتي ويجب تعلقه
بالآخرة كما قاله الإمام ووجه النووي في مجموع وغيره ولا يشترط في الذكر والدعاء أن يقصدهما بالبديلة
بل الشرط أن لا يقصدهما غيرهما وإذا قدر على بعض الفاتحة كرايبلغ قدرها لم يقدر على بدل ولا قرأه
وضم اليه من البدل ما تم به الفاتحة مع رعاية الترتيب (و) ان عجز عن ذلك كله حتى عن ترجمة الذكر
والدعاء لزمه (وقفة قدر الفاتحة) في ظنه لأنه واجب في نفسه ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الاعجاز
فيها دونه (وسن نصب محرم) بقرص أو غل (دعاء افتتاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات

فتعوذ كل رحمة
والأولى أكد وإسرار
بهما وعقب القاعة
آمين محققا بعد وقصر
وفي جهرية جهر بها
وأن يؤمن مع تأمين
إمامه ثم يقرأ غيره
سورة في الأولين لاهو
بل يستمع فإن لم يسمع
قرأ فان سبق بهما قرأ
ويطول قراءة أولى
على ثانية، ومن في صبح
طوال الفصل وظهر
قريب منها وعصر
وعشاء أو ساطع برضا
محسورين ومغرب
قصاره وصبح جمعة لم
تنزل وفي الثانية هل آتى

رتبة عن التقدم ثم لو
أخبره الثقة أن الكعبة
جهة كذا وقد رأى
هو المحراب على خلاف
ذلك فيقدم خبره كما هو
قضية كلام الشارح
(تنبيه) يؤخذ بقول
صاحب التزلة إن لم يعلم
أنه عن اجتهاد وقيل
إن علم أنه لا عن اجتهاد
ويقدم بيت الإبرة عن
الاجتهاد بغيره ويؤخذ
بقول الثقة العارف في
الانحراف وإن خالف
المحراب حيث كان
أعرف من واضحه
وبين المستند .

والأرض حنيفا مسلما وما أنامن للمشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له
وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للاتباع رواه مسلم إلا كلمة مسلما فإن جبان وفي رواية للبيهقي وأنا أول
المسلمين وكان عليه السلام يقول بما فيها تارة لأنه أول مسلمي هذه الأمة وبما في الأولى أخرى وسيأتي في الجائز
أنه لا يسن في صلاتها دعاء الافتتاح (تعوذ) للقراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم أي إذا أردت قراءة تعوذ أقعد نفسك من الشيطان الرجيم (كل ركعة) لأنه يتبدى فيها قراءة (والأولى
أكد) للاتفاق عليها (وإسرار بهما) أي بدعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية كسائر الأذكار
السننية (و) سن (عقب القاعة) بعد سكتة لطيفة لقارنها في الصلاة وخارجها (آمين) للاتباع رواه الترمذي
وغيره في الصلاة وقيس بها خارجها (محققا) ميمها (بعد وقصر) وللدافصح وأشهر وهو اسم فعل بمعنى
استجبمني على الفتح فلوشدد اليم لم تبطل صلاته لقصد الدعاء (و) سن (في جهرية جهر بها) للمصلي
حق للمأموم لقراءة إمامه تبعاله (وأن يؤمن) للمأموم (مع تأمين إمامه) لخبر الشيخين إذا آمن الإمام فأمنوا فإنه
من والحق تأمينه تأمين للملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولأن المأموم لا يؤمن لتأمين إمامه بل لقراءته القاعة
وقد فرغت فلما راد بقوله إذا آمن الإمام إذا أراد التأمين ويوضحه خبر الشيخين إذا قال الإمام غير المقصود
عليهم ولا الضالين يقولوا آمين فإن لم يتفق لموافقته أمن عقب تأمينه وإن تأخر إمامه عن الزمن للسنون
فيه التأمين أمن للمأموم وخرج زيادني في جهرية السرية فلا جهر بالتأمين فيها ولا مية بل يؤمن الإمام
وغيره سرا مطلقا (ثم) بعد التأمين من أن (يقرأ غيره) أي غير المأموم من إمام ومنفرد (سورة) غير القاعة
(في) ركعتين (أولين) جهرية كانت الصلاة أو سرية للاتباع رواه الشيخان في الظهر والعصر وقيس بهما
غيرهما (لاهو) أي المأموم فلا تسن له سورة إن مع للنبي عن قراءة تملأ رواه أبو داود وغيره (بل يستمع)
قراءة إمامه لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له (فإن لم يسمعها) لصمم أو بعد أو مسمع صوت لم
يهمه أو لإسرار إمامه ولو في جهرية (قرأ) سورة إذا لمعنى لسكوته وتعيير بذلك أولى من قوله فإن بعد
أو كانت سرية قرأ (فإن سبق بهما) أي بالأولين من صلاة إمامه بأن لم يدركهما معه (قرأها) في باقي صلاته
إذا تذكره ولم يكن قرأها فيها أدركه ولا سقطت عنه لكونه مسبقا لئلا تخلو صلاته عن السورة بلا عذر
(و) أن (يطول) من تسن له سورة (قراءة أولى على ثانية) للاتباع رواه الشيخان نعم إن ورد نص بتطويل
الثانية أتبع كافي مستلة الرام أنه يسن للإمام تطويل الثانية ليلحقه منتظر السجود (و) سن لفرد وإمام
(في صبح طوال الفصل) بكسر الطاء وضمها (و) في (ظهر قريب منها) أي من طوالة كافي الروضة كأصلها
وغيره وهو من زيادني والأصل أدخله فيها قبله (و) في (عصر وعشاء أو ساطع) والثلاثة في الإمام مقيدة بقيد
زادته تبعاً للمجموع وغيره يقول (رضا) مأمومين (محسورين) أي لا يصلي وراءه غيرهم (و) في (مغرب
قصاره) لخبر النسائي في ذلك وأول الفصل الحجرات كما صححه النووي في دقائقه وغيرها (و) في (صبح
جمعة) في أولى (الم تنزل وفي الثانية هل آتى) للاتباع رواه الشيخان فإن ترك لم في الأولى سن أن يأتي بها
في الثانية . واعلم أن أصل السنة في ذلك كله يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أولى حتى إن السورة
القصيرة أولى من بعض سورة طويلة وإن كان أطول كما يؤخذ من كلام الرافعي في شرحه وقول النووي
في أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة غير وافي بكلام الرافعي كتابه عليه في اللغات (تنبيه) يسن الغير
للمأموم أن يجهر بالقراءة في الصبح وأولتي العشاء والجمعة والعبددين وخسوف القمر والاستسقاء والتراويج
وغيره ومضان وركعتي الطواف ليلا أو وقت صبح كما يأتي بعض ذلك وأن يسرف في غير ذلك إلا في نافلة الليل
المطلقة فيتوسط فيها بين الإسرار والجهر إن لم يشوش على نائم أو مصل أو نحوه ومحل الجهر والتوسط
في المرأة والحنفى حيث لا يسمع أجنبي ووقع في المجموع ما يخالفه في الحنفى والمهرة في الجهر والإسرار

بحيث تنال راحتا معتدل خلقه ركبته بطمأنينة تفصل رفعه عن هويته ولا يقصد به غيره كتنظيره وأكله تسوية ظهر وعنق وأن ينصب ركبته مفرقتين وبأخذها بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبر ويرفع كفيه كتحريره ويقول سبحان رب العظيم ثلاثا وي زيد منفرد وإمام محصورين راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدال يعود لبده بطمأنينة ، وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلا سمع الله لمن حمده وبعد عوده ربنا لله الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، وي زيد من أهل البناء والمجد الخ ثم قنوت في اعتدال آخره صبح مطلقا

(مسئلة : في أحكام للواقف والسبوق) إذا أدرك المأموم من قيام الإمام زمنا يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فهو موافق تنزيمه الفاتحة فإن كان بطيئا والزمن الذي أدركه لا يسعها بقراءته تخلف لها كياتي وإذا لم يدرك المأموم من قيام الإمام

في الفريضة للقضية بوقت القضاء لا بوقت الأداء قال الأذرعى ويشبه أن يلحق بها العيد والأشبه خلافه كما اقتضاء كلام المجموع في باب صلاة العيدين قيل باب التكبير عملا بأصل أن القضاء يحكى الأداء ولأن الشرع ورد بالجهر بصلاته في محل الإسرار فيستصحب (و) خامسها (ركوع) تقدم ركوع القاعد (وأقله) للقيام (انحناء) خالص (بحيث تنال راحتا معتدل خلقه ركبته) إذا أراد وضعهما عليهما فلو حصل ذلك بانحناس أو بمنع انحناء لم يكف والراحتان ما عدا الأصابع من الكفين وقولى انحناء مع معتدل خلقه من زيادتي (بطمأنينة تفصل رفعه عن هويته) يمنع الهاء أشهر من ضمها بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه لخبر السبيء صلواته (ولا يقصده غيره) أى هويته غير الركوع (كتنظيره) من الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين أو للتشهد فلو هوى لتلاوة أو سقط من اعتداله أو رفع من ركوعه أو سجوده فزعان من شيء لم يكف ذلك عن ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه لوجود الصارف فيجب العود إلى القيام لهوى منه وإلى الركوع أو السجود ليرتفع منه (وأكله) مع ما مر (تسوية ظهر وعنق) كالصفحة للاتباع رواه مسلم (وأن ينصب ركبته) للستار من نصب ساقيه وقضيه لأنه أعون له (مفرقتين) كافي السجود (و) أن (بأخذها) أى ركبته (بكفيه) أن (يفرق أصابعه) كافي التحريم للاتباع رواه في الأول البخارى وفي الثاني ابن حبان وغيره (للقبلة) أى لجهتها لأنها أشرف الجهات (و) أن (يكبر ويرفع كفيه كتحريره) بأن يرفعهما مكشوفتين منشورتي الأصابع مفارقة وسطا حذو مشكبيه مع ابتداء تنكبيه قائما كالمز في تكبير التحريم للاتباع فيها رواه الشيخان (و) أن (يقول سبحان ربنا العظيم) للاتباع رواه مسلم وأضاف إلى ذلك في التحقيق وغيره وبمحمد (ثلاثا) للاتباع رواه أبو داود فإن اقتصر على مرة أدى أصل السنة وعليه يحمل قول الروضة أقل ما يحصل به ذكر الركوع تسبيحة واحدة (و) أن (يزيد منفرد وإمام قوم محصورين راضين) بالتطويل وذكر الثاني من زيادتي (اللهم لك ركعت وبك آمنت إلى آخره) تمته كافي الأصل ولك أسلمت شمع لك سمعى وبصرى وعصى وعظمى وما استقلت به قدمى للاتباع رواه مسلم إلى عصي وابن حبان إلى آخره وزاد في الروضة كأصلها وشعرى وشبرى وأما إمام غير من ذكر فلا يزيد على التسيحات الثلاث تحفيها على المأمومين والأصل أطلق أن الامام لا يزيد على ذلك ومراده ما فصلته كإفصله في الروضة وغيرها وتكرار القراءة في الركوع وغيره من قية الأركان غير القيام كافي المجموع (و) سادسها (اعتدال) ولو في نقل يحصل (بعود لبده) بأن يعود لما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أوقاعا فتعيرى بذلك أولى من قوله الاعتدال قائما (بطمأنينة) وذلك لخبر السبيء صلواته (وسن رفع كفيه) حذو مشكبيه كافي التحريم (مع ابتداء رفع رأسه قائلا سمع الله لمن حمده) أى تقبل الله حمده منه ولو قال من حمد الله سمع له كفى (و) قائلا (بعود لبده ربنا لك الحمد) أو اللهم ربنا لك الحمد يوافقها قبل لك (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أى بعدها كالكرسى وسع كرسى السموات والأرض (و) أن (يزيد من مر) أى المنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل وذكر الثاني من زيادتي (أهل) أى يا أهل (البناء) أى المدح (والحمد) أى العظمة (إلى آخره) تمته كافي الأصل أحق ما قال العبدو كئنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا نفع ذا الجد أى النعى منك أى عندك الحمد للاتباع رواه البخارى إلى لك الحمد ومسلم إلى آخره وملء بالرفع صفة وبالصب حال أى مائلا بتقدير كونه جسما وأحق مبتدأ ولا مانع إلى آخره خبره وما بينهما اعتراض ويستوى في سن التسميع الإمام وغيره وأما خبر إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد معناه فقولوا ذلك مع ما علمتموه من سمع الله لمن حمده لهمهم بقوله صلوا كما رأيتموني أصلى واعتانخص ربنا لك الحمد بالذكر لأنهم كانوا لا يسمعون غلبا فيسمعون سمع الله لمن حمده ويسن الجهر بالتسميع للامام والبايع (ثم) بعد ذلك سن (قنوت في اعتدال آخره صبح مطلقا

لنازلة ووتر نصف ثان
من رمضان كاللهم
اهدني فيمن هديت
الح وإمام بلفظ جمع
وزيد من رمضان إنا
نستعينك ونستغفر لك الح
ثم صلاة وسلام على
النبي صلى الله عليه وسلم
ورفع يديه فيه لأمسح
ويجهر به إمامه ويؤمن
مأموم للدعاء ويقول
الثناء فإن لم يسمعه
فقت . وسجود مرتين
بطمأنينة ولو على
محمول له لم يتحرك
بحركته وأقله مباشرة
بعض جهته مصلاه
ويجب وضع جزء
من ركبتيه وباطن
كفيه وأصابع قدميه
وأف يمال مسجده

زمننا كذلك بأن أحرم
بإمام رايح أو ركع
عقب تحرمة أو بعد
زمن لا يسع الفاتحة
بالوسط المعتدل فهو
ممسوق في الحالات
الثلاث يلزمه في الحالة
الثالثة من الفاتحة ما
يسعه الزمن منها بالوسط
المعتدل ولو سريعا أو
بطيئا فيتخلف البطيء
لأنهم ما لزمه على
قياس ما أمر في البطيء
الوافق كذا أفاده
سم لكن استوجه

(و) آخره (سائر الكتب) لنازلة (كوباء وقحط وعدو) (و) آخره (وتر نصف ثان من رمضان كاللهم)
هذا لرفع إلهام تعين القنوت الآتي أولى من قوله وهو اللهم (اهدني فيمن هديت الح) تتمته كافي العززي
وعافي فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضي
عليك إلا به يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت للاتباع رواه الحاكم إلا ربنا في قنوت الصبح وصححه
ورواه البيهقي فيه وفي قنوت الوتر وروى الشيخان في القنوت لنازلة أنه عليه السلام قنت شهرا يدعو على
قاتلي أصحابه القراء يتر معونة ويقاس بالعدو غيره قال الرافعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز
من عادت قال في الروضة وقد جاءت في رواية للبيهقي والتصريح بكون قنوت النازلة في اعتدال آخره
صلاهما من زيادتي وفي قول آخر تغليب بالنسبة لآخره الوتر لأنه قد يوتر بواحدة فلا تكون آخرته (و) أن
يأتي به (إمام بلفظ جمع) فيقول اهدنا وهكذا لأن البيهقي رواه كذلك فعمل على الإمام وعلمه النووي في أذكاره
بأنه يكره للإمام تخصيص نفسه بالدعاء لخبر لا يؤم عبد قومًا فيخص نفسه بدعوة دونهم فإن فعل فقد خانهم
رواه الترمذي وحسنه ويستثنى من هذا ما ورد به النص تكبر أنه عليه السلام كان إذا كبر في الصلاة يقول
اللهم تقبّل اللهم اغسلني الدعاء المعروف (و) أن (يزيد) فيه (من من) أي المنفرد وإمام قوم محصورين
رضوا بالتطويل والتفديد من من من زيادتي وتركى للتفديد بقنوت الوتر أولى من تفديده به (اللهم إنا
نستعينك ونستغفر لك الح) تتمته كافي المحرر ونستهديك ونؤمن بك وتتوكل عليك وتثني عليك الحركلة
تشكره ولا تنكفرك وتخلع وترتك من فجرك اللهم إياك نعبد ولك نصل ونسجد وإليك نسعى ونحفد
أي تسرع تزجر حمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق ورواه البيهقي بنحوه عن فضل عمر
رضي الله عنه ولما كان قنوت الصبح ثابتا عن النبي عليه السلام قدم على هذا على الأصح (ثم) بعد القنوت سن
(صلاة وسلام على رسول الله عليه السلام) لخبر النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي عليه السلام الحسن بن علي
وهو ما مر مع زيادة فاء في إنك ووافق أنه بلفظ وصلى الله على النبي وألحق بها الصلاة في قنوت الصبح
والنازلة وقول وسلام من زيادتي وجزم النووي في أذكاره بسن الصلاة والسلام على الآل (و) سن (رفع
يديه فيه) أي فيما ذكر من القنوت وما بعده كسائر الأدعية وللاتباع رواه الحاكم وسن لكل داغ
رفع يده إلى السماء إن دعا بتحصيل شيء وظهرها إليها إن دعا برفعه (لا مسح) لوجهه وغيره
لعدم ثبوتها للوجه وعدم وروده في غيره (و) أن (محرم) به (إمام) في السرية والجهرية للاتباع رواه
البخاري وغيره قال الماوردي ولكن جهره به دون الجهر بالقراءة والمنفرد يسر به (و) أن (يؤمن مأموم)
جهرا (للدعاء ويقول الشاء) سرا أو يستمع لإمامه كافي الروضة كأصلها أو يقول أشهد كما قاله التتولي
والأول أولى ودليله الاتباع رواه الحاكم وأول الشاء إنك تقضي هذا إن سمع الإمام (فإن لم يسمعه فقت) سرا
كفية الأذكار والدعوات التي لا يسمعها (و) سابعها (سجود مرتين) كل ركعة (بطمأنينة) لخبر النسائي
صلاته (ولو على محمول له) كطرف من محامته (لم يتحرك بحركته) في قيامه وقعوده لأنه في معنى المنفصل
عنه بخلاف ما يتحرك بحركته لأنه كالجزء منه فإن سجد عليه عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته وإلا فلا
لكن تجب إعادة السجود وخرج بمحمول له ما لو سجد على سر يتحرك بحركته فلا يضر وله أن يسجد
على عود يديه (وأقله مباشرة بعض جهته) ولو شعرا ثابتا بها (مصلاه) أي ما يصلي عليه بأن لا يكون عليها
حائل كصاية فإن كان لم يصح إلا أن يكون الجراحة وشق عليه إزالتها مشقة شديدة فيصح (ويجب وضع جزء
من ركبتيه و) من (باطن كفيه و) باطن (أصابع قدميه) في السجود لخبر الشيخين أمرت أن أمجد على
سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولا يجب كشفها بل يكره كشف الركبتين كائنا
عليه في الأم والأوكفاء بالخبر مع التفيد بالباطن من زيادتي (و) يجب (أن ينال) أي يضرب (مسجده)

أساقفه على أعاليه
وأكله أن يكبر لمويه
بلا رفع ويضع ركبتيه
مفرقتين ثم كفيه
حذو منكبيه ناشرا
أصابه مضمومة للقبلة
ثم جبهته وأنته ويفرق
قدميه ويرزها من
ذيله ويحافي الرجل فيه
وفي ركعوه ويضم
غيره ويقول سبحان
ربي الأعلى ثلاثا ويريد
عن مر اللهم لك
سجدت الخ والدعاء فيه
وجالس بين سجديته
بطمأنينة ولا يطوله
ولا الاعتدال ومن أن
يكبر ويجلس مفترشا
واضعا كفيه قريبا
من ركبتيه ناشرا
أصابه قائلا رب
اغفر لي الخ وبعد ثانية
يقوم عنها جلسة خفيفة
وأن يعتمد في قيامه
من سجود وقعود على
كفيه وتشهد وصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعد وقعودهما والسلام
إف عقبها سلام

عش في البطي السبوق
أنه يكتفي بقراءته
وفرق بين السبوق
في مقام الرخصة فكما
لا يلزمه المبدرك رتمه
لا يلزمه إذا كان بطيئا
ما زاد عن مقدوره

بفتح الجيم وكسر هاء عمل سجوده (قل رأسه) فإن سجد على قطن أو نحوه وجب أن يتحمل عليه حتى
يلتبس ويظهر أثره في يده فوضعت تحت ذلك كما يجب التحامل في بقية الأعضاء وتخصيصهم بالجلوس للرفع
توم لا كضوء بالناس من تمكن ومنها بلا تحامل لا لإخراج بقية الأعضاء كاتوهمه الزركشي فقال لا يجب
فيها التحامل (و) أن (رفع أساقفه) أي غير تومها حولها (على أعاليه) قالوا انعكس أو تساويا لم يحزه لعدم
اسم السجود كما لو أكب على وجهه ومنه رجله نعم إن كان به علة لا يمكنه معها السجود إلا كذلك أجزأه
(وأكله أن يكبر لمويه بلا رفع) أي يديه (ويضع ركبتيه مفرقتين) قدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين (حذو
منكبيه) للاتباع رواء في التكبير الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وفي البقية أبو داود وغيره (ناشرا
أصابه) مكشوفة (مضمومة) لا مفرجة (القبلة) للاتباع رواء في النضر والضم البخاري وفي الأخير
البيهقي (ثم يضع) جبهته وأنته مكشوفة للاتباع رواء أبو داود وغيره ويضعهما معا كما يجزم به في الروضة
وأصلها وقال الشيخ أبو حامد كضو واحد ختم أيها شاء (و) أن (يفرق قدميه) بقدر شبر موجهما
أصابهما للقبلة (ويرزها من ذيله) مكشوفتين حيث لا خوف وقولي ويفرق الخ من زيادني (و) أن (يحافي
الرجل فيه) أي سجوده (وفي ركعوه) بأن رفع بطنه عن غذيته ومرفقيه عن جنيته للاتباع في رفع
البطن عن الفخذين في السجود والمرقطين عن الجنبين فيه وفي الركوع رواء في الأول أبو داود وفي الثاني
الشيخان وفي الثالث الترمذي وقيس بالأول رفع البطن عن الفخذين في الركوع (ويضم غيره) من امرأة
وخفي بعضهما إلى بعض في الركوع والسجود لأنه أستر لها وأحوط لها وفي المجموع عن نفس الأم أن للراة تضم
في جميع الصلاة أي للرقطين إلى الجنبين (و) أن (يقول) الصل في سجوده (سبحان ربي الأعلى ثلاثا)
للاتباع رواء غير ثلث مسلم وبه أبو داود (و) أن (يربسن من) وهو المنفرد وإمام محصورين راضين
بالطويل وذكر الثاني من زيادني (اللهم لك سجدت الخ) تتمته كافي الأصل وبك أمنت ذلك أسست سجدة
وجهي للذي خلقه وصوره وعشق سمعه وبصره أي منفذها تبارك الله أحسن الخالقين للاتباع رواء مسلم
زاد في الروضة بحوله وقوته قبل تبارك الله (و) أن يزيد من مر (الدعاء فيه) لخير مسلم أقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا الدعاء أي في سجودكم والتقيد بمن مر من زيادني في هذا (و) تأنيها
(جالس بين سجديته) ولو في نفل (بطمأنينة) لخير السلي صلاته (ولا يطوله ولا الاعتدال) لأهما غير
مقصودين لذاتهما بل للفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (ومن) له (أن يكبر) مع رفع
رأسه من سجوده بلا رفع يديه (و) أن (يجلس مفترشا) كإسائي للاتباع رواء في الأول الشيخان وفي الثاني
الترمذي وقال حسن صحيح (واضعا كفيه) على غذيته (قريبا من ركبتيه) بحيث تسانمهما رؤوس الأصابع
(ناشرا أصابعه) مضمومة للقبلة كافي السجود (فأثلاثا رب اغفر لي الخ) تتمته كافي الأصل وأرجو
وارزقي وارزقي واهدني وعافني للاتباع روي بعضه أبو داود وباقيه ابن ماجه (و) سن (بعد) سجدة
(ثانية) لا بعد سجود تلاوة (يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد (جلسة خفيفة) تسمن جلسة الاستراحة
للاتباع رواء البخاري وما ورد مما يخالفه غريب ولو صح حمل لوافق غيره على بيان الجواز (و) سن له
(أن يعتمد في قيامه من سجود وقعود على كفيه) أي بطنه على الأرض لأنه أعون له وللاتباع في الثاني
رواه البخاري (و) تاسعها وعاشرها وحادي عشرها (تشهد وصلاة على النبي ﷺ بعده وقعود لها
والسلام إن عقبها سلام) لما روى الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل
أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام على ميكايل السلام
على فلان فقال النبي ﷺ لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الخ
والتراد فرسه في الجالس آخر الصلاة لما يأتي وهو محله فيتبعه في الوجوب ومثله الجالس للصلاة على

الآل في آخره وكيف قد
جاز وسن في غير آخر
لا يقبه سجود اقتراش
بأن يجلس على كعب
يسراه وينصب يمينه
ويضع أطراف أصابعه
للقبلة وفي الآخر تورك
وهو كالاقتراش لكن
يخرج يسراه من جهة
يمينه ويلصق وركه
بالأرض وأن يضع في
تشديده يديه على طرف
ركبتيه ناشرا أصابع
يسراه قابضها من يمينه
إلا المسبحة ويرفعها
عند قوله لا إله إلا الله ولا
يحركها والأفضل قبض
الإبهام بجنبها وأكمل
التشهد مشهور وأقله
التحيات لله سلام
عليك أيها النبي ورحمة
الله وبركاته سلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله
وأن محمدا رسول الله
أو عبده ورسوله، وأقل
الصلاة على النبي

وتحمل ضابط المسبوق
ما إذا أدرك المأموم ما
يسمى القاعة بقراءته
السريعة أو بقراءة
إمامة السريع ولا يسعها
بالوسط المعتدل فهو في
الصورتين مسبوق
وهذا ما عليه مروج
وكثيرون وقالوا قد
يكون المأموم في الصورة

النبي ﷺ وللسلام وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد ثابت بقوله تعالى صلوا عليه
وبالأمر بها في خبر الصحيحين وأولى أحوال وجوبها الصلاة قالوا وقد أجمعوا على أنها لا تجب خارجها
وللتسبب لها منها التشهد آخرها فتجب بعده كما صرح به في المجموع وغيره وهو الموافق لما يأتي في
الترتيب وأما عدم ذكر الثلاثة في خبر النبي ﷺ صلاته فمحمول على أنها كانت معلومة له ولهذا لم يذكر له
النية والسلام (وإلا) أي وإن لم يقبها سلام (فسنة) فلا تجب لأنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر
ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم
تداركه على عدم وجوب شيء منها وقولي بعده أولى مما ذكره وذكر القعود للصلاة على النبي ﷺ
والسلام من زيادتي (كصلاة على الآل) فإنها سنة (في) تشهد (آخر) للأمر به في خبر الشيخين دون
أول لبيانها على التخفيف (وكيف قدم) في قعدات الصلاة (جازو) لكن (سن في) قعود (غير) تشهد (آخر
لا يقبه سجود) كقعود بين السجدتين أو للاستراحة أو للتشهد الأول أو للآخر لكن يقبه سجود سهو
(اقتراش بأن يجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه)
سها (للقبلة وفي الآخر) وهو الذي لا يقبه سجود (تورك) وهو كالاقتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه
ويلصق وركه الأرض (للاتباع في بعض ذلك رواه البخاري وغيره وقياسا في البقية والحكمة في ذلك أن
النسلي مستوفى في الأول للحركة بيده بخلافه في الثاني والحركة عن الاقتراش أهون وتعميري بسن الخ أعم
من قوله ويسن في الأول الخ (و) سن (أن يضع في قعود تشديده يديه على طرف ركبتيه) بأن يضع يسراه على
طرف اليسرى بحيث تسانته رؤوسها ويضع يمينه على طرف اليمنى وهذه من زيادتي (ناشرا أصابع
يسراه) يضم بأن لا يفرج بينها لتوجه كلها إلى القبلة (قابضها من يمينه إلا المسبحة) بكسر الباء وهى التي
على الإبهام فيرسلها (ويرفعها) مع إمالتها قليلا (عند قوله لا إله إلا الله) للاتباع في ذلك في غير الضم رواه
مسلم وغيره ويدير رفعها ويقصد من ابتدائه بهمزة إلا الله أن للسجود واحد فيجمع في توحيد بين اعتقاده
وقوله وقوله (ولا يحركها) للاتباع رواه أبو داود فلو حركها كره ولم تبطل صلاته (والأفضل قبض
الإبهام بجنبها) بأن يضعها تحته على طرف راحته للاتباع رواه مسلم فلو أرسلها معها أو قبضها فوق
الوسطى أو حلق بينها برأسها أو بوضع أظفار الوسطى بين عقدتي الإبهام أتى بالسنة لكن ما ذكر أفضل
(وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أخبار صحيحة اختار الإمام الشافعي رضي الله عنه منها خبر ابن عباس
قال كان رسول الله ﷺ يقرأ التشهد فكان يقول التحيات للبركات الصلوات الطيبات لله السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
أن محمدا رسول الله رواه مسلم (وأقله) ما رواه الإمام الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح
(التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) أي عليك (سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)
يهم القائلون بما عليهم من حقوق لله تعالى وحقوق العباد (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله أو)
ن محمدا (عبده ورسوله) وهو من زيادتي إذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع لها وقد سقطت وألاها
في خبر غير ابن عباس وجاء في خبره سلام في اللوضعين بالتون وتعرفه أولى من تكثيره لكثرة في الأخبار
كلام الإمام الشافعي ولزادته موافقة سلام التحلل . والتحية ما يعيها من سلام وغيره والقصد الثناء على
الله تعالى بأنه مالك جميع التحيات من الخلق والبركات الناميات والصلوات المكتوبات المحسن وقيل الدعاء
خير والطيبات الصالحات للثناء على الله تعالى وفي باب الأذان من الراعي أنه ﷺ كان يقول في
شبهه وأشهد أني رسول الله ولو أدخل بترتيب التشهد قال في الروضة كأصلها نظر إن غير تغييره مبطلا للمعنى
بحسب ما جاء به وإن تمدد بطلت صلاته وإن لم يطل المعنى أجزاء على المذهب (وأقل الصلاة على النبي) صلى

والله هو أكملهم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وهو سنة في آخر كدعاء بعده ومأثوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ وأنت لا يزيد إمام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنهما أو عن دعاء وذكر مأثورين ترجم وسلام وأقله السلام عليكم وعكسه وأكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين ميمنا فتمالا ملتقنا فيهما حتى يرى خدبه الأيمن فالأيسر ناويا السلام على من التفت إليه من ملائكة ومؤمني إانس وجن وينويه على من خلفه وأمامه بأيهما شاء ومأموم الرد على من سلم عليه

الثانية مسبوقة في جميع الركعات وذلك بأن تكون سرعة الإمام بحيث لا يدركه المأموم معها ما يوسع الفاتحة بالوسط المعتدل ولا في ركعة سواء كان المأموم بطيئا أولا معتدلا أو سريعا خلافا لمن قصر التصور على البطي ولعله نظر لقرب

الله عليه وسلم (والله اللهم صل على محمد وآله) وعنه كصلى الله على محمد دون أحمد أو عليه على الصحيح (وأكملهم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ) أي كصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ويارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك وقص عنه وآل إبراهيم إسماعيل وإسحاق وأولادهما وخص إبراهيم بالذكر لأن الرحمة والبر كدما تحتعالي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت حميد بمعنى محمود ومجيد بمعنى ماجد وهو من كل شرفا وكوما (وهو) أي الأكمل (سنة في) تشهد (آخر) لافي أول لبثاته على التخفيف كاسر (كدعاء) من للصلي بدني أودنيوي فإنه سنة (بعده) أي بعد التشهد الآخر بما اتصل به من الصلاة المذكورة لخبر إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليخير من للسئلة ماشاء أو ما أحبه وروى المسلم وروى البخاري ثم ليخير من الدعاء أحبه إليه فيدعوه أما التشهد الأول فلا يسن بعده الدعاء لاسر (ومأثوره) أي من قوله عن النبي ﷺ (أفضل) من غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ) أي وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم بمعنى أنت للقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت للاتباع وروى المسلم وروى البخاري اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال ، وروى البخاري اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم (و) سن (أن لا يزيد إمام على قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ) لكن الأفضل كما في الروضة كأجلها أن يكون أقل منها لأنه تبع لها فإن زاد عليها لم يضر لكن يكره له التطويل بفقر رضا المأمومين وخرج بالتقييد بالإمام غيره فيطيل ما أراد ما لم يخف وقوعه به في سهو كما جزم به جمع وتضمن عليه في الأم وقال فإن لم يزد على ذلك كرهته وعن جزم به النووي في مجموعه فإنه ذكر النص ولم يخالفه (ومن عجز عنها أو عن دعاء وذكر مأثورين) كالتشهد الأول والصلاة على النبي ﷺ بعده والقنوت وتكبيرات الانتقال والتسبيحات (ترجم) عنها وجوبا في الواجب ونوبا في المأثور بأي لغة شاء لعذره بخلاف القادر ويجب في الواجب العلم إن قدر عليه ولو بالسفر كما مر نظير في تكبير التحريم فلو ترجم القادر بطلت صلاته أما غير المأثورين بأن اخترع دعاء وذكر بالعجمية في الصلاة فلا يجوز كما نقله الرافعي عن الإمام تصريحا في الأولى والآخر عليها في الروضة وإشعارا في الثانية بل تبطل به صلاته فتعيرى بالمأثور وأولى من تعيره بالمندوب (و) ثاني عشرها (سلام) لخبر مسلم يحرمها التكبير وتحليلها التسليم (وأقله السلام عليكم أو عكسه) وهو عليكم السلام لتأذيته معنى ما قبله لكنه مكروه وهذا من زيادتي فلا يجوز عو سلام عليكم لعدم وروده بل هو يبطل إن تعمد (وأكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين) مرة (تمالا ملتقنا فيهما حتى يرى خدبه الأيمن) في الأولى (فالأيسر) في الثانية للاتباع في ذلك رواه ابن حبان وغيره وينتدى السلام فيها متوجهة القبلة وينتهي مع تمام الالتفات (ناويا السلام على من التفت) هو (إليه من ملائكة ومؤمني إانس وجن) أي ينويه بركة العين على من عن يمينه وبركة اليسار على من عن يساره (وينويه على من خلفه وأمامه بأيهما شاء) والأولى أولى (و) ينوي (مأموم الرد على من سلم عليه) من إمام ومأموم فينويه على من على يمين السلم بالتسليمة الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وأمامه بأيهما شاء والأصل في ذلك خبر على كرم الله وجهه كان النبي ﷺ صلى قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً وقبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة القرين واليبيين ومن معهم من المسلمين وللمؤمنين رواه الترمذي وحسنه وخبر حمزة أمرنا رسول الله ﷺ أن رد على الإمام وأن تحاب وأن يسلم بعضنا على بعض رواه أبو داود وغيره ويس للمأموم كافي التحقيق أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمته والتقييد بالمؤمنين مع ذكر

ومن نية خروج .

وترتيب كذا ذكر فان
تعمد تركه بشعلى أو سلام
بطلت أوسها فما بعد
متروكه لغو فإن تذكر
قبل فعل مثله فله وإلا
أجزأه وتدارك الباقي
فلو علم في آخر صلاته
ترك سجدة من آخره
سجد ثم تشهد أو من
غيرها أو شك لم يركع
أو علم في قيام ثانية ترك
سجدة فان كان جلس
بعد سجدة سجد
وإلا فليجلس مطمئنا
ثم يسجد أو في آخر
رباعية ترك سجدين
أو ثلاث جهل محلها
وجبر ركعتان أو أربع
فسجدة ثم ركعتان أو
خمس أو ست فثلاث أو
سبع جهل محلها فسجدة
ثم ثلاث . ولا يكره
تعميض عينه إن لم
يخف ضررا ومن
إدامة نظر محل سجود
وخشوع وتدبر قراءة
وذكر ودخول صلاته
بنشاط وفراغ قلب
وقبض يمين كوع يسار
تحت صدره وذكر

التصوير فيه واستوجه
الشيخ طب وتبعه سم
أن المأموم في الصورتين
موافق احتياطاً لوجوب
الفاحة مع بعد أن من
أدرك ما يسمع فاتمته

سلام الإمام على غير المقتدين من أمامه وخلفه وسلام غيره على من أمامه وخلفه ومع ذكر رد المأموم على غير
الإمام من زيادتي (ومن نية خروج) من الصلاة بالتسليم الأولى خروجاً من الخلاف في وجوبها والتصريح
بالنية من زيادتي (و) ثلاث عشرها (ترتيب) بين الأركان المتقدمة (كذا ذكر) في عدها للمشتغل على قرن
النية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي ﷺ والسلام في القعود
فالترتيب مراد فيها عدا ذلك ومنه الصلاة على النبي ﷺ فإنها بعد التشهد كما مر وعده من الأركان
عمى القروض صحيح وبمعنى الإجزاء فيه تغليب ودليل وجوبه الاتباع مع خير صلوا كما رأيتوني أصلي
(فإن تعمد تركه) تقديم ركن (فعل) هو أهم من قوله بأن سجد قبل ركوعه (أو سلام) من زيادتي كأن
ركع قبل قراءته أو سجد أو سلم قبل ركوعه (بطلت) صلاته لتلاجه بخلاف تقديم قولي غير سلام كأن
صل على النبي ﷺ قبل التشهد أو تشهد قبل السجود فيعيد ما قدمه (أو سها لما) فعله (بعد متروكه لغو)
لوقوعه في غير محله (فان تذكر) متروكه (قبل فعل مثله فعله وإلا) أي وإن لم تذكره حتى فعل مثله في
ركعة أخرى (أجزأه) عن متروكه (وتدبرك الباقي) من صلاته نعم إن لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة
لم يجزئه (فلو علم في آخر صلاته) أو بعد سلامه ولم يطل الفصل (ترك سجدة من) ركعة (آخره سجدة ثم تشهد)
لوقوع تشهد قبل محله (أو من غيرها أو شك) في أنها من آخره أو من غيرها (لزمه ركعة) فيهما لأن
الفاضة كملت بسجدة من التي بعدها ولغا بقايا في الأولى وأخذ بالأحوط في الثانية (أو علم في قيام ثانية) مثلاً
(ترك سجدة) من الأولى (فان كان جلس بعد سجدة) التي فعلها ولو بنية جلوس بعد استراحة (سجد) من
قيامه اكتفاء بجلوسه (وإلا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا) ليأتي بالركن بهيئته
(ثم يسجد أو) علم (في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل محلها) أي الخمس فيهما (وجبر ركعتان)
أخذاً بالأمواف في المسئلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فينجران بالثانية والرابعة
ويلغو باقيها وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل محلها (فسجدة) تجب
(ثم ركعتان) لا احتمال أنه ترك سجدين من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فالخامس له
ركعتان إلا سجدة إذا الأولى تم بسجدين من الثانية والثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها ويأتي بركتين
(أو خمس أو ست) جهل محلها (فثلاث) أي ثلاث ركعات لا احتمال أنه في الخمس ترك سجدين من الأولى
وسجدين من الثانية وسجدة من الثالثة فتم الأولى بسجدين من الثالثة والرابعة وأنه في الست ترك
سجدين من كل ثلاث ركعات (أو سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له
ركعة إلا سجدة وفي ثمان سجعات تجب سجدة من ثلاث ركعات ويتصور ترك طمأنينة أو بسجود على
عمامة وكالعالم ترك ما ذكر الشك فيه (ولا يكره) على المختار عنده (تعميض عينه إن لم يخف) منه (ضرراً)
إذ لم يرد فيه نهى فان خافه كره (ومن إدامة نظر محل سجوده) لأنها أقرب إلى الخشوع نعم يسن كما في
المجموع في التشهد أن لا يجاوز بصره إشارته لحديث فيه (وخشوع) وهو حضور القلب وسكون الجوارح
لآية قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (وتدبر قراءة) أي تأملها قال الله تعالى كتاب أنزلناه
إليك مبارك ليعبروا بآياته (و) تدبر (ذكر) قياساً على القراءة (ودخول صلاته بنشاط) للزم على ضد ذلك
قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل لأنه أقرب إلى الخشوع (وقبض)
في قيام أو يده (يمين كوع يسار) وبعض ساعدها ورسغها (تحت صدره) فوق سرته للاتباع روى
بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي أبو داود وقيل يتخير بين بسط أصابع اليدين في عرض الفصل وبين
نشرها صوب الساعد والقبض المذكور تسكين اليدين فإن أرسلهما ولم يبعث فلا بأس نص عليه
في الأم والنكوع وهو من زيادتي العظم التي يلي إمام اليد والرسع والفصل بين الكف والساعد (وذكر

ودعاء (وهو من زيادتي) (بعدها) أي الصلاة كان النبي ﷺ إذا سلم منها قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد رواه الشيخان وقال ﷺ من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال عام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى قوله قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر وكان ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواهما مسلم وسئل النبي ﷺ أي الدعاء أسمع أي أقرب إلى الإجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات للكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما شرا لكن يحجرهما إمام يريد تعليم مأمومين فإذا تعلموا أسر (وانتقال لصلاة من محل أخرى) تكثيرا لمواضع السجود فانها تشهد له وتعبى بذلك أعم من قوله وأن ينتقل للنفل من موضع فرضه قال في المجموع وغيره فإن لم ينتقل فليفضل بكلام إنسان (و) انتقاله (لنفل في بيته أفضل) لخبر الصحيحين صلوا أيها الناس في يومكم فإن أفضل الصلاة صلاة اللم في بيته إلا للكتوبة ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا الطواف وركعتا الإحرام حيث كان في الميقات مسجد وزيد عليها صور ذكرتها في شرح الروض (ومكث رجال لينصرف غيرهم) من نساء وخنائى للاتباع في النساء رواه البخاري وقيس بين الخنائى وذكرهم من زيادتي والقياس مكثهم لينصرفن وانصرفهم بعدهن فرادى وهذا أولى من قول المهملات والقياس استحباب انصرفهم فرادى إما قبل النساء أو بعدهن (وانصرف لجهة حاجة) له أي جهة كانت (والإيمن) بالجر أي وإن لم يكن للمصلي حاجة فينصرف لجهة يمينه لأنها أفضل (وتتقضى قدوة بسلام إمام) التسليمة الأولى لحروجه من الصلاة بها فلو سلم للمأموم قبلها عامدا بطلت صلاته إن لم ينو المفارقة (فلمأموم) موافق (أن يشتغل بدعاء ونحوه) كسجودسه ولا تقطع القدوة (ثم سلم) وله أن يسلم في الحال أما المسبوق فإن كان جالوسه مع الإمام في محل تشهد الأول فكذلك مع كراهة تطويله والا فيقوم فوراً بعد التسليمة الثانية فإن قعد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (ولو اقتصر إمامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين) إحرازاً للفضيلة الثانية ولحروجه عن متابعتها بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه إمامه لا يأتي به لوجوب متابعتها قبل السلام (ولو مكث) بعدهما ذلك ودعاء (فالأفضل جعل يمينه إليهم) ويساره إلى المحراب للاتباع رواه مسلم وهذا من زيادتي وصرح به في المجموع .

باب بالتون

(شروط الصلاة) جمع شرط بالإسكان وهو لغة تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بإلزام الشيء بالتزامه واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لئلا يفسد شرط الصلاة ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها وهي تسعة بالاكتهاء عن الإسلام بطهر الحدث ويجعل انتفاء المانع شرطاً تجوزاً على ما في المجموع وحقيقة على ما مال إليه الرافعي : أحدها (معرفة) دخول (وقت) بقينا أو ظنا فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (و) ثانيها (توجه) للقبلة وقد تقدم بيانه مع ما قبله في كتاب الصلاة (و) ثالثها (ستر عورة) ولو خالياً في ظلمة (عما) أي يحرم (يمنع إدراك لونها من أعلى وجوانب) لها من أسفلها فالو ريثق من ذيله كأن كان جالوساً والرأى أسفل لم يضر ذلك (ولو) سهرتها (بطين) ونحوها (كدر) كماء صاف متراكم مخضرة فلم أنه يجب التطيين أو نحوه على فاقد الثوب ونحوه وأنه لو كان بحيث ترى عورتهم من طوقه في ركوع أو غيره بطلت عدهما فليزرها أو يشد وسطه ونحوه من زيادتي (وعورة رجل) حراً كان أو غيره (ومن بها رق) ولو من بعضه (ما بين سره وركبة) لخبر البيهقي وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجزبه فلا تنظر الأمة إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة وقيس بالرجل من بها رق بجامع أن

ودعاء بعدها وانتقال
لصلاة من محل أخرى
ولنفل في بيته أفضل
ومكث رجال لينصرف
غيرهم وانصرف
لجهة حاجة والإيمن
وتتقضى قدوة بسلام
إمام فلمأموم أن يشتغل
بدعاء ونحوه ثم يسلم
ولو اقتصر إمامه على
تسليمة سلم ثنتين ولو
مكث فالأفضل جعل
يمينه إليهم .

باب

شروط الصلاة معرفة
وقت وتوجه وستر عورة
بما يمنع إدراك لونها
من أعلى وجوانب
ولو بطين ونحوها
كدر وعورة رجل
ومن بها رق ما بين
سرة وركبة ،

أوفاتحة إمامه يكون
مسبوقاً كما بعد ذلك في
البطيء الموافق وعلى
هذا فالموافق من أدرك
ما يسع الفاتحة بالوسط
المفضل إن لم يكن
الإمام أو المأموم سريعاً
أو بالقراءة السريعة
إن كان أحدهما سريعاً
والمسبوق من ليس
كذلك ومنه من أدرك
ما يسع الفاتحة بالقراءة
السريعة ولم يكن هو
ولا الإمام سريعاً لأنه
حينئذ لم يدرك ما يسع

وحرة غير وجه وكفين

وخشى كائى وله ستر
بعضا يبد ، فان وجد
كافيه قدم سواتيه ثم قبله
وعلم بكيفيتها وطهر
حدث فإن سبقه
بطلت وتبطل بمناف
عرض لا بلا تقصير
ودفعه حالا وطهر
نجس في محموله وبدن
وملاقبهما ، ولو نجس
بعض شيء منها وجهه
وجب غسل كله ولو
غسل بعض نجس ثم باقيه
فان غسل مع مجاوره
طهر وإلا فغير المجاور
ولا تصح صلاة نحو
قابض طرف متصل
بنجس ولا يضر نجس
يحاذيه ولو وصل عظمه
لحاجة بنجس لا يصلح
غيره عذر وإلا وجب
نزع إن أمن ضرارا
يبيح التيمم ولم يمت
وعنى عن محل استجاره

فأخذه ولا فاتحة إمامه
وانظر إذا أدرك
السريع بعض الفاتحة
هل يلزمه هذا
البعض بمقتضى سرعتة
لاعتبارها عند إدراكه
ما يسع الكل أو يلزمه
بمقتضى الوسط للتعديل
لانقباضه مع ما فيه
من التخفيف المناسب
لقيام الرخصة وفي كلام
سم ما يفيد الثانى هذا

رأس كل منهما ليس بعورة وتعبى بذلك أعم من تعبيره بالأمة (و) عورة (حرة غير وجه وكفين) ظهرها
وبطنها إلى السكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينةهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وإعالم يكونا
عورة لأن الحاجة تدعو إلى إرازها (وخشى كائى) رقا وحرية وهذا من زيادتي فلو اقتصر الخشى الحر
على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته (وله) أى الصلى (ستر بعضا يبد) للحصول مقصود الستر (فإن
وجد كافيه) أى بعضها (قدم) وجوبا (سواتيه) أى قبله ودبره لأنهما أخش من غيرها ومما سواتين
لأن انكشافهما يسوء صاحبهما (ثم) إن لم يكفهما قدم (قبله) لأنه متوجه به إلى القبلة فكان ستره أهم تعظيما لها
ولأن الدبر مستور غالبا بالآلئين (و) رابعها وهو من زيادتي (علم بكيفيتها) أى الصلاة بأن يعلم فرضيتها ويميز
فروضها من سننها نعم إن اعتقدها كلها فرضا أو بعضها لم يعز وكان مائلا ولم يقصد تقلا بفرض محض (و)
خامسها (طهر حدث) عند القدرة فلا تتعقد صلاة محدث (فإن سبقه) الحدث بعد إحرامه متطهرا (بطلت)
صلاته لبطلان طهارته كالأول لعدمه (وتبطل) أيضا (بمناف) لها (عرض) كاتهام مدة خف وتنجس ثوب أو
بدن بما لا يعنى عنه (لا) إن عرض (بلا تقصير) من الصلى كأن كشف الرع عورته أو وقع على ثوبه نجس
رطب أو يابس (ودفعه حالا) بأن ستر العورة وألقى الثوب في الرطب وقضه في اليابس فلا تبطل صلاته ويقتصر
هذا المعارض اليسير (و) سادسها (طهر نجس) لا يعنى عنه (في محمول وبدن وملاقبهما) فلا تصح الصلاة
معه في واحد منها وتعبى بالمحمول والملاقى أعم من تعبيره بالثوب والمكان وإن فهم المراد بما يأتى (ولو
نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض شيء منها) أى من الثلاثة (وجهه) ذلك البعض في جميع الشيء (وجب
غسل كله) تصح صلاته معه إذ الأصل بقاء النجاسة ما بقى جزء منه بلا غسل وعلم بذلك أنه لو ظن باجتهاد
طرفا من ذلك نجسا لم يكف غسله لأن الواحد ليس محلا للاجتهاد بل يجب غسل الجميع حتى لو تنجس أحد
كفين وجهه ووجب غسلهما فلو فصلهما أو أحدهما كفى غسل ما ظن نجاسته بالاجتهاد كالثوبين ولو كان
النجس في مقدم الثوب مثلا وجهه محله ووجب غسل مقدمه فقط (ولو غسل بعض نجس) كثوب (ثم)
غسل (باقيه فان غسل مع مجاوره) مما غسل أولا (طهر) كله (والا) بأن غسل دون مجاوره (فغير المجاور)
يطهر والمجاور نجس علاقته وهو رطب للنجس وإعالم بنجس بالمجاور ومجاوره الرطب وهكذا لأن نجاسة
المجاور لا تتعدى إلى ما بعده كالسمن الجامد بنجس منه ما حول النجاسة فقط وتعبى ببعض أعم من
تعبيره بنصف (ولا تصح صلاة نحو قابض) كشاديد أو نحوها (طرف) شيء كجبل (متصل بنجس) وإن لم
يتحرك محركه لأنه حامل لمتصل بنجس فكأنه حامل له فلا يضر جعل طرفه تحت رجله وإن تحرك محركه
لعدم محله ولو كان طرفه متصلا بساجور كلب وهو ما يجعل في عنقه أو مجاربه نجس في محل آخر بطلت
صلاته على الأصح قال في المجموع ولو حبس بمكان نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز وضع
جبهته بالأرض بل ينحن للسجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يمد ونحو من زيادتي (ولا يضر نجس
يحاذيه) لعدم ملاقاته له وقولى يحاذيه أعم من قوله يحاذى صدره في الركوع والسجود (ولو وصل عظمه)
بقيد زده بقولى (لحاجة) إلى وصله (بنجس) من عظم (لا يصلح) للوصل (غيره) هو أولى من قوله لفقد
الظاهر (عذر) في ذلك فصح صلاته معه قال في الروضة كأصلها ولا يلزمه نزعها إذا وجد الطاهر قال السبكي
تبعا للإمام وغيره إلا إذا لم يخف من النزح ضررا (والا) بأن لم يحتج أو وجد صالحا غيره من غير آدمى
(وجب) عليه (نزع) أى النجس وإن اكتفى للحا (إن أمن) من نزعها (ضرارا يبيح التيمم ولم يمت) لمحله
نجسا تعدى بمحله مع تمكنه من إزالته كوصل المرأة شعرها بنجس فإن امتنع لزم الحاكم نزعها لأنه مما
تدخله النيابة كرد المصوبه فإن لم يأمن الضرر أو مات قبل النزح لم يجب نزعها رعاية لحوف الضرر في الأول
ولعدم الحاجة إليه في الثانى لزوال التكليف (وعنى عن محل استجاره) في الصلاة ولو عرق لجواز الاقتصار

الاختراز عنه غالباً من
طين شارع نجس يقينا
ويختلف وقتا ومكانا من
توب وبدن ودم نحو
براغيث ودماميل ودم
فصد وحجم بمحلها
وونيم ذباب إلا إن
كثر فعله وقيل دم
أجنبي لا نحو كلب وكالدم
قيح وصيد وماء قروح
ومتفطره ريح ولو صلى
بنجس لم يطله أو نسي
وجبت الإعادة وترك
انطق فبطل بحرفين
لوفي نحو تنجح وبحرف
مفهم أو ممدود ولو
مكرها لا بقليل كلام
ناسيا لها أو سبق لسانه
أو جهل تحريمه وقرب
إسلامه أو بعد عن العلماء
ولا يتنحج لتعذر
ركن قولي ولا قليل
نحوه لعلية ولا يذكر
ودعاء إلا أن مخاطب ولا
ينظم قرآن بقصد تفهم
وقراءة ولا بسكوت

ما عليه الجمهور وقيل
للافتق ميث أدرك
ما يسع الفاتحة بقراءته
مطلقا وقيل بقراءة
الإمام مطلقا والسبوق
بخلافه ويلزم على الأول
أن البطلان إذا لم يدرك
ما يسع الفاتحة بقراءته
يكون مسبوقا وإن
أدرك ما يسعها بالوسط

فيه على الجهر (في حقه) لا في حق غيره فلو حمل مستجرا في صلاته بطلت إذ لا حاجة إلى حملها فيها (و) عني
(عما عسر) وهو أولى من قوله يتعذر (الاختراز منه غالباً من طين شارع نجس يقينا) لسر تجنبه بخلاف
مالا يصير الاختراز منه غالباً (ويختلف) العفو عنه (وقتا ومكانا من توب وبدن) فمعنى في زمن الشتاء عما
لا يعنى عنه في زمن الصيف وفي الدليل والرجل عما لا يعنى عنه في الكم واليد أما الشوارع التي لم تتيقن نجاستها
فمحكوم بطهارتها وإن ظن نجاستها محملاً بالأصل (و) عني عن (دم نحو براغيث ودماميل) كقفل وجروح
(ودم فصد وحجم بمحلها وونيم ذباب) أي روثه وإن كثر ذلك ولو بانتشار عرق لعموم البلوى بذلك
(لا إن كثر فعله) من زيادتي فإن كثر فعله كأن قتل براغيث أو عصر الدم لم يعف عن الكثير عرفاً كما
هو حاصل كلام الرافعي والمجموع والعفو عن الكثير في الذكورات مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حمل
توب براغيث أو صلى عليه إن كثر دمه ضرراً إلا فلا ومثله ما لو كان زائدا على تمام لباسه قاله القاضي ويقاس
بذلك البقية واعلم أن دم البراغيث رشحات عصا من بدن الإنسان ثم تمجها وليس لها دم في نفسها كره
الإمام وغيره وتعبيري بما ذكر أعظم مما عير به (و) عني عن (قليل دم أجنبي) لسر تجنبه بخلاف كثيره
ويعرفان بالعرف (لا) عن قليل دم (نحو كلب) لم يظلم وهذا من زيادتي وصرح به صاحب البيان ونقله عنه
في المجموع وأقره (وكالدم) فبذلك (قيح) وهو ممدود لا محالطاهم (وصيد) وهو ماء رقيق محالطهم
لأنه أصلهما (وماء جروح ومتفطره ريح) قياساً على القيح والصيد أما ماء لاربعه فظاهر كالعرق خلافاً
لرافعي (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه (لم يطله أو) علمه (نسي) فصلي ثم تذكر (وجبت الإعادة) في
الوقت أو بعده لتفريطه بترك التطهير وتجب إعادة كل صلاة يتيقن فعلها مع النجس بخلاف ما احتمل
حدوته بعدها فلا تجب إعادة السكوت نس كقوله في المجموع (و) سابها (ترك لنطق) عند غير قرآن وذكر
ودعاء على ماسيأتي (فبطل بحرفين) أنهما أولاً كتم وعن (لوفي نحو تنجح) كضحك وبكاء وأمين
ونفخ وسعال وعطاس فهو أعظم مما عير به (وبحرف مفهم) كق من الوقاية وإن أخطأ بخذف هاء السكت
(أو) حرف (ممدود) لأن المد ألف أو واو أو ياء سواء كان ذلك لمصلحة الصلاة كأن قام إمامه ثم انشد فقال له
اقصد أم لا والأصل في ذلك خبر مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم
وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة ويستثنى من ذلك إجابة النبي ﷺ في حياته
عن ناداهم التلظ بقرية كنذر وعني بال تعليق وخطاب (ولو) كان الناطق بذلك (مكرها) للندرة إلا كراه
فيها (لا بقليل كلام) حالة كونه (ناسيا لها) أي الصلاة (أو سبق) إليه (لسانه أو جهل تحريمه) فيها وإن
علم تحريم جنس الكلام فيها (وقرب إسلامه أو بعد عن العلماء) بخلاف من بعد إسلامه وقرب من العلماء
لتقصير بترك التعلم (ولا يتنحج لتعذر ركن قولي) لا لتعذر غيره كجهر لأنه ليس بواجب فلا ضرورة
إلى التنحج له (ولا بقليل نحوه) أي نحو التنحج من ضحك وغيره (لعلية) وخرج بقليله وقليل مام
كثيرها لأنه يقطع نظم الصلاة وقولي أو بعد عن العلماء من زيادتي وكذا التقيد في الغلبة بالقليل وتعرف القلة
والكثرة بالعرف وقولي ركن قولي أعظم وأولى من تغييره بالقراءة (ولا تبطل) بذكر ودعاء غير محرم (إلا)
أن مخاطب) بهما كقوله لغيره سبحان ربى وربك أو لعاطس رحك الله فبطل به بخلاف رحمه الله وخطاب
الله ورسوله كاعلم من أذكار الركوع وغيره وذكر في شرح الروض وغيره زيادتي على ذلك (ولا ينظم
قرآن بقصد تفهم وقراءة) كما يحى خذ الكتاب بقوله مفهماً بمن يستأذن في أخذ شيء أن يأخذه أكلوا
قصد القراءة فقط فإن قصده فقط أولم يقصد شيئاً بطلت لأنه يشبه كلام الآدميين ولا يكون قرآناً إلا
بالقصد وخرج بنظم القرآن ما لو أتى بكلمات منه متوالية مفرداتها فيه دون نظمها كقوله يا إلهي سلام
كن فبطل صلاته فإن فرقها وقصد بها القراءة لم تبطل به فله في المجموع عن التولى وأقره (ولا بسكوت

تسبيح ولغيره تصفيق
لا يبطن على بطن إن
ناهما شيء وترك زيادة
ركن فعلى عمدا وترك
فعل فحش أو كثر من
غير جنسها عرفا ولاء
لا إن خف أو اشتد
جرب وترك مفطر
وأكل كثير أو لا كراه
وسن أن يصلي نحو جدار
ثم عصا مغروزة ثم
يسط مصلى ثم يخط أمامه
وطولها ثلثا ذراع وبينها
ثلاثة أذرع فأقل فيسن
دفع مار وحرم مرور

العتدل وهو وإن جرى
عليه الزركشي في
الحادم جيد مخالف لما
عليه الأصحاب من أنه
موافق ويلزم على
الثاني أن المأموم إذا لم
يدرك ما يسع فاتحة
إمامه البطيء يكون
مسيوقا وإن أدرك
ما يسع الفاتحة بالوسط
العتدل وهو غير صحيح
ولم يقل به أحد فتعين
الضبط إما بخصوص
القراءة المعتدلة وإما
بها أو بالقراءة السريعة
إذا كان الإمام أو
للمأموم سرهما كما
علمت . واختلفا فيما
إذا أحرم الشخص
منفردا ومضى زمن
يسع الفاتحة بالقراءة ثم

طويل) ولو عمدا بلا غرض لأنه لا يخرم هيتها وسيأتي في الباب الآتي أن تطويل الركن القصير يبطل عمده
(وسن لرجل تسبيح) أي قوله سبحانه الله (ولغيره) من امرأة وخش (تصفيق) بضرب بطن كف أو
ظهره على ظهر أخرى أو ضرب ظهر كف على بطن أخرى (لا) بضرب (بطن) منها (على بطن) من أخرى
بل إن فعله لأعيا عالمنا بتحريره بطلت صلاته وإن قل لمنافاته الصلاة وإنما يسن ذلك لها (إن ناها شيء) في
صلاتها كتنبيه إمامها على سهو وإذنها لداخل وإنذارها على خشيا وقوعه في غذور . والأصل في ذلك
خبر الصحيحين من نابه شيء في صلاته فليسبح وإنما التصفيق للنساء ويعتبر في التسبيح أن يقصده الله كرولو
مع التفهم كنظيره السابق في القراءة وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به ولو وصفق الرجل وسبح غيره جازع
مخالفتها السنة وللا راديان التفرقة بينهما فياذ كرلايان حكم التنبيه وإلا فإنذار الأعمى ونحوه واجب فإن لم
يحصل الانذار إلا بالكلام أو بالفعل البطل وجب وبطل الصلاة به على الأصح (و) نامنها ترك (زيادة ركن
فعلى عمدا) فتبطل به صلاته لتلاعبه بخلافها سهوا لأنه عليه السلام صلى الظهر خمسا وسجد للسهو ولم
يعدها رواء الشيخان ويغفر القعود اليسر قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وسيأتي في صلاة الجماعة أنه
لو اقتدى عن اعتدل من الركوع أنه يلزمه متابعتها في الزائد وأنه لو ركع أو سجد قبل إمامه وعاد إليه لم يضر
وخرج بالفعل القولي كتركير الفاتحة وسيأتي في الباب الآتي (وترك فعل فحش) كوثبة فتبطل به ولو سهوا
صلاته لمنافاته لها وهذا أولى من قوله وتبطل بالوثبة الفاتحة (أو) فعل (كثر من غير جنسها) في غير شدة
خوف (عرفا) كثلث خطوات (ولاء) فتبطل به ولو سهوا صلاته لذلك بخلاف القليل كخطوتين والكثير
المتفرق لأنه عليه السلام صلى وهو حامل أمامة فكان إذا سجد وضعا وإذا قام حملها رواء الشيخان
وكالكثير ما لو نوى ثلاثة أفعال ولاء وفعل واحد منها صرح به العمراني ويستثنى من القليل الفعل بقصد
اللعب فتبطل به كامرا (لا إن خف) الكثير كتحريك أصابعه مرارا بلا حركة كفه في سبحة إلخ أهله بالقليل
فإن حرك كفه فيه ثلاثا ولاء بطلت صلاته (أو اشتد جرب) بأن لا يقدر معه على عدم الحك فلا تبطل بتحريك
كفه للحك ثلاثا ولا للضرورة وهذا من زيادتي وبها صرح القاضي وغيره (و) تاسعها (ترك مفطرا) كل
كثير أو لا كراه فتبطل بكل منها وإن كان الأول والثالث قليلين كبلغ ذوب سكرة والثاني مفرقا سهوا
أو جهلا بحرمة لأشعار الأولين بالأعراض عنها وندور الثالث وللضعف من الأفعال فتبطل بكثيره وإن لم
يصل إلى الجوف شيء من الموضوع وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به (وسن أن يصلي نحو جدار) كعمود
(ثم) إن عجز عنه فلنحو (عصا مغروزة) كمتاع للاتباع رواء الشيخان ولجرب استروا في صلاتكم ولو بسهم
رواه الحاكم وقال على شرط مسلم (ثم) إن عجز عن ذلك (يسط مصلى) كسجادة ففتح السين (ثم) إن
عجز عنه (يخط أمامه) خطا طولا كافي الروضة روى أبو داود خبر إذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا
فإن لم يجد فليصب عصا فإن لم يسكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما رآه أمامه وقيس بالخط المصلي وقدم
على الخط لأنه أظهر في الراد (وطولها) أي المذكورات (ثلاثة أذرع) فأكثر (وبينها) أي بينها وبين
للمصلي (ثلاثة أذرع فأقل) وذ كر سن الصلاة إلى المذكورات مع اعتبار الترتيب فيها وضبطها بما
ذكر من زيادتي وبذلك صرح في التحقيق وغيره إلا الترتيب في الأولين فهو مقتضى كلام الروضة
وأصلها وصرح به في المجموع والأنصط الأخيرين فهو القياس كما قاله الأسنوي وإذا صلى إلى شيء منها (فيسن)
له ولغيره (دفع مامر) بينه وبينها وللا راد بالمصلي والخط منها أعلاها وذلك لحبر الشيخين إذا صلى أحدكم إلى
شيء يستتره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فإما هو شيطان أي معه شيطان
أو هو شيطان الإنس وذ كر سن الدفع لغير مصلى من زيادتي وبها صرح الأسنوي وغيره نفقها (وحرم
مرور) وإن لم يجد للار سبيلا آخر لحبر لو علم المارين يدي المصلي أي إلى السترة ماذا عليه من الإثم لكان

وقيام على رجل لالحاجة
ونظر نحو سماء وكف
شعر أو ثوب ويصق
أماما ويمينا واختصار
وخفض رأس في ركوع
وصلاة بدافعة حدث
وبحضرة طعام يتوق
إليه وبحمام وطريق
ونحو مزبلة وكنيصة
وعطن ابل وبمقبرة

اقتدى بإمام راكع أو
ركع عقب اقتدائه فقال
الشوري الأقرب أنه
يتخلف لقراءة الفاتحة
لسبق وجوبها ويكون
كالموافق المعذور وقال
ع ش لا يتخلف بل
يركع مع الإمام كالمسبوق
لأنه لم يدرك من قيام
الإمام ما يسع الفاتحة
ويؤيده عموم قولهم
يكروه الاقتداء أثناء
الصلاة ولولمذرك أن
خاف خروج بعض
الصلاة عن الوقت
فاقتدى بإمام راكع
لتمسك عنه الفاتحة فانه
بعمومه يشمل هذه
الصورة فان مضى
ما يسع النصف بلا قراءة
ثم اقتدى بمن تخلف
لقراءة النصف كالمسبوق
المعذور على ما قاله
الشوري ويركع مع
الإمام على ما قاله ع ش
[تنبيه] إذا شك

أن يقف أربعين خريفا خيرا له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان إلا من الائم فالبخاري وإلا خريفا للزار
والتحريم مقيد بما إذا لم يقصر المصلي بصلاته في المكان وإلا كأن وقف بقارة الطريق فلا حرمة بل ولا
كرهه كما قاله في الكفاية أخذنا من كلامهم وبما إذا لم يجد المار فرجة أمامه وإلا فلا حرمة بل له خرق
الصفوف والرورين بينها ليسد الفرجة كما قاله في الروضة كأصلها وفيها الوصل بلا ستر أو تباعد عنها أي أو لم يكن
بالصفة للذ كورة فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه لكن الأولى تركه فقوله في غير هذا المكان
يكروه محمول على الكراهة غير الشديدة قال وإذا صلى إلى ستره فالسنة أن يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا يصمد
لها يضم اليم أي يجعلها تلقاء وجهه (وكره التفات) فيها لوجهه خبر عائشة سألت رسول الله ﷺ
عن الالتفات في الصلاة فقال هو الاختلاس بختله الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري (وتغظية
فم) للنهي عنه رواه ابن حبان وغيره ومحمود (وقيام على رجل) واحدة لأنه تكلف ينافي الخشوع
(لالحاجة) في الثلاثة فإن كان لها لم يكرهه وقد روى مسلم خير أنه ﷺ اشتكى فصلينا وراءه وهو جالس
فالتفت إلينا فآشار إلينا الحديث ولخبر إذا ثاب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان
يدخل فتأخري للحاجة عن الثلاثة أولى من تقديم الأصل له على الأخير منها بل يجعل قيدا أيضا فيما
يأتي أوفى بعضه (ونظر نحو سماء) مما يليه كتب له أعلام وذلك لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون
أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ليتبين عن ذلك أولتخطفن أبصارهم وخبر الشيخين كان النبي ﷺ صلى
وعليه خمصة ذات أعلام فلما فرغ قال ألتفتي أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم واثنوني بانجانيته ونحو
من زيادتي (وكف شعر أو ثوب) لخبر أم حنت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا رواه
الشيخان واللفظ لمسلم والمعنى في النهي عنه أنه يسجد معه (وبصق أماما ويمينا) لا يسارا لخبر الشيخين إذا
كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه عز وجل فلا يترقب بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أي
ولو تحت قدميه وهذا كما في المجموع في غير المسجد أما في المسجد فيحرم لخبر الشيخين البصاق في المسجد
خطيئة وكفارتها دفعا بل يصق في طرف ثوبه من جانبه الأيسر ويحك بعضه ببعض ويصق بالصاد
والزاي والسين (واختصار) بأن يضع يديه على خاصرته لخبر أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ
نهى أن يصلي الرجل مختصرا رواه الشيخان والمرأة كالرجل كما في المجموع ومثلها الخنثى (وخفض
رأس) عن ظهر (في ركوع) لجاوزته لفعله ﷺ وحذفت تقيد الأصل الخفض بالمبالغة تبعا لنص
الشافعي وغيره (وصلاة بدافعة حدث) كبول وغائط وريح (وبحضرة) بتثنية الحاء (طعام) مأكول
أو مشروب (يتوق) بالمشاة أي يشاق (إليه) لخبر مسلم لا صلاة أي كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه
الأخبثان أي البول والغائط وتعيير بدافعة حدث أعم من قوله حاقنا أو حاقبا أي بالبول والغائط
(وبحمام) ومنه مسلخه (وطريق) في بنية لا برية (ونحو مزبلة) وهي موضع الزبل كمجزرة وهي موضع
ذبح الحيوان (و) نحو (كنيسة) وهي معبد اليهود كبيعة وهي معبد النصارى (و) نحو (عطن ابل) ولو
طاهرا كمرأها الآتي والعطن الوضع الذي تنحى إليه الإبل الشارية ليشرّب غير هافا إذا اجتمعت سقيت منه
إلى للرعى ونحو من زيادتي (وبمقبرة) بتثنية الموحدة نبشت أم للنهي في خبر الترمذي عن الصلاة في الجمع
خلا المراح وسياقي وخلا نحو الكنيسة فألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فيها أنها ما أوى الشياطين
وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وقطع الخشوع وفي نحو المزبلة والمقبرة النبوشة نجاستهما
محب ما يفرش عليهما فإن لم يفرش شيء لم تصح الصلاة في غير النبوشة نجاستهما تحتها بالصديد وفي عطن
الإبل نثارها المشوش للخشوع وألحق بمراحها يضم اليم وهو مأواها لئلا للمعنى المذكور فيه ولهذا لا تنكره
في مراح الغنم ولا فيما يتصور منها من مثل عطن الإبل والبقير كالفم قاله ابن المنذر وغيره قال الزركشي وفيه نظر.

سجود السهو سنة
ترك بعض وهو تشهد
أول وقعوده وقنوت
راتب وقيامه وصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم بعمها وعلى الآل
بعد الأخير والقنوت
ولسهو ما يبطل عمده
قط كتطويل ركن
قصير وهو اعتدال
وجولس بين سجدين
ونقل قول غير مبطل
وللشك في ترك بعض
معين لا في منهي ،

المأموم قبل ركوعه في
أن الزمن الذي أدركه
يسع الفاتحة فعند مر
يجعل كالموافق فتلزمه
الفاتحة ولا تنفوته الركعة
إذا فاتته الركوع مع
الإمام ، وقال شيخ
الإسلام يعامل بالأحوط
فيجعل كالموافق في
لزوم الفاتحة وكالمسبق
في توقف إدراكه
الركعة على إدراكه
الركوع مع الإمام فإن
شك بعد أن ركع مع
الإمام ظانا أنه مسبوق
فاتته الركعة جزأ ولا
يعود للقيام كذا أفاده
سم هذا ما يتعلق
بضابط الموافق والمسبق
وأما الحكم فحاصله أن
يقال إذا اشتغل المأموم
موقفا أو مسبوقا عقب

* باب *

في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به

(سجود السهو) في الصلاة فرضا أو نفلا (سنة) لأحد أربعة أمور (ترك بعض) من الصلاة ولو عمدا (وهو)
ثمانية (تشهد أول) أو بعضه (وقعوده) وإن استأنز تركه ترك التشهد والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب
في التشهد الأخير دون ما هو سنة فيه فلا يسجد لتركه قاله المحب الطبري (وقنوت راتب) أو بعضه (وقيامه)
وإن استأنز تركه ترك القنوت (وصلاة على النبي ﷺ بعدها) أي بعد التشهد والقنوت للذكرين
وذكرهما بعد القنوت وتقيدته بالراتب من زيادتي وسأني بيان ما يخرج به (و) صلاة (على الآل بعد)
التشهد (الأخيرة) بعد (القنوت) والتصريح به من زيادتي لأنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ولم
يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدين رواه الشيخان وقيس بما فيه البقية ويتصور ترك السابع
منها بأن يتقن ترك إمامه له بعد سلامه وقبل أن يسلم هو وظاهر أن القعود للصلاة على النبي بعد
التشهد الأول وللصلاة على الآل بعد الأخير كالقعود للأول وأن القيام لها بعد القنوت كالقيام له ومميت
هذه السنن أبعاضا لقربها بالجبر بالسجود من الأبعاض الحقيقية أي الأركان وخارج بها بقية السنن
كأدكار الركوع والسجود فلا يجبر تركها بالسجود لعدم ورودها فيها وبراتب وهو قنوت الصبح والوتر
قنوت النازلة لأنه سنة في الصلاة لأنها لا يتركها بعض منها (ولسهو ما يبطل عمده فقط) أي دون سهوه
سواء أحصل معه زيادة بتدرك ركن كامل في ركن الترتيب أم لا وذلك (كتطويل ركن قصير وهو
اعتدال) لم يطلب تطويله (وجولس بين سجدين) كذلك وكفيل كلاما وكل زيادة ركعة فيسجد لسهوه
لأنه ﷺ صلى الظهر خمسا وسجد لسهوه بعد السلام رواه الشيخان وقيس بما فيه نحوه ويستثنى
من ذلك التنفل في السفر إذا انحرف عن طريقه إلى غير القبلة ناسيا وعاد عن قرب فإن صلاته لا تبطل
بخلاف العامد كأمرو ولا يسجد لسهوه على المنصوص الذي ذكره في الروضة كأصلها وصححه في المجموع
وغيره ولكن صحح الرافعي في الشرح الصغير أنه يسجد قال الأسنوي وهو القياس وإنما كان الاعتدال
والجولس المذكور قصيرين لأنهما لم يصدقا في نفسيهما بل للفصل وإلا لشرع فيهما ذكر واجب لتمييزه
عن العادة كالقيام وفيه كلام كثير ذكرته مع جوابه في شرح الروض وخارج بما يبطل عمده ما لا يبطل
عمده كالتفات وخطوتين فلا يسجد لسهوه ولا لعمده لعدم ورود السجود له ويستثنى منه مع ما يأتي
من نقل القول بالوقوف في الخوف أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بفرقة ركعة وبأخرى
ثلاثا فإنه يسجد لسهوه للمخالفة وبالاتظار في غير محله وخارج فقط بما يبطل عمده وسهوه كثير
كلام وأكل وفعل فلا يسجد لأنه ليس في صلاة (ونقل) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله إلى غير محله ركنا
كان كفاتحة أو بعضا أو غير ركن كسورة وقنوت بنيته وتسييح فيسجد له سواء أنقله عمدا أو سهوا لتركه
التحفظ للمأموم به في الصلاة مؤكدا كذا أكد التشهد الأول ولا يرد نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد
له لأن القيام محلها في الجملة ويقاس بذلك نظائره وتعبيري بما ذكر أعظم وأولى من تعبيره بنقل ركن قولي
ومن تقيدته بالسجود بالسهو وخارج بما ذكر نقل الفعل والسلام وتكبير الإحرام عمدا فبطل وفارق نقل
الفعل نقل القول غير ما ذكر بأنه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل (وللشك في ترك بعض) بقيد زدته
بقولي (معين) كقنوت لأن الأصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لأن التروك قد
لا يقتضي السجود وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم لضعفه بالإبهام وبهذا علم أن التقيد بالمعين معني
خلاف لمن زعم خلافه فجعل المبهم كالمعين (لا) للشك (في) فعل (منهي) عنه وإن أبطل عمده ككلام قليل
ناسيا فلا يسجد لأن الأصل عدمه ولو سهوا وشك هل سها بالأول أو بالثاني واقتضى السجود أو هل متروكة

فلوشك أصلي ثلاثاً أم
أرجأ أنى بركة وسجد
ولوسها وشك أسجد سجد
ولونى تشهداً أول
أوقوتنا وتلبس بفرض
فإن عاد بطلت لاناسيا
أوجاهلاً لكنه يسجد
ولا مأموماً بل عليه
عود وإن لم يتلبس به
عاد وسجد إن قارب
القيام أو بلغ حد الركع
ولو تعد غير مأموماً
تركه فعاد بطلت إن
قاربه أو بلغ مأموماً ولو
شك بعد سلامه في ترك
فرض غير نية وتكبير
لم يؤثر وسهوه حال
قدوته بحمله إمامه فلو
ظن سلامه فسلم فإن
خلافه تابعه ولا سجود
ولو ذكر في تشهد ترك
ركن غير مأمراً أنى
بعد سلام إمامه بركة
ولا يسجد ويلحقه
سهو إمامه فإن سجد
تابعه ثم يسهو مسبوق
آخر صلاته وإلا سجد
المأموماً آخر صلاته

محرمه بالفاحشة وركع
الامام في أثناءها لبطء
المأموماً ركع معه
للسبوق وكفاه ما قرأه
على ما عليه عش لأن
للسبوق كما علت في
مقام الرخصة وتخلّف
الوافق لإتمام الفاحشة
إن ظن أنه إذا تخلّف

للقنوت أو التشهد ليقين مقتضيه (إلا) للشك (قياً) صلاؤه (احتمل زيادة فلو شك) وهو في رباعية
(أصلي ثلاثاً أم أربعاً بركة) لأن الأصل عدم فعلها (وسجد) وإن زال شك قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها
رابعة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعاً كثيراً والأصل في ذلك خبر
مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد
سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته أي ردتها السجدتان وما تضمنتا من الجلوس بينهما
إلى الأربع أما لا يحتمل زيادة كأن شك في ركعة من رباعية أهى ثلاثة أم رابعة فتذكر فيها أنها ثلاثة فلا
يسجد لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه (ولوسها) بما يجبر بالسجود (وشك أسجد) أم لا (سجد) لأن
الأصل عدم السجود ولو شك أسجد واحدة أم اثنتين سجداً أخرى (ولونى تشهداً أول) وحداً مع قعوده
(أوقوتنا وتلبس بفرض) من قيام أو سجود (فإن عاد) له (بطلت) صلاته لقطعها فرضاً لنفل (لا) إن عاد
(ناسياً) أنه فيها (أوجاهلاً) تحريمه فلا تبطل لمذنبه وهو ما يخفى على العوام ويلزمه العود عند تذكره أو تعلمه
(لكنه يسجد) للسبوق زيادة قعود أو اعتدال في غير محله (ولا) إن عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته (بل عليه
عود) فإن لم يبد بطلت صلاته إلا أن ينوى مفارقتها بخلافه إذا تعدل ترك فلا يلزمه العود بل يسكن كارجحه في
التحقيق وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارق ما قبله بأن الفاعل ثم معذور فقلعه غير معتد به فكأنه لم يفعل
شيئاً بخلافه هنا فقلعه معتد به وقد اعتل من واجب إلى آخر فخير بينهما ولو عاد الإمام للتشهد مثلاً قبل قيام
المأموماً حرم قعوده مع وجوب القيام عليه باتصاف الإمام ولو انتصب معه ثم عاد هو لم يجزه له متابعته في العود
لأنه إما غطى به فلا يوافق في الخطأ أو عاهد فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره حمل على أنه عاد ناسياً (وإن لم
يتلبس به) أي بفرض (عاد) مطلقاً (وسجد) للسبوق (إن قارب القيام) في مسألة التشهد (أو بلغ حد الركع)
في مسألة القنوت لتغير ذلك نظم الصلاة بخلاف ما إذا لم يصل إلى ذلك لقلة ما فعله وفي السجود المذكور
اضطرابه كونه في شرح الروض وغيره (ولو تعد غير مأموماً تركه) أي التشهد الأول أو القنوت (فعاد)
عامداً عالماً بالتحريم (بطلت) صلاته (إن قارب أو بلغ مأمراً) من القيام في الأولى وحده الركوع في الثانية
بخلافه المأموم المأمور عن التحقيق وغيره أما إذا لم يقارب أو لم يبلغ مأمراً فلا تبطل صلاته وذكرى في مسألة
القنوت حكم العامد العالم والناسي والجاهل والمأموماً وتعد ترك مع تعيينه في مسألة التشهد غير المأموم
من زيادتي (ولو شك بعد سلامه) وإن قصر الفصل (في ترك فرض) بقيد زدته بقولي (غير نية وتكبير)
لتحريم (لم يؤثر) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام فإن كان الفرض نية أو تكبيراً استأنف لأنه شك في
أصل الانقضاء وكذا لو شك هل نوى الفرض أو التطوع كما قاله النجوى ويمكن إدراجها فيما زادته (وسهوه
حال قدوته) الحسية كأن سها عن التشهد الأول أو الحسية كأن سهت الفرقة الثانية في ثانياتها في صلاة
ذات الرقاع (بحمله إمامه) كما يحمل الجهر والسورة وغيرهما (فلو ظن سلامه فسلم فإن خلافه) أي خلاف
ما ظنه (تابعه) في السلام (ولا سجود) لأن سهوه في حال قدوته (ولو ذكر في تشهد ترك ركن غير مأمراً)
آتفاً من تكبير أو نية وفي ركن الترتيب من سجدة من ركعة أخيرة (أي بعد سلام إمامه بركة) كأن ترك
سجدة من غير الأخيرة (ولا يسجد) لأن سهوه في حال قدوته وخارج محال قدوته ما لوسها قبلها أو بعد
انقطاعها فلا يحمله إمامه فلو سلم مسبوق بسلام إمامه وذكرى إن قصر الفصل وسجد (ويلحقه) أي
المأموماً (سهو إمامه) كما يحمل الإمام سهوه سواء أسها قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه (فإن سجد) إمامه
(تابعه) فإن ترك متابعه سهواً بطلت صلاته واستثنى في الروضة كأصلها ما إذا تبين له حدث الإمام فلا يلحقه
سهوه ولا يحمل الإمام سهوه وما إذا تبين غلط الإمام في ظنه وجود مقتضى السجود فلا يتابعه فيه (ثم يسهده
مسبوق آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو (والإ) أي وإن لم يسجد الإمام وسلم (سجد المأموم آخر صلاته)

وسجود السهو وإن

كثر سجدة قبل
سلامه كسجود الصلاة
فإن سلم عمداً أو طال
فصل فات وإلا سجد
وصار عائداً إلى الصلاة
ولو سها الإمام جمعة
وسجدوا فإن فوتها
آتوها ظهراً وسجدوا
ولو ظن سهواً فسجد

فإن عدمه سجد

﴿باب﴾

تسنيح سجدة
تلاوة لقارئ وسامع
قراءة مشروعة
وتأكد له بسجود
القارئ وهي أربع
عشرة ليس منها سجدة
ص بل هي سجدة
شكر تسن في غير
صلاة ويسجد مصل
لقراءته إلا مأموماً
فلسجدة إمامه فإن
تخلف أو سجد دونه
بطلت ويكبر كغيره
لهوى ولرفع بلارفع
يدولا يجلس لاستراحة
وأركانها الغير مصل محرم
وسجود وسلام وسن
رفع يديه في تحريم
وشريطها

يدرك الركعة على
ماسترقة فإن لم يتخلف
وركع مع الإمام بطلت
صلاته لقطعه الواجب
أن علم وتعتمد وإلا لم
تتطل وفاته الركعة
وتابع الإمام ولا يعود

جبراً لخلل صلاته بسهو إمامه (وسجود السهو وإن كثر) السهو (سجدة) بنية سجود السهو (قبل سلامه) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله وأمر به إذ ذاك ولأنه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كالو تسني سجدة منها وأجابوا عن سجوده بعده في خبر ذي الدين وغيره بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه يرد لبيان حكم سجود السهو سواء كان السهو زيادة أو نقص أم بهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته (فإن سلم عمداً) مطلقاً (أو سهواً أو طال فصل) عرفاً (فات) السجود (وإلا سجد) ثم إن سلم مصلّي الجمعة فخرج وقتها والقاصر فنوى الإقامة أو انتهى سفره بوصول سفينة أو رأى التيمم الماء وأتته مدة مسح الحف أو نحو ذلك لم يسجد (و) إذا سجد فيها إذا سلم ساهياً ولم يطل فصل (صار عائداً إلى الصلاة) فيجب أن يعيد السلام وإذا أحدث بطلت صلاته وإذا خرج وقت الظهيرة فاتته الجمعة قال البغوي والسجود في هذه حرام عند العلم بالحال لأنه يفوت الجمعة مع إمكانها ثم بينت ما يتعد فيه السجود بصورة لا حكا قفلت (ولو سها الإمام جمعة وسجدوا فإن فوتها آتوها ظهراً) لما سألني في بابها (وسجدوا) ثانياً آخر الصلاة لتبين أن السجود الأول ليس في آخر الصلاة (ولو ظن) الصلي (سهواً فسجد فإن عدمه) أي عدم ما ظنه (سجد) ثانياً لزيادة السجود الأول وكذا السجود في آخر صلاة مقصورة فلزمه الإتمام ولو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه بكلام أو غيره لا يسجد ثانياً في الأصح لأنه لا يأمن من وقوع مثله فيتسلسل.

﴿باب﴾ في سجود التلاوة والشكر

(تسن سجدة تلاوة) بفتح الجيم (لقارئ) ولو صلياً أو امرأة أو خطيباً وأمكنه عن قرب بمكانه أو أسفل الثبر (وسامع) قصد السماع أم لا ولو كان القارئ كافراً (قراءة) لجميع آية السجدة (مشروعة) كالقراءة في القيام ولو قبل القامعة بخلاف غيرها كقراءة مصل في غير محلها وقراءة جنب وسكران والأصل فيها ذكر مارواه الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ويسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته وفي رواية لمسلم في غير صلاة (وتأكد) السجدة (له) أي للسامع (بسجود القارئ) لكن تأكدها لغير القاصد ليس كئداً للقاصد وذكراً تأكدها لغير القاصد مع التقيد بمشروعية القراءة من زيادتي وإذا سجد السامع مع القارئ فلا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به (وهي) أي سجدة التلاوة (أربع عشرة) سجدة الحج وثلاث في الفصل في النجوم والانشقاق واثراً والبقية في الأعراف والربو والنحل والإسراء ومريم والفرقان والنحل والم تنزيل وحج السجدة ومحلها معروفة واحتج لذلك الخبر أبي داود بإسناد حسن عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة وتان والسجدة الباقية منه سجدة ص الذكورة بقولي (ليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر) لخبر النسائي سجدة داود توبة ونسجدها شكر أي على قبول توبة كما قاله الرافعي (تسن) عند تلاوتها (في غير صلاة) ولا تدخل فيها كما يعلم بما يأتي (ويسجد مصل لقراءته) لا لقراءة غيره (إلا مأموماً) فلا سجدة إمامه (لا لقراءته بغير سجود ولا لقراءة نفسه) فإن سجد إمامه (تخلف) هو عنه (أو سجد) هو (دونه بطلت) صلاته للمخالفة الفاحشة ولو لم يعلم بسجوده حتى رفع رأسه لم يطل صلاته ولا يسجد ولو علم والإمام في السجود وهو يولي ليسجد فرفع الإمام رأسه رجع معه ولا يسجد (ويكبر) المصل (كغيره) ندباً (لهوى ولرفع) من السجدة (بلارفع يد ولا يجلس) للصلي (لاستراحة) بعدها عدم وروده وذكر عدم رفع اليد في الرفع من السجدة لغير المصل من زيادتي (وأركانها) أي السجدة (لغير مصل محرم) بأن يكبر ناوياً (وسجود وسلام) بعد جلوسه بلا تشهد (وسن) له مع ما مضى (رفع يديه) تكبير (محرم) وما ذكرته هو مراد الأصل بما ذكره قال ابن الرضوة ولا يجب على المصل نيتها اتفاقاً لأن نية الصلاة تنسحب عليها وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو (وشريطها)

فصل وهي كسجدها
وتكرر بتكرير
الآية وسجدة الشكر
لا تدخل صلاة، وتسن
لهجوم نعمة أو اندفاع
نعمة أو رؤية مبتلى أو
فاسق معلن ويظهرها
لأنه ان خاف ضرره ولا
لمبتلى وهي كسجدة
التلاوة ولمسافر فعلهما
كناقلة .

باب

صلاة النفل قسمان: قسم
لا تسن له جماعة
كالرواتب والمؤكّد
منها ركعتان قبل صبح
وظهر وبعده ووتر
مغرب وعشاء ووتر
بعدها وغيره زيادة
ركعتين قبل ظهر
وبعد وأربع قبل
عصر وركعتان
خفيفتان قبل مغرب
وجمعة كظهر ويدخل
وقت الراتب قبل
الفرض بدخول وقته
وبعد بقله ويخرجان
بمخرج وقته، وأفضلها
الوتر وأقله ركعة
وأكثره إحدى عشرة
للقيام إلا إن نوى
المفارقة فيعود حالا
ويستأنف الصلاة
لاقطاع للتلاوة
بالركوع وإن قصر
زمنه ولم يأت بأذكاره

أى السجدة (كسلة) أى كسر طها من نحو الطهر والستر والتوجه ودخول وقتها وهو الفراغ من قراءة
آيتها (وأن لا يطول فصل) عرفا بينها وبين قراءة الآية كحدث تطهر بعد قراءتها عن قرب فيسجد
(وهي كسجدها) أى الصلاة في الفروض والسنن ومنها سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين رواه الترمذى وصححه إلا وصوره قال البيهقي والإقتدار الخ
فهو والحاكم ويسن أن يقول أيضا اللهم اكتب لي بها عندك أجرا واجعلها عندك ذخرا وضع عني بها
وزرا وأقبلها مني كما قبلتها من عندك داود رواه الترمذى وغيره بإسناد حسن (وتكرر) أى السجدة ممن
ذكر (بتكرير الآية) ولو يجلس واحداً وركعة لوجود مقتضياتها نعم إن لم يسجد حتى كرر الآية كفاه
سجدة (وسجدة الشكر لا تدخل صلاة) فلو فعلها فيها عامدا عالماً بالتحريم بطلت (وتسن لهجوم
(نعمة) كحدوث ولد أو مال للاتباع رواه أبو داود وغيره بخلاف النعم المستمرة كالعافية والاسلام لأن ذلك
يؤدي إلى استغراق العمر (أو اندفاع نعمة) كنجاة من هدم أو غرق للاتباع رواه ابن حبان وقيد في
المجموع قلاعن الإمام الشافعي والأصحاب النعمة والنعمة بكونهما ظاهرين ليخرج الباطنتين كالمرقة
وسر للساوي (أورؤية مبتلى) كزمن للاتباع رواه الحاكم (أو فاسق) بقيد زده بقولي (معلن) بنفسه
لأن مصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا
والسجود للمصيتين على السلامة بينهما (ويظهرها) أى السجدة لهجوم نعمة ولا اندفاع نعمة وللناسق
الذكور إن لم يخف ضرره لعله يتوب (لأله) أى للناسق الذكور (ان خاف ضرره ولا لمبتلى) ثلاثا
يتأذى مع عنده وتعييرى بالناسق أولى من تعيره بالعاصي لشمول العصية الصغيرة بغير إصرار مع أنه
لا سجود لرؤية مرتكبها وقولي ويظهرها الخ أهم وأولى مما ذكره (وهي كسجدة التلاوة) خارج الصلاة
فيها مرفي (ولمسافر فعلهما) أى السجدين (كناقلة) فيأتي فيها ما مرفيها وسواء في سجدة
التلاوة داخل الصلاة وخارجها وهذا أهم مما ذكره .

باب في صلاة النفل

وهو ما رجح الشرع فعله وجوز تركه ويرادفة السنة والتطوع والندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن
(صلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة كالرواتب) التابعة للفرائض (واللؤكدها ركعتان قبل
صبح و) ركعتان قبل (ظهرو) ركعتان (بعدهو) ركعتان (بعد مغربو) ركعتان (بعد عشاء ووتر)
بكسر الواو وفتحها (بعدها) أى العشاء للاتباع رواه الشيخان (وغيره) أى المؤكّد منها (زيادة ركعتين
قبل ظهرو) ركعتين (بعده) لحبر من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على
النار رواه الترمذى وصححه (وأربع قبل عصر) للاتباع رواه الترمذى وحسنه (وركعتان خفيفتان
قبل مغرب) للأمر بهما في خبر أبي داود وغيره ولحبر الشيخين بين كل أذانين صلاة والمراد الأذان والاقامة
قال في المجموع وركعتان قبل العشاء لحبرين كل أذانين صلاة (وجمعة كظهر) فيما مر كما في التحقيق
وغيره لكن قول الأصل وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر مشعر بمخالفتها الظهر في سنتها للتأخرة
(ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقته وبعده) ولو وترا (بقله ويخرجان) أى وقت الرواتب
التي قبل الفرض وبعده (بمخرج وقته) ففعل القبلية فيه بعد الفرض أداء (وأفضلها) أى الرواتب
(الوتر) لحبر إن الله أمركم صلاة خير لكم من حمر النعم وهي الوتر رواه الترمذى والحاكم وصححه وذكر
أفضليته وجهه قسمانها وهو ما في الروضة كأصلها من زيادتي (وأقله ركعة) وإن لم يتقدمها نفل من سنة
العشاء وغيرها قال في المجموع وأدى السكّال ثلاثاً وكل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره إحدى عشرة)
روى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يوتر بخمسين فليفعل ومن أحب أن يوتر

ولمن زاد على ركعة
الوصل يشهد أو
تشهد في الأخيرتين
والفضل أفضل وسن
تأخيره عن صلاة ليل
ولا يعاد وعن أوله لمن
وثق يقطعه ليل جماعة
في وتر رمضان وكالضحى
وأقلها ركعتان
وأكثرها اثنا عشرة
وأفضلها ثمان وكتحية
مسجد لداخله وتحصل
بركعتين وقسم تسن له
كعيد وكسوف واستسقاء
وتراويح وقت وتر

كما يأتي عن سم وهي
مفارقة بلا عذر ، فإن
لم يظن أنه إذا تخلف
يدرك الركعة تعينت
نية المفارقة كما نص
عليه الإمام في السبوق
الآتي وقاسوا عليه
الموافق وهي مفارقة
بعذر لوجوبها ، فإن
لم ينو المفارقة أتم حالا
ولا تبطل صلاته إلا إذا
تخلف بالزيادة عن
الأركان المغفرة كما
ستعرفه هذا ما عليه م
وكثيرون وقيل تبطل
صلاته حالا لأن التخلف
بلا ظن الفائدة مع
تيقنها بنية المفارقة
عبث تصان عنه الصلاة
فإن تخلف مع ظن
إدراك الركعة أو بناء
على ما عليه م راغتم

بثلاث فليعمل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليعمل وروى الدارقطني أو تراويح خمس أو سبع أو تسع أو إحدى
عشرة فلو زاد عليها لم يصح وتره وأما خبر الترمذي عن أبي سلمة أنه عليه السلام كان يوتر بثلاث عشرة
فعمل على أنها حسبت فيه سنة العشاء وقال السبكي أنا أقطع بجواز الوتر بها وبصحة لكن أحب الاقتصار على
إحدى عشرة فأقل لأن ذلك غالب أحوال النبي عليه السلام ويكرهه الايتار بركعة كذا في الكفاية عن القاضي
أبي الطيب (ولمن زاد على ركعة) في الوتر (الوصل بتشهد) في الأخيرة (أو تشهد في الأخيرتين) للاتباع
في ذلك رواه مسلم والأول أفضل ولا يجوز في الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أو لم يقبل الأخيرتين لأنه
خلاف المنقول من فعله عليه السلام (والفضل) بين الركعات بالسلام كأن ينوي ركعتين من الوتر (أفضل)
منه لزيادته عليه بالسلام وغيره (وسن تأخيره عن صلاة ليل) من راتبة أو تراويح أو تهجد لحبر
الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر (ولا يعاد) ندبا وإن أخر عنه تهجدا فهو أعم من قوله فإن أوتر ثم تهجد
لم يعمده وذلك لحبر أبي داود وغيره وحسنه الترمذي: لا وتران في ليلة (و) سن تأخيره (عن أوله) أي الليل (لمن)
وثق بيقينه) بفتح القاف (ليلا) سواء أكان له تهجد أم لا فإن لم يثق به لم يؤخره لحبر مسلم من خاف أن
لا يؤم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل وهذه من زيادتي وهو ما في
المجموع واقتصر في الأصل كالروضة كأصلها في سن التأخير على من له تهجد (و) سن (جماعة في وتر رمضان)
وإن لم تفعل التراويح أو فعلت فرادى بناء على سن الجماعة فيها كما سيأتي فتعبري بذلك أولى من قوله وإن
الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح جماعة وتقدم في صفة الصلاة أنه يسن فيه القنوت في النصف الثاني من
رمضان (وكالضحى وأقلها ركعتان) وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست (وأكثرها) عددا (اثنا عشرة
وأفضلها) نقلا ودليلا (ثمان) ويسلم من كل ركعتين ندبا كما قاله العمولى روى الشيخان عن أبي هريرة
قال أو صافى خليلي عليه السلام بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام وروى
مسلم أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربعاً ويزيد ماشاء وروى أبو داود بإسناد على شرط البخاري أنه
عليه السلام صلى سبعة الضحى أى صلاته ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين وفي الصحيحين قريب منه
وروى البيهقي بإسناد ضعيف عن أبي ذر أنه عليه السلام قال إن صليت الضحى عشرا لم يكتب عليك
ذلك اليوم ذنب وإن صليتها اثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة . ووقتها فيما جزم به الرافعي من
ارتفاع الشمس إلى الاستواء وفي المجموع والتحقيق إلى الزوال وهو الراد بالاستواء فيما يظهر ونقل في الروضة
عن الأصحاب أن وقتها من الطلوع ويسن تأخيرها إلى الارتفاع قال الأذرى في نظر والمعروف في
كلامهم الأول ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار كما جزم به في التحقيق وقول وأفضلها ثمان من زيادتي
وهو ما في الروضة وغيرها (وكتحية مسجد) غير المسجد الحرام (لداخله) متظهر امريدا الجلوس فيه
ولم يشتغل بها عن الجماعة ولم تخف فوت راتبة وإن تكرر دخوله عن قرب لوجود القنوت (وتحصل بركعتين
فأكثر) بتسليمه ولو كان ذلك فرضا أو نقلا آخر سواء نويت معه أم لا لحبر الشيخين إذا دخل أحدكم للمسجد
فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ولأن القصور وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك وإعمال بضرنية
التحية ما ذكر لأنها سنة غير مقصودة بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها أو فرض فلا يصح وبذلك علم أنها
لا تحصل بركعة وصلاة جنازة وسجدة تلاوة وسجدة شكر للحبر السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه
ونفوت بالجلوس إلا أن يكون سهوا أو جهلا وقصر الفصل (وقسم تسن) أى الجماعة (له كعيد وكسوف
واستسقاء) لما سيأتي في أبوابها (وتراويح وقبور) وهي مسرونة ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان
روى الشيخان أنه عليه السلام خرج من جوف الليل ليالى من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته
فيها وتكاثروا فلم يخرج لهم في الرابعة وقال لهم صبيحتها خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها

الرابطة أفضل من
التراويح وسن قضاء
نفل مؤقت ولا حصر
لمطلق فإن نوى فوق
ركعة تشهد آخر أو وكل
ركعتين فأكثر أو قدرا
فله زيادة ونقص إن
نوى أو لا بطلت فإن قام
لرائدها قدمه قام له
إن شاء ، وهو بليغ
وبأوسطه أفضل ثم آخره
وسن سلام من كل
ركعتين وتهجد ، وكره
تركه لمعتاده وقيام
بليل يضرب

له ثلاثة أركان طويلة
وهي هنا الركوع
والسجدة إلى أن
يصل الإمام لحدا القيام أو
الجلوس لأحد التشهدين
فإن أتت الفاتحة وهوى
للكوع قبل وصول
الإمام للحدا المذكور
أو معه أدرك الركعة
وجرى على نظم صلاته
ويكون في الركعة
الثانية كالمسبوق ، فإن
وصل الإمام للحدا
للمذكور قبل أن يهوى
للمأموم للركوع فاتته
الركعة فلا ركع لأن
الركوع حينئذ زيادة
محضة تبطل بها الصلاة
بل يتابع الإمام فيما
فيه وتحسب له الفاتحة
لتمامها قبل فإن لم يكن

وروى البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان
بشترين ركعة وروى مالك في اللوطا ثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون ثلاث
وحيت كل أربع منها تروحة لأنهم كانوا يترجون عقبها أي يستريحون ولوصل أربعاً بتسليم لم يصح
لأنها بعثروعية الجماعة فيها أشبهت القرصة فلا تغير عما ورد وذكر وقتها من زيادتي (وهو) أي هذا القسم
(أفضل) من الأول لتأكيده بسن الجماعة فيه (لكن الرابطة) للفرائض (أفضل من التراويح) لمواظبة
التي عليه عليها دون التراويح وأفضل النفل صلاة عيد ثم كسوف ثم خسوف ثم استسقاء ثم وتر
ثم ركعتا فجر ثم باقي الرواتب ثم التراويح ثم الضحى ثم ما يتعلق بفعل ركعتي الطواف والإحرام والتجدة
ثم سنة الوضوء على ما يأتي ثم النفل المطلق وأما خبر مسلم أفضل الصلاة بعد القرصة صلاة الليل فمحمول
على النفل المطلق وتأخري سنة الوضوء عما يتعلق بفعل تبع فيه المجموع والأوفق بظاهر كلام
الروضة لأصلها أنها في مرتبة وفي معناه ما تعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال (وسن قضاء نفل مؤقت)
إذا فات كصلاقي العيد والضحي ورواتب الفرائض كما تقضى الفرائض بجامع التأقيت ولخير الشيخين
من نام عن صلاة أو نسها فليصلها إذا ذكرها ولأنه عليه السلام قضى ركعتي سنة الظهر المؤخرة بعد العصر
رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما نام في الوادي عن الصبح رواه أبو داود بإسناد
صحيح وفي مسلم نحوه وخرج بالوقت للتعلق بسبب ككسوف ونحوه فلا يقضى (ولا حصر لمطلق) من
النفل وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب قال عليه السلام لأن في الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل
رواه ابن حبان وصححه فله أن يصل ما شاء من ركعة أو أكثر وإن لم يكن ذلك في نيته (فإن نوى فوق
ركعة تشهد آخر) وعليه يقرأ السورة في جميع الركعات وهذه من زيادتي (أو) تشهد آخر (وكل ركعتين
فأكثر) لأن ذلك معهود في الفرائض في الجملة فلم أنه لا يشهد في كل ركعة لأنه اختراع صورة في الصلاة
لم تعهد وقولي فأكثر من زيادتي وبه صرح في المجموع وغيره (أو) نوى (قدرا) ركعة فأكثر (فله
زيادة) عليه (ونقص) عنه في غير الركعة كما هو معلوم (إن نوى أو لا) بأن زاد أو نقص بلانية عمدا (بطلت)
صلاته لخالفته مانواه (فإن قام لرائدها) قد ذكر (قدمه قام له) أي للرائد (إن شاء) ثم سجد للسهو في
آخر الصلاة وإن لم يتقدم تشهد وسجد للسهو وسلم (وهو) أي النفل المطلق (بليغ) أفضل منه بالنهار لخبر
مسلم السابق (وبأوسطه أفضل) من طرفيه إن قسمه ثلاثة أقسام (ثم آخره) أفضل من أوله إن قسمه قسمين
وأفضل من ذلك السدس الرابع والخامس سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة
فقال جوف الليل وقال أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه . وقال
ينزل ربنا تبارك وتعالى أي أمره كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني
فأستجب له ومن يسألني فأعطيته ومن يستغفرني فأغفر له روى الأول مسلم والثاني الشيخان (وسن سلام
من كل ركعتين) نواهما أو أطلق التمهيد لخير الشيخين صلاة الليل متى مضى وفي خبر ابن حبان صلاة الليل والتهجد
(وتهجد) أي تنفل بليل بعد نوم قال تعالى : ومن الليل قمجدبه (وكره تركه لمعتاده) بلا ضرورة قال
عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تسكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان
وفي المجموع ينبغي أن لا تخل بصلاة الليل وإن قلت والسنة في نوافل الليل التوسط بين الجهر والإسرار
إلا التراويح فيجهر فيها كذا استثناءها في الروضة وهو استثناء منقطع لأن للراد بنوافل الليل للنوافل
الطلقة كإمري في صلاة الصلاة ويسن لمن قام بتهجد أن يوظف من يطمع في تهجده إذا لم يخف ضررا
وتأكد إكثار السجدة والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي النصف الأخير أكد وعند السحر
أفضل (و) كره (يديم بليل يضرب) كقيام كل الليل دائما قال عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم

(باب)

صلاة الجماعة

فرض كفاية لرجال

أحرار مقيمين لا عراة

في أداء مكتوبة لا جمعة

بحيث يظهر شعارها

بمحل إقامتها فان

امتنعوا قوتلوا وهي

لغيرهم سنة ومسجد

لذكر أفضل وكذا

ما كثر جمعه إلا لنحو

بدعة إمامه أو تعطل

مسجد لقبته وتدرج

فضيلة تحرم بحضوره

له واشتغاله به عقب

تحرم إمامه ،

أثم القاعة وأشرف

الإمام على الوصول لما

ذكر وجبت نية

القارئة لتعذر التابعة

بأنعام الواجب ، فان لم

ينوها ووصل الإمام

لما ذكر بطلت الصلاة

للتخلف حينئذ بما

لا يضر مع تعذر التابعة

نعم إن عذر بفسيان

القدوة أو جهل الحكم

فلا بطلان وفاته الركعة

وتابع الإمام فيها وفيه

وبنى على ما قرأه في

صورة التابعة في القيام

ويستأنف في صورة

التابعة في التشهد

لقطعه للوالة وإن لم

يطل زمنه ولم يأت

بأذكاره كما قاله من كان

خير أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قلت بلى قال فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك
قاه إلى آخره رواه الشيخان أما قيام لا يضرك ولو في ليال كاملة فلا يكره قد كان عليه السلام إذا دخل
شهر الآخر من رمضان أحيا الليل وتعميرى بما ذكر أولى من قوله قيام كل الليل دائما (و)
ر (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) لحبر مسلم « لا نخصو ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » .

(باب) في صلاة الجماعة

قلها إمام ومأموم كما يعلم بما يأتي (صلاة الجماعة فرض كفاية) لحبر ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم
نائة وفي رواية الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان أي غلبه رواد ابن حبان وغيره وصحوا ومقابل إنها
ض عين لحبر الشيخين : بولقد هممت أن أمر بالصلاة فقام ثم أمر رجلا فبصلي بالناس ثم أنطلق معي رجال
هم حرم من حط إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار . أوجب عنه بأنه بدليل السياق
في قوم منافقين يخلفون عن الجماعة ولا يصلون فثبت أنها فرض كفاية (لرجال أحرار مقيمين لا عراة
أداء مكتوبة لا جمعة) فلا يجب على النساء والحناني ومن فيهم رق والسافرين والعراة ولا في القضية والنافلة
لندورة بل ولا تسن في النورة ولا في مقضية خلف مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من نوعها وأما
في الجماعة فيها فرض عين كما يعلم من بابها ووصف الرجال بما ذكر مع التقيد بالأداء من زيادتي وتعميرى
مكتوبة أولى من تعميرى بالقرائن وفرضها كفاية يكون (بحيث يظهر شعارها بمحل إقامتها) في القرية
خبرة يكفي إقامتها محل في الكيرة والبلد تمام في محال يظهر بها الشعار فلو أطلعوا على إقامتها
اليوت ولم يظهر بها الشعار لم يسقط الفرض وقولي بمحل إقامتها أعم من قوله في القرية (فان امتنعوا)
م من إقامتها على ما ذكر (قوتلوا) أي قاتلهم الإمام أو نائبه عليها كسائر فروض الكفایات (وهي)
الجماعة (لغيرهم) أي لغير المذكورين (سنة) لسكتها إجماعا عند النووي للعراة بشرط كونهم عيا
ل ظنة وإلا فهي والافراد في حزمهم سواء (و) الجماعة وإن قلت (بمسجد ذكر) ولو صيا (أفضل)
بأن غيره كالبيت ولغير الذكر من أنى أو حتى في البيت أفضل منها في المسجد قال عليه السلام فما رواه
بخان أفضل صلاة للرء في بيته إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل وقال : لا تمنعوا نساءكم المساجد
وتن خير لمن رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وقيس بالنساء الحناني بأن يؤمهم
لر تعميرى بذلك أولى من تعميرى بغير المرأة وإمامة الرجل ثم الحنفى للنساء أفضل من إمامة المرأة من ويكره
بورهن للمسجد في جماعة الرجال إن كن مشتهيات خوف الفتنة (وكذا ما كثر جمعه) من مساجد أو
ها أفضل للصلى وإن بعد ما قل جمعه قال عليه السلام صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده
لانه مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله رواد ابن حبان وغيره وصحوا
الجماعة في المساجد الثلاثة أفضل منها في غيرها وإن قلت بل قال للتولى إن الافراد فيها أفضل من الجماعة
ببرها (إلا لنحو بدعة إمامه) كفسقه واعتقاده عدم وجوب بعض الواجبات كحنفى (أو تعطل مسجد)
بأو بعيد عن الجماعة فيه (لقبته) عنه لكونه إمامه أو يحضر الناس بحضوره قليل الجمع أفضل
كثيره في ذلك ليؤمن النقص في الأولى وتكثر الجماعة في المساجد في الثانية بل الافراد في الأولى
ل كما قاله الرويان ونحو من زيادتي وإطلاق المسجد أولى من تقييد الأصل كغيره له بالقرب إذا بعيد
فيما يظهر كأيده لتعليم السابق لا يقال ليس مثله لأن القريب حق الجوار ولو كونه مدعو منه لأننا نقول
رض بأن البعيد مدعو منه أيضا وبكثرة الأجر فيه بكثرة الخطا باله عليها الأخبار تكبر مسلم أعظم الناس
الصلاة أجرا بعدهم إلى المسمى (وتدرج فضيلة محرم) مع الإمام (بحضوره) أي بحضور المأموم التحريم
و من زيادتي (واشتغاله به عقب محرم إمامه) بخلاف الغائب عنه وكذا التراخي عنه إن لم تعرض له

وجامعة ما لم يسلم وسن
تخفيف إمام مع فعل
أبعض وهيئات وكره
تطويل لا إن رضا
محصولين ولو أحسن
في ركوع أو تشهد آخر
بداخل سن انتظاره
لله إن لم يبلغ ولم يعين
وإلا كرهه وسن إعادتها
مع غير في الوقت بنية
فرض والقرض الأولى.
ورخص تركها بعدد
كشقة مطر وشدة ريح
ليل ووحل وحر وبرد

لم يتابع الإمام بل جرى
على نظم صلاته بلا نية
مفارقة بطلت صلاته
إن علم وتعمد وإلا لم
تبطل ويلغو ما فعله قبل
أن يالحق الإمام وإن
نوى للمفارقة بعد فتدبره
فإن لم يكن المأموم
اشتغل عقب تحرمة
بالتفاحة بأن سكت أو
اشتغل بغيرها وركع
الإمام قبل أن يتم
المأموم ما عليه تخلف
الموافق لإتمام التفاحة
إن ظن إدراك الركعة
على ما أمر ثم إن كان
معذورا بأن سكت أو
اشتغل بغير التفاحة
سهوا عن القراءة أو
التدوئة أو جهلا بالحكم
أو لعدم ظن ضيق
الزمن فإن ظن اتساعه
أو لم يظن شيئا كما قاله

وسوسة خفيفة (و) تدرك فضيلة (جماعة ما لم يسلم) أي الإمام التسليحة الأولى وإن لم يقدمه بأن سلم عقب
تحرمة لإدراكه ركنه معه لكن دون فضيلة من أدركها من أولها ومقتضى ذلك إدراك فضيلتها وإن فارقه
وهو كذلك إن فارقه بعدد (وسن تخفيف إمام) الصلاة بأن لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل
الستحب للنفرد والتصرح بسن ذلك من زيادتي (مع فعل أبعض وهيئات) أي السنن غير أبعض
وذلك لحبر الشيخين إذا صلى أحكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وهذا الحاجة (وكره) له
(تطويل) وإن قصد لحوق غيره لتضرر القديين به ولخالفته الخبر السابق (لا إن رضا) بتطويله حالة كونهم
(محصولين) فلا يكره التطويل بل بسن كافي المجموع عن جماعة نعم لو كانوا أرقاء أو أجراء أي إجازة عين على
عمل ناجز وأذن لهم السادة والتأجرون في حضور الجماعة لم يعتبر رضاهم بالتطويل بغير إذن فيه من أرباب
الحقوق ككاتبه عليه الأذرع (ولو أحسن) الإمام (في ركوع) غير ثان من صلاة الكسوف (أو) في (تشهد آخر
بداخل) محل الصلاة يقتدى به (سن انتظاره لله) تعالى إيمانه على إدراك الركعة في المسئلة الأولى والجماعة في
الثانية (إن لم يبلغ) في الانتظار (ولم يعين) بين الداخلين بانتظار بعضهم للآزمة أو دين أو صداقة أو نحوها دون
بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى واستثنى من سن الانتظار ما إذا كان الداخل يعتاد البطء وتأخير
التحريم إلى الركوع وما إذا خشي خروج الوقت بالانتظار وما إذا كان الداخل لا يعتقد إدراك الركعة أو فضيلة
الجماعة يادر الكما ذكر (وإلا) أي وإن كان الانتظار في غير الركوع والتشهد الآخر أو فيهما وأحسن مخرج
عن محل الصلاة أو لم يكن انتظاره لله كالتودد إليهم واستماله قلوبهم أو بالغ في الانتظار أو ميزين الداخلين
(كره) بل قال القوراني إنه يحرم إن كان للتودد لعدم فائدة الانتظار في الأولى وتقصير للتأخر وضرر
الحاضرين في الباقي وقولي لله مع التصريح بالكرهية من زيادتي وبها صرح صاحب الروض أخذا من
قول الروضة قلت المذهب إنه يستحب انتظاره في الركوع والتشهد الأخير بالشروط المذكورة ويكره
في غيرها المأخوذ من طريقة ذكرها فيها قبل وبدأ بها في المجموع وهي في الانتظار قولين أحدهما عند
الأكثر أنه يستحب وقيل بكرهه لا من الطريقة النافية للكرهية المثبتة للخلاف في الاستحباب وعدمه فلا يقال
إذا فقدت الشروط كان الانتظار مباحا كما فهمه بعضهم وضابط البالغة في ذلك كما نقله الرافعي عن الإمام
وأقره أن يطول تطويلا ولو زرع على جميع الصلاة لظهر أثره فيه (وسن إعادتها) أي المكتوبة مرة ولو صليت
جماعة قال الأسنوي وكذا غيرهما من نقل تسن فيه الجماعة كما يدل له تعليل الرافعي بمحصول الفضيلة (مع غير)
ولو واحدا بقيد زده بقولي (في الوقت) قال عليه السلام بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقالوا صلينا
في رحابنا: إذا صليتا في رحابكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصاياها معهم فإنها لكما نافلة رواه الترمذي وغيره
ومحجوه وسواء فما إذا صليت الأولى جماعة استوت الجماعة أن زادت إحداها فضيلة ككون الإمام
أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو السكأن أشرف وقولي مع غير أعم من قوله مع جماعة وتكون إعادتها (بنية
فرض) وإن وقعت فلا لأن البراد أنه ينوي إعادة الصلاة للفروضة حتى لا تكون فلا مبتدأ لإعادتها فرضا
أو أنه ينوي ما هو فرض على الكلف لا الفرض عليه كقافي صلاة الصبح هذا وقد اختار الامام أنه ينوي
الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجحه في الروضة (والقرص الأولى) للخبر السابق ولسقوط
الخطاب بها فإن لم يسقطها فقرضه الثانية إذا نوى بها الفرض (ورخص تركها) أي الجماعة (بعدد) عام
أو خاص فلا رخصة بدونه لحبر ابن حبان والحاكم في صحيحهما من مع النداء فلم يأت به فلا صلاة له أي كاملة إلا
من عذر والعدر (كشقة مطر) ليل أو نهار للاتباع رواه الشيخان وبله الثوب (وشدة ريح بليل) لعظم
مشقتها فيه دون النهار قال في المهمات والتجاء إلحاق الصبح بالليل في ذلك (و) شدة (وحل) بفتح الحاء على
الشهور بليل أو نهار للتلوين بالشيء فيه (و) شدة (حرو) شدة (برد) بليل أو نهار لمشقة الحركة فيهما

وجوع وعطش بحضرة

طعام ومشقة مرض

ومدافعة حدث وخوف

على معصوم ومن غريم

له وبه إفسار يعسر

إثباته وعقوبة يرجو

الغفو بغيبته وتغلف

عن رقعة وقعد لباس

لائق وأكل ذي ريح

كريبه تعسر إزالته

وحضور مريض بلامتعهد

أو كان نحو قريب

محتضرا أو يأنس به

(فصل)

لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد

بطلان صلاته كشافى

بخفى مس فرجه

لا إن اقتصدوا كمجتهدين

اختلفا في إنائين فان

تعدد الطاهر صرح مالم

يتعين إناء امام لنجاسة

فلوا شتبه خمسة فيها

نجس على

سم جرى فيه ماسبق

من أنه يتفرله ثلاثة

أركان وأنه ان أتم

الفاخرة وهوى للركوع

الحج فان لم يكن معذورا

بأن ظن ضيق الزمن

وسكت أو اشتغل

بسنة أو برديد الحروف

والكلمات لوسوسة ظاهرة

غامدا عالما بأن المطلوب

عند ظن الضيق الاشتغال

بالفاخرة لم يغفر له

الثلاثة أركان للذكورة

لتقصيره بل يقال إن أتم

(و) شدة (جوع و) شدة (عطش) بقيد زده بقولى (محضرة طعام) مأ كول أو مشروب لانهما حينئذ يذهبان الخشوع وخبر الصحيحين إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابده وبالغشاء وخبر مسلم لا صلاة بحضرة طعام وشدة الجوع أو العطش تغنى عن التوقان كعكسه المذكور في الهمدب وشرحه وغيرهما لتلازمهما إذ معنى التوقان الاشتياق للمساوى لشدة ماذ كرا لا الشوق وقول ابن الرفعة تبعاً لابن يونس لا يشترط حضور الطعام للمعنى المذكور غريب مخالف للأخبار الصحيحة ولنصوص الشافعى وأصحابه نعم ما قرب حضوره فى معنى الحاضر ولعله مراد من ذكر فيبدأ بالأكل والشرب فيأكل لهما يكسرها حدة الجوع إلا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق واللبن (ومشقة مرض) للاتباع رواه البخارى بأن يشق الخروج معه كشقة للطير وتقييد المطر والمرض بالمشقة من زيادى (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لسكرة الصلاة حيثئذ يكامر آخر شروط الصلاة فإذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أولى (وخوف على معصوم) من نفس أو عرض أو حقه أو لمن يلزمه الذب عنه بخلاف خوفه ممن يطالبه بحق هو ظالم فيمنعه بل عليه الحضور وتوفية الحق وتعبيرى بذلك أعم من قوله وخوف ظالم على نفس أو مال (و) خوف (من) ملازمة أو حبس (غريم له وبه) أى بالخائف (إفسار يعسر) عليه (إثباته) بخلاف الموسر بما يقى بما عليه والعسر القادر على الإثبات بينة أو حلف والغريم يطلق لغة على اللدين والدائن وهو المراد هنا وقولى يعسر إثباته من زيادى وصرح به فى البسيط (و) خوف من (عقوبة) كقود وخذقذف وتعرشته تعالى أو لآدمى (رجو) الخائف (الغفو) عنها (بغيبته) مدة رجائه الغفو بخلاف ما لا يقبل الغفو كحسرة وشرب وزنا إذا بلغت الامام أو كان لا يرجو الغفو واستشكل الامام جواز الغيبة لمن عليه قود فان موجه كبيرة والتخفيف ينافيه وأجاب بأن الغفو مندوب اليه والغيبة طريقه قال الأذرى والاشكال أقوى (و) خوف من (تغلف عن رقعة) ترحل لمشقة التخلف عنهم (وقعد لباس لائق) به وإن وجد ساتر العورة لأن عليه مشقة فى خروجه كذلك أما إذا وجد لائقاً به ولو ساتر العورة فقط فليس بعذر وتعبيرى بذلك أولى من قوله وعزى لايهامه أنه لا يعذر من وجد ساتر العورة مطلقاً مع أنه يعذر إذا لم يستد ذلك (وأكل ذي ريح كريبه) بقيد زده بقولى (تعسر إزالته) كبصل وثوم لخبر الصحيحين من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً فلا يقربن مسجدنا وفى رواية الساجد فان الملائكة تأذى مما يتأذى منه بنو آدم زاد البخارى قال جابر ما أراه يعنى إلا نيته بخلاف ما إذا لم تعسر وبخلاف المطبوع لروى بالريح (وحضور مريض) ولو غير نحو قريب (بلامتعهد) له لتضرره بغيبته عنه (أو) بمتعهد (كان) المريض (نحو قريب) كزوج ورفيق وصهر وصديق (محتضرا) أى حضره الموت لتألم نحو قريبه لغيبته عنه (أو) لم يكن محتضرا لكن (يأنس به) أى بالحاضر لما مر فى الأولى بخلاف مريض له متعهد ولم يكن نحو قريب أو كان ولم يكن محتضرا أو لا يأنس بالحاضر ولو كان المتعهد مشغولاً بشراء الأدوية مثلاً عن الخدمة فسكاله لم يكن له متعهد وقعد كرت فى شرح الروض زيادة على الأعذار المذكورة مع فوائد ونحو من زيادى وكذا التقيد بقريب فى الإيناس .

(فصل) فى صفات الأئمة (لا يصح اقتداؤه بمن يستعد بطلان صلاته كشافى) اقتدى (بخفى مس فرجه) فانه لا يصح (لا إن اقتصد) فانه يصح اعتباراً باعتقاد المقتدى أن السبق يقضى دون القصد فمدار عدم صحة الاقتداء بالخالف على تركه واجبا فى اعتقاد المقتدى (وكمجهدين اختلفا فى إنائين) من الماء طاهر ونجس وتوضأ كل من إنائه فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر لاعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من آنية مع تعدد المجتهد وظن كل منهم طهاره إنائه فقط كما فى المثال الآتى (صح) اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين إناء امام لنجاسة) فلا يصح الاقتداء بصاحبه (فلو اشتبه خمسة) من آنية (فيها نجس على

خمسة فظن كل طهارة إثناء قنوتاً به يوماً في صلاة أعاد ما أتم فيه آخرها ولا يعتقد ولا يحن تلمزه إعادة وصح غيره كاستحاضة غير متحيرة ولا اقتداء غير أثنى بغير ذكر ولا قارىء بأمر يخل بحرف من الفاتحة كارت غير بد في غير محله وألغ بديل حرفاً فان أمكنه تعلم لم تصح صلاته وإلا صحته كافتدائه بمثله وكره بنحو تأتاء ولا حن فان غير معنى في الفاتحة ولم يحسنها فكأى أو غير ما حجت صلاته وقوده عاجز أو جاهلاً أو ناسياً

الفاتحة وهو لا ركوع قبل أن (٦٢) يفصل الإمام عن حد الاعتدال أو معه أدرك الركعة وجرى على نظم صلاته

وان انفصل الإمام عن حد الاعتدال قبل أن يهوى للأموم للركوع فاتسه الركعة فلا يركع بل يتابع الإمام وتحسب له الفاتحة وان أشرف الإمام على الانفصال من حد الاعتدال ولم يكن للأموم أتم الفاتحة وجبت نية للفارقة وهي مفارقة بعد ركعاً من، وقيل إنها هنا بلا عذر لتقصيره بما أوجب التحلف فان انفصل الإمام قبل أن ينوي للأموم للفارقة بطلت صلاته إلا إن عذر إلى آخر ما مر وتختلف للمسبوق لإتمام ما لمزمه وهو ما يسهه الزمن بالقراءة للعتلة في غير البطيء وقراءته في البطيء على ما عليه ع من خلافاً لم حيث اعتبر القراءة للعتلة مطلقاً كما تقدم، ثم إن كان معذوراً بعذر ما

خمسة) من أناس واجتهدوا (فظن كل طهارة إثناء) بها (قنوتاً به يوماً) بالباقي (في صلاة) من الخمس (أعاد ما أتم فيه آخرها) فلو ابتدءوا بالصبح أعادوا العشاء إلا إماماً فيعيد للغرب لتعين إتمامها بالجماعة في حق المؤمنين فيها (ولا) يصح اقتداؤه (يعتقد) ولو شكاً لأنه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الإمام الاستقلال وحمل سهوه غيره فلا يجتمعان (ولا يحن تلمزه إعادة) كنسبهم لبرد لعدم الاعتداد بصلاته (وصح) الاقتداء (بغيره كاستحاضة غير متحيرة) ومتيحه لتلمزه إعادة وما سح خف ومضطجع ومستلق ولو مومياً وصي ولو عبد أو سلس ومستحجر أما للتخيرة فلا يصح اقتداء غيرهما ولو متحيرة بها بناء على وجوب الإعادة عليها وتبصرى بما ذكره كرايم بما ذكره (ولا) يصح (اقتداء غير أثنى) من ذكر وخنى (بغير ذكر) من أثنى وخنى وان جهل حالها لخير ابن ماجه لا تؤمن امرأه رجلاً وقيس بها الخنى احتياطاً والحنى للفتدى بأثنى يجوز كونه ذكرًا وخنى يجوز كونه ذكرًا أو الإمام أثنى فلم يماصرح به الأصل أنه لو اقتدى بخنى فبان ذكر المانقطاع لإعادة لعدم صحة اقتدائه بظاهره التردد في حاله وأنه لو بان إمامه أثنى وجبت الإعادة ومثلها ما لو بان خنى ويصح اقتداء الأثنى بأثنى وخنى كما يصح اقتداء الذكر وغيره بذكر (ولا) اقتداء (قارىء) بأمرى أمكنه التعلم أولاً علم القارىء حاله أولاً لأن الإمام يصددهم عن السبوق وإذ لم يحسنها لم يصلح للتعلم فلم يماصرح به الأصل أنه لو بان إمامه أمياً وجبت الإعادة والأمرى من (يخل بحرف كتحفيف مشدد من الفاتحة) بأن لا يحسنه (كارت) بمشادة وهو من (بدغم) بابدال (في غير محله) أى الادغام بخلافه بلا ببدال كتشديد اللام أو السكاف من مالك (وألغ) بثلاثة وهو من (يبدل حرفاً) بأن يأتي بغيره ببدله كأن يأتي بالثلاثة بدل السين فيقول التثنية (فان أمكنه) أى الأمرى (تعلم) ولم يعلم (لم تصح صلاته) كما ذكره الأصل في اللحن الصادق بالأمرى (والاصح كافتدائه بمثله) فيما يخل به كارت بأرب وألغ بألغ في حرف لافى حرفين ولا فى أرب بألغ وعكسه لأن كلامهما فى ذلك يحسن ما لا يحسنه الآخر وكذا من يحسن سبع آيات من غير الفاتحة يحسن إلا الذكر ولو كانت لثقتة يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم يؤثر (وكره) الاقتداء (بنحو تأتاء) كقافاء ووأواء وهم من يكرر التاء والقاف والواو وجاز الاقتداء بهم مع زيادتهم لعذرهم فيها وتبصرى بنحو تأتاء أولى من تبصره بالتمتاع والقافاء (ولا حن) بما لا يغير المعنى كضم هاء لله (فان غير معنى في الفاتحة) كأنعمت بضم أو كسر (ولم يحسنها) أى اللحن الحسناً (فكأى) فلا يصح اقتداء القارىء بأمكنه التعلم أولاً ولا صلاته ان أمكنه التعلم والاصح كافتدائه بمثله فان أحسن اللحن الفاتحة وتعتمد اللحن أوسبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب فى الثانية لم تصح صلاته مطلقاً ولا الاقتداء به عند العلم بحاله ذكره للباوردى (أو) فى (غيرها) أى الفاتحة كجبر اللام فى قوله أن الله برىء من الشركين ورسوله (صحت صلاته وقوده به) حال كونه (عاجزاً) عن التعلم (أو جاهلاً) بالتحريم (أو ناسياً) كونه فى الصلاة أو أن ذلك لحن لأن ترك السورة جائز لكن القدوة بمكرهه قال الإمام ولو قيل ليس لهذا اللحن قراءة غير الفاتحة مما يلحن فيه لم يكن بعيداً لأنه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة وقواه السبكي أما القادر

العالم

مر فى الواقع ما عدا ظن اتساع الزمن أو عدم الظن كاعليه مر وقال حبر إذا ظن اتساع

الزمن فاشتغل بسنة كان معذوراً كالواقف وفرق مر بأن الواقف تطلب منه السن ولو فى الجملة بخلاف السبوق فان للطلوب منه تركها انقضاه الثلاثة أركان المذكورة لكن لا يدرك الركعة إلا إذا أدرك الإمام أن يركع ويطمئن قبل أن يرفع الإمام عن أقل الركوع بقينا أى جزماً مصمماً واكتفى سم بنبلة الظن وحجته يقال إن أتم ما عليه وأدرك ركوع الإمام كاذراً أدرك الركعة وإن نوى للفارقة

ولو بان إمامه كافرا ولو عتقيا وجبت الإعادة لأذا حدث ونجاسة خفية ، وعند أولي من فاسق وقدم وال يحمل ولايته إمام راتب
فما كن بحق لا على معير وسيد غير مكاتب له فأفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة فأسن فأنسب فأظف ثوبا وبدنا ،

بعد والإمام في الركوع فإن لم يدرك ركوع الإمام كاذ كرفاته الركعة وتابع الإمام وبني على ما قرأه في صورة المتابعة في القيام واستأنف
في صورة المتابعة في التشهد وصار في الصورتين موافقا بشرطه فان لم يتم ما عليه وركع (٦٣) الإمام فاته الركعة ولا يتابع

الإمام بل يستمر في إتمام
ما عليه حتى يشرف
الإمام على الوصول لحد
القيام والجلوس لأحد
الشهدين فينشد تحجب
المفارقة فان لم يفارق
ووصل الإمام للحد
المذكور بطلت صلاته
لأن عذر إلى آخر ما سبق
فان لم يكن معذورا بعذر
مما مر على ما مر لم يقدر
له الثلاثة أركان للذكورة
لتقصيره بل يقال إن أتم
ما عليه وأدرك ركوع
الإمام كما أدرك الركعة
فان لم يدرك الركوع
كما رفاته الركعة وتابع
الإمام واستأنف الفاتحة
لا تقطع الوالاة وصار
موافقا بشرطه فإن لم يتم
ما عليه وركع الإمام فاته
الركعة واستمر في إتمام
ما عليه حتى يشرف
الإمام على الانقضاء
عن حد الاعتدال
فينشد تحجب نية المفارقة
فان لم ينوها وانفصل
الإمام عن الحد المذكور
بطلت الصلاة إلا إن
عذر إلى آخر ما سبق هذا

العالم العامد فلا تصح صلاته ولا القدوة به للعالم بحاله وقولي أوجاهلا أو ناسيا من زيادتي وكالفاتحة فيما
ذكر بدلها (ولو بان إمامه) بعد الاقتداء به (كافرا ولو عتقيا) كغيره كزنديقي (وجبت الإعادة) لتقصيره
بترك البحث في ذلك ولتقص الإمام نعم لولم يكن كغيره إلا بقوله وقد أسلم قبل الاقتداء به فقال بعد الفراغ لم
أكن أسلمت حقيقة وأسلمت ثم ارتددت لم تنجب الإعادة لأنه كافر بذلك فلا يقبل خبره (لا) إن بان (ذاحدث)
ولو حدثنا كبر (و) ذا (نجاسة خفية) في ثوبه أو بدنه فلا تنجب الإعادة على المعتدي لا تنفاء التقصير منه
في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وهي ما يكون بحيث لو تأملها المعتدي رآها والخفية بخلافها وحمل في
المجموع إطلاق من أطلق وجوب الإعادة في النجاسة على الظاهرة لكنه صحح في التحقيق عدم وجوب
الإعادة مطلقا ومحل عدم وجوبها فيما ذكر في غير الجمعة وكذا فيها إن زاد الإمام على أربعين نعم إن علم
للمأموم الحدث أو النجس ثم نسي ولم يحتمل التطهر وجبت الإعادة وتعبيري بالحدث أهم من تعبيره بالنجس
(وعند أولي من فاسق) بل يكره الاتمام به وإن اختص بصفات مرجحة لأنه يخاف منه أن لا يحافظ على
الواجبات ويكره أيضا الاتمام بمبتدع لانكفره وإمامة من يكرهها أكثرهم شرعا لا الاتمام به (وقدم وال
يحمل ولايته) الأعلى فالأعلى للخبر الآتي ولأن تقديم غيره محضرت لا يليق ببذل الطاعة (فإمام راتب)
من زيادتي وصرح به في الروضة وأصلها نعم إن ولاء الإمام الأعظم فهو مقدم على الوالي كما قاله الأذرع وغيره
(و) قدم (ساكن) في مكان (بحق) ولو بإعادة أو إذن من سيد العبد على غيره للخبر الآتي فيقدم مكتر على
مكر للملكة المنفعة وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (لا على معير) للساكن بل يقدم المعير عليه للملكة الرقبة
والمنفعة (و) لا على (سيد) أذن له في السكنى بل يقدم سيده عليه (غير) سيد (مكاتب له) في كتابته مقدم
عليه فيما لم يستعره من سيده لأنه معه كالأجنبي (فأفقه) لأن افتقار الصلاة للفقه لا ينحصر بخلاف القرآن
(فأقرأ) أي أكثر قرآناتها أشد افتقارا إلى القرآن من الورع (فأورع) أي أكثر ورعا وهو زيادة على
العدالة بالغة وحسن السيرة (فأقدم هجرة) إلى النبي ﷺ أو إلى دار الاسلام للخبر الآتي وبه علم
أن من هاجر مقدم على من لم يهاجر وهذا مع تقديم الأقر على الأورع والأورع على من بعده من
زيادتي وهو ما في التحقيق وغيره (فأسن) في الاسلام لا بغير السن (فأنسب) وهو من ينسب إلى قریش
أو ذى هجرة أو أقدمها أو غيرهم ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني
في آبائه وفضيلة الثالث أولى وروى الشيخان ليؤمكم أكبركم وروى مسلم خبر يوم القوم أقرؤهم لكتاب
الله تعالى فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في
الهجرة سواء فأقدمهم سنا وفي رواية سلما ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية في بيته ولا سلطانه ولا
يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه فظاهره تقديم الأقر على الأقل والأفقه كالمهوج وأجاب عنه الشافعي بأن الصدر
الأول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارى إلا وهو قويه ولتنويع فيه إشكال ذكرته مع جوابه في شرح
الروض . واعلم أنه لو كان الأفقه والأقر أصيبا أو مسافرا أو فاسقا أو ولد زنا فاضده أولى كما أشترت إلى بعضه
فيما مر وبما تقرر علم أن النسب إلى من هاجر مقدم على النسب إلى قریش مثلا (فأظف ثوبا وبدنا

ما عليه مر وحجر وقد استشكلوا وجوب الاستمرار المذكور بأنه لا فائدة فيه بعد فوات الركعة لعدم حسابان القراءة حينئذ فالقياس أن يقال
يقطع القراءة ويتابع الإمام كما قاله السيد السمي ودي أو يجب نية المفارقة كما قاله سم وأنت خير بأن فوات الركعة غير متيقن لاحتمال عروض
ما يوجب المفارقة بأن يشرف الإمام على ما مر والمأموم بعد في إتمام ما عليه وينوي المفارقة ويصلي لنفسه ويحسب له ما قرأه فتدبر فتحصل أن
السبوق في الحالة الثالثة كالوفاق إلا في لزوم الفاتحة وفي إدراك الركعة إذا لم يدرك ركوع الإمام وفي محلب البطي وفي تصوير العذر كما علمت هذا

وصحة فأحسن صوتاً بصورة وأسمى كصير وعبد قبه بكر غير قبه ولتقدم بمكان تقديم . (فصل) للاقتداء بشروط عدم تقديمه في المكان على إمامه وسن أن يقف إمام خلف المقام عند الكعبة ويستدير وراحولها ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة الإمام كالوقوفها واختلاف جهة وأن يقف ذكر عن يمينه ويتأخر قليلاً فإن جاء آخر أحرم عن يساره ثم يتقدم الإمام أو يتأخران في قيام وهو أفضل هو أجمع للذهب ، وقيل إنه كالواقف (٦٤) الإق الفاتحة بفرقة بين الحالتين وقيل حتى في لزوم الفاتحة لأنه حيث لازم البعض

وجوب الاتمام وقيل إنه في جميع أحواله بركع مع الإمام ولا يتخلف لمعوم خبر إذا ركع الإمام فاركعوا وخص منه للوافق دليل يخصه هذا حكم للسبوق في الحالة الثالثة وفاقاً خلافاً أما حكمه في الحالة الأولى والثانية فهو أن يركع مع الإمام ولا يتخلف ثم إن أدرك الركوع كما من مثلك وأن تخلف عن ركوع الإمام أو لم يتخلف عنه لكن لم يدرك كما مر فاتته الركعة وتابع الإمام في الاعتدال بمعنى أنه صار في الاعتدال سواء قصد أو قصد البقاء في قيام الفاتحة أو لم يقصد شيئاً فيلزم إذا كان الاعتدال وإذا تخلف فيه لم يطل صلاته حتى يهوى الإمام للسجدة الثانية كذا استوجبه سم لكن ظاهر كلامهم أنه إذا قصد البقاء في قيام الفاتحة لم يضر في الاعتدال بل في

وصحة) على الأوسع لإفضاء النظافة إلى استيالة القلوب وكثرة الجمع (فأحسن صوتاً) لميل القلوب إلى الاقتداء به واستماع كلامه (و) أحسن (صورة) لميل القلوب إلى الاقتداء به كسند ترتب في الروضة كأصلها عن التولي وجزم في الفهرج الصغير والأصل عطفه بالواو يقال فإن استويا فافتظا فتوب والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها أي تكسب وجه وصمت والذي في التحقيق فإن استويا قدم بحسن الذكر ثم بنظافة الثوب والبدن وطيب الصنعة وحسن الصوت ثم الوجه وفي المجموع المختار تقديم أحسنهم ذكرًا ثم صوتاً ثم هيئة فإن تساوى وتساوا أقرع بينهما (وأسمى كصير) لتعارض فضيلتها لأن الأسمى أخشع والبصير أخف عن النجاسة (وعبد قبه بكر غير قبه) هو من زيادتي وهو ما صححه في المجموع وقال السبكي عندي أن الأول أولى انتهى فإن استويا فالحر ولو ضرباً أولى من العبد ولو بصيراً أو البالغ ولو عبداً أولى من الصبي ولو حراً أو ألقه (ولتقدم بمكان) لأصنافها (تقديم) لمن يكون أهلاً للإمامة وهذا أهم من قوله فإن لم يكن أهلاً فله التقديم .

(فصل) في شروط الاقتداء وآدابه (للاقتداء بشروط) سبعة أحدها (عدم تقديمه في المكان) بأن لا يتقدم قائم بقية وبما مؤخر قدميه وإن تقدمت أصابعه ولا قاعد بأليته ولا مضطجع بحجبه فميرى بذلك أعم من قوله في الوقف (على إمامه) تبعاً للسلف والخلف فيضّر تقدمه عليه كتقدمه بالتحريم قيساً للمكان على الزمان ولأن ذلك أخش من المخالفة في الأفعال الباطلة ولا تضر مساواته لكها تكرر كافي المجموع وغيره ولو شك في تقدمه صحت صلاته لأن الأصل عدم الفساد (وسن أن يقف إمام خلف المقام عند الكعبة) تبعاً له ^{عليه السلام} وللصحية من بعده وهذا من زيادتي (و) أن (يستديروا) أي للأمامون (حولها) إن طاروا في السجود الحرام ليحصل توجه الجميع إليها (ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة الإمام) منه إليها في جهته لا يتفاء تقدمهم عليه ولأن رعاية القرب والبعد في غير جهته مما يشق بخلاف الأقرب في جهته فيضّر فلو توجه الركن فجهته مجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه للأمام التوجه أو لا إحدى جهتيه (كما) لا يضر كون المأموم أقرب إلى الجدار الذي توجه إليه من الإمام إلى ما توجه إليه (لوقوفها) أي السكبة (واختلاف جهة) كأن كان وجه المأموم إلى وجه الإمام أو ظهره إلى ظهره فإن اتجاها جهة ضرد ذلك ولو وقف الإمام فيها وللمأموم خارجها جازوله توجهه إلى أي جهة شاء ولو وقفها لمعكس جازاً يخال كمن لا يتوجه للمأموم إلى الجهة التي توجه إليها الإمام لتقدمه حينئذ عليه (و) سن (أن يقف ذكر) ولو صبياً لم يحضر غيره (عن يمينه) أي الإمام لخبر الشيخين عن ابن عباس قال بت عند طائي مبعونة فقام النبي ^{صلى الله عليه وآله} يصلي من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن يمينه (و) أن (يتأخر) عنه إن كان الإمام مستوراً (قليلاً) استعمالاً للأدب وإظهاراً لرتبة الإمام على رتبة المأموم (فإن جاء) ذكر (آخر أحرم عن يساره) ثم بعد إحرامه (يتقدم الإمام أو يتأخران في قيام) لافي غيره كقفوه وسجودوا فلا يتأخر في التقديم والتأخر فيه إلا بعمل كثير والظاهر أن الركوع كالقيام وقول في قيام من زيادتي (وهو) أي تأخرها (أفضل) لخبر مسلم عن جابر قال قام رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} يصلي فقامت عن يساره فأخذ يدي حتى

أدارني

القيام عملاً بقصد ما إذا تخلف فيه حتى انفصل الإمام عن حد الاعتدال

بطلت صلاته لتخلفه حينئذ بأكثر من ركعتين الركوع والاعتدال فتدبر واقف أعلم [مسئلة] إذا أحرم عن شرع في السلام ولو في أثناء التحريم إن تم السلام الواجب قبل تمام التحريم لم تنقض الصلاة وإن تم التحريم قبل أو قارن انقضت جماعة عند ابن حجر وفرايدي عدمه لا اختلاف أمر القدوة ولا تنقض عند زى لأن التحلل يشبه من ليس في صلاة ومقتضى هذا بطلان صلاة من اتدى به وهو في أثناء صلاته فراجع .

إن أسكن ويصطفى ذكران خلفه كأمراء فأكثر وقت خلفه رجال ضياع فضاء وإمامتهن وسطين وكرة للمؤمن أفراد
 لم يدخل الصف إن وجلسه وإلا أحرم ثم جر شخصاً وسن مساعدته وعليه باتقالات الامام برؤية أو نحوها واجتماعها بمكان
 فان كانا بمسجد صح الاقتداء وإن حالت أبنية نافذة (٦٥) أو غيره شرط في فضاء

وظاهر أن محل الخلاف
 ما لم يتردد للمؤمن
 حال الاحرام في أن
 الامام يسبقه بالسلام
 وإلا لم تنفذ جزماً
 وإن سبق التحريم للتردد
 فراجعه فان أحرم عن
 لم يشرع في السلام حتى
 تم التحريم اعتدت
 صلاته جماعة اتصافاً
 وإن لم يجلس مع الامام
 بأن سلم عقب التحريم
 فان تراخى السلام
 وجبت التسابعة في
 الجلوس ويفتقر التأخر
 إلا إن طال عرفاً فان
 سلم الامام قبل الجلوس
 امتنع الجلوس وانظر
 هل ذلك بمجرد
 الشروع في السلام أو
 حقيقته السلام ويظهر
 تخريجه على الخلاف
 السابق في صحة الاقتداء
 حال الشروع في السلام
 فان قلنا بها كما عليه
 حجر بشرطه فالعبرة
 بالتمام وإن لم يقل بها
 كما عليه م ر وزى
 فالعبرة بالشروع. واعلم
 أنه متى قيل بصحة
 الاقتداء حينئذ تحمل
 الامام سهو المؤمن

أذاري عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه ولأن الإمام متبوع
 فلا ينتقل من مكانه هذا (إن أسكن) أي كل من التقدم والتأخر فإن لم يمكن إلا أحدهما لضيق المكان من
 أحد الجانبين فعل للممكن لتبعية طريقاً في تحصيل السنة والتقيد بذلك من زيادى (و) أن يصطف
 (ذكر أن) ولو صبيين أو رجلاً وصيلاً أو معاً أو مرتين (خلفه كأمراء فأكثر) ولو جازد كز و امرأة قام
 الله كز عن يمينه وللرأة خلف الله كز أو ذكران و امرأة صفاً خلفه وللرأة خلفهما أو ذكر و امرأة وخنى
 وقتب الله كز عن يمينه والخننى خلفهما والرأة خلف الخننى (وأن يقف خلفه رجال) لفضلهم فضياع
 لأنهم من جنس الرجال وظاهر أن محله إذا استوعب الرجال الصف وإلا أكمل بهم أو بعضهم (غنائى)
 لا حائل ذكرتهم وذكرهم من زيادى وصرح به في التحقيق وغيره (فساء) والأصل في ذلك قوله صلى
 الله عليه وسلم ليليني منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثاً واهمسلم وقوله ليليني بتشديد النون
 بعد الياء وبخفها وتخفيف النون وروايتان والنهي جمع نهيية بضم النون وهو العقل فلو خسر الصبيان
 أو لا واستوعبوا الصف ثم حضر الرجال لم يؤخر وامن مكانهم بخلاف من عداهم (و) أن تقف (إمامتهن
 وسطين) يسكن السين أكثر من فتحها كما كانت عائشة وأم سلمة تفعلان ذلك رواه البيهقي بإسنادين
 صحيحين فلو أمهن غير امرأة قدم عليهن وكأمراء عارأم عراة بصراء في ضوء وذكر سن الله كورات من
 زيادى (وكرة للمؤمن أفراد) عن صف من جنسه الخبر البخارى عن أبي بكر أنه دخل والنبي ﷺ
 راح فركب قبل أن يصل إلى الصف فذكر ذلك له ﷺ فقال زادك الله حرصاً ولا تعد (بل يدخل
 الصف إن وجد سعة) بفتح السين ولو بلا خلاء عن صف بأن يكون بحيث لو دخل بينهم لو سمعهم بل له أن
 يخرق الصف الذي يليه في فوقه إليها لتقصيرهم بتركها ولا يتقيد خرق الصفوف صفين كما زعمه بعضهم
 وإنما يتقيد به على القاب الآتى بيانه في الجمعة (والأى وإن لم يجد سعة) (أحرم ثم) بعد إحصاءه (جر) إليه
 (شخصاً) من الصف ليصطف معه خروجا من الخلاف (وسن) لمحرور (مساعدته) بموافقته فيقف معه
 صفاً لينال فضل المعاونة على البر والتقوى وظاهر أنه لا يجر أحداً من الصف إذا كان اثنين لأنه يصير أحدهما
 منفرداً ثم إن أسكنه الحرق ليصطف مع الامام أو كان مكانه يجمع أكثر من اثنين فينبغى أن يخرق في الأولى
 ويخرجها مما في الثانية والصرح بالسنية من زيادى (و) ثانياً الشروط (عليه) أى المؤمن (باتتقال الامام)
 ليتمكن من متابعتها (برؤية) له أو لبعض الصف (أو نحوها) كسماع لصوته أو صوت مبلغ وتسمى بنحوها
 أهم من تغييره بالسماع (و) ثالثاً (اجتماعها) أى الامام والمؤمن (بمكان) كما عهد عليه الجماعات في
 التصريح الحالية واجتماعها أربعة أحوال لأنها إما أن يكونا بمسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو يسكن
 أحدهما بمسجد والآخر خارجه (فإن كانا بمسجد صح الاقتداء وإن) جدت مسافة و (حالت أبنية)
 كثير وسطح يقيد زده بقول (نافذة) إليه أغلقت أبوابها أولاً لأنه كله مبنى للصلاة فالحجتمعون فيه
 مجتمعون لا قامة الجماعة مؤدون لشعائرها فإن لم تكن نافذة إليه لم يعد الجامع لها مسجداً واحداً فيضر
 التشاك والساجد للتلاصقة التي تفتح أبواب بعضها إلى بعض كمسجد واحد وإن انفرد كل واحد منها
 بإمام وجماعة (أو) كان (غيره) أى غير مسجد من فضاء أو بناء (شرط في فضاء) ولو محوطاً

(٩) - (فتح الوهاب) - أول - وكذا يلحق للمؤمن سهو الإمام إن لم يكن سجده قبل اقتداء المؤمن به وإن سها
 بعد السجود لأنه يجبر ما بعده أيضاً [مسئلة] يشترط في إحرام المؤمن أن يتأخر الشروع فيه عن تمام إحرام الامام ويشترط في سلام المؤمن
 أن لا يقدم تمام واجبه على تمام واجب الامام فلا يضر المقارنة بين التمامين وكذا يقال في قيام السبوق كافي الإيجاب وانظر هل لا يضر
 شروع للمؤمن فيها قبل شروع الامام في السلام حيث وجد الشرط لله كز أو يضر في القيام لما فيه من غش المخالفة حرره

ما بين كل صفين أو
شخصين على ثلاثة
ذراع تقريبا وفي بناء
مع ماسر عدم حائل
أو وقوف واحد حذاء
منفذ فيه فيصح اقتداء
من خلفه أو بجانبه كالأول
كان أحدهما بمسجد
والآخر خارجه وهو
والمسجد كصفيين ولا
يضر شارع ونهر وكره
ارتفاعه على إمامه
وعكسه إلا الحاجة فيسن
كقيام غير مقيم بعد
فراغ إقامته وكره
ابتداء نقل بعد شروعه
فيها فإن كان فيه آفة
إن لم يخش فوت جماعة
ونية اقتداء أو جماعة
وفي جمعة مع تحرم
لاتعيين إمام فلو تركها
أوشك وتابع في فعل
أو سلام بعد انتظار
كثير أو عين إماما ولم
يشر وأخطأ بطلت
صلاته ونية إمامة

[مسئلة : فما اذا

أدرك المأموم آخرتي
الإمام دون أولته]
حاصله أنه ان أدرك
المأموم الفاتحة ولم
يتمكن من السورة
لم يتحملها الإمام لأنها
تابعة للفاتحة وقد أدركها
بل يقرؤها قضاء في
آخرته على النص لثلا

أو مستقفا (أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كل صفين أو شخصين) بمن اتم بالإمام خلفه أو بجانبه (على ثلاثة
ذراع) بذراع الأدمى (تقريبا) أخفا من عرف الناس فاتهم يعدونها في ذلك مجتمعين فلا يضر زيادته
ثلاثة أذرع كافي التهذيب وغيره (و) شرط (في بناء) بأن كانا بينا من كصحن وصفة من دار أو كان أحدهما
ببناء والآخر قضاء (مع ماسر) آقا إما (عدم حائل) بينهما يمنع مرورا أو رؤية (أو وقوف واحد حذاء
منفذ) ففتح القاء (فيه) أى في الحائل إن كان فإن حاله ما يمنع مرورا كشباك أو رؤية كباب مردود أولم
يقف أحد فيأمر لم يصح الاقتداء إذ الحيلة بذلك منع الاجتماع والتصريح بالترجيح فيما يمنع المرور لا الرؤية
من زيادتي وهو ما في أصل الروضة وغيره وقول الأصل ولو وقف في علو وإمامه في سفلى أو عكسه شرط عازاة
بعض بدنه بعض بدنه إنما يأتي على طريقة للراوضة التي رجحها الرافعي أما على طريقة العراقيين التي
رجحها النووي فلا يشترط ذلك وإنما يشترط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع كاتقرر وعليه يدل
كلام الروضة كأصلها والمجموع وإذا صح اقتداء الواقف فيما مر (فيصح اقتداء من خلفه أو بجانبه) وإن
حيل بينه وبين الإمام ويكون ذلك كالإمام لمن خلفه أو بجانبه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يجوز تقدمه على
الإمام (كالوكان أحدهما بمسجد والآخر خارجه) فيشترط مع قرب المسافة عدم حائل أو وقوف واحد
حذاء منفذ (وهو) أى الآخر (والمسجد كصفيين) فتعتبر المسافة بينهما من طرف المسجد الذي يلي من
خارجه لأنه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل لامن آخر صف ولا من موقف الإمام وتعيير
بخارجه أعم من تعييره عوات ذكر حكم كون الإمام خارج للمسجد والمأموم داخله من زيادتي وهو
مقتضى كلام الشيخين وبه صرح ابن يونس وغيره (ولا يضر) في جميع ما ذكر (شارع) ولو كثر طروقه
(و) لا (نهر) وإن أخرج إلى سباحة لأتبعها لم يعدا للحيلة (وكره ارتفاعه على إمامه وعكسه) حيث
أمكن ووقوفهما على مستو (إلا الحاجة) كتعليم الإمام المأمومين صفة الصلاة وكتبليخ المأموم تكبير
الإمام (فيسن) ارتفاعهما لذلك (كقيام غير مقيم) من يريد الصلاة (بعد فراغ إقامته) لأنه وقت الدخول
في الصلاة سواء أقام المؤذن أم غيره وتعيير الأصل بفراغ المؤذن من الإقامة جرى على الغالب وخرج زيادتي
غير مقيم المقيم فيقوم قبل الإقامة لقيم قاعا (وكره ابتداء نقل بعد شروعه) أى لقيم (فيها) في الإقامة
لحبر مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه) أى في النقل (آفة إن لم يخش) بإمامه (فوت
جماعة) بسلام الإمام وإلا قطعه نداء ودخل فيها لأنها أولى منه وذكر الكراهة في هذه السنة في التي
قبلها من زيادتي (و) راجعها (نية اقتداء) أو إتمام بالإمام (أو جماعة) معه في غير جمعة مطلقا (وفي جمعة
مع تحرم) لأن التبعة عمل فافتقرت إلى نية إذ ليس للمرء إلا ما نوى فإن لم ينو مع التحرم انعقدت صلاته
فرادى إلا الجماعة فلا تحقد أصلا لاشتراط الجماعة فيها وتخصيص العية بالجمعة من زيادتي (لاتعيين إمام)
فلا يشترط لأن مقصود الجماعة لا يختلف بذلك بل يكفي نية الاقتداء بالإمام الحاضر (فلو تركها) أى هذه
النية (أوشك) فيها (وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير) للنتيجة بطلت صلاته لأنه وقفها على صلاة
غيره بل ارتباط بينهما فلواتباعه اتفاقا أو بعد انتظار يسير أو انتظره كثيرا بلا متابعة لم يضر وتعيير بفعل أولى
من تعييره بالأفعال ومسئلة الشك مع قولى أو سلام إلى آخره من زيادتي وما ذكرته في مسئلة الشك هو
ما اقتضاه قول الشيخين إنه في حال شك كالنفرد وهو العتمد وإن اقتضى قول العزيز وغيره إن الشك
فيها كالشك في أصل النية أنها بطل بالانتظار الطويل وإن لم يتابع وبالسير مع التبعة (أو عين إمام)
بقيد زدته بقولى (ولم يشر) إليه (وأخطأ) كأن نوى الاقتداء بزيد فإن سمر (بطلت صلاته) لمتابعته
من لم ينو الاقتداء بفان عينه بإشارة إليه كهذا معتقدا أنه زيد أو زيد هذا أو الحاضر صحت لأن الخطأ
لم يقع في الشخص لعدم تأتبه فيه بل في الظن والاعبر بالظن البين خطؤه (ونية إمامة) أو جماعة من إمام مع

شروط في جمعة سنبة

في غيرها فلا يضر فيه
خطؤه في تعيين تابعه
وتوافق نظم صلاتيهما
فلا يصح مع اختلافه
ككتوبة وكسوف
أو جنازة ويصح لمؤد
بقاض ومفترض بمنقل
وفي طويلة بقصيرة
وبالعكس والمقتدى
في نحو ظهر بصبح أو
مغرب كمسبوق والأفضل
متابعته في قنوت
وتشهد آخر وفي عكس
ذلك إذا أتم فارقته
والأفضل انتظاره في
صبح ويقتن إن أمكنه
وإلا تركه وله فراقه
ليقتن وموافقته في سنن
تفحش مخالفتها فيها
وتبعية بأن يتأخر
تحريمه ولا يسبقه بركنين
فعليين عامدا عالما ولا
يتخلف بهما بلا عذر
فإن خالف بطلت صلاته
والعذر كأن أسرع
إمام قراءته وركع قبل
إتمام موافق الفاتحة
فيمتها ويسعى خلفه مالم
يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان طويلة وإلا تبعه
ثم تدارك بعد سلام
إمامه فإن لم يتمها ،

تجلى صلاته عنها بلا عذر
وقيل لا تقضى كالجهر

محرم (شرط في جمعة) ولو كان زائدا على الأربعين لعدم استقلاله فيها (سنة في غيرها) ليحوز فضيلة الجماعة
وإنما تشترط هنا استقلاله وتصحية الجماعة ثم إن لم يكن إماما في الحال لأنه سيصير إماما وإذا نوى في أثناء
الصلاة حاز الفضيلة من حينئذ والتفصيل بين الجمعة وغيرها من زيادتي والأصل أطلق السنة (فلا يضر فيه)
أي في غير الجمعة (خطؤه في تعيين تابعه) لأن خطأ في النية لا يزيد على تركها أما في الجمعة فيضرم المالم يشر إليه
لأن ما يجب التعرض له يضر الخطأ فيه وقول في من زيادتي (و) خامسها (توافق نظم صلاتيهما) في الأفعال
الظاهرة (فلا يصح) الاقتداء (مع اختلافه ككتوبة وكسوف أو جنازة) لتعذر المتابعة (ويصح)
الاقتداء (لمؤد بقاض ومفترض بمنقل وفي طويلة بقصيرة) كظهر بصبح (وبالعكس) أي لقاض بمؤد
ومنقل بمفترض وفي قصيرة بطويلة ولا يضره اختلاف نية الإمام والمأموم وتعبيري بطويلة إلى آخره أعم مما
عبر به (والمقتدى في نحو ظهر بصبح أو مغرب كمسبوق) فيتم صلاته بعد سلام إمامه ونحو من زيادتي
(والأفضل متابعتها في قنوت) في الصبح (وتشهد آخر) في المغرب فله فراقه بالنية إذا اشتغل بهما وذكر
الأفضلية من زيادتي وبصرح في المجموع (و) المقتدى (في عكس ذلك) أي في صبح أو مغرب بنحو ظهر
(إذا أتم) صلاته (فارقته) بالنية (والأفضل انتظاره في صبح) ليسلم معه بخلافه في المغرب ليس له انتظاره لأنه
يحدث جلوسا لم يفعله الإمام وقول في عكس ذلك إلى آخره أعم مما عبر به (ويقتن) فيه (إن أمكنه)
القنوت بأن وقف الإمام يسيرا (وإلا تركه) ولا شيء عليه (وله فراقه ليقتن) تحصيل السنة (و) سادسها
(موافقته في سنن تفحش مخالفتها فيها) فعلا وتركها كسجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف
مالم تفحش فيه المخالفة كجلسة الاستراحة وتقديم حكم الأولين في بابي سجود السهو والتلاوة والتصريح
بهذا الشرطين زيادتي وبه صرح في الروضة كأصلها (و) سابعها (تبعية) لإمامه (بأن تأخر تحريمه) عن
تحريم إمامه فإن مخالفتها لم تنعقد صلاته لغير الشيخين إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ولأنه ربطها عن
ليس في صلاة فقارته له في التحريم ولو يشك مع طول فصل مانعة من الصحة (و) أن (لا يسبقه بركنين فعليين)
ولو غير طويلين يقيدن زدتها بقولي (عامدا عالما) بالتحريم والسبق بهما يقاس بما يأتي في التخلف بهما
لكن مثله المراقبون بما إذا ركع قبل الإمام فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجدة قال الشيخان
فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجوز أن يخص ذلك بالتقدم لأن المخالفة فيه أخش (و) أن (لا يتخلف)
عنه (بهما بلا عذر فإن خالف) في السابق أو التخلف بهما ولو غير طويلين (بطلت صلاته) لفحش المخالفة بلا
عذر بخلاف سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام إمامه بركعة بخلاف سبقه
بركن كإن ركع قبله وإن عاد إليه أو ابتدأ رفع الاعتدال قبل ركوع إمامه لأن ذلك يسير لكنه في الفعلي بلا
عذر حرام لغير مسلم لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا بخلاف سبقه بركنين غير فعليين
كشراة وركوع أو تشهد وصلاة على النبي ﷺ ولا تجب إعادة ذلك وبخلاف تخلفه بفعلي مطلقا أو بفعلين
بعذر كأن ابتدأ إمامه هوى السجود وهو في قيام القراءة وبخلاف المقارنة في غير التحريم لكنها
في الأفعال مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة كما جزم به في الروضة ونقله في أصلها عن البغوي وغيره قال
الزركشي ويجري ذلك في سائر المكروهات المفوتة لفضل الجماعة من مخالفة مأموره في الواقعة أو المتابعة
كالأقراء عنهم إذا المكروه لا ثواب فيه مع أن صلاته جماعة إلا يلزم من انتفاء فضلتها انتفاءها (والعذر كأن
أسرع إمام قراءته وركع قبل إتمام موافق) له (الفاتحة) وهو بطيء القراءة (فتمتها ويسعى خلفه مالم
يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعدسها الاعتدال والجلوس بين السجدين لما في سجود السهو
أنهما قصيران (وإلا) بأن سبعة بأكثر من الثلاثة بأن لم يرفع من الفاتحة إلا والإمام قائم عن السجود أو
جالس للتشهد (تبعه) فيها هو في (ثم تدارك بعد سلام) من (إمامه) ما فاتته كمسبوق (فإن لم يتمها) للوافق

ورد بالفرق بين من العدم وعدم السن لصدق الثاني بالإباحة فالجهر آخر الصلاة ليس عدمه ففعله ولو قضاها بآء تمامه خلاف السنة

لشغل سنة فمعلوم
كأنه موم علم أو شك قبل
ركوعه وبعد ركوع
إمامه أنه ترك القاعة
فيقرأها ويسمى كاسر
وإن كان بعدها لم يعد
إليها بل يصلي ركعة بعد
سلام وسن لمسبق
أن لا يشتغل بسنة بل
بالقاعة إلا أن يظن
إدراكها وإذا ركع الإمامه
ولم يقرأها فإن لم يشتغل
بسنة تبعه وأجزأه
ولا قرأ بقدرها .

(فصل) تنقطع قدوة
مخروج الإمام من صلاته
وله قطعها وكراهة الاعتدال
كمرض وتطويل امام
وترك سنة مقصودة ولو
نواها منفردا في أثناء
صلاته جاز وتبعه فإن
فرغ امامه أولا
فكسبوق أو هو
فاستظاره أفضل وما
أدركه مسبق فأول
صلاته فيعيد في ثمانية
صبح القنوت ومغرب
التشهد وإن أدركه في
ركوع محسوب وإطمان
يقينا قبل ارتفاع امامه
عن آله أدرك الركعة
ويكبر التحريم لم ركوع
فلو كبر واحدة فإن نوى
بها التحريم فقط انقضت
والسورة آخر الصلاة
لا تسن ففعلها بدون
مقتضى مباح ومع

(الشغل بسنة) كدعاء الافتتاح (معلوم) كبطي* القراءة فيأتي فيه ما من وتعبير بسنة أولى من تعبيرة
بداء الافتتاح (كأنه موم علم أو شك قبل ركوعه وبعد ركوع الإمامه أنه ترك القاعة) فإنه مذكور (فيقرأها
ويسمى) خلفه (كاسر) في بطي* القراءة (وإن كان) أي علمه بذلك أو شك فيه (بعدها) أي بعد
ركوعها (لم يعد إليها) أي إلى محل قراءتها ليقرأها فيه لقوته (بل) يتبع الإمامه (ويصلي ركعة بعد سلام)
كسبوق (وسن لمسبق أن لا يشتغل) بعد تهرمه (بسنة) كتنوء (بل بالقاعة إلا أن يظن إدراكها)
مع اشتغاله بالسنة فيأتي بها ثم بالقاعة والتصريح بالسنة من زيادتي وتعبيري يظن أولى من تعبيره يعلم
(وإذا ركع الإمامه ولم يقرأها) أي للمسبق القاعة (فإن لم يشتغل بسنة تبعه) وجوبا في الركوع
(وأجزأه) وسقطت عنه القاعة كالأدرك في الركوع سواء أقرأ شيئا من القاعة أم لا فلا تخلف لقراءتها
حتى رفع الإمام من الركوع فاتته الركعة (وإلا) بأن اشتغل بسنة (قرأ) وجوبا (بقدرها) من القاعة
لتقصيره بدوله عن فرض إلى سنة سواء أقرأ شيئا من القاعة أم لا والشق الثاني في هذا وما قبله من زيادتي
قال الشيخان كالنوى وهو يتخلف في هذا مذكور لإلزامه بالقراءة وقال القاضي وللتولي غير مذكور
لتقصيره بما مر فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسبه بل يتابعه في هويته للوجود كما
جزم به في التحقيق فليس المراد بكونه مذكورا أنه كبطي* القراءة مطلقا بل لأنه لا كراهة ولا بطلان
بتخلفه فإن ركع مع الإمام بدون قراءة بقدرها بطلت صلاته .

(فصل) في قطع القدوة وما تنقطع به وما يتبعها . (تنقطع قدوة مخروج الإمام من صلاته) يحدث أو
غيره لزوال الرابطة (وله) أي للموم (قطعها) بنية للمفارقة إن كانت الجماعة فرض كفاية لأنه لا يلزم
بالسروع إلا في الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة ولأن الفرقة الأولى فالزمت التي تنقطع في ذات
الزقاع كما سيأتي (وكراهة) من زيادتي أي قطعها للمفارقة الجماعة المطلوبة وجوبا أو ندبا مؤكدا (إلا
لغدر) سواء أركض في ترك الجماعة أولا (كمرض وتطويل إمام) القراءة لمن لا يصبر لضغط أو شغل
(وترك سنة مقصودة) كتشهد أول أو قنوت فيفارق ليأتي بها (ولو نواها) أي القدوة (منفردا في أثناء
صلاة جاز) كما يجوز أن يقتدى جمع عن فرد فيصير إماما (وتبعه) فيما هو فيه وإن كان على خلاف نظم صلاته
رعاية لحق الاقتداء (فإن فرغ الإمامه أولا فهو كسبوق) قيم صلاته (أو) فرغ (هو) أولا (فاستظاره
أفضل) من مفارقتها ليسلم وإن جازت بلا كراهة على قياس ما مر في الاقتداء في الصبح بنحو الظهور وذكر
الأفضلية من زيادتي (وما أدركه مسبق) مع الإمام مما يعتدله به (فأول صلاته) وما يفعل بعد سلام الإمام
آخرها (فيعيد في ثمانية صبح) أدرك الآخرة منها وقت فيها مع الإمام (القنوت) في ثمانية (مغرب) أدرك
الآخرة منها معه (التشهد) لأنها علمها وما فعله مع الإمام إنما كان للتابعة وروى الشيخان خبر ما أدركتم
فصلوا وما فاتكم فأعوا وإمام الشيء إنما يكون بعد أوله ويقضى فيما لو أدرك ركعتين من رباعية قراءة
السورة في الأخيرتين لثلاثها صلاته منها كما مر في صفة الصلاة أما ما لا يعتدله به كأن أدركه في الاعتدال
فليس بأول صلاته وإنما فعله للتابعة (وإن أدركه في ركوع محسوب) للإمام (واطمأن يقينا قبل ارتفاع
إمامه عن آله أدرك الركعة) لخبر أبي بكر السابق في الفصل المتقدم وخبر بالركوع غيره كالاعتدال
وبالحسوب وهو أعم مما عبر به في باب الجمعة غيره كركوع محدث وركوع زائد ومثله الركوع الثاني من الكسوف
كما سيأتي في بابها وإن كان محسوبا باليقين ما لو شك أو ظن في إدراك الحد المعتبر قبل ارتفاع الإمامه فلا يدرك
الركعة لأن الأصل عدم إدراكه وإن كان الأصل أيضا بقاء الإمام فيه ورجح الأول بأن الحكم بإدراك ما قبل
الركوع به رخصة فلا يصار إليه إلا يقيين (ويكبر) أي مسبق أدرك الإمام في ركوع (لتحريم لم ركوع)
كثيره (فلو كبر واحدة فإن نوى بها التحريم فقط) وأنها قبل هويته (انقضت) صلاته ولا يضر ترك تكبيرة

والاقتلاء ولو أدركه

في اعتداله فما بعده واقفه فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لآله وإذا سلم امامه كبر لقيامه أو بدله ان كان محل جلوسه والا فلا يكبر.

(باب صلاة المسافر)

انما تقصر رباعية مكتوبة مؤداة أو فائتة سفر قصر في سفر وأوله مجاوزة سور مختص بما

سافر منه فان لم يكن

فمجاوزة عمران لا خراب

هجر أو اندرس وبساتين

ومجاوزة حلة فقط ومع

عرض واد ومهبط

ومصعد اعتدلت

ويتهيء ببلوغه مبدأ

سفر من وطنه أو موضع

ونوى قبل وهو مستقل

إقامة به مطلقاً أو أروحة

أيام صحاح وباقامته وعلم

أن أربه لا ينقض فيها

المقتضى كأنها مندوب

فان تمكن من السورة

لنحو بطة قراءة إمامه

قرأها أداء فيما أدركه

لأنه أول صلاته فلا يجري

هنا مقابل النص فان لم

يقرأها فيما أدركه ولو

نسياناً لم يقضها جزماً

لتقصيره بترك ما أسكنه

أو بعدهم التحفظ فيه فان

قبل يشكل على هذا قولهم

لوترك سورة الجمعة من

الركعة الأولى من صلاة

الجمعة ولو عدا قرأها مع

الركوع لأنها سنة (والأ) بأن نواها بها أو الركوع فقط أو أحدهما مبهماً أو لم ينو شيئاً (فلا) تنعقد للتشريك في الأولى بين فرض وسنة مقصودة ولحلها عن التحريم في الثانية ولتعارض قرينتي الافتتاح والهو في الأخيرتين وتعميري بما ذكر أعظم ما عبر به (ولو أدركه في اعتداله فما بعده واقفه فيه وفي ذكره) أي ذكر ما أدركه فيه من تعميم وتيسير ودعاء (و) في (ذكر انتقاله عنه) من تكبير (لا) في ذكر انتقاله (إليه) فلا أدركه فلا يحسب له كسجود لم يكبر للانتقال إليه لأنه لم يتابع فيه ولا هو محسوب له بخلاف انتقاله عنه وانتقاله إلى الركوع وتعميري بما ذكر أولى من عبارته لإيهامها القصور على بعض ما ذكرته (وإذا سلم) إمامه كبر لقيامه أو بدله (ندبا) (إن كان) جلوسه مع الإمام (محل جلوسه) لو كان منفرداً بأن أدركه في ثمانية المغرب أو ثالثة الرباعية كالمكان منفرداً (والا) كأن أدركه في ثالثة المغرب أو ثمانية الرباعية (فلا يكبر) لذلك لأنه ليس محل تكبير ولا متابعة وليس له أن يقوم إلا بعد تسليم إلى الإمام وقول كبر لقيامه أو بدله أولى وأكثر فائدة من قوله قام مكبراً.

(باب) كيفية (صلاة المسافر)

من حيث القصر والجمع مع كيفية الصلاة بنحو اللط (إنما تقصر رباعية مكتوبة) هي من زيادتي (مؤداة أو فائتة سفر قصر في سفر) بشروطه الآتية فلا تقصر صبح ومغرب ومندورة ونافلة ولا فائتة حضر لأنه قد تعين فعلها أربعة فلم يحز قصها كافي الحضر ولا مشكوك في أنها فائتة حضر أو سفر احتياطاً ولأن الأصل الاتمام ولا فائتة سفر غير قصر ولو في سفر آخر ولا فائتة سفر قصر في حضر أو سفر غير قصر لأنه ليس محل قصر (وأوله) أي السفر لساكن أبنية (مجاوزة سور) بقيد زدته بقولي (مختص بما سافر منه) كبلد وقرية وإن كان داخله أما كن خربة ومزارع لأن جميع ما هو داخله معدود بما سافر منه (فإن لم يكن) له سور مختص به بأن لم يكن له سور مطلقاً أو في صوب سفره أو كان له سور غير مختص به كقرى متفصلة جمعها سور (و) أوله (مجاوزة عمران) وإن غلغله خراب (لا) مجاوزة (خراب) بطرفه بقيد زدته بقولي (هجر) بالتحويط على العاشر أو زرع بقرينة ما يأتي (أو اندرس) بان ذهب أصول حيطانه لأنه ليس محل إقامة بخلاف ما ليس كذلك فانه يشترط مجاوزته كاصححه في المجموع (ولا) مجاوزة (بساتين) ومزارع كالفهم بالأولى وإن اتصلنا بما سافر منه أو كانتا محطتين لأنهما لا يتخذان للإقامة نعم إن كان بالبساتين قصور أو دور لسكن في بعض فصول السنة اشترط مجاوزتها كذا في الروضة كأصلها قال في المجموع بمدته ذلك عن الرافعي وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها لأنها ليست من البلد قال في المهمات والفتوى عليه والقرينتان للتصلتان يشترط مجاوزتهما (و) أوله لساكن خيام كالأعراب (مجاوزة حلة فقط) بكسر الحاء ييوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجتمع أهلها للسمر في نادواحد ويستعير بعضهم من بعض ويدخل في مجاوزتها عرفاً مجاوزة مراقبها كطرح الرماد وملب الصبيان والنادى ومعاطن الإبل لأنها معدودة من مواضع إقامتهم (ومع) مجاوزة (عرض واد) إن سافر في عرضه (و) مع مجاوزة (مهبط) أي محل هبوط إن كان في ربوة (و) مع مجاوزة (مصعد) أي محل صعود إن كان في وهدة هذا إن (اعتدلت) الثلاثة فإن أفرطت سعتها اكتفى بمجاوزة الحلة عرفاً وظاهر أن ساكن غير الأبنية والخيام كتنزل بطريق خال عنها رحله كالحلة فيا تقرر وقولي فقط إلى آخره من زيادتي (ويتهيء) سفره (يبلوغه مبدأ سفر) من سور أو غيره (من وطنه أو) من (موضع) آخر رجوع من سفره إليه أولاً (وقد نوى قبل) أي قبل بلوغه بقيد زدته بقولي (وهو مستقل إقامة به) وإن لم يصلح لها (إمام مطلقاً) وهو من زيادتي (أو أربعة أيام صحاح) أي غير يومي الدخول والخروج (ويقامته و) قد (علم) حينئذ (إن إربه) بكسر أوله واسكان ثانيه ويفتحها أي حاجته (لا ينقض فيها) أما إذا لم ينو الإقامة أو نواها بعد بلوغه فلا يتهيء سفره بذلك وإنما

لغرض ولم يعدل اليه أو عدل لغرض غير القصر وهو ثمانية وأربعون ميلا هاشمية ذهابا وهي مرحلتان وجوازه فلا قصر كغيره لعاص به فان تاب فأوله محل توبته وقصد محل معلوم أولا فلا قصر لهائم ولا مسافر لغرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة وجندي قبل مرحلتين إن لم

للتاقيين في الركعة الثانية وكذا الحكم في كل صلاة طلب فيها سورة معينة كصبح الجمعة وثلاثة التور قلنا يفوق بأن الطلب في العين آكد فطلب فيه التدارك مطلقا تحصيل لأصل السنة الأكيدة ولا نظر للتقصير بخلاف مطلق السورة لا يطلب تداركه إلا مع العذر وهو هنا عدم تمكن المأموم من السورة لا النسيان فانه ليس بذر هنا كما علت فسلو ترك السورة في الركعة الأولى ولو نسيانا لم يتداركها في الركعة الثانية مع سورتها ولا نظر لوقوع السورتين أداء خلافا لمن وهم فيه قدبر فان لم يدرك الفائتة بأن سقطت كلا أو بعضها تبعها السورة في السقوط فلا تقضى

ينتهي بالإقامة في الأولى وبنيتها وهو ما كثر مستقل في الثانية والتقيد بالمسكن فيها ذكره في المجموع ووقع لبعضهم عزومه في غيرها . والأصل فيما ذكر خبر يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار رواها الشيخان فالترخيص بالثلاثة يدل على بقاء حكم السفر بخلاف الأربعة وألحق بإقامتها نية إقامتها وتعتبر بلباها وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة وإنما لم يحسب يوما الدخول والخروج لأن فيهما الخط والرحيل وهما من أشغال السفر أما لونه في الإقامة في الثانية وهو سائر فلا يؤثر لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة وكذا لو نواها فيها أو في مسألة الكتاب غير المستقل دون متبوعه كعبد وجيش ولو ما كثا (وإن توقعه) أي رجا حصول أربعة (كل وقت قصر ثمانية عشر يوما) صحاحا ولو غير محارب لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هو أذن يقصر الصلاة زواه أبو داود والترمذي وحسنه وإن كان في سنده ضعف لأن له شواهد تجزئه وقيس بالحارب غيره لأن الرخص هو السفر لا المحاربة وفارق ما لو علم أنه لم ينقض في الأربعة كما مر بأنه ثم مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلافهنا (و) ينهي سفره أيضا (بنية رجوعه ما كثا) ولو من طويل (لا إلى غير وطنه الحاجة) بأن نوى رجوعه إلى وطنه أو إلى غيره لغرض حاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فان سافر ففسر جديد فان كان طويلا يقصر وإلا فلا فإن نوى الرجوع ولو من قصر إلى غير وطنه الحاجة لم ينته سفره بذلك وكنية الرجوع التردديه كافي للمجموع عن الغيوى وقول ما كثا الخ من زيادتي .

(فصل) في شروط القصر وما يندكر معها (للقصر شروط) ثمانية أحدها (سفر طويل) وان قطعه في لحظة في بر أو بحر إن سافر (لغرض) صحيح (ولم يعدل) عن قصر (إليه) أي الطويل (أو عدل) عنه إليه (لغرض غير القصر) كسهولة وأمن وعيادة وتزعم فان سافر بلا غرض صحيح كأن سافر لجرد التنقل في البلاد لم يقصر وإن عدل إلى الطويل لا لغرض أو لجرد القصر فكذلك كالسلك القصر فطوله بالذهاب يميناً وشمالاً وقولاً أولاً لغرض من زيادتي (وهو) أي الطويل (ثمانية وأربعون ميلا هاشمية ذهابا وهي مرحلتان) أي سيريومين معتدلين بسير الأتقال وهي ستة عشر فرسخا وهي أربعة رده قد كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة رده لعلقه البخاري بصيغة الجزم وأسند البهقي بسند صحيح ومثله إنما عمله بتوقيف وخرج زيادتي ذهاب الإياب معه فلا يحسب حتى لو قصد مكانا على مرحلة بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر وإن ناله مشقة مرحلتين متواليين لأنه لا يسمى سفر أطويلا والغالب في الرخص الاتباع والساقفة تحديد لأن القصر على خلاف الأصل فيحتاج فيه بتحقيق تقديرها والليل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام وخرج بالهاشمية للنسوبة لبي هاشم الأموية للنسوبة لبي أمية فالساقفة بها أربعون إذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (و) ثانيها (جوازه فلا قصر كغيره) من بقية رخص السفر (لعاص به) ولو في أثنائه كآبق وناشزة لأن السفر سبب الرخصة فلا يناط بالمعصية نعم له بل عليه التيمم مع وجوب إعادة ماصلا به على الأصح كافي للمجموع (فان تاب فأوله محل توبته) فان كان طويلا أو لم يشترط للرخصة طوله كأ كل الليلة للمضطر فيه ترخص وإلا فلا وألحق بسفر المعصية أن يتعب نفسه أودابته بالركض بلا غرض ذكره في الروضة كأصلها (و) ثالثها (قصد محل معلوم) وإن لم يعينه (أولا) ليعلم أنه طويل فيقصر فيه وتعبيري بمعلوم أولى من تعبيري بمعين (فلا قصر لهائم) وإن طال تردده وهو من لا يدري أين يتوجه (ولا مسافر لغرض) كدآبق (لم يقصد المحل) المذكور وإن طال سفره لا تنفاه عمله بطوله وأوله نعم إن قصد سفر مرحلتين أولا كأن علم أنه لا يجد مطلوبه قبلهما قصر كافي الروضة وأصلها قال الزركشي في مرحلتين لا فيأز ادعليهما إذ ليس له مقصد معلوم انتهى وظاهر أن قصد سفر أكثر من مرحلتين كقصد سفرها وأن الهائم كالسافر المذكور في ذلك (ولا رقيق وزوجة وجندي قبل) سب (مرحلتين إن لم

يعرفوا أن متبوعهم يقطعهما) لما عرفوا ذلك قصرُوا أما بعد صير مرحلتين فيقصرون وهذا كالو
 أسر السكفار رجلا فساروا به ولم يعرفاه أنهم يقطعونها لم يقصروا وإن سار معهم مرحلتين قصر بعد ذلك
 والتقصيد بقيل مرحلتين من زيادتي وتيسري بما بعده أولى عما عبر به (فلو نووها) أي المرحلتين أي
 سبورها (قصر الجندی) بقيد زدته بقولي (إن لم ثبت) في الديوان لأنه حينئذ ليس تحت قهر متبوعه
 بخلافها فثبتها كالمقدم فإن أثبت في الديوان لم يقصروا فارق غير المثبت بأنه تحت قهر الأمير فمخالفته
 تحتل النظام بخلاف مخالفة غير المثبت (و) رابعها (عدم اقتدائه بمن جهل سفره أو بتم) ولو في صبح أو بان
 حدث إمامه (فلو اقتدى) (ولو لحظة) (به) أي بأحدهما (أو بمن ظنه مسافرا فإن مقما فقط أو) مقما (ثم
 محدثا) وهذا من زيادتي (أتم) لزوما وإن بان في الأولى مسافرا قصر لتقصيره فيها وفي الثالثة قسمها لظهور
 شعار السافر والمقيم والأصل الآعام ولأن ذلك هو السنة في الثانية كما رواه الإمام أحمد بسند صحيح عن ابن
 عباس أمالو بان محدثا ثم مقما أو بانا معافلا يلزمه الآعام إذ لا قدوة في الحقيقة وفي الظاهر ظنه مسافرا (ولو
 استخلف قاصر) لحبث أو غيره هذا أعم وأولى من قوله ولور عرف الإمام السافر واستخلف (متا) من
 القندي أو غيرهم (أتم القندون) به وإن لم ينووا الاقتداء به لأنهم مقتدون به حكما بدليل لحوقهم سهوه
 (كالإمام إن) عادو (اقتدى به) فإنه يلزمه الآعام لاقتدائه بتم وسواء فيما ذكر من لزوم الآعام للمقتدى
 أقست صلاة أحدهما أم لا لأنه التزم الآعام بالاقتداء وما ذكر لا يذعه (ولو ظنه) أو علمه المفهوم بالأولى
 (مسافرا وشك في نيته) القصر (قصر) جوازا (إن قصر) وإن علق نيته بنبته كأن قال إن قصر قصر
 والآعمت لأن الظاهر من حال السافر القصر ولا يضر التعليق لأن الحكم معلق بصلاة إمامه وإن جزم فإن أتم
 إمامه أو لم يعلم هو حاله أتم تبعاله في الأولى واحتياط في الثانية وقولي ظنه أولى من قوله علمه (و) خامسها
 (نبته) أي القصر بخلاف الآعام لأنه الأصل فيلزم وإن لم ينو (في تحريم) كأصل النية ولو لم ينو فيه بأن
 نوى الآعام أو أطلق أتم لأنه النوى في الأولى والأصل في الثانية (و) سادسها (أخرج عن منافها دوما) أي
 في دوام الصلاة (فلو شك هل نوى القصر) أولا (أو) نواه ثم (تردد في أنه يقصر) أو يتم (أتم) لأنه الأصل
 ويلزمه الآعام وإن تذكر في الأولى حالا أنه نوى للقصر لتأدى جزء الصلاة حال التردد على التمام (ولو قام
 إمامه ثلاث فشكل هو متم) أو ساء (أتم) وإن كان ساهيا لأنه الأصل (أو قام لها قاصر) عاندا عالما بلا موجب
 (لآعام) كنيته أو نية إقامة (بطلت صلاته) كالوقام أتم إلى ركعة زائدة (لا) إن قام لها (ساهيا أو جاهلا
 فليعد) عند تذكره أو علمه (ويسجد السهو) ويسلم (فإن أراد) عند تذكره أو علمه (أن يتم عادته قام متا)
 بنية الآعام لأن القيام واجب عليه وقيامه كان لغوا وقولي أو جاهلا المعلوم منه تقيدما قبله بالعلم بالتحريم
 من زيادتي (و) سابعها (دوام سفره في) جميع (صلاته فلواته) سفره (فيها) كأن بلغت سفينة فيأدار
 إقامته (أو شك) في انتهائه وهو من زيادتي (أتم) لزوال سبب الرخصة في الأولى وللشك فيه في الثانية
 (و) ثامنها وهو من زيادتي (علم بجوازه) أي القصر (فلو قصر جاهل بلم تصح صلاته) لتلاعبه كافي الروضة
 وأصلها (والأفضل) لمسافر سفر قصر (صوم) أي هو أفضل من الفطرين (لم يضره) لما فيه من براءة الذمة
 والمحافظة على فضيلة الوقت فإن ضره فالفطر أفضل (و) الأفضل له (قصر) أي هو أفضل من الآعام (إن بلغ سفره
 ثلاث مراحل ولم يختلف في) جواز (قصره) فإن لم يبلغها فالآعام أفضل خروجا من خلاف أبي حنيفة فإنه
 يوجب القصر إن بلغها والآعام إن لم يبلغها وقدمت في باب مسح الخف أن من ترك رخصة رغبة عن السنة أو
 شكافي جوازها كره له تركها وخارج زيادتي ولم يختلف في قصره ما لو اختلف فيه كلاح يسافر في
 البحر ومعها عياله في سفينته ومن يديم السفر مطلقا فالآعام أفضل له لأنه في وطنه وللخروج من خلاف
 من أوجه عليه كالإمام أحمد فإنه لا يجوز له القصر

[مسئلة : في اقتداء
 المقرض بالمتنفل حاصل
 القول في ذلك أن اقتداء
 المقرض بالمتنفل غير

العيد مكروه للخلاف أما بالمعبد قليل فإنه ليس من محل الخلاف المذهبي وقيل منه وعليه قليل مكروه كما هو الأصل في مراعاة الخلاف

عصرين ومغربين تقديمًا وتأخيرًا في سفر قصر والأفضل لسائر وقت أولى تأخير ولغيره تقديم وشرط له ترتيب ونية جمع في أولى ولاء عرفا ولو ذكر بعدها ترك ركن من أولى أعادها وله جمعها أو من ثانية ولم يطل فصل تدارك وإلا بطلت ولا جمع ولو جهل أعادها بلا جمع تقديم ودوام سفره إلى عقد ثانية فلو أقام قبله فلا جمع وشرط للتأخير نية جمع في وقت أولى ما بقي قدر ركعة وإلا عصى وكانت قضاء ودوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء ويجوز جمع بنحو مطر تقديمًا بشرطه غير الأخير وأن يصلي جماعة بمصلي بعيد تأذي بذلك في طريقه

وقيل مباح لما قيل إن للعامة فرض وهذا في الأمن أما في الخوف فالاعتداء فيه بالعبد مندوب كافي بطن نخل واستشكل بأن هذا لا يتم إلا على القول بأن العامة ليست من محل الخلاف أما على مقابله فلا وجه للندب بل إيجاب الإباحة أو السكراة

(فصل) في الجمع بين الصلاتين (يجوز جمع عصرين) أي الظهر والعصر (ومغربين) أي المغرب والعشاء (تقديمًا) في وقت الأولى (وتأخيرًا) في وقت الثانية (في سفر قصر) هو أولى من قوله في السفر الطويل والجمعة كالظهر في جمع التقديم وغلب في الثانية العصر لسرفها والمغرب للنهي عن تسميتها عشاء (والأفضل لسائر وقت أولى) كسائر بيت بمزدلفة (تأخير ولغيره تقديم) للاتباع رواه الشيخان في العصرين وأبو داود وغيره في المغربين فلا جمع بغير ما يأتي في غير سفر قصر قصر وسفر قصر وسفر معصية ولا يجمع المصلي مع غيرها ولا العصر مع المغرب وترك الجمع أفضل كما يشعر به التعبير بجوز ويستثنى منه الحاج عرفة ومزدلفة ومن إذا صلى جماعة أو خلا من حديثه الدائم أو كشف عورتها لجمع أفضل ويستثنى من جمع التقديم النجدة كما في الروضة في بابها (وشرطه) أي للتقديم أربعة شروط أحدها (ترتيب) بأن يبدأ بالأولى لأن الوقت لها والثانية تبع فلو صلاها قبل الأولى لم تصح وبمعناها إن أراد الجمع (و) ثانيها (نية جمع) ليميز التقديم للشرع عن التقديم سهوا أو عشا (في أولى) ولو مع تحمله منها لحصول الغرض بذلك لكن أولها أولى (و) ثالثها (ولاء) بأن لا يطول بينهما فصل (عرفا) لما روى الشيخان أنه ^{يقال} لا يجمع بين الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما فيضرب فصل طويل ولو بعد ركعتين وإعفاء بخلاف القصير كقدر إقامة وتيمم وطلب خفيف (ولو ذكر بعدها ترك ركن من أولى أعادها) لبطائها ترك الركن وتعدى التدارك بطول الفصل والثانية لبطان فرضيتها باتفاء شرطها من ابتدائه بالأولى لبطائها (وله جمعها) تقديمًا وتأخيرًا لوجود الرخص (أو) ذكر بعدها تركه (من ثانية ولم يطل فصل) بين سلامها والذكر (تدارك) وسحت (وإلا) أي وإن طال (بطلت) الثانية (ولاجمع) لطول الفصل فيعيد في وقتها (ولو جهل) بأن لم يدرك أن الترك من الأولى أم من الثانية (أعادها) لاحتمال أنه من الأولى (بلا جمع تقديم) بأن يصلي كلاهما في وقته أو يجمعهما تأخيرًا لاحتمال أنه من الثانية مع طول الفصل بها بالأولى للعامة بعدها تعبيرى بذلك أولى من قوله لو قتها (و) رابعها (دوام سفره إلى عقد ثانية فلو أقام قبله فلا جمع) لزوال السبب فيتعين تأخير الثانية إلى وقتها (وشرط للتأخير) أمران فقط أحدهما (نية جمع في وقت أولى ما بقي قدر ركعة) غير أنه عن التأخير تعديا وظاهرا أنه لو أخر النية إلى وقت لا يسع الأولى عصى وإن وقت أداء (وإلا) أي وإن لم ينو الجمع أو نواه في وقت الأولى ولم يبق منه ما يسع ركعة (عصى وكانت قضاء) وقول ما بقي قدر ركعة من زيادته أخذنا من الروضة كأصلها عن الأصحاب وإن وقع في المجموع ما يخالفه ظاهرا وقد ينبت ذلك مع فوائد في شرح البهجة وغيره (و) ثانيهما (دوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء) لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي المجموع إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء بلا خلاف قال السبكي وغيره وتعليقهم منطبق على تقديم الأولى فلو عكس وأقام في أثناء الظهر مثلا فقد وجد العذر في جميع التبعة وأول التبعة وقيل ما مرفى جمع التقديم أنها أداء على الأصح كما أفهمه تعليقهم ومنهم من أجرى الكلام على ظاهره وفرق بين جمع التقديم والتأخير وقد ينتهي في شرح البهجة وغيره وأما بقية شروط التقديم فسنه هنا كما صرح به في المجموع (ويجوز) ولوقتيم (جمع) لما يجمع بالسفر (بنحو مطر) كشحج وبرد ذاتيين وشقان (تقديمًا) قيد زده بقولي (بشرطه) السابقة (غير) الشرط (الأخير) في الجمع بالسفر للاتباع رواه الشيخان وغيرهما وتعيرى بنحو مطر اعم مما ذكره (و) بشرط (أن يصلي جماعة بمصلي) هو أعم من قوله بمسجد (بعيد) عن باب داره عرفا بحيث (تأذي بذلك في طريقه) إليه بخلاف من يصلي في بيته منفردا أو جماعة أو عصى إلى المصلي في كن أو كان المصلي قريبا فلا يجمع لاتقاء التأذي وبخلاف من يصلي منفردا بمصلي لاتقاء الجماعة فيه وأما جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع أن بيوت أزواجه كانت

وأن يوجد ذلك عند تحرمة جهات وتخلله من أولى (باب صلاة الجمعة) (٧٣) تعين على حرزك بلا عذر ترك الجماعة

مقيم بمحل جمعة أو
بمستوى بلغه فيه معتدل
مع صوت عال عادة
في هدوء من طرف محلها
الذي يليه أو مسافر له
من محلها وتلزم أعمى
وجد قائد أوهما وزمنا
وجد مركباً لا يشق
ركوبه ومن صح ظهره
من لا تلزمه جمعة صحت
وله أن ينصرف قبل
إحرامه لأن نحو مريض
أن دخل وقتها ولم يزد
ضرره بانتظاره أو
أقيمت الصلاة

كما قيل في الأمن
وأجيب بأنها في الخوف
ليست من محل الخلاف
ولو قلنا في الأمن أنها
منه وعلى تسليحها فهي
الخوف أيضاً منه فحل
مراعاة أن لم يخالف
سنة محبة وقد خالفها
في الخوف فلم يعتبر فإن
قيل يمكن الاستغناء
عن ذلك بتعدد الإمام
وإعالم فعله النبي ﷺ
لأن الصحابة رضي الله
عنهم لا يؤثرون عليه
ﷺ غيره فلذا سوى
بين الفرقين في
كوبهم يقتضون به
قلنا في حالة الخوف
قطعوا النظر عن

كانت بحسب السجدة فأجابوا عنه بأن يوتن كانت مختلفة وأكثرها كان بعيداً فلم له حين جمع لم يكن
بالقريب . ويجاب أيضاً بأن للإمام أن يجمع بالمؤمنين وإن لم يتأذ بالمطر صرح به ابن أبي هريرة وغيره
(و) بشرط (أن يوجد ذلك) أي نحو المطر (عند تحرمة جهات) ليقارن الجمع (و) عند (تخلله من أولى)
ليتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اعتبار امتداده بينهما وهو ظاهر ولا يضرب انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية
أو بعدها قال المحب الطبري ولما اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع وإلا لاحتاج إلى صلاة العصر
أي أو المشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عودته وفي إقامته وكلام غيره يقتضيه أما الجمع تأخيراً
كما ذكره المستمع لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع (تسعة) الأولى أن يصلي في جمع العصريين قبلهما سنة
الظهر التي قبلها وبعدها بقية السنن مرتبة وفي جمع الغريين بعدهما سنتيهما مرتبة إن ترك سنة المغرب
قبلها وإلا فكجمع العصريين وله غير ذلك على ما حررته في شرح الروض وغيره .

(باب صلاة الجمعة)

يضم لهم وسكونها وفتحها وحكى كسرهما (تعين) والأصل في تعيينها آية يأيتها الذين آمنوا إذا نودي
للصلاة وأخبار محبة تكبر ورواح الجمعة واجب على كل محتلم وخبر الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة
إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض . ومعلوم أنهار كتمان على مسلم مكلف كاعلم ذلك من كتاب
الصلاة (حرزك بلا عذر ترك الجماعة مقيم بمحل جمعة) تأسيابه ﷺ وبالحلفاء بعده (أو بمستوى
بلغه فيه) حاله كونه (معتدل مع صوت عال عادة في هدوء) أي سكون للأصوات والرياح (من طرف محلها
الذي يليه أو مسافر له) أي للمستوى (من محلها) أو مسافر لمعية كاعلم من الباب قبله الخبر أني داود الجمعة
على من مع النداء ، والمسافر لمعية ليس من أهل الرخص فلا جمعة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يطالب بها في
الدنيا ولا في صوم ومجنون ومعنى عليه وسكران كسائر الصلوات وإن لم تزل الثلاثة الأخيرة عند التعدي
قضاؤها ظهراً كغيرها ولا على من يهرق ولا على امرأة وخشى للخبر السابق وألحق بالمرأة فيه الخشْي لاحتال
أن تكون ولا على من عذر في ترك الجماعة بما يتصور هنا ما صرف الخبر وألحق بالمريض فيه نحوه ولا على مسافر
غير من مروه وسفر قصير لا اشتغاله بالسفر وأسبابه ولا مقيم بغير محل الجمعة ولا يبلغه الصوت المذكور لمقنوم
خبر أبي داود السابق وعلم بقولي بمستوانه لو كانت قرية ليست محل جمعة على رأس جبل فسمع أهلها النداء
لعلها ولو كانت بمستوى لم يسمعوه أو كانت في منخفض فلم يسمعوه لانخفاضها ولو كانت بمستوى لسمعوه لزمتهم
الجمعة في الثانية دون الأولى ويقول معتدل مع أنه لو كان أصم أو جاوز جمعه حد العادة لم يعتبر ويقول
عادة في هدوء أنه لو كان الصوت العالي على خلاف عادته في بقية الأيام أو على عادته لافى هدوء لم يتعين ولا يعتبر
وقوف للنداء بمحل عال كمنارة ولو وافق يوم جمعة عيد فحضر صلاته أهل قرى يبلغهم النداء فلم
الانصراف وترك الجمعة نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم كأن دخل عقب سلامهم من العيد فالظاهر أنه ليس
لهم تركها وقولي معتدل مع وعادة مع أو مسافر إلى آخره من زيادتي وتعبيري بمستوى أولى من تعبيري بقرية
(وتلزم) الجمعة (أعمى وجد قائداً) متبرعاً أو بأجرة أو ملكاً له (و) شيخاً (هما وزمنا وجد مركباً)
ملكاً أو بأجرة أو إعادته (لا يشق ركوبه) عليهما (ومن صح ظهره ممن لا تلزمه جمعة صحت) جمعة لأنها إذا
صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى وتعين عن ظهره (وله أن ينصرف) من الصلوة (قبل إحرامه) بها (لأن نحو
مريض) كأعمى لا يجد قائداً فليس له أن ينصرف قبل إحرامه (إن دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره) فعلها
(أو أقيمت الصلاة) نعم لو أقيمت وكان ثم مشقة لا تخشى كمن به إسهال ظن انقطاعه فأحسن به ولو بعد تحرمة
وعلم من نفسه أنه إن مكث سبقه فالتج كإقال الأذرع أن له الانصراف والفرق بين المستثنى والمستثنى منه أن
المانع في نحو المريض من وجوبها مشقة الحضور وقد حضر متحماً لها والمانع في غيره صفات قائمة به

لا نزول بالحضور والتقصيد عن لا تلزمه جمعة وقبل الإحرام وبالإقامة من زيادتي (وبفجر حرم على من
 لزمته) بأن كان من أهلها (سفر خوت به) كأن ظن أنه لم يدركها في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة
 وقبل الزوال (لا إن خشي) من عدم سفره (ضررا) كإقطاعه عن الرقعة فلا يحرم ولو بعد الزوال وإنما
 حرم قبل الزوال وإن لم يدخل وقتها لأنها مضافة إلى اليوم ولذلك يجب السعي إليها قبل الزوال على بعيد الدار
 (وسن لغيره) أي لمن لا تلزمه ولو جعلها (جماعة في ظهره) في وقتها لعموم أدلة الجماعة (وإخفاؤها إن خفي
 عنده) لثلاثتهم بالرغبة عن صلاة الإمام فإن ظهر لم يسن إخفاؤها لانتفاء التهمة والتصريح بسن الإخفاء
 من زيادتي (و) سن (لمن رجا زوال عذره) قبل فوت الجمعة كبديرجو العتق ومريض رجوا الخفة (تأخير
 ظهره إلى فوت الجمعة) لأنه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتي بها كاملا ويحصل القوت برفع الإمام رأسه من
 ركوع الثانية فلوصل قبل فواتها الظهر ثم زال عذره وتمكن منها لم تلزمه لأنه أدى فرض وقته إلا إن كان خشي
 فإن رجا (و) سن (لغيره) أي لمن رجوا زوال عذره كمرأة وزمن (تعجيلها) أي الظهر ليحوز فضيلة
 أول الوقت قال في الروضة المجموع هذا اختيار الحرامانيين وهو الأصح وقال العراقيون يستحب له تأخير
 الظهر حتى تفوت الجمعة لأنه قد ينشط لها ولائها صلاة الكاملين فاستحب كونها للمقدمة قال والاختيار
 التوسط ليقال إن كان هذا الشخص جازما بأنه لا يحضر الجمعة وإن تمكن منها استحب له تقديم الظهر وإن
 كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير (ولصحتها) أي الجمعة (مع شرط غيرها شروط) ستة
 أحدها (أن تقع وقت ظهر) للاتباع رواه الشيخان مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي (فلو ضاق) الوقت عنها
 وعن خطبتها كما سيأتي (أو شك) في ذلك وهو من زيادتي (وجب ظهر) كالأوقات شرط القصر يرجع إلى
 الاتمام فلم أعلم أنها إذا فاتت لا تقضى جمعة بل ظهرها كما صرح بالأصل (أو خرج) الوقت (وم فيها واجب)
 أي الظهر (بناء) إلحاقا لليوم بالابتداء فيسب بالقرامة من حيثئذ بخلاف مالوشك في خروجه لأن الأصل
 بقاؤه (كسبوق) أدرك مع الإمام مناركة إذا خرج الوقت قبل سلامه فإنه يجب ظهر بناء وإن كانت تابعة
 لجمعة صحيحة (و) ثانيا أن تقع (بأبنية مجتمعة) ولو بفضاء لأنها لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء
 الراشدين إلا في موضع الإقامة كما هو معلوم وسواء أ كانت الأبنية من حجر أو طين أو خشب أم غير هافلو
 انهدمت فأقام أهلها على العمارة لزمهم الجمعة فيها لأنها وطهم (فلا تصح من أهل خيام) بحلهم لأنهم على
 هيئة المستوفزين فإن سمعوا النداء من محلها لزمهم فيه تبعاً لأهله كما علم مما مر (و) ثالثاً (أن لا يسبقها
 بتحريم ولا يقارنها فيه جمعة بمحلها) لا امتناع تعددها بمحلها إذ لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء
 الراشدين إلا في موضع واحد من محلها ولأن الانتصار على واحدة أفضى إلى القصد ومن إظهار شعار الاجتماع
 واتفاق الكلمة وإنما اعتبر التحريم أي انتهاؤه من إمامها لأن به يتبين الانعقاد أما السبق والقارئة في غير
 محلها فلا يؤثران وتعبري بمحلها أعم من تغييره يلدتها (الإين كثر أهله) أي أهل محلها (وعسر اجتماعهم
 بمكان) واحد فيحوز تعددها للحاجة بحسبها لأن الشافعي رضي الله عنه دخل بغداد وأهلها يقيمون بها
 جمعتين وقيل ثلاثاً فلم يشكر عليهم فعمله الأكثر على عسر الاجتماع قال الروائي ولا يحتمل مذهب الشافعي
 غيره وقال الصيمري وبه أفق الزني بمصروظاهر النص منع التعدد مطلقا وعليه اقتصر الشيخ أبو حامد
 ومتابعوه (فلو وقتنا) في محل لا يجوز تعددها فيه (معاً أو شك) في العية (استؤنفت) جمعة إن اتسع الوقت
 لتدافعها في العية فليست إحداها أولى من الأخرى ولأن الأصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة قال
 الامام وحكم الأئمة بأنهم إذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احداها فلا تصح أخرى
 فاليقين أن يقيموا جمعة ثم ظهر أقال في المجموع وما قاله مستحب والافالجمعة كافية في البراءة كما قاله لأن الأصل
 عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة (أو التبت) إحداها بالأخرى إما أو لا كأن سمع مريضاً أو

وبفجر حرم على من
 لزمته سفر تفوت به
 لا إن خشي ضررا وسن
 لغيره جماعة في ظهره
 وإخفاؤها إن خفي
 عذره لمن رجا زوال
 عذره وتأخير ظهره إلى
 فوت الجمعة ولغيره
 تعجيلها ولصحتها مع
 شرط غيرها شروط أن
 تقع وقت ظهر فلو
 ضاق أو شك وجب
 ظهر أو خرج وم
 فيها واجب بناء كسبوق
 وبأبنية مجتمعة فلا
 تصح من أهل خيام
 وأن لا يسبقها بتحريم
 ولا يقارنها فيه جمعة
 بمحلها إلا إن كثر أهله
 وعسر اجتماعهم بمكان
 فلو وقتنا معاً أو شك
 استؤنفت أو التبت

مسافران خارج المكان تكبيرتين متلاحقتين فأخبر بذلك ولم يعرفا للتقدمة منهما أو ثانيا بأن تعينت ثم
نسيت (صلوا ظهرا) لالتباس الصحيحة بالفاسدة فإن لم تلبس الصحيحة السابقة وإن كان السلطان مع
الثانية وخيفت الفتنة (و) راجعها (أن تقع جماعة) في الركعة الأولى لأنها لم تقع في عصر النبي ﷺ
والخلفاء الراشدين إلا كذلك ويشترط تقدم إحرام من تعتقد بهم لتصح لغيرهم لأنه تبع ولا ينافيه محتثاله
إذا كان إماما فيها مع تقدم إحرامه لأن تقدم إحرام الإمام ضروري فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره (و) خامسها
أن تقع (بأربعين) ولو مرضى أو منهم الإمام (مكلفا حرا ذكرا) أتباعا للسلف والخلف (متوطنا) بمحلها
أى لا يظن عنه شتاء ولا صيفا إلا الحاجة لأنه ﷺ لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة
أياما لعدم التوطن وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديمًا كما في خبر
مسلم (ولو نقصوا فيها بطلت) لاشتراط العددي دوامها كالوقت وقد فاتت فيهما الباقيون ظهرا (أو في خطبة
لم يحسب ركن) منها (فعل حال نقصهم) لعدم مماعهم له وتعميرى بنقصهم أولى من تعبيره بانقضاءهم (فإن
عادوا قريبا) عرفا (جاز بناء) على ماضى منها (والإ) بأن عادوا بعد طول الفصل (وجب استئناف) لها
لا انتهاء الموالاة التي فعلها النبي ﷺ والأئمة بعده فيجب اتباعهم فيها (كنقصهم بينهما) أى بين
الخطبة والصلاة فإنهم إن عادوا قريبا جاز البناء وإلا وجب الاستئناف لذلك ولو أحرمت أربعون قبل انقضاء
الأوليين تمت لهم الجمعة وإن لم يكونوا سمعوا الخطبة وإن أحرمتوا عقب انقضاء الأولين قال في الوسيط
تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في الروضة كأصلها (وتصح) الجمعة (خلف عبد
وصى ومسافر ومن بان محدثا) ولو لو حدثا أكبر كغيرها هذا (إن تم العدد بغيرهم) بخلاف ما إذا لم يتم إلا بهم
(و) سادسها (أن يتقدمها خطبتان) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيت منى أصلى بخلاف العيد فإن خطبتيه
مؤخرتان للاتباع ولأن خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على مشروطه (وأركانها) خمسة أحدها (حمد الله
تعالى) للاتباع رواه مسلم (و) ثانيها (صلاة على النبي ﷺ) لأن ما يقتدر إلى ذكر الله تعالى يقتدر
إلى ذكر رسول الله ﷺ كالأذان والصلاة (بلقظهما) أى حمد الله تعالى والصلاة على نبينا كما جرى عليه
السلف والخلف كالحمد لله أو أحمد الله أو نحمد الله والحمد لله على محمد أو صلى على محمد أو صلى
على محمد أو صلى الله عليه وسلم أو نحوها (و) ثالثها (وصية بتقوى) للاتباع رواه مسلم ولو بغير لفظها
لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفي طيعوا الله والثلاثة أركان (في كل) من الخطبتين للاتباع
السلف والخلف (و) رابعها (قراءة آية مفهومة) لا كنتم نظر للاتباع رواه الشيخان ولو في إحداها لأن
الثابت القراءة في الخطبة من غير تعيين (و) لكنهما (في أولى أولى) كما قاله في المجموع وقولى مفهومة إلى آخره
من زيادتي (و) خامسها (دعاء للمؤمنين) بقيد زده بقولى (بأخروى) ولو بقوله رحمكم الله (في) خطبة
(ثانية) للاتباع السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالحوائج والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات
وبهنا عبر في الوسيط تبعًا للروايات وفي التزويل وكانت من القائتين أما الدعاء للسلطان بخصوصه
فلا يسن كما نقله في المجموع عن اتفاق أصحابنا قال والمختار أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه
(وشرط كونهما عربيتين) والمراد أركانها للاتباع السلف والخلف فإن لم يكن ثم من يحسن العربية
ولم يمكن تعلمها خطب غيرها أو أمكن تعلمها وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيكفي في تعلمها
واحد فإن لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية
إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة (و) كونهما (في الوقت) أى وقت الظهر
للاتباع رواه البخارى (وولاء) بينهما وبين أركانها وبينهما وبين الصلاة (وطهر) عن حدث

صلوا ظهرا وأن تقع
جماعة وبأربعين
مكلفا حرا ذكرا متوطنا
ولو نقصوا فيها بطلت
أو في خطبة لم يحسب
ركن فعل حال نقصهم
فإن عادوا قريبا جاز بناء
وإلا وجب استئناف
كنقصهم بينهما وتصح
خلف عبد وصي
ومسافر ومن بان محدثا
أن تم العدد بغيرهم
وأن يتقدمها خطبتان
وأركانها حمد الله
تعالى وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم
بلقظهما ووصية
بتقوى في كل وقراءة
آية مفهومة وفي أولى
أولى ودعاء للمؤمنين
بأخروى في ثانية وشرط
كونهما عربيتين وفي
الوقت وولاء وطهر

أصغر وأكبر وعن نجس غير سمعوا عنه في ثوبه وبدنه وسكانه (وستر) الموردة في الخطبتين كما جرى عليه
السلف والخلف (وقيام قادر) عليه فيهما (وجالوس بينهما) للاتباع رواقهم (بطمانينة) في جلوسه كما
في الجلوس بين السجدين وهذا من زيادتي ومن خطب قاعدة لفصل بينهما بسكنة وجواب (وإسماع
الأربعين) الذين تنفد بهم الجمعة ومنهم الإمام (أركانها) لأن مقصودها وعظمها وهو لا يحصل إلا بذلك
فلم أنه يشترط سماعهم أيضا وإن لم يسمعوا معانها كالعائى قرأ الفاتحة في الصلاة ولا يفهم معانها فلا يكفي
الإسرار كالأذان ولا إسماع دون الأربعين ولا حضورهم بلا سماع لصمم أو بعد أو نحوه (ومن ترتيبها) أى
أركان الخطبتين بأن يبدأ بالحمد ثم بالصلاة على النبي ﷺ ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه
السلف والخلف وإنما لم يجب لحصول القصد وبدونه وتقييد الإسماع بالأركان مع ذكر سنن الترتيب من
زيادتي (و) سنن لمن سمعها (انصات فيهما) أى سكوت مع إصغاء لها لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير أنها نزلت في الخطبة وصيحت قرأ لا شأنا لها عليه ووجب رد السلام
وسنن تشييت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ عند قراءة الخطيب إن الله وملائكته
يصلون على النبي وإن اتقى كلام الروضة بإحالة الرفع وصرح القاضي أبو الطيب بكرهته وعلم من سنن
الإنصات فيها عدم حرمة الكلام فيها كما صرح به الأصل للاروى البيهقي بإسناد صحيح عن أن رجلا
دخل والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام
فقال له النبي ﷺ في الثالثة ما أعددت لها فقال حب الله ورسوله قال إنك سمع من أجبت فلم ينكر عليه
الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والأمر في الآية للندب جمعا بين الدليلين أما من لم يسمعها فبسكت
أو يشتغل بالله ذكر أو القراءة (و) سنن (كونها على منبر) للاتباع رواه الشيخان (و) أن لم يكن منبر فلى
(مرفع) لقيامه مقام المنبر في بلوغ صوت الخطيب الناس ومن كون ذلك على عين المهراب وتبصر
بالقاء أولى من تبصره بأو (وأن يسلم على من عنده) إذا انتهى إليه للاتباع رواه البيهقي ولم يفرقه لهم (و)
أن (يقبل عليهم إذا صعد) المنبر أو نحوه وانتهى إلى الدرجة التي يجلس عليها للسما بالمستراح (و) أن
(يسلم عليهم) ثم يجلس فيؤذن واحد للاتباع في الجميع رواه في الأخير البخاري وفي البقية البيهقي وغيره
وذكر الترتيب بين السلام والجلوس مع قول واحد من زيادتي (و) أن (تكون) الخطبة (بليغة) أى
قصيدة جيزة لا مبتدلة بركبة فإنها لا تؤثر في القلوب (مفهومة) أى قريبة للفهم لا غريبة وحشية إذا لا يتفهم
بها أكثر الناس (متوسطة) لأن الطويلة عمل وفي خبر مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول
الله ﷺ قصدا وخطبته قصدا أى متوسطة والراد أن تكون الخطبة قصيرة بالنسبة للصلاة لخبر
مسلم أطول الصلاة واقصرها الخطبة بضم الصاد وتبصرى بمتوسطة أولى من تبصيره بقصيرة فإنه الموافق
للروضة كأصلها والمحرر (و) أن (لا يلتفت) في شيء منها بل يستمر مقبلا عليهم إلى فراغها ويسن لهم
أن يقبلوا عليه مستمعين له (و) أن (يشغل يسراه بنحو سيف) للاتباع رواه أبو داود والحكمة في ذلك
الإشارة إلى أن هذا الدين قائم بالسلاح (ويمنه بحرف النبر) لاتباع السلف والخلف وهذا مع قول يسراه من
زيادتي فإن لم يجد شيئا من ذلك جعل النبي على اليسرى وأرسلها والفرض أن يخشع ولا يبيت يهما (و) أن
(يكون جلوسه بينهما) أى بين الخطبتين (قدس سورة الإخلاص) تقريرا لذلك وخروجا من خلاف من أوجبه
ويقراء فيه شيئا من كتاب الله للاتباع رواه ابن حبان (و) أن (يقم بعد فراغه) من الخطبة (مؤذن) ويناد
هو لينبغ المهراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك البالغة في تحقيق الولاء الذي مر
وجوبه (و) أن (يقراء في) الركعة (الأولى) بعد الفاتحة (الجمعة و) في (الثانية للناقضين جهرا) للاتباع
رواه مسلم وروى أيضا أنه ﷺ كان يقرأ في الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى وهل أنالك حديث

وسر وقيام قادر
وجلوس بينهما بطمانينة
وإسماع الأربعين
أركانها ومن ترتيبها
وإصاف فيهما كونها
على منبر فرقع وأن
يسلم على من عنده
ويقبل عليهم إذا صعد
ويسلم ثم يجلس فيؤذن
واحد وتكون بليغة
مفهومة متوسطة ولا
يلتفت ويشغل يسراه
بنحو سيف ويمنه
بحرف النبر ويكون
جلوسه بينهما قدر
سورة الإخلاص ويقم
بعد فراغه مؤذن
ويناد هو لينبغ
المهراب مع فراغه
ويقراء في الأولى الجمعة
والثانية للناقضين جهرا.

العاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما سنتان وفيها كأصلها لو ترك الجمعة في الأولى قرأها مع النافقين في الثانية أو قرأ النافقين في الأولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تغلوا صلاته عنهما والتصرح بسن عدم الالتفات وما عطف عليه من زيادي .

(فصل) في الأغسال للسنة في الجمعة وغيرها وما يذكر معها . وينوي بها الغسل أسبابها إلا الغسل من جنون أو إغماء فينوي به رفع الجنابة (من غسله) أن عجز عن (بدله) بنية الغسل (لمريدها) أي الجمعة وإن لم تنزله بل يكره تركه إحرازاً للفضيلة ولخبر الشيخين إذا جاء أحدكم الجمعة أي أراد مجئها فليغتسل وخبر ابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الأمر عن الوجوب إلى الندب خبر من توساً يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقوله فيها أي في السنة أخذ أي عاجزته من الاتصاف على الوضوء ونعمت الحصة والغسل معها أفضل (بعد) طلوع (فجر) لأنه معلق بلفظ اليوم كما سيأتي (وقربه من ذهابه) إليها (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من انتفاء الرائحة الكريهة حالة الاجتماع (ومن السنون أغسال حج) وعمرة تأتي في كتابهما (وغسل عيد وكسوف) بقسميهما (واستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة وللزينة في العيد فلا يختص بسن الغسل له مريده (و) غسل (لغسل ميت) مسلماً أو كافراً لم يمت فليغتسل رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وصرفه عن الوجوب خبر : ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسستموه رواه الحاكم وصححه على شرط البخاري وقيس بميتنا ميت غيرنا (و) غسل (لجنون ومعنى عليه) إذا (أفاق) للاتباع في المعنى عليه رواه الشيخان قيس به المجنون (وكافر) إذا (أسلم) لأمره ^{عليه} قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم وكذا عامة بن أنال رواها ابن خزيمة وحبان وغيرهما وليس الأمر للوجوب لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل وهذا إذا لم يمرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة أو نحوها والإجابة الغسل وإن اغتسل فيه وألفاد التعبير بمن أنه قد بقيت أغسال آخر مسنونة كالغسل للبلوغ بالسن والاعتكاف والخروج من الحمام (و) أكدها غسل جمعة ثم غسل (غسل ميت) للأحاديث الصحيحة الكثيرة في الأولى وليس للثاني حديث صحيح بل اعترض في المجموع على الترمذي في تحسينه للحديث السابق من أحاديثه فلي ابن حبان في تصحيحه أولى وقدم غسل غاسل الميت على البقية للاختلاف في وجوبه (و) من (بكور) إليها (لغير إمام) ليأخذوا بمجالسهم وينتظروا الصلاة ولخبر الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كسبها ثم راح أي في الساعة الأولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بئضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وروى النسائي والخامسة كالذي يهدي مصفورا وفي السادسة بئضة فمن جاء في أول ساعة منها ومن جاء في آخرها مشركان في تحصيل البدنة مثلاً لكن بدنة الأولى كمل من بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطاً ما الإمام فيسن له التأخر إلى وقت الخطبة اتباعاً للنبي ^{عليه} وخلفائه والبكور يكون (من) طلوع (فجر) لأنه أول اليوم شرعاً وبه يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر وإنما ذكر في الخبر لفظ الرواح مع أنه اسم الخروج بعد الزوال كما قاله الجوهري وغيره لأنه خروج لما يؤتى به بعد الزوال على أن الأزهرى منع ذلك وقال إنه مستعمل سد العرب في السير أي وقت من ليل أو نهار وقولي لغير إلى آخره من زيادي (و) من (ذهاب) إليها (في طريق طويل ماشياً) لارا كما إليها (بسكينة ورجوع في) آخر (قصير) ماشياً ورا كما كافي العيد في الذهاب والرجوع وذكرها من زيادي والحث على التي في خبر رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ولخبر الشيخين في السكينة إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأتم يستمعون

(فصل)

من غسل فبدله لمريدها بعد فجر وقربه من ذهابه أفضل ومن السنون أغسال حج وغسل عيد وكسوف واستسقاء ولغسل ميت ولجنون ومعنى عليه أفاق وكافر أسلم وأكدها غسل جمعة ثم غاسل ميت ومن بكور لغير إمام من فجر وذهاب في طريق طويل ماشياً بسكينة ورجوع في قصير .

وأتموها وعليكم السكينة وهو مبين المراد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله أي
امضوا كما قرئ به (للعذر) في المذكورات من زيادتي بأن يشق البكور أو الذهاب أو الرجوع فيما ذكر
أو التثني أو يضيق الوقت فالأولى ترك الثلاثة الأول والركوب والإسراع وقال المحب الطبري يجب الإسراع
إذا لم تترك الجمعة إلا به (و) سن (اشتغال في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على
النبي ﷺ لينال ثوابها في هذا الوقت العظيم (وتزين بأحسن ثيابه) للبحث على ذلك وغيره في خبر رواه
ابن حبان والحاكم وصححه ويزيد الإمام في حسن الهيئة (والبيض) منها (أولى) من زيادتي لخبر البسوا
من ثيابكم البيض فإنها من خير ثيابكم وكفتموها موتاكم رواه الترمذي وغيره وصححه ويلى البيض
ما صبح قبل نسجه (و) تزين (بتطيب) لذكره في خبر ابن حبان والحاكم السابق (ويأزلة نحو ظفر)
كشعر اللاتع رواه البزار في مسنده (ونحو ربح) كريحه (كصنان ووسخ) ثلاثا ندى به أحد قال الشافعي
من نظف ثوبه قبل مهموم من طاب ربحه زاد عقله ونحو من زيادتي (و) سن (إكثار دعاء) يومها وليتها أما
يومها فلرجاء أن يصادف ساعة الإجابة وهي ساعة خفيفة وأرجاها من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة
كافي خبر مسلم قال في المجموع وأما خبر يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة فيه ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله
شيئا إلا أعطاه إياه فالتسوية آخر ساعة بعد العصر فيحتمل أن هذه الساعة منتقلة تكون يوما في وقت
ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة القدر وأما ليلتها فبالقياس على يومها وقد قال الشافعي رضي الله عنه
بلغني أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة (و) إكثار (صلاة على النبي ﷺ) يومها وليتها لخبر أكثروا على
من الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه البيهقي بإسناد جيد كافي
المجموع (و) إكثار (قراءة الكهف يومها وليتها) لخبر من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاء له من النور
ما بين المجمعين رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد وخبر من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور
ما بينه وبين البيت العتيق رواه الدارمي بقولي يومها وليتها متعلق بالمسائل الثلاث كما تقرر وذكر
إكثار القراءة من زيادتي (وكره تخط) رقب الناس للبحث على النع من ذلك في خبر رواه ابن حبان
والحاكم وصححه (إلا لإمام) لم يحط طريقا إلا بتخط فلا يكره له لا يضطراره إليه (ومن وجد فرجة لا يصلح إلا
بتخطي واحد أو اثنين أو) أكثر ولم (رجسدها) فلا يكره له وإن وجد غير هاتئتي القوم باخلاصها لكن
يسن له إن وجد غيرها أن لا يتخطي فإن رجسدها كأن رجاء أن يتقدم أحد إليها إذا أقيمت الصلاة كره
لكثرة الأذى وذكر الكراهة مع قولي إلا لإمام إلى آخره من زيادتي (وحرم على من تلازمه) الجمعة (اشتغال
بنحو يسع) من عقود وصنائع وغيرها مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة (بعد شروع في أذان خطبة) قال
تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي اتركوه والأمر للوجوب فيحرم
الفعل وقيس بالبيع غيره مما ذكر وتقييد الأذان بما ذكر لأنه الذي كان في عهده ﷺ فأنصرف النداء
في الآية إليه وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام قاصدا الجمعة فباع
في طريقه أو قعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التهمة ونقله في الروضة قال وهو ظاهر لكن البيع
في المسجد مكروه ولو تباع اثنتان أحدهما تلازمه الجمعة دون الآخر أتم الآخر أيضا لإعائته على الحرام
وقيل كره له وخبر بمن تلازمه من لا تلازمه فلو تباع اثنتان بمن لا تلازمه لم يحرم ولم يكره (فان عقد) من
حرم عليه العقد (صح) العقد لأن النع منه لعني خارج وقولي عقدا عمن قوله باع (وكره) ذلك (قبل الأذان)
المذكور والجلوس للخطبة (بعد زوال) لدخول وقت الوجوب نعم ينبغي كما قال الأسنوي أن لا يكره في بلد
يؤخرون فيها تأخيرا كثيرا كسكة لما فيه من الضرر أما قبل الزوال فلا يكره وهذا مع نفي التحريم
بعده وقبل الأذان والجلوس محمول كما قال ابن الرفعة على من لم يلزمه السعي حينئذ ولا يحرم ذلك.

للعذر واشتغال
في طريقه وحضوره
بقراءة أو ذكر
وتزين بأحسن ثيابه
والبيض أولى وتطيب
ويأزلة نحو ظفر
ونحو ربح كصنان
ووسخ وإكثار دعاء
وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وقراءة
الكهف يومها وليتها
وكره تخط إلا لإمام
ومن وجد فرجة
لا يصلح إلا بتخطي
واحد أو اثنين أو لم
يرجسدها وحرم على
من تلازمه اشتغال بنحو
يسع بعد شروع في أذان
خطبة فإن عقد صح
وكره قبل الأذان بعد
زوال.

(فصل) في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاستخلاف وعدمه (من أدرك) مع إمامها (ركعة) ولو ملققة لم تقته الجمعة فيصلى بعدزوال القدوة (بفارقته أو سلام إمامه (ركعة) جهراً لإتمامها قال عليه السلام « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة » وقال « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى » رواها الحاكم وقال في كل منهما إسناد صحيح على شرط الشيخين وقوله فليصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام (أو) أدرك (دونها) أي الركعة (فاتته) أي الجمعة لم يهجم الخبر الأول (فيم) بعد سلام إمامه صلاته (ظهِراً) لقوات الجمعة وتعبيري بركعة وبزوال القدوة أولى من تعبيري بركوع الثانية وبعد السلام (وينوي) وجوباً (في اقتدائه جمعة) لا ظهراً مواظبة للإمام ولأن اليأس منها لم يحصل إلا بالسلام إذ قد يتدارك إمامه ترك ركعتين فيأتي بركعة فيدرك الجمعة وهذا يحصل على من لا عذر له فلا يشكل عامر فيمن له عذر أو أمكن زواله من أن اليأس يحصل برفع الإمام رأسه من ركوع الثانية ويفرق بأن لمن مر ثم أن يصلي الظهر قبل قوت الجمعة فلا تقوت عليه بمجرد احتمال إدراكها فضيلة تعجيل الظهر بخلاف من هنا فإن الجمعة لازمة له فلا يتبدى غيرها مع قيام احتمال إدراكها (وإذا بطلت صلاة إمام) جمعة كانت أو غيرها (خلفه) أي عن قرب (مقتد به قبل بطلانها جان) سواء استخلف نفسه أم استخلفه الإمام والقوم أو بعضهم لأن الصلاة بإمامين بالتعاقب جائزة كافي قصة أبي بكر مع النبي ﷺ في مرضه سواء استأنفوا نية قدوة به أم لا لأنه منزل منزلة الأولى في دوام الجماعة والاستخلاف في الركعة الأولى من الجمعة واجب وفي غيرها مندوب وخرج بقولي عن قرب الشعر به الفاء ما لو انقردوا بركن فان ذلك يمتنع في غير الجمعة بغير تجديد نية اقتداء وفيها مطلقاً وهذا لا يستفاد من الأصل (وكذا) لو خلفه (غيره) أي غير مقتد به قبل بطلانها جاز (في غير جمعة) قيد رده بقولي (إن لم يخالف إمامه) في نظم صلاته بأن استخلف في الأولى أو في الثالثة الرابعة فإن استخلف في الثانية أو الأخيرة لم يجز إلا تجديد نية أمافي الجمعة فلا يجوز ذلك فيها لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل قوت الجمعة وذلك لا يجوز ولا يرد السبوق لأنه تابع لا متبوع ودخل في المقتدى من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الأولى فيجوز استخلافه لأنه بالاعتداء صار في حكم حاضرهما (ثم إن) كان الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الأولى) وإن بطلت صلاة الإمام فيها (تمت جمعهم) أي الخليفة والمقتدين (وإلا) أي وإن لم يدرك الأولى وإن استخلف فيها (تمت) الجمعة (لهم لا له) لأنهم أدركوا ركعة كاملة مع الإمام وهو لم يدركها معه فيتمها ظهراً كذا ذكره الشيخان وقضيته أنه يتمها ظهراً وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجودها لكن قال بغوي يتمها جمعة لأنه صلى مع الإمام ركعة (وبراعى السبوق) الخليفة (نظم) صلاة (الإمام) فيقتلهم في الصبح ويتشهد جالساً (فاذا تشهد أشار) إليهم بما يفهمهم فرائع صلاتهم (واتظارهم) له ليسلوا معه (أفضل) من مفارقهم له وإن جازت بلا كراهة وذكر الأفضلية من زيادته وصريحها في المجموع واستخلاف السبوق جائز وإن لم يعرف نظم صلاة الإمام كما صححه في التحقيق ونقله ابن النذر كافي المجموع عن نس الشافعي قال في المبات وهو الصحيح وعليه فترقب القوم بعد الركعة فإن هموا بالقيام قام وإلا فعدلكن الذي في الروضة فيها إذا لم يعرف نظمها أن أرجح القولين دليلاً عدم الجواز وفي المجموع أنها تقسمها مع ثقله فيهما الجواز عن أبي علي السنجي (ومن تخلف لعذر) في جمعة أو غيرها كزحمة ونسيان (عن سجود) على أرض أو نحوها مع الإمام في ركعة أولى (فأمكنه) السجود بتكيس وطمأنينة (على شيء) من إنسان أو غيره (لزمه) أي السجود لتمكينه منه وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه وتعبيري بعذر وجهي أعمر من تعبيري الأصل بالزحمة والنسيان وعلى إنسان (وإلا) أي وإن لم يمكنه السجود المذكور على شيء مع الإمام

(فصل) من أدرك

ركعة ولو ملققة لم تقته

الجمعة فيصلى بعدزوال

قدوته ركعة أو دونها

فاتته فيتم ظهراً وينوي

في اقتدائه جمعة وإذا

بطلت صلاة إمام خلفه

مقتد به قبل بطلانها

جاز وكذا غيره في غير

جمعة إن لم يخالف إماماً

ثم إن أدرك الأولى تمت

جمعهم وإلا فتم لهم

لا له وبراعى السبوق

نظم الإمام فاذا تشهد

أشاروا وتظارهم أفضل

ومن تخلف لعذر عن

سجوداً يمكنه على شيء

لزمه وإلا

وجده سلم قائمه الجمعة
أو تمكن فيه فليركع
معه ويحسب ركوعه
الأول فركعته معلقة
فإن سجد على ترتيب
نفسه عامداً علماً بطلت
صلاته وإلا فلا ولا يحسب
سجوده فإذا سجد ثانياً
حسب فإن كمل قبل
سلام الإمام أدرك الجمعة.

(باب)

صلاة الخوف أنواع
صلاة عساف وهي
والعدو في القبلة
والمسلمون كثير ولا سائر
أن يصلي الإمام بهم
في سجد نصف أول
ويعرس ثان فإذا قاموا
سجد من حرس ولحقه
وسجد معه بعد تقدمه
وتأخر الأول في الثانية
وحرس الآخرون فإذا
جلس سجدوا وتشهد
وسلم بالجميع وجاز عكسه
ولو بلا تقدم وتأخر
ولو حرس فيهما
فرقة صف أو فرقاه
جاز. وبطن نخل وهي
والعدو في غيرها أو ثم
سائر أن يصلي مرتين
كل مرة بفرقة. وذات
الرقاع وهي والعدو
كذلك أن تقف فرقة
في وجهه ويصلي الثانية
بفرقة ركعة ثم عند
قيامه تفرق بالنية وتم

(فليستظر) تمكنه منه ندباً ولو في جمعة ووجوباً أو لاهاطاً ما بحثه الإمام وأقره عليه الشيخان وهو
قوى معنى ولا يوجب به قدرته عليه وإسن للإمام إطالة القراءة ليدركه العذور (فإن تمكن) بمنه (قبل ركوع
إمامه) في الثانية (سجدان وجده) بعد سجوده (قائماً أو راكعاً فكسبوق) فليقرأ في الأولى قراءة
مبسوق إلا أن يدرك قراءة الفاتحة فيتمها ويركع في الثانية لأنه لم يدرك عمل القراءة (وإلا) بأن وجده فرغ
من ركوعه (واقفه) فيما هو فيه (ثم صلى ركعة بعده) لقوتها كسبوق (فإن وجده) قد سلم فاتته الجمعة) فيتمها
ظهاً (أو تمكن فيه) أي في ركوع الإمام في الثانية (فليركع معه ويحسب) له (ركوعه الأول) لأنه أتى به وقت
الاعتداد بالركوع والثاني أتى به للتابعة (فركعته معلقة) من ركوع الأولى وسجود الثانية (فإن) لم يركع معه
بل (سجد على ترتيب) صلاة (نفسه عامداً علماً) بأن واجبه الركوع (بطلت صلاته) فيلزمه التحريم بالجمعة
إن أمكنه إدراك الإمام في الركوع كذا في الروضة كأصلها والموافق لما مر من سلم الإمام (وإلا) بأن سجد
على ترتيب نفسه ناسياً لذلك أو جاهلاً به (فلا) تبطل لعذره (و) لكن (لا يحسب سجوده) المذكور لخالفته
به الإمام (فإن سجد ثانياً) ولو منفرداً (حسب) هذا السجود وكملت به الركعة (فإن كمل) هذا السجود
(قبل سلام الإمام أدرك الجمعة) وإلا فلا وفيه بحث للرافي ذكرته مع جوابه في شرح البهجة وغيره.

(باب في صلاة الخوف وما يذكر معها)

والأصل فيها مع ما يأتي آية وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة (صلاة الخوف) أي كيفيتها من حيث إنه
يحتمل في الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها في غيره (أنواع) أربعة ذكر الشافعي رابعها وجاء به القرآن واختار
بقيتها من ستة عشر نوعاً مذكورة في الأخبار وبعضها في القرآن: الأول (صلاة عساف) بضم العين قرية
على مرحلتين من مكة يقرب خليص سميت بذلك لعسف السيول فيها (وهي والعدو في) جهة (القبلة
والمسلمون كثير) بحيث يقوم كل صف العدو (ولاسائر) بينهما (أن يصلي الإمام بهم) جميعاً إلى اعتدال
الركعة الأولى بعد صفهم صفين مثلاً (في سجد نصف أول) سجديته (ويعرس) حينئذ نصف (ثان) في الاعتدال
(فإذا قاموا) أي الإمام والساجدون (سجد من حرس ولحقه وسجد معه بعد تقدمه وتأخر الأول)
بلا كثرة أقوال (في) الركعة (الثانية) وحرس الآخرون فإذا جلس (للتشهد) (سجدوا) أي الآخرون
(وتشهد وسلم بالجميع) وهذا النوع رواه مسلم (وجاز عكسه ولو بلا تقدم وتأخر) وتفسير في صلاة عساف
ما ذكره هو الموافق لحريها لا ما ذكره الأصل وإن أفاد ما ذكره منطوقاً جواز سجود الأول معه في الأولى
والثاني في الثانية بلا تقدم وتأخر المفهوم ذلك مما ذكرته بالأولى (ولو حرس فيهما) أي في الركعتين
(فرقة صف أو فرقاه) ودام الباقي على التابعة (جاز) وقولي والمسلمون كثير ولا سائر من زيادتي (و)
النوع الثاني صلاة (بطن نخل) رواها الشيخان (وهي والعدو في غيرها) أي في غير جهة القبلة (أو) فيها
(ثم سائر أن يصلي) الإمام الثانية أو الثالثة أو الرابعة بعد جعله القوم فرقتين (مرتين كل مرة
بفرقة) والأخرى تحرس فتقع الثانية له نافلة وهي وإن جازت في غير الخوف فسنت فيه عند كثرة المسلمين وقلة
عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة وقولي أو ثم سائر من زيادتي هنا وفيما بعده (و) النوع الثالث
صلاة (ذات الرقاع) رواها الشيخان أيضاً (وهي والعدو كذلك) أي في غير جهة القبلة أو فيها أو ثم سائر (أن)
تقف فرقة في وجهه) تحرس (ويصلي الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه) للثانية منتصباً أو عقب رفعه من
السجود (تفارق بالنية) حتماً ندباً في الأول وجوازاً في الثاني وهو من زيادتي (وتم) بقية صلاتها (وتقف
في وجهه) أي العدو (وتجيء تلك) والإمام منتظر لها (فيصلي بها ثانياً ثم تم) هي ثانيها وهو منتظر لها
في تشهد (وتلحقه وسلم) هو (بها) لتحوز فضيلة التخلل معه كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه (ويقرأ)
في انتظاره قائماً (ويتشهد في انتظاره) جالساً أو شاملاً ذلك الجمعة وشروط محتمل أن يكون في كل ركعة أربعون

سمعوا الخطية لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية وصلاتها كصلاة عسكان أولى بالجواز (و) صلى
 (الثلاثية بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه) لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد
 في أولى الثانية (وينتظر) فراغ الفرقة الأولى وعجى الثانية (في) جلوس (تشهده أو قيام الثالثة
 وهو) أى انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في الجلوس لأن القيام محل التطويل (و) صلى (الرابعة
 بكل) من فرقتين (ركعتين) ويتشهد بكل منهما وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو
 أفضل كما مر (ويجوز) أن صلى ولو بلا حاجة (بكل) من أربع فرق (ركعة) وتشارك كل فرقة من الثلاث
 الأول وتم لنفسها وهو منتظر فراغها وعجى الأخرى وينتظر الرابعة في تشهد يسلم بها ويقاس بذلك
 الثلاثية ويمكن شمول المتن لها (وهذه) أى صلاة ذات الرقاع بكيفياتها (أفضل من الأولين) أى صلاتي
 عسكان وبطن نخل للاجماع على محتها في الجملة دونها وتس عند كثرتنا فالكثرة شرط لسنيتها لالصحتها
 خلافاً لمقتضى كلام العراقي في تحريره وفارقت صلاة عسكان بجوازها في الأمن لغير الفرقة الثانية ولها إن
 نوت الفارقة بخلاف تلك وذكر أفضليتها عليها من زيادتي وذات الرقاع وبطن نخل موضعان من نجد وسميت
 ذات الرقاع لقطع جلود أقدامهم فيها فكانوا يلغون عليها الحرق وقيل لأنهم رفعوا فيها راياتهم وقيل غير ذلك
 (وسمى كل فرقة) من فرقتين في الثانية في ذات الرقاع (محمول) لاقتدائها بالإمام حسناً وحكماً (لا) سهو
 الفرقة (الأولى في ثانيها) لمفارقتها له أولها (وسهوه) أى الإمام (في) الركعة (الأولى يلحق الكل)
 فيسجدون وإن لم يسجد الإمام (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الأولى) لمفارقتها له قبله ويلحق الآخرين
 فيسجدون معه ويقاس بذلك السهو في الثلاثية والرابعة مع أن ذلك كله علم من باب سجود السهو (وسن)
 للصلى صلاة الخوف (في هذه الأنواع) الثلاث (حمل سلاح) بقبود زنتها بقولي (لا يمنع صحة) للصلاة (ولا
 يؤذى) غيره (ولا يظهر بتركه) أى ترك حمله (خطر) احتياطاً والراد به ما يقتل كرمح وسيف وسكين وقوس
 وشاب الإما يدفع كترس ودرع وخرج بما زدت ما يمنع من نجس وغيره فيجتمع حمله وما يؤذى كرمح ووسط
 الصف فيكره حمله بل قال الأسنوى وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حمله
 وكحمله وضعه بين يديه إن سهل مديده إليه كسهولة مدها إليه محمولاً لا يتعين إن منع حمله الصحة (و) النوع
 الرابع صلاة (شدة خوف وهي أن صلى كل) منهم (فيها) أى في شدة الخوف سواء التحم قتال ولم يتمكنوا من
 ركعة أم لم يتمكنوا بأن يأمنوا بهجوم العدو ولو لولوا عنه أو انقسموا (كيف أمكن) راكباً وما شيا ولو موماً بركوع
 وسجود عجز عنهما ولا يؤخر الصلاة عن وقتها قال تعالى فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً (وعذر في ترك) توجه
 (قبله) بقيد زنته بقولي (لعدو) أى لأجله لا لجامح دابة طال زمنه قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبل
 القلة وغير مستقبلها قال الشافعي رواه ابن عمر عن النبي ﷺ ول بعضهم الاقتداء ببعض مع
 اختلاف الجهة كالصالحين حول الكعبة والجماعة في ذلك أفضل من الأفراد كحالة الأمن (و) عذر في (عمل
 كثير) كقطعنا وضربات متوالية (لحاجة) إليه قياساً على ما في الآية (لا) في (صباح) لعدم الحاجة
 إليه (وله) إمساك سلاح تنجس) بما لا يعنى عنه (لحاجة) إليه (وقضى) لندرة عذره وهذا ما في الشرحين
 والروضة والمجموع عن الأصحاب وقال في المهمات وهو مانع عليه الشافعي فالفتوى عليه ورجح الأصل
 عدم القضاء فإن لم يحتج إليه ألقاه وأجعله في قرابه محب تركه إلى أن يفرغ لئلا تبطل صلاته ويغتفر حمله
 في الثانية هذه اللحظة لأن في القائه تعريضاً لأصاغة المال وتعيرى بتنجس ولحاجة أولى من تعيره بدمى
 وعجز (وله) حاضر كان أو مسافراً (تلك) أى صلاة شدة الخوف (في كل مباح قتال وهرب) كقتال
 عادل لباغ وذى مال لقاصد أخذه ظملاً وهرب من حريق وسيل وصنع لا معدل عنه وعريم له عند إعساره
 وخوف حبسه بأن لم يصدق عريمه وهو الدائن في إعساره وهو عاجز عن بئنة الاعسار (لا) في (خوف فوت

والثلاثية بفرقة
 ركعتين وبالثانية ركعة
 وهو أفضل من عكسه
 وينتظر في تشهد أو
 قيام الثالثة وهو أفضل
 والرابعة بكل ركعتين
 ويجوز بكل ركعة
 وهذه أفضل من
 الأولين وسهو كل
 فرقة محمول لا الأولى
 في ثانيها وسهوه في الأولى
 يلحق الكل وفي الثانية
 لا يلحق الأولى وسن
 في هذه الأنواع حمل
 سلاح لا يمنع صحة ولا
 يؤذى ولا يظهر بتركه
 خطر وشدة خوف
 وهي أن صلى كل فيها
 كيف أمكن وعذر
 في ترك قبله لعدو وعمل
 كثير لحاجة لصباح
 وله إمساك سلاح
 تنجس لحاجة وقضى
 وله تلك في كل مباح
 قتال وهرب لا خوف
 فوت

(حج) فليس لحرم خاف فوته بفوت وقوفه جرفة إن على العشاء ما كذا أن يصلها سائراً لأنه لم يخب فوت حاصل كفوت نفس وهل له أن يصلها ما كذا وفوت الحج لعظم حرمة الصلاة أو يؤخرها ويحصل الوقوف لصعوبة قضاء الحج وسهولة قضاء الصلاة وجهان رجع الرافعي منهما الأول والنووي الثاني بل صوبه وعليه فتأخيرها واجب كافي الكفاية (ولو صلوها) أي صلاة شدة الخوف (لا) أي شيء كسواد (ظنوه عدوا) لهم (أو أكثر) من ضعفهم (فإن خلافة) أي خلاف ظنهم كإبل أو شجر أو ضعفهم (قضا) إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه وقولي لا أعم من قوله لسواد وقولي أو أكثر من زيادتي .

(فصل) في اللباس (حرم على رجل وخنثى استعمال حرير) ولو قرا بفرش وغيره لنهى الرجل عنه في الصحيحين وللأختياط في الخنثى وذكركه من زيادتي (و) استعمال (ما) أكثره منه زنة تغلبها للأكثر خلاف ما أكثره من غيره والستوى منها الآن كلامها لا يسمى ثوب حرير والأصل الحل وتغلبها للأكثر في الأول (للاضرورة كحر وبرد مضرين وفجأة حرب) ضم الفاء وفتح الجيم وللدو يفتح الفاء وسكون الجيم أي بختها (ولم يجد غيرها) وتصيري بضمير من أولى من تعبده بهلكين (أو حاجة كحرب) إن آذاها لبس غيره (وقل) روى الشيخان أنه عليه السلام دخل لبس الحرير لشدته في الحر والبرد (و) الحرير ليس له أن يشكوا إليه القمل في قص الحرير وسواء فيها ذكر السفر والحضر (و) كقتال ولم يجد ما ينفي عنه أي عن الحرير في دفع السلاح قياساً على دفع القمل (ولو لبس الباسه) أي ما ذكر من الحرير وما أكثره منه (صبيها) إذ ليس له شهامة تنافي خنثة الحرير بخلاف الرجل ولأنه غير مكاتب والحق به التزالي في الإحياء المظنون (وحل ما طرز) أو رقع بحرير بقيد زنته بقولي (قدر أربع أصابع) لوروده في خير مسلم (أو طرف به) أي بحرير بأن جعل طرف ثوبه مسجفاً به (قدر عادة) لوروده في خير مسلم وفرق بينه وبين اعتبار أربع أصابع فيما مر بأن التطرف محل حاجة وقد تنس الحاجة للزيادة على الأربع بخلاف ما مر فإنه مجرد زينة فيقتيد بالأربع أما المرأة فيحل لها ما ذكر مطلقاً حتى الفراش لمحرر أهل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكرها قال الترمذي حسن صحيح (و) حل (استصباح بدهن نجس) كالتنجس لأنه عليه السلام مثل عن فارة وقعت في صحن فقال إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائلاً فاستصحبوا به أو فاتهوا به واما الطحاوي وقال رجاله ثقات واستثبت للساجد لشرها إن لو شوكذا للزجر والمار كارجحه الأذرع في توسطه (لادهن نحو كلب) كخزير فلا يحل الاستصباح به لفظ نجاسته وهذا من زيادتي وصرح به الفوراني والعمراني وغيرهما (و) حل (لبس) شيء (متنجس) ولا رطوبة لأن نجاسته عارضة سهلة الإزالة وقد حذفت من الأصل قوله في غير الصلاة ونحوها لأن تحريره ذلك فيها كافالأسوى إنما هو لكونه مستغلاً بعبادة فاسدة لا لكونه مستعملاً بنجاسة كما لو صلى محدثاً فإنه يأثم بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء وتعبيره بمتنجس أولى من تعبيره بالثوب النجس (لا) لبس (نجس) كجلد ميتة لما عليه من التعبد باجتنب النجس لإقامة العبادة (إلا اضرورة) كحر ونحوه بما مر .

(باب) في صلاة العيدين وما يتعلق بها

والأصل فيها الأخبار الآتية (صلاة العيدين) عيد الفطر وعيد الأضحي والعيد مشتق من العود وتكرره كل عام (سنة) مؤكدة للاتباع ولأنها ذات ركوع وسجود لأذان لها كصلاة الاستسقاء وحملوا نقل الزنى عن الشافعي أن من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكيـد (ولو لمنفرد ومسافر) وعبد وامرأة (لا لحاج بغير جماعة) فلا تنس لاشتغاله بأعمال التحلل والتوجه إلى مكة لطواف الإفاضة عن إقامة الجماعة والخطبة أمافرادي فيمن له تقصير ومنها كما أشار إليه الرافعي في الأغسال المنوثة في الحج وصرح به القاضي وهذا من زيادتي ووقتها (بين طلوع الشمس وزوال) يوم العيد وسيأتي أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء

حج ولو صلوها لما ظنوه عدواً أو أكثر فإن خلافة قضاوا .

(فصل) حرم على رجل وخنثى استعمال حرير وما أكثره منه زنة لا اضرورة كحر وبرد مضرين وفجأة حرب ولم يجد غيرها أو حاجة كحرب وقتال ولم يجد ما ينفي عنه ولو لبس الباسه صبيها وحل ما طرز قدر أربع أصابع أو طرف به قدر عادة واستصباح بدهن نجس لادهن نحو كلبه وليس متنجس لأن نجس إلا اضرورة .

(باب)

صلاة العيدين سنة ولو لمنفرد ومسافر لا لحاج بغير جماعة بين طلوع شمس وزوال

وعدلوا بعد الغروب صليت من الغد أداء (وسن تأخيرها لترفع الشمس) كرمح (للاتباع وللخروج من الخلاف فلو فعلها قبل الارتفاع كرمه كما قاله ابن الصباغ وغيره) وهي ركعتان والأكل أن يكبر رافعا يديه في أولى بعد (دعاء) افتتاح سبعاو) في (ثانية قبل تعوذ حسا) للاتباع رواه الترمذي وحسنه ويضع يده على يساره بين كل تكبيرتين ولا بأس بإرسالهما ولو نقص إمامة التكبيرات تابعه وتسن التكبيرات في القضية أيضا كما اقتضاه كلام المجموع وغيره لأن القضاء يحكي الأداء وإن قال العجلي إنه لا تسن فيها لأنها شعار للوقت وقد فات (و) أن (يهلل) بأن يقول لا إله إلا الله (ويكبر) بأن يقول الله أكبر (ويجبد) بأن يعظم الله بتسبيح وتحميد (بين كل فتنتين) روى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وصلاً باستاد جيد ولأنه لا تليق بالحال (ويحسن) فيه (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة (ولو ترك التكبير قهراً) ولو بعض الفاعحة (لم يعد إليه) لتلبسه بفرض وتعبيره بترك أعم من تعبيرة بنسى (و) أن (يقراً بعد الفاعحة في الأولى ق) و) في (الثانية اقتربت أو) سبح اسم ربك (الأعلى) في الأولى (والغاشية) في الثانية (جهرًا) للاتباع رواه مسلم وذكر الأعلى والغاشية من زيادتي (وسن خطبتان بعدها) بقيد زده بقولي (لجماعة) لا المنفرد روى الشيخان أنه عليه السلام وأبابكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وكونهما فتنتين مقبس على خطبة الجمعة ولو قدمت على الصلاة لم يعتد بها كالأرنية بعد الفريضة إذا قدمت (نخطب في جمعة في أركان وسن) لافي شروط خلافا للرجاني وحرمة قراءة الجنب آية في إحداها ليس لكونها ركناً بل لكون الآية قرآناً لكن لا يغني أنه يعتبر في أداء السنة الإسماع والسباع وكون الخطبة عرية وقولي وسن من زيادتي (و) سن (أن يعلمهم في) عيد (فطر الفطرة و) في عيد (أنهى الأنحية) أى أحكامها للاتباع في بعضها رواه الشيخان ولأن ذلك لا تليق بالحال (و) أن (يختص) الخطبة (الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولاء) أفراداً في الجميع لقول عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود إن ذلك من السنن رواه الشافعي قال في المجموع وإسناده ضعيف ومع ضعفه لادلالة فيه على الصحيح لأن عبيد الله تابعي وقول التابعي من السنة كذا موقوف على الصحيح فهو كقول صحابي لم يثبت انتشاره فلا يحتج به على الصحيح وهذه التكبيرات ليست من الخطبة بل مقدمة لها كأنص عليه الشافعي وافتتاح الشيء قد يكون بمقدمته التي ليست منه به على ذلك في الروضة والتصریح بسن التلميم والافتتاح عاذر من زيادتي (و) سن (غسل) للعيدين كما مر مع دليله في الجمعة وذكرته هنا بوطئة لقولي (ووقته من نصف ليل) لامن خبر لأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون لصلاة العيد من قراهم فلو امتنع الغسل قبل الفجر لشق عليهم (و) سن (ترين) بأن يترين بأحسن ثيابه وتطيب وإزالة نحو ظفر وريح كربة ومواء فيه وفي الغسل الخارج للصلاة وغيره هذا للرجال أما النساء فيكرهن الدوات المهيئة للحضور ويسن لغيرهن ويتنظفن بالماء ولا يتطيبين ويخرجن في ثياب بذلتهن وكالنساء فيأخذن الحناني (و) سن (يكور) بعد الصبح لغير إمام ليأخذ مجلسه وينظر الصلاة (وأن يحضر إمام وقت صلاته) للاتباع رواه الشيخان (ويجمل) الحضور (في أنحى) ويؤخره في فطر قليلاً . كتب عليه السلام إلى عمرو بن حزم حين ولاء البحرين أن عجل الأنحى وآخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكته السباع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة والتصریح بسن البكور وما بعده من زيادتي (وقلها بمسجد أفضل) لشرفه (للعذر) كضيقه فيكره فيه للتشويش بالزحام وإذا وجد مطراً أو نحوه وضاق المسجد صلى الإمام فيه واستخلف من يصلي بياقي الناس بموضع آخر (وإذا خرج) لغير المسجد (استخلف) ندباً من يصلي ويخطب (فيه) بمن تأخر من ضيقه وغيره كشيوخ ومرضى وبعض الأقوياء كما استخلف على رضى الله عنه أبان مسعود الأنصاري في ذلك رواه الشافعي بإسناد صحيح فإن استخلف من

وسن تأخيرها لترفع كرمح وهي ركعتان والأكل أن يكبر رافعا يديه في أولى بعد افتتاح سبعاو ثانية قبل تعوذ حسا ويهمل ويكبر ويجبد بين كل فتنتين ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولو ترك التكبير قهراً لم يعد إليه ويقراً بعد الفاعحة في الأولى ق والثانية اقتربت أو الأعلى والغاشية جهرًا، وسن خطبتان بعدها لجماعة كجمعة في أركان وسن وأن يعلمهم في فطر الفطرة وأضحى الأضحى وفتتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولاء وغسل ووقته من نصف ليل وترين وبكور وأن يحضر إمام وقت صلاته ويجعل في أضحي وفعلها بمسجد أفضل إلا لعذر ، وإذا خرج استخلف فيه

يصلى بهم وسكت عن الخطبة لم يخطب بهم كما صرح به الجليلي لكونه اقتضات على الإمام وبما تقرر علم أن
 تيممى بما ذكر أولى من قوله ويستخلف من يصل بالضعفة (و) أن (يذهب) للصلاة (ويرجع) منها (بجمعة)
 بأن يذهب في طريق طويل ماشيا بسكينة ويرجع في آخر قصير لما سئم في غير الذهاب والرجوع فيما
 ذكره والاتباع فيها رواه البخاري وغيره وسببها أنه كان يذهب في أطول الطريقين تكثرًا للأجر
 ويرجع في أقصرهما وقيل إنه كان يتصدق على قهراهما وقيل لتشبهه الطريقان (و) أن (ياكل قبلها) في
 عيد (فطر ويمسك) عن الأكل (في) عيد (أضحى) حتى يصل للاتباع رواه ابن حبان وغيره وصحوه
 وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخيره والتصریح بسن الذهاب وما بعده من
 زيادتي (ولا يكره نقل قبلها) بعد ارتفاع الشمس (لغير إمام) أما بعدها فإن لم يسمع الخطبة فكذلك
 وإلا كره لأنه بذلك معرض عن الخطبة بالكلية وأما الإمام فيكره له النقل قبلها وبعدها لاشتغاله بغير
 الأهم ولحالفته فعل النبي ﷺ (وسن أن يكره غير حاج رفع صوت) في المنازل والأسواق وغيرهما (من)
 أول ليلتي عيد) أي عيد الفطر وعيد الأضحى ودليله في الأول قوله تعالى وتكملوا العدة أي عدة صوم
 رمضان وتكبروا الله أي عند إكمالها وفي الثاني القياس على الأول وفي رفع الصوت إظهار شعار العيد
 واستئني الرافعي منه للراءة وظاهر أن محله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم ومثلها الخنثى (إلى) تحرم
 إمام) صلاة العيد إذ الكلام مباح إليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فإن
 صلى منفردا فالعبرة بإحرامه (و) أن يكره أيضا (عقب كل صلاة) ولو فاتته ونافلة وصلاة جنازة (من صبح)
 يوم (عرفة إلى عقب عصر آخر) أيام (التشريق) للاتباع رواه الحاكم ومصحح إسناده (و) أن يكره (حاج
 كذلك) أي عقب كل صلاة (من ظهر) يوم (نحر) لأنها أول صلواته بعد انتهاء وقت التلبية (إلى عقب صبح
 آخره) أي التشريق أي أيامه لأنها آخر صلواته يعني (وقبل ذلك) لا يكره بل (يلبي) لأن التلبية شعاره
 وخرج بما ذكر الصلوات في عيد الفطر فلا يسن التكبير عقبها لعدم وروده والتكبير عقب الصلوات يسمى
 مقيدا ومقابله مرسلا ومطلقا (وصيغته المحبوبة معروفة) وهي كما في الأصل الله أكبر الله أكبر الله أكبر
 لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد واستحسن في الأم أن يزيد بعد التكبيرة الثالثة الله أكبر كبيرا
 والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون
 لا إله إلا الله وحده صدق وعده وتصر عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر
 (وتقبل شهادة هلال شوال يوم الثلاثين) بأن شهدوا برؤية هلال الليلة الماضية فنظروا (ثم إن كانت) شهادتهم
 (قبل زوال) بزمن يسع الاجتماع والصلاة أو ركعة منها (صلى العيد حينئذ أداء وإلا) بأن كانت بعد الزوال أو
 قبله بدون الزمن المذكور (ف) تصلى (قضاء) متى أريد قضاؤها أما شهادتهم بعد اليوم بأن شهدوا بعد الغروب
 فلا تقبل في صلاة العيد فتصلى من الغد أداء إذا لافائدة في قبولها إلا ترك الصلاة فلا يصحى إليها وتقبل في
 غيرها كوقوع الطلاق والعق المعلقين برؤية الهلال (والعبرة) فيما لو شهدوا قبل الزوال وعدلوا بعده
 قبل الغروب أو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده (بوقت تعديل) لاشهادته لأنه وقت جواز الحكم
 بها فتصلى العيد في الأول قضاء وفي الثانية من الغد أداء وهذا من زيادتي .

(باب) في صلاة كسوف الشمس والقمر

والأصل فيها الأخبار الآتية (صلاة الكسوفين) لا عبر عنهما في قول بالخسوفين وفي آخره بالكسوف للشمس
 والخسوف للقمر وهو أشهر (سنة) مؤكدة لأخبار صحيحة ولأنها ذات ركوع وسجود لأذان لها صلاة
 الاستسقاء وحملوا قول الشافعي في الأم لا يجوز تركها على كراهته لنا كدهاليو افاق كلامه في مواضع آخر
 والمكروه قديم وصف بعدم الجواز من جهة إطلاق الجائز على مستوي الطرفين (وأقلها ركعتان) كسنة

ويذهب ويرجع بجمعة
 ويأكل قبلها في فطر
 ويمسك في أضحى ولا
 يكره نقل قبلها لغير
 إمام وسن أن يكره غير
 حاج رفع صوت من
 أول ليلتي عيد إلى تحرم
 إمام وعقب كل صلاة
 من صبح عرفة إلى
 عقب عصر آخر
 تشريق وحاج كذلك
 من ظهر نحر إلى عقب
 صبح آخره وقبل ذلك
 يلبي وصيغته المحبوبة
 معروفة وتقبل شهادة
 شوال يوم الثلاثين ثم
 إن كانت قبل زوال
 صلى العيد حينئذ
 أداء وإلا قضاء
 والعبرة بوقت تعديل .

(باب)

صلاة الكسوفين
 سنة ، وأقلها ركعتان

الظهر كافي المجموع للاتباع رواء أبو داود وغيره وهذا من زيادتي (وأدنى كلها زيادة قيام وقراءة وركوع كل ركعة) للاتباع رواء الشيخان وتعبير كثير بأن هذا أقلها محمول على ما إذا شرع فيها بنية هذه الزيادة أو على أنها أقل الكمال وما في رواية لمسلم أنه عليه السلام صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفي أخرى له أربع ركوعات وفي رواية لأبي داود وخمس ركوعات أحباب أعتنوا بها بأن رواية الركونين أشهر وأصح ومحملها على الجواز (ولا ينقص) مضليها منهما (ركوع الانحلاء ولا يزيد) فيها (لعدمه) عملاً بما نواه ولا يكرهه نعم إن صلاها وحده ثم أدر كها مع الإمام صلاها كافي للكتابة (وأعلاه) أي الكمال (أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة) أو قدرها إن لم يحسنها (و) في قيام (ثان كائني آية منها) وفي (ثالث كائنة وخمسين) منها (و) في (رابع كائنة) منها وفي نص آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متفرقان والأكثر على الأول قال في الروضة كأصلها وليس على الاختلاف المحقق بل الأمر فيه على التقريب (و) أن (يسبح في ركوع وسجود أول) منها (كائنة من البقرة) وفي (ثان كئنانين و) في (ثالث كسعين و) في (رابع كخمين) لثبوت التطويل من الشارع في ذلك بالتقدير مع قول ابن عباس الراوي في القيام الأول قياماً طويلاً نحو من سورة البقرة وفي بقية القيامات قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول وفي الركوع الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وفي بقية الركوعات ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ولا يطيل في غير ذلك من جلوس واعتدال واختار النووي أنه يطيل في الجلوس بين السجدين أيضاً لصحة الحديث فيه وعمل ما ذكر إذا لم يكن عذر والا سن التخفيف كما يؤخذ ذلك من قول الشافعي في الأم إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها قراً في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها (وسن جهر بقراءة) صلاة (كسوف قر) لاشمس لأن الأولى ليلية أو ملحق بها بخلاف الثانية وما روى من أنه عليه السلام جهر وأنه أسر حمل على ذلك (و) سن (فعلها) أي صلاة الكسوفين (بمسجد بلا عذر) كنظيره في العيدين وهذا من زيادتي (و) سن (خطبتان كخطبتي) عيد) فيما مر (لكن لا يكبر) فيها لعدم وروده وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به (و) سن (خطبتان) فيها الشا معهما (على) فعل (خير) من توبة وصدقة وعق ونحوها في البخاري أنه عليه السلام أمر بالعتاقة في كسوف الشمس ولا تخطب إمامة النساء ولو قامت واحدة وعظمت فلا بأس (وتدرك ركعة) بإدراك (ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية كافي سائر الصلوات فلا تدرك بإدراك ثان ولا قيامه لأنها كالنابئين للأول وقيامه (وتفوت صلاة) كسوف (الشمس بغروبها) كسفة لعدم الانتفاع بها بعده (وبانحلاء) تام يقيناً لأنه المقصود بها وقد حصل بخلاف الخطبة لأن المقصود بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو حال حجاب وشك في الانحلاء أو الكسوف لم يؤثر فيصلي في الأول لأن الأصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني لأن الأصل عدمه (و) تفوت صلاة كسوف (قر) أي بالانحلاء كما مر (وبطلوعها) أي الشمس لعدم الانتفاع به بعد طلوعها فلا تفوت بغروبها كسفة كالأول استبراهام ولا بطلوع فجر لبقاء الانتفاع بضوئه ولو شرع فيها قبل الفجر أو بعده فطلعت الشمس في أثناءها لم تبطل كالأول انجلي الكسوف في الأثناء (ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنازة قدمت) أي الجنازة لحوف تغير الميت بتأخيرها (أو كسوف وفرض كجمعة قدم) أي الفرض (إن ضاق وقته وإلا فالكسوف ثم يخطب للجمعة متعرضاً له ثم يصليها) أي الجمعة وان اجتمع كسوف وتر قدم الكسوف وإن خيف فوت الوتر أيضاً لأنها آكد أو جنازة وفرض أو عيد وكسوف فكالكسوف مع الفرض فيما مر لكن له أن يقصد العيد والكسوف بالخطبة لأنهما سنتان والقصد منهما واحد مع أنهما تابعان للمقصود وبهذا اندفع استشكل ذلك

وأدنى كلها زياد قيام وقراءة وركوع كل ركعة ولا ينقص ركوعاً لانحلاء ولا يزيد لعدمه وأعلاه أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة وثان كائني آية منها وثالث كائنة وخمسين ورابع كائنة ويسبح في ركوع وسجود أول كائنة من البقرة وثان كئنانين وثالث كسعين ورابع كخمين ، وسن جهر بقراءة كسوف قر وفعلها بمسجد بلا عذر وخطبتان كعيد لكن لا يكبر وحث على خير وتدرك ركعة بركوع أول وتفوت صلاة شمس بغروبها وبانحلاء وقره وبطلوعها ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنازة قدمت أو كسوف وفرض كجمعة قدم إن ضاق وقته وإلا فالكسوف ثم يخطب للجمعة متعرضاً له ثم يصليها .

بعدم صلاة السنين بنية صلاة واحدة إذ لم تتداخلوا ولمن تقديم الجنائز فيأذ كر إذا حضرت وحضر الولي
والأفراد الإمام جماعة يشظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها .

باب في الاستسقاء

وهو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا المباد من الله عند حاجتهم إليها وهو ثلاثة أنواع أدناها الدعاء وأوسطها
الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة جمعة ونحوها وأفضلها إذا ذكرته بقولي (صلاة الاستسقاء سنة) مؤكدة
ولولسافر ومنفرد للاتباع رواه الشيخان (الحاجة) من انقطاع الماء أو قلته بحيث لا يكفي أو ملوخته
(ولا لاستزادة) بها تقع وهذا من زيادتي بخلاف ما لا يحتاج اليوم لا تقع به في ذلك الوقت وشغل ما ذكره مالو
انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت إليه فيسألونهم أيضا أن يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم
(وتكرر) الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرقعة وغيره (حق يسقوا) وهذا أولى من قوله وتعاد
ثانيا وثالثا (فإن سقوا قبلها اجتمعوا لشكر ودعاء وصلوا) وخطب بهم الإمام شكرا لله تعالى وطلبنا للمزيد
قال تعالى لنن شكرهم لأزيدنكم (ومن أن يأمرهم الإمام بصوم أربعة أيام) متتابعة وصوم هذه الأيام
واجب بأمر الإمام كفي تلو النوى (ويرى) كسدة فتوتوبة لأن لكل من ذلك أثر في إجابة الدعاء وفي
خير حسنة الترمذي أن الصائم لا ترد دعوته (وخرج وجههم إلى صحراء) بلا عذر (في اليوم) الرابع في ثياب
بدلة (أي مينة) (و) في (خشع) في مشيهم وجلسهم وغيرها للاتباع رواه الترمذي وقال حسن صحيح
(منتظنين) بالمال والسواك وقطع الروائح الكريهة (ويأخرج صبيان وشيوخ وغير ذوات هيئات وبهائم)
لأنهم مسترزقون ولخير وهل ترزقون وتصرون إلا بضعفائكم رواه البخاري والتصريح بسن أمر
الإمام بالصوم والبر وأمره بالباقي مع ذكر منتظنين وغير ذوات هيئات من زيادتي (ولا تمنع أهل ذمة
حضورا) لأنهم مسترزقون بفضل الله واسع وقد يجيهم استدراجهم وفي الروضة عن النص كراهة لأنهم
ربما كانوا أسببا للقطط لأنهم ملعونون ويكره أمرهم بالخروج كأنص عليه في الأم (ولا يخلطون بنا)
في مصالنا بل يميزون عنا في مكان لذلك إذ قد يحملهم عذاب بكفرهم فيصينا حال تعالى واتقوا فتنة لا تصين
الذين ظلموا منكم خاصة (وهي كمد) في أنهار كتمان وفي التكبير والجهر وخطبته وغيرها للاتباع رواه
الترمذي وقال حسن صحيح (لكنها لا تؤقت) بوقت عيد ولا غير فهو أولى من قوله ولا تختص بوقت العيد
فصلها في أي وقت كان من ليل أو نهار لأنها ذات سبب فدارت مع سببها (وتجزي الخطبتان قبلها) للاتباع
رواه أبو داود وغيره (ويبدل تكبيرهما باستغفار) أولها فيقول أستغفر الله الذي لا إله إلا هو إلى القيوم
وأثوب إليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبتين من الاستغفار ومن قوله استغفروا ربكم إنه كان
غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا
(ويقول في) الخطبة (الأولى اللهم اسقنا غيثا) أي مطرا (مغيثا) أي مرويا مشيعا (إلى آخره) وهو كما في
الأصل حديثا مرثيا مريما غدا عجلنا سحبا طقدا نأما إلى يوم الدين أي إلى انتهاء الحاجة اللهم اسقنا الغيث
ولا تجعلنا من القانطين اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء أي المطر علينا مدرارا أي كثيرا
للاتباع رواه الشافعي رضي الله عنه والحنفي الطيب الذي لا ينقصه شيء والمرى الحمد العاقبة وللربع
ذو الربع أي البناء والقدق كثير الخير والجلل ما يجلل الأرض أي يعمها كجل القرس والسح شديدا الوقع
على الأرض والطبق ما يطبق الأرض فيصير كالطبق عليها (ويتوجه) للقبلة (من نحو ثلث) الخطبة
(الثانية) وهو مراد الأصل بقوله بعد صدر الخطبة الثانية (وحيث يدان في الدعاء سرا وجها) قال تعالى
ادعوا ربكم تضرعا وخفية ورفع الحاضرون أيديهم في الدعاء مشيرين بظهوراً كفهم إلى السماء للاتباع
رواه مسلم والحكمة فيه أن القصد رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شيء كما مر بيانه في صفة الصلاة (ويجعل

باب

صلاة الاستسقاء
مستحاجة ولاستزادة
وتكرر حتى يسقوا
فإن سقوا قبلها اجتمعوا
لشكر ودعاء وصلوا .
ومن أن يأمرهم الإمام
بصوم أربعة أيام وير
وخرج وجههم إلى صحراء
في الرابع في ثياب بدلة
وتخشع منتظنين
ويأخرج صبيان وشيوخ
وغير ذوات هيئات
وبهائم ولا تمنع أهل ذمة
حضورا ولا يخلطون بنا
وهي كمد لكنها لا تؤقت
وتجزي الخطبتان
قبلها ويبدل تكبيرهما
باستغفار ويقول في
الأولى اللهم اسقنا غيثا
مغيثا الخ ويتوجه لمن
نحو ثلث الثانية وحيث
يدان في الدعاء سرا
ويجعل

عن ردائه يساره وعكسه (يحمل) أعلاه أسفله وعكسه) والأول تحويل والثاني تنكيس وذلك للاتباع في الأول رواه أبو داود وغيره ولهمه عليه السلام بالثاني فيه فانه استسقى وعليه خيمه سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعل أعلاه أسفلت عليه قلبها على عاتقه ويحصلان معا يحمل الطرف الأسفل الذي على شقه الأيسر على عاتقه الأيمن والطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر والحكمة فيهما التناول بغير الحال إلى الخصب والسعة (يفعل الناس) وهم جلوس (مثله) تبعاً له وروى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حولوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك مندوب قيل والتحويل خاص بالرجل وإذا فرغ الخطيب من الدعاء أقبل على الناس وأتى بقية الخطبة (ويترك) الرداء محولاً ومنكساً (حتى ينزع الثياب) لأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير رداءه بعد التحويل ثم يحمل التنكيس في الرداء للربع لا في للدور والثالث (ولو ترك) الإمام (الاستسقاء فله الناس) محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان الوالي بالمدح يأنلهم كما اقتضاء كلام الشافعي لحوف الفتنة (وسن) لكل أحد (أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غورته) ليصيه بركا به وللاتباع رواه مسلم وظاهر أن ذلك آكد ولا فطر غير أول السنة كذلك كما أوضحته في شرح الروض (و) أن (يغتسل أو يتوضأ في سبيل) روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السبل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتطهر منه ونحمد الله عليه ونصبري كالأصل والروضة بأوفيد من أحدهما بالمنطوق وكليهما يفهم الأولى وهو أفضل كما في المجموع وفيه فإن لم يجمعهما فليتوضأ وفي الهيات التيجه الجمع ثم الاتصاف على الغسل ثم على الوضوء وأنه لا نية فيه إذا لم يصادف وقت وضوء ولا غسل انتهى واقصر في التنبيه على الغسل (و) أن (يسبح لرعد وبرق) روى مالك في اللوطا عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وقيس بالرعد البرق (و) أن (لا يتبعه) أي البرق (بصره) قال تعالى يكاد سنابرقه ينهب بالأبصار وروى الشافعي عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق أي للطر فلا يشرايه (و) أن (يقول عند مطر اللهم صيباً) بتشديد الياء أي مطراً (نافعا) للاتباع رواه البخاري (ويدعو عشاء) خير البيهقي « يستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف وزول النيث وإقامة الصلاة وروية الكعبة » (و) يقول (إله) أي في إثر للطر كما عبر به في المجموع عن الشافعي والأصحاب (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (وكره مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أي بوقت النجم القلاني على عامة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء لإيهامه أن النوء فاعل للطر حقيقة فإن اعتقد أنه الفاعل له حقيقة كفر (و) كره (صب ريح) لخير : الريح من روح الله أي رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالنداب فافان رأيتوها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها رواه أبو داود وغيره بأسناد حسن (وسن إن تضرروا بكثرة مطر) بتثليث الكاف (أن يقولوا) كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه ذلك (اللهم هو اليئنا ولا علينا) اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر رواه الشيخان أي جعل الطرفين الأودية والراعي لافي الأبنية ونحوها والآكام بالمدجم أكم بضمين جمع إكام بوزن كتاب جمع أكم ففتحين جمع أكمة وهي التل المرتفع من الأرض إذا لم يبلغ أن يكون جبلاً والظراب جمع ظرب بفتح أوله وكسر ثانية : جبل صغير (بلا صلاة) لعدم ورودها فيه .

(باب) في حكم تارك الصلاة

(من أخرج) من الكافرين (مكتوبة كسلوا لوجه) وإن قال أصلها ظهرا (عن أوقاتها) كلها (قتل) خذا) لا كفر الخبر الشيخين : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فيقيموا الصلاة الحديث وخبر أبي داود وغيره خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن فلم

عين ردائه يساره
وعكسه وأعلاه أسفله
وعكسه ويفعل الناس
مثله ويترك حتى ينزع
الثياب ولو ترك
الاستسقاء فله الناس .
وسن أن يبرز لأول
مطر السنة ويكشف
غير غورته ويغتسل
أو يتوضأ في سبيل
ويسبح لرعد وبرق
ولا يتبعه بصره ويقول
عند مطر : اللهم صيباً
نافعا ويدعو بما شاء
وإله : مطرنا بفضل
الله ورحمته ، وكره
مطرنا بنوء كذا
وسبريح ، وسن إن
تضرروا بكثرة مطر
أن يقولوا : اللهم هو اليئنا
ولا علينا بلا صلاة .

(باب)

من أخرج مكتوبة
كسلا ولو جمعة عن
أوقاتها قتل حدا

[مسئلة] في عدم سن الإعادة في صلاة الجنائز قالوا لا تسن الإعادة في صلاة الجنائز على الأصح ولو الأولى فرادى لبنائها على التخفيف أى بحسب الأصل وإلا فالحكم لا يختلف وإن صليت على القبر قال الأسنوى في الكلام قصور إذ يسن عدم الإعادة وعدم السن يصدق بالإباحة وأجاب في شرح الروض بأن الإباحة لا تدخل العبادة والإعادة عبادة لدخولها في مطلق صلاة فلا يصدق عدم سنها إلا بسن عدمها وإنما عبروا بالأول لأن المقصود مجرد نفي ما أثبتته مقابل الأصح من سنها قياساً على غيرها بأن ثم فارقا فإن قيل كيف لا يسن ما هو عبادة فضلا عن سن عدمه قلنا هذا خارج كما في صوم يوم عرفة للحاج فإن أعاد ولو أكثر من مرة ولو فرادى صح إذ المقصود الدعاء ومن ثم قال ع ش لا يجب فيها نية الفرض ولو قلنا بنية غيرها لكن الشهور خلافه فتوى فرضا نظرا للصورة وتقع تقلا نظرا للحقيقة فيجوز قطعها وإنما وجب القيام لانحاق الصورة بدونه فتدبر ويسن لمن حضر بعد الصلاة أن يصلي ولو فرادى ويسن انتظار فراغه بخلاف العهد السابق والأفضل أن يؤخر إلى بعد الدفن وينوي الفرض وتقع فرضاً أى يثاب ثوابه لسقوط الحرج بغيره ويحرم قطعها وإن سن ابتدائه كما في نسك التطوع فتدبر وتصح صلاة الصبي على الجنائز الحاضرة ولو مع وجود الكافئين ويسقط به الفرض على الأصح إذ المقصود الدعاء (٨٨) وهو منه أقرب إلى الإجابة وتقع نافلة وتصح منه بنية النفل على ما رجحه م ر

في نيتيه المكتوبات حتى لو بلغ في الوقت لم يجب الإعادة أما الصلاة على القبر أو على الغائب عن بلد الصلي أو عن محله حيث امتنع حضوره لنحو مرض أو حبس كما قاله م ر فلا تصح إلا ممن كان مكلفاً بها عند الموت أو قبل الدفن بما يسع الصلاة فتصح منه حينئذ ويسقط بها الفرض عن حاضري الميت بحيث إذا علموا

يصح منهن شيئا استخفافا بحققن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة والجنة لا يدخلها كافر فلا يقتل بالظهر حتى تعرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطولع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطولع الفجر وطريقه أنه يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فإن أصر وأخرج استحق القتل نعم لا يقتل بتركها فالقيد الطهورين لأنه مختلف فيه ذكره القفال وإنما يقتل غيره (بعد استتابة) له لأنه ليس أمواً حالاً من المرتد فإن تاب وإلا قتل وقضية كلام الراوضة كأصلها والمجموع أن استتابة واجبة كالمترد لكن صحح في التحقيق ندها والأول أوجه وإن فرق الأسنوى بينهما وتكفي استتابة في الحال لأن تأخيرها يفوت صلوات وقيل يغفل ثلاثة أيام والقولان في النذب وقيل في الوجوب . والمعنى أنها في الحال أو بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة فإن لم يتب قتل (ثم) بعد قتله (له حكم السلم) الذي لم يترك الصلاة فيجهز ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يطمس قبره كسائر أصحاب الكبار ولا يقتل إن قال صليت ولو قتله في مدة الاستتابة أو قبلها إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وكتارك الصلاة فيما ذكر تارك شرط لها كالوضوء لأنه ممتنع منها .

(كتاب الجنائز)

بالفتح جمع حنازة بالكسر والفتح اسم الميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش

لا يجب عليهم الصلاة . واستشكل سم عدم صحة صلاة الصبي على القبر أو عليه والغائب بصحتها على الجنائز الحاضرة مع أنه لا فرق . ويجب بأن الصلاة على القبر أو الغائب جاءت على خلاف القياس لصحتهما مع حيولة القبر ومع كون الغائب قد يكون خلف الصلي وصلاة الصبي جاءت أيضاً على خلاف القياس إذا مخاطب غيره فلو صحت منه على القبر أو الغائب لزم ارتكاب خلاف القياس من جهتين وقواعد للذهب تأباه بخلاف صلاته على الحاضرة لست فيها مخالفة القياس إلا من جهة فتدبر وتصح من الإناث عند قد الدكور بحيث يؤدي انتظارهم إلى تغيير الليث أو الإزراء به فيصليان وتسن لهن الجماعة وينوي الفرض وتقع لهن فرضاً ولا يجب على الرجال إذا حضروا ولو قبل الدفن فعلها فانياً بل يسن على قياس مامر فإن وجد معهن رجل صليان إن شئ بعده أو معه وتقع لهن نافلة وفي نيتين الفرض الخلاف في الصبي بمجامع أن كلا غير المخاطب كما قال سم أما صلاتهن قبله فلا تصح على الراجح وقيل تصح وتقع تقلا وقيل فرضاً ورد بأنه لا وجه للصحة بقاء الفرض ولا لسقوط الفرض بفعل الجنس الناقص مع وجود الجنس الكامل لا سيما فيه إزراء بالميت فإن كان الوجود معهن صبياً فتدبر يجب عليهن أمره بالصلاة قبل وضربه عليها فإن امتثل صليان إن شئ بعده أو معه وينوي الفرض وتقع لهن فرضاً لأنهن المخاطبات لا قبله على مامر وعند حجر لا يجب عليهن أمره بل الحكم منوط بإرادته فإن أراد الصلاة امتنع عليهن الصلاة قبله وأقارب القرى في شرح الإرشاد سقوط الفرض بفعلهن قبله مطلقاً لأنهن المخاطبات دونهن وإن سقط به الفرض واستنوجه شيخ الإسلام في شرح الروض [تنبيه] الحثي مع الأثني كالأدكر ومع الأثني مع الأثني مع مثله يتعين في سقوط

ليستعد للموت بتوبة؛
وسن أن يكثر ذكره
ومريض آكد ويتداوى
وكره إكراهه عليه
وتعني موت لضر، وسن
لفتة دين وأن يلقن
محضر الشهادة بلا
إلحاح ثم يوجه باضجاع
لجنب أيمن فأيسر
فاستلقاء ويقرأ عنده
يس ويحسن ظنه بربه
فإذا مات غمض وهد
لحياء بعصابة ولينت
مفاصله ونزعت ثيابه
ثم ستر شوب خفيف
وتقل بطنه بغير
مصحف .

الفرس فعلهما ولومع
التعاقب ولا نظر للتردد
في الصحة عند علم كل
منهما بخبوثة الآخر
ويحتمل اشتراط العية
حينئذ فراجعه .
(خاتمة) قولهم لا يتنفل
بصلاة الجنائزة معناه كما
في المجموع أنها لا تفعل
بلا سبب كما هو شأن
النفل وإلا فقد علمت
أنها تقع نافلة في الإعادة
وفي صلاة الصبي وفي
صلاة النساء بعد الرجال
أو معهم بل وتصح بنية
النفل في الأخيرين كما
مر من م ر وسم ،
والله تعالى أعلم .

وعليه الليث وقيل عكسه وقيل غير ذلك من جزئه إذا ستره (ليستعد للموت) كل مكلف (بتوبة) بأن يبادر
إليها ثلاثاً فجاء الموت الموت لها (وسن أن يكثر ذكره) لحبراً أكثروا من ذكرها ذم الذات يعني الموت روله
الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه زاد النسائي فإنه ما يذكر في كثير إلا قلله ولا قليل إلا كثره أي
كثير من الأمل والدنيا وقليل من العمل وهازم بالمعجمة أي قاطع والتصريح بسن ذلك من زيادتي (ومريض
آكد) بما ذكرنا أشد طلباً به من غيره (و) أن (يتداوى) المريض لحبر البخاري ما أنزل الله داء إلا وأنزل
له شفاء وخبر أن الأعراب قالوا يا رسول الله أتداوى فقال يتداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء إلا الهرم
روله الترمذي وغيره وصححه قال في المجموع فإن ترك التداوى توكلًا فهو فضيلة (وكره) إكراهه عليه
لما فيه من التشويش عليه قال في المجموع وخبر لا تكرهوا مرضاًكم على الطعام فإن الله يطعمهم
ويسقيهم ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن (و) كره (تمنى موت لضر) في بدنه
أودنياه (وسن) تمنيه (لفتندين) لحبر الشيخين في الأول لا يتمين أحدكم الموت لضر أصابه فإن كان لا بد
فاعلا فليقل اللهم أحني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي واتباع في الثاني لكثير من
السلف وذكروا السن من زيادتي وقال الأسنوي وغيره إن النووي أفتى به (وأن يلقن محضر) أي من حضره
الموت (الشهادة) أي لا إله إلا الله لحبر مسلم لقنوا موتاًكم لا إله إلا الله أي ذكروا من حضره الموت وهو من
باب تسمية التثنية بما يصير إليه وروى الحاكم بإسناد صحيح من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة (بلا
إلحاح) عليه ثلاثاً يضجر ولا يقال له قل بل يتشهد عنده وليكن غير منهم كحسد وعدو ووارث فإن لم يحضر
غيرهم لقنهم من حضر منهم كما يحسنه الأذريعي فإن حضر الجميع لقن الوارث فيما يظهر أو ورثة لقنهم أشفقهم
عليه وإذا قالها مرة لا تعاد عليه إلا أن يتكلم بعدها (ثم يوجه) إلى القبلة (باضجاع لجنب أيمن) فإن تعذر
فالجانب (أيسر) كافي المجموع لأن ذلك أبلغ في التوجيه من استلقائه وذكر الأيسر من زيادتي (وإن تعذر
وجه) (استلقاء) بأن يلقى على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة بأن يرفع رأسه قليلاً والأخصان هنا أسفل
الرجلين وحقيقتهما النخض من أسفلهما والترتيب بين التلقين والتوجه من زيادتي وبه صرح
الناوردي وقال التاج بن الفركاح إن أمكن الجمع فلامعاً وإلا بدي بالتلقين (و) أن (يقرأ عنده) سورة
(يس) لحبر أقره واطى موتاًكم يس رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وقال للرازي من حضره الموت
لأن الليث لا يقرأ عليه والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة والبعث مذكورة فيها فإذا قرئت عنده
تجدد له ذكر تلك الأحوال (و) أن (يحسن ظنه بربه) لحبر مسلم عن جابر قال سمعت النبي ﷺ يقول
قبل موته ثلاث : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن أن برحه ويعفو عنه
ولحبر الشيخين قال الله أنا عند ظن عبدي بي ويسن من عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة الله تعالى (فإذا
مات غمض) ثلاثاً يقبض منظره وروى مسلم أنه ﷺ دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال
إن الروح إذا قبض تبعه البصر وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص بفتح الشين والحاء (وشد
لحياء بعصابة) عريضة تربط فوق رأسه ثلاثاً يبق فيه مفتاحاً يخله الهواء (ولينت مفاصله) فيرد ساعده
إلى عضديه وساقه إلى فخذه وغنمه إلى بطنه ثم تمد وتلين أصابعه تسهلاً لتسله وتكفينه فإن في البدن بعد
مفارقة الروح بقية حرارة فإذا لينت المفاصل حينئذ لانت وإلا فلا يمكن تليينها بعد (ونزعت ثيابه) التي مات فيها
لأنها تسرع إليه الفساد (ثم ستر) كله إن لم يكن محرماً (شوب خفيف) ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه ثلاثاً
ينكشف وخرج بالخفيف التقليل فإنه يحمي بغيره وذكر الترتيب بين النزاع والستر من زيادتي (وتقل
بطنه بغير مصحف) كراهة ونحوها من أنواع الحديد ثلاثاً لا ينتفخ فإن لم يكن حديد فطين رطب وقد ذلك
بنحو عشرين درهماً للمصنف وذكره من زيادتي فيصان عنه احتراماً له قال الأسنوي وينبغي أن يلحق به

كتب الحديث والعلم المحترم (ورفع عن أرض) على سر رأو نحوه ثلاثا يتغير بنداوتها (ووجه) إلى القبلة
 (كمحضّر) وتقدم كيفية توجهه (ومن أن يتولى ذلك) كله (أرقى عارمه) به الرجل من الرجل
 والرأس من الرأس بأسهل ما يمكنه فإن تولاه الرجل من الرأس المحرم أو بالعكس جاز (و) أن (يبادر) بفتح الدال
 (بصله وقضاء دينه وتفيذه وصيته) إن تيسر وإلا سأل وليه غير ماله أن يخلّوه ويحتالوا به عليه إكراما له
 وتسجيلا للخير ولجبر من المؤمن أي روحه معلقة أي محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه رؤه
 الترمذي وحسنه هذا (إذا تيقن موته) يظهر أماراته كاسترخاء قدم وامتداد جلدة وجه وميل أنف
 وانحلال كف فان شك في موته أخر ذلك حتى يتيقن بتغير رائحة أو غيره (وتجهيزه) أي الليث للسلم غير
 الشريد بفسله وتكفنه وجمعه والصلاة عليه ودفنه ولو قاتل نفسه (فرض كفاية) بالإجماع في غير القاتل
 وبالقياس عليه في القاتل أما الكافر فميتان نكبه وأما الشهيد فكفنه إلا في الغسل والصلاة وسائر
 حكمهما (وأقل غسله) ولو جثا أو نحوه (تعميم بدنه) بالماء مرة فلا يشترط تقديم إزالة نجس عنه كما يلوح
 به كلام المجموع وقول الأصل بعد إزالة النجس مني على ما صححه الرازي في الحى أن التسليق الواحدة لا تكفيه
 عن النجس والحديث لكن صحح النووي أنها تكفيه وكأنه ترك الاستدراك هنا لظلمه من ذلك أو لأن
 الطالب أن الماء لا يصل إلى محل النجس من الميت إلا بعد إزالته وبما ذكره علم أنه لا نجاسة الفاسل لأن قصد
 غسل الميت النظافة وهي لا توقف على نية (فيكفي غسل كافر) بناء على عدم وجوبها (لا غرق)
 لأنما أمورون بفسله فلا يستعمل القرض عتا إلا بعلنا حتى لو شاهدنا الملائكة تغسلهم يسقط عنا بخلاف
 نظيره من الكفن لأن القصد منه السر وقد حصل ومن الغسل التجدد بعلنا له ولهذا يشترط الغسل
 لا للتكفين (وأكله أن يغسل في خاوة) لا يدخلها إلا الفاسل ومن يمينه والولي فيستر كما كان يستريحه عند
 اغتساله وقد يكون يمينه ما يكره ظهوره وقد تولى غسل النبي ﷺ على والفضل بن العباس
 وأسامة بن زيد يناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره والأولى أن يكون تحت سقف لأنه أستر
 نص عليه في الأم (و) في (قبص) يال أو سخيف لأنه أستر له وأبقى وقد غسل ﷺ في قبص
 رواه أبو داود وغيره ويدخل الفاسل يده من كفه إن كان واسعا يغسله من تحته وإن كان ضيقا فحق رؤوس
 الدخاريص وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قبص أو لم تأت غسله فيستر منها بين السر والركبة
 (على مرتفع) كلوح ثلاثا يصيه الرشاشي ولكن محل رأسه أعلى لينحدر الماء عنه وتعبيرى بمرتفع أعم
 من تعبيرة بلوح (بماء بارد) لأنه يشد البدن بخلاف السخن فانه يرخيه (إلا الحاجة) إليه كوسخ ورد
 وهذا من زيادته وأن يكون الماء في إناء كبير ويعد بين الغسل بحيث لا يصيه رشاشه (و) أن (يغسله
 الفاسل) على المرتفع رفق (ماتلا إلى ورائه) يضع يمينه على كفه وإبهامه بقرة قفاه (للايميل رأسه
 ويسند ظهره بركته اليمنى وبميساره على بطنه بمائلة) ليخرج ما فيه من الفضلات ويكون عنده حينئذ
 محرقة متقدة فاتحة بالطيب والعين يسب عليه ماء كثيرا ثلاثا تظهر رائحته مما يخرج ثم يضعه لقفاه ويغسل
 محرقة ملفوفة (على يساره سوائيه) أي دبره وقبله وما حولها كما يستنجي الحى ويغسل ما على بدنه من
 قدر ونحوه (ثم) بعد إلقاء المحرقه وغسل يده بماء وأشنان (يلف) خرقة (أخرى) على اليد (وينظف
 أسنانه ومنخريه) بفتح الهم والحاء وكسرهما وضهما وفتح الهم وكسر الحاء وهي أشهر بأن يزيل ما بهما
 من أذى بأصبع مع شيء من الماء كافي مضمضة الحى والمستنشاقة ولا يفتح فاه (ثم يوضئه) كحى ثلاثا ثلاثا
 بمضمضة واستنشاق ولا يني عنهما ما مر بل ذاك السؤال وتطيف ويميل رأسه فيهما ثلاثا يصل للماء باطنه
 وذكر الترتيب بين هذا وما قبله من زيادته (ثم يغسل رأسه فليحيته بنحو صدر) كخطمي والصدر أولى منه
 للنس عليه في الحديث ولأنه أمسك للبدن (ويسرحهما) أي شعرهما إن تلبد (بمشط) يضم الهم وكسرهما

ورفع عن أرض ووجه
 كمحضّر ؟ ومن أن
 يتولى ذلك أرقى
 عارمه ويبادر بفسله
 وقضاء دينه وتفيذه
 وصيته إذا تيقن موته
 وتجهيزه فرض كفاية
 وأقل غسله تعميم بدنه
 فيكفي غسل كافر
 لا غرق وأكله أن يغسل
 في خاوة وقبص على
 مرتفع بماء بارد
 إلا الحاجة ويغسله
 الفاسل مائلا إلى ورائه
 ويضع يمينه على كفه
 وإبهامه بقرة قفاه
 ويسند ظهره بركته
 اليمنى وبميساره
 على بطنه بمائلة ثم
 يضعه لقفاه ويغسل
 محرقة على يساره
 سوائيه ثم يلف أخرى
 وينظف أسنانه
 ومنخريه ثم يوضئه ثم
 يغسل رأسه فليحيته
 بنحو صدر ويسرحهما
 بمشط .

مع إسكان الشين وبضمهما (واسع الأسنان رفق) ليقول الانتفاف (ويرد الساقط) من شعرها وكذا من
شعر غيرها (إليه) بوضعها في كفها وتغييرى بالساقط أع من تغييره بالمتنفس (ثم يغسل) هو أولى من
قوله ويغسل (شق الأيمن ثم الأيسر) للقليلين من عنقه إلى قدمه (ثم يحرفه) بالتشديد (إليه) أي إلى شقه
الأيسر (فيغسل شقه الأيمن مما يلي قناه) وظهره إلى قدمه (ثم يحرفه) (إلى) شقه (الأيمن فيغسل الأيسر
كذلك) أي مما يلي قناه وظهره إلى قدمه (مستعينا في ذلك) كله (ب) صدر ثم يزيله بقاء من فرقه إلى قدمه
ثم يحرفه (كذلك) (بماء قراح) أي خالص (فيه قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لأن رائحته تطرد الحوام
ويكره تركه نص عليه في الأم وخرج بقليله كثيره قد يغير الباء تغيرا كثيرا إلا أن يكون صلبا فلا يضر
مطلقا (فهذه) الاغسال المذكورة (غسلة وسن ثمانية وثلاثة كذلك) أي أولى كل منهما بسدر أو نحوه والثانية
من يلقه والثالثة بماء قراح فيه قليل كافور وهو في الأخيرة أكد فان لم يحصل التنظيف بالفسلات المذكورة
ريد عليها حتى يحصل فان حصل بشفع من الايتار بواحدة ولا تحسب الأولى والثانية من كل من الثلاث لتغير
الماء بامعة تغيرا كثيرا وإنما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به هي السقطة
لواجب ويلين مفاصله بعد الغسل ثم يشف غشقا بلبغا للابتلاء كفاؤه فيسرع إليه الفساد والأصل فيما
ذكره خير الشين أنه عليه السلام قال لفسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء
منها واغسلها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة
كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية منهن فشطناها ثلاثه قرون وفي رواية فضغرها ثلاثه قرون
وألقيناها خلفها وقوله أو خمسا إلى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة إلى زيادة على الثلاث مع رعاية الوتر
لالتخفيف وقوله إن رأيتن أي احتجتن ومشطنا وضغنا بالتخفيف وقرون أي ضفائر وقولي كذلك من
زيادة مع أن عبارتي أوضح من عبارته في إفادة الفرض كالأغنى (ولو خرج بعده) أي الغسل (نجس) وجب
إزالته فقط (وإن خرج من القرح لسقوط الفرض بما وجد) (و) أن (لا ينظر غاسل من غير عورته إلا قدر
حاجة) بأن يندمعرفة الغسل من غيره ولا ينظر للعين من ذلك إلا لضرورة أما عورته فيحرم النظر إليها
ومن أن يغطي وجهه بحرقه من أول وضعه على الغسل وأن لا يمس شيئا من غير عورته إلا بحرقه (و) أن
(يكون أمينا) ليوثق به في تكميل الغسل وغيره (فإن رأى خيرا من ذكرك) ليكون أدعى لكثرة الصلابة عليه
والدعاء له والخبر ابن جبان والحاكم إذا ذكر وأحس من موثاكم وكفوا عن مساوهم (أوضده حرم) ذكره
لأنه غيب والخبر السابق (الإملاحة) كبعدة ظاهرة فيذكره ليزجر الناس عنه والتصریح بسن ذكر الخير
من زيادتي (ومن تعذر غسله) لقدماء أوليهم كاحتراق ولو غسل بهري (عم) كافي غسل الجابة ولو كان
بمخرج وخيف من غسله تسارع إلى إليه بعد الدفن غسل ولا بمبالاة بما يكون بعده فالكل صائر إلى البلى
(ولا يكره لنحو جنب) كحائض (غسله) لأنها طاهران كغيرها وتغييرى بنحو جنب أع من تغييره
بالجنب والطائض (والرجل أولى) يغسل (الرجل والمرأة) أولى (بالمرأة وله غسل حليته) من زوجة غير
رجبية ولو نكح غيرها وأمة ولو كناية إلا إن كانت مزوجة أو معتقة أو مستبرأة (ولزوجة) غير رجبية
(غسل زوجها) ولو نكحت غيره بخلاف الأمة لا تغسل سيدها لا تنقلها عنه والزوجة لا تنقطع حقوقها
بالموت بدليل التوارث وقد قال عليه السلام لعائشة لومت قبلي لغسلتك وكفتك رواء ابن ماجه وغيره
وقالت عائشة رضي الله عنها لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا نسائه رواء أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم (بلا مس) منها له ولا من الزوج أو السيد لها كان
كان الغسل من كل وعلى يده خراقة ثلاثين تقص وضوءه (فإن لم يحضر إلا أجنبي) في البيت للمرأة (أو أجنبية)
في الرجل (عم) أي البيت إلحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء (فرع) الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله

واسع الأسنان رفق
ويرد الساقط إليه ثم
يغسل شقه الأيمن ثم
الأيسر ثم يحرفه
إليه فيغسل شقه
الأيمن مما يلي قناه ثم إلى
الأيمن فيغسل الأيسر
كذلك مستعينا في ذلك
بنحو صدر ثم يزيله
بماء من فرقه إلى قدمه
ثم يبعه بماء قراح فيه
قليل كافور فهذه غسلة
وسن ثمانية وثلاثة كذلك
ولو خرج بعده نجس
وجب إزالته فقط
ولا ينظر غاسل من
غير عورته إلا قدر حاجة
ويكون أمينا فإن رأى
خيرا من ذكره أو وضده
حرم الإملاحة ومن
تعذر غسله يعم ولا يكره
لنحو جنب يغسله
والرجل أولى بالرجل
والمرأة والمرأة وله غسل
حليته ولزوجة غسل
زوجها بلا مس فإن
لم يحضر إلا أجنبي
أو أجنبية يعم

والأولى بالأولى بالصلاة عليه درجة وبها قرى ما بها وأولاهن ذات محرمية فذات ولاء فأجنبية فزوج فرجال محارم كترتيب صلاتهم
فإن تنازع مستويان أقرع (٩٢) والكافر أحق بقريته الكافر وطيب محدة وكره أخبشعر غير محرم وظفره ووجب

إبقاء أثر إحرام ولتحو
أهل ميت تقبيل وجهه
ولا بأس بإعلام بموته
بخلاف نعي جاهلية .
(فصل) يكفن بما له
لبسه وكره مغالاة فيه
ولأثنى نحو معصمر

(مسئلة) قول الترمذ
والأولى بغسل الرجل
الأولى بالصلاة عليه
درجة الخ يعني أن
التقديم بالصفات إنما
هو عند اتحاد الدرجة
ولا فإدام في الدرجة
من يصح منه العمل
لا ينتقل لما بعدها وإن
امتازت بالصفات سواء
في ذلك باب الفصل
وباب الصلاة خلافا لغير
حيث قدم في الفصل
الدرجة الساقلة إذا
امتازت بلبثه ويلزم
عليه اختلاف البابين
في الدرجة وهو خلاف
ما عليه الشيخ في كتبه
وقوله إذ الأتفه أى
في باب الفصل أولى من
الأسن والأقرب أى
منفردين أو مجتمعين
وإنما لم يقل الأسن
الأقرب مجذف الواو مع
أنه أحصر ونس في
الاجتماع ثلاثتهم من

الرجال والنساء ومثله الخفى الكبير عند فقد المحرم كاصححه في المجموع ونقله عن اتفاق الأصحاب قال
ويصل فوق ثوب ويختاط الغاسل في غرض البصر والس (والأولى به) أى بالرجل في غسله (الأولى
بالصلاة عليه درجة) وهم رجال العصبية من النسب ثم الولاء ثم الإمام أو نائبه إن انتظم بيت المال ثم ذوو
الأرحام وما اقتضاه كلام الجرجاني من تقديمهم على الإمام يحمل على ما إذا لم ينتظم بيت المال ثم الرجال الأجانب
ثم الزوجة ثم النساء المحارم وخارج زباني درجة أخذنا ما ذكره في إدخاله القبر الأولى بالصلاة صفة إذ
الأتفه أولى من الأسن والأقرب والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة
والمراد بالأتفه الأعظم بذلك الباب (و) الأولى (بها) أى بالمرأة في غسلها (قريبتها) فيقدم حتى على الزوج
(وأولاهن ذات محرمية) وهى من لو قدرت ذكرها لم يحل له فكاحها فإن استوت اثنتان في المحرمية فالتى
في محل العصبية أولى كالعصبة مع الحالة والوفاى لا محرمية لمن يقدم منهن القرى فالقرى (ب) بعد القريبات
(ذات ولاء) كافي المجموع وهذا من زيادى (فأجنبية) لأنها أليق (فزوج) لأن منظورها أكثر (فرجال
محارم كترتيب صلاتهم) لإمامهم وشرط التقدم إسلام إن كان الميت مسلما وعدم قتل ولو بحق أما غير
المحارم كابن العم فكأجنبي فلا حقه في ذلك وإن كان له حق في الصلاة (فإن تنازع مستويان) هنا
وفي نظائره الآية وهذا أولى من قوله ولو تنازع أخوان أو زوجتان (أقرع) بينهما (والكافر أحق بقريته
الكافر) من قريته للمسلم في غسله وتكفينه ودفعه لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وتطيب)
جوازا (محدة) لزوال المعنى للرب عليه تحريم الطيب وهو التفجع على زوجها والتحرز عن الرجال (وكره
أخذ شعر غير محرم وظفره) لأن أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك (ووجب إبقاء أثر إحرام) في محرم
فلا يؤخذ شعره وظفره ولا يطيّب ولا يلبس المحرم الذكر غيظا ولا يستر رأسه ولا وجهه محرم ولا كفها
بقمارين قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذى مات وهو واقف معه برفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا
رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليا رواه الشيخان وقد استفيد من التعليل الواقع فيه حرمة الإلباس والستر
للكورين فلا تنتهك بذلك (ولنجواهل ميت) كأصدقائه (تقبيل وجهه) لأنه صلى الله عليه وسلم قبل
عثمان بن مظعون بعد موته رواه الترمذى وغيره وصححه ولأن أبا بكر رضى الله عنه قبل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعد موته رواه البخارى (ولا بأس بإعلام بموته) للصلاة عليه وغيرها لما روى
البخارى أنه صلى الله عليه وسلم قال فى إنسان كان يقيم المسجد أى يكنسه مات فدفن ليلا أفلا كنتم آذتموني
به وفي رواية ما منكم أن تعلموني وصح في المجموع أنه مستحب إذا قصد الإعلام لكثرة الصلّين (خلافا
نعي الجاهلية) وهو النداء بموت الشخص وذكر ما أثره ومفاخره فانه يكره لأنه صلى الله عليه وسلم نعى
عن النعي رواه الترمذى وحسنه والبراد نعى الجاهلية .

(غسل) في تكفين الميت وحمله (يكفن) بعد غسله (عالمه لبسه) حيا من حرير وغيره فيحل تكفين
أشئ حرير ومزعر ومعصمر بخلاف الرجل والخنى إذا وجد غيرها ويصبر فيه حال الميت فإن كان مكررا
فمن جياذ الثياب أو متوسطا فمن متوسطها أو مقلان خشنا وقسية كلامهم جواز تكفين الصبي بالحرير
وجواز التكفين بالمتنجس والظاهر كما قال الأذرعى منع الثانى مع القدرة على طاهر وإن جوز ثالبه للحنى
في غير الصلاة ونحوها (وكره مغالاة فيه) لجبر لا تغالوا في السفن فانه يسلب سرها رواه أبو داود بإسناد حسن
(و) كرهه (لأثنى نحو معصمر) من حرير أو مزعر لما فيه من الزينة والتقيد بالأثنى مع ذكر نحو من زيادى

(وأقله)

قوله عكس ما في الصلاة أن القدم فيها الأسن الأقرب لأحدهما وليس كذلك وقوله والبعيد الخ ليس المراد

منه الأجنبي كما قيل لما فيه من مخالفة ما عليه الشيخ من أن البابين لا يختلفان في الدرجة كما علمت على أنه لا يحسن مقابلته بالأقرب بل المراد
البعيد في درجته وهذا كما يقابل بالقرب يقابل بالأقرب وإن كان الأول أظهر وإنما لم يعبر به في أحد الطرفين لثلاثتهم خصوص قرابة

وأقله ثوب بستر عورته
ولو أوصى بإسقاطه
وأكله لذكر ثلاثة
وجاز أن يزدن عنها قميص
وعمامة ولغيره إزار
قميص غفار فلفاقتان
ومن كفن بثلاثة قميص
لقائف ومن أبيض
ومغسول وأن يسط
أحسن اللقائف
وأوسعها والباقي فوقها
ويذر على كل واليت
حنوط ويوضع فوقها
مسلقيا وتشد ألياه
ويجعل على منافذه
قطن وتلف عليه اللقائف
وتشد ويحل الشداد
في القبر ويحل تجهيزه
تركة الإلزوجة وخادما
فعلى زوج غنى عليه
تفقتها فعلى من عليها
تفقتة من قريب وسيد
فيت مال فياسير
المسلمين

النسب من الميت وليس
كذلك بل الحكم عام
في جميع الدرجات وإتما
لم يقتصر على التقديم
بالألفية ويعلم منه
التقديم بالفقعية بالأولى
لثلاث يوم من قوله
عكس ما في الصلاة أن
الأسن مقدم فيها ولو
غير فقيه وليس كذلك
كما صرح به في شرح
الروض بل التقديم

(وأقله) أي الكفن (ثوب) بقيد ودته بقولي (بستر عورته) كالحلى فيختلف قدره بالذكرورة وغيرها
(ولو أوصى بإسقاطه) لأنه حق لله تعالى بخلاف الزائد عليه الآتي ذكره فإنه حق للميت بثابة ما يجعل به
الحلى فله منه فإذا أوصى بساتر العورة كفن بساترها لا بساتر كل البدن على الأصح فإن ذلك مفرغ على
أن الواجب في التكفين ستر كل البدن لا بستر العورة وما في المجموع عن الماوردي وغيره من الاتفاق على
وجوب ستر كل البدن في الوفاة الورثة يكفن به والغرماء بساتر العورة ليس لكونه واجبا في التكفين بل
لكونه حقا للميت يتقدم به الغرماء ولم يستطع على أن في هذه الاتفاق نزاعا كما قاله ابن الرضا ويتقدير
محتمة فهو مع حمله على ما قلنا مستثنى لنا كدأمره وإلا فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في
الستح ولو لم يوصى بما ذكره واختلف الورثة في تكفينه بثوب أو ثلاثة أو ألقوا على ثوب أو كان فيهم محجوز
عليه كفن بثلاثة (وأكله لذكر) ولو صغيرا (ثلاثة) يعم كل منها البدن غير رأس المحرم لغير الشيخين قالت
عائشة كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بمانية يبيض ليس فيها قميص ولا عمامة (وجاز أن يزد
تحتها القميص وعمامة) كما فعله ابن عمر وابن له رواء البيهقي (و) أكله (لغيره) أي لغير الذكر من الأئمة
والحنابلة للمزيد على الأصل خمسة (إزار قميص غفار فلفاقتان) لأنه ﷺ كفن فيها ابنته أم كلثوم
رواه أبو داود . والإزار والثرز ما يستر العورة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخمسة في حق غير
الذكر كالثلاثة في حق الذكر حتى تجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة وتكره الزيادة على الخمسة في الذكر
وغيره لأنها سرف قال في المجموع ولو قيل بتحررها لم يعد وبه قال ابن يونس وقال الأذرعى إنه الأصح المختار
وذكر الترتيب في المذكورات من زيادتي (ومن كفن) من ذكر أو غيره (بثلاثة قميص لقايف) بوصفها
السابق (ومن) كفن (أبيض) لغير البسوا من ثيابكم البيضاء فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم
رواه الترمذي وقال حسن صحيح (ومغسول) لأنه للصديد والحلى أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضى الله عنه
رواه البخاري (وأن يسط أحسن اللقائف وأوسعها) إن تفاوتت حسنا وسعة كما يظهر الحلى أحسن ثيابه
وأوسعها (والباقي) من لقافتين أو لقافة (فوقها) أن (يذر) بمجموعة في غير المحرم (على كل) من اللقائف
قبل وضع الأخرى عليها (و) على (الميت حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب قال الأزهرى ويدخل فيه
الكافور وذرة القصب والصندل الأحمر والأبيض وذلك لأنه يدفع المصاوم ويشد البدن ويقويه ويسن
تبخير الكفن بالعود أولا (و) أن (يوضع) الميت (فوقها) برفق (مسلقيا) على ظهره (و) أن (تشد
ألياه) بحرقه بعد أن يدس بينها قطن عليه حنوط (و) أن (يجعل على منافذه) كعينيه ومنخره وأذنيه
وعلى مساجده كجبهته (قطن) عليه حنوط (وتلف عليه اللقائف) بأن يثنى أولا الذي يلي شقه الأيسر على
شقه الأيمن ثم يعكس ذلك ويجمع الفاصل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتشد)
اللقائف بشداد خوف الانتشار عند الحمل إلا أن يكون محرما كما صرح به الجرجاني (ثم يحل الشداد في
القبر) إذ يكره أن يكون معه في القبر شيء من عقود والتصرع بسن البسط وما عطف عليه ما عدا الحنوط من
زيادتي (ويعمل تجهيزه) من تكفين وغيره (تركة) له يبدأ به منها لکن بعد الابتداء بحق تعلق بعينها كما
سيأتي في الفرائض (الإلزوجة وخادما) تجهيزهما (على زوج غنى عليه تفقتها) بخلاف الفقير ومن لم
تكرمه تفقتها لنشوز أو نحوه وكالزوجة البائن الحامل والتقييد بالتعنى مع ذكر الخادم من زيادتي (ف) إن لم
يكن تركة ولا زوج غنى عليه النفقة فتجهيزه (على من عليه تفقتة) حيا في الجملة (من قريب وسيد) للميت
سواء فيه الأصل والفرع الصغير والكبير لعجزه بالموت والقتل وأمواله والساكنين لا تقساح كتابته بموته
(ف) إن لم يكن للميت من تكمه تفقتة فتجهيزه (على بيت المال) كنفقته في الحياة (ف) إن تعذر بيت المال
فهو على (ميسير المسلمين) ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا إذا كفن من مال من عليه تفقتة أو من

في البابين الفقيه ولو غير أسن فله در هذا الإمام فتدبر واحذر ما قيل عليك السلام .

بيت المال أو من موقوف على التكفين أو منع الغرماء المستغرقون ذلك وذكر بيت المال وما بعده من زيادتي وتعيرى بالتجيز أعم من تعيره بالتكفين (وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعها) رجل (على عاتقه) ورأسه بينهما (وحمل للآخرين رجلان) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر إذ لو توسطها واحد كالمقدمين لم يرمين قدميه (أفضل من الترييح بأن يتقدم رجلان) يضع أحدهما العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر عكسه (ويتأخر آخران) يحملان كذلك روى البيهقي أنه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين (ولا يحملها) ولو أنثى (إلا رجل) لضغ النساء عن حملها غالبا وقد يتكشفت منهن شيء لو حملن فيكره لمن حملها وفي معان الخائف فيما يظهر (وحرم حملها بهيمة مزرية) يحملها في غرارة أو قفة (أو) هيئة يخاف (منها سقوطها) بل تحمل على سرير أو لوح أو نحوه فإن خيف تعيره قبل حصول ما تحمل عليه فلا بأس أن تحمل على الأيدي والرقاب (والشيء وبأمامها وقربها) بحيث لو انفتحت لراها (أفضل) من الركوب مطلقا ومن الشيء بغير أمامها ويعد هاروي ابن جابر وغيره عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة وروى الحاكم خبر الرாகب يسير خلف الجنازة والمشي عن يمينها وشمالها قريبا منها والسقط يصل على يمينه يدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب معها لغير عذر والواو في وبأمامها وقربها من زفادني (وسن الإسراع بها) لحبر الشيخين أسرعوا بالجنازة فإن تك سالحة غير تقدمونها إليهم وإن تك سوى ذلك فمضت تصعونه عن رفاقكم (إن أمن تعيره) أي الليت بالإسراع والإفتاء به والإسراع فوقه للثني المتبادر دون الحب لئلا ينقطع الضعفاء فان خيف تعير بالثاني أيضا زيد في الإسراع والصرح بسن الإسراع من زيادتي (و) سن (لغير ذكر ما يستركه) لأنه أسترله وتعيرى بغير ذكر الشامل للأنثى والحنى أعم من تعيره بالأنثى (وكره لفظ فيها) أي في الجنازة أي في السير معها والحديث في أمور الدنيا بل للستج التفكير في أمور اللوت وما بعده (وإتباعها) يسكن التاء (نار) في حجرة أو غيرها لأنه يتعاطى بذلك قال السوء (لاركوب في رجوع منها) فلا يكره لأنه عليه السلام ركب فيه رواده مسلم (ولا إتباع مسلم جنازة الكافر) لما روى أبو داود عن علي بن إسحاق الشافعي الضال قدماء قال انطلق فواره . قال الأذري أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن عمتك الشيخ الضال قدماء قال انطلق فواره . قال الأذري ولا يبعد إلحاق الزوجة والمأوك بالقرى قال وهل يلحق به الجار كما في العيادة فيه نظر .

(فصل في صلاة الليت) (الصلاة أركان) سبعة أحدها (نية كغيرها) أي كنية غيرها من الصلوات في حقيقتها ووقتها ولا كنفاء بنية الفرض بدون تعرض لكفاية وغير ذلك (ولا يجب) في الحاضر (تعيينه) باسمه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الليت أو على من صلى عليه الإمام (فإن عينه) كزبد أو رجل (ولم يشترط) إليه (وأخطأ) في تعيينه فبان عمر أو امرأة (لم تصح) صلاته لأن ما نواه لم يقع بخلاف ما إذا أشار إليه وتقدم نظيره في فصل للاقتداء شروط وقولي ولم يشتر من زيادتي (وإن حضر موني نواهم) أي نوى الصلاة عليهم (و) ثانيا (قيام قادر) عليه كغيرها من الفرائض (و) ثالثا (أربع تكبيرات) للإتباع رواه الشيخان (فلو زاد) عليها (لم تبطل) صلاته للإتباع ورواه مسلم لأنه إذا زاد أكرأ (أو زاد إمامه) عليها (لم يتابعه) أي لا تسن له متابعتها في الزائد لعدم منه للإمام (بل يسلم أو ينتظره) ليسلم معه وهو الأفضل لنا كد المتابعة وتعيرى بزد أعم من تعيره بخمس (و) رابعا (قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات ولأن ابن عباس قرأها في صلاة الجنازة وقال لعلوا أنها سنة رواه البخاري (عقب التكبيرة الأولى) للإتباع رواه البيهقي وهذا ما جزم به في التبيان تبعاً للجمهور لظاهر نصين الشافعي وهو الفتى به لا بما في الأصل من أنها بعد الأولى أو غيرها ولا بما في الروضة كأصلها من أنها بعدها أو

وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعها على عاتقه ويحمل للآخرين رجسلا أفضل من الترييح بأن يتقدم رجلان ويتأخر آخران ولا يحملها إلا رجال وحرم حملها بهيمة مزرية أو يخاف منها سقوطها أو الشيء وبأمامها وقربها أفضل وسن إسراع بها إن أمن تعيره ولغير ذكر ما يستركه كقبة وكره لفظ فيها وإتباعها بنار لاركوب في رجوع منها ولا إتباع مسلم جنازة قريبه الكافر .

(فصل في صلاته أركان) نية كغيرها ولا يجب تعيينه فإن عينه ولم يشترط أخطأ لم تصح وإن حضر موني نواهم وقيام قادر . وأربع تكبيرات فإن زاد لم تبطل أو زاد إمامه لم يتابع بل يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة عقب الأولى

الثانية (و) خامسها (صلاة على النبي ﷺ) خبر أبي أمامة أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ أخبروه
 صلاة عليه ﷺ في صلاة الجنازة من السنة رواء الحاكم ومحمه على شرط الشيخين (عقب الثانية)
 السلف والخلف وتسب الصلاة على الآل فيها والدعاء للؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة
 النبي ﷺ (و) سادسها (دعاء الميت) كاللهم ارحمه (عقب الثالثة) قال في المجموع ولا يجزئ في غيرها
 خلاف قال وليس لتخصيصه به دليل واضح (و) سابعها (سلام كغيرها) أي كسلام غنغهامن الصلوات
 كغيره وتقدمه وغيرها (وسن رفع يديه في تكبيراتها) حذو منكبيه ووضع يديه بعد كل تكبيرة تحت
 رة كغيرها من الصلوات (وتعوذ) لأنه للقراءة (وإسراره وقراءة وبدعاء) ليلا أو نهارا روى
 بآني باسناد صحيح عن أبي أمامة أنه قال من السنة في صلاة الجنازة أن يكبر ثم قرأ بأم الكتاب
 فثم يصلي على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للميت ويسلم ويقاس بأم القرآن الباقى (وترك افتتاح
 رة) لطولها وصلاة الجنازة مبنية على التخفيف ، وذكر سن الإسرار بالتعوذ والدعاء مع سن ترك
 تسليح والسورة من زيادتي (وأن يقول في الثالثة اللهم اغفر لحينا الخ) تمته كافي الأصل ومينا
 هذا وغلبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثانا اللهم من أحبيته منه فأحبه على الإسلام ومن توفيته
 فهو على الإيمان رواء أبو داود والترمذي وغيرها وزاد غير الترمذي اللهم لا تهرمنا أجره ولا تفتنا
 (ثم اللهم هذا عبدك الخ) تمته وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها أي نسيم ريحها واتساعها
 بويه وأحبا فيها أي ما يحبه من محبه ، إلى ظلة القبر وما هو لاقية أي من الأهوال كان يشهد أن لا إله
 إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا
 رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئتاك راغبين إليك شفعاء له اللهم إنه كان محسنا فرد في إحسانه
 كان مسيئا فجاوز عنه وأقبر رحمتك وحنك وقته فتنة القبر وعذابه وأفسحه في قبره وجاف الأرض
 عليه ولقبر رحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنا إلى جنتك يا أرحم الراحمين . جمع الشافعي
 في الحديث ذلك من الأحاديث واستحسنه الأصحاب وهذا في البالغ التذكر أما الصغير فسيأتي ما يقول
 وأما المرأة فيقول فيها هذه أمتك وبنت عبدك ويؤث ثيابها أو يقول مثل ما مر على إرادة
 نفس أو البيت . وأما الحنفى فقال الأسنوى للتحفة التعبير فيه بالملك ونحوه (و) أن (يقول في صغير مع)
 له (الأول اللهم اجعله) أي الصغير (فرطاً لبويه) أي سابقاً ميتاً مصالحها في الآخرة (إلى آخره)
 كافي الأصل وسلفا وذكرنا له معجزة وعظيمة أي موعظة واعتبارا وشفيها وتقل به موازينها وأفرغ
 على قلوبها رادى الروضة كأصلها ولا تفتنهما بعده ولا تهرمها أجره ومحمد في خبر الحاكم أن السقط
 ن لو الدين بالمائة والرحمة (و) أن يقول (في الرابعة اللهم لا تهرمنا) فتح التاء وضمها (أجره) أي
 الصلاة عليه أو أجر الصبية (ولا تفتن بعده) أي بالابتلاء بالمعاصي لفعل السلف والخلف ولأن ذلك
 من المحال (ولو تخلف) عن إمامه (بلاغت بتكبيره حتى شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته) إذ الاقتداء
 إنما يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركة فإن كان ثم عذر كمنسيان لم تبطل صلاته
 به بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم والظاهر أنه لو تقدم عليه بتكبيره لم تبطل وإن تزولوا
 تركته ولهذا لا تبطل زيادة خامسة فأكثر كالمسوق وقول شرع أولى من قوله كبر (ويكبر مسبوقا وقرأ
 فة وإن كان إمامه في غيرها) رعاية لترتيب صلاة نفسه وهذا ظاهر على القول بتعين القاعة عقب
 لي لا على القول بأنها تجزئ عقب غيرها كأشار إليه الرافعي (فلو كبر إمامه) أخرى (قبل قراءته لها)
 ه أشير فيها أم لا (ثابته) في تكبيره وسقطت القراءة عنه (وتدارك الباقى) من تكبير وذكر (بعد
 إمامه) كافي غيرها من الصلوات وسن أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل

وصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم عقب
 الثانية ودعاء الميت
 عقب الثالثة وسلام
 كغيرها . وسن رفع
 يديه في تكبيراتها وتعوذ
 وإسراره وقراءة
 وبدعاء وترك افتتاح
 وسورة وأن يقول في
 الثالثة : اللهم اغفر
 لحينا الخ ثم اللهم
 هذا عبدك إلى آخره .
 ويقول في صغير مع
 الأول : اللهم اجعله فرطاً
 لبويه إلى آخره . وفي
 الرابعة اللهم لا تهرمنا
 أجره ولا تفتن بعده . ولو
 تخلف بلا عذر بتكبيره
 حتى شرع إمامه في
 أخرى بطلت صلاته
 ويكبر مسبوقا وقرأ
 القاعة وإن كان إمامه
 في غيرها ولو كبر إمامه
 قبل قراءته لها تابعه
 وتدارك الباقى بعد
 سلام إمامه .

إمامه (وشرط) لصحتها (شرط غيرها) من الصلوات كطهر وستر وغيرهما يأتي بحجته هنا (وتقدم طهره) بماء أو تراب عليها كسائر الصلوات ولأنه المنقول عن النبي ﷺ (فلو تعذر) كأن وقع بحفرة وتعذر الخراج وطهره (لم يصل عليه) فقد شرط وتعييرى بالطهر هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالفصل وإن واقته في بعض الواضع (وأن لا يتقدم عليه) حالة كونه (حاضرا ولو في قبر) وأن يجمعهما مكان واحد وأن لا يزبدما بينهما في غير مسجد على ثلاثمائة ذراع تقر يا تزيلا ليست منزلة الإمام (وتكره) الصلاة (قبل تكفينه) لما فيها من الإزراء باليت تكفينه ليس بشرط في محبتها والقول به مع اشتراط تقدم غسله قال السبكي يحتاج إلى دليل مع أن اللعين السابقين موجودان فيه ويفرق بأن اعتناء الشارع بالطهر أقوى منه بالستر بدليل جواز تقي القبر للطهر للتكفين وحمية صلاة العاري العاجز عن الستر بلا إعادة بخلاف صلاة المحدث (ويكفي) في إسقاط فرضها (ذكر) ولو صيما بمزا لحصول المقصود به ولأن الصبي يصلح أن يكون إماما للرجل (لا غيره) من خشي وأتى (مع وجوده) أي الذكر لأن الله ذكر أهل من غيره فدحاؤه أقرب إلى الإجابة وفي عدم سقوطها بغير ذكره مع وجود الصبي كلام ذكرته في شرح الروض وقول لا غيره مع وجوده أعم من قوله ولا تسقط بالنساء وهناك رجال (ويجب تقديمها على دفن) فإن دفن قبلها أثم الدافنون وصلى على القبر (وتصح على قبر غيري) للاتباع رواه الشيخان سواء أدفن قبل الصلاة عليه أم بعدها بخلافها على قبري الخبر الشيخين : لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبيائهم مساجد . ولأننا لم نكن أهلا للفرض وقت موتهم وتعييرى بنبي أعم من تعبيره رسول الله (و) تصح (على غائبه عن البلد) ولو دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والصلى مستقبلا لأنه ﷺ أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلى فصلى عليه وكبر أربعا رواه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع لكنها لا تسقط للفرض . أما الحاضر بالبلد فلا يصلى عليه إلا من حضره وإما الصبح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان (من أهل فرضها وقت موته) قالوا لأن غيره مشغل وهذه لا يتنفل بها وإن نازع الأسنوي في اعتبار وقت الموت قال ومقتضاؤه أنه لو بلغ أو أفاق بعده وقيل الفصل لم يؤثر والصواب خلافه بل لو زال بعد الفصل أو الصلاة وأدرك زمانا يمكنه فعلها فيه فكذلك (وتحرم) الصلاة (على كافر) ولو ذميا قال تعالى : ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (ولا يجب طهره) لأنه كرامة ونظير وليس هو من أهلها لكنه يجوز قد غسل على رضى الله عنه أباه بأمر رسول الله ﷺ رواه البيهقي لكنه ضعفه (ويجب علينا) تكفين ذى ودفنه حيث لم يكن له مال ولا من تلزمه نفقته وفاء بذمته بخلاف الحربي (ولو اختلف من صلى عليه بغيره) ولم يتميز كسمل بكافر وغير شهيد بشهد (وجب تجهيز كل) بطهره وتكفينه وصلاة عليه ودفنه إذ لا يتم الواجب إلا بذلك وعورض بأن الصلاة على الفريق الآخر محرمة ولا يتم ترك الحرم إلا بترك الواجب وبجواب بأن الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق الآخر كما يفيد قولنا كالأصل (ويصل على الجميع وهو أفضل أو على واحد فواحد بقصد من صلى عليه فيهما) أي في التكفينين ويعتبر التردد في التبة للضرورة (ويقول) في المثال الأول (اللهم اغفر للمسلم منهم) في الكيفية الأولى (أو) يقول في اللهم (اغفر له إن كان مسلما) في الثانية والثناء لله كور في الأولى من زيادتي وقولي ولو اختلف إلى آخره أعم بما ذكره (وتسن) أي الصلاة عليه (بمسجد) لأنه ﷺ صلى فيه على سهل بن ليضاء وأخيه سهل رواه مسلم بدون تسجئة الأخ (وبثلاثة صفوف فأكثر) خبر : ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف إلا غفر له رواه الحاكم وغيره وقال صحيح على شرط مسلم (و) يسن (تكريرها) أي الصلاة عليه لأنه ﷺ صلى بعد الدفن ومعلوم أن الدفن إنما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضا كالأولى سواء أكانت قبل الدفن أم بعده فينبى بها الفرض كما في المجموع عن التولى وذكر السن

وشرط شروط غيرها
وتقدم طهره فلو تعذر لم
يصل عليه وأن لا يتقدم
عليه حاضر ولو في قبر
وتكره قبل تكفينه
ويكفي ذكر لا غيره مع
وجوده ويجب تقديمها
على دفن وتصح على
قبر غيري وعلى غائب
عن البلد من أهل
فرضها وقت موته
وتحرم على كافر ولا يجب
طهره ويجب تكفين
ذى ودفنه ولو اختلف
من صلى عليه بغيره
وجب تجهيز كل
ويصل على الجميع وهو
أفضل أو على واحد
فواحد بقصد من صلى
عليه فيهما ويقول اللهم
اغفر للمسلم منهم أو اغفر
له إن كان مسلما وتسب
بمسجد وبثلاثة
صفوف فأكثر
وتكريرها .

في الأولى وهذه من زيادتي (لا إعادتها) فلا تسن قالوا لأنه لا يفتل بها ومع ذلك تقع قلا قاله في المجموع (ولا تؤخر لغيري) للأمر بالإسراع بها في خبر الشيخين وهذا أولى من قوله لزيادة مصلين أما الولي فتؤخره ما لم يخف تغير (ولو نوى إمام ميتا) حاضر كان أو غائبا (ومأموم آخر) كذلك (جاز) لأن اختلاف نيتهما لا يضر كالمؤقت في ظهر جسر وهذا أعظم من قوله ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس (جاز) والأولى بإمامتها أي صلاة الميت من يأتي وإن أوصى بها لغيره لأنها حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كالإرث وما ورد بما يخالفه محمول على أن الولي أجاز الوصية فالأولى (أب فأبوه) وإن غلا (فابن فابنه) وإن سفل (فباقي العصبه) من القسب والولاء والامامة (بترتيب الإرث) في غير نحو ابني عم أحدهما أخ لأم ككسائي فيقدم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب وهكذا ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا ثم الإمام أو نائبه عند انتظام بيت المال (قدورحم) وللرأيه هنا ما يشمل الأخ للأم فيقدم منهم أبو الأم ثم الأخ للأم ثم الحال ثم العم للأم وقولي فأبوه أولى من قوله ثم الجد (وقدم حر) عدل (على عبد أقرب) منه ولو ألقه وأسن أوقفها لأنه أليق بالإمامة لأنها ولاية فعمل أنه لاحق فيها للزوج وللرأة وظاهر أن محله إذا وجد مع الزوج غير الأجانب ومع المرأة ذكر أو خنثى فيما يظهر وإلا فالزوج مقدم على الأجانب والمرأة تصلي وتقدم بترتيب الذكر ويقدم العبد القريب على الحر الأجنبي كما أفهمه التقييد بالأقرب والعبد البالغ على الحر الصبي وشرط التقدم أن لا يكون قاتلا كما في العسل (فلواستويا) أي اتئالا في درجة كائنين أو أخوين (قدم الأسن) في الاسلام (العدل على الأقفه) منه عكس سائر الصلوات لأن الغرض هنا الدعاء ودعاء الأسن أقرب إلى الإجابة وسائر الصلوات محتاجة إلى الفقه لكثرة وقوع الجواب فيها نعم لو كان أحد السنتين ذارحم كابي عم أحدهما أخ لأم قدم وإن كان الآخر أسن كما اقتضاه نص البيهقي وكلام الروضة والحق أن هذين لم يستويا أما غير العدل من فاسق ومبتدع فلا حق له في الامامة قال في المجموع فإن استويا في السن قدم الأقفه والأخر والأورع بالترتيب السابق في سائر الصلوات (ويقف) ندبا (غير مأوموم) من إمام ومنفرد (عند رأس ذكر وعجز غيره) من أنثى وخنثى للاتباع في غير الخنثى رواه الترمذي وحسنه في الذكر والشيخان في الأنثى وقياسا على الأنثى في الخنثى وحكمة المخالفة للبالغة في ستر غير الذكر وتعميري بما ذكر أولى من قوله ويقف عند رأس الرجل وعجزها (وتجوز على جنازة صلاة) واحد برضا أو ليائها لأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن والأولى إفراد كل صلاة إن أمكن وعلى الجمع إن حضر بدفعة أقرع بين الأولياء وقدم إلى الإمام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فإن كانوا ذكورا أو إناثا أو خنثا قدم إليه أفضاهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه لا بالحرية لا قطع الرق بالموت أو مرتبة قدم ولي السابقة ذكره كان ميتة أو أنثى أو خنثى وقدم إليه الأسبق من الذكور والإناث أو الخنثا وإن كان المتأخر أفضل فلوا سبقت أنثى ثم حضر رجل أوصى آخرت عنه ومثلها الخنثى ولو حضر خنثا معا أو مرتبين جعلوا صفا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر تلا تتقدم أنثى على ذكر (ولو وجد جزء ميت مسلم) غير شهيد (صلى عليه) بعد غسله وستر بخرقة ودفن كالمت الحاضر وإن كان الجزء ظفرا أو شعرا فقد صلى الصحابة على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد ألقاها طائر نسر عكة في وقعة الجمل وقد عرفوها بخاتمته رواه الشافعي بلا غالب لكن قال في العدة لا يصل على الشعرة الواحدة والأوجه خلافه (بقصد الجملة) من زيادتي فلا تجوز الصلاة عليه لا بقصد الجملة لأنها في الحقيقة صلاة على غائب وإن اشترط هنا حضور الجزء وبقية ما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت ليس خرج التفصل من حي إذا وجد بعد موته فلا يصل عليه وتسن مواراته بخرقة ودفنه نعم لو أبين منه ثبات حالا كان حكم الكل واحدا يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتصيري بالجزء أعظم من تعبيره بالعضو (والسقط) بثلاث السين والكسر

لا إعادتها ولا تؤخر لغيري
ولي ولو نوى إمام ميتا
ومأموم آخر جاز
والأولى بإمامتها أب فأبوه
فابن فابنه فباقي العصبه
بترتيب الإرث فتدورحم
وقدم حر على عبد
أقرب فلواستويا قدم
الأسن العدل على
الأقفه ويقف غير
مأوموم عند رأس ذكر
وعجز غيره وتجوز على
جنازة صلاة ولو وجد
جزء ميت مسلم صلى
عليه بقصد الجملة .

والسقط

أصبح (إن علمت حياته) سبحانه أو غيرم (أو ظهرت أمارتها) كاختلاج أو تحرك (ككبيرة) فيفسل ويكفن
ويصل عليه ويدفن ثنتين حياته وموته بعدها في الأولى والظهور أمارتها في الثانية ولحبر العطف يصل عليه
رواه الترمذي وحسنه وتبصرى علمت حياته أعم من قوله استهل أو بكي (وإلا) أي وإن لم تعلم حياته ولم
تظهر أمارتها (وجب تجهيزه بالصلاة) عليه (إن ظهر خلقه) وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع بابا منها يدل
أن الدمى يفسل ويكفن ويدفن ولا يصل عليه وذكر حكم غير الصلاة في هذه وفي الثانية التي قبلها من زيادتي
(وإلا) أي وإن لم يظهر خلقه (سن ستره بحرقه ودفعه) دون غيرها وذكر هذا من زيادتي والعبارة فهاذا ذكر
بظهور خلق آدمي وعدم ظهوره فتعبر الأصل بلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الطالب من
ظهور خلق آدمي عند ما عبر عنه بعضهم بزمان إمكان نفع الروح وعدمه بعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها
وإن تعذر الصلاة بالهبة بما قلنا (محرم غسل شهيد) ولو جنباً أو نحوه (وصلاة عليه) لحبر البخاري عن جابر أن
التي ^{في} أمر في قتلى أئمة بدقتهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم وفي لفظ ولم يصل عليهم بفتح
اللام . والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم وأما خبر أنه ^{عليه} خرج فضلي على قتلى أحد صلواته
على النبي والمراد جميعاً بين الأولاد دعا لهم كدعائهم للميت كقوله تعالى وصل عليهم وسمى شهيداً لشهادة الله
ورسوله له بالجنة وقيل لأنه يشهد الجنة وقيل غير ذلك (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من لم
يق في حياته مستقرة) الصادق عن مائة ولو أصابها أو قتيلاً أو ضياعاً أو مجنوناً (قبل انقضاء حرب كافر بسببها)
أي الحرب كأن قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إلى صلاحه أو رجعته دأته أو سقط عنها أو ردى حال
قتاله في بئر أو أنكشف عنه الحرب ولم يعلم سبب قتله وإن لم يكن عليه أثر لأن الظاهر أن موته بسبب الحرب
مخلاف من مات بعد انقضائها وفي حياته مستقرة بحرا حقيقه وإن قطع موته منها أو قبل انقضائها لا بسبب
حرب الكافر كأن مات عرضاً أو في قتال فليس بشهيد ويترقى قتال الكافر كونه مباحاً وهو ظاهر
أما الشهيد العاري عما ذكر كالنريق والبطون والظعون واليتيم عشقاً واليتيم طلقاً والقتول في غير القتال
ظلماً فيفسل ويصل عليه وتبصرى بما ذكر أعمن قوله من مات في قتال الكفار (وجب غسل نجس) أصابه
(غير دم شهادة) وإن أدى ذلك إلى زوال دمها لأنه ليس من أثر عبادة بخلاف دمها تحرم من الله إطلاق النسي
عن غسل شهيداً لأنه أثر عبادة (ومن تكفيه في ثيابه التي مات فيها) للحرب أي داود ياسنا وحسن عن جابر
قال رمي رجل بسهم في صدره أو في حلقه مات فأدرج في ثيابه كاهو وعن مع النبي صلى الله عليه وسلم سواء
في ذلك ثيابه للطحاة بالسم وغيرها لكن للطحاة أولى وكره في المجموع فقييد الأصل ككتبت بالملطحة
يان للاكل وهذا في ثياب اعتدل بسببها غالباً ثياب الحرب كدروع ونحوها مما لا يعتدل بسببها غالباً تكف
وجلد وفروة وجبة محشوة فيندب نزعها كسائر اللوثي وذكر السنن في هذه الوجوب في التي قبلها
من زيادتي (فإن لم تكفه) أي ثيابه (تمت) ندباً إن سترت العورة وإلا فوجوباً .

(فصل) في دفن الميت وما يتعلق به (أقل القبر حفرة تمنع) جدر دمها (رائحة) أي ظهورها منه تؤذى
الحى (وسبيل) أي ينشئ لها فياكل الميت فتمتلك حرمة قال الواقفي والغرض من ذكرها إن كانت ملازمين
بيان فائدة الدفن وإلا فبيان وجوب رعايتها فلا يكفي أحدهما وخرج بالحفرة مالم يوضع الميت على وجه
الأرض وجعل عليه ما يمنع ذلك حيث لم تعذر الحفرة (وسن أن يوسع ويعمق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل
مستندلاً بسطاً بيديه مرفوعتين لقوله صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد الحفر وأوسعوا وأعمقوا رواه الترمذي
وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضي الله عنه أن يعمل قبره قامة وبسطة وبها أربعة أذرع ونصف خلافاً
للراعي في قوله إنها ثلاث ونصف (ولحد) فتح اللام وضمتها وهو أن يحفر في أسفل جانب القبر القبلي قدر
ما يسع الميت (في) أرض (صلبة أفضل من شق) بفتح اللام وهو أن يحفر في وسط أرض القبر كالنهر وتبنى

إن علمت حياته أو
ظهرت أمارتها ككبيرة
ولا وجب تجهيزه بلا
صلاة إن ظهر خلقه
ولا سني ستره بحرقه
ودفعه . ومحرم غسل
شهيد وصلاة عليه وهو
من لم يق في حياته
مستقرة قبل انقضاء
حرب كافر بسببها
وجب غسل نجس غير
دم شهادة وسن تكفيه
في ثيابه التي مات فيها
فإن لم تكفه تمت .
(فصل) أقل القبر
حفرة تمنع رائحة وسبيل
وسن أن يوسع ويصق
قائمة وبسطة ولحد في
صلبة أفضل من شق

وبوضع رأسه عند رجل القبر ويسل من قبله رأسه برفق ويدخله الأخق بالصلاة عليه درجته لكن الأخق في أنقى زوج فحرم فبذلها فمسوح فحجوب فخصى فصبغة فنور رحم فأخفى صالح وكونه وترأوس القبر بثوب وهو لغير ذكر أكد ويقول بسم الله وعلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبوضع في القبر على يمينه ويوجه وجوبا ويسند وجهه إلى جداره وظهره بنحو لينة ويسد فتحة بنحو ابن وكرمه فرش ومغدة وضندوق لم يحج إليه وجاز دفنه ليلا ووقت كراهة صلاة لم يتصره والسنة غيرها ودفن بمقبرة أفضل وكره ميت بها

الوحشة (ودفن اثنين من جنس) ذكرين أو اثنين ابتداء (قبر) بمحل واحد (الإلزامية) ككثره
 اللواتي رواه أو غيره (فيقدم) في دفنها إلى جدار القبر (أفضلهما) لأنه عليه السلام كان يجمع بين الرجلين
 من قتل أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذنا للقرآن فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد
 (لافرج) فلا يقدم (على أصل) بل جنسه فيقدم الأب على الابن وإن كان أفضل منه لحرمه الأبوّة والأم على
 البنت وإن كان أفضل منها لحرمه الأمومة مع التساوي في الأنوثة بخلاف ما إذا كان من غير جنسه فيقدم
 الابن على أمه لفصلية الذكورة (ولا يصح على رجل) بل يقدم الرجل عليه وإن كان أفضل منه والتصريح
 بكرهه الدفن مع قولي من جنس وقولي لا فرج إلى آخره من زيادتي وخرج بالجنس ما لو كان من جنسين
 حقيقة كذكر وأنثى أو احتمالاً كخثين فإن كان بينهما محرمية أو زوجية أو سيديّة كره دفنهما قبراً واحداً
 حرم بئلاً كدخولهما في قبر واحد حيث جمع بين اثنين جعل بينهما حاجز من تراب وقدم من جنسين الذكر ثم الخنثى
 ثم المرأة وتقدم بعض ذلك (وسن لمن دنا) من القبر بأن كان على شفيره كاعبره الشافعي (ثلاث حثيات
 تراب) يديه جميعاً لأنه عليه السلام حثا من قبل رأس الميت ثلاثاً رواه البيهقي وغيره باستناد جيد ويسن
 أن يقول مع الأولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعبدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (هـ) - سن
 (أن يمال) عليه (بمساح) أو مافي مضاعفها إسراعاً بتكميل الدفن ويسن أن لا يزداد على تراب القبر ثلاثاً
 يعظم شخصه (فتمكث جماعة) عنده ساعة (يسألون له التثبيت) للاتباع رواه أبو داود والحاكم وصححه
 إسناده (و) أن (يرفع القبر شبرا) تقريباً ليعرف فيزار ويعتبر ولأن قبره عليه السلام رفع نحو شبر رواه
 ابن حبان في صحيحه فإن لم يرتفع ترابه شبراً فلا وجه أن يزداد وخرج زيادتي (بدارنا) ما لو مات مسلم
 بدار الكفار فلا يرفع قبره بل يخفى ثلاثاً يتعرضوا له إذا رجع المسلمون وألحق بها الأذرعى الأمكنة التي
 يخاف نبشها لسرقة كفن أو لعلها أو لنحوها (وتسطيحه أولى من تسنيحه) كما فعل بقبره عليه السلام
 وقبري صاحبه رواه أبو داود بأسناد صحيح (وكره جلوس ووطء عليه) انتهى عنها رواه في الأول مسلم
 وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وفي معناه الاتكاء عليه والاستناد إليه وبها صرح في الروضة (بلا
 حاجة) من زيادتي مع التصريح بالكرهية فإن كان لحاجة بأن لا يصل إلى ميتة أو لا يتمكن من الحفر إلا بوطئه
 فلا كراهة (و) كره (تخصيصه) أي تبييضه بالحص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا ما أحدهما
 (وكتابة) عليه سواء كتب اسم صاحبه أم غيره في لوح عند رأسه أم في غيره (وبناء عليه) كقبة أو بيت
 انتهى عن الثلاثة رواه فيها الترمذي وقال حسن صحيح وفي الأول والثالث مسلم وخرج بتخصيصه تطيينه
 خلافاً للامام والغازي (وحرّم) أي البناء (مقبرة) (مسبلة) بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها كالوكانت
 موقوفة ولأن البناء يتأيد بعد امتحاق الميت فلونى فيها هدم البناء كما صرح به في الأصل بخلاف ما لو بنى
 في ملكه والتصريح بالتحريم من زيادتي وصرح به في المجموع (وسن رشه) أي القبر (بماء) لأنه صلى
 الله عليه وسلم فعل ذلك قبر سعد بن معاذ رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البزار واللعنى فيه
 التناؤل بتبريد اللصع وحفظ التراب ويكره رشه بماء الورد (ووضع حصي) عليه لأنه صلى الله عليه وسلم
 فعل ذلك بقبرائه إبراهيم رواه الشافعي وسن أيضاً وضع الجريد والرمان ونحوهما (و) وضع (حجر أو
 خشبة عند رأسه وجمع أهله بموضع) واحداً من القبرة لأنه صلى الله عليه وسلم وضع حجراً أي صخرة عند
 رأس عثمان بن مظعون وقال أعلمها قبر أخى وأدفن اليمن مات من أهلى رواه أبو داود بإسناد جيد وتعيّر
 بأهله أعم من تعييره بأقاربه (وزيادة قبور) أي قبور المسلمين (لرجل) لغير مسلم كنت نهيتكم
 عن زيارة القبور فزوروها أما زيارة قبور الكفار فمباحة وقيل محرمة (ولغيره) أي غير الرجل من أنثى
 وخنثى (مكروهة) لقلة صبر الأنثى وكثرة جزعها وألحق بها الخنثى احتياطاً وذكر حكمه من زيادتي

ودفن اثنين من جنسه
 بقبر الإلزامية فيقدم
 أفضلهما لا فرج على
 أصل ولا يصح على رجل
 وسن لمن دنا ثلاث
 حثيات تراب فإن يمال
 بمساح فتمكث جماعة
 يسألون له التثبيت
 ويرفع القبر شبراً بارنا
 وتسطيحه أولى من
 تسنيحه وكره جلوس
 ووطء عليه بلا حاجة
 وتخصيصه وكتابتها
 عليه وحرّم مسبلة وسن
 رشه بماء ووضع حصي
 عليه وحجر أو خشبة
 عند رأسه وجمع أهله
 بموضع وزيارة قبور
 لرجل ولغيره مكروهة

وهذا في زيارة قبر غير النبي ﷺ أما زيارة قبره فتسن لها كالرجل كما اقتضاء إطلاقهم في الحج ومثله قبور
 سائر الأنبياء والعلماء والأولياء (وأن يسلم زائر) فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء
 الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود اللهم لاتعزمننا أجرم ولاقتنا بعدم وأما قوله ﷺ عليك
 السلام تحية الموتى فظنوا لعرف العرب حيث كان من عادتهم إذا سلموا على قبر يقولون عليك السلام (و)
 أن (يقروا) من القرآن ماتيسر (ويدعو) له بعد توجهه إلى القبلة لأن الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة
 أقرب إلى الإجابة (و) أن (يقرب) من قبره (كقرب يمنة) في زيارته (حيا) احترامه (وحرّم) قله (قبل
 دفنه من محل موته (إلى) محل (أبعد من مقبرة محل موته) ليدفن فيه وهذه أولى من قوله ولا يحرم قله إلى بلد
 آخر (إلا من يقرب مكة والمدينة وإيليا) أي بيت المقدس فلا يحرم قله إيليا بل تختار أفضل الدفن فيها (و)
 حرم (نبشه) قبل البلى عند أهل الحبرة بتلك الأرض (بعد دفنه) لنقل وغيره ككتفين وصلاة عليه
 لأن فيه تكمال حرمة (إلا لضرورة كدفن بلا طهر) من غسل أو تيمم وهو ممن يجب طهره (أو) بلا (توجيه)
 له إلى القبلة (ولم يتغير) فيها فيجب نبشه تداركا لطهره الواجب وليوجه إلى القبلة وقول لم يتغير من
 زيادتي (أو) كدفن (في معسوب) من أرض أو ثوب ووجد ما يدفن أو يكفن فيه الميت فيجب نبشه وإن
 تغير ليرد كل لصاحبه ما لم يرض بقائه (أو وقع فيه مال) خاتم أو غيره فيجب نبشه وإن تغير لأخذه سواء أطلبه
 مالك أم لا كإقتضاء كلام الروضة والمجموع وقيد صاحب المذهب ومن تبعه بالطلب كما قيد به الأصحاب
 مسألة الابتلاع الآتية وقد فرقت بينهما في شرح الروض ولو بلغ ما لال نفسه ومات لم ينش أو مال غيره وطلبه
 مالك ينش وشق جوفه وأخرج منه ورد لصاحبه ولو ضمنه الورثة كما نقل في المجموع عن إطلاق الأصحاب
 رآذاه على ما في العدة من أن الورثة إذا ضمنوا لم يشق ويؤيده ما اقتضاء كلامهما من أنه يشق حيث لا ضمان
 وله تركه وفي نقل الروايات عن الأصحاب ما يوافق ما فيها يجوز أما بعد البلى فلا يحرم نبشه بل يحرم عمارته
 وتسوية التراب عليه لئلا يمتنع الناس من الدفن فيه لظنهم عدم البلى واستثنى قبور الصعابة والعلماء والأولياء
 (وسن تعزية نحو أهله) كصهر وصديق وهي الأمر بالصبر والحمل عليه بوعده الأجر والتحذير من الوزر
 بالجور والدعاء للميت بالمغفرة وللصاب بجزر المصيبة لأنه ﷺ مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال
 لها اتقي الله واصبري ثم قال إنما الصبر أي الكامل عند الصدمة الأولى رواه الشيخان ولأن أسامة بن زيد قال
 أرسلت إحدى بنات النبي ﷺ تدعوه وتخبره أن ابنها في الموت فقال للرسول ارجع إليها فأخبرها
 أن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فصرها فصر وتحتسب وتقيدي بنحو أهله من
 زيادتي وسن أن يعيهم بها حتى الصغار والنساء إلا العابة فلا يعزها إلا محارمها ونحوهم (و) هي (بعد دفنه
 أولى) من قبله لا اشتغال أهل البيت بتعزيته قبله قال في الروضة إلا أن يرى من أهله جزعا شديدا فيختار تقديمها
 ليصبرهم وذكر الأولوية من زيادتي (ثلاثة أيام تقريبا) من الموت لحاضر ومن القدوم أو بلوغ الخبر
 لغائب فذكره التعزية بعدها إذا عرض منها تسكين قلب الصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه (فيعزى
 مسلم بمسلم) بأن يقال له (أعظم الله أجرك) أي جعله عظيما (وأحسن عزاءك) بالمدح أي جعله حسنا (وغفر
 لمتك وبكافر أعظم الله أجرك) مع قوله (وصبرك) أو أخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحوه كافي الروضة
 كأصلها نعم لو كان الميت ممن لا يغلف بدله كآب فليقل بدل أخلف عليك خلف عليك أي كان الله خليفة
 عليك نقله الشيخ أبو حامد عن الشافعي (و) يعزى (كافر محترم بمسلم) بأن يقال له (غفر الله لمتك
 وأحسن عزاءك) وخارج زيادتي محترم الحربي والرتد فلا يعزى إلا أن يرجى إسلامهما وللسمتعزية
 كافر محترم بمثل فيقول أخلف الله عليك ولا تقص عديك (و) جاز بكاء عليه أي على الميت قبل موته وبعد
 لأنه ﷺ بكى على ولده إبراهيم قبل موته وقال إن العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول إلا

وأن يسلم زائر ويقروا
 ويدعو ويقرب كقبره
 منه جازا وحرم قله إلى
 أبعد من مقبرة محل
 موته إلا من يقرب مكة
 والمدينة وإيليا ونبشه
 بعد دفنه إلا لضرورة
 كدفن بلا طهر أو
 توجيه ولم يتغير أو في
 معسوب أو وقع فيه مال
 وسن تعزية نحو أهله
 وبعد دفنه أولى ثلاثة
 أيام تقريبا فيعزى
 مسلم بمسلم : أعظم الله
 أجرك وأحسن عزاءك
 وغفر لمتك وبكافر
 أعظم الله أجرك وصبرك
 وكافر محترم بمسلم : غفر
 الله لمتك وأحسن
 عزاءك وجاز بكاء عليه

ما رضى ربنا وإنا به راقدك بإبراهيم الخليل ونوح وبيكى على قبر بنت لهو زارة فبكي وأبكى من حوله روى
الأول الشيخان والثاني البخاري والثالث مسلم والكاء عليه بعد الموت خلاف الأولى لأنه حينئذ يكون أسفا
على ما فات طهارة الصلوة عن الجمهور بل قيل في الأدكار عن الشافعي والأصحاب أنه مكروه مخبر فإذا وجبت
فلا يكتفى بأية قالوا ما للوجوب بإرسوك الله قال الموت رواه الشافعي وغيره بأسانيد صحيحة (لأنه)
وهو صدق عاتقه فلا يجوز أن يقالوا كنهاء وأجلا ما وجدناه وقيل عداهما مع الكاء وحزم به في المجموع (و)
لا (نوح) وهو رفع الصوت بالندب (و) لا (جزع) بنحو ضرب صدر) كضرب خدوشه جيب قال صلى الله
عليه وسلم النائحة إذا تم تقب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سريال من قطر إن ودرع من جرب رواه مسلم
وقال صلى الله عليه وسلم ليس من آمن خير منها لحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفي رواية مسلم
في كتاب الجهاد بلفظ أو بدل الواو والسريال القميص كالدرع والقطران يفتح القاف مع كسر الطاء
وسكونها ويكسرها مع سكون الطاء دهن شجر يطل به الإبل الجربى ويسرج به وهو أبلغ في اشتعال النار
بالناحية (وسن لنحو جيران أهله) كأقارب البعداء ولو كانوا يلد وهو يأخر (نهية طعام يشبههم يوما
وليلة) لشغلهم بالحزن عنه (وأن يلح عليهم في كل) ثلاثا يضعفوا بتركه ونحوها وفيها منه من زيادتي
(وحرمت) أي نهية (لنحو نائمة) كندبة لأنها إغاة على نصية والأصل فيها قبله قوله صلى الله عليه وسلم
لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة استمعوا آل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم روي
أبو داود وغيره وحسنه الترمذي ومؤتة يضم ليم وسكون الهمزة موضع معروف عند السرك والهاء أعلم .
(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والفاء وغيرها ، وشربا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص . والأصل
في وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى « وآتوا الزكاة » وقوله « خذ من أموالهم صدقة »
وأخبار كقول « بنى الإسلام على خمس » وهي أنواع تأتي في أبواب .
(باب زكاة الناحية)

يدها بها وبالإبل منها البداءة بالإبل في خبر أنس الآتي لأنها أكثر أموال العرب (نحب) أي الزكاة (فيها)
أي في الناحية (بشروط) أربعة أحدها (كونها ناعما) قال الفقهاء والأغويون أي إبلا وبقرًا وغنًا وكروا
كانت أولئها فلا زكاة في غيرها من الحيوانات تكيل وريق وتنول بين زكوى وغيره خبر الشيخين
ليس على السلم في عبده ولا فرسه صدقة وغيرها مما ذكر مثلهما مع أن الأصل عدم الوجوب (و) ثانيا كونها
(نساء) وقدره يعلم مما يأتي (وأوله في إبل خمس في كل خمس) منها (إلى عشرين شاة ولو ذكرا) لصدق
الشاة به (ومحزى) عنها ومما فوقها (بغير الزكاة) وإن لم يساوية الشاة لأنه محزى من خمس وعشرين
فما دونها أولى وأطاعت إضافة إلى الزكاة اعتبار كونها بنت لبون لها ستان (و) في
(خمس وعشرين بنت محاض لها ستان) في (ست وثلاثين بنت لبون لها ستان) في (ست وأربعين
حقة لها ثلاث) من الستين (و) في (إحدى وستين جذعة لها أربع) من الستين (و) في (ست وستين بنتا
لبون) في (إحدى وتسعين حقتان) في (مائتين وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وتسع ثم كل عشي
يقيم الواجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) وذلك لحرا في بكر رضى الله عنه بذلك
في كتابه لأنس بالصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن
لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وللرازداد واحدة
لا أقل كما صرح بها في رواية أبي داود بلفظ فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ففيها
مقبلة خبر أنس وبها مع كون التبادر من الزيادة فيه واحدة أخذنا في عدم اعتبار بعضها لكنها

لأنه نوح ونوح وجزع
بنحو ضرب صدر
وسن لنحو جيران
أهله نهية طعام
يشبههم يوما وليلة وأن
يلح عليهم في كل
وحرمت لنحو نائمة .
(كتاب الزكاة)
(باب زكاة الناحية)
نحب فيها بشروط
كونها ناعما أو أوله
في إبل خمس في كل
خمس إلى عشرين شاة
ولو ذكرا ومحزى بغير
الزكاة خمس وعشرين
بنت محاض لها ستان
وست وثلاثين بنت
لبون لها ستان وست
وأربعين حقة لها ثلاث
واحدة وستين جذعة
لها أربع وست وستين
بنتا لبون وإحدى
وتسعين حقتان ومائة
واحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون وتسع
ثم كل عشر يتخير
الواجب في كل أربعين
بنت لبون وفي كل
خمس حقة

معارضة للدلائل على أن الواحدة يتعلق بها الواجب ودلائله على خلافه فالتجربة لصحة ما فيه ولدفع المعارضة
 حمل قوله في كل أربعين على أن معناه صورة مائة وإحدى وعشرين ثلثا وإنما ترك ذلك تقليبا لبقية الصور
 عليها مع العلم بأن ما يتغير به الواجب يتعلق به كالعاشرة ففي مائة وثلثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين
 حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات. وهكذا والواحدة الزائدة على المائة والعشرين قسطن
 الواجب فيسقط بموتها بين عام الحول والتحكن من الإخراج جزء من مائة وإحدى وعشرين جزءا من ثلاث
 بنات لبون وما بين النصب عفو ويسمى وقصلا يتعلق به الواجب على الأصح فلو كان له تسع من الإبل فتلص
 منها أربع بعد الحول قبل التحكن وجبت شاة وصحبت الأولى من المخرجات من الإبل بنت مخاض لأن أمها
 أن لها أن تحمل مرة ثانية فتكون في المخاض أي الحوامل والثانية بنت لبون لأن أمها أن لها أن تلد ثانيا
 فتكون ذات لبن والثالثة حقة لأنها استحققت أن يطررها الفحل أو أن تركب وتحمل عليها والرابعة جذعة
 لأنها أحضنت مقدم أسنانها أي أسقطته واعتبر في الجميع الأنثى لما فيها من رفق العر والنسل وزدت وبتبع
 ثم كل عشر يتغير الواجب لدفع ما اقتضته عبارة الأصل من أنه يتغير بما دونها وليس مرادا (و) أوله
 (في ثمر ثلاثون في كل ثلاثين تباع لسنة) سمى بذلك لأنه يتبع أمه في الرعي (و) في (كل أربعين سنة
 لها سنتان) سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثن رسول الله
 ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة سنة ومن كل ثلاثين تبيعا ومعه الحاكم
 وغيره والبقرة تقال للذكر والأنثى (و) أوله (في غنم أربعون) شاة (في مائة وإحدى وعشرين
 شاتان و) في (ماتلين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربعمائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) روى البخاري
 ذلك عن أنس في كتاب أبي بكر السابق (أو الشاة) المخرجة عما ذكر (جذعة ضأن لها سنة) وإن لم تجزع
 (أو أجدعت) من زيادتي وإن لم يتم لها سنة كما ذكره الرافعي في الأضحية (أو ثنية معز لها سنتان) فيخير
 بينهما ومن ذلك يؤخذ أن شرط إجراء الذكر في الإبل وفيما يأتي أن يكون جذعا أو ثنيا ويعتبر في المخرج
 عن الإبل من الشياه كونه صحيحا كاملا وإن كانت الإبل معيبة والشاة المخرجة غماد كرتكون (من غنم
 البلد أو مثلها) أواخر منها قيمة كما فهم بالأولى وشمول كلامي لشاة الغنم مع التقيد بالثنية في غنم غير البلد من
 زيادتي (فإن عدم بنت مخاض) ولو شرعا كأن كانت مغصوبة أو موهونة (أو تبعت فابن لبون أو حق)
 مخرجه عنها وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها وإن لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل ما شاء منها
 وكابن لبون وله لبون حتى وحق حتى أما غير بنت المخاض كبنت لبون عندها فلا يؤخذ عنها حق كما لا يؤخذ
 عنها ابن لبون ولأن زيادة السن في ابن اللبون فهاذا كرتوجب اختصاصه عنها بقوة ورود الماء والشجر
 والاستماع من صفار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة
 فيها فلا يلزم من جبرها ثم جبرها هنا والتصريح بذكر الشرط في الحق من زيادتي (ولا يكلف) حيث كانت
 إليه مهاذيل أن يخرج بنت مخاض (كريمة) لقوله ﷺ لمعاذ حين بعثه عاملا إليك وكرائم أموالهم
 روائ الشيطان (لكن يمنع) الكريمة عنده (ابن لبون وحقا) وهو من زيادتي لوجود بنت مخاض
 عنده (ولو اتفق) في إبل أو بقرة (فرضان) في نصاب واحد (وجب) فيها (الأعبط) منهما أي الأنفع
 للمستحقين ففي مائة بعير أو مائة وعشرين بقرة يجب فيها الأعبط من أربع حقات وخمس بنات لبون أو ثلاث
 مسنات وأربعة أمهات (إن وجدا بماله) بصفة الإجزاء لأن كلا منهما فرضهما فإذا اجتمعا روعي ما فيه
 حظ المستحقين إذ لا مشقة في تحصيله (وأجزاء غيره) أي غير الأعبط (بالتقصير) من المالك أو الساعي للعلير
 (وجبر التفاوت) لتقصير حق المستحقين (بنقد) للبلد (أو جزء من الأعبط) لامن للأخذ فلو كانت قيمة
 الحقات أربعمائة وقيمة بنات اللبون أربعمائة وخمسين وقد أخذ الحقات فالخير بخمسين أو بخمسة أناس

وفي ثمر ثلاثون، ففي كل
 ثلاثين تباع له سنة
 وكل أربعين سنة
 لها سنتان . وفي غنم
 أربعون ففيها شاة ومائة
 وإحدى وعشرين
 شاتان وماتلين وواحدة
 ثلاث وأربعمائة أربع
 ثم كل مائة شاة
 والشاة جذعة ضأن لها
 سنة وأجدعت أو ثنية
 معز لها سنتان من غنم
 البلد أو مثلها فإن عدم
 بنت مخاض أو تبعت
 فابن لبون أو حق
 ولا يكلف كريمة لكن
 منع ابن لبون وحقا
 ولو اتفق فرضان وجب
 الأعبط إن وجدا بماله
 وأجزاء غيره بلا تقصير
 وجبر التفاوت بنقد
 أو جزء من الأعبط

بنت لبون لا ينصف حقة لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون وجاز دفع النقصم كونه من غير جنس الواجب وتمكن من شراء جزءه لدفع ضرر للشار كدوقولي من الأعظم من زيادتي امامع التقصير من الثلاث بأن دلس أو من الساعى بأن لم يحتهد وإن ظن أنه الأغبط فلا يجزى (وإن وجد أحدهما) بقالة (أخذ) وإن وجد شيء من الآخر إذ الناقص كالمعلوم (وإلا) أى وإن لم يوجد أو أحدهما بالة بصفة الإجزاء بأن لم يوجد شيء منها أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أحدهما لا بصفة الإجزاء (فله تحصيل ماشاء) منهما كلا أو بعضهما بشراء أو غيره ولو غير أعبط لما في تعين الأعظم من الشقة في تحصيله وله كما يعلم ما أتى أن يصعد أو ينزل مع الجبران في الإبل فله في المائتي بعير فيما إذا لم يوجد شيء من الحقائق وبنات اللبون أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد إلى أربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلا وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها مع خمس جبرانات وفيما إذا وجد بعض كل منهما كثلث حقا وأربع بنات لبون أن يجعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وجبران أو يجعل بنات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبراناته دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات وله فيما إذا وجد بعض أحدهما كحقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (ولن عدم واجبا من إبل) ولو جده في ماله (أن يصعد) درجة (ويأخذ جبرانا وإبله سليمة أو ينزل) درجة (ويعطيه) أى الجبران كما جاء ذلك في خبر أنس السابق فالخبرة في الصعود والنزول للمالك لأنهما شرعا تخفيا عليه وخرج بمن عدم الواجب من وجده في ماله فليس له نزول مطلقا ولا صعود إلا أن لا يطلب جبرانا لأنهما زادا خيرا وهو معلوم مما أتى وبالإبل غير هافلا أتى فيه ذلك وبالسليمة العينة فلا يصعد الجبران لأن واجبها معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين للعينين بخلاف نزوله مع إعطاء الجبران غائز لبرعه بالزيادة (وهو) أى الجبران (شاتان) بالصفة السابقة في الشاة المحرجة عن خمس من الإبل (أو عشرون درهما) ثمرة طالصة (بغيره الدافع) ساعيا كان أو ماله كالظاهر خبر أنس وعلى الساعى رعاية مصلحة المستحقين في الدفع والأخذ (وله صعود) درجتين فأكثر (ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كأن يعطى بدل بنت مخاض عدمها مع بنت اللبون حقة ويأخذ جبرانين أو يعطى بدل حقة عدمها مع بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرانين هذا (عند عدم القربى في غير جهة المحرجة) بخلاف ما إذا وجدها للاستثناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القربى فإن كانت القربى في غير جهة المحرجة كأن لزومه بنت لبون عدمها مع الحققة وجد بنت مخاض لم يلزمه إخراجها مع جبران بل يجوز له إخراج جذعة مع أخذ جبرانين لأن بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت اللبون ليست في جهة الجذعة وقولي فأكثر مع التقيد بجهة المحرجة من زيادتي (ولا يصعد جبران) فلا يجزى شاة وعشرة دراهم لجبران واحد لأن الخبر يقتضى التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصلة ثالثة كما في الكفارة فلا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة (إلا ما لك مرضي) بذلك فيجوز لأن الجبران حقه فله إسقاطه وهذا من زيادتي وأما الجبرانان فيجوز تبعضهما فيجوز شاتان وعشرون درهما لجبرانين كالكفارتين (ويجوز) في إخراج الزكاة (نوع عن) نوع (آخر) كضأن عن معز وعكسه من الغنم وأرجعية عن مهيبة وعكسه من الإبل وعرباب عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كأن تساوى ثنية العز في القيمة جذعة الضأن لاتحاد الجنس سواء اتخذ نوع ماشيته أم اختلف (ففي ثلاثين عنزا) وهى أنثى للعز (وعشر نعجات) من الضأن (عنز أو نعجة بقيمة ثلاثين درهما عنز وربع نعجة) فلو كانت قيمة عنز خمسة دينار أو نعجة عجز ثمانية دينارين لزم عنز أو نعجة قيمتها دينار وربع (وفي عكسه) أى المثال المذكور (عكسه) أى الواجب فالواجب فيه نعجة أو عنز بقيمة ثلاثة أرباع نعجة وربع عنز والنصر يحبهذا من زيادتي (ولا يؤخذ ناقص) من ذكر ومعيص وصغير (في غير ما من) من

وإن وجد أحدهما أخذ
ولا فله تحصيل ماشاء
ولن عدم واجبا من
إبل أن يصعد ويأخذ
جبرانا وإبله سليمة أو
ينزل ويعطيه وهو
شاتان أو عشرون درهما
بغيره الدافع وله صعود
ونزول درجتين فأكثر
مع تعدد الجبران عند
عدم القربى في جهة
المحرجة ولا يصعد جبران
إلا ما لك مرضي ويجزى
نوع عن آخر برعاية
القيمة ففي ثلاثين
عنزا وعشر نعجات عنز
أو نعجة بقيمة ثلاثة
أرباع عنز وربع نعجة
وفي عكسه ولا
يؤخذ ناقص في غير ما من

جواز أخذ ابن لبون أو الحق أو الله ذكر من الشياء في الإبل أو التبيع في البقر أو النوع الأردي عن الأجود بشرطه (إلا من مثله) بأن تحضت ماشيته ذكورا أو كانت ناقصة بعيب أو صغر فيؤخذ في ست وثلاثين من الإبل ابن لبون أو كثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها ثلاثين من النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين درهما تكون قيمة المأخوذ في ستة والثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الأولى وهي خمسان وخمس خمس ويؤخذ في خمس وعشرين معية من الإبل معية متوسطة وفي ست وثلاثين فصلا فصلا فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فصلا فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس (فإن اختلف ماله نقصا) وكلا واتخذ نوعا (فكمامل) يخرج به رعاية القيمة وإن لم يوف تم بنقص) وقولي فإن اختلف إلى آخره من زيادتي والزيادة للنقص ما ثبت رد البيع وخرج به ماله أو اختلف ماله صفة فقط فالواجب الأغبط (ولا) يؤخذ (خيار) كحامل أو كولة وهي للسنة للأكل وربى وهي الحديثة العهد بالنسب بأن يمضي لها من ولادتها نصف شهر كما قاله الأزهري أو شهران كما نقله الجوهري (إلا برضا مالكها) بأخذها نعم إن كانت كلها خيارا أخذ الخيار منها إلا الخواجل فلا تؤخذ منها حامل كما نقله الإمام واستحسنه (و) ثالثها (مضى حول في ملكه) لحبر لا زكاة في مال حتى حول عليه الحول رواء أو داود وغيره وهو وإن كان ضعيفا مجبور بأثر صحيحة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وغيرهم (و) لكن (للتاج نصاب) بقيد زده بقولي (ملكه ملكه) أي بسبب ملك النصاب (حول النصاب) وإن ماتت الأمهات وذلك بأن بلغت به نصابا كائنه عشرين من الغنم تنج منها واحدة فتجب شاتان فإن لم تبلغ به نصابا كائنه تنج منها عثرون فلا أثر له والأصل في ذلك ما رواه مالك في الوطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال لساعيه اعتد عليهم بالسخلة وهي تقع على الذكر والأنثى وأيضا الغنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء والنتاج غناء عظيم فيتبع الأصول في الحول أما ما تنج من دون نصاب وبلغ به نصابا فمتدا حوله من حين بلوغه وعلم بما ذكر أنه لو زال ملكه عن النصاب أو بعضه ثم عاد بشراء أو غيره ولو مثله كما لا يبل استؤنف الحول بما فعله وإن قصد به الفرار من الزكاة وهو مكروه عند قصد الفرار وأنه لا يضم إلى ما عنده في الحول ما ملكه بشراء أو غيره كهيئة إرث ووصية لأنه ليس في معنى النتاج المذكور وإنما ضم إليه في النصاب لأنه بالكثرة فيه بلغ حدا يحتمل الواساة فلو ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام الحول الأول للثلاثين تباع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع سنة وعند تمام كل حول لل عشرة ربع سنة وأنه لو انقضى النتاج بعد الحول لم يكن حول النصاب حوله لتقرر واجب أصله ولأن الحول الثاني أولى به (فلا داعي) المالك (النتاج بعده) أي بعد الحول (صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله (فإن اتهم) أي اتهمه الساعى (سن تخليفه) والتصرح بسن تخليفه من زيادتي (و) رابعها (إسامة ماله لها كل الحول) لقوله في خبر أنس وفي صدقة الغنم في ساعتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة دل بمفهومه على نقي الزكاة في معاوفة الغنم وقيس بها معاوفة الإبل والبقر واختصت الساعة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى في كلاً مباح أو مملوك قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة غنائها (لكن لو علفها قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصده قطع سوم لم يضر) أما لو سامت بنفسها أو أسامها غير مالكها كغاصب أو اعتلفت ساعة أو علفت معظم الحول أو قدر ألا تعيش بدونه أو تعيش لكن بضررين أو بلا ضررين لكن يقصده قطع سوم أو ورثها وتم حولها ولم يعلم فلا زكاة لفقد إسامة المالك للذكورة وللأنثى تبصر عن العلف يوما أو يومين لا ثلاثة وتعيى بإسامة المالك لها أولى من قوله وكونها ساعة وقوله ولم يقصده قطع سوم من زيادتي (ولا زكاة في عوامل) في حرث أو نحوه لا اقتنائها للاستعمال لالئاء كشياب البدن ومتاع الدار (وتؤخذ زكاة ساعة عند دور ودها ماء) لأنها أقرب إلى الضبط حيث لا يكلفهم الساعى ردها إلى البلد كما لا يلزمه أن يقبع

إلا من مثله فإن اختلف
ماله نقصا فكمامل
برعاية القيمة وإن لم
يوف تم بنقص ولا
خيار إلا برضا مالكها
ومضى حول في ملكه
وللتاج نصاب ملكه
حوله النصاب
فلا داعي النتاج بعده
صدق فإن اتهم سن
تخليفه وإسامة ماله
لها كل الحول لكن
لو علفها قدر تعيش
بدونه بلا ضررين ولم
يقصده قطع سوم لم
يضر ولا زكاة في عوامل
وتؤخذ زكاة ساعة
عند ورودها ماء

الرأى (ولا) أي وإن لم تزد الماء بأن اكتفت بالكلا في وقت الربيع (ة) عند (بيوت أهلها) وأفتيتهم وذلك
 لغير البقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأفتيتهم وهو منزل على ما قلنا (ويصدق مخرجها في عددها
 إن كان ثقة وإلا فعدوا الأسهل) عندها (عند مضيق) تمر به واحدة واحدة ويد كل من المالك والساعي أو
 نائهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة أو يصيان به ظهرها لأن ذلك أبعد عن الغلط فإن اختلفا بعد
 العد وكان الواجب يختلف به أعاد العد وتبصرى بالمخرج أعم من تغييره بالمالك وقولي والأسهل من زيادتي
 (ولو اشترك اثنان) مثلا (من أهل زكاة في نصاب أو في أقل منه) (ولأحدهما نصاب) ولو في غير ماشية من نقد
 أو غيره (زكيا كواحد) لقوله في خبر أنس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهي
 للمالك عن التفرق وعن الجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها أو قتلها والخبر
 ظاهر في غلظة الجوان الآتية ومنها غلظة الشروع بل أولى وعلم من اعتبار النصاب اعتبار اتحاد الجنس وإن
 اختلف نوعه ومن التشبيه اعتبار الحول من سنة ودونها كافي التمر والحلب ويستتر ابتداء حول الخلطة
 منها وأفادت زيادتي أولى أقل ولأحدهما نصاب أن الشر كقيد دون نصاب تؤثر إذا ملك أحدهما نصيبا كان
 اشتركا في عشرين شاة متعاقبة وانفرد أحدهما بثلاثين فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة
 بخلاف ما إذا لم يكن لأحدهما نصاب وإن بلغه مجموع المالكين كان انفرد كل منهما بقسمة عشر شاة واشتركا في
 ثنتين (كالخلط الجوارا) بكسر الجيم أصح من ضمها (وأحد مشرب) أي موضع شرب الماشية (ومسرح)
 أي الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى للرعى (ومراح) يضم اليم أي ما واهل ليل (وراع) لها (وفعل
 نوع) بخلاف فعلا أكثر من نوع فلا يضر اختلافه للضرورة ومعنى اتحاده أن يكون مرعلا في الماشية
 وإن كان ملكا لأحدهما أو معارا له أو لها وتقييد اتحاد الفعل بنوع من زيادتي (ومحلب) بفتح اليم أي
 مكان الحلب يفتح اللام يقال اللبن والمصدر وهو الرادها وحكى مسكونها (وناطور) بجملة وحكى إعجامها
 أي حافظ الشجر والزرع (وجرين) أي موضع تجفيف التمر وتخليص الحب (وكان) ومكان حفظ
 ونحوها) كمرعى وطريقه ونهر سقى منه وحراث وميزان ووزان ومكيال ومكيال وليس المراد أن ما يجتر
 اتحادهم بكونه واحدا بالذات بل أن لا يختص مال واحد منهما به فلا يضر التعدد حيث أنه (لاحالب) فلا
 يشترط اتحاد كجال الغنم (ولا) (إناء) يحلب فيه كآلة الجز والتصریح بهذين من زيادتي (ولا) (نيخلطة)
 لأن خفة المؤنة بأخذ الراقى لا تختلف بالقصد وعدمه وإنما اشترط الاتحاد ليجتمع اللان كالنخل
 الواحد ولتخف المؤنة على المحسن بالزكاة فلو افرق اللان فيما شرط الاتحاد فيه زمانا طويلا مطلقا أو
 سيرا قصد من المالكين أو أحدهما أو بتقرير للتفرق ضرر وخروج بأهل الزكاة غيره كذمي ومكاتب
 ﴿باب زكاة النابت﴾

ولا فيوت أهلها
 وصدق مخرجها في
 عددها إن كان ثقة والا
 فعدوا الأسهل عند
 مضيق ولو اشترك اثنان
 من أهل زكاة في نصاب
 أولى أقل ولأحدهما
 نصاب زكيا كواحد
 كما لو خلط جوارا
 وأحد مشرب ومسرح
 ومراح وراع وفعل
 نوع ومحلب وناطور
 وجرين وذاكان ومكان
 حفظ ونحوها للاحالب
 وإناء ونيخلطة
 ﴿باب زكاة النابت﴾
 تختص بقوت اختيار
 من رطب وعنب وجب
 كبر وأرز وعدس

(تختص بقوت اختيار من رطب وعنب وجب كبر وأرز) بفتح الهمزة عوض الرأى وتشديد الرأى في
 أشهر اللغات (وعدس) ودرية وحسن وباقلاء لأمره عليه السلام أن يخرس العنب كما يخرس النخل وتؤخذ زكاته
 زينا كما تؤخذ زكاة النخل عرا رواه الترمذي وابن جبان وغيرها وقوله عليه السلام لأبي موسى الأشعري
 ولما دحين بعنهما إلى اليمن لا تأخذا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشجر والخططة والتمر والزبيب رواه
 الحاكم وقال صحيح الإسناد وقيس عاذ كرفهما ما في معناه والحصر في الثاني إضاقي الخبر الحاكم وقال صحيح
 الإسناد عن معاذ أنه عليه السلام قال فيما سقت السماء والسيل والبلل العشر وفيما سقى بالضح نصف العشر
 وإنما يكون ذلك في التمر والخططة والحبوب فأما القنأ والبطيخ والرمان والقضب فقفو فقاعنه رسول الله
عليه السلام حواه أزرع ذلك قصدا أو نبت اتفاقا والقضب يسكون العجوة الرطب بفتح الرأى ويسكون
 الطاء وخروج بالقوت غيره كخوخ ومشمش وبن وجز ووز وفاح وزيتون ومسم وزعفران

لاختيار ما يقتات ضرورة كحب حنظل وغاسول وترمس فلا يجب الزكاة في شيء منها (ونصابه) أي القوت
 يجب فيه الزكاة (خمس أوسق) فلا زكاة فيما دونها لحبر الشيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
 أي بالرطل البغدادي ألف وستائة) من الأبطال لأن الوسق ستون ساعا والصاع أربعة أمداد وللرطل
 ثمانمائة وثمانون درهما وأربعة أسباع درهم (وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم
 بمشقي) وهو مائة درهم (ثلاثمائة واثنتان وأربعون) رطلا (وسنة أسباع) من رطل بناء على ما صححه
 وي من أن رطل بغداد ما ذكر خلافا لما صححه الراعي من أنها بالدمشقي ثلاثمائة وستة وأربعون رطلا
 لأن بناء على ما صححه من أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما فعليه إذا ضربتها في ألف وستائة رطل
 من الخمسة أوسق تبلغ مائتي ألف درهم وثمانية آلاف يقسم ذلك على ستائة يخرج ما ذكره وعلى
 ستة النوى ضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستائة يبلغ ألفي درهم
 ثلث درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول يبقى مائتا ألف
 ستة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبع درهم وإذا قسم ذلك على ستائة خرج ما صححه لأن مائتي
 وخمسة آلاف ومائتي درهم في مقابلة ثلاثمائة واثنتين وأربعين رطلا والباقي وهو خمسمائة وأربعة عشر
 رطلا وسبع درهم في مقابلة ستة أسباع رطل لأن سبع السائة خمسة وثمانون وخمسة أسباع والنصاب المذكور
 في الصيغة بالكيل وإعانة بالوزن استظهار أو الاعتبار في الوزن من كل نوع الوسط فإنه يشمل
 الخفيف والريز (ويحتمل) في قدر النصاب غير الحب من رطب وغنم حالة كونه (جافا إن تخفف
 ردي وإلا فربما) يعتبر (ويقطع بإذن) من الإمام وتخرج الزكاة منه (كالو ضر أصله) لا متصاه مائه
 بل فإنه يعتبر رطباً ويقطع بالإذن ويؤخذ الواجب رطباً وقولي ويقطع إلى آخره مع التقييد بغير الردي
 زيادتي (و) يعتبر فيما ذكر (الحب) حالة كونه (مصفى) من تبته بخلاف ما يؤكل قشره معه كذرة
 فاك في الحساب وإن أزيل تنها كما يقشر البر ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى على ما في الروضة كأصلها عن
 قال كمن استقر به في المجموع قاله الأذرعى وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول أو الجزم به (وما ادخر في
 ه) ولم يؤكل معه (من أرز وعلس) يفتح العين واللام نوع من البر (قشرة أوسق غالباً) نصابه اعتباراً
 به الذي ادخله فيه أصله وأبقى بالنصف وقد يكون خالصه من ذلك دون خمسة أوسق فلا زكاة فيها
 فالس مادونها خمسة أوسق فهو نصاب وذلك ما احتزرت عنه زيادتي غالباً وتعييرى بما ذكره أولى من
 كالأرز وعلس لسلامته من إسهام أنه بقي شيء من الحبوب يدخر في قشره وليس كذلك (ويكمل) في نصاب
 ع. بآخر كبير بلس) لأنه نوع منه كما مر وهو قوت صنعاء اليمن وخروج بالنوع الجنس فلا يكمل بآخر
 أو بغيره بل يضم السنين وسكون اللام فهو جنس مستقل لا بر ولا شعير فإنه حب يشبه البرقي اللون
 بومة والشعير في رودة الطبع فلما كثر من تركيب الشبهين ومما انفرد به واصلراً أصلاً برأسه (ويخرج
 ل) من النوعين (بقسطه فإن عسر) إخراجها لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع منها (فوسط) منها
 به لا أعلاه ولا أدناها رغبة للعاجين ولو تكلف وأخرج من كل نوع قسطه جائز بل هو الأفضل (ولا
 ثم عام وزرع إلى) ثم وزرع عام (آخر) في إكمال النصاب وإن أطلع ثم العام الثاني قبل جذاذ ثم الأول
 يضم بعض كل) منهما (إلى بعض) وإن اختلف إدراكه لاختلاف أنواعه أو بلاده حرارة أو برودة
 بدو ثمانية قتيامة حارة يسرع إدراك الثمر بها بخلاف مجددتها (إن أعيد في العام قطع) للثمر وللزراع
 لم يقع الإطلاعان في الثمر والزراعتان في الزرع في عام لأن القطع هو التصود وعنده يستقر الوجوب
 شيء أعاد كرمالو الثمر نخل مرتين في عام فلا ضم بل هما كشجرة عامين وذكر اتحاد القطع في الثمر من زيادتي
 سرح في الحماوي الصغير وهو الموافق لاعتبار اتحاد حصاد الزرع في العام وإن اعتبر إن المقرى اتحاد

ونصابه خمسة أوسق
 وهي بالرطل البغدادي
 ألف وستائة وهو مائة
 وثمانية وعشرون درهما
 وأربعة أسباع درهم
 وبالمشقي ثلاثمائة
 واثنتان وأربعون وستة
 أسباع، ويحتمل جافا إن
 تخفف غير ردي، وإلا
 فربما فيقطع بإذن كما
 لو ضر أصله والحب مصفى
 وما ادخر في قدره من
 أرز وعلس فضرة
 أوسق غالباً ويكمل
 نوع بآخر كبير بلس
 ويخرج من كل بقسطه
 فإن عسر فوسط ولا
 يضم ثم عام وزرع إلى
 آخر ويضم بعض كل
 إلى بعض إن أعيد
 في العام قطع .

إطلاع الثمريه وما تقرر من اعتبار اتحاد قطع الزرع فيه هو ما صححه الشيخان وهلاه عن الأكثرين لكن قال الأسنوي إنه قل باطل ولم أر من صححه فضلا عن عزوه إلى الأكثرين بل صحح كثير من اعتبار اتحاد الزرع في العام ومجاوب بأن ذلك لا يقدح في قول الشيخين لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (وفيا شرب) من ثمر وزرع (يعروقه) لقر به من الماء وهو البعل (أو بنحو مطر) كثر وقناة حفرت منه وإن احتاجت إلى مؤنة (عشر وفيا شرب) منها (بنضح) من نحو نهر بحوان ويسمى الذكر ناضعا والأنثى ناضحة ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية (أو نحوه) كدولاب بضم أوله وقد يفتح وهو ما يديره الحيوان وكناعورة وهو ما يديره الماء وكاء ملكه ولو بهبة لعظم اللثة فيها أو غطيه لجوب صمانه (نصفه) أي نصف العشر والفرق قول المؤلف في هذا وختمها في الأول والأصل فيها خبر البخاري فياسقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيا سقى بالنضح نصف العشر وخبر الحاكم السابق والعثري بفتح اللثة وقيل بإسكانها ما سقى بالسيل الجاري إليه حفرة وتسمى الحفرة عاثوراء لتعثر المار بها إذ لم يعلمها وتسمى بنحو في الموضع أعم مما عبر به فيها (وفيا شرب بهما) أي بالنوعين كطرو نضح (يقسط باعتبار المدة) أي مدة عيش الثمر والزرع ونماها لا بأكثر مما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلا إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها إلى سقية فسقى بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا لو جهلنا المقدار من تقع كل منها باعتبار المدة أخذنا بالأسوأ واحتاج في ستة منها إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر ورابع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في أنه سقى بماذا صدق للمالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعي حلفه ندبا ولو كان له زرع أو ثمر مسقى بمطر وآخر مسقى بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصبا بضم أحدهما إلى الآخر تمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الثاني [فرع] لو علمنا أن أحدهما أكثر وجهلنا عنه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال قاله الماوردي وتسمى بالمدة أعم من تعبيرة بعيش الزرع ونماها (ونحب) الزكاة فيما ذكر (يندو صلاح ثمر) لأنه حينئذ ثمره كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتداد حب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بدو صلاح الجميع واشتداده كازدته بقولي (أو بهما) وسيأتي في باب الأسون والثمار بيان بدو صلاح الثمر وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب إخراجها في الحال بل انعقاد سبب وجوبه ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتعمر ويترب غير رديء لم يجزء ولو أخذه الساعي لم يقع الوقع ومؤنة جذاذا الثمر وتحقيقه وحصاد الحب ونصفه من خالص مال المالك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة (ومن خرص) أي حزر (كل ثمر) فيه زكاة إذا (بدأ صلاحه على مالكة) للأمر به في الخبر السابق أول الباب فيطوف الحارص بكل شجرة ويقدر ثمرتها أو ثمرة كل النوع رطبيا ثم يابسا (لتضمن) أي لنقل الحق من العين إلى الدمة ثمرا أو زينا ليخرجه بعد جفافه (وشرط) في الحرص المذكور (عالم به) واحدا كان أو أكثر لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه وهذا من زيادتي (أهل للشهادات) كلها من عدالة وحرية وذكورة وغيرها مما يأتي لأن الحرص ولاية فلا يصح لها من ليس أهل للشهادات واكتفى بالواحد لأن الحرص ينشأ عن اجتهاد فكان كالحاكم والخبر أبي داود وغيره بإسناد حسن أنه ^{عليه السلام} كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصا أول ما تطيب الثمرة (و) شرط (تضمن) من الإمام ونائبه أي تضمن الحق (المخرج) من مالك أو نائبه وخرج بالثمره الزرع فلا خرص فيه لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالبا رطبيا بخلاف الثمر ويندو صلاحه ما قبله لأن الحرص لا يتأتى فيه إلا لحق للسحقين فيه ولا ينضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو الصلاح وأفاد ذكر كل أنه لا يترك للمالك

وفيا شرب يعروقه أو بنحو مطر عشر ، وفيا شرب بنضح أو نحوه نصفه وفيا شرب بهما يقسط باعتبار المدة ، ونحب يندو صلاح ثمر واشتداد حب أو بهما وسن خرص كل ثمر بدأ صلاحه على مالكة لتضمن وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمن لمخرج .

شيئا خلافا لقول قديم إنه ينبغي له نخلة أو نخلات يأكلها أهلها خبر ورد فيه وأجاب عنه الشافعي في الجديد بحمله على أنه يترك له ذلك من الزكاة لا من الخروض ليفرقه بنفسه على قراء آثاره وجيرانه لطعمهم في ذلك منه قال للاوردي ولا دخل للخوص في نخيل البصرة لكثرة أهلها ولا باحة أهلها الأكل منها المجتاز وكلام الأصحاب يخالفه (وقبول) للتضمن كأن يقول له ضمنتك حق المستحقين من الرطب بكذا فيقبل (قوله) أي للعالم حينئذ (تصرف في الجميع) أي جميع ما خرس فيما غيره لاقطاع التعليق عن العين فإن استفي الخوص أو التضمن أو القبول لم ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما عدا الواجب شائما لبقاء الحق في العين لا ميتا فلا يجوز له أكل شيء منه (ولو ادعى تلفا) له أو لعضه (فكوديغ) فإن ادعى تلفه مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كبرء ونهب عرف دون عمومته صدق يمينه أو عرف مع عمومته فكذلك إن اتهم وإلا صدق بلا يمين فإن لم يعرف الظاهر طوب بينه به لإمكانها ثم يصدق يمينه في التلف به ولو ادعى تلفه بحريق في الجرين مثلا وعلنا أنه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه (لكن اليمين) هنا (سنة) بخلافها في الوديع فإنها واجبة وهذا مع حكم الإطلاق والتقييد بالانها من زيادتي (أو) ادعى (حيف خارس) فيها خرسه (أو غلطه) فيه (بما يعلم بصدق) إلا يمينه كالأدعي حيف حاكم أو كذب شاهد (ويحط في الثانية) القدر (المحتمل) بفتح الميم لاحتماله وهذا من زيادتي (أو) ادعى غلطه (به) أي بالمحتمل (بعد تلف) للخروص (صدق يمينه) ندبا (إن اتهم) وإلا صدق بلا يمين فإن لم يتلف أعيد كي له وعمل به ولو ادعى غلطه ولم يبين قدرا لم تسمع دعواه وقولي بعد تلف مع قولي يمينه إن اتهم من زيادتي .

(باب زكاة النقد)

ولو غير مضروب والأصل فيها مع ما يأتي آية والذين يكثرزون الذهب والفضة فسرت بذلك (يجب في عشرين مثقالا ذهبا) وفي (مائتي درهم فضة فأكثر) من ذلك (بوزن مكة بعد حول ربع عشر) لخبر أبي داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن كافى المجموع ليس فى أقل من عشرين دينارا شيئا وفى عشرين نصف دينار وخبر الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخارى فى خبر أنس السابق فى زكاة الحيوان وفى الرق ربع العشر والرقعة والورق الفضة والماء عوض من الواو والأوقية ضم الممزة وتثديد الياء على الأشهر أربعون درهما واعتبار الحول ووزن مكدروهما أبو داود وغيره والمعنى فى ذلك أن الذهب والفضة معدان للنماء كالماشية فى السائمة وبما ذكر علم أن نصاب الذهب عشرين دينارا ونصاب الفضة مائتا درهم فضة وأنه لا وقص فى ذلك كالمشترات لإمكان التجزؤ بلا ضرر بخلاف الماشية وأنه لا زكاة فيما دون النصاب وإن تم فى بعض الموازين ولا فى معشوش حتى يبلغ خالصه نصابا فيخرج زكاته خالصا أو معشوشا خالصا قدرها لكن يتعين على الولي إخراج الخالص حفظا للنحاس ولا فى سائر الجواهر كؤلؤ وياقوت وفير وزج لعدم ورود الزكاة فيها ولأنها معدة للاستعمال كالماشية العاملة ولا قبل الحول والدرهم ستة دنانير والدنانير سدس درهم وهو ثمان حبات وخمساجة فالدرهم خمسون حبة وخمساجة ومق زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومق نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ووزن نصاب الذهب بالأشرفى خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقولي فأكثر من زيادتي (ولو) اختلط إناء منهما (بأن سبكهما) وصنع منهما الإناء (وجهل) أكثرهما (زكى كلا) منهما بفرضه (الأكثر) إن احتاط فإذا كان وزنه ألفا من أحدهما ستمائة ومن الآخر أربعائة زكى ستمائة ذهبا وستائة فضة ولا يجوز فرض كله ذهبا لأن أحد الجنتين لا يجزئ عن الآخر وإن كان أعلى منه كأمريت الإشارة إليه (أو مرن) بينها بالنار أو بالماء كان يضع فيه ألفا ذهبا ويعلم ارتفاعه ثم ألفا فضة ويعلمه ثم يضع فيه المخلوط فالى أيهما كان ارتفاعه أقرب فالأكثر منه قال فى البسيط ويحصل ذلك بسبك قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه

وقبول فله تصرف فى
الجميع ولو ادعى تلفا
فكوديغ لكن اليمين
سنة أو حيف خارس أو
غلطه بما يعيد لم يصدق
ويحط فى الثانية المحتمل
أو به بعد تلف صدق
يمينه إن اتهم .

(باب زكاة النقد)

يجب فى عشرين مثقالا
ذهبا ومائتي درهم فضة
فأكثر بوزن مكة بعد
حول ربع عشر ولو
اختلط إناء منهما وجهل
زكى كلا الأكثر أو مرن

وربكي محرم وسكروه
لاحل مباح عليه ولم
ينوكزوه ولو انكسر
ان قصد إصلاحه وامكن
بلا صوغ ومما يحرم
سوار وخلخال للبس
رجل وخنثي وحرم
عليها أصبع وحلي
ذهب ومن وخاتم
منه لأنقب وآلة ومن
وخاتم فضة لرجل منها
حلية آلة حرب بلا
سرف كسيف ورمح لا
ملا يلبسه كسرج وجام
ولا امرأة لبس حلبيها
وما نصح بهما إلا إن
بالت في سرف.

(وربكي) بما ذكر (محرم) كتابية (ومكروه) كضبة فضة صغيرة لينة حلبيها كان أو غيره. وذكر
المكروه من زيادتي (لا حل مباح) كسوار امرأة بقيدتين زديهما بقولي (عليه) لذلك (ولم ينوكزوه)
فلا يركب لأن زكاة الذهب والفضة تناط بالاعتناء عن الانتفاع بهما لا بجهورها إذ لا غرض في ذاتهما
ولأنه معد لاستعمال مباح كموامل الماشية (ولو انكسر إن قصد إصلاحه) بقيد زدي بقولي (وامكن
بلا صوغ) لأنه إن أمكن بالحام لبقاء صورته وقصد إصلاحه فإن لم يقصد إصلاحه بل قصد بطله تبرا أو دوما
أو كثره أو لم يقصد شيئا على ما رجحه في الروضة والشرح الصغير أو أخرج انكساره إلى صوغ ونجس
زكاته ويعتقد حوله من حين انكساره لأنه غير مستعمل ولا معد لاستعمال وأخرج بقولي عليه ما للوورت
حلبي مباحا ولم يسطه حتى مضى عام وجبت زكاته لأنه لم ينوكزوه كما لا يستعمل مباح قاله الروياني وذكر عن
والله لا احتمال وجه فيه إقامة لينة موزنة مقام نيتي بقولي ولم ينوكزوه ماله نواه فتجب زكاته أيضا (ومما
يحرم سوار) بكسر السين أكثر من ضمها (وخلخال) فتح الحام (لللبس رجل وخنثي) بأن قصد ذلك
بأخذها فيها محرمان بالقصد بخلاف أخذها لللبس غيرها من امرأة وصبي أو لإعارتهما أو لإجارتهما
لمن له استعمالهما ولا قصد شيء أو بقصد كثرهما وإن وجبت الزكاة في الأخيرة كما علم بمحرم (وحرم عليها
أصبع) من ذهب أو فضة فاليد بطريق الأولى (وحلي ذهب ومن وخاتم منه) أي من الذهب قال ^{عليه} ^{عليه}
أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكرها صحبه الترمذي وألحق بالذكور الخنثى احتياطا
(الأنقب والآلة) بثلاث المعزاة واللبس (ومن) أي لا يحرم أخذها من ذهب على مقطوعها وإن
أمكن أخذها من الفضة الجائزة لذلك بالأولى لأنه لا تصدأ غالبا ولا يفسد الثبت ولأن عرفة بن أسعد
قطع أمه يوم الكلاب ضم الكاف اسماء كانت الوضة عنده في الجاهلية فأخذتها من ورق فأثنت عليه
فأمره النبي ^{عليه} فأخذ أنفاس من ذهب روله الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وقيس بالأنقب السن
وإن تعددت والآلة ولولكل أصبع والفرق بينهما وبين الأصبع واليد أنها تعمل بخلافهما فلا
يجوز أخذها من ذهب ولا فضة كما مر (وخاتم فضة) لأنه ^{عليه} أخذ خاتما من فضة رواه الشيخان
وذكر حكم الخنثى فيما ذكر من زيادتي (و) يحل (لرجل منها) أي من الفضة (حلية) أي تحلية
(آلة حرب بلا سرف) فيها (كسيف ورمح) وخف وأطراف سهام لأنها تنيف الكفار أمام السرف فيها
فمحرم لما فيه من زيادة الحياء (لا) حلية (ملا يلبسه كسرج وجام) وركاب لأنه غير ملبوس له كالألية
وأخرج بالفضة الذهب فلا يحل منه لمن ذكر شيء من ذلك لما فيه من زيادة الحياء وبالرجل في الثانية للمرأة
والخنثى فلا يحل لها من شيء من ذلك لما فيه من التشبيه بالرجال وهو حرام على المرأة وكسبه وإن جاز لها المحاربة
بآلة الحرب في الجملة وألحق بها الخنثى احتياطا وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله وتحريمه
على لسانه إن تعينت الحرب على المرأة والخنثى ولم يجدا غيره حل استعماله (ولا امرأة) في غير آلة الحرب
(لبس) أنواع (حلبيها) أي الذهب والفضة كطوق وخاتم وسوار ونعل وكفالة من دراهم ودينار ومغارة
قطعا ومنقوبة على الأصح في المجموع لدخولها في اسم الحلي ورد به تصحيح الرافعي تحريمها وإن اتبعه
في الروضة وقد يقال بكرهاتها خروجها من الخلاف فلي التحريم والكراهة يجب زكاتها وعلى الإباحة
لا يجب وإن رعم الاسنوي أنها يجب (وما نصح بهما) من الثياب كالحلي لأن ذلك من جنسه (إلا إن بالت في
سرفه) أي متى من ذلك تكاخال وزنه مائة مثقال فلا يحل لها لأن للفتى لا باحة الحلي لها التزين للرجال
المحرك للشهوة الداعي لكثرة النسل ولا زينه في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه فإن أسرفت بلا
مبالغة لم يحرم لكونه يسكره فوجب فيه الزكاة وفارق ما سرف في آلة الحرب حيث لم تنفر فيه عدم المبالغة بأن
الأصل في الذهب والفضة حلبيها للمرأة بخلافها لغيرها فاعتذر لها قليل السرف وكثرة الطل في ذلك

لكن لا يقيد بغير آله الحرب فيما يظهر وخروج المرأة الرجل والخنثى فيحرم عليها لبس حلى الذهب والفضة على مامر وكذا مانسج بهما إلا إن فاجأتهما الحرب ولم يجدا غيره وتعينت على الخنثى (ولكل) من المرأة وغيرها (تحلية مصحفاً بفضة) إكراماً له (ولها) دون غيرها تحليته (بذهب) لعموم خبر أهل الذهب والحرير لإثبات أمي وحرم على ذكورها وفي فتاوى الغزالي أن من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه .

[فتاويه] قال في المجموع نقلاً عن جمع وحيث حررنا الذهب الراديه إذا لم يصدأ فإن صدأ بحيث لا يسكن لم يحرم .

﴿ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ﴾

(من استخرج) من أهل الزكاة (نصاب ذهب أو فضة) فأكثر (من معدن) أي مكان خلقه الله فيه موات أو ملك له ويسمى به المستخرج أيضاً كما في الترجمة (لزم ربع عشرة) خبر وفي الرقة ربع العشر والخبر الحاكم في صحيحه أنه ^{عليه السلام} أخذ من المعدن القليلة الصدقة (حالا) فلا يعتبر الحول لأنه إنما يعتبر للتمكن من تسمية المال والمستخرج من معدن غناء في نفسه واعتبر النصاب لأن مادونه لا يحتمل المواصلة كما في سائر الأموال الزكوية (ويضم بعض نيله بعض إن أخذ معدن واتصل بعمل أو قطعه لعذر) كرض وسفر وإصلاح آلة وإن طال الزمن عرفاً أو زال الأول عن ملكه وقولي إن أخذ معدن من زيادتي (وإلا) بأن تعدد المعدن أو قطع العمل بلا عذر (فلا يضم) نيل (أول ثان في إكمال نصاب) وإن قصر الزمن لعدم الاتحاد في الأول ولا عراضه في الثاني (ويضم ثانياً للملكة) من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كإرث في إكاله فإن كل به النصاب زكي الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالاً بالأول ومثقالاً بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ويجب في النقال كالحب فيه لو كان مالاً كالتسعة عشر من غير المعدن وخروج بالفضة والذهب غيرها كخرد وحبس وإقوت وكل فلا زكاة فيه وهو لى لثان غيره مما عليه فيضم إليه نظير مامر ووقت وجوب إخراج زكاة المعدن عقب تحليته وثقلته ومؤنة ذلك على المالك وتعييرى بمال ملكه أعم من تغييره بالأول (وفي ركاز) بمعنى مركز ككتاب بمعنى مكتوب (من ذلك) أي من نصاب ذهب أو فضة فأكثر ولو بضمه إلى ما عليه مامر (خمس) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها (حالا) فلا يعتبر الحول لمامر في المعدن (بصرف) أي الخمس (ك معدن) أي زكاته (بصرف الزكاة) لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض فأشبه الواجب في الثمار والزروع وقولي كمعدن من زيادتي (وهو) أي الركاز (دفين) هو أولى من قوله موجود (جاهلي فإن وجده) من هو أهل الزكاة (بعوات أو ملك أحياه زكاه) وفي معنى الوات القلاع والقبور الجاهلية (أو وجد بمسجد أو شارع) أو وجد دفين (إسلامي) بأن وجده عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام (وعلم مالكة) في الثالثة (فله) فيجب رده عليه وذكر هذا في وجده في مسجد أو شارع من زيادتي (أو جهل) أي المالك في الثلاثة (فلقطة) فيعرفه الواحد سنة ثم له أن يملكه إن لم يظهر مالكة (كما) يكون لقطة (لوجهل حال الدفين) أي لم يعرف أنه جاهلي أو إسلامي بأن كان مما يضرب مثله في الجاهلية والإسلام وما لا أثر عليه كالنبر والحي (أو) وجد (ملك شخص فله) أي للشخص (إن ادعاه) يأخذه بلا عين كأمتعة الدار (وإلا) أي وإن لم يدعه (فلن ملك منه وهكذا) حتى ينتهي الأمر (إلى الحي) للأرض فيكون له وإن لم يدعه لأنه بالأحياء ملك ملى الأرض وبالبسيع لم يزل ملكه عنه فإنه مدفون منقول فإن كان الحي أو من تلقى للملك عنه مينا فوزته قائمون مقامه فإن قال بعضهم هو لمورثنا أو أباه بعضهم سلم نصيب الله عني إليه وسلك بالباقي ما ذكر فإن أيس من مالكة تصدق به الإمام أو من هو في يده (ولو ادعاه اثنان) وقد وجد في ملك غيرهما (فلن صدقة المالك) فيسلمه له وهذا من زيادتي (أو) ادعاه (بائع ومشترا أو مكر ومكتر أو معير ومستعير) وقال كل مساهولي وأثاقتة (حلف ذو اليد)

ولكل تحلية مصحف بفضة ولها بذهب .

﴿ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ﴾

من استخرج نصاب

ذهب أو فضة من معدن

لزمه ربع عشرة حالا

ويضم بعض نيله لبعض إن

أخذ معدن واتصل بعمل

أو قطعه لعذر وإلا فلا

يضم أول لثان في إكمال

نصاب ويضم ثانياً لما

ملكه وفي ركاز من

ذلك خمس حالا يصرف

كمعدن مصرف الزكاة

وهو دفين جاهلي فإن

وجده بعوات أو ملك

أحياء زكاه أو وجد

بمسجد أو شارع

إسلامي وعلم مالكة فله

أو جهل فللقة كما

لوجهل حال الدفين

أو بملك شخص فله

إن ادعاه وإلا فلن

ملك منه وهكذا إلى

الحي ولو ادعاه اثنان

فلن صدقة المالك

أو بائع ومشترا أو مكر

ومكتر أو معير ومستعير

حلف ذو اليد

من المدينين في الثلاث ليدقق كالتنازع في متاع الدار بقيد زنته بقولي (إن أمكن) صدقه ولو على بعد فإن لم يمكن يكون مثل ذلك لا يمكن دفعه في مدينه لم يصدق ولو وقع التنازع بعد عود الملك إلى البائع أو السكري أو العبر فإن قال كل منها دفته بعد عود الملك إلى مدين يمينه إن أمكن ذلك وإن قال دفته قبل خروجه من يدي صديق المشتري والسكري والستير على الأصح لأن الملك سلم له حصول السكري في يده فبذنه تنسخ اليد السابقة (و) الواجب (فيما ملك بمحاولة) مقرونة (بشبهة تجارة) وإن لم يجد لها في كل تصرف (كشراء وإعطاء) وهبة ثواب أو كراهة لا كإقالة ورد سبب وهبة بلا ثواب واحتطاب لانتفاء المعاوضة (ربيع عشر قيمته) أم أنه ربيع عشر فسكنا في الذهب والفضة لأنه يقوم بهما وأما أنه من القيمة فلا شأنها بمعاوضة فلا يجوز إخراجها من عين المرض (مالم ينو القنية) فإن نوى لها قطع الحول فيحتاج إلى تجديد القنية مقرونة بتصرف والأصل في زكاة التجارة خبر الحاكم بسنادين صحيحين على شرط الشيخين في الإبل صدقها وفي البقر صدقها وفي الفهم صدقها وفي البر صدقها وهو حال لأتمه البراز والصلاح وليس فيه زكاة عين فصدقته زكاة تجارة وهي تغليب المال بمعاوضة لمرض الربح وكلامهم يشمل مالم يقرض بنية التجارة فتسكني نيتها لكن في التهمة أنها لا تسكني لأن القرض ليس مقصوده التجارة بل الإرفاق وإنما يجب زكاة التجارة (بشرط حول ونصاب) كغيرها (معتبراً) أي النصاب (بآخره) أي بآخر الحول لا بطريقه ولا بجمعيته لأن الاعتبار بالقيمة وتصميم مراعاتها كل وقت لا اضطراب الأسعار انخفاضاً وارتفاعاً واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب (فلورد) مال التجارة (في أثناءه) أي الحول (إلى قد) كأن يبيع به وكان مالم يقوم به آخره) أي آخر الحول (وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله) أي العرض (من) حين شرائه لتحقيق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فإنه مظنون أما لو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كأن باعه بدراهم والحال يقتضي التخييم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب لحوله باقي وقولي يقوم به إلى آخره من زيادتي (ولو لم) أي حول ملك التجارة (وقيمته دون نصاب) بقيد زنته بقولي (وليس معه ما يكمل به) النصاب (ابتدئ حول) فإن كان معه ما يكمل به فإن ملكه من أول الحول زكاهما آخره كالوكان معه مائة درهم فابتاع خمسين منها غير ضاللتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لاضمته وتجوز زكاة الجميع وإن ملكه في أثناءه كالوابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع إذا تم حول الحسين (وإذا ملكه) أي مال التجارة (يعين) فقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية) كأن اشتراه بعين عشرين مثقالاً بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى (بني على حوله) أي حوله التقيد (وإلا) بأن اشتراه بنقد في الدمة وإن قدمه في الثمن أو بعرضه قنية ولو ساعة أو بنقد دون نصاب وليس في ملكه باقية (و) حوله (من) حين (ملكه) وفارقت الأولى مالوا اشتراه بعين التقيد بأن التقيد لا يتعين صرفه للشراء فيها بخلافه في تلك والتقيد بالعين مع قولي أو دونه وفي ملكه باقية من زيادتي (ويضم ربح) حاصل في أثناء الحول ولو من عين العرض كوله ونحو (لأصل في الحول إن لم ينش) بكسر النون بقيد زنته بقولي (عما يقوم به) الآتي بانه فلو اشترى عرضاً عاتق درهم فصار قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلاثمائة أو نص فيه بها وهي عملاً يقوم به زكاهما آخره أما إذا نص أي صار ناصداً دراهم أو دنانير بما يقوم به وأمسكه إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل زكى الأصل بحوله ويهردالربح بحوله كأن اشترى عرضاً عاتق درهم وباعه بعد ستة أشهر ثلاثمائة وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضاً يساوي ثلاثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فإذا مضت ستة أشهر زكى المائة (وإذا ملكه) أي مال التجارة (بنقد) ولو في ذمته أو غير هذا بله الغالب أو دون نصاب (قوم به) لأنه أصل ما يديه وأقرب إليمن نقد البلد قول يبلغ به نصاباً لم يجب الزكاة وإن بلغ بعيره (أو) ملكه (بعيره) أي بعير قد كهرض وتكاح وخلع (فغالب نقد البلد)

إن أمكن والواجب فيما ملك بمعاوضة بنية تجارة ككشراء وإعطاء ربيع عشر قيمته مالم ينو القنية بشرط حول ونصاب معتبراً بآخره فلورد في أثناءه إلى قد يقوم به آخره وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله من شرائه ولو لم يقيمته دون نصاب وليس معه ما يكمل به ابتدئ حول وإذا ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية بني على حوله وإلا فمن ملكه ويضم ربح لأصل في الحول إن لم ينش بما يقوم به وإذا ملكه بنقد قوم به أو بعيره فغالب نقد البلد

يقوم فلو حال الحول بمحل لا تحديه كلب يتعامل فيه بفلوس أو نحوها اعتبر أقرب بلاد إليه وقول أبو بغيره أعم من قوله بمرض (أو) مملوكه (بهما) أى بتقديره (قوم) ماقابل التقدي به والباقي بالغالب) من نقد البلد (فإن غلب قدان) على التساوى (وبلغ) أى مال التجارة (نصاباً بأحدهما) دون الآخر (قوم) مالها في الثانية وما قابل غير النقد في الثالثة (به) لتحقيق تمام النصاب بأحد التقدين وبهذا فارق ما مر من أنه لا زكاة فيها لو تم النصاب في ميزان دون آخر أو بتقدي لا يقوم به دون تقديره (أو) بلغ نصاباً (بهما) أى بكل منهما (خير) المالك كفى شأني الجيران ودراهمه وهذا ما صححه في أصل الروضة ونقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والرويان وبه الفتوى كافي الهممات وخالف في النجاشي كاصله فصيح أنه يمين الأنفع للمستحقين ونقل الرافعي تصحيحه عن مقتضى إرادة الإمام والنفوي وقول فإن غلب قدان إلى آخره من زيادتي في الثالثة (وتجب فطرة رقيق بحجارة مع زكاتها) لا اختلاف بينهما (ولو كان) أى مال التجارة (بما يجب) الزكاة في عينه (كساعة ونحوه) (وكل) بثلاث ليم (نصاب إحدى الزكائين) من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كأربعين شاة لا يبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابها فزكاة العين) تقدم في الوجوب على زكاة التجارة لقوتها للاتفاق عليها بخلاف زكاة التجارة فلم أنه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كافي المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فيد قبل حوله صلاح ثم وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله وقول مما يجب الزكاة في عينه أعم من قوله ساعة (فلوسيق حول) زكاة (التجارة حول زكاة العين) كأن اشترى بحاله بعد ستة أشهر نصاب ساعة أو اشترى بمعلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر (زكاتها) أى التجارة أى مالها لهم حولها ولثلاث يظل بعض حولها (وافتح) من تمامه (حولاً) زكاة العين أبداً (فتجب في بقية الأحوال) (وزكاة مال قراض على مالكة) وإن ظهر فيه ربح لأنه ملكه إذا تعامل إعمالاً حصته بالقسمة لا بالظهور كأن العامل في الجمالة إنما يستحق الجعل بفراغه من العمل (فإن أخرجهما) من غيره فذلك أو (منه حسبت من الربح) كالمؤمن التي تلزم لئال من أجرة الدلال والكيال وغيرهما).

باب زكاة الفطر

الأصل في وجوبها قبل الإجماع خبر ابن عمر فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبدة كره أو أثنى من المسلمين . وخبر أبي سعيد كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أنقط فلا يزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت رواها الشيخان (تجب) زكاة الفطر (بأول ليلة) وآخر ما قبله) أى يدر أنه أخرجه من رمضان وهو من زيادتي وأول جزء من شوال لإشاقها إلى الفطر في الخبرين السابقين (على حر ومبعض بقسطه) من الحرية فيزدته بقولي (حيث لا مهاباة) بينه وبين مالك بعضه فإن كانت مهاباة اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته ومثله في ذلك الرقيق للشرك وخرج بالحر والبعض الرقيق لأن غير المكاتب لا يملك شيئاً وفطرته على سيده كإسياني والمكاتب ملكه ضعيف فلا فطرة عليه ولا على سيده عنه لزوجته معه منزلة الأجنبي (عن مسلم بمونه) من نفسه ومن غيره من زوجته وقريب ورقيق (حينئذ) أى حين وجوبها وإن طرأ مسقط للنفقة أو غيب أو غصب سواء كان المخرج عن غيره مسلماً أم كافراً ووجوب فطرة زوجة الكافر عليه من زيادتي وصورته أن تسلم تحته ويدخل وقت الوجوب وهو متخلف فهي واجبة عليه عنها لأنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تحملها عنه المؤدى وبما تقرر علم أن الفطرة لا تجب لمن حدث بعد الوجوب كولد ورقيق لعدم وجوده وقت الوجوب وأن الكافر لا تجب عليه فطرة نفسه لقوله في الخبر السابق من المسلمين ولأنها طهيرة والكافر ليس من أهلها

أوبهما قوم ماقابل التقدي به والباقي بالغالب فإن غلب قدان وبلغ نصاباً بأحدهما قوم به أوبهما خير وتجب فطرة رقيق بحجارة مع زكاتها ولو كان مما يجب الزكاة في عينه وكل نصاب إحدى الزكائين وجبت أو نصابهما فزكاة العين فلو سبق حول التجارة زكاتها وافتح حولاً زكاة العين أبداً وزكاة مال قراض على مالكة فإن أخرجهما منه حسبت من الربح .

(باب زكاة الفطر) تجب بأول ليلة وآخر ما قبله على حر ومبعض بقسطه حيث لا مهاباة عن مسلم بمونه حينئذ

نعم وجوب فطرة الزند ومن عليه مؤتمه موقوف على عودته إلى الإسلام (لا عن حليته أيه) فلا يلزمه فطرتها وإن لزمه فقها الزوم الإغفاف الآتي في بابها ولأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فتحملها الولد بخلاف الفطرة وتعتبر بما ذكر أع من قوله ولا يلزم فطرة الزوج أيه (ولا) عن (رقيق بيت مال يوم مسجد ورقيق موقوف) ولو على معين وهذا من زيادتي (وسن إخراجها قبل صلاة عيد) بأن يخرج قبلها في يومه لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بركاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة وتعتبر بذلك أولى من قوله ويسن أن لا تؤخر عن صلاته الصادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراد وتعتبر بالصلاة جرى على الغالب من قبلها أولها فإن أخرت سن الأداء أول النهار للتوسعة على المستحقين وأما تعجيلها قبل وقت وجوبها فسيأتي في الباب الآتي (وحرم تأخيرها عن يومه) أي يوم العيد بلا عذر كغيبه ماله والمستحقين لأن القصد إغناؤهم عن الطلب فيه (ولا فطرة على معسر) وقت الوجوب وإن أسير بعدته (وهو من لم يفضل عن قوته وقوت عونه يومه وليتعو) عن (ما يليق بهما من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداء وعن دينه) ولو مؤجلا وإن رضى صاحبه بالتأخير (ما يخرج به) في الفطرة بخلاف من فضل عنه ذلك وخارج بالاتفاق بهما بما ذكره غيره فلو كان قيسا يمكن إيداعه بالاتفاق بهما ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما ذكره الرافعي في الحج وبالإتداء ما لو ثبتت الفطرة في ذمة إنسان فإنه يبيع فيها مسكنه وخادمه لاملئته لأنها حينئذ التحقت بالديون وقولي ما يليق بهما مع ذكر اللبس والتقييد بالحاجة في السكن وذكر الابتداء والدين من زيادتي وقد بسطت الكلام على مسألة الدين في شرح الروض وللمتدفيه ما قلنا وبه جزم النووي في نسكته وقوله عن الأصحاب والمزاد بحاجة الخادم أن يحتاجه لخدمته أو خدمة عونه لا لعمله في أرضه أو ما عينته ذكره في المجموع (ولو كان الزوج معسرا) حرا كان أو عبدا (لزم سيد) الزوجة (الأمة فطرتها إلا الحرة) فلا تلزمها ولا زوجها لا تنفاه يساره والفرق كال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة لاستخدام السيد لها وقيل يجب على الحرة الوسرة وعليه لو أخرجتها ثم أسير الزوج لم يرجع عليه وظاهر محامر أن الكلام في زوجة على زوجها مؤنتها فلو كانت ناشئة لزمها فطرة نفسها (ومن أسير بعض صاع لزمه) إخراجها محافظة على الواجب بقدر الإمكان وبخالف الكفارة لأنها تتبع بعض ولأن لها بدلا بخلاف الفطرة فيهما (أن) أسير بعض (صيمان قدم) وجوبا (نفسه) لغير مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل شيء فلذي قرابتك (فزوجته) لأن نفقتها أكد لها معاوضة لا تسقط بمضي الزمان (فولده الصغير) لأن نفقته ثابتة بالنص والإجماع (غالبه) وإن علا ولومن قبل الأم (فأبوه) كذلك عكس مالي النفقات لأن النفقة للحاجة والأم ألحوج وأما الفطرة فللتطهير والشرف والأب أولى بهذا فإنه منسوب إليه ويشرف بشرفه وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (فولده الكبير) ثم الرقيق لأن الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك فان استوى جماعة في درجة تخير (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) وهو ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم) لما مر في زكاة النبات من أن رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والعبرة فيه بالكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا كما مر نظيره ثم مع بيان أنه أربعة أمداد وأن اللد رطل وثلاث وسبعمائة مقداره بالدرهم في النفقات فالصاع بالوزن خمسة أرتال وثلث والكيل المصري قدحان وقضيته اعتبار الوزن مع الكيل وأنه تحديد وهو المشهور لسكن قال في الروضة إنه قد يشكلك ضبط الصاع بالأرطال فإنه يختلف قدره وزنا باختلاف الجيوب والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتماد على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فان قد أخرج قدره لا يتقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالقدر بالوزن تقرب انتهى (وجنسه) أي الصاع (قوت سليم) لا معيب (معشر) أي ما يجب فيه العشر أو نصفه (وأقط) بفتح المعجمة وكسر القاف على الأشهر : لبن

لا عن حليته أيه ولا رقيق بيت مال و مسجد ورقيق موقوف وسن إخراجها قبل صلاة عيد وحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على معسر وهو من لم يفضل عن قوته وقوت عونه يومه وليتعو وما يليق بهما من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداء وعن دينه ما يخرج به ولو كان الزوج معسرا لزمه سيد الفطرة إلا الحرة ومن أسير بعض صاع لزمه أو صيمان قدم نفسه فزوجته فولده الصغير فأباه فأبوه فالكبير . وهي صاع وهو ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم وجنسه قوت سليم معشر وأقط

يا بس غير منزوع الزبد لغير أبي سعيد السابق (ونحوه) أي الأقط من لبن وجبن لم ينزع زبدها وهذا من زيادتي ولا يحجزى لحم ومخض ومصل ومن وجبن منزوع الزبد لا تنفاه الاقليات بها عادة ولا ملح من أقط غاب كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزى لكن لا يحسب للملح فيخرج قدرا يكون محض الأقط منه صاعا (ويجب) الصاع (من قوت محل المؤدى عنه) كشم من اللبيع ولتشوف النفوس إليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فأوفى الخبرين السابقين للتبويب لا للتخير فلو كان المؤدى بمحل آخر اعتبر بقوت محل المؤدى عنه بناء على الأصح من أن الفطرة تجب أو لا عليه ثم يتحملها عنه المؤدى فإن لم يعرف عمله كمد أبق فيحتمل كقائه جماعة استثناء هذه أو يخرج فطرته من قوت آخر محل عهد وصوله إليه لأن الأصل أنه فيه أو يخرج للحاكم لأن له نقل الزكاة فإن لم يكن قوت المحل محزنا اعتبر أقرب المحال إليه وإن كان بقربه محلان متساويان قربا تخير بينهما وتعبيرى بالمحل أهم من تعبيره بالبلد (فإن كان به) أي بالمحل (أقوات لا غالب فيها خير) بينها (والأفضل أعلاها) اقتضاتا وإن كان فيهما غالب تعين والعبرة بغالب قوت السنة لا وقت الوجوب (ويجزى) قوت (أعلى عن) قوت (أدنى) لأنه يزيد فيه خير لا عكسه لنقصه عن الحق (والعبرة) في الأعلى والأدنى (زيادة الاقليات) لا بالقيمة (فالبر) لكونه أنفع اقتياتا (خير من التمر والأرز) والزيب (والشعير) وذكره من زيادتي (وهو خير من التمر والتمر) خير (من الزيب) لذلك وظاهر أن الشعير خير من الأرز وأن الأرز خير من التمر (وله أن يخرج عن واحد من قوت) واجب (وعن آخر) من قوت (أعلى منه) ويجوز أن يخرج لأحد جبرائيلين شائين ولآخر عشرين درهما (ولا يعض الصاع) بقدين زدتها بقولي (من جنسين عن واحد) وإن كان أحدهما أعلى كما لا يحجزى في كفارة الجنين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة ويجوز تبعضه من نوعين ومن جنسين عن اثنين كأن ملك واحد نصفين من عبيدين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصفا عن الثاني من جنس أعلى منه (والأصل أن يخرج من ماله زكاة موليته الفنى) لأنه يستقل بتعليكه بخلاف غير موليته كولد زشيد وأجنبي لا يجوز إخراجها عنه إلا بإذنه وتعبيرى بما ذكره من تعبيره بفطرة ولده الصغير (ولو اشترك موسران أو موسر ومعسرى رقيق لزم كل موسر قدر حصته) لأن واجب كواقع له في الأصل وغيره بل من قوت محل الرقيق كما علم مما مر وصرح به في المجموع تبعا للرافعي بناء على ما مر من أن الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها عنه المؤدى وتعبيرى بالرقيق وبقدر حصته أهم من تعبيره بالعبد ونصف صاع.

(باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه) مما اتصف بوصف كعصوب وضال

(تلزم) زكاة المال (مسلمنا) لقوله في الخبر السابق في زكاة الماشية فرض على المسلمين فلا تجب على كافر أصلي بالنعى السابق في الصلاة (حرا أو مبعضا) ملك يعضه الحر نصا فلا تجب على رقيق ولو مكاتباً لأنه لا يملك شيئا أو يملك ملكا ضيقا بخلاف من ملك يعضه الحر نصا بالأنه تام الملك له (وتوقف في مرتد) لزمته في رده ملكه إن عاد إلى الإسلام لزمه أداؤه الثمين بقاء ملكه وإلا فلا (وتجب في مال محجور) عليه لشمول الخبر المشار إليه آنفا لماله والمخاطب بالإخراج منه وله ولا تجب في مال وقف الجنين إذ لا وثوق بوجوده وحياته وقولي محجور أهم من قوله الصبي والمجنون لشموله السفه (و) في (مغصوب وضال ومحجود) من عين أو دين (وغائب) وإن تعذر أخذه (ومملوك بعقد قبل قبضه) لأنها ملكك ملكا تاما (و) في (دين لازم من نقد وعرض تجارة) لعموم الأدلة بخلاف غير اللازم كالكتابة لأن الملك غير تام فيه إذ للعبد إسقاطه متى شاء وبخلاف اللازم من ماشية ومعشرا لأن شرط الزكاة في الماشية السوم ومافي الذمة لا يسام وفي العشر الزهو في ملكه ولم يوجد (و) في (غنيمة قبل قبضه) إن تملكها الغانمون ثم مضى حول وهي نصف زكوى وبلغ بدون الخمس نصا أو بلغه نصيب كل) مهم فإن لم تملكها الغانمون أولم يعض حول أو مضى والغنيمة

(باب : من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه) تلزم مسلما حرا أو مبعضا وتوقف محجور ومغصوب وضال ومحجود وغائب ومملوك بعقد قبل قبضه ودين لازم من نقد وعرض تجارة وغنيمة قبل قبضه إن تملكها الغانمون ثم مضى حول وهي نصف زكوى وبلغ بدون الخمس نصا أو بلغه نصيب كل

أصناف أو ضعف غير زكوى أو زكوى ولم يبلغ نصاباً أو بطلاناً للحسن فلا زكاة فيه لعدم الملك أو ضعفه الأولى
لستقرطه بالإعراض وعدمها للحول في التولية وعدم علم كل منهم ماذا يصيبه وكما نصيبه في الثالثة وعدم المال
الزكوى في الرابعة وعدم نفعه نصيباً في الخامسة وعدم ثبوت الخلط في السادسة لأنها لا تثبت مع أهل الحسن
إذ لا زكاة فيه لأنه غير معين (ولا يمنع دين) ولو حجبته (وجوبها) ولو في المال الباطن لإطلاق الأدلة نعم
لوعين الحاكم لكل من غرماء الفليس شيئاً من ماله ومكسبهم من أخذه فقال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه
لضعف ملكه (ولو اجتمع زكاة ودين آدمى في تركه) بأن مات قبل أدائها وصاقت التركة عنهما (قدمت) على
الدين تحدياً له بن القوي بنبر الصبيحين فدين الله أحق بالقضاء وكالزكاة سائر حقوق الله تعالى كحج
وكفارة نعم الجزية ودين آدمى مستويان مع أنها حق لله تعالى وخرج بدين آدمى دين الله ككفارة وحج
فالوجه كما قال السبكي أنه يقال إن كان التصاب موجوداً قدمت الزكاة وإلا فيستويان بالتركة ما لو اجتمعا
على شيء فإنه إن كان محجوراً عليه قدم حق آدمى حرمه كما قاله الرافعي في باب كفارة اليمين والإقدمات
حرمها كما قاله الرافعي هنا.

(باب أداء زكاة المال)

ولا يمنع دين وجوبها
ولو اجتمع زكاة ودين
آدمى في تركه قدمت
(باب أداء زكاة المال)
يجب قورا إذا تمكن
مخضور مال وأخذ
ومخفاف وتقية وخلو
مالك من مهم وبقدرة
على غائب قار أو حال
ونزوال حجر فليس
وتحررت أجرة قبضت
لا صدق فإن آخر
وتلف المال ضمن وله
أدائها المستحقها إلا إن
طلبها إمام عن ظاهر
ولا إمام وهو أفضل إن
كان عادلاً وتجب نية
كهذا زكاة أو فرض
صدقة ولا يكفي فرض

هو أولى من تغييره بفضل لعدم اندراجها في ترجمة الباب قبله (يجب) أي أدائها (قورا) لأن حاجة للمستحقين
إليها ناجزة (إذا تمكن) من الأداء كسائر الواجبات وعصل التحكّن (بمخضور مال) غائب سائر أوقار
غير الوصول له أو مال منصوب أو محجور أو دين مؤجل أو حال تعذر أخذه (و) حضور (أخذ) للزكاة من
إمام أو سماع أو مستحق فهو أهم من تغييره بالأصناف (ومخفاف) فقر (وتقية) لحب وغبر ومعدن (وخلو
مالك من مهم) ديق أو دثوي كصلاة وأكل وهذه الثلاثة من زيادتي (وبقدرة على غائب قار) بأن سهل
الوصول له (أو) على استيفاء دين (حال) بأن كان على ملي حاضر بذل أو على جاهد وبه حجة وقولي قار
من زيادتي (ونزوال حجر فليس) لأن الحجر به مانع من التصرف فالأداء إنما يجب على الزكي إذا تمكن
(وتحررت أجرة قبضت) غلواجره إذا أربيع سنين عاثة دينار وقبضها لم يلزمه كل سنة إلا إخراج حصصه ما تقرّر
منه فإن الملك فيها ضعيف لتعرضه للزوال والتلف الذين للأجرة فعلم أنه يحرم عليه التأخير بعد التحكّن وتقرر
الأجرة نعم له التأخير لا يتظار قريب أو جار أو أحمق أو أفضل إن لم يشتد ضرر الحاضرين لكن لو تلف
المال حينئذ ضمن (لا صدق) فلا يشترط تقررته بتطير أو موت أو وطر وفارق الأجرة بأنها مستحقة في مقابلة
النافع بفنائها ينفسخ العقد كما مرّت الإشارة إليه بخلاف الصدق ولهذا لا يسقط بموت الزوج حق قبيل الدخول
وإن لم تسلم النافع للزوج وتشطيره إنما تثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه أما زكاة الفطر فتوسعة
بليّة العيد ويومه كما مر في بابها (فإن آخر) أدائها بعد التحكّن (وتلف المال) كله أو بعضه (ضمن) بأن يؤدي
ما كان يؤديه قبل التلف لتقصيره بحبس الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التحكّن فلا ضمان لا قضاء تقصيره
بخلاف ما لو تلفه فإنه يضمن لتقصيره بإتلافه (وله) ولو بوكيله (أدائها) عن المال الباطن وهو نقد وعرض
وركان والظاهر وهو ماشية وزرع وغبر ومعدن (لستحقها إلا إن طلبها إمام عن) ماله (ظاهر) فيجب
أدائها له وليس له طلبها عن الباطن إلا إذا علم أن المالك لا يزكي فليبه أن يقول له أدائها وإلا فادفعها إلى
وذكر الاستثناء من زيادتي وألقوا زكاة المال الباطن زكاة الفطر (و) له أدائها بنفسه أو وكيله
(لا إمام) لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يبعثون السعاة لأخذ الزكوات (وهو) أي أدائها له
(أفضل) من تفرقتها بنفسه أو وكيله لأنه أعرف بالمستحقين (إن كان عادلاً) فيها وإلا فتفرقه بنفسه
أو وكيله أفضل من الأدائه وتفرقه بنفسه أفضل من تفرقه بوكيله (وتجب نية) في الزكاة (كهذا زكاة
أو فرض صدقة) أو صدقة مالي للفروضة وتبلى زكاة أولى من تبليها بفرض زكاة مالي لأن نية الفرض
كالمال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضاً وبه فارق ما لو نوى صلاة الظهر (ولا يكفي فرض

مالى) لأنه يكون كفارة ونذرا (ولا صدقة مالى) لأنها لا تكون نافعة (ولا يحب) في النية (تعيين مال) مذكى عند الإخراج فلو ملك من الدراهم نصابا حاضرا أو نصابا غائبا فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلفب الغائب فله جيل المخرج عن الحاضر (فإن عينه لم تقع) أى المخرج (عن غيره) فلو كان نوى المخرج في المثال عن الغائب لم يسكن له صرفه إلى الحاضر فإن نوى مع ذلك أنه إن بان للنوى تألفا فمن غيره قبان تألفا وقع عن غيره والرد الغائب عن مجلسه لأن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو المعتبر الآتى في كتاب قسم الزكاة (وتلزم) أى النية (الولى عن محجورة) فلو دفع بلانية لم يقع للوقع وعليه الضمان وظاهر أن لولى السفيه مع ذلك أن يفرض النية له كغيره وتعمير بالمحجور أعم من تصيره بالصبي والمجنون (وتسكنى) أى النية (عند عزلها) عن المال (وبعده) وهذا من زيادتي (وعند دفعها لإمام أو وكيل والأفضل) لها (أن ينوي) عند تفريق أيضا على المستحقين وذكر الأفضلية في حق الإمام من زيادتي وكذا قولى (وله أن يوكل فيها) أى في النية (ولا تسكنى نية إمام) عن الزكي (بلا إذن) منه كغيره (إلا عن تمتع) من أدائها تسكنى (وتلزمه) إقامة لها مقام نية الزكي وقولى بلا إذن من زيادتي .

(باب تعجيل الزكاة وما يذكركمه)

هو أولى من تعبيره فصل لما مر في الباب قبله (صح تعجيلها) في مال حولي (لعمام فيما انققد حوله) بأن ملك نصابا أو ابتاع عرض تجارة ولو بدون نصاب كأن ابتاع عرضا لها لا يساوي مائتين فصجل زكاتها وحال الحول وهو يساويها أو ابتاع عرضا يساويهما فصجل زكاة أربعائة وحال الحول وهو يساويهما فيجزيه للعجل وإن لم يساو للمال في صورة التجارة الأولى نصابا عند الابتاع بناء على ما مر من أن اعتبار النصاب فيها بما آخر الحول وكلام الأصل يقتضى التمتع في هذه الصورة وليس مرادوا خرج بالعام ما فوقه فلا يصح تعجيلها له لأن زكاته لم ينققد حولها والتعجيل قبل انققاد الحول لا يجوز كالتعجيل قبل كمال النصاب في الزكاة العينية فما عجل لعمامين يجرى للأول فقط وأما خبر البيهقي أنه ^{عليه السلام} تسلف من العباس صدقة عامين فأجيب عنه بما قطعوا بها حال أنه تسلف في عامين وصحح الأسوى وغيره صحة تعجيلها لها وعزوه للنص والأكثرين وعليه فهو متقيد بما إذا بق بعد التعجيل نصابه كتعجيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وخرج بانققاد الحول مالا ينققد كالمال دون نصاب من غير عرض تجارة كأن ملك مائة درهم فصجل خمسة دراهم فلا يصح تعجيلها لانققاد سبب وجوبها (و) صح تعجيلها (للفطرة في رمضان) ولو في أوله لأنها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها أما قبله فلا يصح لأنه تقديم على السنين (لا) تعجيلها (لثابت) من غروب (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلح واعتداد الحب كما مر إذ لا يعرف قدره تحقيا ولا تخمينا أما جده فيصح قبل الجفاف والتصفية (وشرط) لإجزاء العجل (كون المالك والمستحق أهلا) لوجوب تلك الزكاة ولأخذها (وقت وجوبها) هو أعم من تعبيره بآخر الحول فلو كان أحدهما ميتا أو المستحق مرتدا أو لالا تألفا وقت الوجوب بئ أو بيع في الحول وليس مال تجارة لم يجر العجل ولا يضرب تلف للعجل ولا يردهما لو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتولدت قبل الحول وبلغت ستا وثلاثين حيث لم يجر للعجلة وإن صارت بنت لبون مع وجود الشرط لله كور بل يستردها ويعيدها أو يدفع غيرها وذلك لأنه لا يلزم من جود الشرط وجود الشرط (ولا يضرب غنائه) ولو لمع غيرها لأنه إنما أعطى ليستغنى فلا يكون ماهو للقصد ما نأ من الإجزاء وضرب غنائه بغيرها كزكاة واجبة أو معجلة خلفها بعد أخرى وقد استغنى بها (وإذا لم يجر للعجل) لا تنفاه شرط إعادة (استرده) إن بقي (أو بدله) من مثل أو قيمة إن تلف (والعبرة بقيمة وقت قبض) لا وقت تلف لأن ما زاد حصل في ملك القايض فلا يضمه ويسترد ذلك (بلا زيادة منفصلة) كلبن وولد بخلاف التصلة كعمن وكبر (ولا أرض تقص صفة) كعرض إن (حدثا قبل سبب الرد) لحدوثهما في ملك القايض فلا

مالى ولا صدقة مالى ولا
يجب تعيين مال فان
عينه لم يقع عن غيره
وتلزم الولي عن
محجوره وتسكنى عند
عزلها وبسده وعند
دفعها لإمام أو وكيل
والأفضل أن ينوي عند
تفريق أيضا وله أن
يوكل فيها ولا تسكنى
نية إمام بلا إذن إلا عن
تمتع وتلزمه .

(باب تعجيل الزكاة)

صح تعجيلها لعمام فيما
انققد حوله ولمطر في
رمضان لالثابت قبل
وجوبها وشرط كون
المالك والمستحق أهلا
وقت وجوبها ولا يضرب
غنائه وإن لم يجر
العجل استرده أو بدله
والعبرة بقيمة وقت
قبض بلا زيادة منفصلة
ولا أرض تقص صفة
حدثا قبل سبب الرد

يقتضيها ثم لو كان القاضى غير مستحق حال القبض استردا وهو ظاهر وخرج بقصص المسئلة نقص العين
 كمن جعل جرين خلف أحدهما فإنه يسترد الباقي بقيمة التالف ومحدث الأمرين قبل السبب مالو حدثا
 بعده أو معه فإنه يسترد ما وقولى صفة إلى آخره من زيادتي وإنما يسترد (إن علم قابض بالتعجيل) بشرط كان
 شرط استرداد المانع عرض أو بدونه كهدم كانه المعجلة للعلم بالتعجيل فيها وقد بطل وعملا بالشرط في الأولى
 فإن لم يوجد شيء من ذلك لم يسترد بل تقع نفلا (وحلف قابض) أو وارئه (في) اختلافها في (مثبت
 استرداد) وهو واحد مما ذكر فيصدق لأن الأصل عدمه (والزكاة تتعلق بالمالك) الذي يجب فيه (تعلق
 شركة) بقدرها بديل أنه لو امتنع من إخراجها الإمام منه قهرا كما يقسم المال للشركة قهرا إذا
 امتنع بعض الشركاء من قسمته وإنما جاز إخراجها من غيره لبناء أمرها على الساهقة والإرفاق والواجب
 إن كان من غير جنس المال كشاة واجبة في الأبل ملك المستحقون بقدر قيمتها من الأبل أو من جنسه كشاة
 من أرعين شاة قبل الواجب شاة أو جزء من كل شاة وجهان أرجحها الثاني كما يؤخذ من قول (فلو باعه)
 أى ما تطلقت به الزكاة (أو بوضعه قبل إخراجها بطل في قدرها) وإن أبقى في الثانية قدرها لأن بحق المستحقين
 شائع فأى قدر باعه كان حقه وحتم نعم لو استثنى قدر الزكاة كبعثك هذا إلا قدر الزكاة صح البيع كما
 جزم به الشيخان في بابه في زكاة الثمار لكن شرط للماوردي والروائي ذكره أهو عشر أو نصفه وظاهر أن
 محله فيمن جهله (لا) إن باع (مال تجارة بلا عناية) فلا تبطل لأن متعلق الزكاة القيمة وهي لا تقوت
 بالبيع وقولى أو بوضعه مع قولى لا مال إلى آخره من زيادتي .

(كتاب الصوم)

هو لغة الإمساك وشرعا إمساك عن الفطرطى وجه مخصوص . والأصل في وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتي
 آية كتب عليكم الصيام وخبر بنى الإسلام على خمس (يجب صوم رمضان بكامل شعبان ثلاثين) يوما (أو
 رؤية الهلال) في حق من رآه وإن كان فاسقا (أو ثبوته) في حق من لم يره (بعد شهادة) خبر البخارى
 صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين والقول ابن عمر أخبر النبي
 ﷺ أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان ولما روى
 الترمذى وغيره أن أعرابيا شهد عند النبي ﷺ برؤيته فأمر الناس بصيامه . والمعنى في ثبوته بالواحد
 الاحتياط للصوم وخرج بعدل الشهادة غير العدل وعدل الرواية فلا يكفي فاسق وعبد وامرأة وصح
 في المجموع أنه لا يشترط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها إلى قول الزكينة واستشكل بأن الصحيح
 أنها شهادة لارواية ويجب بأنه اغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الاكتفاء بعدل للاحتياط وهي شهادة حسبة
 قالت طائفة منهم البغوى ويجب الصوم أيضا على من أخبره موثوق به بالرؤية إذا اعتقد صدقه وإن
 لم يذكره عند القاضى ويكفى في الشهادة أشهاد ثلث رأيت الهلال خلافا لابن أبي الدم وعمل ثبوت رمضان
 بعدل في الصوم وثوابه كصلاة التراوىح لا في غيرها كدين مؤجل به ووقوع طلاق وعتق معلقين به قال
 الأسنوى إلا أن يتعلق بالشاهد لاعتراؤه قال وما محجوه من ثبوته بعدل خلاف مذهب الشافعى فإنه يرجع
 عنه في الأم وقال لا يجوز فيه إلا شاهدان وأوجب بأن رجوعه إنما كان بالقياس لما لم يثبت عنده في ذلك خبر
 كما يدل له كلامه في مختصر الزنى وقد ثبت أنه ﷺ قبل شهادة كل من ابن عمر والأعرابي وحده
 (وإذا صمنا) أى رؤية عدل أو عدلين كافهم بالأولى (ثلاثين أفطرا) وإن لم يزل الهلال بعدها ولم يكن
 غيم لأن الشهر يتم بمضى ثلاثين ولا بد لزوم الإفطار بواحد لأن الشيء يثبت ضمنا بعلا يثبت به مقصودا
 (وإن روى) الهلال (بمحل لزم حكمه محلا قريبا) منه (وهو) يحصل (بأحد المطلع) بخلاف البعد عنه
 وهو يحصل باختلاف المطلع أو بالشك فيه كما صرح به في الروضة كأصلها لا بمسافة القصير خلافا لرافى يأسا

إن علم قابض بالتعجيل
 وحلف قابض في مثبت
 استرداد الزكاة
 تتعلق بالمال تعلق
 شركة فلو باعه أو بوضعه
 قبل إخراجها بطل في
 قدرها لا مال تجارة
 بلا عناية .

(كتاب الصوم)
 يجب صوم رمضان
 بكامل شعبان ثلاثين
 أو رؤية الهلال أو
 ثبوته بعدل شهادة
 وإذا صمنا بها ثلاثين
 أفطروا وإن روى بمحل
 لزم حكمه محلا قريبا
 وهو بأحد المطلع

على طواع الفجر والشمس وغروبهما ولأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر لكن قال الإمام اعتبار المطالع يحوج إلى حساب وتحكيم للنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق بها الشارع كثيرا من الأحكام والأمر كما قال الإمام وتبصرى بمحل هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالبلد (فلو سافر إلى) محل (بعيد من محل رؤية) من صام به (وافق أهله في الصوم آخر أفلو عيد) قبل سفره (ثم أدر كم) بعده (أمسك) معهم وإن تم العدد ثلاثين لأنه صار منهم (أو بعكسه) بأن سافر من البعيد إلى محل الرؤية (عيد) معهم سواء أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان عندهم ناقصا فوقع عيده معهم تسعة وعشرين من صومه أم صام تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاما عندهم (وقضى يوما إن صام ثمانية وعشرين) يوما لأن الشهر لا يكون كذلك فإن صام تسعة وعشرين فلا قضاء لأن الشهر يكون كذلك (ولا أثر لرؤيته) أي الهلال (نهارا) فلو رؤى فيه يوم الثلاثين ولو قبل الزوال لم يفتقر إن كان في ثلاثي رمضان ولا يمكك إن كان في ثلاثي شعبان فمن شقيق بن سلمة جاءنا كتاب عمر بن الخطابين : إن الأهلة بعضها أكبر من بعض فإذا رأيتم الهلال نهارا فلا تفتروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس رواء الدار قطنى والبيهقي بإسناد صحيح وخاتمين بخاء معجزة ونون ثم قاف مكسورتين . بلدة بالعراق قرية من بغداد ، وقولى إن صام إلى آخره من زيادى .

(فصل) في أركان الصوم (أركانه) ثلاثة وعبر عنها الأصل بالشروط فسميت لها أركاناً كنظائره الآتية في غير الحج والعمرة من زيادى أحدها (نية لكل يوم) كغيره من العبادات والنصرح باعتبارها كل يوم من زيادى (ويجب لفرضه) ولو نذر أو قضاء أو كفارة أو كان النوى صيا (تبييتها) ولو من أول الليل لغيره من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواء الدار قطنى وغيره ومحجوه وهو محمول على الفرض بقراءة خبر عائشة الآتى (وتعيينه) أى الفرض قال فى المجموع وينبغي اشتراط التعيين فى الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال كرواتب الصلاة وأوجب بأن الصوم فى الأيام المذكورة منصرف إليها بل ونوى به غير حاصلت أيضا كتحية المسجد لأن المقصود وجوب صوم فيها (وتصح) النية (وإن أتى بمناف) للصوم كأن جامع أو استقاء (أو نام أو انقطع نحو حيض) كنفاص (بعدها ليا وتم فيه) فى صورة الانقطاع (أكثره) أى نحو الحيض (أو قدر العادة) فلا يجب تجديد العلم منافاة شيء من ذلك لها ولأن الظاهر فى صورة الانقطاع استمرار العادة فإن لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها لأنها لم تحزم بالنية ولم تن على أصل وتبصرى بمناف أعم من تعبيره بالأكل والجماع ونحو من زيادى (وتصح) النية (لنفل قبل زوال) فقد دخل على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني إذا أصوم قالت ودخل على يوما آخر فقال أعتدكم شيء قالت نعم قال إذا أفطر وإن كنت فرضت الصوم رواء الدار قطنى والبيهقي وقال إسناده صحيح وفى رواية للأول وقال إسنادها صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح العين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده (إن لم يسبقها مناف) للصوم كأكل وجماع وكفروحيض ونفاس وجنون فلا يصح الصوم (وكالها) أى النية فى رمضان (أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان وذلك لتمييزه عن أضدادها قال فى الروضة كأصلها ولفظ الغدا شتر فى كلامهم فى تفسير التمين وهو فى الحقيقة ليس من حد التمين وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التبييت وبما تقرر علم أنه لا يجب نية الله ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا الفرضية ولا السنة وهو كذلك فى غير نية الفرضية وفيها على ما صححه فى المجموع تبعاً للأكثرين لكن مقتضى كلام الأصل والروضة كأصلها أنها يجب كما فى الصلاة وفرق فى المجموع بينهما بأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضاً بخلاف الصلاة فإن العادة تنفل وفيه كلام ذكرتم مع جوابه فى شرح الروض (ولو نوى ليلة الثلاثين صوم غد عن رمضان) سواء قال إن كان منه أم لا (فكان منه) وصامه (صح) ووقع عنه (فى آخره) لأن الأصل بقاؤه ولا أثر لتردد يبقى بعد حكم

فلو سافر إلى بعيد من محل رؤية وافق أهله فى الصوم آخر أفلو عيد ثم أدر كم أمسك أو بعكسه عيد وقضى يوما إن صام ثمانية وعشرين ولا أثر لرؤيته نهاراً .

(فصل) أركانه نية لكل يوم ويجب لفرضه تبييتها وتعيينه وتصح وإن أتى بمناف أو نام أو انقطع نحو حيض بعدها ليا وتم فيه أكثره أو قدر العادة وتصح لنفل قبل زوال إن لم يسبقها مناف وكالها أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ولو نوى ليلة الثلاثين صوم غد عن رمضان فكان منه صح فى آخره .

القاضي بشهادة عدل للاستناد إلى ظن معتد (لا في) (أوله) لا تنافي الأصل مع عدم جزمه بالنية (إلا إن ظن أنه من قول من يثق به) كبد وامرأة وامرأة وفاسق فصيح ويقع عنه لجزمه بالنية وتعبيره بما ذكره مقلد المصنف فلو نوي صوم غد فلا إن كان من شعبان والأمن رمضان ولا أمانة فإن من شعبان مع صومه فلا لأن الأصل قاؤه وإن كان من رمضان لم يصح فرضا ولا فلا (ولو اشتبه) رمضان عليه (صام بحر فإن وقع فيه فأداء) وهذا من زيادتي (أو بعده قضاء قيمه عده) إن قصص عنه ما صامه (أو قبله وأدركه صامه ولا قضاء) وجوابه فيما [تنبه] لو وقع في رمضان السنة التي بالواقع عنها لأعن القضاء (و) ثانيها (ترك جماع واستقامة غير جاهل معذور ذكرا) للصوم (مختارا) فتصوم من جامع أو تقا إذا كرا مختارا علما بتحريره أو جاهلا غير معذور باطل للاجماع في الأول والخبر ابن حبان وغيره ومصحوه من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض في الثاني فلا يطل بذلك ناسيا ولا مكرها ولا جاهلا معنورا بأن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعد انقضاء الطاء ولا بغلبة التي والاستقامة مفطرة وإن علم أنه لم يرجع شيء منها إلى خوفها فهي مفطرة لعينها لا لغيره من التي والتقييد بغير الجاهل للمعذور في الجماع والاستقامة مع التقييد بالذاكر والمختار في الاستقامة من زيادتي (لا) ترك (قلع نخامة ومجها) فلا يجب فلا يطرأ عليها لأن الحاجة إليها ما تكرر (ولو زلت) من دماغها وحصلت (في حد ظهر فم فحرت) إلى الجوف (نفسها أو قدر على مجها أفطر) لتفسيره بخلاف ما إذا عجز عنه (و) ترك (وصول عين) لأربع وطعم من ظاهر (من منفتح مفتوح جوف من مر) أي غير جاهل معذور ذكرا مختارا وإن لم يكن في الجوف قوة تحيل الغذاء أو الدواء كخلق وماغ وباطن أذن وإحليل وبطن ومثانة مثلك وهي تجمع البول وقول من مر من زيادتي على الأصل (فلا يضر وصول دهن أو كحل يشرب مسام) جوفه كما لا يضر اقتساله بالماء وإن وجد له أثر يابنه بجماع أن الواصل إليه ليس من منفذ وإنما هو من المسام جمع سم بثلاث السين والفتح أصبح قاله الجوهري ومسام الجسد تحته (أو) وصول (ريق طاهر صرف من معدته) جوفه ولو لم يدرجه أو أخرجه لسانه وعليه ريق إذا لم يمكن التحرز منه بخلاف وصوله متنجسا أو مختلطا بغيره أو بماء أخرجه لسانه (أو) وصول (ذباب أو بوض أو غبار طريق أو غرلة دقيق جوفه) لسر التحرز عنه أوله من معدته وكذا لو وصلت عين جوفه ناسيا أو عاجزا عن ردها أو مكرها أو جاهلا معذورا كما علم من التقييد من مر ولو وقع فاه فمدا حتى دخل النبار جوفه لم يطرأ على الأصح وكذا لو خرجت مقعدة البسور فأعادها (لا سبق ماء إليه بمكروه كبالة مضضة أو استنشاق) ومرة رابعة فيضرب لثني عن خلافه إذا لم يبالغ أو بالغ لفعل نجاسة لأنه تولد من مأثور به بغير اختياره واقتصر الأصل على كماله تعبيري بما ذكره أعم (و) ترك (استمناة) أي من مر (ولو بنجولس) كقبلة (بلا حائل) لأنه يطرأ بالإيلاج بالإزال في الأزال بنوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان ذلك محال وتقييد بمن مر المعبر عنه بالضمير مع التقييد بعدم الحائل من زيادتي (لا ينظر وفكر) ولو بشهوة لأنه إنزال بغير مباشرة كالاختلام ولا بالإزال من أحد فرجى للشكل (وعزم نحو لس) كقبلة وعليها اقتصر الأصل (إن عرك شهوة) خوف الإزال (ولا فركه أولى) إذ ينسب للصائم ترك الشهوات وإنما لم يحرك لضعف احتمال أدائه إلى الإزال (و) حل إقطار بخر (بور ود وغيره) كافي أوقات الصلوات لا بغير تحرر ولو بطن لأن الأصل قضاء النهار (واليقين) كمن يمانى الصروب (أحوط) ليأمن الغلط (و) حل (تسحر ولو بشك في قضاء ليل) لأن الأصل قاؤه فصيح الصوم مع الأكل بذلك إن لم يبين غلط (فلو أفطر أو تسحر بخر وبان غلطه بطل صومه) إذ لا غيرة بالظن البين خطؤه (أو) أفطر أو تسحر (بلا تحرر) بين الحال صبح في تسحره (لا في إقطاره) لأن الأصل قضاء الليل في الأولى والنهار في الثانية فإن بان الصواب فيها صبح صومه أو الغلط فيها لم يصح وقول بلا تحرر لشموله الشك والظن بلا تحرر

لا أوله إلا إن ظن أنه منه بقول من يثق به ولو اشتبه صام بحر فإن وقع فيه فأداء أو بعده قضاء قيمه عده أو قبله وأدركه صامه ولا قضاء وترك جماع واستقامة غير جاهل معذور ذكرا مختارا لا قلع نخامة ومجها ولو زلت في حد ظاهر فم فحرت بفسها وقدر على مجها أفطر ووصول عين من منفذ مفتوح جوف من مر فلا يضر وصول دهن أو كحل يشرب مسام أو ريق طاهر صرف من معدته أو ذباب أو بوض أو غرلة طريق أو غرلة دقيق جوفه لا سبق ماء إليه بمكروه كبالة مضضة أو استنشاق واستمناة ولو بنحو لس بلا حائل لا ينظر وفكر وحرم نحو لس إن عرك شهوة ولا فركه أولى وحل إقطار بخر واليقين أحوط وتسحر ولو بشك في قضاء ليل فلا أفطر أو تسحر بخر وبان غلطه بطل صومه أو بلا تحرر ولم يبين الحال صبح في تسحره

أصح من قوله بلاطن في الأولى (ولو طلع فجر وفي فيه طعام فلم يطلع شيئاً منه) بأن طرحه أو أمسكه فيه صح
صومه وإن سبق إلى جوفه منه شيء في الأولى لأنه لو جعله فيه بهار لم يفطر قبل الأولى إذا جعله فيه ليلاً أما إذا
بلغ شيئاً منه فيفطر وقول في سابع شيئاً منه أولى من قوله فلفظه لرفعها إيهام أنه لو أمسكه فيه يفطر وليس
كذلك (أو كان) طلوع الفجر (مجامعاً فترجح حالاً صح صومه) وإن أنزل لتولده من مباشرة مباحة فإن
مكث لم يصح صومه وإن لم يعلم بطاوعه إلا بعد المكث فترجح حين علم ولم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج
لا التزج فمن ابن خيران منع الإيلاج وعن غيره جوازها (و) ثالثها (صائم) والتصريح به تبعاً لجماعة من
زيادى (وشرطه إسلام وعقل وبقاء) عن نحو حيز (كل اليوم) فلا يصح صوم من أنصف بضد شيء منها في
بعضه كالصلاة (ولا يضر نومه) أي نوم كل اليوم (و) لا (إغماء أو سكر بعضه) بخلاف إغماء أو سكر كله
لأن الإغماء والسكر يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب بخلاف النوم إذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به
دول الفائتة بالإغماء والسكر في الجملة وذكر السكّر من زيادى فمن شرب مسكر اليل أو هما في بعض النهار صح
صومه (وشرط الصوم) أي محنة (الأيام) أي وقوعه فيها (غير) يوم (عيد) أي عيد فطر وعيد أضحي
لنبي عن صيامها في خير الصحيحين (و) أيام (تشريق) ولو كان صومها لتتبع وهي ثلاثة بعد الأضحي
لنبي عن صومها في خير أبي داود بإسناد صحيح (و) يوم (شك) لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد
عصى أبا القاسم عليه السلام رواه الترمذى وغيره وصححه وقال الأسنوى المصنوع للعروف الذي عليه
الأكثر من الكراهة لا التحريم (بلا سبب) يقتضى صومه أما بسبب يقتضيه كقضاء ونذر أو رديص
صومه كظنهم من الصلاة في الأوقات المكروهة وخبر الصحيحين لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا
رجل كان يصوم صوماً فليصمه كأن اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وإفطار يوم وقيس بالورد الباقي بجماع
السبب (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) ولم يشهد بها أحد (أو
شهد بها عدد يرد) في شهادته كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة وظن صدقهم وإنما لم يصح صومه عن رمضان
لأنهم يشكّون كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال إنه رآه ممن ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه وتقدم في
الكلام على التوبة محنة نية ظان ذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه واعتبروا هنا العدد فيمن
بأي خلاص في امر احتياطاً للعبادة فيهما أما إذا لم يتحدث الناس برؤيته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها واحد
منه ذكر فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وإن أطبق التخيّل لخبر فإن غم عليكم [فجع] إذا انتصف
شعبان حرم الصوم بلا سبب إن لم يصله بما قبله على الصحيح في المجموع وغيره (وسن تسحر وتأخيره وتعميل
لفظ) خبر الصحيحين تسحروا فإن في السحور بركة ولا تزال الناس غير ما عجّلوا الفطر زاد الإمام أحمد
أنحروا السحور (إن تيقن) بقاء الليل في الأولين ودخوله في الثالثة وإلا فالأفضل ترك ذلك بل يحرم
تعميل إن لم تسحر كما علم بحاصر وجعل التسحر سنة مستقلة مع تهيد بالتيقن من زيادى (و) سن (فطر
شعر شام) خبر إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإنه طهور رواه الترمذى
وغيره وصححه فإن كان ثم رطب قدم على التمر للأبواب رواه الترمذى وخسنه وجعل الفطر بما ذكر
سنة مستقلة من زيادى (و) سن من حيث الصوم (ترك خش) كالكذب وغيبة وعليهما اقتصر الأصل لخبر
لبخارى من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (و) ترك (شهوة) لا تبطل
الصوم أكسّم الرابحين والنظر إليها لما فيها من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم (و) ترك (نحو حجم)
كقصد لأن ذلك يضمه ونحو من زيادى (و) ترك (ذوق) اطعام أو غيره خوف وصوله حلقه وتقيده الأصل
بذوق الطعام جرى على الغالب (و) ترك (علك) بفتح العين لأنه يجمع الريق فإن بامه أفطر في وجه وإن
لباه عطشه وهو مكروه كافي المجموع (و) سن (أن يقتل عن حدثاً كبريلاً) ليكون على طهر من

ولو طلع فجر وفي فيه
طعام فلم يطلع شيئاً منه
أو كان مجامعاً فترجح حالاً
صح صومه . وصائم
وشرطه إسلام وعقل
وبقاء كل اليوم ولا يضر
نومه وإغماء أو سكر
بعضه وشرط الصوم
الأيام غير عيد وتشريق
وشك بلا سبب وهو
يوم الثلاثين من شعبان
إذا تحدث الناس
برؤيته أو شهد بها
عدد يرد أو من تسحر
وتأخيره وتعميل فطر
وإن تيقن وفطر بتمر
فماء وترك خش وشهوة
ونحو حجم وذوق
وعلك وأن يقتل عن
حدثاً كبريلاً

أول الصوم وتعبيري بذلك أعم من تعبيره بالجنازة (و) أن (يقول عقب) هو أولى من قوله عند (فطره: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) لأنه عليه السلام كان يقول ذلك رواه أبو داود بإسناد حسن لسكنه مرسل (و) أن (يكثر في رمضان صدقة وتلاوة) لقرآن (واعتكاف لاسيا) في (العشر الأخير) منه للاتباع في ذلك زوام الشيخان وروى مسلم أنه عليه السلام كان يجتهد في العشر الأخير مالا يجتهد في غيره .

(فصل) في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه (شرط وجوبه إسلام) ولو في مضي وهو من زيادتي (وتكليف) كافي الصلاة فيهما (وإطاعة) له وصحة وإقامة أخذاً بما يأتي فلا يجب على كافر بالمعنى السابق في الصلاة ولا على صبي ومجنون ومغنى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه حساً أو شرعاً الكبير أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه ولا على مريض ومسافر بقيد علم بما يأتي ووجوبه عليهما وعلى السكران وللمغنى عليه والحائض ونحوها. عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كاتفر ذلك في الأصول لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي ومن ألحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فإن وجوبه عليهم وجوب تكليف كما مرت الإشارة إليه (ويباح تركه) بنية الترخص (لمرض يضرمه صوم) ضرراً يبيح التيمم وإن طرأ على الصوم لآية فمن كان منكم مريضاً ثم الرض إن كان مطبقاً فله ترك النية أو متقطعاً فإن كان يوجد وقت الشروع فله تركها وإلا فلا فإن عادوا احتاج إلى الإفطار أفطر (وسفر قصر) فإن تضرر به فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل كما مر في صلاة المسافر (لا إن طرأ) السفر على الصوم (أو زالا) أي المرض والسفر عن صائم فلا يباح تركه تغلياً لحكم الحضر في الأولى وزوال العذر في غيرها (ويجب قضاء ما فات ولو بعذر) كمرض وسفر للآية السابقة إذ تنذر بها فأفطر فعدة من أيام أخر وكحيز ونحوه كما مر في بابه وردة وسكر وإغماء وترك نية ولو نسياناً بخلاف ما فات من الصلاة بالإغماء كما مر في باب الملتصقة بتركها بخلاف الأصل فاسياً لأن النية من باب الأمور بات والأكل من باب التمهيات والنسيان إنما يؤثر في الثاني وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به (لا بكفر أصلي) أي لا يجب قضاء ما فات به بعد الإسلام ترغيباً فيه (و) لا (بصلو) لا (جنون) بقيد زده بقولي (في غير ردة وسكر) لعدم موجب القضاء أما ما فات به في زمن الردة أو السكر فيقضيه وتقدم في الصلاة نظير ذلك مع زيادة (كالو بلغ) الصبي نهاراً (صائماً) فإنه لا قضاء عليه (ويجب إتمامه) لأنه صار من أهل الوجوب (أو) بلغ فيه (مفطراً أو أفاق) فيه المجنون (أو أسلم) فيه الكافر فإنه لا قضاء عليهم لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه فصار كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم طرأ مانع (وسن لهم والمريض ومسافر زال عذرهما) حالة كونهما (مفطرين) كأن ترك النية ليلاً (إمساك) لبقية النهار (في رمضان) خروجاً من الخلاف وإنما لم يلزمهم الإمساك لعدم التزامهم الصوم والإمساك تبع ولأن غير الكافر أفطر بعذر وذكر السنة من زيادتي (ويلزم) أي الإمساك في رمضان (من أخطأ بفطره) كأن أفطر بلا عذر أو نسي النية أو ظن بقاء الليل فإن خلاه أو أفطر يوم شك وبأن أنه من رمضان لحزمة الوقت ولأن نسيان النية يشعر بترك الإهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ولأن صوم يوم الشك كان واجباً على من أفطر فيه إلا أنه جهله وبه فارق المسافر فإنه يباح له الإفطار مع علمه وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به وخرج رمضان غيره فلا إمساك فيه كبتدر وقضاء لأن وجوب الصوم في رمضان بطريق الأصالة ولهذا لا يقبل غيره بخلاف أيام غيره ثم الإمساك ليس في صوم شرعي وإن أئيب عليه فلا ارتكب فيه محظوراً لم يلزمه سوى الآثم .

(فصل) في فدية فوت الصوم الواجب (من فاته) من الأحرار (صوم واجب) ولو نذر أو كفارة (فقات قبل تمكنه من قضائه فلا تدارك) للفائت (ولا إثم) بقيد زده بقولي (إن فاته بعذر) كمرض استمر إلى

ويقول عقب فطره :

اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويكثر في رمضان صدقة وتلاوة واعتكاف لاسيا العشر الأخير .

(فصل) في شروط وجوبه إسلام وتكليف وإطاعة ويباح تركه لمرض يضرمه صوم وسفر قصر لا إن طرأ أو زالا ويجب قضاء ما فات ولو بعذر لا بكفر أصلي وصبا وجنون في غير ردة وسكر كالأول بلغ صائماً ويجب إتمامه أو مفطراً أو أفاق أو أسلم وسن لهم والمريض ومسافر زال عذرهما مفطرين إمساك في رمضان ويلزم من أخطأ بفطره .

(فصل) من فاته صوم واجب فقات قبل تمكنه من قضائه فلا تدارك ولا إثم إن فاته بعذر

الموت قلن فات بلا عذر أثم ووجب تداركه عاسياً (أو) مات (بعده) سواء أفاته بعذر أم بغيره (أخرج من تركته لكل يوم) فات صومه (مد) وهو رطل وثلاث كأمرو والكيل المصري نصف قدح والأصل في ذلك خبر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً رواه الترمذي ووضح وقفه على ابن عمر (من جنس فطرة) حمل على الغالب بجماع أن كلاً منهما طعام واجب شرعاً فلا يجزئ نحو دقيق وسويق (أو صام عنه قريه) وإن لم يكن عاصياً ولا وارثاً (مطلقاً) عن التقيد بإذن (أو أجنبي بإذن) منه بأن أوصى به أو من قريه بأجرة أو دونها كالحج والحج الصحيحين من مات وعليه صيام صام عنه وليه والحج مسلم أنه قال لا امرأة قالت له إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها قال صومي عن أمك بخلافه بلا إذن لأنه ليس في معنى ما ورد به الخبر ، وظاهر أنه لو مات مرتدا لم يصم عنه وقولي بإذن أعم من قوله بإذن الولي (لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف) فلا يفعله ولا فدية له لعدم ورودها نعم لو نذر أن يعتكف صائماً اعتكف عنه وليه صائماً قاله في التهذيب (ويجب الد) لكل يوم (بالقضاء على من أفطر) فيه (لعذر لا يرجي زواله) ككبر ومرض لا يرجي برؤه لا يفعله الذين يطيقونه المراد لا يطيقونه أو يطيقونه في الشباب ثم يجوزون عنه في الكبر وروى البخاري أن ابن عباس وعائشة كانا يقرآن على الذين يطوقونه ومعناه يكفون الصوم فلا يطيقونه وقولي لعذر إلى آخره أعم من قوله لكبر (وبقضاء على غير متحيرة أفطر) إما لإفقاد آدمي مصوم (مشرف على هلاك) بفرق أو غيره ولم يمكن تخليصه إلا بقطر (أو لحوف ذات ولد) حامل أو مرضع (عليه) ولو كان في الرضع من غير هال لأنه فطر ارتفق به شخصان وأخذ في الثانية بقسميها من الآية السابقة قال ابن عباس إنها لم تنسخ في حقهما رواه البيهقي عنه بخلاف ما لو خافنا على أنفسهما وحدهما أو مع ولديهما وبخلاف من أفطر متعدياً أو لإفقاد نحو مال مشرف على هلاك وبخلاف التحيرة إذا أفطرت شيء مما ذكر فلا تحجب الفدية للشك في الأخيرة وقياساً على الرضع المرجو برؤه في الأولين ولأن ذلك ليس في معنى فطر ارتفق به شخصان في الثالثة ولا في معنى الآدمي في الرابعة والتقيد بالآدمي وبغير التحيرة من زيادتي (كن آخر قضاء رمضان مع تمكنه) منه (حتى دخل) رمضان (آخر) فإن عليه مع القضاء الد لأن ستة من الصحابة أفنوا بذلك ولا يخالف لهم (ويكرر) الد (بشكر السنين) لأن الحقوق المالية لا تتدخل بخلاف في الكبر ونحوه لعدم التقصير (فلو أخر القضاء المذكور) أي قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر (فات أخرج عنه من تركته لكل يوم مدان) مدلفوات ومدللتاخير لأن كلاً منهما موجب عنه عند الاقتراد فكذلك عند الاجتماع هذا (إن لم يصم عنه) وإلا وجب مد واحد للتأخير وهذا من زيادتي (والصرف) أي ومصرف الأمداد (فقير ومسكين) لأن المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير أسوأ حالاً منه ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف أمداد لواحد) لأن كل يوم عبادة مستقلة فالأمداد بمنزلة الكفارات بخلاف صرف مدلاتين لا يجوز (ويجب مع قضاء كفارة) بأن يأنها في بابها (على واطي) بإفساد صومه يوماً من رمضان وإن انفرد بالرؤية (بوطء أثم به الصوم) أي لأجله (ولاشبهة) لخبر الصحيحين عن أبي هريرة «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلكت قال وما أهلكك قال وقعت امرأتي في رمضان قال هل هل تجد ما تعتق رقة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا قال ثم جلس قال النبي ﷺ يبرق فيه عمر فقال تصدق بهذا فقال على فقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لايتها أهل بيت أحوج إليهمنا فضحك ﷺ حتى بدت أنيابها ثم قال ذهب فأطعمه أهلك» وفي رواية للبخاري فأعتق رقة فصم شهرين فأطعم ستين مسكيناً بالأمر وفي رواية لابن داود فأتى بريق عمر قدر خمسة عشر صاعاً والعرق بفتح العين والراء مكنل ينسج من خوص النخل يعبرى بالواطي أعم من تعبيرة بالزج وإضافة الصوم إليه مع قولي ولا شبهة من زيادتي فمن أدرك الفجر مجامعا

أوبسده أخرج من تركته لكل يوم مد من جنس فطرة أو صام عنه قريه مطلقاً أو أجنبي بإذن من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب الد بلا قضاء على من أفطر لعذر لا يرجي زواله وبقضاء على غير متحيرة أفطر لإفقاد آدمي مشرف على هلاك أو لحوف ذات ولد عليه كمن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخره ويكرر بشكر السنين فلو أخر القضاء للذكور فات أخرج عنه من تركته لكل يوم مدان لمن لم يصم عنه والمصرف فقير ومسكين ، وله صرف أمداد لواحد ويجب مع قضاء كفارة على واطي بإفساد صومه يوماً من رمضان بوطء أثم به للصوم ولا شبهة

فاستدام عالما نكزه الكفارة لأن جماعه وإن لم يفسد صومه هو في معنى ما يفيد فكذا أنه انقصد ثم
فسد على أن السبكي اختار أنه انقصد ثم فسد (فلا تجب على موطوء) لأن الخطاب بها في الخبر المذكور هو
الفاعل (و) لا على (نحو ناس) من مكره وبجاهل ومأمور بالإمساك لأن وطأه لا يفسد صوما ولا على من
وطئ بلا غدر ثم جن أو مات في اليوم لأنه بان أنه لم يفسد صوم يوم (و) لا على (بفسد غير صوم) كصلاة
(أو صوم غيره) ولو في رمضان كان وطئ ممسافر أو نحو ما أمر أنه قصد صومها (أو صومه في غير رمضان)
كثرت وقضاء لأن النص ورد في صوم رمضان كما هو مخصوص بفضائل لا يشرك فيها غيره (أو) مفسد
له ولو في رمضان (بغير وطء) كأكل واستمناة لأن النص ورد في الوطء وما عداه ليس في معناه (و) لا على
(من ظن) وقت الوطء (لئلا) أي بقائه أو دجوله (أو شك في قبان نهارا أو أكل ناسيا وظن أنه أفطر به ثم
وطئ) حامدا أو كان صيا لتعقوب الكفارة بالمشقة في الجميع ولعدم الإثم فيما عدا ظن دخول الليل بالآخر
أو الشك فيه (و) لا على (مسافر وطئ زنا أو لم يتوخر خضا) لأنه لم يأنم بالصوم بل للزنا أو للصوم مع عدم
نية الترخص ولأن الإفطار صباحا له فيصير شبهة في ذرة الكفارة وذكر الشك للفرع على قول ولا شبهة من
زيادة (وتكرر) الكفارة (بتكرار الإفساد) فلو وطئ في يومين لزمه كفارتان سواء أ كفر عن الأولى
قبل الثاني أم لا لأن كل يوم عبادة مستقلة فلا تدخل كفارتها كعبتين وطئ فيها بخلاف من وطئ
مرتين في يوم ليس عليه إلا كفارة للوطء الأول لأن الثاني لم يفسد صوما (وحدث سفر أو مرض)
أورد (بموطوء لا يسقطها) أي الكفارة لأنه هتك حرمة الصوم بما فعل .

باب صوم التطوع

الأصل فيه خير الصحيحين من صام يوما في سبيل الله بأعذاره وجهه عن التارسعين خريها (من صوم) يوم
(عرفة) وهو تاسع ذي الحجة بقيد زده بقول (لغير مسافر وساج) بخلاف المسافر فإنه يسن له فطره
وبخلاف الحاج فإنه إن عرف أنه يصل عرفة ليلا وكان مقيما من صومه وإلا سن فطره وإن لم يضعفه الصوم
عن الدعاء وأعمال الحج والأحوط صوم الثامن مع عرفة (و) يوم (عاشوراء) وهو عاشوراء المحرم (وتاسوعاء)
وهو تاسع قال عليه السلام صيام يوم عرفة أحسن على الله أن يذكر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام
يوم عاشوراء أحسن على الله أن يذكر السنة التي قبله ، وقال ابن بريقب بقيت إلى قابل لأصوم من التاسع فبات
قبله رواها مسلم ورسن مع صومهما صوم الحادي عشر كائن عليه (واثنين وخميس) لأنه عليه السلام كان
يخرى صومهما وقال تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم رواها
الترمذي وغيره (وأيام) ليال (يضي) وهو الثالث عشر وتاليه لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها
رواه ابن جبان وغيره والأحوط صوم الثاني عشر معها ووصفت الليالي بالبيض لأنها تبيض بطويع الصبر
من أولها إلى آخرها وسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه بقياس ما من صوم السابع
والعشرين معها (وستة من شوال) خير مسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كأنه كصيام الشهر
وخبر النسائي صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال بشهرين فذلك صيام السنة أي
كصيامها فرضا وإلا فلا يختص ذلك بما ذكر لأن الحسنة بعشر أمثالها (واتصالها) بيوم العيد (أفضل)
مبادرة للعبادة وتعمير باتصالها أولى من تعيره بقتالها لشموله الإتيان بها متتابعة وعقب العيد (و) من
صوم (دهر غير عيد وتشريق إن لم يخض به ضررا أو فوت حق) لأنه عليه السلام قال من صام الدهر
ضيق عليه جهنم هكذا وعقد تسعين رواه البيهقي ومعنى ضيق عليه أي منه فلم يزد عليها أولا يكون له فيها
موضع (والا) بأن خاف بذلك (كره) وعليه حمل خبر مسلم لاصمام من صام الأبد (كإفراد) صوم (جمعة أو
سبت أو أحد) بالصوم فإنه يكره (بالسبب) لخبر الشيخين لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله ويوما

فلا تجب على موطوء
ونحو ناس ومفسد غير
صوم أو صوم غيره أو
صومه في غير رمضان أو
بغير وطء ومن ظن ليلا
أو شك فيه قبان نهارا
وأكل ناسيا وظن أنه
أفطر به ثم وطئ
ومسافر وطئ زنا
أو لم ينو ترخصا
وتكرر بتكرار
الإفساد وحدث
سفر أو مرض بموطوء
لا يسقطها .

باب صوم التطوع
من صوم عرفة لغير
مسافر وحاج وعاشوراء
وتاسوعاء واثنين
وخميس وأيام يضي
وسبعة من شوال
واتصالها أفضل ودهر
غير عيد وتشريق وإن
لم يخض ضررا أو فوت
حق وإلا كرهه كإفراد
جمعة أو سبت أو أحد
بالسبب

وقطع ثقل غير نسك بلا عذر ولا يجب قضاؤه وحرم قطع فرض عيني (كتاب الاعتكاف) سن كل وقت وفي عشر رمضان الأخير الفضل

[مسئلة: في الاعتكاف وأحكام المساجد] قال جماعة الاعتكاف من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل الآية وهذا بالنسبة لطلق لبث في المسجد وإلا فهو بشرائطه المعلومة من خصوص شريعتنا وهو من السنن المؤكدة في حق الذكور وكذا الإناث إن شريح لمن حضور الجماعات وإلا كرم في كل وقت ولو أوقات الكراهة وإن حرجها وفي رمضان أكد لاسباب العشر الأخير فقد كان عليه السلام إذا دخل العشر الأخير أحيا الليل وأيقظ أهله وشد التزجر أي اعتزل النساء طلبا لليلة القدر التي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي التي يفرق فيها كل أمر حكيم على ما هو الراجح وهي من خصائص هذه الأمة وباقية إلى قرب يوم القيامة وما ورد من أنها رفعت يعني علم عينا والأكثرون على أنها في رمضان (١٣٥) وقيل دائرة في السنة وعليه

الإمام مالك رضي الله عنه وأنها في العشر الأخير وقيل دائرة في الشهر وعليه الزركشي وقيل ليلة السابع عشر أو التاسع عشر كما حكاه في شرح الروض والأصح أنها ثلثم ليلة من ليالي العشر بعينها كما ذهب إليه الإمام الشافعي رضي الله عنه فقد مال إلى أن أرجى ليالي العشر الأوتار وأرجى الأوتار ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ، ولا يقال ذلك إلا على أنها لا تنتقل وقيل إنها تنتقل في ليالي العشر ورجحه الشيخ النووي رحمه الله جمعا بين الأحاديث الواردة في تعيينها وعلى هذا قيل

بعضه وخبرنا تصوموا يوم السبت إلا فيما اقترض عليكم رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه على شرط الشيخين ولأن اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد فلو جمعها أو اثنين منها لم يكره لأن المجموع لم يعظم أحدا ما إذا صامه بسبب كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منها فلا كراهة كافي صوم يوم السبت ولخير مسلم لا تحصى يوم الجمعة يصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وقيس بالجمعة الباقي وقولي أو أحد بلا سبب من زيادتي (و) كذا قطع ثقل غير نسك (حج أو عمرة) (بلا عذر) فإنه يكره لقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم أما بعدد كساعة ضيف في الأكل إذا عجز عليه امتناع مضيف منه أو عكسه فلا يكره لغير الصائم التطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد وقيس بالصوم غير من الثقل أما ثقل النسك فيحرم قطعه كما يأتي في باب مخالفتها غير في لزوم الإمام والكفارة بإفساده بجماع (ولا يجب قضاؤه) إن قطعه لأن أمهاني كانت ساعة صوم تطوع بغيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين أن تفطر بلا قضاء وبين أن تيم صومها رواه أبو داود وقيس بالصوم غيره وذكرك كراهة القطع مع قولي غير نسك بلا عذر من زيادتي والأصل اقتصر على جواز قطع الصوم والصلاة (وحرم قطع فرض عيني) ولو غير فوري كان لم يتركه لتلبسه بفرض وخرج بالعيني فرض الكفاية فالأصح كما قال الغزالي وغيره أنه لا يحرم قطعه إلا الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة وقيل يحرم كالعيني وإعالم يحرم قطع تعلم العلم على من أنس النجاسة فيه من نفسه لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها ولا قطع صلاة الجماعة على قولنا إنها فرض كفاية لأنه وقع في صفة لا أصل والصفة تقتضي فيها ما لا يقتضي في الأصل ولا يخفى بعده هذا القول وإن صحه المتأخر السبكي تبعاه صححه ابن الرفعة في المطلب في باب الودعة وأشار فيه في باب اللقيط إلى أن عدم حرمة بحث الإمام جرى عليه الغزالي والحاوي ومن تبعهما وما تقرره علم أن تعبري بفرض عيني أولى من نصيره قضاء (فرع) لا تصوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر إلا بإذنه لغير الصحيحين لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه (كتاب الاعتكاف)

هوانة الملبث. وشرا القيث يسجد من شخص مخصوص بنية والأصل فيه قبل الإجماع آية ولا تبشروهن وقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن تطهرا بيتي للطائفين والعاكفين والاتباع رواه الشيخان (سن) الاعتكاف (كل وقت) لإطلاق الأدلة (وفي عشر رمضان الأخير أفضل) منه في غيره لما ثبت عليه صلى الله عليه وسلم

تنتقل كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر وقيل لا يقيد كل سنة لجواز توالي عامين فأكثر في ليلة واحدة كما أشار إليه في التحفة بقوله فقام أو أعوام من شفع إلى وترو عام أو أعوام من وتزلي شفع وقيل غير ذلك فقد حكوا فيها نحو ثلاثين قولا وقالوا لا يختلف العشر بكمال الشهر ونقصه بل هو كما سيأتي ما بعد العشرين مطلقا إلا أن الأخطأ أن يعتكف من ليلة العشرين لاحتمال أنها ليلة القدر وأن الشهر ناقص فتدبر وعلامتها طلوع الشمس صبيحتها إلى الارتفاع بضاء بلا كثير شعاع قيل لظلمة أنوار اللاتسكة للزلة ليلتها وقيل كما في شرح الروض إن ذلك شيء يخطفه الله تعالى علامة عليها فائدة معرفة العلامة بعد فوت ليلة الإجماع في يومها فإنه مطلوب كافي ليلتها وكذا استفادة معرفتها بعدني باقي الأعوام بناء على أنها لا تنتقل قال الشيخ النووي رحمه الله لا ينال فضلها إلا لمن علمها قال الزركشي مرادهم من يتقن موافقتها بأن أحيا الشهر وإن لم يعلم عينا وقال حجر مراده فضلها السكامل فإنه مخصص بمن علم عينا لا امتياز به فضيلة الرقية التي هي من الأسرار ولا يسن تلقين

ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة حاد أو ثالث وعشرين . وأركانها نية ، وجب .

وأما كتمانها (فصل) أركان الاعتكاف نية ولبث ومعتكف ومسجد وشرط في النية الاستقرار عليها وإن مشى بعد بشرط أن يتردد كذا قبل والراجع أن النية إما تكون مبدئية يشرع في التردد لأنه أول العبادة فينوي حينئذ وتصح ولو ماشيا كما اعتمد ع ش وشرط في نية المنذور بناء على أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع التعرض للنذر ليميز عن النفل ويكفي التعرض للعرض وإن لم يبين السبب لأن الغرضية في الاعتكاف لا تكون بغير النذر بخلاف في الصلاة والصوم قالوا لا يبطل نية الاعتكاف برفضها ولا الاعتكاف بنية قطعه كافي الصوم نهارا ، وشرط في اللبث أن يكون قدرا يسمى عكوفاً بأن يلبث ولو مترددا بالمسجد فوق الطائفة فلا يكفي لبث قدرها ولا العبور وإن طال زمنه لأن هذا لا يسمى عكوفاً وقيل يكفي أقل زمن ولو عابر أقال في العباب ينبغي تقليد هذا القول ليحوز الفضيلة كمدخل وإلا كان آثما بلبسه بعبادة فاسدة مع هذا فيسن أن يكون الاعتكاف يوماً وليلة لأقل وأن يصوم أيام الاعتكاف خروجاً من خلاف من أوجب ذلك كأي حنيفة ومالك رضي الله عنهما وكذا يسن أن يشغل زمان الاعتكاف بحوالة كقراءة وذكر وتعليم علم نافع وتعلمه من كل ما ينور القلب بخلاف نحو خياطة وكتابة ولو للعالم من كل ما لا تنوير فيه خروجاً من خلاف من اشترط ذلك كالإمام مالك رضي الله عنه [تنبيه] ذكروا لنية الاعتكاف مندوراً أو نقلاً ثلاث مراتب الأولى أن ينوي الاعتكاف بلا تقدير مدة فكفيه هذه النية وإن طال مكثه نعم يقع في المنذور ما زاد عن أقل الاعتكاف فلا قياساً على الركوع إذا طوله واعتمد ع ش وقوع الكل فرضاً وفرق بأن الشارع جعل لأقل الركوع مقداراً معلوماً لم يجعل ذلك لأقل الاعتكاف وللهرجوا فيه للعرف كما مر وظاهر أن هذا ما لم يرد في النية ما حدث ما كذا وإلا فلا خلاف في وقوع الكل (١٣٦) فرضاً وإذا خرج في هذه الزمة من المسجد ولو للبرز بلا عزم عود وعاد ولو فوراً جدد النية إن أراد الاعتكاف لأن ماضى عبادة تامة قد انتهت وهذا اعتكاف جديد فإن عزم قبل الخروج على العود أي للاعتكاف ولو مع غيره بأن يلاحظ ذلك فلا يكفي الإطلاق وعاد ولو

على الاعتكاف فيه كما مر في خبر الشيخين وقالوا في حكمته (ليلة) أي لطلب ليلة (القدر) التي هي كما قال تعالى : خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال عليه السلام من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهي في العشر للذكور (وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة حاد أو ثالث وعشرين) منه دل للأول خبر الشيخان للثاني خبر مسلم فكل ليلة منه عند الشافعي محتملة لما كن أربابها ليالي الورد وأرجا من ليالي الورد ما قلناه عنه فذهبوا أنها تنرم ليلة بعينها وقال المزني وابن خزيمة وغيرهما إنها تنتقل كل سنة إلى ليلة جمعة بين الأخبار قال في الروضة وهو قوي واختاره في المجموع والفتاوى وكلام الشافعي في الجمع بين الأحاديث يقتضيه ، وعلامتها طلوع الشمس صبيحتها يضاء ليس فيها كثير شعاع (وأركانها) أربعة أحدها (نية) كغيره من العبادات (وتجب

ولو فوراً جدد النية إن أراد الاعتكاف لأن ماضى عبادة تامة قد انتهت وهذا اعتكاف جديد فإن عزم قبل الخروج على العود أي للاعتكاف ولو مع غيره بأن يلاحظ ذلك فلا يكفي الإطلاق وعاد ولو

لمسجد آخر وإن طال الزمن لم يحدد النية وكفته هذه الزمة إن لم يرضها قبل العود فيما يظهر وتكرر بتكرر نية الخروج وانظر إذا كان الاعتكاف مندوراً هل يقع ما بعد العود مندوراً أيضاً على قياس ما مر عن ع ش قبل إذا طوله أو يفرق بتخلل الخروج أو يفصل كما هو الظاهر بين أن يلاحظ عند العزم وصف النذر أو لا حرره وانظر أيضاً إذا عزم على الخروج لا حاجة أو لا تقصد أو محرمة أو منافية للاعتكاف هل يكون كشرط الخروج لذلك كما هو الظاهر فيلغو كما يأتي بخرره وانظر إذا عزم عند النية أو بعده قبل إرادة الخروج على أنه إذا خرج بعد ذلك لا عبرة بهذا العزم كما هو الظاهر لوقوعه قبل وقته فإذا خرج غافلاً عنه وعاد جدد النية راجعاً في بعض العبارات ما يفيد خلاف ذلك وقد استشكل الشيخان كفاية العزم بأن اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يحصل الاكتفاء بالعزم السابق على العود ثم أجاب الشيخ النووي رحمه الله بأن العزم هنا زيادة وقد وجد قبل الخروج فصار كمن نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة قال سم قد يفرق باتصال الزيادة بالمزيد عليه في مسألة الصلاة ثم أجاب بما حاصله أن الزيادة هنا متصلة بحكافان الخروج مع العزم لله كور يبقى معه حكم الاعتكاف حتى لو أتى بما ينافي كالجاء بطل الحكم ولغت الزمة فإذا عاد جدد النية وخالف للشيخ زى فقال لا يحددها لأن الحكم لا يبقى مع الخروج والباقي إنما هو العزم والعزم لا ينافي الجاء كافي نية الصوم لئلا فإنه إذا نوى ثم جامع قبل الفجر لا يحددها فكذا هنا وفيه أن نية الصوم لئلا تصح حال الجاء كما هو منصوص فاذا طرأ عليها الجاء لا يبطلها ولا كذلك هنا على أن العزم الذي لا ينافي الجاء في باب الاعتكاف هو العزم من حيث كونه عزمًا آمناً حيث قيامه مقام النية وهو الراد هنا كما مر وهو المعنى بالحكم في كلام سم فكان لنية ينافيها نافي الاعتكاف من الجاء وغيره قدر وظاهر أن الزيادة على ما قاله زى تكون متصلة من حيث العزم وهذا أيضاً كاف في الجواب عن الفرق . فإن قيل مسألة الصلاة مخصوصة بالنفل المطلق بخلاف مسألة الاعتكاف لشمولها للعرض قلنا المقصود القياس من

نية قرضية في نذره وإن أطلقه كفته نيته لكن لو خرج بلا عزم عود وعاد جدد ولو قيد بمدة وخرج لتبرز وعاد جدد لا ينفلج
بعدم متابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع وعاد

حيث كفاية العزم وهذا لا يختلف بالفرض والنفل (تنبيه) يعتبر في الخروج القاطع للاعتكاف الاعتقاد على خصوص ما أخرجه
قط فلو أخرجه رأسه ويديه ورجليه وهو جالس ولا يخرج إحدى رجليه معتمدا عليها معا لأن هذا لا يسمى من الداخل خروجا
كما لا يسمى من الخارج دخولاً فلا بحث به من خلف لا يدخل الدار بخلاف ما إذا اعتمد على الحاركة قطع فإنه يسمى خروجاً كما يسمى
ادخلها معتمداً عليها قطع دخولاً فيحتمل به من خلف لا يدخل الدار ويؤخذ من هذا كقوله سم أن من نوى الاعتكاف وإحدى رجليه
بالمسجد معتمداً عليها قطع يصح اعتكافه سواء كان داخل المسجد أو خارجه فإن اعتمد عليها معا لم يصح للتأني جزءاً وفي صحته للأول
خلاف قيل لا يصح له أيضاً لأنه يشبه الاعتكاف في الشارع والراجح الصحة لأنه يسمى داخلها هو خالص للمسجدية وإنما جزموا ببقاء
الاعتكاف فيها إذا أخرج الصنكف إحدى رجليه معتمداً عليها معا مع وجود هذا التشبه فيه لأن هذا دوام على أن بعضهم قال فيه
بإقطاع الاعتكاف نظراً للتشبه المذكور وقد علمت دفعه. الرتبة الثانية التقدير بمدة غير مشروط بتابعها وغير معينة باسم أو إشارة
وفلك يوم أو يومين أو أسبوع أو عشر أو شهر فيعتكف ذلك متتابعاً أو مفزاً لعدم التزام التتابع نعم اليوم لا يفرق نظراً للفظه كما يأتي
وتدخل الليالي حتى الليلة الأولى في الأسبوع والعشر والشهر ولا يخرج إلا بالتعيين لأنهما من السمي بخلافها في اليوم والأيام فلا تدخل إلا
بالتعيين أو النية فإن لم ينص عليها ولم ينوها واعتكف صابغروب الشمس غير معتكف وبطلوع الفجر معتكفاً بلا تحديد نية لأنه
في الليل كالمعتكف حتى لو أتى فيه بما ينال الاعتكاف وأخرج لعذر التبرز جدد النية ويكتفي في الشهر والشهر الناقص إن اعتكف من أول
بليته والأكله ثلاثين يوماً ونية (تنبيه) إذا خرج في هذه الرتبة للتبرز لم ينقطع (١٢٧) اعتكافه لأن التبرز لا يدمنه

فأخرج له كالمستق
من المدة القدرة وبهذا
فارق الخروج في الرتبة
الأولى فإنه لا مدة فيها
مقدرة حتى يجعل
الخروج كالمستق منها
فإذا عاد ولو بعد أن طال

نية قرضية في نذره) ليشير عن النفل والتصریح بوجوبها من زيادتي (وإن أطلقه) أي الاعتكاف بأن
لم يقدر له مدة (كفته نيته) وإن طال مكته (لكن لو خرج) من المسجد فيزدته بقولي (بلا عزم عود وعاد
جدد) ها لزوماً سواء أخرج لتبرز أم لعذر لأن ماضى عبادة تامة فإن عزم على العود كانت هذه العزيمة
قائمة مقام النية (ولو قيد بمدة) يوم أو شهر (وخرج لعذر تبرز وعاد جدد) النية أيضاً وإن لم يطل الزمن
لقطع الاعتكاف بخلاف خروجه للتبرز فإنه لا يجب تجديدها وإن طال الزمن لأنه لا يدمنه فهو كالمستق
عند النية (لأن نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع وعاد) فلا يلزم تجديده سواء أخرج لتبرز

الزمن ولم يحزم على العود لم يجدد النية وحسب الزمن من المدة ما لم يكن عزم على عدم العود أو طول الزمن عن الحاجة أو أتى بما ينال
الاعتكاف وإلا انقطع حكمه فإذا عاد جدد النية وقضى الزمن بانياً على ما اعتكفه نعم يستأنف اليوم ما علمت أنه لا يفرق وإذا خرج لعذر
التبرز انقطع اعتكافه إلا لضرورة في هذا الخروج ولا مقتضى لبقاء حكم الاعتكاف لجواز تفريقه كالمز وبهذا فارق مرتبة التتابع
الآتية فإذا عاد ولو فوراً جدد النية وقضى زمن الخروج بانياً على ما اعتكفه ويستأنف في صورة اليوم كما علمت وعمل الخروج لعذر التبرز
الخروج لنحو كل وغسل جنابة غير مفطرة وأذان راتب من كل ما يطلب الخروج له ولا يطول زمنه عادة وهذا ما عليه الشيخان خلافاً
للأئمة وصاحب الباب حيث ألقا المذكورات بالتبرز قالاً لأنها بما لا يدمنه كالتبرز ولذا ألحقته به الرتبة الآتية وضفوه بأن كل
أحد من الناس يعلم عند النية أنه لا بد له من التبرز ولا كذلك المذكورات وإنما ألحقته به في الرتبة الآتية لضرورة بقاء التتابع للتوسع فيها
لا يقطعها بغير عيافيه وانظر هل يلحق بإخراج الريح بالتبرز لأنه ضروري أو يكتفي على الخلاف المذكور لأنه قد يغفل عنه عند النية حرره في
البيارات ما يفيد أنه كالتبرز (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه لو خرج لعذر التبرز عازماً على العود لا يكفي هذا العزم فإذا عاد جدد النية بغيره أفتى هر
لكن قال الشيخ ابن عبدالحق بكفايته وتبعه بعض الحواشي قياساً على الرتبة الأولى بالأولى فإن ما بعد العود فيها اعتكاف جديد وقد
اكتفوا فيه بالعزم بالأولى ما إذا كان ما بعد العود بقية لما قدره وقد يفرق بأن العزم هنا ليس عزمًا على ابتداء زيادة حتى يكون كالعزم
في مسئلة الصلاة التي قاس عليها الشيخ النووي كالمز والأولية إنما تكون بعد صحة القياس قد بر. الرتبة الثالثة التقدير بمدة مشروط
بتابعها معينة باسم أو إشارة أم لا أو غير مشروط بتابعها وهي معينة كذلك في الصور الخمس يلزم التتابع في الأداء وكذلك في قضاء ما شرط
تتابعه فإذا أخرج لا يقطع التتابع مما يأتي وعاد لم يجدد النية وإن طال الزمن ولم يحزم على العود بشرطه المار ويحتمل أنه لا أثر للعزم على
عدم العود نظراً لبقاء التتابع فحرره ثم إن كان ما خرج له لا يطول زمنه عادة ولا ينال الاعتكاف كالتبرز وإخراج الريح والأكل وغسل

ومسجد والجامع أولى ولوعين في نذرهم مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى تعين ويقوم الأول بمقام الأخيرين والثاني مقام الثالث

الجنابة غير الفطرة والأذان الراتب أداء شهادة وإقامة حد على ما يأتي لم يقض زمنه لقصره وإن اتفق طوله أو طال مجموعته وإن كان مما يطول أو يناقى الاعتكاف كالمدة لا بسببها والجنتون والسكر والإغماء بلا تعد والحيض الذي لا تغلوا المدة عنه بمعنى أنها عرضة لطروده كأكثر من خمسة عشر يوما قضى زمنه متتابعاً فاشترط فيه التابع دون المدة العينة التي لم يشترط فيها التابع فيجوز في قضائها التفريق لأن التابع فيها للتعين في الأداء وقد فات وإذا خرج حامداً عالماً مختاراً لا لعذر أو لعذر يقطع الخروج له التابع كالمدة بسببها بأن طلقت من فوض إليها الطلاق نفسها أو لا بسببها وقد أذنت في الاعتكاف وإقامته وكفاية للرؤى وصلاة الجنابة أو طراً ما يقطع التابع كالحيض الذي تغلوه المدة بمعنى أنها ليست عرضة لطروده وكخمس عشرة اعتكافاً في زمن الطهر وكالجنتون والإغماء والسكر بتعد بطل اعتكافه بمعنى انقطع لاهوطه بالسكينة لبقاء ثواب ما اعتكفه واستأنف ما شرط فيه التابع متتابعاً وبني فإلّا يشترط فيه التابع مع جواز التفريق كذا قالوا لكن استوجه سم في المدة العينة الشروط تنافيها عدم وجوب استئنافها لأن ما اعتكفه فيها مقصود بمقتضى التعيين فلا يلغى وقد يقال فوات المترق يقضى الاستئناف أما العينة التي لم يشترط فيها التابع فلا استئناف ولا تابع في قضائها جزماً وإذا فسد القضاء التابع استأنف كل المدة متتابعة على ما عليه الجمهور واستأنف ما يقتضيه فقط على ما عليه سم وإذا خرج للعذر أو لعذر يقطع الخروج له التابع ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بحكمه أو مكرهاً غير حق لم ينقطع اعتكافه لكن يقضى زمن الخروج وإن قل وإذا عاد جدد النية وبني على ما سبق والإكراه محقق كافٍ إكراه نحو الزوجة إذا اعتكفت بغير إذن كلاً إكراه (تنبيه) يصح في هذه المرتبة أن يشترط عند النذر أو نية النفل الخروج لعارض جائز ولو (١٢٨) مع الكراهة مقصود غير مناف للاعتكاف أو مناف لا يقطع التابع كالحيض

التي لا تغلوه المدة
عاماً ككل شغل
يعرض لى أو خاصاً
فيخرج لما شرطه فقط
وإن كان غيره أم وإذا
عاد لا يجدد النية وكذا
لا يقضى زمن الخروج
في صورة المدة العينة
لأنه بالشروط صار كأنه

أم لغيره لضمول النية لجميع المدة ولا يجوز اعتكاف المرأة والرقى إلا بإذن الزوج والسيد (و) ثانيها (مسجد) للاتباع رواد الشيخان فلا يصح في غيره ولو هي للصلاة (والجامع أولى) من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه ولتلايحتاج إلى الخروج للجمعة وخروجاً من خلاف من أوجه بل لو نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لأن خروجها يطل متابعه (ولو عين) الناذر (في نذرهم مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى تعين) فلا يقوم غيرها مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان (ويقوم الأول) وهو مسجد مكة (مقام الأخيرين) لمزيد فضله عليهما وتعلق النسك به (و) يقوم (الثاني) وهو مسجد المدينة (مقام الثالث) لمزيد فضله عليه قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا

أفضل

استثناء منها بخلاف المطلقة الشروط متابعها فانه يجب فيها القضاء ويكون فائدة الشرط

انقطاع عدم التابع فقط فإن كان ما شرطه لا يقطع التابع وإن لم يشترط الشرط لبيان الواقع ونقل سم عن الشيخ عميرة عدم وجوب القضاء في ذلك كالمعينة فراراً من إلغاء الشرط هذا إذا كان الشروط الخروج للعارض كما مر فإن استثنى الزمن كأن قال إلّا زمن الخروج لسكناً فلا قضاء في الدين وكذا إذا كان الشروط قطع الاعتكاف كأن قال إلّا أنى أخرجه منه أى أقطعه لسكناً فله عند عروضة قطع الاعتكاف ولا يلزمه العود كإنبه عليه في الروض وكذا الحكم فيها إذا نذر صلاة أو صوماً أو حجاً أو صدقة وشرط الخروج منها لعارض بشرطه المار كأن يقول عند نذر الصدقة إلّا إن احتجتها فله عند عروض العارض قطع ذلك ولو قرب من الفراغ منه ولا يعود له وله في نذر الصدقة صرفها عند الاحتياج في حاجته لا في نحو التوسع كإنبه عليه في شرح الروض قد بر فإن شرط الخروج للعارض كأن قال إلّا أن يبدولى الخروج أو لعارض محرم كالسرقة أو غير مقصود كالنذر أو مناف قاطع للتابع كالجماع الفطر والحيض الذي تغلوه المدة لما شرطه والنذر والنية وقيل بلغوا الشرط فقط (تنبيه) قالوا يلزم في الشرط المذكور أن يكون باللفظ فلا يكفي بالنية لما أنه كالأستثناء كما مر وانظر هل يعمل بالشرط المذكور في المرتبة الأولى والثانية أيضاً وتكون فائدته عدم تجديد النية وكذا عدم القضاء في المرتبة الثانية حرره وقالوا أيضاً إذا نذر الاعتكاف والتزم فيه الصوم أو كونه في إحدى المساجد الثلاثة أو تقدير المدة أو تعيينها لزمها التزم إن كان الالتزام باللفظ فإن كان بالنية فلا لأن النذر لا ينعقد بالنية فكذا متعلقه نعم إن قدر باللفظ أياماً ونوى تعيينها لزمها أو تابعها مريد به توالى الاعتكاف لا توالى الأيام ولا مطلقاً كإنبه عليه في شرح الروض لزمته الليالى المتخللة دون الليلة الأولى إذ لا دخل لها في التابع ودون التابع لأنه ليس من جنس الزمن بخلاف الليالى وإنما لزم التابع فيما إذا حلف لا يكلمه عشرة ونوى متابعة لأن الهجر الذي هو مقتضى

وليث قدر يسمى عكوفاً، ومعتكف وشرطه إسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر وينقطع كتابه بردة وسكرو نحو حيض تغلو مدة اعتكاف عنه غالباً وجنابة مفطرة لا غير مفطرة إن بادر بطهره .

اليمين لا يتحقق بدونه ومن ثم قيل يحمل الإطلاق عليه إذا علمت هذا تعلم أنه إذا نذر أن يعتكف ونوى عشرة أيام أو عشرة معينة أو عشرة متتابعة لم يلزمه سوى أصل الاعتكاف ويكون من للرتبة الأولى وإذا نذر أن يعتكف عشرة أيام ونوى تاجها بالمعنى المتقدم لزمه الليالي المتخللة دون التابع ودون الليلة الأولى ويكون من للرتبة الثانية أو نوى تعيينها لزمه ويكون من للرتبة الثالثة فإن كان الاعتكاف نقلاً ونوى عند نيته شيئاً مما مر صرح وعمل ندباً بمقتضى مانواه إذ لا مانع حينئذ وقالوا إذا نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقدم ليلاً أو ميئاً أو مسكراً أو الناذر غير قابل للاعتكاف كحائض لم يلزمه شيء وإن قدم نهاراً حياً مختاراً ولا مانع بالناذر لزمه الاعتكاف بقية اليوم فقط على الراجح فإذا فاتت ولو جدر قضاها فقط وقيل يلزمه يوم فيعتكف من أول يوم يظن قدومه فيه فإن اعتكف من حين قدومه كل البقية يوماً فإن قضي يوماً وإذا نذر اعتكاف العشر الأخير ومثله كما في الباب والروض الشرع الأخير دخلت الليالي كامراً وكفاه أن يعتكف من ليلة الحادي والعشرين وإن قص الشهر ولا يلزمه قضاء ما قص لأن مسمى العشر ما بعد العشرين لكن الأفضل أن يعتكف من ليلة العشرين فإن قص الشهر وقع الكل فرضاً وإن تبين كماله آتاه وجوباً ووقع يوم العشرين وليته نقلاً وإذا نذر اعتكاف عشرة من آخره أو العشرة من آخره دخلت الليالي هنا أيضاً لكن لا يكفي ذلك مع النقص عن عشرة لأنه جرد القصد إليها فإذا اعتكف من ليلة الحادي والعشرين وقص الشهر قضي يوماً ليلة وإذا اعتكف من ليلة العشرين وتبين كمال الشهر آتاه لتقع العشرة من آخره ووقع يوم العشرين وليته نقلاً هذا إن كان النذر (١٢٩) والباقي من الشهر يسع العشرة على احتمال

أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء الإمام أحمد وصححه ابن ماجه فلم أنه لا يقوم الأخير إن مقام الأول ولا الثالث مقام الثاني وأنه لو عين مسجداً غير الثلاثة لم يتعين ولو عين زمن الاعتكاف في نذر (و) ثالثها (لث قدر يسمى عكوفاً) أى إقامة ولو بلاسكون بحيث يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه فيمكن التردد فيه لا المروءة لا لث ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاه لحظة (و) رابعها (معتكف وشرطه إسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر) فلا يصح اعتكاف من انصف بحدثنى منها لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له وحرمة مكث من به حدث أكبر بالمسجد وتعميرى مخلو عن حدث أكبر أعظم من قوله والنقاء من الحيض والجنابة (وينقطع) الاعتكاف (و) كتابه بردة وسكرو ونحو حيض تغلومدة اعتكاف عنه غالباً بخلاف ما لا تغلو عنه غالباً كشر (وجنابة مفطرة) للصائم أو غير مفطرة ولم يبادر بطهره وإن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد لتبرز أو نحوه لمناظرة كل منها العبادة البدنية (لا) بجنابة (غير مفطرة إن بادر بطهره) بخلاف ما إذا لم يبادر

(١٧) - (فتح الوهاب) - أول) بما اعتكفه مع النقص ويلغو التقييد بالشرة ويعد أن يقال بإلغاء النذر لأن ليسور لا يسقط بالسور فحرر وإذا نذر اعتكاف يوم مهمم تكف عنه ليلة ولو أطول الليالي وعكسه لاختلاف الاسم ويلزم أن يعتكف ذلك متصلاً فلا يصح فيه التفريق على الراجح نعم إذا اعتكف من أثناء النهار إلى مثله أجزاء على الراجح لحصول اتصال بالبيتوتة بشرط أن لا يأتي فيها بما ينافي الاعتكاف كذا في الروض وظاهره وإن لم يعتكف الليلة ونقل سم عن مر اشتراط اعتكاف بنية مستقلة وظاهره ولو نواه نقلاً فخره ومقابل الراجح في الأول جواز التفريق فله أن يفرق مقدار يوم ولو أقصر الأيام على أيام وليس له أن يقتصر من يوم على مقدار يوم لأن هذا تبعض لا تفريق ومقابل الراجح في الثاني يمنع الاتصال بالبيتوتة وإن اعتكفها لأن الليلة ليست من جنس اليوم فيحصل بها التفريق فلا بد من يوم من الفجر إلى الغروب على هذا جرى الشيخان ووجه شيخ الإسلام كم وكامراً قالوا نعم إن نذر أن يعتكف يوماً من الزوال مثلاً لزمه ذلك قطعاً ولا يكفي غيره ونظريه الشيخ النووي بأن التزم يوم وليس الليلة منه فلا يمتنع أن يعتكف يوماً متتابعاً ويجعل فائدة التقيد للذكور القطع بجواز التفريق لا غير وإن نذر يوماً معناه باسم أو إشارة تعيين فلا يكفي عنه غيره ولو أطول فإن فات قضاءه في يوم وبثمه ولو أطول ويكفيه ولو أقصر كافي الصوم فإن قضاء ليلة كل بما بعدها كان أقصر فإن كانت أطول فيجتمتع لزوم إتمامها كالיום ويحتمل جواز الاقتصار منها على قدر اليوم المقضى ويفرق باختلاف الجنس كذا تردد الرشيدى على مر ولو نذر تفريق أيام الاعتكاف كفاه التابع لأنه أفضل وفارق الصوم حيث لا يكفي فيه أحدهما عن الآخر بأن الشارع اعتبر في الصوم التفريق مرة والتتابع مرة قفى كل خصوصية فلا يقوم أحدهما مقام الآخر حتى لو نذر صوم عشرة مفارقة فصامها متتابعه وقع

ولا جنون وإغماء ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد تعذر طهره فيه بلامكث وحسب زمن إغماء فقط ولا يضر تزين وفطر ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه أو أن يعتكف صائما أو عكسه لزمه

عن النذر خمسة بخلاف الاعتكاف نعم إذا نذر معه صوما مفرقا لزمه التفريق في الاعتكاف أيضا تبع للزوم جمعها كما يأتي . فإن قيل إذا نذر تفريق أيام الاعتكاف فصامها متواليه لا يكون ذلك تابعا بل هو تفريق لتخلل الليالي الخارجة عن النذر فكيف يقال يكفي التابع عن التفريق . قلنا يفرض ذلك فيما إذا نوى عند نذر الأيام دخول الليالي فانها كما مر تصير مندورة أو فيما إذا نوى اعتكاف الليالي بنية مستقلة بناء على ما مر عن حر من حصول الاتصال والتتابع بذلك . فان قيل هل يصح أن يفرض ذلك فيما إذا نوى الأيام والليالي بنية واحدة ويكون ذلك نظير ما قالوه في باب النذر لو نذر ركعتين فصلي أربع بنية واحدة أجزاء عن النذر . قلنا لا يصح هذا لأن غير النذور لا يجمع مع النذور بنية واحدة ومسألة الصلاة للذكر ثمانية كقول الشيخ التووي رحمه الله على القول بأنه يسلك بالنذر مسلك جازر الشرع ومنه عدم وجوب التعرض في النية للنذر فلا يحدو على فرض جريانها على القول الآخر فيفرض بأن الزيادة فيها لما كانت من الجنس جعل كأنه نذر أصل الصلاة فيكفيه مطلق عدد ولا كذلك الزيادة هنا قد نذر ولو نذر اعتكاف يوم العيد صائما صح فيعتكفه ولا يقضي الصوم ولو نذر اعتكاف رمضان فضائه الاعتكاف فيه قضاء ولو مفرقا ولا يجب الصوم ولو نذر أن يعتكف يوما هو فيه صائما لم يكن الصوم مندورا بل شرطاً لصحة الاعتكاف للنذور فيلزمه أن يعتكف يوم ما من الفجر يكون فيه صائما فمرضا أو فلا يثبت نية لتقع نية الاعتكاف جازمة بخلاف ما إذا لم يبينها ونوى قبل الزوال فانه (١٣٠) وإن ثبت أن من الفجر صائما لا يكون عند نية الاعتكاف جازما بالصحة لعدم الوثوق

بالصوم وإن عزم عليه كما قاله ج ل ولو نذر أن يعتكف صائما أو عكسه لزمه بالنذر لأن الحال قيدي عاملها وقد التزم للتقيد من حيث هو مفيد كما يقتضيه إطلاق اللفظ حيث لا يعلقه بخلاف فلزم التقيد أيضا وهذا فارق ما قبله فلا يكفي عن النذر

(ولا جنون وإغماء) للنذر وقولي لا غير مفطرة أهم من قوله ولو جامع ناسيا المكجاء الصائم وقولي نحو مع إن يادر من زيادني (ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد) لأن مكثه بمعصية إن (تعذر طهره فيه بلامكث) ولا فلا يجب خروج به بل يجوز ويلزمه أن يندر به كيلا يطلت تابع اعتكافه وتصيري بما ذكر أهم من تحيره بالحوض والجناية والفصل وقولي بلامكث من زيادني (ويجب) من الاعتكاف (زمن إغماء) كالنوم (قط) أي دون غيره مما مر وإن لم يقطع الاعتكاف بجنون ونحوه جيز لا تحلو للذة منه غالبا لمناقاته (ولا يضر تزين) بطيب ولبس ثياب وزجيل شعر (وفطر) بل يصح اعتكاف الليل وحده بناء على أنه لا يشترط فيه الصوم وهو مانع عليه الشافعي في الجديد خبر ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائما لزمه) الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائما عن رمضان أم غيره وليس له أفراد أحدهما عن الآخر (أو أن يعتكف صائما أو عكسه) أي أو أن صوم معتكفا (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لأنه الزمهما لأن الحال

اعتكاف يوم من رمضان مثلا خلافا لقول سم ليس في الصيغة ما يمنع يعني أنه كالمسألة قبله وقد علمت الفرق ولزم جمعها لأنه قرية وقد التزمه بالنذر فلزم كالتو نذر أن يصلي بسورة كذا فانه يلزمه أن يصلي ولو ركعتين لأقل بالسورة المعينة في خصوص القيام ولو في ركعة فكذا هنا يلزمه أن يصوم عن النذر يوما ويعتكف فيه عن النذر ولو لحظة حتى في صورة العكس خلافا للشيخ الجوهرى حيث أوجب فيها اعتكاف يوم الصوم ليصدق أنه صام معتكفا وفيه أن هذا يصدق ولو مع اعتكاف اللحظة بل كذلك الحكم لو نذر أن يصوم يوما معتكفا بخلاف ما إذا نذر أن يعتكف يوما صائما فانه يلزمه اعتكاف يوم الصوم جزما للتبصير فيه على اليوم وفارق ما قبله بأن اليوم فيه ضروري فالتبصير عليه كالتبصير فان اعتكف عن النذر وهو غير صائم عن النذر أو عكسه لم ينعقد وإذا بطل أحداهما لم يقع الآخر عن النذر بل قال في شرح العباب إذا بطل الصوم بطل الاعتكاف أي لا العكس إذ ليس من المفطرات بطلان الاعتكاف ولو نذر أن يعتكف أو يصوم مصليا أو محرما بالصلاة كافي الروضة وعكسه لزمه دون الجمع لعدم التناسب هنا بخلافه قبل فان الاعتكاف والصوم من قبيل الكف فتناسبا بخلاف الصلاة معهم فانها أفعال مباشرة، ويؤخذ من هذا كما نبه عليه سم أنه إذا نذر أن يعتكف أو يصوم قارنا أو متوشئا أو حاجا أو معتبرا أو عكسه لزمه دون الجمع لما أن القراءة والوضوء والنسك أفعال مباشرة نعم إن أراد بمتوشئا المعنى الحاصل بالمصدر لزمه أن يعتكف أو يصوم وهو متطهر عن الحدث ولو لحظة ولا يكون الوضوء بالمعنى الصدرى حيث نذر مندورا فندبر وإعمال يلزم القرآن بنذر مع تناسب الحج والعمرة لأن التفريق بينهما بالإفراد أو التمتع أفضل ويلزمه دم القرآن لالتزامه بالنذر وكذا دم التمتع إن عدل إليه ولا يلزمه دم العدول عن النذور لأنه عدل إلى الأفضل مع كونه من الجنس وهذا فارق ما إذا عدل

وجمعهما (فصل) نذر مدة وشرط تابعها لمأداء وقضاء أو يوماً لم يحز تفرقه ولو شرط مع تابع خروج العارض مباح مقصود غير مناف صح

عن الشيء المنذور في النسيك إلى الركوب فإنه يلزمه دم العدول مع كون الركوب في النذر أفضل لأنه ليس من جنس ما عدل عنه ولو نذر اعتكاف أياماً مصلية أو معتماً أو حاجاً لزمه في الصلاة لكل يوم ركعتان ولا يجمع بين صلاة يومين فأكثر بتسليمة واحدة لأن صلاة كل يوم نذر مستقل وله جمع الكل في يوم بتسليمات بقدرها ولزمه في الاعتكاف لكل يوم عمرة ويجوز جمعها في يوم بتحللات بقدرها ولزمه في الحج حجة واحدة لعدم إمكان تكرره في أيام الاعتكاف حتى يلزم حجاب بددها كذا أفاده سم وشرط في الاعتكاف إسلام وتيميز وخلوع عن حدث أو كبر وكذا عن نحو استحاضة من كل مالا يؤمن معه تنجيس المسجد على الرجح وقيل يصح الاعتكاف مع الائم كالاعتكاف فيما وقف على غيره وقد يجاب بأنه بالحدث الأكبر أشبه فلا يصح اعتكاف من اتصف بضد شيء من ذلك لعدم محبة نية الكافرو من لا يميز له الجنون أو سكر أو إغماء ولو بلا تعدد والحكمة مكث من به حدثاً أكبر أو نحو استحاضة بالمسجد وإن كانت الحرمة في الثاني من خوف التنجيس ويصح اعتكاف الزوجة والعبد بلا إذن وإيمان وإن كان الزوج والسيد غائبين وإن كان الاعتكاف تطوعاً لمعية قطع العبادة ولهذا إخراجها من تطوع وإن أذناؤه لأنه لا يلزم بالشروع ولها منعهما من الشروع في المنذور التزام بلا إذن أو بإذن والزم غير معين لإخراجها بعد الشروع فيه بإذن في الالتزام والشروع وإن لم يكن الاعتكاف متابعاً أو بإذن في الالتزام فقط وكان زمن الاعتكاف معيناً أو بإذن في الشروع فقط وكان الاعتكاف متابعاً وإن لم يكن زمنه معيناً ويجوز اعتكاف (١٣١) مكاتب كتابة صحيحة بلا إذن

إن لم يخل بكسبه لقلة زمن الاعتكاف أو إمكان كسبه في المسجد وكذا يجوز اعتكاف عبيد نذر اعتكاف زمن معين بإذن سيده ثم ملكه غيره فيجوز بلا إذن من السيد الجديد لسبق النظر على ملكه نعم بتخير إن جهل الحال وكذا المرأة إذا تزوجت بعد

قيد في حاملها ومبينة لمعية صاحبها بخلاف الصفة فإنها مخصصة لموصوفها (و) لزمه (جمعهما) لأنه قرينة قلم بالنذر كما لو نذر أن يصلي بسورة كذا ، وفارق ما لو نذر أن يعتكف مصلية أو عكسه حيث لا يلزم جمعهما بأن الصوم يناسب الاعتكاف لاشتراكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لاتناسب الاعتكاف ولو نذر القران بين حج وعمرة فله تفرقهما وهو أفضل .

(فصل) في الاعتكاف المنذور ولو (نذر مدة) ولو غير معينة (وشرط تابعها) ككله على اعتكاف شهر أو شهر كذا متتابعاً (لزمه) تابعها (أداء) مطلقاً (وقضاء) في اللعينة لالتزامه إياه لفظاً فإن لم يشترطه لم يلزمه إلا في أداء اللعينة وإن نواه لا يلزمه كالنذر أصل الاعتكاف قبله ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتتابع لأنه أفضل (أو) نذر (يوماً لم يحز تفرقه) لأن المفهوم من لفظ اليوم التصل نعم لو دخل في أثناء يوم واستمر إلى مثله من اليوم الثاني فمن الأكثر أن الإجزاء وعن أبي إسحاق خلافه قال الشيخان وهو الوجه قبله لاستثناء (ولو شرط مع تابع خروج العارض) بقيود زدتها بقولي (مباح) كلقاء سلطان (مقصود غير مناف) للاعتكاف (صح) الشرط لأن الاعتكاف إنما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزم بخلاف

التزامها اعتكاف زمن معين فيحل بدون إذن من الزوج والبعض كالقن لافي نوبته حيث كانت مهياًة فإنه فيها كالحرم نعم لو كان الاعتكاف منذوراً والنوبة لاتسعه وكان النذر بغير إذن السيد قبل المهياًة أو بعدا في نوبة السيد أو في نوبته وهي لاتسع كما هو القرض أتجه كما قاله سم التبع بغير إذن السيد نعم إن لم يكن الاعتكاف متابعاً فله وإن لم يأذن السيد أن يعتكف في نوبته بقدرها [تنبيه] ينقطع الاعتكاف بردة ومحض تخلو عنه المدة بخلاف ما لا تخلو عنه كالحرم وبجناية مفطرة بخلاف غير المفطرة كالاغتلام لكن يبادر بالطهر لئلا ينقطع الاعتكاف بالتأخير وبسكر أو إغماء أو جنون بعد خلافها بلا تعدد وإن أخرجوا من المسجد للتعهد إن شق بالمسجد ولا انقطع الاعتكاف بالخروج وقال سم لا ينقطع في خروج الجنون وإن سهل تعهده بالمسجد وبخروج لمرض خف أو تعدي به أو سهل تعهده بالمسجد وبخروج لعيادة مريض أو زيارة قادم أو صلاة جنازة أو نحو ذلك مما لم ينصوا على استثنائه لا بالخروج لعدة توجب الخروج ولم تكن بسببها ولا بالخروج لأداء شهادة معينة أداء وتعملاً أو أداء فقط وتحمل قبل الاعتكاف ولا بالخروج لإقامة حد أو تعزير ثبت لا بقارعه ولم يأت بموجبه حال الاعتكاف ولا بالخروج لتبرؤ أو إخراج رجم وإن لم يصل لحالة الضرورة أولاً كل والمسجد مطروق ولا يليق به إلا كل فيه بخلاف الشرب مع إمكانه بالمسجد لأنه لا يستحب منه بخلاف المسجد غير المطروق وألا كل في المسجد ولا إزالة نجاسة ولو مضوا عنها أو نسل جنابة غير مفطرة ويبادر بالطهر كما مرو إن تطهر بالمسجد ومحرم الطهر فيه إن سهل في غيره حرمة للمسكتفان أمكن بالامتنع تخيير بين الطهر فيه أو خارجه ولا يتعين أحدهما على الرجوع قبل يتعين الطهر فيه إذا لضرورة حيث لا بد من الخروج وقيل يتعين طهره من ناله المسجد عن انصباب الماء المستعمل فيه حرمة نضجه به . وأجيب بأنه غير مقصود بالتسلية إلا يجوز والموضوء فيه بل قبل يدم

ولا يجب تدارك زمنه إن عين مده وينقطع التتابع بخروجه بلا عذر لا تبرز ولو بدار له لم يفحش بعدها ولاله أخرى أقرب أو فحش ولم يجد بطريقه لاهما .

حرمة النضح قياسا على جواز غسل اليدين حيث لا تقدير وقد يفرق كافي شرح الروض بأنه لا حاجة في النضح بخلاف غسل اليدين هذا إن لم يكن مستجمرا أو لا تعين الخروج لحرمة إزالة النجاسة في المسجد وإن لم تنجسه ولو في إناؤه ولو مغفوا عهدا ما أو غيره احتراماً له وظاهره وإن لم تقصد الإزالة ويفارق ما قبله بلفظاً من النجاسة ويظهر أن مغفوات الدماء توقف حرمة إزالتها على قصد يفرق بالتوسع في باب الدماء ولذا جازت الحجامة في المسجد في إناء دون البول كما أتى وبلا الخروج لأذان مؤذن راتب ولو متبرعا إلى منارة منفصلة عن المسجد قرية منه اعتيد الأذان عليها لا يحصل الشعار غير ها ومثل النارة غيرها مما اعتيد الأذان عليه ومثل الأذان غيره مما اعتيد فعله كالتسبيح أو آخر الليل وما يفعل يوم الجمعة من السلام وقراءة سورة الكهف والعشور بخلاف خروج غير الراتب ولغير ما اعتيد ولبعيد عرفاً وكان يحصل الشعار بالأذان على نحو سطح الجامع الذي هو فيه كما قاله الأذرعى وانظر إذا حصل الشعار بمنفصل أقرب مما اعتيد هل يتعين الأقرب أم لا إلف ما اعتيد حرره وأما النارة المتصلة بالمسجد بأن كان بابها فيه أو في رحبته للعدودة منه بأن لا يتعين حدوثها ولا أنها غير مسجد فهي منه وإن خرجت عن سمتها بخلاف الخلوحة الخارجة منه فينقطع الاعتكاف بدخولها . واعلم أنه إذا خرج لشيء مما ذكر لا يكف الاسراع بل يمشى على سجيته لادونها إلا لعذر وله حال الخروج لشيء مما ذكر كما قاله حجر وإنا فرضه في شرح النهج في الخروج للتبرز نظراً للمسئلة الدار الآتية أن يتوضأ ولو تجدريداً وأن يعود مريضاً ويؤمر قادم ولو (١٣٢) مع انتظار للأذان وأن يصلى على جنازة لا ينتظرها إن لم يطل الزمان عرفاً بأن لا يزيد على أقل

ما يجزى في صلاة الجازة
ولم يعدل عن طريقه
قال سم انظر إذا كان
الباب عنة أو يسرة هل
يعد الدخول منه عدولا
حرره قالوا وفعل هذه
الذكرات أفضل من
الترك على الرجوع وإن
كان في الترك مسارعة
للمود للاعتكاف ولا
يخرج لها استقلالاً نعم

غير العارض كأن قال إلا أن يدولى وبخلاف العارض المحرم كسرقة وغير المقصود كنزوه والنافى للاعتكاف كجماع فانه لا يصح الشرط بل ينقذ نذرته نعم إن كان النافى لا يقطع التتابع كحيض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً صبح شرط الخروج له (ولا يجب تدارك زمنه) أى العارض للذكر (إن عين مده) كهذا الشهر لأن النذر في الحقيقة لما عدها فان لم يبينها كشمس وجب تداركه لتمام المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به قال في المجموع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة أو بالعكس فان عين زمنها وفاته كفى لأنه قضاء وإلا فلا (وينقطع التتابع) زيادة على ما مر (مخروجه) من المسجد (بلا عذر) من الأعداء الآتية بخلاف خروج بعضه كراش ويد ورجل لم يعتمد عليها ويدين ورجلين لم يعتمد عليهما كأن كان قاعدا (لا) بخروجه (لتبرز ولو بدار له لم يفحش بعدها) عن المسجد (ولاله) دار (أخرى أقرب) منها (أو فحش) بعدها (ولم يجد بطريقه) مكانا (لأنها) به فلا ينقطع التتابع به فلا يجب تبرزه في غير داره كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة

قال سم يسن قطع الاعتكاف النفل لعادة مريض قريب أو جار لا مطلقاً وله في الخروج للتبرز أن يتبرز بدار له لم يفحش بعدها ولاله دار أخرى أقرب منها أو فحش بعدها ولم يجد بطريقه مكانا لا ثقاً فلا يجب تبرزه بغير داره كدار صديقه الأقرب من داره لعظم المنفعة وكسقاية المسجد إن لم تلق به وإلا كلفها كما يكلف المكان الاثنى عند فحش العدو ولو كان لغيره ولا نظر للجنة لضعفها عند فحش العدو وضابط الفحش أن ينهب أى وقت أى وقت الاعتكاف مندورا أو نفلدا وإن اقتصر بعضهم على النذور في التردد إلى الدار ويستر ذلك يوما فيوما كما قاله حجر وقال زوى وغيره يعتبر بحملة الوقت وعليه فلا يعرف الحال إلا بتمام المدة فتدبر هذا ما يتعلق بما ينقطع الاعتكاف وما لا يقطعه أما ما يتعلق بالقضاء فقد مررت الإشارة إليه وحاصله أن يقال يقضى زمن ما ينافى الاعتكاف ولا يقطع تنابعه كالحيض الذى تخلوعنه المدة والجنون بلا تعدد والحجاة غير للفترة وإن لم يفارقوا المسجد ويقيموا في الجنازة للسكت في المسجد لعذر الطهر فيه وخارجه ولا إغماء والمسكر بلا تعدد إذا خرجا لمشقة التمسك في المسجد فيقضى زمن الخروج فان لم يخرجاه فاعتكفاً وان لم يفيا قالان وصفهما لا ينافى دوام الاعتكاف كالنوم بخلاف الجنون وفارق الإغماء في الصوم حيث اشترط فيه إفاقته لحظة البار بأن زمن النية هنا من اعتكاف ولا إغماء فيه بخلاف زمن النية في الصوم إذا فاتت ليلاً وكذا يقضى زمن الخروج لما ينافى الاعتكاف ولا يقطع الخروج له التتابع إن طال كعدة توجب الخروج وليست بسببها فان لم يطل كافي الخروج لنحو تبرز مما مر لم يقض وكذا من ماطر الخروج له في صورة المدة المعينة على ما سبق فتدبر وشرط في الشيء أن يكون خالص للسجدة فلا يصح في المسجد المشاع كالأيقظ فيه تبعاً للمأموم عن الإمام بأكثر من ثلاثمائة ذراع وإن سئل فيه التحية وحرم مكث الجنب فيه نظر الجزء السجدة ويجب قسمته فوراً إن كانت إفرازا ولو سمر نحو سجادة بأرض له الانتفاع بها ووقفها بمسجد أصم وثبت لها جميع أحكام المسجد وإن قلعت بعد على الرجوع وشمل المسجد سطحه وجداره ورحبته المدة منه ووروشه ولو بهواء

أوعاد مريضاً بطريقه ما لم يعدل أو يطل وقوفه ولا لمرض يخرج لخروج أو لنسيان أو لأذان راتب أو منارة للمسجد منفصلة قريبة أولئحوها ويجب قضاء زمن خروج لعذر إلا زمن نحو تبرز .

الشارع وأغصان شجرة بهو والمسجد ولو كانت الشجرة خارجه بخلاف عكسه على الراجح كالوقوف بعرفة وفارق الروشن بأنه جزء من المسجد ولو عين للاعتكاف مسجداً غير المساجد الثلاثة لم يتعين لكنه أولى حتى من المسجد الجامع إن لم يحتج للخروج للجمعة فإن لم يعين مسجداً فالجامع أولى ولو أقل جماعة من المسجد غير الجامع وإن لم يكن في المدة يوم جمعة بل وإن لم يكن من أهلها خروجاً من خلاف من أوجب الجامع مطلقاً بل لو نذر مدة فيها يوم جمعة وكانت تقام في مسجد ولم يشرط الخروج لها وجب الجامع اتفاقاً لأن الخروج لها حينئذ يقطع التابع لتقصيره بترك الاعتكاف في الجامع فإن كانت تقام في أبنية غير مساجد خرج لها وإن لم يشرطه لا تنفاد التقصير لكن لا يكره في الخروج لأنه يذهب لغير مسجد وإذا فرغ من الجمعة عاف فوراً ولا يتأخر للسنن بخلاف ما إذا كانت تقام في مسجد وشرط الخروج لها فإنه يكره نداولاً يلزمه العود فوراً بل لو قيل بامتناع العود لم يعد إلا حاجة للعود إلا أن يقال الف المعتاد (١٣٣) يسوغ العود وإذا مر في ذهابه للجمعة

عما تقام فيه الجمعة لم يذهب لأبعد منه إلا إن كانت جمعة أسبق قال في العباب أو كانت عادته الصلاة فيه ولم يرتضه شرأحه فراجعه وإذا عين في نذره أحد المساجد الثلاثة تعين بمعنى أن غير الثلاثة لا يقوم مقامها وإلا فمسجد مكة وهو الكعبة وما حولها من سائر أجزاء المسجد لا خصوص المظاف حتى لو عين المظاف أو جوف الكعبة لم يتعين على الراجح يقوم مقام مسجد المدينة والمسجد الأقصى . ومسجد المدينة وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وقدره

في الأول والمنة في الثاني أما إذا كان له أخرى أقرب منها أو خشي بعدها وجد بطريقه مكاناً لا تقابه فينقطع التابع بذلك لاعتنائه بالأقرب في الأولى واحتمال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع ولا يكلف في خروجه لذلك الإسراع بل يمشي على سجيته العهودة وإذا فرغ منه واستنجد فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابعاً لذلك بخلاف ما لو خرج له مع إمكانه في المسجد فلا يجوز وضبط البخوي الفحش بأن يذهب أكثر الوقت في التردد إلى الدار وقولاً له أخرى أقرب مع ولم يجد بطريقه لا تقا من زيادتي (أوعاد مريضاً) أو زار قادماً (بطريقه) للتبرز (ما لم يعدل) عن طريقه (و) لم (يطل وقوفه) فإن طال أو عدل انقطع بذلك تتابعه (ولا) بخروجه (لمرض) ولو جئنا أو إغماء (يخرج لخروج) بأن يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخادم وتردد طبيب أو بأن يخاف منه تلويث المسجد كإسهال وإدراج بول بخلاف مريض لا يخرج إلى الخروج كصداع وحصى خفيفة فينقطع التابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لص أو حريق (أو) بخروجه (لنسيان) لاعتكافه وإن طال زمنه (أو لأذان) مؤذن (راتب إلى منارة للمسجد منفصلة) عنه (قرية) منه لأنها مبنية له معدودة من توابعه وقد ألف صعودها للأذان وألف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب له وخروج الراتب لغيره وأوله لكن إلى منارة ليست للمسجد وأوله لكن بعيدة عنه أما المتصلة به بأن يكون بابها فيه فلا يضر صعود فيها ولو لغير الأذان لأنه لا يسمى خارجاً سواء أخرجت عن سمت المسجد أم لا فهي وإن خرجت عن سمتها في حكمه وقولاً للمسجد مع قرية من زيادتي (أولئحوها) من الأعداء كأكل وشهادة تعينت وإكراه بغير حق وحده ثبت بينة وهذا من زيادتي (ويحسد) في اعتكاف مندور متتابع (قضاء زمن خروج) من المسجد (لعذر) لا يقطع التابع كزمن حيض ونفاس وجنابة غير مظرة بشرطها السابق لأنه غير معتكف فيه (إلا زمن نحو تبرز) مما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كأكل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب فلا يجب قضاؤه لأنه مستثنى إذ لا بد منه ولأنه معتكف فيه بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس وتقدم أن الزمن المصروف إلى ما شرط من عارض في مدة معينة لا يجب تداركه ونحو من زيادتي .

بمائة ذراع يوم مقام الأقصى وذلك لأنها مرتبة في الفضل هكذا فقد ورد أن الصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة صلاة بمسجد المدينة وبمسجد المدينة أفضل من الصلاتين بالمسجد الأقصى وبالمسجد الأقصى أفضل من خمسمائة صلاة بغير المساجد الثلاث من باقي المساجد أي حتى مساجد الحرم ومسجد بقاء وعلى ما هو الراجح على هذا فالصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة ألف يباقي للمساجد وهذا ما عليه من وقال حجر الصلاة بمسجد مكة بمائة ألف ألف صلاة مكررة ثلاثاً يباقي للمساجد ووجهه كافي التحفة أنه ورد أيضاً أن الصلاة بمسجد مكة بمائة ألف صلاة بمسجد المدينة وبمسجد المدينة بألف صلاة بالأقصى وبالأقصى بألف صلاة يباقي للمساجد وعلى هذا فيلزم ما قاله حجر ويلزم أن الصلاة بمسجد المدينة بألف ألف صلاة في باقي المساجد وللزاد بالصلاة ذكر ما يطلب فعله في المساجد وهو المكتوبات والنوافل التي تشترع فيها الجماعة وإن صليت فرادى كما قاله من وكذا صلاة الضحى والتحية بخلاف ما عدا ذلك من الصلوات ولو مندورة في جوف الكعبة ففعله في بيته أفضل وانظر هلا قيل فيه أيضاً بالمضاعفة لإطلاق الأحاديث وإن كان فعله بالمنزل أفضل إذ لا تنافي حرره ومثل الصلاة في هذه المضاعفة غير هامن القرب التي تتعلق بالمساجد كالاغتكاك بخلاف نحو الصوم فإنه إذا نذر في مسجد ولو أعد للمساجد الثلاث جاز أن يصوم

(كتاب الحج والعمرة) يجب كل حصة بتراع بشرطه وشرط إسلام لصحة الأولى مال إجماع عن صغير وجنون ومع تمييز لمباشرة فحيز إجماع بإذن وليه ومع بلوغ وحرية لوقوع عن فرض إسلام فيجزى من فقير لا صغير ورقيق

في غير مسجد كالصلاة التي لا تطلب في المساجد كما مر بخلاف ما تطلب في الساجد عامر فإنها إذا نذر لها في مسجد تعينت السجدة ولا يتعين ما عتبه إلا إن كان أحد المساجد الثلاث على ما علمت [خاتمة] يسن لمن بالمسجد ولو غير معتكف أن يترك الحديث الباح لما ورد أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وأن يترك الصنائع فيه كالخياطة والكتابة بل يكره الاكثار منها إلا كتابة العلم ويكره الاحتراف بها وإن قل إلا الحاجة كالمعاوضة بنحو البيع والشراء بل يحرم اتخاذه كالحائز لتألف ذلك من الإزراء وإذا شغل بقعة منه بما يضيق على الصليين أولا يتاد وضعه في (١٣٤) للمساجد لزمه أجره ما شغله تصرف في مصالحه بل إذا أغلقه على ذلك لزمه

أجره جميعه ولو مهوراً بخلاف مجرد الاغلاق فيه الاسم فقط لتعطيله وهكذا الحكم في المدارس والربط والتأجير للوقوف ونصوا على منع من أراد أن يفتح من داره باباً إلى المسجد ان أدى إلى خرق جدار المسجد وإلا فلا مانع حيث كان الفرض خصوص التوصل للمسجد لا عموم الاستطراق للؤدى لجبل المسجد طريقاً ومن ثم قيد الزركشي بالخوخة فلم منع الجيران من نشر نحو الثياب على سطح المسجد فإن فعلوا زمتهم الأجرة لأنهما لا يتاد فقير المهاجرين بالمسجد ويعنون أيضاً من

(كتاب الحج)

هو لغة القصد وشرطه قصد الكعبة للنسك الآتي يانه (والعمرة) هي لغة الزيارة وشرطه قصد الكعبة للنسك الآتي يانه وكذا في الترجمة من زيادتي (يجب كل) منها لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقوله تعالى وآتوا الحج والعمرة فقد أتوا بهما تامين في العمر (مرة) واحدة بأصل الشرع لحبر مسلم عن أبي هريرة خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل يا نبي الله أكل عام فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ولحبر المنار قطنى بإسناد صحيح عن سراققة قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا أم لا بلد قال لا بل لا بلد (بتراع شرطه) وهو أن يزعم على الفعل بعد وأن لا ينفي بذر أو خوف غضب أو قضاء نسك وقول مرة إلى آخره من زيادتي (وشرط إسلام) فقط (لصحة) مطلقاً أي صحة كل منها فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد لعدم أهليته للعبادة ولا بشرطه تكليف (فلولى مال) ولو بما ذونه ان لم يؤد نسكاً أو أحرم به (إجماع عن صغير) ولو بميزا وإن قيد الأصل بشيء لم يبرم مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت بضد صبي صغير فأخرجته من عنقها قالت يا رسول الله هل لهذا حاج فقال نعم ولك أجر (و) عن (جنون) قياساً على الصغير وخرج بزيادتي مال غير ولى للمال كالأخ والعم فلا يحرم ممن ذكر وصفه إجماعاً عنه أن ينوي جملة عمره ما فيصير من أحرم عنه محرماً بذلك ولا بشرط حضوره ومواجهته وبطوف الولي بغير المميز ويصلى عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره للوقوف ولا يكفي حضوره بدونه ويأوله الأحجار فيرميها إن قدر وإلا رمى عنه من لا رمى عليه والمميز يطوف ويصلى ويسعى ويحضر للواقف ويرى الأحجار بنفسه وخرج عن ذكر القمى عليه فلا يحرم عنه غيره لأنه ليس بزالل العقل وبرؤيه مرجوح على القرب (و) شرط إسلام (مع تمييز) ولو من صغير أو رقيق (لمباشرة) كما في سائر العبادات (فتمييز إجماع بإذن وليه) من أب ثم جد ثم وصى ثم حاكم أو قبيح لا كافراً ولا غير مميز ولا يميز لم يأذنه وليه والتقييد بإذن الولي من زيادتي (و) شرط إسلام وتمييز (مع بلوغ وحرية لوقوع عن فرض إسلام) من حج أو عمرة ولو غير مستطيع وتعميري فرض إسلام أعم من تمييزه بحجة الإسلام (فيجزى) ذلك (من فقير) لسكال حاله فهو كما لو تكلف مريض الشقة وحضر الجمعة (لا) من (صغير ورقيق) إن كلاً

جبل المسجد طريقاً إلا إن دعت الحاجة وتقدر بقدرها ويحرم تقدير المساجد ونحوها ولو بطاهر وإدخال النجاسة فيها وإن أمن التجنيس إلا الحاجة كما في إدخال النعال مع أمن سقوط شيء منها ولو يابس أو تجوز الحجامه فيه في إناء مع السكر اهتلا البول ولا إزالة النجاسة فيه في إناء ولو كانت النجاسة معفوا عنها ولو دما لما في ذلك من الإزراء وبهذا فارتقت الحجامه فإن الفرض منها التداوى فلا إزراء فيها ولا بأس بترجيل الشعر فيه ولا الحلق إن أمن سقوط شيء منه والا كمرعاة لمن قال بنجاسة الشعر المنفصل ولا بالأكل فيه ولا بفصل اليد حيث لا تقذير وينبغي أن يكون الأكل على نحو سفره وغسل اليد في نحو طست وأن يكونا بحيث لا يراه الناس ولا بالترين فيه ولا التطيب ولا التزويج ولا التزويج ولو معتكفا والله أعلم [مسئلة] يلزم البعض عن زوجته هو ولده ورقيقه فطرة كاملة مطلقاً ويلزمه عن نفسه بسقط ما فيه من الحرية والباقي على السيد هذا إن لم تكن مهابة وإلا فهي كلمة على ذى النوبة إن جمعت السببين وإلا افتتر كما فيها مناصفة وقيل على من وقع السبب الأخير في نوبته وقيل بقدر الرق والحرية كأن لا مهابة وقيل لا وجوب

بعدة خبر أيام صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيام عديج ثم عتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد
جيد كلفى المجموع ونقص حالهما فإن كلا قبل الوقوف أو طواف العمرة أو في أثناءه أجزأهما وعاد السعي
(و) شرطت للذكورات (مع استطاعة لوجوب) فلا يجب ذلك على كافر أصلي وجوب مطالبة به في الدنيا
فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها بخلاف المرتد فإن النسك يستقر في ذمته باستطاعته
في الردة ولا على غير محيز كسائر العبادات ولا على صبي محيز لعدم بلوغه ولا على من فيه رق لأن منافعه مستحقة
لسيده فليس مستطاعا ولا فرض على غير المستطيع لفهم الآية فالمراتب للذكورة أربع الصحة للطلاق
وصحة للباشرة والوقوف عن فرض الإسلام والوجوب (وهي) أي الاستطاعة (نوعان) أحدهما (استطاعة
بنفسه وشروطها) سبعة أحدها (وجود مؤتمنه سفرا) كزاد أو عيته وأجرة خفارة ذهابا وإيابا وإن لم يكن له
يلده أهل وعشيرة (الإلآن قصر سفره وكان يكتسب في يوم كفاية أيام) فلا يشترط وجود ذلك بل يلزمه
النسك لظلة الشقة حينئذ بخلاف ما إذا طال سفره أو قصر وكان يكسب في اليوم ما لا يفي بأيام الحج لأنه قد
يقطع فيها عن كسبه لعارض ويتقدير أن لا يقطع في الأول فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه
للمشقة وقدر في المجموع أيام الحج بما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشره وهو في حق من لم يفر
النفر الأول (و) ثانيها (وجود من بينه وبين مكة مرحلتان أو) دونهما (ضعف عن مشي) بأن يعجز عنه
أو يتأله بمشقة شديدة (راحلة مع شق محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل عكسه في حق رجل اشتد
ضرره بالراحلة وفي حق امرأة وخفي وإن لم يتضرر راحها لأنه أستر وأحوط (لا في) حق (رجل لم يشتد ضرره
بها) فلا يشترط وجود الشق وإطلاق اشتراطه في المرأة والخفي أولى من تقيده له بالمشقة (و) مع تعديل
محمل في الشق الآخر لتعذر ركوب شق لا يعادله شيء فإن لم يجد له لم يلزمه النسك قال جماعة إلا أن تكون
المادة جارية في مثله بالمعادلة بالأتقال واستطاع ذلك فلا يعدل زومه ولو لحقه مشقة شديدة في ركوب الحمل
اعتبر في حقه الكيسية وهو أعواد مرتفعة من جوانب الحمل عليها ستر يدفع الحر والبرد أمان قصر
سفره وقوى على المشي فلا يعتبر في حقه الراحلة وما يتعلق بها وأما القادر عليه في سفر القصر فيسن له ذلك
وإن لم يلزمه (وشروط كونه) أي ما ذكر من مؤنة وغيرها (فاصل عن مؤنة عياله) ذهابه وإيابه (وغيرها ما)
ذكر (في القطرة) من دين وما يليق به من ملابس ومسكن وخادم محتاجا لزماته ومنصبه لأن ذلك ناجز
والنسك على التراخي وعن كتب الفقيه إلا أن يكون له من تصريف واحد نسختان فيبيع إحداها وعن خيل
الجندي وسلاحه المحتاج إليهما وهذان مجريان في الفطرة وما زدت ثم غير الدين من زيادتي هنا (لا عن مال
تجارة) بل يلزمه صرفه في مؤنة نسكه كما يلزم صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم لأنهما محتاج إليهما في
الحال وهو إنما يتخذ ذخيرة للمستقبل وبما تقرر علم أن الحاجة للنكاح لا تمنع الوجوب لكن الأفضل
لخافض العتق تقديم النكاح وغيره تقديم النسك (و) ثالثها (أمن طريق) ولو ظنا بحسب ما يليق به (نفسا
وبضما) والتصريح به من زيادتي (ومالا) ولو سيرا فلو خاف سبعا أو عدوا أو رصديا وهو من يرصد أي
يرقب من عمليا خدمته شيئا ولا طريق له غيره لم يلزمه نسك ويكره بذل المال لهم لأنه محرضهم على التعرض
للنساء سواء كانوا مسلمين أو كفارا لكن إن كانوا كفارا وأطلق الخائفون مقاومتهم سن لهم أن يخرجوا
للسك ويقاومهم لينالوا ثواب الفسك والجهاد (ويلزمه ركوب بحر تعين) طريقا (وغلبيت سلامة) في
ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة وقولي تعين من زيادتي (و) رابعها (وجود ماء وزاد بمحال
يحتاج حملها منها بشئ مثل) وهو القدر اللائق به (زمانا ومكانا) فإن كانا لا يوجدان بها أو يوجدان بأكثر
من ثمن الثلث لم يجب النسك لعظم تحمل المؤنة (و) وجود (علف دابة كل مرحلة) لأن المؤنة تعظم بحمله

ومع استطاعة لوجوب
وهي نوعان استطاعة
بنفسه وشروطها وجود
مؤتمنه سفرا إلا إن قصر
سفره وكان يكتسب في
يوم كفاية أيام وجود
من بينه وبين مكة
مرحلتان أو ضعف عن
مشي راحلة مع شق
محمل لا في رجل لم يشتد
ضرره بها أو عدل محمل
وشروط كونها فاصلا عن
مؤنة عياله وغيرها مما
في الفطرة لا عن مال
تجارة وأمن طريق
نفسا وبضما ولا يلزم
ركوب بحر تعين وغلبيت
سلامة ووجود ماء وزاد
بمحال يعتاد حملها منها
يشمن مثل زمانا ومكانا
وعلف دابة كل مرحلة

لشكرته وفي المجموع ينبغي اعتبار العادة فيه كالياء (و) خامسها (خروج نحو زوج امرأة) كحرمها وعندها ومسوح (أو نسوة ثقات) ثنتين فأكثر ولو بلا محرم لإحداهن (معها) لتأمن على نفسها ولحبر الصحيحين لا يسافر المرأة يومين إلا ومع زوجها أو محرم وفي رواية فيها لا يسافر المرأة إلا مع ذي محرم ويكتفي في الجواز لفرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها إن أمنت ونحو من زيادتي (ولو) كان خروج من ذكر (بأجرة) فإنه يشترط في لزوم النسك لما قدرتها على أجرته فيلزمها أجرته إذا لم يخرج إلا بها لأنها من أهبة سفرها وتعييرى بما ذكر أعظم من قوله ويلزمها أجرة المحرم (كقائد أعمى) فإنه يشترط خروجه معه ولو بأجرة (و) سادسها (ثبوت على مركوب) ولو في حمل (بلا ضرر شديد) فمن لم يثبت عليه أصلا أو ثبت بضرر شديد لم يرض أو غيره لا يلزمه نسك نفسه وتعييرى بمركوب أعظم من تعييره بالراحلة (و) سابعها وهو من زيادتي (ومن يسع سيرا معهود النسك) كما قلته الرافعي عن الأئمة وإن اعترضه ابن الصلاح بأنه يشترط لاستقراره لا لوجوبه قد صوب النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي إن نص الشافعي أيضا يشهد له (ولا يدفع مال المحجور) عليه (بسفه) لتبذيره (بل يصحبه ولي) بنفسه أو نائبه لينفق عليه بالمعروف والظاهر أن أجرته كأجرة من يخرج مع المرأة (و) النوع الثاني (استطاعة غيره) فتجب إجابة عن ميت غير مرتد (عليه نسك من تركته) كما يقضى منه أدنيه فلم يكن له تركه سن لو ارثه أن يفعله عنه فلو فعله عنه أجبي جاز ولو بلا إذ لا يقضى ديونه بلا إذن ذلك في المجموع (و) عن (معصوب) بضاد معجمة أى عاجز عن النسك بنفسه لكبر أو غيره كحشفة شديدة (بين وبين مكه مرحلتان) فأكثر إما (بأجرة مثل فضلت عمار) في النوع الأول (غير مؤنة عياله سفرا) لأنه إذا لم يخرجه يمكنه تحصيل مؤنتهم فلو امتنع من الإجابة أو الاستئجار لم يجزه الحاك عليه ولا ينيب ولا يستأجر عنه لأن مبنى النسك على التراخي ولأنه لاحق فيه للغير بخلاف الزكاة وخارج سفرا مؤنة يوم الاستئجار فيعتبر كونها فاضلة عمار وقولي بأجرة مثل أى ولو أجرة ماش فيلزمه ذلك بقدرته عليها إذ لا مشقة عليه في مشى الأجير بخلاف مشى نفسه (أو) بوجود (مطيع لنسك) بعضا كان من أصل أو فرع أو أجنيا بدأه بذلك أم لا فيجب سؤاله إذا توسم فيه الطاعة (بشرطه) من كونه غير معصوب موثوقا به أدى فرضه وكون بعضه غير ماش ولا موعلا على الكسب أو السؤال إلا أن يكسب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين (لا) بوجود (مطيع عيال) للأجرة فلا تجب الإجابة به لعظم اللنة بخلاف اللنة في بذل الطاعة بنفسك بدليل أن الإنسان يستكشف عن الاستعانة بعالم غيره ولا يستكشف عن الاستعانة بيده في الأتغال وقولي بين وبين مكه مرحلتان مع أنولى بشرطه من زيادتي وتعييرى بما ذكر أعظم من تعييره بما ذكره .

﴿ باب الواقيت ﴾

لنفسك زمانا ومكانا (زمانها الحج) أى للإحرام به (من) أول (شوال إلى فجر) عيد (نحر فلو أحرم) به أو مطلقا (حلال في غيره انعقد) إحرامه بذلك (عمرة) لأن الإحرام شديد التعلق والزموم فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله وهو العمرة ويسقط بعملها عمرة الإسلام وسواء العالم بالحال والجاهل به وخارج زيادتي حلال ما لو أحرم بذلك محرم بعمرة في غيره فإن إحرامه يلغو وإذا لم ينعقد حجا في غير أشهره ولا عمرة لأن العمرة لا تدخل على العمر ((و) زمانها لها) أى للعمرة أى للإحرام بها (الأبد) لو روده في أوقات مختلفة في الصحيحين (لالحاج قيل نحر) لأن بقاء حكم الإحرام كبقائه ولا متتابع إدخاله العمرة على الحج إن كان قبل تحلله ولعجزه عن التشاغل بعملها إن كان بعده وهذا من زيادتي (ومكانها) أى الواقيت (لها) أى للعمرة (لمن يحرم حل) أى دلوقه فيخرج إليه من أى جهة شاء ويحرم بها لحبر الصحيحين أنه عليه السلام أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التنعيم فاعتمرت منه والتنعيم أقرب أطراف الحل إلى مكة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (وأفضله) أى الحل بقاءه للإحرام بالعمرة

وخروج نحو زوج امرأة أو نسوة ثقات معها ولو بأجرة كقائد أعمى وثبوت على مركوب بلا ضرر شديد ومن يسع سيرا معهودا لنسك ولا يدفع مال المحجور بسفه بل يصحبه ولي واستطاعة غيره فتجب إجابة عن ميت عليه نسك من تركته ومعصوب بينه وبين مكة مرحلتان بأجرة مثل فضلت عمار غير مؤنة عياله سفرا أو بمطيع لنسك بشرطه لا بمطيع عيال .

﴿ باب الواقيت ﴾

زمانها لحج من شوال إلى فجر نحر فلو أحرم حلال في غيره انعقد عمره ولها الأبد للحاج قبل نحر ومكانها لها لمن يحرم حل وأفضله

(الجرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الأفصح للاتباع رواه الشيخان وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (فالتنعيم) لأمره ﷺ عائشة بالاعتار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينهما وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الأفصح بث بين طريق حدة والدينة في منعطف بين جبلين على ستة فراسخ من مكة وذلك لأنه ﷺ بعد إحرامه بالعمرة بذى الحليفة عام الحديبية ثم بالدخول إلى مكة من الحديبية فصدته المشركون عنها فقدم الشافعي ما ضله ثم ما أمر به ثم ما به بقول الغزالي إنه هم منهم بالإحرام من الحديبية مردود (فإن لم يخرج) إلى الحل (وأي بها) أي بالعمرة (أجزأته) عن عمرته إذ لا مانع (وم عليه دم) لإسأته بترك الإحرام من الميقات (فإن خرج) إليه (بعد إحرامه فقط) أي من غير شروعه في شيء من أعمالها (فلا دم) عليه لأنه قطع المسافة من الميقات محرماً وأدى الناسك كلها بعده فكان كالو أحرم بهامنه وتعبيري بذلك أولى من قوله سقط الدم لإيهامه أنه وجب ثم سقط وهو وجه مرجوح وقولي فقط من زيادتي (و) مكانها (الحج) ولو بقران (لن بمكة) من أهلها وغيرهم (هي) أي مكة (ولنسك) من حج أو عمرة (لتوجه من المدينة ذو الحليفة) مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة وهو المعروف الآن بأبيار علي (ومن الشام ومصر والغرب الجحفة) قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف بالشاهد ما قاله الرافعي أنها على خمسين فرسخاً منها وهي الآن خراب (ومن تهامة اليمن يلم) ويقال له ألم جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة (ومن نجد اليمن والحجاز قرن) باسكان الراء مكان بينهما وبين مكة مرحلتان (ومن الشرق) العراق وغيره (ذات عرق) على مرحلتين من مكة أيضاً وذلك لخبر الشيخين عن ابن عباس قال وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرناً ولأهل اليمن يلم وقال هن لمن ولن آتي عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعي في الأم عن عائشة أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام ومصر والغرب الجحفة وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح كافي المجموع عن عائشة أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق هذا إن لم ينب من ذكر عن غيره وإلا فميقاته ميقات تهامة أو ما قبله من أجد كما يعلم من كتاب الوصية (والأفضل لمن فوق ميقات إحرام منه) لا من ديرة أهله (ومن أوله) وهو الطرف الأبعد لا من وسطه أو آخره ليقطع الباقي محرماً نعم يستثنى منه ذو الحليفة فالأفضل كما قال السبكي أن يحرم من المسجد الذي أحرم منه النبي ﷺ والتصریح بالتقييد عن فوق من زيادتي (و) مكانها لنسك (لن لا ميقات بطريقه إن حاذاه) بذال معجزة أي سامته يمينه أو يساره (محاذيته) في بركان أو بحر فإن أشكل عليه ذلك تحرى (أو) حاذي (ميتاتين) كأن كان طريقه بينهما (محاذاة أقربهما إليه) وإن كان الآخر أبعد إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات فانه ميقاته وإن حاذي ميقاتاً أبعد فكذا ما هو بقره فإن استويا في القرب إليه أحرم من محاذاة أبدهما من مكة وإن حاذي الأقرب إليها أولاً وتصري بآخرهما إليه أولى من تعبيره بأحدهما أي إلى مكة لاحتياجه إلى التقييد بما إذا استوت مسافتهمما إليه لأنها إذا تفاوتت أحرم من محاذاة أقربهما إليه وإن كان أقرب إلى مكة في الأصح (وإلا) أي وإن لم يحاذي ميقاتاً (و) مكانها لنسك (مرحلتان من مكة) إذا لميقات أقل مسافة من هذا القدر (و) مكانها لنسك (لن دون ميقات لم يجاوزه) حالة كونه (مريد نسك) بأن لم يجاوزه وهو من مسكنه بين مكة والميقات أو جاوزه غير مريد نسك (ثم أراد محله) لقوله في الخبر السابق ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ وظاهر مما مر أن محل ذلك في مريد العمرة إذا لم يكن بالحرم (ومن جاوز ميقاته) سواء كان عن دون ميقات أو من غيره فهو أعم من قوله وإن بلغه (مريد نسك بلا إحرام لزمه عود) إليه أو إلى ميقات مثله مسافة محرماً

الجرانة فالتنعيم
فالحديبية فإن لم يخرج
وأتى بها أجزأته وعليه
دم فإن خرج بعد
إحرامه فقط فلا دم .
ولحج لمن بمكة هي .
ولنسك لتوجه من
المدينة ذو الحليفة
ومن الشام ومصر
والغرب الجحفة . ومن
تهامة اليمن يلم .
ومن نجد اليمن
والحجاز قرن . ومن
الشرق ذات عرق
والأفضل لمن فوق
ميقات إحرام منه
ومن أوله ولن لا ميقات
بطريقه إن حاذاه
محاذاة أو ميقتان
محاذاته أقربهما إليه
والا فمرحلتان من
مكة ولن دون ميقات
لم يجاوزه مريد نسك
ثم أراد محله ومن جاوز
ميقاته مريد نسك
بلا إحرام لزمه عود

أو ليحرم منه (الإلحذر) كضيق وقته عن العود إليه أو خوف طريق أو انقطاع عن رقة أو مرض شاق فلا يلزمه العود وتعبير بذلك أعم من قوله لزمه العود ليحرم منه إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً (فإن لم يجد) إلى ذلك لئلا يغيره وقد أحرم بعمرة مطلقاً أو حج في تلك السنة (أو عاد) إليه بعد تلبسه بعمل نسك) ركناً كان كالوقوف أو سنة كطواف القدوم (لزم مع الإثم) للمجاورة (دم) لإساءته في الأولى بترك الإحرام من اليقات ولتأدي النسك في الثانية بإحرام ناقص ولا فرق في لزوم الدم للمجاورة بين كونه عالماً بالحكم ذا كراهة أو كونه ناسياً أو جاهلاً به فلا إثم على الناسي والجاهل أما إذا عاد إليه قبل تلبسه بما ذكر فلا هم عليه مطلقاً ولا إثم بالمجاورة إن نوى العود .

(باب الإحرام)

أي الدخول في النسك بيته ولو بلا فلية (الأفضل تعيين) لنسك ليعرف ما دخل فيه (بأن ينوي حجا أو عمرة أو كليهما) فلو أحرم بحجتين أو عمرتين انتقدت واحدة فعلم أنه ينتقد مطلقاً بالألزام في النية على الإحرام روى مسلم عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليفعل ومن أراد أن يهل بعمرة فليفعل وروى الشافعي أنه ﷺ خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (فإن أطلق) إحرامه (في أشهر حج صرفه بنية لما شاء) من حج وعمرة وكليهما إن صلح الوقت لها (ثم) بعد النية (أي جعله) أي لما شاء فلا يجزئ الصلح قبل النية فإن لم يصلح الوقت لها بأن فات وقت الحج صرفه للعمرة قاله الرواني قال في اللهايات ولو ضاق فالتجوه وهو مقتضى كلام الرازي أن له صرفه لما شاء ويكوفضكن أحرم بالحج حينئذ أما إذا أطلق في غير أشهر الحج فينتقد عمرة كأمير فلا يصرفه إلى حج في أشهر (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى البخاري عن أبي موسى أنه ﷺ قال له بم أهلت قلت ليت باهل كإهلال النبي ﷺ قال قد أحسنت طيب باليت سبعا وبالصفا وللروة وأحل (فينتقد) إحرامه (مطلقاً إن لم يصح إحرام زيد) بأن لم يكن زيد محرماً أو كان محرماً إحراماً فاسداً ولت الإضافة إليه وإن علم عدم إحرامه بخلاف ما لو قال إن كان زيد محرماً فقد أحرمت لا ينتقد لما فيه من تعليق أصل الإحرام (وإلا) بأن صح إحرام زيد (فينتقد) إحرامه (كاحرامه) معيناً ومطلقاً ويتخير في المطلق كما يتخير ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرفه إليه زيد وإن عين زيد قبل إحرامه انتقد إحرامه مطلقاً وتعبير بالصحة وعدمها أولى بما عبر به (فإن تعذر معرفة إحرامه) بموت أو جنون أو غيره فتعبرى بذلك أعم من قوله فإن تعذر معرفة إحرامه بموته (نوى قرأنا) كالوشك في إحرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد النسكين (ثم أي جعله) أي القرآن ليتحقق الخروج عما شرع فيه ولا يبرأ من العمرة لاحتمال أنها أحرم بالحج ويمنع ادخالها عليه ويضيق عن نية القرآن نية الحج كافي الروضة كأصلها (و) من (نطق بنية فقلية) فيقول قلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لييك اللهم لييك إلى آخره لحرمه مسلم إذا توجهت إلى منى فأهلوا بالحج والإهلال دفع الصوت بالتلبية ولا يسن ذكر ما أحرم به في غير التلبية الأولى لأن إخماء العبادة أفضل وتعبير بما ذكر أولى من قوله المحرم ينوي ويلبي (لا في طواف) ولو طواف قدوم (وسعى) بعده أي لا يسن فيها تلبية لأن فيها أذكاراً خاصة وانما قيد الأصل بطواف القدوم لذكر الخلاف فيه وذكر السعي من زيادته (و) سن (طهر) أي غسل أو تيمم بشرطه ولو في حیض أو نحوه (لا إحرام) للاتباع في التسلي رواه الترمذي وحسنه وقبض بالتسل التيمم هنا وفيما يأتي (وله دخول مكة) ولو حالاً (ويذى طوى) بفتح الطاء أضح من ضمها وكسرها (لما ربهما أفضل) من طهره بغيرها للاتباع رواه الشيخان فإن لم يجر بها من طهره من مثل مسافتها واستثنى لما وردى من حرج من مكة فأحرم بعمرة من مكان قريب كالتيمم واغتسل

الإلحذر فإن لم يجد أو عاد بعد تلبسه بعمل نسك لزمه مع الإثم دم (باب الإحرام) الأفضل تعيين بأن ينوي حجا أو عمرة أو كليهما فإن أطلق في أشهر حج صرفه بنية لما شاء ثم أي جعله وله أن يحرم كإحرام زيد فينتقد مطلقاً إن لم يصح إحرام زيد ولا فكاحرامه فإن تعذر معرفة إحرامه نوى قرأنا ثم أي جعله وسن نطق بنية فقلية لا في طواف وسعى وطهر لإحرام وله دخول مكة ويذى طوى لما ربهما أفضل

للأحرام فلا يسن له الفصل لقرب عهده به قال ابن الرفعة ويظهر مثله في الحج ومن الطهر أيضا لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة) عشية (وبجزدلفة غداه نحر ولرمي) أيام (تشرى) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الطهر لها قطعاً للروايع السكينة بالفصل للحق به التيمم والقربة وخرج برمي التشرى يوم النحر فلا يسن له اكتفاء بطهر العيد ومن أن يتأهب للأحرام بحلق عانة وتنظيف إبط وقص شارب وتقليم ظفر ويبنى تهديما على الطهر كما في الليث وذكر التيمم في غير الأحرام من زيادتي (و) سن (تطيب بدن ولو عاله جرم) (ولو امرأة بعد الطهر) (لأحرام) (للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت (وحل) تطيب لإحرام (في ثوب واستدامته) أي الطيب في بدن أو ثوب بعد الإحرام لما روى الشيخان عن عائشة قالت كآني أنظر إلى ويس الطيب أي بريقه في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم وخرج باستدامته ما يعلم مما يأتي في باب ما حرم بالأحرام من أنه لو أخذ الطيب من بدنه أو ثوبه ثم رده إليه أو نزع ثوبه للطيب ثم لبسه لم يفسد فلو لم تكن رائحته موجودة في ثوبه فإن كان بحيث لو ألقى عليه ماء ظهرت رائحته امتنع لبسه وإلا فلا وذكر حل تطيب الثوب هو ما صححه في الروضة كأصلها ونقل في المجموع الاتفاق عليه ووقع في الأصل تصحيح أنه سن كالبدن (ومن خضب يدي امرأة) أي للأحرام إلى السكوعين بالحناء لأنهما قد ينكشان ومسح وجهها بشي منه لأنها تومر بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الحناء أما بعد الإحرام فيكره ذلك لها لأنزلة الحرم والقصد أن يكون أشعث أغبر فإن فعلته فلا فدية وخرج بالمرأة الرجل والحنث فلا يسن لها الحضب بل يحرم (ويجب تجرد رجله) أي للأحرام (عن محيط) بضم الميم ونحوه مهجلة ليتنى عنه لبسه في الإحرام الذي هو محرم عليه كإسباني والتصريح بالوجوب من زيادتي وبه صرح الرافعي والنووي في مجموعهما لكن صرح في مناسكه بسنه واستحسنه السبكي وغيره تبعاً للحج الطبري واعتراضوا الأول بأن سبب الوجوب وهو الإحرام لم يحصل ولا يصح بالتزعم بعد الإحرام وأيد الثاني بشيئين ذكرتهما في شرح الروض مع الجواب عنهما. وأما الاعتراض بجوابه أن التجرد في الإحرام واجب ولا يمت إلا بالتجرد قبله فوجب كالسعي إلى الحجة قبل وقته على بيد الدار وقولي محيط أعمن من قوله محيط الثياب لشموله الحف والبدن والنسوج (ومن لبسه إزار أو رداء أيضين) جديدين وإلا فمغسولين (ونعيلين) لحبري حرم أحدكم في إزار أو رداء ونعيلين رواه أبو عوانة في صحيحه وخرج بالرجل المرأة والحنث إذا نزع عليها في غير الوجه (و) سن (صلاة ركعتين) في غير وقت السكراهة كما علم من محله (لأحرام) لكل من الرجل وغيره للاتباع رواه الشيخان مع خبر البسوا من ثيابكم البياض وتغنى عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى ويسن أن يقرأ في الركعة الأولى سورة الكافرون وفي الثانية سورة الإخلاص وقولي لإحرام من زيادتي (والأفضل أن يحرم) الشخص (إذا توجه لطريقه) راكباً أو ماشياً للاتباع في الأول رواه الشيخان ولحبر مسلم عن جابر أمرنا رسول الله ﷺ لما أهلنا أن نحرم إذا توجهنا فيه وفي الثاني نعم لو خطب إمام مكة بها يوم السابع فالأفضل له أن يخطب محرماً في تقدم إحرامه سيره يوم قاله لاوردى (ومن إكثار تلبية ورفع رجل) صوته (بها) بحيث لا يضر نفسه (في دوام إحرامه) فيهما للاتباع في الأول رواه مسلم والأمر به في الثاني رواه الترمذي وقاله حسن صحيح (و) ذلك (عند تغاير أحوال) كركوب وزول وصعود وهبوط واختلاط رقة وفراغ صلاة وإقبال ليل أو نهار أو وقت سحر (أكد) وخرج بدوام إحرامه ابتداءً فلا يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط وقوله في المجموع عن الجويني وأقره والتقييد بالرجل من زيادتي فلا يسن للمرأة والحنث رفع صوتها بأن يسمعا غيرهما بل يكره لهما رفعه وفرق بينهما وبين أذانها حيث حرم فيه ذلك بالأصناف إلى الأذان واشتغال كل أحد بتليته عن معام تلبية غيره وظاهر أن التلبية كغيرها من الأذكار تكره في مواضع النجاسة تنزيهاً

ولو قوف بعرفة وجزدلفة
غداه نحر ولرمي
تشرى وتطيب بدن
ولو عاله جرم لإحرام
وحل في ثوب واستدامته
ومن خضب يدي
امرأة له ويجب تجرد
رجل له عن محيط
ومن لبسه إزاراً
ورداء أيضين ونعيلين
وصلا ركعتين لإحرام
والأفضل أن يحرم
إذا توجه لطريقه
ومن إكثار تلبية
ورفع رجل به في دوام
إحرامه وعند تغاير
أحوال أكده.

لذكر الله تعالى (ولفظها ليك اللهم ليك إلى آخره) أى ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمتك
والملك لا شريك لك للاتباع رواء الشيخان وسن تكريرها ثلاثا ، ومعنى ليك أنا مقيم على طاعتك وزاد
الأزهري إقامة بعد إقامة وإجابة بعد إجابة وهو مثنى أريد به التكثير وسقطت نونه للأضافة (و) سن
(لمن رأى ما يسجبه أو يكرهه) أن يقول (ليك إن العيش عيش الآخرة) قاله عليه السلام حين وقف بعرفات
ورأى جمع المسلمين رواء الشافعي وغيره عن مجاهد مرسلًا وقاله عليه السلام في أشد أحواله في حفر
الحندي رواء الشافعي أيضًا ومعناه أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة وقولي أو
يكرهه من زيادني (ثم) بعد فراغه من تلبينه (يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل الله) تعالى (الجنة
ورضوانه ويستعين) به (من النار) للاتباع رواء الشافعي وغيره قال في المجموع وضعفه الجمهور ويكون
صوته بذلك أخفض من صوت التلبية بحيث يتميزان .

(باب صفة النسك)

(الأفضل) المحرم بحج ولو قارنا (دخوله مكة قبل وقوف) بصفة اقتداء به عليه السلام وبأصحابه ولو كثر كما حصل
له من السنن الآتية (و) الأفضل دخولها (من ثنية كداء) وإن لم تكن بطريقه خلافا لما نقله الرافعي عن
الأصحاب واقتضاء كلام الأصل للاتباع رواء مسلم ولفظه كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى
والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والد والتون والسفلى ثنية كداء بالضم والقصر والتون وهي عند
جبل قمعان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج لأن الداخل
يقصد مكانا على المقدار والخارج عكسه وقضيته التسوية في ذلك بين المحرم وغيره (وأن يقول عند لقاء
الكعبة رافعا يديه واقفا اللهم زد هذا البيت) أى الكعبة (تشريفا إلى آخره) أى تعظيما وتكريما ومهابة
وزد من شرفه وعظمته من جهة أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا للاتباع رواء الشافعي والبيهقي
وقال إنه منقطع (اللهم أنت السلام إلى آخره) أى ومنك السلام فخيرنا بالسلام قاله عمر رضي الله عنه
رواه عنه البيهقي قال في المجموع وإسناده ليس بقوى ومعنى السلام الأول ذو السلامة من النقائص والثاني
والثالث السلامة من الآفات وقولي عند لقاء أعم من قوله إذا أبصر وقولي رافعا يديه واقفا من زيادني
(فيدخل) هو أولى من قوله ثم يدخل (للمسجد) الحرام (من باب بنى شيعة) وإن لم يكن بطريقه للاتباع رواء
البيهقي بإسناد صحيح ولأن باب بنى شيعة من جهة الكعبة والحجر الأسود وأن يخرج من باب بنى سهم
إذا خرج إلى بلده ويسمى اليوم باب العمرة (و) أن (يبدأ بطواف قدوم) للاتباع رواء الشيخان والمعنى
فيه أن الطواف تحية فيسن أن يبدأ به بقيد زده بقولي (إلا لعذر) كإقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكر
فائتة فيقدم على الطواف ولو كان في أثناءه لأنه يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير
نعم يفوت بالوقوف بصفة كما يعلم بما يأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورد
وطواف الوارد وطواف التحية (ويختص به) أى بطواف القدوم (حلال) هو من زيادني (وحاج دخل
مكة قبل وقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من العتمر لدخول وقت الطواف للعرض عليها فلا
يصح قبل أدائه أن يتطوعا بطوافه قياسا على أصل النسك (ومن قصد الحرم) هو أعم من قوله مكة
(لا للنسك) بل لنحو زيارة أو تجارة (سن) له (إحرام به) أى بنسك كتحية للمسجد لدخوله سواء
تكرر دخوله كخطاب أم لا كرَسُول قال في المجموع ويكره تركه .

(فصل) فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن (واجبات الطواف) بأنواعه ثمانية أحدها وثانيها (ستر)
لمورة (وطهر) عن حدث أصغر وأكبر وعن نجس كما في الصلاة ولحجر الطواف بالبيت صلاة (فلو
زالا) بأن عرى أو أحدث أو تنجس ثوبه أو بدنه أو مطافه بنجس غير معفو عنه (فيه) أى في طوافه

ولفظها : ليك اللهم
ليك الح . ولمن رأى
ما يسجبه أو يكرهه ليك إن
العيش عيش الآخرة ثم
يصلي ويسلم على النبي صلى
الله عليه وسلم ويسأل
الله الجنة ورضوانه
ويستعين به من النار
(باب صفة النسك)
الأفضل وخول مكة قبل
وقوف ومن ثنية كداء
وأن يقول عند لقاء
الكعبة رافعا يديه واقفا
اللهم زد هذا البيت
تشريفا إلى آخره اللهم
أنت السلام إلى آخره
فيدخل للمسجد من
باب بنى شيعة ويبدأ
بطواف قدوم إلا لعذر
ويختص به حلال
وحاج دخل مكة قبل
وقوف ومن قصد الحرم
لالنسك سن إحرام به
(فصل) واجبات
الطواف ستر وطهر
فلو زالا فيه ،

(جند) الستر والطهر (وبني) على طوافه وإن تعدد ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها كثير الفعل والاسلام سواء أطال الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولا فيه كالوضوء لأن كلاهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة لكن بسن الاستثناف خروجها من خلاف من أوجبه ومحل اشتراط الستر والطهر مع القدرة أمام المعز في المهمات جواز الطواف بدونهما إلا طواف الركن فالقياس منعه للمتعيم والتنجس وإنما فعالت الصلاة كذلك لحزمة الوقت وهو مفقود هنا لأن الطواف لا آخر لوقته انتهى وفي جواز فعله فيما ذكر بدونهما مطلقا نظروا قولي فلوزال إلى آخره أولى من قول الأصل فلواحدث فيه توصوا بني (و) ثالثها (جعل البيت عن يساره) بقيد زده يقول (مارا تلقاء وجهه) فيجب كونه خارجا بكل بدنه عنه حتى عن شاذروانه وحججه للاتباع مع خبر مسلم خذوا عنى مناسككم فلو خالف شيئا من ذلك كأن استقبل البيت أو استدبره أو جعله عن يمينه أو عن يساره ورجع القهقري نحو الركن الثاني لم يصح طوافه لما بذته ماورد الشرع به والحجر بكسر الحاء ويسمى خطما المحوط بين الركنين الشاميين بمحدار قصير بينهما وبين كل من الركنين فتحة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الأسود محاذيها أو لجزته) في مروره (بيدنه) للاتباع ويسن كما قال النووي أن يتوجه البيت أول طوافه ويقف على جانب الحجر الذي لجهة الركن الثاني بحيث يصير كل الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرف الحجر ثم يمر متوجها له فإذا جاوزته اقتل وجعل البيت عن يساره وهذا مستثنى من وجوب جعل البيت عن يساره (فلابدأ بغيره) كأن بدأ بالبواب (لم يحسب) ما طافه فإذا انتهى إليه ابتدأ منه ولو أزيل الحجر والعماد بالله تعالى وجب محاذاة محله ويسن حينئذ استلام محله وتقبيله والسجود عليه وقولي أو لجزته من زيادتي (و) خامسها (كونه سبعا) ولو في الأوقات النهي عن الصلاة فيها ما شيا أوراكها أو زاحفا بغيره أو غيره فلوترك من السبع شيئا وإن قل لم يجزه (و) سادسها كونه (في المسجد) وإن وسع أو كان الطواف على السطح ولو مرتفعا عن البيت أو حال حائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري (و) سابعها (نته) أي الطواف (إن استقل) بأن لم يشمله نسك كسائر العبادات (و) ثامنها (عدم صرفه) لغيره كطلب غريم كما في الصلاة فإن صرفه اقتطع لأن نام فيه على هيئة لاتنقض الوضوء وهذا والذي قبله من زيادتي (وسئل أن يمشي في كاه) ولو امرأة إلا لعذر كمرض للاتباع رواه مسلم ولأن المشي أشبه بالتواضع والأدب ويكره بلاعذر الزحف لا الركوب لكنه خلاف الأولى كما نقله في المجموع عن الجمهور وفي غيره عن الأصحاب ومحمده ونصه في الأم على الكراهة يعمل على الكراهة غير الشديدة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى (و) أن (يستلم الحجر) الأسود بيده (أول طوافه) (و) أنه (يقبله ويسجد عليه) للاتباع رواه في الأولين الشيخان وفي الثالث البيهقي وإنما تسن الثلاثة للمرأة إذا خلا اللطاف ليلا أو نهارا وإن خصه ابن الرفعة بالليل والحنثي كالمرأة (فإن عجز) عن الأخيرين أو الأخير (استلم) بلا تقبيل في الأولى وبه في الثانية (بيده) اليمنى فإن عجز فباليسرى على الأقرب كما قاله الزركشي (و) أن عجز عن استلامه بيده استلمه (بنحو عود) كخشبة وتعبيري بذلك أولى من اقتصاره على استلم (ثم قبل) ما استلمه به وهذا من زيادتي (و) أن عجز عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) إليه (بيده) اليمنى (فما فيها) من زيادتي ثم قبل ما أشار به بخبر البخاري أنه عليه السلام طاف على بغير فكما أتى الركن أشار إليه بشيء عنده وكبر ولا يشير بالقم إلى التقبيل ويسن ثلاث ما ذكر من الاستلام وما بعده في كل طوفة وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (و) أن (يستلم) الركن (اليمنى) وقبل بيده بعد استلامه بها للاتباع رواه الشيخان فإن عجز عن استلامه أشار إليه فلم أنه لا يسن استلام غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فإن خالف لم يكره بل نص الشافعي على أن التقبيل حسن (و) أن (يقول) عند استلامه (أول طوافه) بسم الله والله أكبر اللهم أطوف (إيماننا بك إلى آخره) أي وتصدقنا بكتابك ووفاء جهديك واتباعا لسنة

جند وبني وجهه
البيت عن يساره مارا
تلقاء وجهه وبدؤه
بالحجر الأسود محاذيا
له أو لجزته بيده فلابدأ
بغيره لم يحسب وكونه
سبعا وفي السجد ونيته
إن استقل وعدم
صرفه وسن أن يمشي
في كله ويستلم الحجر
أول طوافه ويقبله
ويسجد عليه فإن عجز
استلم بيده فنحو عود
ثم قبل فأشار بيده فما
فيها ويستلم اليمنى
ويقول أول طوافه :
بسم الله والله أكبر
اللهم إيماننا بك الخ

وقبالة الباب : اللهم إن البيت بيتك الخ وبين الجانبيين : ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية ويدعو عما هاء ومأثوره أفضل قمره
 صغير مأثوره ويراعى ذلك كل (١٤٢) طوفة ويرمل ذكر في الثلاث الأول من طواف بعد يسعى مطلوب بأن يسرع مشيه

مقار باخطاه ويقول فيه
 اللهم اجعله حجامبرورا
 الخ ويضطبع في طواف
 فيه رمل وفي سعى بأن
 يجعل وسط رده تحت
 منكبه الأيمن وطرفه
 على الأيسر ويقرب من
 البيت فلو فات رمل بقرب
 وأمن لمس نساء ولم يرج
 فرجة بعد ويوالى كل
 طوافه ويصلى بعده
 ركعتين وخلف للقائم
 أولى في الحجر في المسجد
 في الحرم فحيث شاء
 بسورتي الكافرون
 والإخلاص ويجهر ليلًا
 ولو حمل شخص محرما

[مسئلة : الحمل في
 الطواف] اعلم أن جعل
 صور مسئلة الحمل في
 الطواف ألفا وأربعة
 وعشرين مبنى على أن
 صور كل من الحامل
 والمحمول اثنان وثلاثون
 بأن قال الحامل حلال
 أو محرم دخل وقت
 طوافها أم لا طافا أم لا
 وعلى كل من الثانية
 نوى الحامل نفسه أو
 محموله أو كليهما أو أطلق
 فهذه اثنان وثلاثون
 في الحامل ومثلها في

نيك محمد ﷺ اتباعا للسلف والخلف (و) أن يقول (قبالة الباب اللهم إن البيت بيتك الى آخره)
 أي والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار ويشير إلى مقام إبراهيم (وبين الجانبيين
 ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية) للاتباع رواه أبو داود ووقع في النهاج كالروضة اللهم بدل ربنا (و) أن
 (يدعو بما شاء ومأثوره) أي الدعاء فيه أي من قوله (أفضل قمره) فيه (صغير مأثوره) ويسن له (الاسرار
 بذلك لأنه أجمع للخشوع (و) أن (يراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (كل طوفة) اغتناما للثواب لكنه في
 الأولى أكد وعمول ذلك لاستلام الجاني وما بعده من زيادتي (و) أن (يرمل ذكر في) الطوفات (الثلاثة
 الأول من طواف بعد يسعى) يقيد زنه بقولي (مطلوب) بأن يكون بعد طواف قدوم أو ركن ولم يسع بعد الأول
 فلو سعى بعده لم يرمل في طواف افاضة والرمل يسمى خيا (بأن يسرع مشيه مقار باخطاه) ويشي في البقية
 على هيئته للاتباع رواه مسلم فإن طاف راكبا أو محمولا حرك الدابة ورمل بالحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة
 الأول لا يقضيه في الأربع الباقية لأن هيئتها السكنية فلا تفسير (و) أن (يقول فيه) أي في الرمل (اللهم
 اجعله) أي ما أنا فيه من العمل (حجامبرورا) أي لم يغالطه ذنب (إلى آخره) أي وذنا مغفورا وسعيا
 مشكورا للاتباع ويقول في الأربعة الباقية كافي التنييع وغيره : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت
 الأعز الأكرم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الأسنوي والناسب للمستمع
 أن يقول عمرة مبرورة ويحتمل الإطلاق مراعاة للحديث ويقصد للعنى القنوى وهو القصد (و) أن
 (يضطبع) أي الذكر (في طواف فيه رمل) للاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كافي المجموع (وفي سعى)
 قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة ما مور بتكريرها سبعا وذلك (بأن يجعل وسط رده تحت منكبه
 الأيمن وطرفه على) منكبه (الأيسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع يسكون
 الوحده وهو العضد وخرج بالطواف والسعى ركعتا الطواف فلا يسن فيهما الاضطباع بل يكره (و) أن
 (يقرب) الذكر في طوافه (من البيت) تبركا ولأنه أيسر في الاستلام والتقبيل نعم إن تأذى أو آذى غيره
 بنحو راحة البعد أولى (فلو فات رمل بقرب) لنحو رحمة (وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة) يرمل فيها لو انتظر
 (بعد) للرمل لأنه يتعلق بنفس العائد والقرب يتعلق بجكانها فإن خاف لمس نساء ما تقرب بالرمل أولى من
 البعد مع الرمل تحرزا عن ملامستهن اللودية إلى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب أيضا لمسهن فترك
 الرمل أولى وإذا تركه سن أن يتحرك في مشيه ويرى أنه لو أمكنه لم يركل وكذا في العدو في السعى الآتي يانه وإن
 رجلا فرجة المذكورة سن له انتظارها وخرج بالذكر الآتي والحنث فلا يسن لها شيء من الثلاثة المذكورة
 بل يسن لها في الأخيرة حاشية اللطاف بحيث لا يختطان بالرجال إلا عند خلو اللطاف فيسن لها القرب
 وذكر حكم الحنث مع قولي ولم يرج فرجة من زيادتي (و) أن (يوالى كل) من الذكر وغيره (طوافه)
 خروجا من الخلاف في وجوبه (و) أن (يصلى بعده ركعتين) و) فليهما (خلف القائم أولى) للاتباع رواه
 الشيخان وذكر الأول فيمن زيادتي وكذا قولي (و) أن لم فعلهما خلف القائم فليهما (في الحجر في المسجد
 في الحرم فحيث شاء) متى شاء ولا يفوتان إلا بموته ويأتي فيهما (سورتي الكافرون والإخلاص) للاتباع
 رواه مسلم ولما في قراءتهما من الاخلاص للناسب لما هنا لأن الشريكين كانوا يبدون الأصنام ثم (و) أن
 (يجهر) بهما (ليلا) مع ما ألحق به من الفجر إلى طلوع الشمس ويسر فيما عدا ذلك كالسكوف ويجزى
 عن الركعتين فريضة وثالثة أخرى (ولو حمل شخص) حلال أو محرم طاف عن نفسه أو لم يطف (محرما)

بقيد
 المحمول فإذا ضرب أحدهما في الآخر بلغ الحاصل مامر ولا يخفى ما في هذا فإنه لا يقال في الحلال
 والمحرم طافا قبل الوقت لعدم الصحة ولا يقال طاف في الوقت أم لا لعدم فائدة التقسيم فإن الحلال إذا دخل مكة وقنا يسن له طواف

يقول كل الله أكبر ثلاثا وفي الحمد إلى آخره ثم يدعو بما شاء ويثلث الذكر والثناء ويمشي أول السعي وآخره ويدعو الذكر في الوسط ومعهما معروف .

(فصل) سن للامام أن يخطب بمكة سابع الحجة بعد ظهر أو جمعة خطبة يأمر فيها بالتدو إلى منى .

وقت طوافه ويلتو الطواف في الأربعة عشر الباقية وفيها إذا نوى المحمول نفسه يقع له أربعة عشر وللحامل في الصورتين المذكورتين وهذا ما أشاره الشارح بقوله وإلا فكما لو لم يطوف ودخل وقت طوافه لله در هذا الإمام حيث لم يقل ولا وقع له وإن كان أخضر لأنه اختصار محل لاقتضائه أنه يقع للمحمول في الستة عشر وليس كذلك وقوله وإن نواه الحامل لنفسه أو لمها وقع له هاتان الصورتان مفهوم القيد الثاني فإذا ضربتهما في أربعة الحامل ثم الثمانية في ستة المحمول حصل ثمانية وأربعون يقع فيها الطواف للحامل دون المحمول وإن نوى نفسه أو أطلق عليه طواف كما قاله الشارح رد على القول بأن الطواف حينئذ يقع لها وكذا إذا أطلقا وعليهما طواف أو نوى المحمول نفسه لأن الحامل دار (١٤٤)

وهو على الأرض ورد بأن طواف كل منهما في مسألة الجهر منفصل عن طواف الآخر فأمكن أن يقع لهما بشرطه بخلافه في مسألة الحمل . وأعلم أن الأحكام المذكورة لا تختلف بتعدد الحامل فإذا حمل اثنان شخصا ونواه أحدهما ونوى الآخر نفسه أو أطلق عليه طواف وقع له ولا يقع للمحمول لأن الدوران به واقع منهما فلا ينصرف إليه بصرف أحدهما .

الحارم فيها يظهر كانه عليه وعلى الخنثى الأسوى والواجب على من لم يرق أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه وبرؤوس أصابع رجليه بما يذهب إليه من الصفات والروية (و) أن (يقول كل) من الذكر والراقي وغيرهما (الله أكبر ثلاثا وفي الحمد إلى آخره) أى الله أكبر على ما هذاننا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (ثم يدعو بما شاء) دينا ودنيا (و) أن (ثلث الذكر والثناء) للاتباع في ذلك رواه مسلم بزيادة بعض ألفاظ وقص بعضها وتسمى بكل إلى آخره أعمن قوله فإذا رقي إلى آخره (و) أن (عشى) على هيئته (أول السعي وآخره) أن (يدعو الذكر) أى يسمى سعيًا شديدا (في الوسط) للاتباع في ذلك رواه مسلم (ومعهما) أى للثنى والدنو (معروف) ثم يمشي حتى يبقى بينه وبين الليل الأخضر للطلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين اليلين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بمحدار العباس رضيه الله عنه فيمشى حتى يتبى إلى للروية فإذا عاد منها إلى الصفامشى في محل مشيه وسعى في محل سعيه أولا وخارج زيادى الله كرا الأثني والخنثى فلا يعدوان ويسن أن يقول كل منهم في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم وأن يوالى بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهر ولا ستر ويجوز فعله راكبا ومكرا للساعى أن يقف في سعيه لحديث أو غيره .

(فصل) في الوقوف بعرفة مع ما يذكر معه (سن للامام أن يخطب) ولونائبه (بمكة سابع) (ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها السعى يوم الزينة لترتيبهم فيه هو أوجبهم (بعد صلاة) (ظهر أو جمعة) إن كان يومها (خطبة) فردة (يأمر) هم (فيها بالتدو) يوم الثامن السعى يوم التروية لأنهم يتروون فيه الماء (إلى منى) ويسمى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادى عشر يوم القر لاستقرارهم فيه

[تنبيه] قد استشكلوا وقوع

الطواف للمحمول فيما إذا نواه له الحامل وعليه طواف بما إذا كان على شخص طواف إفاضة أو نذر فنواه عن طواف آخر عن نفسه أو غيره فإنه لا ينصرف بل يقع عما عليه . وأجاب الشيخ ابن القري ووضحه شيخ الاسلام بما حاصله أن الحامل بنية المحمول صير نفسه آلة لطوافه فانصرف فعله إليه ولا كذلك النوى غير ما عليه فإنه لم يحمل نفسه آلة لغيره وإنما نوى بطواف ناويا صرفه لطواف آخر له ولغيره فلم ينصرف فإن قيل إذا نوى الحامل نحو إدراك الغريم هل تنتفى الآلية ولا يقع الطواف للمحمول مطلقا أم لا ويكون كاللابة قلنا استظهر سم الأول وفرق بأن اللابة فعلها غير مصروف فأمكن أنها آلة ولا كذلك من نوى إدراك الغريم فإن فعله مصروف فتدبر والله أعلم . وأعلم أن جميع ما تقدم إنما هو فيما إذا اجتمع في كل من الحامل والمحمول شروط الطواف من نحو الستر والطهر وإلا فالعبرة بمن استجمعها بشرطه بأن ينوى أو يكون عليه طواف دخل وقته .

فيه عني والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر يوم النفر الثاني (ويعلمهم) فيها (للتاسك) الى الخطبة
 الآتية في مسجد ابراهيم ويأمر فيها أيضا المتعمين والسكينة بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد إحرامهم
 وهذا الطواف مسنون وقول أو جمعة من زيادتي (و) أن (يخرجهم من غد) بقيد زده بقولي (بعد صبح)
 أي صلاته نعم ان كان يوم جمعة خرجهم قبل الفجر إن لم تكن الجمعة ولم يمكنهم إقامتها عني كما عرف في بابها
 (إلى منى) فيصلون بها الظهر وما بعدها للاتباع رواء مسلم (و) أن (يبيتوا بها) أن (يقصدوا عرفة إذا
 أشرقت) هو أولى من قوله طلعت (الشمس) بقيد زده بقولي (على ثبير) وهو جبل كبير بمزدلفة على عين
 الذهب الى عرفة مارين بطريق ضيق وهو من مزدلفة (و) أن (يقيموا بقرها بنمرة الى الزوال) وقولي (ثم
 يذهب بهم الى مسجد ابراهيم) من زيادتي وصدره من عرفة وآخره من عرفة ويميز بينهما صخرات
 كبار فرشت هناك (فيخطب) بهم فيه (خطبتين) يبين لهم في أولها ما أمامهم من للتاسك الى خطبة
 يوم النحر ويخرجهم على إكثار الدعاء والتهليل في الواقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة
 الإخلاص ثم يقوم الى الثانية يأخذ المؤذن في الأذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من
 الأذان (ثم يجمعهم) بعد الخطبتين (العصرين تقديمًا) للاتباع رواء مسلم والتصريح بأنه جمع تقديم من
 زيادتي والجمع للسفر للتاسك ويقصرها أيضا للسافر بخلاف السكينة (و) أن (يقفوا بعرفة) إلى الغروب
 للاتباع رواء مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي ﷺ بالصخرات نحو ميل (و) أن
 (يكثروا الذكر) من تهليل أو غيره (والدعاء الى الغروب) روى الترمذي خبر أفضل الدعاء دعاء يوم
 عرفة وأفضل ما قلت أنا والنيون من قبل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير وزاد البهيقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي
 أمري وذكرا الإكثار في الدعاء والذكر غير التهليل من زيادتي (ثم) بعد الغروب (يقصدوا مزدلفة ويجمع
 بها المغرب والعشاء تأخيراً) للاتباع رواء الشيخان نعم إن خشي فوت وقت الاختيار للعشاء جمع بهم
 في الطريق والجمع للسفر للتاسك كما مر نظيره ويذهبون بسكينة ووقار فمن وجد فرجة أسرع (وواجب
 الوقوف) بعرفة (حضوره) أي الحزم (وهو أهل للعبادة) ولو تأملاً أو ماراً في طلب أبق أو نحوه (بعرفة) أي
 بمزدلفتها (بين زوال وفجر) يوم (نحر) للاتباع رواء مسلم وفي خبره وعرفة كلها موقف ولخبر الحج
 عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواء أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة كما في المجموع
 وليلة جمع هي ليلة المزدلفة وخرج بالأهل غيره كعمى عليه وسكران ومجنون فلا يحزمهم لأنهم ليسوا أهلاً
 للعبادة لكن يقع حجهم فلا كاصح به الشيخان في المجنون كحج الصبي غير المميز ولا ينافيه قول الشافعي
 في العمى عليه فاته الحج لصحة حمله على فوات الحج الواجب (ولو فارقه) أي عرفة (قبل غروب ولم يعد)
 إليها (سن) له (دم) خروجاً من خلاف من أوجهه لأن عاد إليها ولو لئلا لأنه أتى بما يسن له وهو الجمع بين
 الليل والنهار في الموقف (ولو وقفوا) اليوم (العاشر غلطا ولم يقلوا) على خلاف العادة في الحج لظنهم أنه
 التاسع بأن غم عليهم هلال ذي الحجة فأكلوا إذا القعدة ثلاثين ثم بان أن الهلال أهل ليلة الثلاثين (أجزاءهم)
 وقوفهم سواء أبان لهم ذلك في العاشر أم بعده فلا قضاء عليهم إذ لو كفوا به لم يأمنوا وقوع مثل ذلك فيه
 ولأن فيه مشقة عامة بخلاف ما إذا قلوا وليس من الغلط المراد لهم ما إذا وقع ذلك بسبب حساب كما
 ذكره الرافعي وخرج بالعاشر ماله وقفوا الحادي عشر أو الثامن غلطا فلا يحزمهم لندرة الغلط فيهما
 ولأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه في الثاني .

(فصل) في البيت بمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معهم (يجب) بعد الدفع من عرفة (مبيت) أي مكث
 (لحظة) ولو بلا نوم (بمزدلفة) للاتباع العلوم من الأخبار الصحيحة والتصريح بالوجوب وبالاكتفاء

ويعلمهم للتاسك
 ويخرجهم من غد
 بعد صبح الى منى
 وبيتوا بها ويقصدوا
 عرفة إذا أشرقت
 الشمس على ثبير
 ويقفوا بقرها بنمرة
 الى الزوال ثم يذهب
 بهم الى مسجد ابراهيم
 فيخطب خطبتين ثم
 يجمع بهم العصرين
 تقديمًا ويقفوا بعرفة
 ويكثروا الذكر والدعاء
 الى الغروب ثم يقصدوا
 مزدلفة ويجمعوا بها
 المغرب والعشاء تأخيراً
 وواجب الوقوف
 حضوره وهو أهل
 للعبادة بعرفة بين
 زوال وفجر نحر ولو
 فارقه قبل غروب ولم
 يعدسن دم ولو وقفوا
 العاشر غلطا ولم يقلوا
 أجزاءهم .

(فصل) يجب مبيت
 لحظة بمزدلفة

من نصف ثان فإن لم يكن بها قبة ولا سقف لم يدم ومن أن يأخذوا منها حصصاً من غير أن يقدم نساء وضفة بعد نصف إلى متى ويبقى غيرها حتى يصلوا الصبح بغير شيء (١٤٦) متى فإذا بلغوا الشعر الحرام استقبلوه وقفوا وهو أفضل وذكر وأدعوا إلى إسفار

ثم يسروا ويدخلوا متى بعد طلوع شمس فيرمى كل سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية عند ابتداء نحو رمي ويكبر مع كل رمية وحلق وعقبه ويذبح من معه هدى وحلق أو يقصر والحلق أفضل للذكر والتقصير للغير

[مسئلة] قد غلبوا في إحرام الحنفى أحكام الأئمة احتياطاً في البتر عن الأجانب فأوجبوا عليه كشف الوجه للأحرام وستر الرأس عند وجود أجنبي فإن كشفهما أثم بكشف الرأس ولا فدية لعدم الوجوب وإن ستر الوجه وكشف الرأس أثم بهما ولا فدية للشك في الوجوب وإن سترهما أثم بستر الوجه ووجب الفدية لتحقق الوجوب واختلفوا في لبس الحيط فجوزوه الجمهور لأنه مأثور بالستر فلا فرق بين الحيط وغيره وإن استحب الاحتياط ومنعه السلى وعلل بأن لبسه الحيط دائر بين الحظر والإباحة

بلحظة من زيادتي فالمعتبر الحصول فيها لحظة (من نصف ثان) من الليل لا لكونه يسمى ميئاً إذا لم يلبس ثوباً بل لأنهم لا يصلونها حتى يحصى نحو ربع الليل ونحو ذلك دفع منها بعد نصفه وبقية الناسك كثيرة شاقة فسمح في التحفيف لأجلها (فمن لم يكن بها قبة) أي في النصف الثاني بأن لم يلبس بها أبواباً لكن نهر قبله أي النصف (ولم يعد إليها) أي لم يدم (فمن لم يدم) كانس عليه في الأم وصححه في الروضة كأصلها تركه الواجب وإن اتفق كلام الأصل عدم لزومه ثم إن تركه لم يذكر كأن خاف أو انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن البيت أو أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للركن فقامه البيت لم يلزم شيء (ومن أن يأخذوا منها حصي رمي) يوم (عمر) قال الجمهور ليلاً وقال النجوى بعد صلاة الصبح روى البيهقي وغيره بإسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن الفضل بن عباس أن رسول الله ﷺ قال له غداة يوم النحر التقط لي حصي قال فلقطته حصيات مثل حصي الحذف والتصرع بمن أخذها مع التقيد برمي يوم النحر من زيادتي فالأخو سبع حصيات لاسبعون (و) أن (يقدم نساء وضفة بعد نصف) من الليل (إلى متى) ليرموا قبل الرحمة ولما في الصحيحين عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الأخير من مزدلفة بأذن النبي ﷺ ولم يأمرها بالدم ولا النحر الذين كانوا معها وقبها عن ابن عباس قال أنا بمن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضفة أهله (و) أن (يبيح غيرهم حتى يصلوا الصبح بغير شيء) به الاتباع رواه الشيخان ويتأكد طلب التعليل هنا على بقية الأيام لحبر الشيخين ولتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر (ثم قصدوا متى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضفة التلبية قال القفال مع التذكير (فإذا بلغوا الشعر الحرام) وهو جيل في آخر مزدلفة يقال له قرح (استقبلوا القبلة لأنها أشرف الجهات وهذا من زيادتي) (وقفوا) عنده (وهو) أي وقوفهم به (أفضل) من وقوفهم غيره من مزدلفة ومن مرورهم به بالأوقوف وهذا من زيادتي (وذكروا) الله تعالى (ودعوا إلى إسفار) للاتباع رواه مسلم وقولوا ذكروا من زيادتي كأن يقولوا الله أكبر ثلاثاً لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسروا) بسكينة فإذا وجدوا فرجة أسرع وأدوا وإذا بلغوا وادي محسر أسرع المشاي وخرك الركب دابته وذلك قدر رمية حجر حتى تقطعوا عرض الوادي (ويدخلوا متى) بعد طلوع شمس فيرمى كل منهم حينئذ (سبع حصيات إلى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم (ويقطع التلبية عند ابتداء نحو رمي) بما له دخل في التحلل لأخذه في أسباب التحلل كما أن العتمة فعل ذلك عند ابتداء طوافه ونحو من زيادتي (ويكبر) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي تحية متى فلا يندأ فيها غيره ويأد بالرمي كما أفادته الفاء حتى إن السنة لا ركب أن لا ينزل للرمي والسنة للرامي إلى الجرة أو يستقبلها (و) مع (حلق وعقبه) لفعل السلف وهذا من زيادتي (ويذبح من معه هدى) تقريباً (وحلق) للآية الآتية وللإباحة رواه مسلم (أو يقصر) للآية ولأنه في معنى الحلق (والحلق أفضل للذكر والتقصير) أفضل (لغيره) من أنثى ونحوه قال تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين إذا العرب تبدأ بالأمم والأفضل ، وروى الشيخان خبر الله أرجم المحلقين فقالوا يا رسول الله والقصرين فقال اللهم أرجم المحلقين قال في الرابة والقصرين وروى أبو داود بإسناد حسن كافي المجموع ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير وفي المجموع عن جماعة يكره للمرأة الحلق ومثلها الحنفى وذكر حكمه من زيادتي والراد من الحلق والتقصير إزالة الشعر في وقته وهي نسك لا استباحة محظور كعلم من الأفضلية هنا ومن عده ركناً فيما يأتي ويدلله الدعاء لقاعله بالرحمة في الخبر السابق فيثاب

والحمل على الحظر أحوط ومقصود الستري حصل بدون الحيط واستحسنه الأذعن

عليه

ولا يخفى أن هذا إنما هو من حيث الإباحة والحظر أما من حيث الفدية فالمدار على يقين للوجوب فإذا لبس الحيط وستر الوجه فالقياس وجوب الفدية كما إذا ستر الوجه والرأس وكذا إذا لبس القفازين وإن كشف الوجه له فحرمه والله أعلم .

عليه [تنبه] استثنى من أفضل الحلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولو لم يسود رأسه من الشعر قال تقصيره أفضل (وأقله) أي كل من الحلق والتقصير (ثلاث شعرات) أي إزالتها (من) شعر (رأس) ولو مسترسلة عنه أو متفرقة لوجوب القدية على المحرم بإزالتها المحرمة واكتفاء بسمي الجمع المأخوذ من قوله تعالى حلقين رؤوسكم أي شعرها وقولي من رأس من زيادتي (وسن لمن لا شعر برأسه إمرار موسى عليه) تشبها بالخالفين (ويدخل مكة ويطوف للركن) للاتباع رواه مسلم وكما يسمى طواف الركن يسمى طواف الإفاضة وطواف الزيارة وطواف القرض وطواف الصدر بفتح الدال (فيسمى إن لم يكن سعي) بعد طواف القدوم كما مر وسيأتي أن السعي ركن وتصيرى بالقاء أولى من تعبيره بالواو (فيعود إلى منى) لبيت بها (ومن ترتيب أعمال) يوم (نحر) بليته من رمى وذبح وحلق أو تقصير وطواف (كاذكر) ولا يجب روى مسلم أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني حلفت قبل أن أرمى فقال ارم ولا حرج وأتم آخر فقال إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمى فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان أنه ﷺ ما سئل عن شيء في ذلك اليوم قدم ولا آخر إلا قال أفضل ولا حرج (ويدخل وقتها لا الذبح) للهدى نحر (ب) نصف ليلة (نحر) بقيد زده بقولي (من) وقف قبله) روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما في المجموع أنه ﷺ أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس بذلك الباقي منها (وسبق) وقت الرمي الاختياري إلى آخر يومه) أي النحر روى البخاري أن رجلا قال للنبي ﷺ إني ربيت بعد ما مسيت قال لا حرج والساء من بعد الزوال وخرج زيادتي الاختياري وقت الجواز فيمتد إلى آخر أيام التشريق كما علم مما سياتي وقد صرح الرافعي بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز (ولا آخر لوقت الحلق) أو التقصير (والطواف) للتبوع بالسعي إن لم يفعل لأن الأصل عدم التأقيت (وسياتي وقت الذبح) للهدى نحر وغيره في باب ما حرم بالاحرام (وحل باثنين من رمي) يوم (نحر) وحلق أو تقصير (وطوافه) متنوع يسعى إن لم يفعل من محرمات الاحرام (غير نكاح ووطء ومقدماته) من لبس وحلق أو تقصير وقلم وصيد وطيب ودهن وستر رأس الذكر ووجه غيره كالسياتي بخلاف الثلاثة لنحر إذا رميت الحجر قد حل لكم كل شيء إلا النساء وروى إذا رميت وحلقتم ونحر الصبيحين لا ينكح المحرم ولا ينكح تعبيرى بذلك أعم من قوله وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد (و) حل (ب) الثالث الباقي من المحرمات وهو الثلاثة المذكورة ومن فاته الرمي وزمه بدله من دم أو صوم توقف التحلل على الاتيان بدله هذا في تحلل الحج أما العمرة فلها تحلل واحد والحكمة في ذلك أن الحج يطول زمنه وتكثر أفعاله بخلاف العمرة فأيسح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر .

(فصل) في البيت بنى ليالي أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد وفيها يذكر معه (يجب مبيت بنى ليالي) أيام (تشريق) للاتباع العلوم من الأخبار الصحيحة مع خبر خذوا عني مناسككم (معظم ليل) كما لو خلف لا يبيت بمكان لا بحث إلا بمبيت معظم الليل وإنما اكتفى بلحظة من نصفه الثاني بمزدلفة كما مر لما تقدم ثم والتصرح بمبيت الليلة الثالثة وبالوجوب مع قولي معظم ليل من زيادتي (و) يجب (رمي كل يوم) من أيام التشريق (بعد الزوال إلى الجمرات) الثلاث وإن كان الرامي فيها والأولى منها تلى مسجد الحيف وهي الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جمر العقبة وليست من منى بل منى تنتهي إليها (فإن نحر) ولو انفصل من منى بعد الغروب أو عاد لشغل (في) اليوم (الثاني بعد رميه) وبات الليتين قبله أو ترك مبيتها لعذر (جواز وسقط مبيت) الليلة (الثالثة ورمى يومها) قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ويخطب الإمام عن بعد صلاة الظهر يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي أيام التشريق وحكم المبيت وغيرها وثاني أيام

وأقله ثلاث شعرات
من رأس وسن لمن
لا شعر برأسه إمرار
موسى عليه ويدخل
مكة ويطوف للركن
فيسمى إن لم يكن سعي
فيعود إلى منى وسن
ترتيب أعمال نحر كما
ذكر ويدخل وقتها
لا الذبح بنصف ليلة نحر
لمن وقف قبله ويبقى
وقت الرمي الاختياري
إلى آخر يومه ولا آخر
لوقت الحلق والطواف
وسياتي وقت الذبح
وحل باثنين من رمي
نحر وحلق وطواف غير
نكاح ووطء ومقدماته
وبالثالث الباقي .

(فصل) يجب مبيت
بنى ليالي تشريق معظم
ليل ورمى كل يوم بعد
زوال إلى الجمرات فإن
نحر في الثاني بعد رميه
جواز وسقط مبيت الثالثة
ورمى يومها

التشريق بعد صلاة الظهر خطبة يلهم فيها جواز التفريقه وغير ذلك ويودعهم (وشرط للرمي) أي لصحته
 (ترتيب) للجمرات بأن رمى أولاً إلى الجمره التي تلى مسجد الحيف ثم إلى الوسطى ثم إلى جمره العقبة للاتباع
 رواه البخاري (وكونه سبعا) من الرات لذلك فلورمي سبع حصيات مرة واحدة أو حصتين كذلك إحداها
 يمينه والأخرى يساره لم يحسب إلا واحدة ولو رمى حصاة واحدة سبع مرات كفى ولا يكفي وضع الحصاة
 في الرمي لأنه لا يسمى رميا ولا لأنه خلاف الوارد (و) كونه (يد) لأنه الوارد وهذا من زيادتي فلا يكفي الرمي
 بعيرها كقوس ورجل (و) كونه (محجر) لذكر الحصى في الأخبار وهو من الحجر فيجزى بأنواعه
 ولو ما يتخذ منه الفصوص كياقوت وعقيق وبور لا غيره كلؤلؤ وإنه وجس وجوهر منطبع كذهب
 وقضة وحديد (وقصد للرمي) من زيادتي فلورمي إلى غيره كأن رمى في الهواء فسقط في الرمي لم يحسب
 (وتحقق إصابته) بالحجر وإن لم يبق فيه كأن تدرج وخرج منه فأوشك في إصابته لم يحسب (ومن أن رمى
 بقدر حصي الخذف) بمجمعتين خبر مسلم عليكم بحصى الخذف وهو دون الأثمة طولا وعرضا بقدر الباقلا
 (ومن عجز) عن الرمي لعله لا يرجي زوالها قبل قوات وقت الرمي (أناب) من رمى عنه ولا يمنع زوالها بعده
 من الاعتداد به ولا يصح رميه عنه إلا بدريه عن نفسه وإلا وقع عنها وظاهر أن ما ذكر من اشتراط كونه
 سبعا إلى هنا يأتي في رمي يوم النحر (ولو ترك رميا) من رمى يوم النحر أو أيام التشريق عمدا أو سهوا وهذا
 أعم من قوله وإذا ترك رمي يوم (تداركه في باقي تشريق) أي أيامه ولياليه فهو أعم من تعديده بياقي الأيام (أداء)
 بالنس في الرعاء وأهل السقاية وبالقياص في غيرهم وقولي أداء من زيادتي وإنما وقع أداء لأنه لو وقع قضاء
 لما دخله التدارك كالوقوف بعد فوته ويجب الترتيب بينهما وبين رمي ما بعده فإن خالف في رمي الأيام وقع عن
 التروك ويجوز رمي للتروك قبل الزوال وليلا كما علم قول الأصل أول الفصل ويدخل رمي التشريق بزوال
 الشمس ويخرج بغروبها اقتصار على وقت الاختيار (والا) أي وإن لم يتداركه (لزم دم) ترك رمي (ثلاث
 رميات) فأكثر ولو في الأيام الأربعة لأن الرمي فيها كالشيء الواحد وإن كان رمى كل يوم عبادة برأسها وفي
 الرمية الأخيرة من اليوم الأخير مدطعام وفي الأخيرتين منه مدان وفي ترك مبيت ليالي التشريق كلها دم
 واحد وفي ليلة مدو في ليلتين مدان إن لم ينفر قبل الثالثة ولا وجب دم تركه جنس المبيت هنا كله في غير
 للمعنورين أمامهم كأهل السقاية ورعاء الأبل أو غيرها فلم ترك المبيت ليالي منى بلام (ويجب على غير
 نحو حائض) كنفساء (طواف وداع) ويسمى بالصدر أيضا (بفراق مكة) ولو مكبا أو غير حاج ومعتبر
 أو فارقها بسفر قصير كافي للمجموع للاتباع رواه البخاري وخبر مسلم لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت
 أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود وما ذكرته من وجوب طواف الوداع على غير الحاج والعتمر هو
 ما رجحه في الروضة وأصلها بناء على أنه ليس من الناسك والعمدة ما بيته في شرح الزواي أنه منها فلا يجب
 على من ذكرنا علم أنه لا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا لكن خرج للعمرة
 ولا على محرم خرج إلى منى وأن الحاج إذا أراد الانصراف من منى فعليه الوداع كافي للمجموع أما نحو
 الحائض فلا طواف عليها الخبر الشيخين عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه
 خفف عن المرأة الحائض وقيس بها النفساء فلو طهرت قبل مفارقة مكة لمها العود والطواف أو بعدها فلا
 ونحو من زيادتي (ويحجر تركه) ممن وجب عليه (بدم) تركه نسكا واجبا واستثنى منه البلقيني تبعاً للروايات
 التحيرة (فإن عاد) بعد فراقه بلا طواف (قبل مسافة قصر وطاف فلا دم) عليه لأنه في حكم القيم وكما
 لو جاوز الليقات غير محرم ثم عاد إليه وقولي وطاف من زيادتي وقولي فلا دم أولى من قوله سقط الدم (وإن
 مكث بعده) أي بعد الطواف ولو ناسيا أو جاهلا بقيد زده بقولي (للاصلاة أقيمت أو شغل سفر) كشراء
 زاد وشد رحل (أعاد) الطواف بخلاف ما إذا مكث لشيء من ذلك (ومن شرب ماء زمزم) ولو لم يشر

وشرط للرمي ترتيب
 وكونه سبعا ويبد
 ويحجر وقصد للرمي
 وتحقق إصابته ومن
 أن رمى بقدر حصي
 الخذف ومن عجز
 أناب ولو ترك رميا
 تداركه في باقي
 تشريق أداء وإلا لزمه
 دم ثلاث رميات
 ويجب على غير نحو
 حائض طواف وداع
 بفراق مكة ويحجر تركه
 بدم فإن عاد قبل مسافة
 قصر وطاف فلا دم وإن
 مكث بعده لا لصلاة
 أقيمت أو شغل سفر
 أعاد ومن شرب ماء
 زمزم

حاج ومعتمر للاتباع رواه الشيخان وأن يتصلح منه وأن يستقبل القبلة عند شربه (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ولو تغير حاج ومعتمر وإن أوم كلام الأصل فيه وفيما قبله خلافه وذلك لخبر ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة ومنبرى على حوضي ، وخبر لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذان رواهما الشيخان وسنن لمن قصد المدينة الشريفة لزيارته أن يكثّر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فإذا رأى حرم المدينة وأشجارها زاد في ذلك وسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه ويستقبل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي بين قبره ومنبره كما مروى صلى نية المسجد بجانب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغها على هذه النعمة ثم وقف مستدبر القبلة مستقبل رأس القبر الشريف ويضع يده على راسه أو راسه على راس القبر الشريف أو راسه على راس القبر الشريف من علق الدنيا ويصلح بلا رفع صوت وأقله السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر صوب يمينه قدر ذراع فيصلي على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع فيصلي على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو عاشاء لنفسه والمسلمين وإذا أراد السفر ودع المسجد ركعتين وآتى القبر الشريف وأعاد نحو السلام الأول .

(فصل في أركان الحج والعمرة وما بينهما وما يتعلق بذلك (أركان الحج) ستة (أحرام) به أي لية الدخول فيه لخبر إنما الأعمال بالنيات (ووقوف) برفة لخبر الحج عرفة (وطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (وسعى) لما روى الدارقطني وغيره بإسناد حسن كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم (وحلق أو تقصير) لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم كالطواف والراد إزالة الشعر كما مر (وترتيب العظم) بأن يقدم الإحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير والطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم ودليله الاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم وقد عده في الروضة كأصلها ركنا وفي المجموع شرطها الأول أنسب بما في الصلاة وقولي أو تقصير إلى آخره من زيادتي (ولا تجبر) أي الأركان أي لا تدخل للجبر فيها وتعلم ما يجبر بدم ويسمى بعضا وغيره ما يسمى هيئة (وغير الوقوف) من الستة (أركان للعمرة) لشمول الأدلة لها وظاهر أن الحلق أو التقصير يجب تأخيرهما عن سعيها فالترتيب فيها مطلق (ويؤديان) أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه لأنه إما أن يحرم بهما معا أو يبدأ بحج أو بعمره قالت عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامنا أهل بحج ومنامنا أهل بعمره ومنامنا أهل بحج وعمره رواه الشيخان أحدها أن يؤديا (بافراد بأن يحج ثم يعتمر) بأن يحرم بعد فواغه من الحج بالعمرة ويأتي بعملها (و) ثانيها (بتمتع بأن يعكس) بأن يعتمر ولو من غير ميقات بلده ثم يحج سواء أحرم بالحج من مكة أم من ميقات أحرم بالعمرة منه أم من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه وإن أوم كلام الأصل اشتراط كونه من مكة أو من ميقات عمرته أو كون العمرة من ميقات بلده وسمى الآتي بذلك متمتعاً لتمتعاً بمحظورات الإحرام بين النسكين أو لتمتعاً بسقوط العود للبيقات عنه (و) ثالثها (بقران بأن يحرم بهما) معافى أشهر حج (أو بعمره) ولو قبل أشهره (ثم يحج) في أشهره (قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله) أي الحج فيها فيحصلان أما الأول فلخبر عائشة السابق وأما الثاني فلما روى مسلم أن عائشة أحرمت بعمره فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها بكى فقال ما شأنك قالت حضت وقبّحت الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج ففعلت ووقفت الواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك جميعا وخرجت بزيادتي قبل شروع ما إذا شرع في الطواف فلا يصح إحرامه بالحج لاتصال إحرام العمرة بمقصوده وهو أعظم أفعاله ما يقع عنها ولا

وزيارة قبر النبي صلى

الله عليه وسلم .

(فصل في أركان الحج

إحرام ووقوف وطواف

وسعى وحلق أو تقصير

وترتيب العظم ولا تجبر

وغير الوقوف أركان

للعمره ويؤديان بإفراد

بأن يحج ثم يعتمر ويتمتع

بأن يعكس وقران بأن

يحرم بهما أو بعمره

ثم يحج قبل شروع في

طواف ثم يعمل عمله

ويعتبر عكسه وأفضلها أفراد إن اعتزم حجة عامه (١٥٠) ولم يحدل حرام الحج إلى ميقات ووقت وجوب الدم عليه إجماعاً بالحج والأفضل ذبحه يوم نحر فإن

عجز بحرم صام قبل نحر
ثلاثة أيام تسن قبل
عرفة وسبعة في وطنه .

[مسئلة] قالوا يجب

على المتمتع والقارن
دم إن لم يكونا من
حاضري الحرم لأتبعهما
ربحاً ميقاتاً أي وهو
ميقات العمرة الذي
يكون لو أفردا بخلاف
حاضري الحرم فإنهم
لم يرجعوا ميقاتاً وفيه أن
هذا إنما يتم في المتمتع
للسكنى لا في القارن مطلقاً
ولا في المتمتع الخارج عن
مكة فإنهما ربحا بميقات
العمرة. والجواب بأن
المراد لم يرجعوا ميقاتاً

حاملو الذي يرجعوا بميقات
خاص بهم خروج عن
الوضوح من أن الذي
رجعه غير حاضريه هو
ميقات العمرة فيلزم
أن يكون هو المنى في
حاضريه ويورد عليه
ما مر فعمل هذا الجواب
مبنى على قصر التعليل
على المتمتع وأن الذي
رجعه هو ميقات الحج
ومعنى رجعه له أنه
لا يلزمه المودالية عند
الإجماع بالحج بخلاف

ينصرف بعد ذلك إلى غيرها وتخصيص الأصل بالإجماع بهما يكونه من للبيات والإجماع بالعمرة بكونه في
أشهر الحج اقتصار على الأفضل (ويتمتع عكسه) بأن يحرم حج ولو في أشهره ثم بعمره قبل طواف لأنه
لا يستفيد به شيئاً بخلاف إدخال الحج على العمرة فإنه يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت (وأفضلها) أي هذه
الأوجه (إيراد) بقيد زده بقولي (إن اعتزم حجة عامه) فلو أخرت عنه العمرة كان الأفراد مفضولاً لأن تأخيرها
عنه مكروه (ثم تمتع) أفضل من القارن على خلاف في أفضل ما ذكر ومنشأ الخلاف اختلاف الروايات في
إجماعه عليه السلام روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ، وروى أنه أحرم متمتعاً ورجع الأول
بأن رواه أكثر وبأن جازأتمهم أقدم حجة وأشد عناية بضبط المناسك وبأنه عليه السلام اختاره أولاً كما
بينته مع فوائد في شرح الروض وأما ترجيح التمتع على القارن فلأن أفعال التمسك فيها أكمل منها في
القارن (وعلى) كل من (التمتع والقارن دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي
وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنها عليها السلام ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت ولكن قارنات
(إن لم يكونا من حاضري الحرم) لقوله تعالى في المتمتع ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
وقيس به القارن فلا دم على حاضريه (وهم من) مساكينهم (دون مرحلتين منه) أي من الحرم لقرينهم منه
والقريب من النحر يقال إنه حاضره قال تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قرية من
والمنى في ذلك أنهم لم يرجعوا ميقاتاً كما أوضحته في شرح الروض فمن جاوز الميقاتين الآفاقيين ولو غير
مريد لسكناً ثم بدله فأحرم بالعمرة قرب دخول مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع لأنه ليس من الحاضرين
لعدم الاستيطان وقوله الروضة كأصلها في دون المرحلتين من جاوز الميقات مريد النفس ثم أحرم بعمره
لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن ولا يضرب التمسك بالمريد لأن غيره مفهوم بالمواقفة ومن إطلاق
المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا للمسجد الحرام بعد جامهم هذا وعبر في الحرر
بدل الحرم بمكة قال الأسنوي والفتوى على ما فيه قد نقله صاحب التقريب عن نص الإمام ثم قال وأيده
الشافعي بأن اعتبار ذلك من الحرم يؤدي إلى إدخال البعيد عن مكة وإخراج القريب لا اختلاف المواقف
وعطفت على مدخول إن قولي (واعتمر للمتمتع في أشهر حجة عامه) فلو وقعت العمرة قبل أشهره أو فيها والحج
في عام قابل فلا دم وكذا لو أحرم بها في غير أشهره وآتى بجميع أفعالها في أشهره ثم حج (ولم يحدل إجماعاً بالحج
إلى ميقات) ولو أقرب لمكة من ميقات عمرته أو إلى مثل مسافة ميقاتها فلو عاد إليه وأحرم بالحج فلا دم لا تنفاه
تمتعوا ترفه وكذا لو أحرم به من مكة أو دخلها القارن قبل يوم عرفته عاد كل منها إلى ميقات (ووقت وجوب
الدم عليه) أي على المتمتع (إجماعاً بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ووقت جوازه بعد
القراع من العمرة وقبل الإجماع بالحج ولا يتأقت ذبحه كسائر دماء الجبرانات بوقت (و) لكن (الأفضل
ذبحه يوم نحر) للاتباع وخروجاً من خلاف من أوجبه فيه (فإن عجز) عنه حساً أو شرعاً (بحرم صام) بدله
وجوباً (قبل) يوم (نحر) من زيادتي (ثلاثة أيام تسن قبل) يوم (عرفة) لأنه يسن للحاج فطره ولا يجوز
صوم شيء منها يوم النحر ولا في أيام التشريق كما مر ذلك في باب ولا يجوز تقديمها على الإجماع بالحج لأنها عبادة
بدنية فلا تقدم على وقتها (وسبعة في وطنه) قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا
رجعتم وأمر عليه السلام بذلك كما رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق فإن توطن مكة مثلاً

السبب بجواز البيات فإن كان المتمتع من حاضري الحرم فلا دم عليه لأنه إن كان مكياً فلم يرجع ميقاتاً أصلاً وإن كان خارجاً ولو
عن مكة فلم يرجع ميقاتاً عاماً وإنما ربح ميقاتاً خاصاً به ورجعه لا يوجب الدم هذا حكم التمتع ويقاس عليه القارن قياساً وأولوا في وجوب
الدم وكذا في عدم وجوبه لأنه فرغ المتمتع في الوجوب فإذا لم يجب في الأصل لزم أن لا يجب في الفرع كذا أفاده في شرح الروض والله أعلم

أو بعد فراغة من الحج صام بها كاشمله كلامي دون كلاله (ولو فاته الثلاثة) في الحج (لزمه أن يفرق
ل قضاها بينها وبين السبعة) بقيد زده بقولي (يقدر تفريق الأداء) وهو أربعة أيام مع مدة إمكان
ميره إلى وطنه على العادة البالغة إن رجع إليه وذلك لأنه تفريق واجب في الأداء يتعلق بالفعل وهو
لنفسك والرجوع فلا ينقطع بالغوت كترتيب أفعال الصلاة (ومن تاج كل) من الثلاثة والسبعة
داء وقضاء مبادرة للعبادة .

(باب ما حرم بالإحرام)

لأصل فيه مع ما يأتي أخبار تكبر الصحيحين عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من
الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد ملين
للبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسعر عفران أو ورس زاد البخاري
ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وتكبر اليهقي بإسناد صحيح نهى النبي ﷺ عن لبس القميص
والأقمصة والسراويلات والخفين إلا أن لا يجد النعلين (حرم به) أي بالإحرام (على رجل ستر بعض رأسه
بما يجد سائر) من محيط أو غيره كقلنسوة وخرقة وعصابة وطبق مخين بخلاف ما لا يجد سائرًا كاستغلاله
محمل وإن مسه وحمله قبة أو عدلا واتهاه في ماء وتغطية رأسه بكفه أو كف غيره نعم إن قصد بمحل القفة
رأبها الستر حرم كاتخاذ كلام الفوراني وغيره (وليس محيط) ضم اليم وبمحطة أي لبسه على ما يعتاد
ليه ولو بضوء (بخطاطة) كقميص (أو نسج) كزرد (أو عقد) نجية لبد (في باقي بدنه ونحوه) كنجية بأن
جعلها في خريطة لأمم بخلاف غير المحيط المذكور كإزار ورداء ونحوه أن يعقد إزاره ويشد خيطه عليه
ليثبت وأن يحمله مثل الحجرة ويدخل فيها التكة إحكاما وأن يغرز طرف رداءه في طرف إزاره لا يخل رداءه
بنحو مسلة ولا يربط طرف بأخر بنحو خيط ولا يربط شرج برجي وقولي ونحوه من زيادتي (و) حرم به (على
امرأة) حرّة أو غيرها (ستر بعض وجهها) بما يعد سائرًا وعلى الحرّة أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسها
إلا به لا يقال إلا عكس ذلك بأن تكشف من رأسها ما لا يتأتى كشف وجهها إلا به لأن قول السترا حوط من
الكشف (وليس قفاز) وهو ما يعمل اليد ويحشى بقطن ويزر على الساعد لقيها البرد فلها لبس المحيط
في الرأس وغيرها وأن تسدل على وجهها ثوبا متجافيا عنه بخشبة أو نحوها فإن وقعت فأصاب الثوب وجهها
غير اختيارها ورأته حالًا فلا فدية أو عمدًا أو استدله وجبت وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدونه
ولا كشفهما فلو سترها لزمته الفدية لستر ما ليس له ستره لأن ستر الوجه أو كشفها وإن أتم فيهما وقد
سقط الكلام على ذلك في شرح الروض وعلى الولي منع الصبي من محرّمات الإحرام وإذا وجبت فدية فهي
على الولي نعم إن طيبه أجنبي فطليه (بالحاجة) فلا يحرم على من ذكر ستر أو لبس ما منع منه لعدم وجدان
غيره أو لنداء أو حر أو برد ونحوه نعم لا يلبس القميص لفقد الرداء بل يرتدي به ونحوه بما ذكر الفدية كما
يجب به بلا حاجة نعم لا يجب فيما إذا لبس الرجل من المحيط لعدم وجدان غير سر أو بل لا يتأتى الاتزار به أو
خفين قطعاً من أسفل الكعبين وقولي الحاجة أعم من قوله إلا إذا لم يجد غيره في لبس غير القفاز ومن زيادتي
في لبسه (و) حرم به (على كل) من الرجل وغيره (تطيب) سته (لبدنه) ولو باطنًا بنحو (كل) (أو ملبوسه)
ولو نمل أو هو أعم من قوله أو ثوبه (بما قصد راحته) الطيبة ولو مع غيرها كسك وعود وكافور للامرأول
الباب فيه فدية وقولي بما إلى آخره من زيادتي وخرج تطيبه تطيب غيره له بشرائه وقدرته على دفعه
ومالوا لقت عليه الریح طيباً وشم ماء الورد وحمل الطيب في كيس مربوط وبما بعدهما لا تقصداً لاحتوائه وإن كانت
طيبة كقرفة نفل وآرج وشيح وعصفر فلا يحرم عليه شيء من ذلك فلا فدية فيه لكن تتركه المبادرة إلى إزالته
في صورتني تطيب غيره وإلقاء الریح عند زوال عذره فإن أخر وجبت الفدية ويحتمل مع ما ذكر عقل الاسكران

ولو فاته الثلاثة لزمه
أن يفرق في قضاها
بينها وبين السبعة بقدر
تفريق الأداء ومن
تاج كل .

(باب ما حرم بالإحرام)

حرم به على رجل ستر
بعض رأسه بما يعد
سائرًا ولبس محيط
بخطاطة أو نسج أو عقد
في باقي بدنه ونحوه
وعلى امرأة ستر بعض
وجهها ولبس قفاز
إلا لحاجة وعلى كل
تطيب لبده أو ملبوسه
بما قصد راحته

واختيار وعلم بالتحريم والإحرام كما تعتبر الثلاثة في سائر محرمات الإحرام ويحترع العلم بالتحريم والإحرام
 هذا العلم بأن المسوس طيب يعلق (ولا يكره غسله) أى كل من بدنه أو ملبوسه (بنحو خطمي) كسدر
 فلا يحرم وإنما يسن تركه لأنه لا إزالة الأوساخ للترزين والتنمية ونحو من زيادتي (و) حرم به على كل (دهن
 شعر رأسه أو لحيته) بدهن ولو غير مطيب كزيت ومن ودهن لوز لما فيه من الترزين لما في الخبر المحرم أشعث
 أغبر أى شأنه للأموار به ذلك قضي ذلك الفدية والظاهر كما قال المحب الطبري التحريم في بقية شعور الوجه
 كحاجب وشارب وعنفقة ونحوه بما ذكره سائر البدن ورأس أفرع وأصلع وذقن أمرد فلا يحرم دهنها بما
 لا طيب فيه لأنه لا يقصد به ترزينها بخلاف الرأس المحلوق يحرم دهنه بذلك لتأثيره في تحسين شعره الذي
 يثبت بعد (و) حرم به على كل (إزالة شعره) من رأسه وغيره (أو ظفروه) من يده أو رجل قال تعالى ولا تحلقوا
 رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله وقيس بما في الآية الباقي بجامع الترفه وللرا من ذلك الجنس الصادق بالوحدة
 فأكثر وبعضها (إلا العذر) بكثرته قل أو بقاء الجراحة أو بتأذ كان تأذي بشعر ثبت بعينه أو غطاها
 أو بكسر ظفروه فلا يحرم الإزالة بل ولا يلزمه الفدية في التأذي بما ذكره كالتلثم للنمى عليه والمجنون
 والعبي غير المميز (وفي) إزالة (شعرة) واحدة (أو ظفر) واحد أو بعض شيء منها (مد) من طعام (و)
 في (اثنين) من كل منها (مدان) لسر تبيض الدم فعدل إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في
 جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة بل بعضها هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات
 فتولت به وذكر حكم الظفر في هذه وفي العذر من زيادتي هذا (إن اختار مدنا) فإن اختار الطعام قضي
 واحد منها صاع وفي اثنين صاعان أو الصوم قضي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين والتقييد بهذا من
 زيادتي (وفي) إزالة (ثلاثة) فأكثر من كل منهما ولو بحد (ولاه) من زيادتي بأن يتجدد المكان والزمان عرفا
 (فدية) أما في الحلق بحد فلا يفن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أى خلق شعر رأسه فدية وأما
 بغيره فبالأولى وقيس بالخلق غيره وسيأتى أن هذه الفدية بخيرة والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الأظفار
 ولا يعتبر جميعه بالإجماع ولو خلق شعر رأسه ولو مع شعر باقي بدنه ولا يلزمه فدية واحدة لأنه يعد فصلا واحدا
 والفدية على المحلوق ولو بلا إذن منه إن أطاق الامتناع منه لتفريطه فيما عليه حفظه وإضافة الفعل إليه
 فيها إذا أذن للخالق أو سكنت بدليل الحث به ولأنهما وإن اشتركا في الحرمة في هذه فقد اشتركا في المحلوق بالترفة
 ولا يشكل هذا بقولهم بالباشر مقدم على الأمر لأن ذلك محله إذا لم يعد نفسه على الأمر بخلاف ما إذا عاد كما
 لو غضب شاة وأمر قصابا بذبحها لم يضمنها إلا القاصب (و) حرم به على كل (وطء) بشرطه التي أشرت إليها
 فيما مر قال تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أى فلا ترثوا ولا تنقضوا والرفث مفسر بالجماع
 (ومقدماته بشهوة) كما في الاعتكاف وهذا من زيادتي وعليه دم لكنه يسقط عنه إن جامع عقبة لدخوله
 في بدنة الجماع وكالمقدمات استثناءه بضوء كيد له لكن إنما يلزمه الدم إن أزل (ويفسد به) أى بالوطء
 للذكور من غير الحنث (حج) للنهي عنه في الآية والأصل في النهي اقتضاء الفساد (قيل التحليلين) لا بينهما
 كسائر المحرمات (و) تفسد به (عمرة) بقيد زده بقولي (مفردة) كالحج وغير المفردة تابعة للحج صحة
 وقبادة (وتجب به) أى بالوطء للفسد (بدنة) بصفة الأضحية وإن كان النسيك نقلا (على الرجل) روى
 ذلك مالك في الوطء عن جمع من الصحابة ولا يخالف لهم والبدنة المرادة الواحدة من الإبل ذكر أو أنثى
 فإن عجز بفقره فإن عجز فبيع شيء ثم يقوم البدنة ويتصدق بقيمتها طعنا ثم يصوم عن كل مد يوما وخرج
 زيادتي على الرجل المرأة فلا شيء عليهما غير الأثم (و) يجب به (مضى في فاسدها) أى الحج والعمرة لقوله
 تعالى وآموا الحج والعمرة لله وغير النسيك من العبادات لا يتم فاسدها للخروج منه بالفساد (و) يجب عليه (إعادة
 فورا) وإن كان نسكه نقلا لأنه وإن كان وقتها مواسا تضييق عليه بالشرع فيه والفضل من ذلك يصير بالشروع

ولا يكره غسله بنحو
 خطمي ودهن شعر
 رأسه أو لحيته وإزالة
 شعره أو ظفروه إلا العذر
 وفي شعرة أو ظفر مد
 واثنين مدان إن اختار
 دما وفي ثلاثة ولا فدية
 ووطء ومقدماته بشهوة
 ويقصد به حج قبل
 التحليلين وعمرة مفردة
 وتجب به بدنة على
 الرجل ومضى في
 فاسدها وإعادة فورا

فيه فرضاً أى واجب الاتعام كالقرض بخلاف غيره من النفل فان كان الفاسد عمرة فاعادتها فوراً ظاهر أو
حجاً فيصير في سنة الفساد بأن يحصر بعد الجماع أو قبله ويتعذر النسي فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق
فإن لم يحصر أعاد من قابل وعبر الأصل وغيره هنا وفيما يأتي بالقضاء وهو محمول على معناه اللغوي لأنه وقع في
وقته كالصلاة إذا فسدت وأعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن الفاسد ويتأدى بهما ما كان يتأدى بالأداء لولا
الفساد من فرض الاسلام أو غيره ولو أفسدها بوطء لزمه بدنة أيضاً لإعادة عنها بل عن الأصل ويلزمه أن
يجرم في الاعادة عما أحرم منه في الأداء من ميثاق أو قبله فان كان جاوز الميثاق ولو غير مريد للنسك لزمه في
الاعادة الاحرام منه نعم إن كان سلك فيها غير طريق الأداء أحرم من قدر مسافة الاحرام في الأداء إن لم يكن
جاوز فيه الميثاق غير محرم وإلا أحرم من قدر مسافة الميثاق ولا يلزمه أن يجرم في مثل الزمن الذي أحرم فيه
بالأداء (و) حرم به (تعرض) ولو بوضع يد بشرائه أو ودية أو غيرها (ل) بكل صيد (ما) كقول برى وحشى
قال تعالى وحرم عليكم صيد البر مادمت حراماً أى أخذه مستأنساً كان أو لا مملوكاً أو لا بخلاف غير المأكول
وإن كان برى أو حشياً فلا يجرم التعرض له بل منه ما فيه أذى كسمرو وفسر فيسن قتله ومنه ما فيه نفع وضرر
كفهد وصقر فلا يسن قتله لنفعه ولا يكره قتله لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورحمة فيكره
قتله وبخلاف البحرى وإن كان البحر فى الحرم وهو ما لا يعيش إلا فى البحر وما يعيش فيه وفى البر كالبرى
وبخلاف الإنسى وإن توحش لأن الأصل حله ولا معارض (و) لكل (متولده) أى من المأكول المذكور
(ومن غيره) احتياطاً ويصدق غيره عقلاً بغير المأكول من بحرى أو برى وحشى أو إنسى وبالمأكول من
بحرى أو إنسى كمتولد من ضبع وضفدع أو ذئب أو حمار إنسى وكتولد من ضبع وحوت أو شاة بخلاف التولد
من حمار وفرس أهليين ومن ذئب وشاة ونحو ذلك لا يجرم التعرض له (كحلال) ولو كافراً تعرض لذلك وهما
أوأحدهما أو الآلة كلا أو بعضاً (محرم) فانه يحرم لحبر الصحيحين قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة
إن هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يضد شجره ولا ينفر صيده وقيس بمكة باقى الحرم نعم لا يحرم عليه
فيه التعرض لصيد مملوك لأنه صيد حل وتعيرة بالتعرض له الشامل للتعرض لجزئه كشعره وبيضه
أى غير مندر ولو بلغااته غير ما عمن تعبيرى باصطياده وأما اللذر فلا يحرم التعرض له ولا يضمن إلا أن يكون
بيض نعام (فإن تلف) ما تعرض له من ذلك (ضمنه) بما يأتى قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن
قتله سكم مستعداً فجزاء مثل ما قتل من النعم وقيس بالمحرم الحلال المذكور بمجامع حرمة التعرض وتعيرى
بالتلف أعمن تعبيره بالتلف فيضمن كل من المحرم والحلال فى غير ما استثنى فيه ما تلف فى يده ولو ودية
كالغاصب لحرمة إمساكه ولو أحرم من فى ملكه صيد زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن غلغل ولا يمكن المحرم
من صيده ويلزمه إرساله وما أخذه من الصيد بشرائه لا يملكه لعدم محبة شرائه ويلزمه رده الى مالكه ويقاس
بالمحرم الحلال المذكور فى عدم ملكه ما يصيده ثم لا فرق فى الضمان بين العامل والخطأى والجاهل والناسى
للأحرام والتعمد فى الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له نعم لو صال عليه صيد فقتله دفعا أو جن قتل
صيداً أو غم الجراد الطريق ولم يجد بداً من وطئه فوطئه فمات أو كسريضة فيها قرخ له روح فطار وسلم
أو خلص صيداً من فم سبع مثلاً وأخذه ليدأويه أو يتعمده فمات فى يده فلا ضمان ثم الصيد ضربان ماله
مثل فى الصورة تقريباً فيضمن به وماله مثل له فيضمن بالقيمة إن لم يكن فيه ثقل ومن الأول ما فيه ثقل بعضه
عن النبي ﷺ وبعضه عن السلف كإسنه فى شرح الروض فيتبع (ففى نعامه) ذكر وأنثى (بدنة)
كذلك لا بقرة ولا شياه (و) فى (واحد من بقر وحش وحماره بقرة و) فى (ظبي تيس) هذا من
زيادى (و) فى (ظبية عنز) وهى أنثى العز التى تم لها سلنة (و) فى (غزال معز صغير) فى الذكر جدى
وفى الأنثى عناق وقولى وظبية الى آخره أولى من قوله وفى الغزال عنز لأن الغزال ولد الظبية إلى طلوع قرنيه

وتعرض لما كول برى
وحشى ومتولد منه
ومن غيره كحلال يحرم
فإن تلف ضمنه فى
نعامه بدنة وواحد من
بقر وحش وحماره بقرة
وظبي تيس وظبية عنز
وغزال معز صغير

ثم هو سد ذلك على أولية (و) في (أرنب) ذكر أو أنى (عناق) وهي أنى العز إذا قويت ما لم تبلغ سنة
 ذكره النووي في تحريره وغيره (و) في (ربوع) وسيأتي تحصيله وتفسير الأرنب في الأطعمة (وور)
 باسكان الباء أنى في كل منها (خفرة) وهي أنى للعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر
 جفرسمى بالأمة جفر جبهه أى عظم لكن يجب كقوله الشيخان أن يكون المراد بالخفرة هنا ما دون العناق
 إذا الأرنب خبر عن الربوع وذكر الور من زيادته وهو جمع وبره وهي دوية أصغر من السنور كحلاء
 اللون لا تلبطها ذكره الجوهرى (و) في (حمام) وهو ما جب وهدر كيام (شاة) عجم الصحابة وهذا
 من زيادته (ومالا نقل فيه) من الصيد (عجم عثله) من النعم (عدلان) قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم
 ويعتبر كما في الروضة كأصلها كونهما قهين فطنين واعتبار ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه
 محمول على الفقه الخاص بما يحكم به هنا وما في المجموع من أن الفقه مستحب محمول على زيادته ويجزى
 فداء الذكر بالأنثى وعكسه وللعب بالمعجب إن أحمد جنس العيب (كقيمة مالا مثل له منه) أى مما لا نقل
 فيه كجراد وعصافير فانه يحكم به عدلان عملا بالأصل في التقومات وقد حكمت الصحابة بها في الجراد وكلام
 الأصل لا يفيد هذا إلا بناية وخرج زيادته منه مالا مثل له مما فيه نقل كالحمام فيتبع فيه النقل كالحرم
 (وحرم) ولو على حاله (تعرض) بقطع أو قلع (النايت حرى مالا يستنبت) بالناء للمفعول أى لا يستنبته
 الناس بأن يثبت بنفسه (ومن شجر) وإن استنبت لقوله في الخبر السابق ولا يضد شجرة أى لا يقطع
 ولا يخلت خلاه وهو بالتصريح الحشيش الرطب أى لا ينزع قلع ولا قطع وقيس بما ذكر في الخبر غيره بما ذكر
 وخرج بالنات اليابس فيجوز التعرض له نعم الحشيش منه يحرم قلعه إن لم يمت لاقطعه وبالحرى ثابت الحل
 فيجوز التعرض له ولو بعد غرسه في الحرم بخلاف عكسه عملا بالأصل فيها ومالا يستنبت من غير الشجر
 ما يستنبت منه كبر وشعر فلما لم يكن التعرض له وقولى ومن شجر أولى من قوله والمستنبت كغيره (لا أخله)
 أى النابت المذكور قطعا أو قلما (المف) (بهايم و) (لدواء) فلا يحرم للحاجة إليه كالإذخر الآتى
 بيانه وفي معنى الدواء ما يتخذى به كرحلة وقلعة ويمتنع أخذه ليعه ولولين يطف به دواءه (ولا أخذ إذخر)
 بذلك معجزة لما في الخبر السابق قال العباس يا رسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم ويوتهم فقال عليه السلام
 إلا الإذخر ومعنى كونه ليوتهم أنهم يستقونها به فوق الحشب والقين الحداد (و) لا أخذ (مؤذ)
 كشجر ذي شوك ويجوز أخذ ورق الشجر بالخط وأخذ ثمره وعوده سواك ونحوه وتعبيرى بالمؤذى أولى
 من تعبيرة بالشوك (ويضمن) أى النابت المذكور (به) أى بالتعرض له قياسا على الصيد بمجامع النع
 من الأنثاف لحرمه الحرم (ففى شجرة كبيرة) عرفا (بقرة و) فى (مقاربت سبعها شاة) رواه الشافعى عن
 ابن الزبير ومثله لا يقال إلا بتوقيف ولأن الشاة من البقرة سبعها سواء أخلفت الشجرة أم لا بخلاف نظير فى
 الحشيش كما يأتى قال فى الروضة كأصلها والبدنة فى معنى البقرة ثم إن شاء دمج ذلك وتصدق به على ما كان
 الحرم أو أعطاهم بغيره طعاما أو صام لكل مديوما وقولى ومقاربت سبعها أولى من قوله والصغيرة فإنها
 لو صغرت جدا فالواجب القيمة كفى الحشيش الرطب إن لم يخلف وإلا فلا ضمان كفى سن غير الثغور (وحرم
 المدينة ووج) بالرفع وهو من زيادته وإذ بالطنائف (كحرم مكة فى حرمة) التعرض لصيدها ونابتها
 روى الشيخان خبر إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها زاحم سلم ولا يصاد
 صيدها وفى خبر أبى داود بإسناد صحيح لا يخلت خلاها ولا يفرصيدها وروى أبو داود والترمذى خبر ألا إن
 صيد ووج وعضاها حرام محرر واللاتان الجرثان ثنية لا يقوهى أرض ذات خجارة سود وهما شرق المدينة
 وغربها فحرمها ما بينهما عرضا وما بين جبلتيها غير وثور طولا (قط) أى دون ضئهما لأن محلها
 ليس محل للنسك وتعبيرى بما ذكر أعظم من قوله وصيد المدينة حرام ولا يضمن (وفى) جزاء صيد (مثل)

وأرنب عناق وربوع
 وور وخفرة وحمام شاة
 ومالا نقل فيه يحكم بمثله
 عدلان كقيمة مالا مثل
 له منه وحرم تعرض
 لنايت حرى مما
 لا يستنبت ومن شجر
 ولا أخذه لبائهم ولدواء
 ولا أخذ إذخر ومؤذ
 ويضمن به فى شجرة
 كبيرة بحر وما قاربت
 سبعها شاة وحرم المدينة
 ووج كحرم مكة فى
 حرمة فقط وفى مثل

ذبح مثله وتصدق به على مساكين الحرم (الشاملين لفقرائه لأن كلامهما يشمل الآخر عند الافتراء وذلك بأن يفرق لحمه وما يتبعه عليهم أو يمسكهم جملته مذبوحاً (أو إعطاؤهم بقيمته) أي بقدر قيمة مثله (طعاماً) يجزى في الفطرة وهذا أعم من قوله يقوم الثلث دراهم ويشتري بها طعاماً لهم (أوصوم) حيث كان (لكل مند يومه) قال تعالى هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ولم يعتبروا في الصوم كونه في الحرم لأنه لا غرض للمساكين فيه لكن في الحرم أولى لشرفه (و) في جزاء صيد (غير مثلي) بما لا تقل فيه (تصدق) عليهم (بقيمته) أي بقدرها (طعاماً أو صوم) لكل مند يوماً كالمثلي أما ما فيه تقل فظاهر أنه كالمثلي كما أن المثلي قد يكون كغير المثلي كالحامل فانها تضمن بحامل ولا تندفع بل تقوم (فإن انكسر مد) في القسمين (صام يوماً) لأن الصوم لا يتبعض وهذا من زيادتي والعبرة في قيمة غير المثلي بمعدل الإلتاف وزمانه قياساً على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثلي بمكث من إرادة شؤبه لأنها محل ذبحه لو أريد قال في الروضة كأصلها وهل يتبرق العدول إلى الطعام سعره بمعدل الإلتاف أو بمكة احتمالان للامام والظاهر منهما الثاني (وفي فدية) ارتكاب (ما يحرم) ويضمن أي ما من شأنه ذلك (غير مفسد وصيد ونابت) كالحق وقلم وطبيب وجماع ثان وأوين التحليلين (ذبح) لما يجزى أضحية ويفعل فيه ما مر وإطلاق الذبح أولى من تنقيده له بشاة (أو تصدق بثلاثة أصع) بالمذبح جمع صاع (لستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع وأصل أصع أصوع أبدل من واوه همزة مضمومة وتقدمت على الصاد وتقلت ضميتها إليها وقلت هي ألفاً (أو صوم ثلاثة أيام) قال تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه أي خلق فدية من صيام أو صدقة أو نسك، وروى الشيخان أنه عليه السلام قال لكعب بن عجرة أيؤذك هوام رأسك؟ قال نعم قال أنسك شاة أو نحم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح القاء والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق وبالعدور غيرها وتعبري بما يحرم أعم من تعبيرة بالخلق وخرج بزبادتي غير مفسد وصيد ونابت الثلاثة وتقدم حكمها. والحاصل أن دم الفساد كدم الإحصار دم ترتيب وتعديل بمعنى أن الشارع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة وأن دم الصيد والنابت دم تخيير وتعديل وأن دم ما نحن فيه دم تخيير وتقدير بمعنى أن الشارع قدر ما يعدل إليه بما لا يزيد ولا ينقص (ودم ترك مأمور) كإحرام من اليقات ومييت بمزدلفة ليلة النحر (كدم تمتع) في أنه إن عجز عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لا شترأك موجب ما في ترك مأمور إذ الوجوب لدم التمتع ترك الإحرام من اليقات كما مر وهذا هو الأصح في الروضة كأصلها وغيره تعالى أكثرين فهو دم ترتيب وتقدير وما في الأصل من أنه إذا عجز تصدق بقيمة الشاة طعاماً فإن عجز صام لكل مديوم ما ضعف والدهم عليه دم ترتيب وتعديل (وكذا) أي وكدم التمتع (دم فوات) للحج وسياق في الباب الآتي وجوبه مع الإعادة (وبذبحه في حجة الإعادة) لافي عام الفوات كما أمر بذلك عمر رضي الله عنه وأما لك وسياق بطوله في الباب الآتي (ودم الجبران لا يختص) بذبحه (بزمن) لأن الأصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكنه يسن أيام التضحية وينبغي كما قال السبكي وغيره وجوب البادرة إليه إذا حرم السبب كما في الكفارة فيحمل ما أطلقوه هناك على الإجزاء أما الجواز فأطلقوه على ما قرروه في الكفارة وتعبري بما ذكر أعم من قوله والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لشموله دم التمتع والقرآن وغيرها كالحلق بعذر وترك الجمع بين الليل والنهار في الوقف (ويختص) بذبحه (بالحرم) حيث لا حصر قال تعالى هدياً بالغ الكعبة فلو ذبح خارج لم يعتد به (و) يختص (صرفة كبده) من طعام (بمساكينه) أي الحرم القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وقولي وصرفه أعم من قوله وصرف لحمه وقولي كبده من زيادتي وتجب النية عند الصرف ذكره في الروضة عن الروياني (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح معتمر) بقيد زده بقولي (غير قارن) بأن كان مفرداً أو مرديتمتع

ذبح مثله وتصدق به
على مساكين الحرم أو
إعطاؤهم بقيمته طعاماً
أو صوم لكل مند يوماً
وغير مثلي تصدق
بقيمته طعاماً أو صوم
فإن انكسر مد صام
يوماً وفي فدية ما يحرم
غير مفسد وصيد
ونابت ذبح أو تصدق
بثلاثة أصع لستة
مساكين أو صوم ثلاثة
أيام ودم ترك مأمور
كدم تمتع وكذا دم
فوات وبذبحه في حجة
الإعادة ودم الجبران
لا يختص بزمن ويختص
بالحرم وصرفه كبده
لمساكينه وأفضل بقعة
لذبح معتمر غير قارن

(الروضة) (الحج) بأن كان مریدا إفراد أو قارنا أو متعتا ولو عن دم تمتعه (من) لأنهما محل تحللها (وكذا الهدى) أى حكم الهدى الذى ساقه للعمير للذكور والحاج تقربا (مكانا) فى الاختصاص والأفضلية (ووقته) أى ذبح هذا الهدى (وقت أضحية) مالم يبين غيره قياسا عليها فلو أخر ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قضاء وإلا قد فات فإن ذبحه كانت شاة لحم أو معلوم أن الواجب يجب صرفه إلى مساكين الحرم وأنه لا بد فى وقوع النفل موقعه من صرفه إليهم أما هدى الجبران فلا يختص بمن كافر وكذا إذا عين لهدى التقرب غير وقت الأضحية .

(باب الإحصار)

يقال حصره وأحصره لكن الأشهر الأول فى حصر العدو والثانى فى حصر الزنى ونحوه (والقوات) للحج وما يذكر معهما وقوات الحج قنات وقوف عرفة (الحصر) عن إتمام أركان حج أو عمرة بأن منعه عنه عدو مسلم أو كافر من جميع الطرق (تحلل) بما يأتى قال تعالى فإن أحصرتم أى وأردتم التحلل لما استيسر من الهدى وفى الصحيحين أنه عليه السلام تحلل بالهدى لما صدته الشركون وكان محرما بالعمرة فحرم حلقه وقال لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا وسواء أحصر الكل أم البعض منع من الرجوع أيضا لم لا يتم إن كان الوقت واسعا فالأفضل تأخير التحلل والإبقاء أن كان فى حرج فالأفضل تعجيله نعم قال الماوردي إن يتقن زوال الحصر فى الحج فى مدة يمكن إدراكه بعدها وفى العمرة فى مدة ثلاثة أيام امتنع التحلل ولو تمكن من الضى بقتال أو بذل مال لم يلزمه ذلك وإن قل إذا لا يجب احتمال الظلم فى أداء النسك (كنحو مريض) من فاقده ثقة وضال طريق ونحوهما (أن شرطه) أى التحلل بالعدوى لإحرامه أى أنه يتحلل إذا مرض مثلا فله التحلل بسببه لما روى الشيخان عن عائشة قالت : دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج ؟ قالت : والله ما أجدنى إلا وجعة فقال حبني واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستنى وقيس بالحج العمرة ولو قال إذا مرضت فأنحلال صار حلالا بنفس المرض من غير تحلل فإن لم شرطه فليس له تحلل بسبب ذلك لأنه لا يفيد زوال العذر بخلاف التحلل بالإحصار بل يصبر حتى يزول عذره فإن كان محرما بعمرة أو حج وفاته تحلل بعمل عمرة ونحو من زيادنى ويحصل التحلل لئذ كرو لم يمكنه عمل عمرة (بذبح) لما يحزى أضحية (حيث عذر) بإحصار أو نحو مرض (حلق) لما مرع آية ولا حلقوا رؤوسكم (بنيته) أى التحلل (فيهما) لاحتمالهما لغير التحلل (وبشرط ذبح من نحو مريض) فإن لم شرطه تحلل بالنية والحلق فقط فإن أمكنه الوقوف أى به قبل التحلل بذلك ذكر الترتيب بين الذبح والحلق مع قرن النية بهما ومع ذكر ما يتحلل به نحو المريض ومحل تحلله من زيادنى وإطلاقى للذبح أولى من تقيده بشاة وما يلزم للعدو ومن السماء أو ساقه من الهدى بما يذبحه حيث عذرا أيضا (فإن عجز) عن الدم (فطعام) يجب حيث عذر (بقيته) للدم مع الحلق والنية (فإن عجز وجب) (صوم) حيث شاء (لكل مد يوما) مع ذنبك كفى الدم الواجب بالإفساد (وله) إذا انتقل إلى الصوم (تحلل حالا) بحلق بنية التحلل فيه فلا يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الإطعام لطول زمنه فتعظم الشقة فى الصبر على الإحرام إلى فراغه (ولو أحرمت رقيق) ولو مكاتب (أو زوجة بلا إذن) فيما أحرمت به (فمالك أمره) من سيد أو زوج (تحليله) بأن يأمره بالتحلل لأن تقريرهما على إحرامهما يعطل عليه منافعهما التى يستحقها فلمهما التحلل حينئذ فيحلق الرقيق وينوى التحلل وتحلل الزوجة الحرة بما يتحلل به المحصر فلم أن إحرامهما بغير إذنه صحيح فإن لم يتحللا فله استيفاء منفعتيه منهما والإثم عليهما وإن أحرما بأذنه فليس له تحليلهما وسواء فى ذلك الحج والعمرة وإن فرضه الأصل فى الحج فى إحرام الزوجة ولو أذن لها فى العمرة فجافه تحليلهما بخلاف عكسه وليس له تحليل رجعية ولا بآن بل له حبسهما للمعدة والبعض كالرقيق إلا أن تكون مهايأة ويقع

الروضة والحاج منى وكذا الهدى مكانا ووقته وقت أضحية .

(باب الإحصار والقوات)

لحصر تحلل كمنحو مريض بشرطه بذبح حيث عذر حلق بنيته فيهما وبشرط ذبح من نحو مريض فإن عجز (فطعام) بقيته فصوم لكل مد يوما وله تحلل حالا ولو أحرمت رقيق أو زوجة بلا إذن فذلك أمره تحليله

نسكه نوبته فليس للسيد تحليه فإطلاقهم أنه كالريق جرى على الغالب (ولا إعادة على محصر) تحلل لعدم وروده ولأن القوات نشأ عن الإحصار الذي لا صنع له فيه نعم إن سلك طريقا آخر مساويا للأول أو صار إحرامه غير متوقع زوال الإحصار فقاته الوقوف فعليه الإعادة (فإن كان) نسكه (فرضا في ذمته إن استقر) عليه كحجة الإسلام بعد السنة الأولى من سنى الإمكان وكلا إعادة والنذر كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته (وإلا) أى وإن لم يستقر كحجة الإسلام في السنة الأولى من سنى الإمكان (اعتبرت استطاعة بعد) أى بعد زوال الحصر إن وجدت وجب والا فلا (وعلى من فاته وقوف) بعرفة (تحلل) لأن استدأته الإحرام كابتدائه وابتدأه حينئذ لا يجوز وذ كرو وجوب التحلل من زيادتي ويحصل (بعمل عمرة) بأن يطوف ويسعى إن لم يكن سعى بعد طواف قدوم وعمل فأن لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر في الحصر (و) عليه (دم) وتقدم أنه كعدم التمتع (وإعادة) فورا للحج الذى فاته بقوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الإحصار والأصل في ذلك ما رواه مالك في موطنه بإسناد صحيح أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحز هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدو كنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد ضيما ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع واشتد ذلك في الصحابة ولم ينكروه وإنما يجب الإعادة في قوات لم ينشأ عن حصر فإن نشأ عنه بأن أحصر فسلك طريقا آخر أطول أو أصعب من الأول أو صار الإحرام متوقعا زوال الحصر فقاته وتحلل بعمل عمرة فلا إعادة عليه كافي الروضة كأصلها لأنه بذل ما في وسعه كمن أحصر مطلقا.

(كتاب البيع)

يطلق البيع على قسم الشراء وهو عليك شئ على وجه مخصوص والشراء عليك بذلك وعلى العقد المركب منهما وهو المباداة بمقتضى مقابلة شئ بشئ وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبار كخبر سئل النبي ﷺ أى الكسب أطيب؟ فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أى لا غش فيه ولا خيانة رواه الحاكم وصححه (أركانه) كافي المجموع ثلاثة وهي في الحقيقة ستة (عاقده) بائع ومشتري (ومعقود عليه) مثنى ومثنى (وصيغة ولو كناية) وسماها الرافعي شروطا وكلام الأصل يدل عليه فإنه صرح بشرطية الصيغة التي هي الأصل وسكت عن الآخرين والصيغة (إيجاب) وهو ما يدل على التمليك السابق دلالة ظاهرة (كعتك ومملكتك واشترمتي) كذا بكذا ولومع إن شئت وإن تقدم على الإيجاب (وكعتك بكذا) ناويا البيع (وقبول) وهو ما يدل على التمليك السابق كذلك (كاشتريت وتملكت وقبلت وإن تقدم) على الإيجاب (كعتي) بكذا لأن البيع منوط بالرضا لخبر ابن حبان في صحيحه إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يبيع بمعاطة ويرد كل ما أخذه بها أو بدله إن تلف وقيل يمتنعها في كل ما يبعد فيه بيعا كخبر ولحم بخلاف غيره كالدواب والعقار واختاره النووي والتصرح باشتري من زيادتي ويستثنى من صحته بالكناية بيع الوكيل الشروط عليه الإشهاد فيه فلا يصح بها لأن الشهود لا يطلعون على النية فإن توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده ولو كتب إلى غائب يبيع أو غيره صح ويشترط قبول المكتوب إليه عند وقوفه على الكتاب ويمتد خيار مجلسه مادام في مجلس القبول ويمتد خيار السكاتب إلى انقطاع خيار المكتوب إليه فلو كتب إلى حاضر فوجه ان الاختار منهما تبعا للسبكي الصحة واعتبار الصيغة جار حتى في بيع متولى الطرفين كبيع مال من طفله وفي البيع الضمى لكن تقديرا كأن قال أعنت عبدك عنى بكذا ففعل فإنه يفتى عن الطالب ويلزمه العوض كإسأني في الكفارة فكأنه قال بعني واعتقه عنى وقد أجابه (وشروط فيهما) أى في الإيجاب والقبول ولو

ولا إعادة على محصر
فإن كان فرضا في ذمته
إن استقر عليه وإلا
اعتبرت استطاعته بعد
وعلى من فاته وقوف
تحلل بعمل عمرة ودم
وإعادة.

(كتاب البيع)

أركانه عاقد ومعقود
عليه وصيغة ولو كناية
إيجاب كعتك ومملكتك
واشترمتي وكعتك
بكذا وقبول كاشتريت
وتملكت وقبلت وإن
تقدم كعتي وشروط
فيهما

بكتابة أو إشارة أخرى ككسب أي حكمهما في كتاب الطلاق (أن لا يتخللها كلام أجنبي) عن العقد بمن يريد
أن يتم العقد ولو سيرا لأن فيه إعراضا عن القبول بخلاف اليسير في الخلع ويفرق بأن فيه من جانب الزوج
شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جمالة وكل منهما محتمل للجمالة بخلاف البيع وهذا بالنسبة لليسير من
زيادتي (و) أن (لا) يتخللها (سكوت طويل) وهو ما أشعر بإعراضه عن القبول بخلاف اليسير وأن لا يتغير
الأول قبل الثاني وأن يتلفظ بحيث يسمعه من جرحه وان لم يسمعه صاحبه بقاء الأهلية إلى وجود الشق الآخر
وأن يكون القبول من صدر منه الخطاب فلو قبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم ينعقد نعم لو قبل
وكيله في حياته قال ابن الرضا يظهر صحة بناءه على الأصح من وقوع الملك ابتداء للموكل قلت والأقرب خلافه
كأينته في شرح البهجة وغيره وتعبيري بما ذكر أولي من قوله وأن لا يطول الفصل بين لفظيهما (وأن
يتواقفا) أي الإيجاب والقبول (معنى فلو أوجب بالفسخ مكسرة قبل بصحبة) أو عكسه المفهوم بالأولى أو قبل
نصفه بخمسمائة (لم يصح) ولو قبل نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة صح عند التولي إذ لا مخالفة يذكر
مقتضى الإطلاق ونظر فيه الرافعي بأنه عدد الصفقة قال في المجموع والأمر كقول الرافعي لكن الظاهر الصحة
وقضية كلامهم البطالان في الوكيل بالقبول بخمسمائة وهو ما جزم به الرافعي في باب الوكالة والخلع وفي المجموع أنه
الظاهر واستغنيا ما نقله عن فتاوى القفال من الصحة (وعدم تعليق) لا يقتضيه العقد بخلاف ما يقتضيه
كأمر (و) عدم (تأقيت) وما من زيادتي فلو قال إن مات أبي فقد بعتك هذا بكذا أو بعتك بكذا شهرا لم
يصح (و) شرط (في العاقد) باثما أو مشتريا (إطلاق تصرف) فلا يصح عقد صبي ومجنون ومن حجر
عليه بسفه وتعبيري بإطلاق التصرف أولى من تعبيري بالرشد وأما صح بيع العبد من نفسه لأن مقصوده
العقود (وعدم إكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق لعدم رضاه قال تعالى إلا أن تكون
تجارة عن تراض منكم وبيع عن كراهة له عليه صبح كنظيره في الطلاق لأنه أبلغ في الإذن (وإسلام من يشتري
له) ولو بوكالة (مصحف أو نحوه) ككتب حديث أو كتب علم فيها آثار السلف (أو مسلم أو مرتد لا يفتي
عليه) لما في ملك الكافر للمصحف ونحوه من الإهانة والمسلم من الإذلال وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلا ولقاء علة الإسلام في الرد بخلاف من يفتي عليه كأيته أو ابنه فيصح
لا تفتاء إذ لاله بعدم استقرار ملكه وقولي أو نحوه مع حكم الرد من زيادتي وصرح به في المجموع بمسئلة
الرد (وعدم جراءة من يشتري له عدة حرب) كسيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل فلا يصح شراءه
لحربي لأنه يستعين به على قتالنا بخلاف التميمي أي في دارنا فإنه في قبضتنا وبخلاف غير عدة الحربي ولو بها
يتأني منه كالخيل إذ لا يتعين جعله عدة حرب وتعبيري بها أعم من تعبيري بالسلاح وشراء البعض من ذلك
كشراء السكل ومائات التملكات كالشراء ويصح بكراهة أكثر الذمى مسلما على عمل يعمل بنفسه لكنه
يؤمر بإزالة الملك عن منافعه وبلا كراهة ارتها به ويكره للمسلم بيع المصحف وشراؤه كذلك في المجموع
(و) شرط (في العقود عليه) مثنيا أو ثمانا خمسة أمور أحدها (طهر) له (أو إمكان) لطهره (بفسل فلا يصح
بيع نجس) كسكيب وخمر وغيرها مما هو نجس العين وإن أمكن طهره بالاستحالة كجلد ميتة لأنه لا يطهر
نهي عن ثمن السكيب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخزير رواها الشيخان والمعنى في الذكورات
نحاسة عينها فالحق بها باقي نجس العين وتعبيري بالعقود عليه أعم من تعبيري بالمبيع وقولي بفسل من
زيادتي (ولا) بيع (متنجس لا يمكن طهره ولو دهننا) تنجس لأنه في معنى نجس العين ولا أثر لإمكان طهر الما
القليل بالمسكثرة لأنه كالخمر يمكن طهره بالتخلل (و) ثانيا (نقع) به شرعا (ولو ماء وثرابا بجمعدهما) ولا يفتي
فيه إمكان تحصيل مثلها بلاتعب ولا مؤنة وسواء كان النفع حالا أم آلا كحشش صغير (فلا يصح بيع

أن لا يتخللها كلام
أجنبي ولا سكوت
طويل وأن يتواقفا
معنى فلو أوجب بالقبول
مكسرة قبل بصحبة
لم يصح ، وعدم تعليق
وتأقيت ، وفي العاقد
إطلاق تصرف وعدم
إكراه بغير حق وإسلام
من يشتري له مصحف
أو نحوه ومسلم أو مرتد
لا يفتي عليه ، وعدم
جرأة من يشتري له
عدة حرب ، وفي العقود
عليه طهر أو إمكان
بفسل فلا يصح بيع
نجس ولا متنجس
لا يمكن طهره ولو دهننا
ونقع ولو ماء وثرابا
بجمعدهما فلا يصح بيع

حشرات لا تنفع) وهي صفار دواب الأرض تكتية وعقرب وفأر وخفصاء. إذا وقع فيها يقابل بالمال وإن ذكر لها منافع في الجواهر بخلاف ما ينفع منها كضرب لمنفعة أكله وعلق لمنفعة امتصاص السم (و) لا بيع (سباع لا تنفع) كأسد وذئب وغر وما في اقتناء اللوك لها من الهبة والسياسة ليس من النافع للعتبة بخلاف ما ينفع منها كضرب للأكل وفهد للصيد وقيل للقتال (و) لا بيع (نحو حقي بر) كحقي شعير لأن ذلك لا يمد مالا وإن عد ضمه إلى غيره ونحو من زيادتي (و) لا تلمو) محرمة كطنبور ومزمار (وإن تقول رضاضها) أي مكسرها إذ لا تقع بها شرعا ولا يقدح فيه تقع متوقع رضاضها لأنها يهيتها لا يقصد منها غير العينة ويصح بيع إناؤه ذهب أو فضة (و) ثائنها (قدرة تسلمه) في بيع غير ضمني ليوثق بحصول العوض وتعبيري بذلك أولى مما عبر به (فلا يصح بيع نحو ضال) كآبق ومغصوب وجبر ندر (لن لا يقدر على رده) لمجرد عن تسلمه حالا بخلاف بيعه لقادر على ذلك نعم إن احتاج فيه إلى مؤنة ففي الطلب ينبغي اللع وتعبيري بذلك أولى من اقتصار الأصل على الضال والآبق والمغصوب (ولا) بيع (جزء معين ينقص فصله قيمته) أو قيمة الباقي كجزء إناؤه أو ثوب ثمين ينقص فصله ما ذكر للعجز عن تسليم ذلك شرعا لأن التسليم فيه لا يمكن إلا بالكبير أو القطع وفيه نقص وضرب مال بخلاف ما لا ينقص فصله ما ذكر كجزء غليظ كبراس وذراع معين من الأرض لا تنفاه المذخور ووجهه في الثانية حصول التغير في الأرض بين النصيين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي ولك أن تقول قد تضيق مرافق الأرض بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم في الأرض على التفصيل في الثوب وأجيب بأن النقص فيها يمكن تداركه بخلافه في الثوب وبه يحاج عما اعترض به من صحة بيع أحد زوجي خف مع نقص القيمة بالتفريق وتعبيري بجزء أعم من تعبيره بنصف قال في المجموع وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا بمنعه أن يواطىء صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيصبح بلا خلاف أما بيع الجزء الشائع من ذلك فيصح ويصير مشتركا (و) لا بيع (مرهون على ما يأتي) في بابه من شرط كون البيع بعد القبض وبغير إذن الرهن للعجز عن تسلمه شرعا نقول على ما يأتي أولى من قوله غير إذن مرهونه (و) لا بيع (جان تعلق برقبته مال) بقيد زدته (قبل اختيار فداء) لتعلق حق الجني عليه به كما في المرهون وأولى لأن الجناية تقدم على الرهن بخلاف ما إذا تعلق بها أو عجزتها فودلأنه يرجى سلامته بالعمو وبخلاف ما إذا تعلق المال بذمته كأن اشترى شيئا فيها بغير إذن سيده وأتلفه أو تعلق بكسبه كأن زوج وتعاقد نفقة زوجته وكسوتها بكسبه لأن البيع إنما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدين بها بخلاف ما بعد اختيار الفداء فيصح ولا يشكل بصحة الرجوع عن الاختيار لأن مانع الصحة زال باتصال الحق للذمة السيد وإن لم يلزمها مادام الجاني في ملكه وإذا صح البيع بعد اختيار الفداء لزمه المال الذي يفديه به فيجبر على أدائه فإن آذاه فذاك وإلا فسخ البيع وبيع في الجناية (و) راجعها (ولاية) للعاقدة عليه (فلا يصح عقد فضولي) وإن أجازه المالك لعدم ولايته على العقود عليه (ويصح بيع مال غيره) ظاهرا (إن بان) بعد البيع أنه (له) كأن باع مال مورثه ظانا حياته فإن ميتا تبين أنه ملكه وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (و) خامسها (علم) للعاقدين به عينا وقدرها وصفة على ما يأتي بيانه حذرا من الفرر لما روى مسلم أنه ^{عليه السلام} نهى عن بيع الفرر (ويصح بيع صاع من صبرة وإن جهلت صيغاتها) لعلها بقدر البيع مع تساوي الأجزاء فلا غرر وينزل البيع مع العلم بصيغاتها على الإشاعة فإذا علم أنها عشرة أصع فالمبيع عشرها ولو قلقت بعضها تلف بقدره من البيع ومع الجهل بها على صاع منها وللبيع تسليمه من أسفلها وإن لم يكن مرثيا لأن رؤية ظاهرها كروية كلها كما يأتي ولو لم يرق منها غيره معين (و) بيع (صبرة كذلك) أي وإن جهلت صيغاتها (كل صاع بدرم) نصب كل ولا يضر في مجهولة الصيغان الجهل بمجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بتك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرم

حشرات لا تنفع وسباع
لا تنفع ونحو حقي بر وآلة
لهو وإن تقول رضاضها
وقدرة تسلمه فلا يصح
بيع نحو ضال لن لا يقدر
على رده ولا جزء معين
ينقص فصله قيمته ولا
مرهون على ما يأتي ولا
جان تعلق برقبته مال قبل
اختيار فداء وولاية
فلا يصح عقد فضولي
ويصح بيع مال غيره
إن بان له وعلم وصح
بيع صاع من صبرة وإن
جهلت صيغاتها وصبرة
كذلك كل صاع بدرم

(و) بيع صبرة (مجهولة الصيعان بمائة درهم كل صاع بدرهم إن خرجت مائة) وإلا فلا يصح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله (لا يبيع لأحد ثوبين) مثلاً منها (ولا) يبيع (بأحدهما) وإن تساوت قيمتهما (أو بعله ذا البيت برا أو زنة ذى الحصة ذهباً) وملء البيت وزنة الحصة مجهولان (أو بألف دراهم ودنانير) للجهل بين البيع في الأولى وبين الثمن في الثانية وهي من زيادتي وقدره في الباقي فإن عين البركان قال بتك ملء ذا البيت من ذا البرصح لإمكان الأخذ قبل تلفه فلا غرر وقد بسط الكلام عليه في غير هذا الكتاب (ولو باع بتقد) مثلاً (وتم تقد غالب تعين) لأن الظاهر إرادتهما له نعم لو غلب للكسر وتفاوتت قيمته اشترط التعيين ههنا الشيخان عن البيان وأقراء (أو تقدان مثلاً) ولو صححها ومكسراً (ولا غالب اشترط تعيين) لفظاً لأحدهما ليم قيد زدته بقولي (إن اختلفت قيمتهما) فإن استوت لم يشترط تعيين ويسلم المشتري ما شاء منها (ولا يبيع غائب) بأن لم يره العاقدان أو أحدهما وإن وصف بصفة السلم للغرر ولأن الخبر ليس كالبيان (وتكفي معاينة عوض) عن العلم بقدره كنفاء بالتخمين للصحب بها فلو قال بتك بهذه الصبرة وهي مجهولة صح البيع لكن يكره لأنه قد يوقع في الندم ولا يكره شراء مجهول الذرع كما في التهمة ويفرق بأن ألبصرة لا تعرف تخميناً غالباً لثرا كم بعضها على بعض بخلاف للذرع (و) تكفي (رؤية قبل عقد فيما لا يغلب غيره إلى وقته) أي العقود ذلك بأن يغلب عدم غيره كأرض وإناء وحديد أو يحمل التعير وعدمه سواء كحيوان نظراً للغالب في الأولى ولأصل بقاء الرئي بحاله في الثانية بخلاف ما يغلب غيره كأطعمة يسرع فسادها نظراً للغالب ويشترط كونه ذا كرا للأوصاف عند العقد كما قاله للآوردي وغيره وتبيري بما ذكر أولى مما عبر به (و) تكفي (رؤية بعض مبيع) إن (دل على باقيه كظواهر صبرة نحو بر) كشعر ونحوه مالا يختلف أجزاؤه غالباً بخلاف صبرة بطيخ ورمال وسفرجل ونحوها ونحو بر من زيادتي (و) مثل (أنموذج) بضم الهززة واليم وفتح الحجة (لتماثل) أي متساوي الأجزاء كالحبوب ولا بد من إدخال الأنموذج في البيع وإن لم يخلطه بالباقي كما أوضحته في شرح الروض (أو) لم يدل على باقيه بل (كان صواناً) بكسر الصاد وضمها (للباقي لبقائه كقشر رمان ويضر) وخشكان (وقشرة سفلى لجوز أو لوز) فكفي رؤيته لأن صلاح باطنه في إبقائه فيه وإن لم يدل هو عليه بخلاف جوز القطن وإحدى الكتاب ونحوهما بقولي لبقائه أولى من قوله خلقه وخرج بالسفلى وهي التي تكسر حالة الأكل العليا لأنها ليست من مصالح ما في باطنه نعم إن لم تنعقد السفلى كفت رؤية العليا لأن الجميع مأكول ويجوز بيع قصب السكر في قشره الأعلى كما نقله للآوردي وجرمه ابن الرفعة لأن قشره الأسفل كباطنه لأنه قد يمس معه فصار كأنه في قشر واحد ويتسامح في قفاح الكوز فلا يشترط رؤية شيء منه كما صححه في الروضة وغيره لأن بقاءه فيه من مصلحته (وتعتبر رؤية) لغير مامر (تليق به) فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستجم والبالوعة وفي البستان رؤية الأشجار والجدران ومسابل الماء وفي العبد والأمة رؤية ما عدا العورة وفي الدابة رؤية كلها لارؤية لسانهم ولألسانهم وفي الثوب نشره ليرى الجميع ورؤية وجهي ما يختلف منه كديباج منقش وبساط بخلاف مالا يختلف ككرباس فيكفي رؤية أحدهما وفي الكتب والورق البياض والمصحف رؤية جميع الأوراق (وصح سلم أعمى) وإن عمى قبل غيره أي أن يسلم أو يسلم إليه بقيد زدته بقولي (بعض في ذمته) يعين في المجلس ويوكل من قبض عنه أو قبض له رأس مال السلم والسلم فيه لأن السلم يعتمد الوصف لا الرؤية أما غيره مما يعتمد الرؤية كبيع وإجازة ورهن فلا يصح منه وإن قلنا بصحة بيع الغائب وسيله أن يوكل فيه وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لأنه لا يجعلها ولو كان رأى قبل التمي شيئاً مما لا يتغير قبل عقده صح عقده عليه كالصبر .

ومجهولة الصيعان بمائة درهم كل صاع بدرهم إن خرجت مائة لا يبيع لأحد ثوبين ولا بأحدهما أو بعله ذا البيت برا أو زنة ذى الحصة ذهباً أو بألف دراهم ودنانير ولو باع بتقد وشم تقد غالب تعين أو تقدان ولا غالب اشترط تعيين إن اختلفت قيمتهما ولا يبيع غائب وتكفي معاينة عوض ورؤية قبل عقد فيما لا يغلب غيره إلى وقته ورؤية بعض مبيع دل على باقيه كظواهر صبرة نحو بر وأنموذج لتماثل أو كان صواناً للباقي لبقائه كقشر رمان ويضر وقشر سفلى لجوز أو لوز وتعتبر رؤية تليق وصح سلم أعمى بعض في ذمته

(باب الربا)

بالقصر وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء وهو لغة الزيادة وشرا عقدا على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما . والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كآية وأحل الله البيع وأحبار يجر مسلم لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكتبه وشاهده وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وربا اليد وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما وربا النساء وهو البيع لأجل . والقصد بهذا الباب بيع الربوى وما يعتبر فيه زيادة على ماسر (إنما يحرم) الربا (في نقد) أي ذهب وفضة ولو غير مضر وبين كلى وتبر بخلاف العروض كفلوس وإن راجحت وذلك لعل الثمنية الغالبة ويعبر عنها أيضا بجوهرية الأثمان غالبا وهي متفية عن العروض (و) في (ما قصد للطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أي أكل وذلك بأن يكون أظهر مقاصده الطعم وإن لم يؤكل إلا نادرا كالبلوط (تقوتا أو تفكها أو تدويا) كاتخاذ الثلاثة من الخبر الآتي فإنه نص فيه على البر والشعر والقصود منها التقوت فألحق بهما ما في معناهما كالفول والأرز والبقرة وعلى التمر والقصود منه التفكه والتأدم فألحق به ما في معناه كالزبيب والتين وعلى الملح والقصود منه الإصلاح فألحق به ما في معناه من الأدوية كالسقمونيا والزعفران وخرج بقصد مالا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود والعظم الخوفلا ربا فيه والطعم ظاهر في إرادة مطعموم الآدميين وإن شاركهم فيه البهائم كثيرا فخرج ما اخص به الجن كالعظم والبهائم كالخشيش والتبن والنوى فلاربا في شيء من ذلك هذا ما دلل عليه نصوص الشافعي وأصحابه وبه صرح جمع وقضيته أن ما اشترك فيه الآدميون والبهائم ربوى وإن كان أكل البهائم لأغلب فقول الماوردي بالنسبة لهذه الحكم فيما اشترك فيه للأغلب محمول على ما قصد لطعم البهائم كلف رطب قد تأكله الآدميون لحاجة كما مثل هو به والنفكه يشمل التأدم والتحلى بخلاؤه وإنما لم يذكر الدواء فيما يتناوله الطعام في الأيمان لأنه لا يتناوله في العرف البنية هي عليه (فإذا بيع ربوى بجنسه) كبربر وذهب بذهب (شرط) في صحة البيع ثلاثة أمور (حلول وتقابض قبل تفرق) ولو بعد إجازة للعقد (ومثالة يقينا) خرج به ماله بربوى بجنسه جزافا فلا يصح وإن خرجا سواء للجهل بالمثالة حالة البيع والجهل بالمثالة حقيقة للفاصلة نعم لو باع صبرة برمثلا بأخرى مكيالة أو صبرة دراهم بأخرى موازنة صح إن تساويا وإلا فلا أو علما تماثلها ثم تباعا جزافا صح ولا يحتاج في قبضهما إلى كيل ولا وزن والمراد بالتقابض ما يتم القبض حتى لو كان العوض معينا كني الاستقلال بالقبض ويكفي قبض مأذون العاقد وهما بالجلس وكذا قبض وارثه بعد موته بالجلس ولو تقابضا البعض صح فيه فقط وتعتبر الماثلة (بكيل في مكيل غالب عادة الجواز في عهد النبي ﷺ وبوزن في موزونه) أي موزون غالبا لظهور أنه ﷺ اطلع على ذلك وأقره فلو أحدث الناس خلافه فلا اعتبار به (وفي غير ذلك) بأن جهل حاله أو لم يكن في عهده أو كان ولم يكن بالجواز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء أولم يستعمل فيه يعتبر (بوزن إن كان) للبيع (أكبر) جرما (من عمر) كجوز ويص إن لم يصح الكيل بالجواز فيما هو أكبر جرما منه وهذا من زيادتي (وإلا) بأن كان مثله كاللوز أو دونه (فبعادة بلد البيع) حالة البيع وهذا أهم من قوله وما جهل راعى فيه عادة بلد البيع فلم أن السكيل لا يباع بعضه ببعض وزنا وأن للوزن لا يباع بعضه ببعض كيلا ولا يضر مع الاستواء في السكيل التفاوت وزنا ولا مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلا والأصل في الشرط للمساواة خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر وللملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدايد فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد أي مقابضة قال الرافعي ومن لازمه الحلول أي غالبا (و) إذا بيع ربوى (ب) ربوى (غير جنسه

(باب الربا)

إنما يحرم في نقد وما قصد لطعم تقوتا أو تفكها أو تدويا فإذا بيع ربوى بجنسه شرط حلول وتقابض قبل تفرق ومثالة يقينا بكيل في مكيل غالب عادة الجواز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبوزن في موزونه وفي غير ذلك بوزن إن كان أكبر من عمر وإلا فبعادة بلد البيع وبغير جنسه

واحدة علة) كبر بشير وذهب بضعة (شرط حلول وتفاضل) قبل التفرق لامتثالته (كأدقة أصول مختلفة الجنس وخلوها وأدهانها ولحومها وألبانها) ويوضها فيجوز فيها التفاضل ويشترط فيها الحلول والتفاضل لأنها أجناس كأصولها فيجوز بيع دقيق البر بدقيق الشعير وخل التمر بخل العنب متفاضلين وخرج بمختلفة الجنس متحدة كأدقة أنواع البرقي جنس واحد وبما تقرر علم أنه لو بيع طعام بغيره كقندأ وثوب أو غير طعام بغير طعام وليس أقدين لم يشترط شيء من الثلاثة (وتعتبر المائلة) في التمر والحلب واللحم (في غير العرايا) (الآن يانها في باب الأصول والثمار) بجفاف (لها إذ به يحصل السكال (فلا يباع) في غيرها من المذكورات (رطب رطب) بفتح الراءين (ولا بجفاف) وإن لم يكن لها جفاف كقندأ وعنب لا يتزب للجهل الآن بالمائلة وقت الجفاف والأصل في ذلك أنه ^{يحتاج} سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أبقص الرطب إذا يس فقالوا نعم فهي عن ذلك رواء الترمذي وغيره وصححه فيه إشارة إلى أن المائلة تعتبر عند الجفاف وألحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ويباع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن ولا يعتبر في التمر والحلب تناهي جفافهما بخلاف اللحم لأنه موزون يظهر أثره ويستثنى مما ذكر الزيتون فإنه لا جفاف له ويجوز بيع بعضه ببعض كاجزم به الغزالي وغيره [تنبيه] نزع نوى التمر والزبيب يطل كالحلحلا بخلاف معلق الشمس ونحوه ويمتنع بيع رير مبلول وإن جف (ولا تكني) أي المائلة (فما يتخذ من حب) كدقيق وخبز فلا يباع بعضه ببعض ولا حبه به للجهل بالمائلة بتفاوت الدقيق في النعومة والخز في تأثير النار ويجوز بيع ذلك بالنخالة لأنها ليست ربوية (إلا في دهن وكسب صرف) أي خالص من دهنه كدهن سمسم وكسبه فتكني المائلة فيهما (وتكني) أي المائلة (في العنب والرطب عصير أو خلا) لأن ما ذكر حالات كمال فلهذا قد يكون للشيء حالاً كمال فأكثر فيجوز بيع كل من دهن السمسم وكسبه ببعضه وبيع كل من عصير أو خل العنب أو الرطب ببعضه كما يجوز بيع كل من السمسم والزبيب والتمر ببعضه بخلاف خل الزبيب أو التمر لأن فيه ماء فيمتنع العلم بالمائلة وكصير العنب والرطب عصير سائر الفواكه كصير الرمان وقصب السكر والعيار في الدهن والخل والعصير السكيل وتصيرى بما يتخذ من حب أعم من تغييره بالدقيق والسويق والخبز وذكر الكسب وعصير الرطب وخله من زيادته (وتعتبر) أي المائلة (في لبن لبن) بحاله (أو ممثلاً أو مخيضاً صرفاً) أي خالصاً من الماء ونحوه فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كالأصواء فيه الحليب وغيره مالم يغل بالنار كما يعلم مما يأتي ولا يبالى بكون ما يحويه للسكرال من الخاثر أكثر وزناً ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزناً إن كان جامداً وكلاً إن كان مائلاً وهذا ما جزم به بغوى واستحسنه في الشرح الصغير قال الشيخان وهو توسطين وجهين أطلقهما العراقيون للنصوص منهما الوزن وبه جزم ابن القري في الروض لكنه صح في عيشته التوسط وبيع بعض الخيض الصرف ببعض أما الشوب بماء أو نحوه فلا يجوز بيعه بمثله ولا خالص للجهل بالمائلة (فلا تكني) المائلة (في باقي أحواله كخبز) وأقط ومصل وزبد لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء فالجبن مخالطة الأنثعة والأقط مخالطة الملح والمصل مخالطة الدقيق والزبد لا يخلو عن قليل غيض فلا تتحقق فيها المائلة فلا يباع بعض كل منها ببعض ولا يباع الزبد بالسمن ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن ومخيض (ولا) تكني (فما أثرت فيه النار بنحو طبخ) كقلى وشى وعقد كحم ودبس وسكر فلا يباع بعضه ببعض للجهل بالمائلة باختلاف تأثير النار قوة وضعفاً وخرج بنحو الطبخ الماء الغلى فيباع بمثله صريح به الإمام ونصيرى بذلك أعم مما عبوه (ولا يضر تأثير تميز) ولو بنار (أكسل وممن) ميزانها عن الشعير واللبن فيباع بعض كل منهما ببعض حيث لا ناز التميز لطيفة أمّا قبل التميز فلا يجوز ذلك للجهل بالمائلة (وإذا جمع عقد جنسا ربوا من الجانبين) وليس تابعا بالإضافة إلى المقصود (واختلف للبيع) جنسا

واحدة علة شرط حلول
وتفاضل كأدقة أصول
مختلفة الجنس وخلوها
وأدهانها ولحومها
وألبانها وتعتبر المائلة
في غير العرايا بجفاف
فلا يباع رطب رطب
ولا بجفاف ولا تكني فيما
يتخذ من حب إلا في
دهن وكسب صرف
وتكني في العنب والرطب
عصيراً أو خلا وتعتبر في
لبن لبناً أو ممثلاً أو مخيضاً
صرفاً فلا تكني في باقي
أحواله كخبز ولا فيما
أثرت فيه النار بنحو
طبخ ولا يضر تأثير تميز
كسلب وسمن وإذا جمع
عقد جنسا ربوا من
الجانبين واختلف للبيع

[مسئلة] مدعجوة ودرهم نفس الصفة إن اشتملت من الطرفين على ربوي متحد الجنس معه ولومن طرف جنس آخر ولو غير ربوي أو نوع آخر أو صفة أخرى مخالفة في القيمة وذلك للمفاضلة عند التوزيع أو جهل المائلة إذ التقويم تخمين فإن لم تكن الصفة مخالفة في القيمة فلا فساد إذ باستواء القيمة مع اتحاد الجنس والنوع تنتفي الجهالة وكذا الفساد في المختلط إن اتحد الجنس أو قل الخليط بحيث لا يظهر في العيار لانتفاء الجهالة في الأول واشتقارها في الثاني لمشقة الاحتراز هذا ما عليه الجمهور وقيل لافساد في اختلاف الصفة وإن اختلفت القيمة لأن تفاوت الصفات في محل المساعة ورجحه الامام والغزالي وغيرها في اختلاف النقود بالصحة والتكسير قالوا إذ مازال الناس على الصارفة فيهما انفرادا واجتماعا من غير تكسير لا يقال يحتمل أن ذلك كان مع الاختلاط وأن الكسر لم يكن قطاعا بل نحو أنصاف وأرباع مما يسمى مكسرا وهو في حكم الصحيح لأننا نقول كيف يستدل الإمام (١٦٣) ومن تبعه بما لا يطون

اشتأله على المطلوب وقيل لافساد في اختلاف النوع أيضا نظرا لاتحاد الجنس بل قال الطبري وأبو الطيب والجويني والقاضي الحسين والشاشي والجرجاني والرويانى وصاحب المذهب ما يحصله إذا اتحدت أصول الموضين واستوت القيمة أو تماثل طرقا العقد فلا فساد وإن اختلف الجنس إذ التوزيع حينئذ لا يؤدي الى محذور قالوا فيصح بيع مدعجوة وصاع حبوب معدن أو صاعين إذا كانت الأمسداد من

أو نوعا أو صفة منهما أو من أحدهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين أو نوعين أو صفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كعدمعجوة ودرهم بمثلها أو معدن أو درهمين) وكعدمعجوة وثوب بمثلها أو معدن (وكعدموردي) متميزين (بمثلها أو بأحدهما) وقيمة الرديء دون قيمة الجيد كما هو الغالب (قباطل) أخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال قال أنى النبي صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها خرز وذهب تباع بتسعة دنانير فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ثم قال الذهب بالذهب وزنا وزن وفي رواية لا تباع حتى تفصل ولأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مائتين مختلفين توزيع مائتي الآخر عليهما اعتبار بالقيمة كافي بيع شقص مشفوع وسيف بألف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون فإن الشفيع يأخذ الشقص بثلاثي الثمن والتوزيع هنا يؤدي الى المفاضلة أو الجهل بالمائلة ففي بيع مد ودرهم معدن إن كانت قيمة المد الذي مع الدرهم أكثر أو أقل منه لزم للمفاضلة أو مثله لزم الجهل بالمائلة فلو كانت قيمته درهمين فالمثلثا طرفه فيقاله ثلثا الدين أو نصف درهم فالمثلثا طرفه فيقاله ثلث الدين فنلزم للمفاضلة أو مثله فالمائلة مجهولة لأنها تعتمد التقويم وهو تخمين قديح طي وتعدد العقد هنا تعدد البائع أو المشتري كاتحاده بخلاف تعدده بتفصيل العقد بأن جعل في بيع مد ودرهم بمثلها المد في مقابلة للمد أو الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المد ولولم يشتمل أحد جانبي العقد على شيء مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع ر وصاع شعير أو بصاعى بر أو شعير وبيع دينار بجميع وآخر مكسر بصاع عمر برني وصاع معقل أو صاعين برني أو معقل جاز فلهذا زدت جنسا للنايرد ذلك وعبرت بالمبيع بدل تعبيره بالجنس الظاهر تقديره بجنس الربوي للنايرد يبيع نحو درهم وثوب بمثلها فإنه يتمتع مع خروجه عن الضابط لأن جنس الربوي لم يختلف بخلاف جنس البيع وقولى ربويان الجانبين أى ولو كان الربوي ضمنا من جانب واحد كبيع مسمم بدهنه فيبطل لوجود الدهن في جانب حقيقة وفي آخر ضمنا بخلاف ما كان ضمنا من الجانبين كبيع مسمم بسمم فيصح أما إذا كان الربوي تابعا بالإضافة الى القصود كبيع دار فيها

شجرة واحدة والصبيان من صبرة واحدة وامتوت قيمة المد والصاع وبيع درهم ودينار بمثلها إذا كان الدرهمان من ضرب واحد والديناران من ضرب واحد وغلطوا من قال بخلاف ذلك وقالوا التشكيك في مثل هذا نوع من الوسواس فإن قيل هذا لا ينفك عند التوزيع عن اعتبار القيمة وقد علمت أن التقويم تخمين قلنا إنه اعتضد بما شرطوه كما اعتضد في اختلاف الصفة باتحاد الجنس والنوع [تنبيه] أورد على أصل القاعدة أن العقد إنما يقتضى مقابلة الجملة بالجملة والأجزاء الشائعة بمثلها ولا يقتضى التوزيع حتى يلزم المحذور المذكور ويجرى هذا الخلاف والترجيحات وأجيب كما قال السبكي بأن العقد يقتضى التوزيع أيضا بدليل اعتباره فيما إذا خرج بعض العوض مستحقا أورد بالعيب أو أخذ بالشفعة إذ لولا اعتباره ابتداء ما اعتبر انتهاء قاله السبكي فإن قيل المقابل انتهاء لا يكون إلا اشاعها بمخالفته ابتداء قلنا لا محذور في ذلك فإن الجزء الشائع يقابل بالشائع وبالمعين دفعة [تنبيه] إذا بيع أحد التقدين بمثلها وكلاهما أو أحدهما مغشوش فهو من القاعدة نعم لو فرض أن الغش لا يظهر في الميزان صح البيع اتفاقا قال السبكي ويختلف هذا بكثرة البيع وقتله أفاده ابن القتيبي في السراج على نكت المجهول التهاج .

تبرء عذب يمثلهما فيصح كما أوضحته في شرح الروض وغيره . واعلم أنه لا يضر اختلاط أحد النوعين بحبات يسيرة من الآخر بحيث لو ميز عنها لم يظهر في السكيات ولا أحد الجنسين بحبات من الآخر بحيث لا يقصد إخراجها (كبيع نحو لحم حيوان) ولو غير جنسه أو غير ما كول كأن يبيع لحم بقر يقر أو إبل أو حمار فإنه باطل للنهي عن ذلك رواه الترمذي مسندا وأبو داود ومرسلا والنهي عن بيع الشاة باللحم رواه الحاكم والبيهقي وصححه إسناده وزدت نحو إدخال الآلية والطحال والقلب والسكية والرئة والكبد والشحم والسنام والجلد للمأ كول قبل دبه إن كان مما يؤكل غالبا .

(باب)

فيما نهى عنه من البيوع وغيرها كالجنس . والنهي عنها قد يقتضى بطلانها وهو المراد هنا وقد لا يقتضيه وسيأتي (نهى النبي ﷺ عن عصب الفحل) رواه البخاري (وهو ضرابه) أى طروقه للأثني (ويقال ماؤه) وعليهما يقدر في الخبر مضاف ليصح النهي أى عن بدل عصب الفحل من أجرة ضرابه أو عن مائه أى بذل ذلك وأخذه (فحرم أجرته) للضراب (وثمن مائه) عملا بالأصل في النهي من التحريم وللغنى فيه أن ماء الفحل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرابه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ولما لا الأثني أن يعطى مالك الفحل شيئا هدية وإعارته للضراب محبوبة (وعن) يبيع (حبل الحبل) بفتح الهملة والواوحة رواه الشيخان (وهو نتاج التناج بأن يبيعه) أى نتاج التناج (أو) يبيع شيئا (ثمن) إليه) أى إلى نتاج التناج أى إلى أن تلد هذه الدابة ويلد ولدها فولد ولدها نتاج التناج وهو بكسر النون مصدر بمعنى الفصول كما أن حبل في حبل الحبل كذلك والحيلة جمع حابل كفاسق وفسقة ولا يقال حبل لغير الآدمي إلا مجازا . وعدم صحة البيع في ذلك على التفسير الأول لأنه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لأنه إلى أجل مجهول (و) عن يبيع (الللاقيح) جمع ملقوحة وهى لغة جنين الناقة خاصة وشرعا أعم من ذلك كما يؤخذ من قولى (وهى مافى البطون) من الأجنة (و) عن يبيع (الضامين) جمع مضمون كجائين جمع مجنون أو مضمان كفاتيح ومفتاح (وهى مافى الأصلاب) للفضول من الماء روى النهي عن بيعهما مالك مرسلا والبرار مسندا وعدم صحة بيعهما من حيث للغنى لما عظم مامر (و) عن يبيع (الللاسية) رواه الشيخان (بأن يمس) يضم اليم وكسرها (ثوبا لم يره) لكونه مطويا أو فى ظلة فهو أعم من قوله مطويا (ثم يشترط على أن لا خيار له) إذا رآه (ا) كنفاء بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته قد بعته) ا كنفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (و) عن يبيع (النابذة) بالمعجمة رواه الشيخان (بأن يجعل النابذة) ا كنفاء به عن الصيغة فيقول أحدها أنبذ إليك ثوبى بعشرة فبأخذه الآخر أو يقول بعته هذا بكذا على أنى إذا نبذته إليك لزم البيع وانقطع الخيار وعدم الصحة فيه وفيما قبله لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (و) عن يبيع (الحصة) رواه مسلم (بأن يقول بعته من هذه الأنواب ما تقع) هذه الحصة (عليه أو) يقول (بعته) مثلا (الخيار إلى ربهما أو يجعلها) أى التبايعان (الرمي) وعدم الصحة فيه للجهل بالمبيع أو بوزن الخيار أو لعدم الصيغة (و) عن يبيع (العربون) رواه أبو داود وغيره وهو بفتح العين والراء وضم العين وإسكان الراء ويقال العربان يضم العين وإسكان الراء (بأن يشتري سلعة ويعطيه نقدا مثلا (ليكون من الثمن إن رضىها وإلا فبها) بالنصب وعدم صحته لاشتتاله على شرط الرد والطبة إن لم يرض السلعة (و) عن (تفريق) ولو باقالة أو رد بعب أو سفر (لا بنحو وصية وعق) كوقف (بين أمة) وإن رضيت (وفرعها) ولو جعوتنا (حتى يمين) خبر « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » حسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم والأب وإن علا كالأُم فإن اجتماعهما حرم التفريق حتى يميز

كبيع نحو لحم حيوان .

(باب)

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل وهو ضرابه ويقال ماؤه فحرم أجرته وعن مائه وعن حبل الحبل وهو نتاج التناج بأن يبيعه أو يضمن إليه والللاقيح وهى مافى البطون والضامين وهى مافى الأصلاب والللاسية بأن يمس ثوبا لم يره ثم يشترط على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا لمسته قد بعته وللنابذة بأن يجعل النابذة بأن يقول بعته من هذه الأنواب ما تقع عليه أو بعته ولك الخيار إلى ربهما أو يجعل الرمي يبيعاً والعربون بأن يشتري سلعة ويعطيه نقدا ليكون من الثمن إن رضىها وإلا فبها وتفريق لا بنحو وصية وعق بين أمة وفرعها حتى يميز

بينه وبينها واخل بينه وبين الأب والجددة في هذا كالأب وإذا اجتمع الأب والجددة للآم فهما سواء في إيفاء الوالد
مع أيهما كان ولو كان أحدهما حراً أو مالكا أحدهما غير مالكا الآخر لم يحرم التفريق وكذا لو فرق بينهما
بعد التمييز لكنه يكرهه أما سائر المحارم فلا يحرم التفريق بينه وبينهم والجد للآم أحقه التولي بالجد للأب
والماوردي بسائر المحارم وقولي لا بنحو وصية وعق من زيادتي (فإن فرق) بينهما (بنحو بيع) كهيئة
وقسمة وقرض (بطل) العقد للعجز عن التسليم شرطاً بالمنع من التفريق وتعبيري بنحو بيع أعم من تعبيره
بيعه أو هبة (و) عن (يعتني في بيعه) رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح (كعبتك) هذا (بأنفق نقداً
أو بألفين لسنة) خفيه بأيهما شئت أو شاء وعدم الصحة فيه للجهل بالعوض (و) عن (بيع وشرط) رواه
عبد الحق في أحكامه (كبيع بشرط بيع) كعبتك ذا العبد بألف على أن تبعني دارك بكذا (أو قرض)
كعبتك عبيد بألف بشرط أن تقرضني مائة والعنى في ذلك أنه جعل الألف ورفق العقد الثاني ثمنا واشترط
العقد الثاني فاسد فيسقط بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فيسقط
البيع (وكعبه زرعاً أو ثوباً بشرط أن يحصده) بضم الصاد وكسرها (أو يخطه) لا شئنا البيع على
شرط عمل فيما لا يملكه المشتري بعد ذلك فاسد (وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع غر) وسيأتي
الكلام عليها في محالها (و) بشرط (أجل ورهن وكفيل معلومين لعوض) من مبيع أو ثمن (في ذمته)
للحاجة إليها في معاملة من لا يرضى إلا بها وقال تعالى إذا تدانيتهم بدني إلى أجل مسمى أي معين فكتبوه ولا بد
من كون الرهن غير المبيع فإن شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتائه على شرط رهنه ما لم يملكه بعد العلم
في الرهن بالشهادة أو بالوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالشهادة أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف
كموسر ثقة وبحث الرافعي أن الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بشهادة من لا يعرف حاله وسكت عليه النووي
وتعبري بالعوض أعم من تعبيره بالثمن وخرج بقيد في ذمة المعين كالأول قال بعتك بهذه الدراهم على أن
تسلمها لي وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فإن العقد بهذا الشرط باطل لأنه رفق شرع
لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه واقع في غير ما شرع له وأما حجة ضمان العوض
المعين فشرط قبضه كما سيأتي في محله ويشترط في الأجل أن لا يعبدها الدنيا إليه فلا يصح التأجيل بنحو
ألف سنة وفي تعبيري بمعلومين تغليب العاقل على غيره فهو أولى من عكسه الذي عبر فيه بقوله معينات
(و) بشرط (إشهاد) لقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم (وإن لم يعين الشهود) إذ لا يتفاوت الغرض
فيهم لأن الحق ثبت بأي عدول كانوا بخلاف الرهن والكفيل (وبفوت رهن) بموت الشرط رهنه
أو باعتاقه أو كتابته أو امتناع من رهنه أو نحوها وكفوته عدم إقباضه وتعبيره قبل قبضه وظهور عيب
قديمه ولو بعد قبضه (أو إشهاد) وهو من زيادتي (أو كفالة خير) من شرط له ذلك لفوت الشرط
فهم لو عين في الإشهاد شهوداً أو ماتوا أو امتنعوا فلا خيار لأن غيرهم يقوم مقامهم وتعبيري بالفوت أعم مما
عبر به (كشرط وصف بقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة) من آدمي وغيره (حاملًا أو ذات لبن) في حجة
البيع والشرط وثبوت الخيار بالفوت ووجه الصحة أن هذا الشرط يتعلق بمصلحة العقد وخرج يقصد
وصف لا يقصد كزنا وسرقة فلا خيار بفوته (و) صح (بشرط مقتضاه كقبض ورد بعيب أو) بشرط
(ملا غرض فيه ك) بشرط (أن لا يأكل إلا كذا) كهرسة والشرط في الأولى صحيح لأنه تأكيدي وتنبه على
ما اعتبره الشارع وفي الثانية ملغى لأنه لا يورث تنازعا غالباً (أو بشرط (إعتاقه) أي الرقيق المبيع (منجزاً)
بقيد زدته بقولي (مطلقاً أو عن مشتر) فيصح البيع والشرط لتشوف الشارع إلى العتق (ولبائع) كغيره
فيما يظهر (مطالبة) للمشتري (به) وإن قلنا الحق فيه ليس له بل لله تعالى وهو الأصح كالملتزم بالنذر لأنه
لزم باشتراطه وخرج بما ذكره كبيع بشرط الولاء ولومع العتق لغير المشتري أو بشرط تديره أو كتابته

فإن فرق بنحو بيع
بطل ويعتني في بيعه
كعبتك بألف نقداً أو
بألفين لسنة وبيع وشرط
كبيع بشرط بيع أو
قرض وكعبه زرعاً
أو ثوباً بشرط أن
يحصده أو يخطه وصح
بشرط خيار أو براءة
من عيب أو قطع غر
وأجل ورهن وكفيل
معلومين لعوض في ذمة
وإشهاد وإن لم يعين
الشهود وبفوت رهن
أو إشهاد أو كفالة لغير
كشرط وصف يقصد
ككون العبد كاتباً أو
الدابة حاملًا أو ذات لبن
وبشرط مقتضاه كقبض
ورد بعيب أو ملا غرض
فيه كأن لا يأكل إلا
كذا أو إعتاقه منجزاً
مطلقاً أو عن مشتر
ولبائع مطالبة به .

أو إعتاقه مطلقاً أو منجزاً عن غير مشتر من بائع أو أجنبي فلا يصح أما في الأولى فلهما لقتها مقرر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما في الأخيرة فلا تملك في معنى ما ورد به خبر بريرة للشهرو وأما في البقية فلا تملك يحصل في واحد منهما ما يشوق إليه الشارع من العتق الناجز ولا يصح يعمل من يعتق عليه بشرط إعتاقه لعدم الوفاء به فإنه يعتق قبل إعتاقه كذا قوله الرافعي عن القاضي وأقره قال في المجموع وفيه نظر ويحتمل أن يصح ويكون ذلك لو كيد اللعق (ولا يصح بيع دابة) من آدمي وغيره (وسمها) لجعل الحمل المجهول مبيعاً بخلاف بيعها بشرط كونها حامللاً لا تجعل فيه الحاملية وصفاتاً بما (أو) بيع (أحدها) أما يعمدون حملها فلا تملك لا يجوز إقرارها بالعقد فلا يستثنى كأعضاء الحيوان وأما عكسه فلما علم بما مر في بيع اللاتقيع (كبيع حامل بحر) فلا يصح لأنه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى واشتد شكل بصفة بيع الدار المؤجرة فإنه صحيح مع أن المنفعة لا تدخل فكأنه استثنى ما هو واجب بأن الحمل أشد اتصالاً بالمنفعة بدليل جواز إفرادها بالعقد بخلافه فصح استئناؤها شرعاً ودون (ويدخل حمل دابة) مملوكاً للكاهن (في بيعها مطلقاً) عن ذكر مبيعها ثبوتاً ونقياً تبعاً لها فإن لم يكن مملوكاً لما لكها لم يصح البيع .

(فصل) فيمنه من البيع نهياً لا يقتضي بطلانها وما يذكر معها (من النهي) عنه (ملاً يبطال بالنهي) عنه لمن اقترن به لانه أو لانه (كبيع حاضر لباد) بأن (قسم) البادي (بما تم حاجة) أي حاجة أهل البلد (إليه) كالطعام وإن لم يظهر بيعه سعة بالبلد لقلته أو لعدم وجوده ورخص السعر أو لكبر البلد (ليبيعه حالاً فيقول الحاضر أركه لأبيعه تدريجاً) أي شيئاً شيئاً (بأعلى) من يبيعه حالاً فيجبه لذلك خبر الصحيحين لا يبيع حاضر لباد زاد مسلم دعوا الناس يوزق الله بعضهم من بعض والعنى في النهي عن ذلك ما يؤدي إليه من التصيق على الناس بخلاف ما لو بذاه البادي بذلك بأن قال له أركه عندك ليبيعه تدريجاً أو اتنى عموم الحاجة إليه كأن لم يحتج إليه إلا نادراً أو عمت وقصد البادي بيعه تدريجاً ففسأله الحاضر أن يرضه إليه أو قصد يبيعه حالاً فقال له أركه عندى لأبيعه كذلك فلا يحرم لأنهم يضرب بالناس ولا سبيل إلى منع ذلك منه فبيعه من الأضرار وهو النهي في ذلك وفيما يأتي في بقية الفصل للتحريم فيأثم بارتكابه العالم به وصح البيع لما مر قال في الروضة قال القفال والاسم على البلدى دون البدوى ولا خيار للشترى انتهى والبادي ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وخشب وذلك خلاف البادية والنسبة إليها بدوى وإلى الحاضرة حضري والتعبير بالحاضر والبادي جرى على الغالب والراد أي شخص كان ولا يتقيد ذلك بكون القادم غريباً ولا بكون التمتع عند الحاضر وإن قيد بها الأصل (وتلقى ركباً) بأن (اشترى) شخص (منهم بغير طلبهم) هو من زيادى (متاع قبل قدومهم) البليغ مثلاً (ومعهم بالسعر) للشر ذلك بأنه اشترى بدون السعر للقتضى ذلك للعين وإن لم يقصد التلقى كأن خرج لحوصيد فراحم واشترى منهم وما عبرت به أعم مما عبر به (وخبروا) فوراً (إن عرفوا العين) خبر الصحيحين لا تلقوا الركبان للبيع وفي رواية للبخاري لا تلقوا السلع حتى يبطبها إلى الأسواق فمن تلقاها فضايب السلعة بالخيار أما كونه على الفور قياساً على خيار العيب والعنى في ذلك احتمال غبنهم سواء أخبر للشترى كاذباً أم لم يخبر فإن اشترى منهم بطلبهم أو بغير طلبهم لكن بعد قدومهم أو قبله وبعد معرقهم بالسعر أو قبله واشترى به أو بأكثر فلا تحريم لاتفاء التبرير ولا خيار لاتفاء العنى السابق ولو لم يعرفوا العين حتى رخص السعر وغاد إلى ما باعوا به فهل يستمر الخيار وجهان منشؤهما اعتبار الابتداء أو الانتهاء وكلام الشاشي يقتضي عدم استمراره والأوجه استمراره وهو ظاهر الخبر وما إلى الأسنوى في شرح التهاج والركبان جمع راكب والتعبير به جرى على الغالب والراد القادم ولو واحداً أو ماشياً (وسوم على سوم) أي سوم غيره لخبر الصحيحين لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر بمعنى النهي والعنى فيه الإيداء

ولا يصح بيع دابة وحملها
أو أحدها كبيع حامل
بحر ويدخل حمل دابة
في بيعها مطلقاً .
(فصل) من النهي
ملاً يبطال بالنهي كبيع
حاضر لباد قدم بما تم
حاجة إليه ليبيعه حالاً
فيقول الحاضر أركه
لأبيعه تدريجاً بأعلى
وتلقى ركباً اشترى
منهم بغير طلبهم متاعاً
قبل قدومهم ومعرقهم
بالسعر وخبروا إن
عرفوا العين وسوم
على سوم .

بعد تقرر ثمن وبيع على شراء على شراء ومن خيار غير إذن ونجس بأن يزيد في ثمن لغير ولا خيار وبيع نحو رطب
لتخذه مسكرا. (فصل) باع حلا وحراما صح في الحل بحصته من السمي باعتبار قيمتها وخير مشتر جهل أو نحو عبديه قتل أحدهما
قبل قبضه لم ينفسخ.

[مسئلة] العقدان الجائزان كالشركاء والقراض يصح جمعهما في عقد واحد جز ما لاتفاق أحكامهما (١٦٧) كما قال الشارح وعدم

تتافيهما وفي اللزمين
كالبيع والسلم خلاف
لاختلاف أحكامهما
كما بينه الشارح فقيل
بعدم الصحة لما قد
يعرض من موجبات
التوزيع المؤدى لجهل
العوض عند العقد
وقيل هو الراجح
بالصحة قياسا على بيع
ثوب وشقص مشفوع
فانهم لم ينظروا فيه
لعروض الأخذ بالشفعة
الوجب للتوزيع
الذكور والاختلافان
جوازا ولزوما كالسلم
والجمالة وكالبيع
والجمالة لا يصح
جمعهما جزما ، قيل
لأن العقد الواحد
لا يتصف بالجواز واللزوم
معا وفيه كما قال سم في
حواشي البيهقي أنه
يصح الاتصاف إذا
اختلفت الجهة ومن ثم
رجحوا تقييد بطلان
الجمع بما إذا تنافت
الأحكام كما في المثال الأول
لاشترط قبض رأس
مال السلم في المجلس

وذكر الرجل والأنع ليس للتقيد بل الأول لأنه الغالب والثاني للرقه والعطف عليه وسرعة امتثاله فقيرهما
مثلهما وإنما يحرم ذلك (بعد تقرر ثمن) بالتراضي به صريحا بأن يقول لمن أخذ شيئا ليشتريه بكذارده حتى
أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو بأقل منه أو مثله بأقل أو يقول للمالك استرده لأشتره منك بأكثر وأخرج
بالقهر ما يطاف به على من يزيد فيه فلا يحرم ذلك (وبيع على بيع) أي بيع غيره من خيار غير إذن له كأن
يأمر المشتري بالنسخ لبيعه مثل المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا منه بمثل ثمنه أو أقل (وشراء على شراء) أي شراء
غيره (ومن خيار) أي خيار مجلس أو شرط أو عيب فهو أعم من قوله قبل لزومه (غير إذن) له من ذلك الغير
كأن يأمر البائع بالنسخ ليشتريه بأكثر من ثمنه طهر الصحيحين لا يبيع بضمك على بيع بعض زاد النسائي حتى
يحتاج أو يذروا في معناه الشراء على الشراء والمعنى في ذلك الإيذاء فتقولي زمن خيار إلى آخره قيد في المسألتين
وأخرج بزمن الخيار وهو من زيادتي في الثانية ما لو وقع ذلك في غيره وزيادتي غير إذن ماله أذن البائع
في البيع على يده أو المشتري في الشراء على شرائه فلا يحريم (ونجس) للنهي عنه رواه الشيخان (بأن
يزيد في ثمن) للسلعة المعروضة للبيع لا للرغبة في شرائها بل (لغير) غيره فيشتريها ولو كان التغير بالزيادة
ليسواوي الثمن القيمة والمعنى في تحريمه الإيذاء (ولا خيار) للمشتري لتفريطه (وبيع نحو رطب) كعنب
(لمتخذ مسكرا) بأن يعلم منه ذلك أو يظنه فإن شك فيه أو توهمه منه فالبيع له مكروه وإنما حرم أو كره
لأنه عيب لمصلحة محقة أو مظنونة أو لمصلحة مشكوك فيها أو متوهمة وتعبيري بما ذكر أعم وأولى من
قوله وبيع الرطب والعنب لما صرح به.

(فصل) في تفريق الصفقة وتعدددها وتفريقها لثلاثة أنسام لأنه إما في الابتداء أو في الدوام أو في اختلاف
الأحكام وقد يفتن بهذا الترتيب فقلت لو (باع) في صفقة واحدة (حلا وحراما) نكح أو عده
وحر أو عده وعده غيره أو مشترك غير إذن الغير والشريك (صح) البيع (في الحل) من الحل وعده وحسته
من المشترك وبطل في غيره إعطاء لكل منهما حكمه وقيل يبطل فيهما قال الربيع وإليه رجع الشافعي
آخر أفراد أن له شريكه في البيع صح بيع الجميع بخلاف ماله وأذن مالك العبد فانه لا يصح بيع العبد للجهل
بما يخص كلا منهما عند العقد (محصة من السمي باعتبار قيمتهما) سواء أعلم الحال أم جهل وأجاز البيع
لأن الثمن في مقابلتهما يقدر الحجر خلا والحر رقيقا فإذا كانت قيمتهما ثلاثمائة والسمي مائة وخمسين وقيمة
المال مائة فحصة من السمي خمسون وخارج ماله استعار شيئا لبرهته بدين فزاد عليه وماله أجر الزاهن
للرهون مدة تزيد على محل الدين فيبطل في الجميع ويستثنى من الصحة ما لو فاضل في الربوي أو زاد في خيار
الشرط أو في العرايا على القدر الجائز فيبطل في الجميع وظاهر أن محل الصحة إذا كان الحرام معلوما ليتأتى
التسيط (وخير) فور (مشتري جهل) الحال بين الفسخ والإجازة لتحيض الصفقة عليه فإن علم الحال فلا خيار
له كما لو اشتري مبيعا يعلم عيبه أما البائع فلا خيار له وإن لم يجب له إلا الحصة لتعديه حيث باع ما لا يملكه
وطمع في ثمنه (أو) باع (نحو عبديه قتل أحدهما قبل قبضه) انفسخ البيع فيه كما هو معلوم (وإن ينفسخ

بخلاف الجمالة وكما في المثال الثاني إذا كان البيع في الرويات بعضها ببعض فإن خلت الأحكام عن التنافي صح الجمع وأورد سم على
اقتضاء التنافي للذكور البطلان صحة الجمع بين السلم والبيع كما مر مع أنه يشترط قبض رأس مال السلم في المجلس بخلاف البيع
ثم قال إلا أن تبطل غلة البطلان مركبة من اختلاف العقدين جوازا ولزوما مع تنافي أحكامهما اهتصرف وبهذا تعلم أن ما قاله
سم في حواشي النهج من أن في الجمع بين البيع والسلم تنافيا ليس المراد به الإيراد على الحكم كما قد يتوهم.

في الآخر) وإن لم يقبضه (بل يتغير مشتر) بين القسح والإجازة (فإن أجازها لحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما الآن الثمن قد توزع عليهما في الابتداء ونحو من زيادتي (ولو جمع) عقد (عقدين لازمين أو جائزين) وإن اختلف حكمهما (كإجازة وبيع أو) إجازة (وسلم أو شركة وقراض محاووزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة المؤجر من حيث الأجرة وقيمة المبيع أو السلم فيه ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب القسح والانساخ الموحين إلى التوزيع المستلزم للجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض لأنه لا يحظر في ذلك ألا يرى أنه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وإن اختلفا في الشفعة واحتيج إلى التوزيع المستلزم لما ذكر وحذفت قوله يختلف الحكم لأنه ليس بقيد لأن غيرها كذلك في الحكم وقد مثلت له من زيادتي بالشركة والقراض وخرج زيادتي لازمين أو جائزين ما لو كان أحدهما لازما والآخر جائزا كبيع وجعالة فانه لا يصح لأنه لا يمكن الجمع بينهما وبيان اختلاف الأحكام فيما اختلفت أحكامهما مما ذكر أن الإجازة تقتضي التأقيت والبيع والسلم يقتضيان عدمه والسلم يقتضي قبض رأس المال في المجلس بخلاف غيره (وتعدد) أي العقد (بتفصيل ثمن) كبتك ذا بكذا وبكذا فقبض فيهما وله رد أحدهما بالعيب (وتعدد عاقد) موجب أو قابل كبتك ذا بكذا فيقبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب وكبتك ذا بكذا فيقبلان ولأحدهما رد نصيبه بالعيب (ولو كان) العاقد (وكيلا) بقيد زده بقولي (لا في رهن وشفعة) فالعبرة في اتحاد الصفقة وتعددتها في غيرها بالوكيل لتعلق أحكام العقد به كروية البيع وثبوت خيار المجلس ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من وكلي واحد معيا فله رد نصيب أحدهما في الصورة الثانية دون الأولى ولو خرج ما اشتراه وكيل اثنين أو وكلي واحد معيا فالملوكل الواحد رد نصيب أحدهما وليس لأحد الملوكين رد نصيبه أما في الرهن والشفعة فالعبرة بالملوكل لا بالوكيل اعتبارا باتحاد الدين والملك وعدمه فلو وكل اثنين واحدا في رهن عدهما عند زيد بماله عليهما من الدين ثم قضى أحدهما دينه انقضى نصيبه وتعيى بالعقد أعم من تعييره بالبائع والمشتري .

(باب الخيار)

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة (ثبت خيار مجلس في كل بيع وإن استعقب عتقا) كسواء بعه بناء على الأصح من أن الملك في زمن خيار المتابعين موقوف فلا يحكم بحقه حتى يلزم العقد وذلك (كربوي وسلم) وتولية وتشريك وصلاح معاوضة على غير منفعة أو دم عمدوهبة أبواب خلافا لظاهر ما في الأصل قال عليه السلام البيمان بالخيار ما لم يفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر رواء الشيخان. ويقول قال في المجموع منصوب بأو بتقدير إلا أن أو إلى أن ولو كان معطوفا لجزءه قال أو يقل (لا) في (بيع عبد منه و) لا (بيع ضمني) لأن مقصودهما العتق (و) لا في (قسمة غير رد و) لا في (حوالة) وإن جعلنا يما لعدم تبادرها فيه وقولي لا بيع إلى آخره من زيادتي وخرج بما ذكر غير البيع كإبراء وصلاح حطيطة ونكاح وهبة بلا ثواب وشفعة ومساقاة وصدوق وشركة وقراض ورهن وكتابة وإجازة وقولي في الذمة فلا خيار فيها لأنها لا تسمى ببيع والخبر إنما ورد في البيع ولأن النفع في الإجازة تفوت بمضي الزمن فالزمن العقد لثلاث تلف جزء من المفعول عاياه لا في مقابلة العوض وخالف الفقهاء وطائفة فقالوا بثبوت الخيار في الواردة على الذمة كالسلم ووقع للتووي في تصحيحه تصحيح ثبوته في المقدرة بمدة (وسقط خيار من اختار لزومه) أي البيع منهما كأن يقول لا اختارنا لزومه أو أمضيته أو أزمناه أو أجزناه فيسقط خيارها أو من أحدهما كأن يقول اخترت لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو لمشتريا ثم لو كان المبيع بمن يفتق عليه سقط خياره حينئذ أيضا للحكم بفتح المبيع ولو قال أحدهما للآخر اختر أو خيرتك سقط خياره لتضمنه الرضا للزوم وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخه قدم القسح وإن

في الآخر بل يتغير
مشترا فان أجازها لحصة
ولو جمع عقدين لازمين
أو جائزين كإجازة وبيع
أو وسلم أو شركة
وقراض محاووزع
للمسمى على قيمتهما
وتعدد بتفصيل ثمن
وتعدد عاقد ولو كان
وكيلا لا في رهن وشفعة
(باب الخيار)

ثبت خيار مجلس في
كل بيع وإن استعقب
عتقا كربوي وسلم
لا بيع عبد منه وبيع
ضمني وقسمة غير رد
وحوالة وسقط خيار
من اختار لزومه

وكل بركة بدن عرفا طوعا فيق ولو طال مكثهما أو تماشيا منازل ولومات أو جن انتقل لوارثه أو وليه وحلف نافي فرقة أو فسخ قبلها .
(فصل) لهما شرط خيار فيما فيه خيار مجلس إلا فيما يتعلق بمشتر أو ربوي وسلم .

[مسئلة : في تصرف من له الخيار] وحاصله أنه إذا انقرد البائع بالخيار فتصرفه في البيع بوطء في قبل لمن تحل أو بوقف أو بإجارة أو بتزويج ولولد كرا أو بتق ولو للبعض أو لحمل موجود عند العتق أو برهن بعد القبض أو بهبة كذلك ولو للفرع أو يبيع بعد لزومه من جهة البائع وان بق خيار للمشتري نافذ وفسخ ولا مهر وثبت الاستيلاء إيا قبل القبض أو قبل اللزوم من جهة البائع فلا انقاسخ بل الأمر موقوف فان لزما أحدهما انقسخ الآخر وإن فسخ أحدهما بق الآخر بوصفه وفي الثمن باطل إلا بالعتق فانه إجارة وتصرف للمشتري في البيع المذكور باطل إلا إن أذن البائع فانه حينئذ إلزام للعقد وإن حرم الوطء وفي الثمن بغير العتق (١٦٩) والإيلاد باطل لثلا يطل خيار

صاحبه وبهما موقوف
ان فسخ البيع تبين
نفوذها وان تم تبين
عدم نفوذها لوقوعهما
في ملك ضعيف قد زال
وإذا انقرد للمشتري
بالخيار فتصرفه في
البيع بما تقدم نافذ
وإجارة على نظير ما مر
قبل القبض في مسئلة
الرهن والهبة وقبل
اللزوم من جهة البائع
في مسئلة البيع لا يكون
الثاني إجارة للأول بل
الأمر موقوف فإذا لم
الثاني لزما الأول دون
العكس وإذا فسخ
الأول انقسخ الثاني
دون العكس وفي الثمن
باطل إلا بالعتق فانه
فسخ وتصرف البائع
في البيع المذكور باطل
الا إن أذن له المشتري

تأخر عن الإجارة لأن إثبات الخيار انما قصده التمكن من الفسخ دون الإجارة لأصالتها (و) سقط خيار (كل) منهما (بركة بدن) منهما أو من أحدهما عن مجلس العقد للخبر السابق (عرفا) فما يعده الناس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا ، فإن كانا في دار صغيرة فالفرقة بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فإن ينتقل أحدهما من صحنها إلى صفحتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق فإن بولى أحدهما ظهره ويمشي قليلا (طوعا) من زيادتي فمن اختار أو فارق مكرها لم ينقطع خياره وإن لم يسدده في الثانية فإن لم يخرج معه الآخر فيها بطل خياره إلا أن منع من الخروج معه ولو هرب أحدهما ولم يتبعه الآخر بطل خياره كالمهرب وإن لم يتمكن من أن يتبعه لم يمكنه من الفسخ بالقول مع كون المهرب فارق عتارا وإذا ثبت خيار المجلس (فيق) ولو طال مكثهما أو تماشيا منازل) وإن زادت المدة على ثلاثة أيام للخبر السابق (ولومات) العاقد (أو جن) أو أئتمى عليه في المجلس (انتقل) الخيار (لوارثه أو وليه) من حكم أو غيره كخيار الشرط والعيب وفي معنى من ذكر موكل العاقد وسيده ويفعل الولي ما فيه الصلحة من الفسخ والإجارة فان كانا في المجلس فظاهر أو غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر (وحلف نافي) فرقة أو فسخ قبلها) أي قبل الفرقة بأن جأعما وادعى أحدهما فرقة وأنكرها الآخر ليفسخ أو اتفقا عليها وادعى أحدهما فسخا قبلها وأنكر الآخر فيصدق النافي لموافقته الأصل وذكر التحليف من زيادتي .
(فصل) في خيار الشرط . (لهما) أي للعاقدين وهذا أولى من قوله لهما ولأحدهما (شرط خيار) لهما أو لأحدهما سواء أشرطا إيقاع أثره منهما أم من أحدهما أم من أجنبي كالعبد المبيع وسواء أشرطا ذلك من واحد أو من اثنين مثلا ولو على أن يوقعه أحدهما لأحد الشارطين والآخر لا آخر وليس لشارطه للأجنبي خيار إلا أن يموت الأجنبي في زمن الخيار وليس لو كمل أحدهما شرطه للآخر ولا لأجنبي بغير إذن موكله وله شرطه لموكله ولنفسه (في) كل (ما) أي يبيع (فيه خيار مجلس إلا فيما يتعلق) فيه البيع فلا يجوز شرطه (لمشتري) للعنافة وهذا من زيادتي (أو) في (ربوي وسلم) فلا يجوز شرطه فيهما لأحد لاشتراط القبض فيهما في المجلس وما شرط فيه ذلك لا يحتمل الأجل فأولى أن لا يحتمل الخيار لأنه أعظم غررا منه لمنعه الملك ولزومه واستثنى النووي مع ذلك ما يخاف فساد مدة الخيار فلا يجوز شرطه لأحد وهو ظاهر واستثنى الجوزي المصراة فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاث فيه للبائع لأنه يمنع الحلب وتركه مضر بالهبة خكاه عنه

(٢٣) - (فتح الوهاب) - أول)
موقوف إن لم يبيع تبين النفوذ وإن فسخ تبين عدمه للمرو وإن تغير اقتصر ف البائع في البيع والمشتري في الثمن فسخ و نافذ وان لم يأذن أحدهما للآخر وتصرف البائع في الثمن والمشتري في البيع إجارة وكذا نافذ ان أذن أحدهما للآخر والا وقف العتق والإيلاد وبطل غيرها والتصرف هنا على قياسه فيما قبل إلا في مسائل الرهن والهبة والبيع إذا لم تتصل باللزوم فاتها حينئذ تلقوا لأنها لم تقع في ملك لا حقيقة ولا تهربا . واعلم أن تطبيق للمشتري في زمن الخيار لزوجه التي اشتراها ورجعتها ليسا فسخا وسيطان إن انقرد بالخيار وإن فسخ البيع ويوقفان إن تخيرا ، فان انقرد البائع بالخيار وقفت الرجعة ونفذ الطلاق ، وإن تم البيع لأنه صادف محلا ، وانما لم تكن الرجعة كذلك لأنه يخطأ لهما .

في الطلب ، وإما يجوز شرطه (مدمعومة) متصلة بالشرط متوالية (ثلاثة) من الأيام (فأقل) بخلاف ما لو أطلق أو قدر بمدة مجهولة أو زائدة على الثلاثة وذلك لخبر الصحيحين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخلع في البيع فقال له من يابست قتل لا خلافة رواه البيهقي بإسناد حسن بلفظ إذا يابست قتل لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعها ثلاث ليال وفي رواية للدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام . وخلافة بكسر الحجة وبالموحدة : العين والحديدة قال في الروضة كأصلها اشترى في الشرع أن قوله لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الخبر الاشتراط من المشتري وقيل به الاشتراط من البائع ويصدق ذلك بالاشتراط منهما معا وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه كما عرف بظاهر ونحسب للدة للشرطة (من) حين (الشرط) للخيار سواء أشرط في العقد أم في مجلسه فهذا أهم من قوله من العقد ولو شرط في العقد الخيار من العقد بطل العقد وإلا لأدى إلى جوازه بعد زومه ولو شرط لأحد العاقلين يوم وللاخر يومان أو ثلاثة جاز (ولملك) في البيع مع نوابه من فوائده كنفوذ بحق وحل ووطء (فيها) أي في مدة الخيار (لمن انقضى بخيار) من باع ومشتري (وإلا) بأن كان الخيار لها (فموقوف فإن تم البيع بأن) أي الملك فيأخذ (لمشتري من) حين (العقد والافلتان) وكأنه لم يخرج عن ملكه ولا فرق فيه بين خيار الشرط وخيار المجلس وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك البيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقض ملك الثمن وتبصرى بالملك لشموله ملك البيع ونوابه أولى من تعينه بملك البيع (ويحصل الفسخ) للعقد في مدة الخيار (ينحو فسخ) البيع كرفعه واسترجعت البيع (والإجازة) فيها (ينحو أجزت) البيع كأمضيته أو لزمته (والتصرف) فيها (كوطء واعتاق وبيع وإجارة وتزويج ووقف) للمبيع (من باع) والخيار له أولهما (فسخ) للمبيع لإشعاره بعدم البقاء عليه وصح ذلك عنه أيضا لكن لا يجوز ووطء إلا إن كان الخيار له (ومن مشتري) والخيار له أولهما (إجازة) للشراء لإشعاره بالبقاء عليه والاعتاق نافذته إن كان الخيار له أو أذن له البائع وغير نافذ إن كان للبائع وموقوف إن كان لهما ولم يأذن له البائع ووطءه حلال إن كان الخيار له والافترام وقول الأسنوي أنه حلال أن أذن له البائع مبنى على أن مجرد الأذن في التصرف إجازة وهو بحث للنووي والمقول خلافه والبقية صحيحة إن كان الخيار له وأذن له البائع والافلا وظاهر أن الوطء إنما يكون فسخا أو إجازة إذا كان الوطء أنق لا ذكرا ولا أنثى فإن بانت أنوثته ولو بإخباره تعلق الحكم بذلك الوطء وتعيرى بالتصرف مع تمثيل بما ذكر أعظم مما عبر به (لاعرض) للمبيع (على بيع وأذن فيه) في مدة الخيار فليسا فسخا ولا إجازة للبيع لعدم إشعارهما من البائع بعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء عليه لاحتما لهما في التردد في الفسخ والإجازة وتعيرى بالأذن لشموله الأذن للمشتري لبيع عن نفسه أهم من تعيره بالتوكيل .

مدمعومة ثلاثة فأقل من الشرط والملك فيها لمن انقضى بخيار وإلا فموقوف فإن تم البيع بأن أنه لمشتري من العقد وإلا فلبائع ويحصل الفسخ بنحو فسخ والإجازة بنحو أجزت والتصرف كوطء واعتاق وبيع وإجارة وتزويج ووقف من باع فسخ ومن مشتري إجازة لا عرض على بيع وأذن فيه .

(فصل) في خيار بغير فعل وهو حرام كتهريب وتعجير وجهه وتسويد شعره وتجعيده .

(فصل) في خيار العيب وما يذكر معه . (لمشتري) بقيد زدته بقولي (جاهل) بما يأتي (خيار بغير فعل) وهو حرام للتدليس والضرر (كتهريب) لحيوان ولو غير مأكول وهي أن يترك جلده قصدا مدة قبل بيعه ليوم المشتري كثرة اللبن . والأصل في تحريمها خبر الصحيحين لا تصرفوا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك أي بعد النهي فهو غير النظيرين بعد أن يحلبها إن رضيا أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر وقيس بالإبل والغنم غيرها بجامع التدليس وتصروا بوزن تزكوا من صرى الماء في الخوض جمعه فلولم يقصد التهريب لنسيان أو نحوه ففي ثبوت الخيار وجهان في الشرحين والروضة أحدهما النع وبه جزم الغزالي والحاوي الصغير لعدم التدليس وأصحهما عند القاضي والبعوي ثبوته لحصول الضرر ورجحه الأذرعى وقال أنه قضية نص الأم (وتعجير وجهه وتسويد شعره وتجعيده) الدال على قوة البدن وهو ما فيه

التواء واقتباس لا مفضل السودان (وحسب ماء قنائة أو) ماء (رحي أرسل) كل منهما (عند البيع)
وتعيرى بالتعير الفعل مع تشبيل له بما ذكر أعمر بما عبر به (لا لطلخ ثوبه) أى الرقيق (عداد) تخيلا لكتابته
فأخلف فلا خيار فيه إذ ليس فيه كبير غرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والسؤال عنه (وبظهر ورعي)
بقيد زدته بقولى (باقى) بأن لم يزل قبل الفسخ (ينقص) بفتح الياء وضم القاف أفصح من ضم الياء وكسر
القاف للشدة (العين نقصا يفوت به غرض صحيح أو) تنقص (قيمتها وغلب في جنسها) أى العين (عدمه)
إذ الغالب في الأعيان السلامة وخرج بالقيد الأول ما لو زال العيب قبل الفسخ والثاني قطع أصبح زائدة
وقلقة يسيرة من نخد أو ساق لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا فلا خيار بهما وبالثالث مالا يغلب فيه ما ذكر
كقطع من في السكر وثوبه في أو أضاف في الأمة فلا خيار به وإن نقصت القيمة به وذلك (نكصاء) بالماء الحيوان
لنقصه القوت لغرض من الفصل فإنه يصلح لما يصلح له الحصى وإن زادت قيمته باعتبار آخر رقيقا كان
الحيوان أو بوجهة فقولى نكصاء أعمر من قوله نكصاء رقيق (وجماع) منه بالكسر أى امتناعه على راكمه
(وعرض) ورمح لنقص القيمة بذلك (وزنا وسرقة وإياق) من رقيق أى بكل منها وإن لم تكرر تاب عنه أو لم
يتب للثبذ كرا كان أو أنى صغيرا أو كبيرا خلافا للهروى في الصغير (وبخر) منه وهو الناشئ من تغير المدة
لما مر ذكره كان أو أنى أما تغير الغم فتلحق الأسنان فلا زواله بالتنظيف (وصنان) منه إن خالف العادة بأن
يكون مستحكما لما مر ذكره كان أو أنى أما الصنان لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ فلا
(وبول) منه (بغراش) إن خالف العادة بأن اعتاده في غير أوانه لما مر ذكره كان أو أنى فقولى من زيادتي
(إن خالف العادة) راجع للمستثنين سواء (أحدث) العيب (قبل القبض) للبيع بأن قارن العقد
أم حدث بعده قبل القبض لأن البيع حينئذ من ضمان البائع (أو) حدث (بعده) أى القبض
(واستند لسبب متقدم) على القبض (كقطعه) أى البيع العبد أو الأمة (بجناية سابقة) على القبض
جهلها المشتري لأنه تقدم سببه كالتقدم فإن كان عالما به فلا خيار له ولا أرض (ويضمنه) أى للبيع (البائع)
جميع الثمن (بقتله بردة) مثلا (سابقة) على قبضه جهلها المشتري لأن قتله لتقدم سببه كالتقدم فيفسخ
البيع فيه قبيل القتل فإن كان المشتري عالما بها فلا خيار له (لا بموته بمرض سابق) على قبض جهلها المشتري
فلا يضمنه البائع لأن المرض يزداد شيئا فشيئا إلى الموت فلم يحصل بالسابق والمشتري أرض المرض وهو ما بين
قيمة للبيع صحيحا ومرض من الثمن فإن كان المشتري عالما به فلا شيء له ويترفع على مسئلة الردة والمرض
مؤنة التجهيز فهي على البائع في تلك وعلى المشتري في هذه (ولو باع) حيوانا أو غيره (بشرط براءته من
العيوب) في البيع (برى) عن عيب باطن بحيوان موجود (فيه) حال العقد جهله (بخلاف غير العيب
الذي كور فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقا لانصراف
الشرط إلى ما كان موجودا عند العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان علمه البائع أولا ، ولا عن عيب باطن في
الحيوان علمه والأصل في ذلك ما رواه البيهقي وصححه أن ابن عمر باع عبدا له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له
للمشتري به دألم تسمه لي فاختصا إلى عثمان فقضى على ابن عمر أن يحلف لقد باعه العبد وما به دألم يملكه فأبى
أن يحلف وارجع العبد فباعه بألف وخمسمائة ، دل قضاء عثمان على البراءة في صورة الحيوان الذي كورة
وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يتقضى في الصحة والسقم وتحول
طباعه قتلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر أى فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليشق بازوم البيع فيما
لا يملكه من الخفي دون ما يملكه مطلقا في حيوان أو غيره لتليسه فيه وما لا يملكه من الظاهر فيهما لثدرة
خفائه عليه أو من الخفي في غير الحيوان كالجزء واللوز إذ الغالب عدم تغيره بخلاف الحيوان والبيع
مع الشرط للذكر صحيح مطلقا كما علم من باب الناهي لأنه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال

وحسب ماء قنائة أو رحي
أرسل عند البيع لا لطلخ
ثوبه بعداد وبظهر
عيب باقى ينقص العين
نقصا يفوت به غرض
صحيح أو قيمتها وغلب
في جنسها عدمه نكصاء
وجماع وعرض وزنا
وسرقة وإياق وبخر
وصنان وبول بغراش
إن خالف العادة أحدث
قبل القبض أو بعده
واستند لسبب متقدم
كقطعه بجناية سابقة
ويضمنه البائع بقتله
ردة سابقة لا بموته
بمرض سابق ولو باع
بشرط براءته من
العيوب برى عن
عيب باطن بحيوان
موجود حال العقد
جهله .

ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف بعد قبضه مبيع غير ربوي بيع محض ثم علم عيا فلا أرض وهو جزء من ثمنه نسبت إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليما إليها ولورده وقد تلف الثمن أخذ بدله ويعتبر أقل قيمتهما من بيع إلى قبض .

[مسئلة] قال الحلبي في توجيه أقل القيم إن كانت يوم البيع أقل أي كان تكون يوم البيع معينا سبعة وسليما ثمانية ويوم القبض معينا تسعين وسليما مائة فما زاد حدث في ملك المشتري فلا تضربه بحسابه عليه بأن تنسب الأكثر للأكثر وتأخذ بمقتضاه وهو هنا العشر بل نلفيه وننسب الأقل للأقل وتأخذ بمقتضاه وهو الثمن وإن كانت يوم القبض أقل أي كما في عكس المثال فانقص من ضمان البائع أي فلا تضرب المشتري بالغاء نقص من ضمان البائع بل نحسبه وتأخذ بمقتضاه وهو الثمن فطم أن القصور من نسبة الأقل للأقل كما قاله سم عدم إضرار المشتري بحسبان زيادة حدثت في ملكه أو الغاء نقص من ضمان البائع لا عدم ضرره مطلقا وإلا فذلك النسبة قد تؤدي إلى ضرره كما إذا كانت القيمة في أحد الوقتين معينا سبعة وسليما ثمانية وفي الوقت الآخر تسعين ومائة وعشرين فإن النقص في الأول ثمن وفي الثاني (١٧٢) ربع فالأخذ بالأول يضره لكن لا من الحيثية السابقة بل من عكسها وهو إلغاء

زيادة حدثت في ملكه إن كان الأقل يوم العقد أو حسان نقص من ضمان البائع إن كان الأقل يوم القبض وهو ليس بمحظور وإنما يراع جانب المشتري دائما بنسبة الأقل تارة والأكثر أخرى أو بنسبة الأقل للأكثر دائما فإنه أنفع بل هو الأنفع على الإطلاق. لمخالفة ذلك للقياس من اعتبار ما نقصه العيب فينا وهو ما بين أقل القيم دون ما زاد عليه لاحتمال أنه من تفاوت الرغبات فإن

وهو السلامة من العيوب (ولو شرط البراءة عما يحدث) منها قبل القبض ولو وقع الوجود منها (لم يصح) الشرط لأنه اسقاط للشيء قيل بثبوته فلا يبرأ من ذلك ولو شرط البراءة عن عيب عنه فإن كان عمالا يعاين كزنا أو سرقة أو إباق يرى منه لأن ذكرها لإعلام بها وإن كان بما يعاين كبرص فإن أراه إياه فكذلك وإلا فلا يبرأ منه لتفاوت الأغراض باختلاف قدر عمله (ولو تلف بعد قبضه) أي المشتري (مبيع) بقيد زده بقولي (غير ربوي بيع محض) حسبا كان التلف أو شرعا كأن أعتقه أو وقفه أو استولد الأمة (ثم علم عيا به فلا أرض) لتعذر الرد بقوات المبيع وصحى للأخذ أرضا لعلقه بالأرض وهو الخصومة فلا يشتري من يعتق عليه أو غيره بشرط العتق وأعتقه ثم علم بعينه استحق الأرض كما رجحه السبكي من وجهين لا ترجيح فيهما في الروضة كأصلها أما الربوي المذكور كحلي ذهب يبيع بوزنه ذهباً فإن معينا بعد تلفه فلا أرض فيه وإلا لنقص الثمن فيصير الباقي منه مقابلا بأكثر منه وذلك ربا (وهو) أي الأرض (جزء من ثمنه) أي المبيع (بنسبته إليه) أي نسبة الجزء إلى الثمن (كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليما إليها) فلو كانت قيمته بلا عيب مائة وبه تسعين فنسبة النقص إلى القيمة عشر فالأرض عشر الثمن وإنما كان الرجوع بجزءه من الثمن لأن المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضمونا عليه بجزءه من الثمن فإن كان قبضه رد جزؤه وإلا سقط عن المشتري طلبه (ولورده) المشتري يبيع (وقد تلف الثمن) حسبا أو شرعا كأن أعتقه أو تعلق به حق لازم كرهن وشفعة (أخذ بدله) من مثله أو قيمة (ويعتبر أقل قيمتهما) أي المبيع والثمن التقومين (من) وقت (بيع إلى) وقت (قبض) لأن قيمتهما إن كانت وقت البيع أقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري وفي الثمن حدثت في ملك البائع أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل فالنقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضمان المشتري فلا يدخل في

التقويم

قيل قد يكون الثمن في نسبة الأكثر وذلك عند اتحاد قيمة السلامة

واختلاف قيم العيب ومع ذلك لم يؤخذ به بل أخذ بالجمع ونسب الأقل . قلنا إن عالم يؤخذ بالثمن في ذلك لما يانزم عليه من أحد المحذورين السابقين كما لا يخفى فحصل أنه لا يؤخذ بالثمن وإن أضر المشتري ما لم يكن ضرره من الحيثية السابقة وإلا أخذ بالجمع . واعلم أن صور المقام باعتبار قيمة الوسط ستة عشر مندرجة تحت أربعة أحوال : الحالة الأولى أن تتحد قيم السلامة وتتحدد قيم العيب وحكمها ظاهر . الثانية أن تتحد قيمة السلامة وتختلف قيم العيب والأقل يوم العقد أو ما بينهما وحكمها أن ينسب أقل قيم العيب لقيمة السلامة وفي ذلك الأخذ بالاحتمال كما علمت . الحالة الثالثة عكس الثانية بأن تختلف قيمة السلامة وتتحد قيمة العيب كذلك وحكمها أن تنسب قيمة العيب لأقل قيمة السلامة وفي ذلك الأخذ بالثمن مع ضرر المشتري لا تنفاه المحذور فهذه سبع صور . الحالة الرابعة أن يختلف كل من القيمتين وتحتهما تسع صور حاصلة من ضرب ثلاثة قيم العيب في ثلاثة قيم السلامة وحكمها أن ينسب أقل قيم العيب لأقل قيم السلامة وفي جميعها الأخذ بالثمن مع تقع المشتري تارة ومع ضرره لا تنفاه المحذور تارة أخرى وقوله في النهج فلا يدخل أي للذكور من الزيادة والنقص في التقويم أي بأن تحسب الزيادة ويلغى النقص .

التقويم وذكر ذلك في الثمن من زيادتي (ولو ملكه) أي البيع (غيره) بعوض أو بدونه (فلم) هو
 (عيا فلا أرش) لأنه قد يعود له (فإن عاد) برد بعب أو غيره كإقالة هبة وشراء (فله رده) لزوال المانع
 وتكتمليكه رهنه وغصبه ونحوها (والرد) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيظل بالتأخير بلا عذر وأما
 خبر مسلم من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فحمل على الغالب من أن التصرية لا تظهر إلا بثلاثة أيام
 لإحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو غير ذلك ويعتبر القور (عادة فلا يضر نحو
 صلاة أو كل دخل وقتها) كقضاء حاجته وتكميل ذلك أو الليل وقد ابن الرضة كون الليل عذرا بكلفة
 السير فهو أفهمه كلام المتولي ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق بابه ولا يكلف العدو في اللش والركض في الركوب
 ليرد وتصيري بما ذكر أولى مما عبر به وظاهر أن الكلام في بيع الأعيان بخلاف ما في الذمة لأن القبض عنه
 لا يملك إلا بالرضا ولأنه غير معقود عليه ويعذر في تأخيره بحمله إن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن
 العلماء وبحمله فوريته إن خفي عليه (فرده) أي المشتري (ولو بوكيله) على البائع أو موكله أو وكيله أو
 وليه أو وارثه فتعبري بما ذكر أعظم مما عبر به (أو يرفع الأمر لحاكم) ليفصله إن كان بالبلد ويرد عليه
 (وهو آكد) في الرد (في حاضر) بالبلد ما يرد عليه لأنه ربما أحوجه إلى الرفع (وواجب في غائب) عنها
 بأن يدعى رافع الأمر شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وأنه فسخ البيع
 وقيم البينة بذلك ويحلفه أن الأمر جرى كذلك ويحكم بالرد على البائع الغائب ويبقى الثمن دينا عليه
 ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضى الدين من مال الغائب فإن لم تجده سوى المبيع باعه فيه ولا ينافي
 ذلك ما ذكره الشيخان في باب البيع قبل القبض عن صاحب التهمة وأقر أنه أن للمشتري بعد فسخه
 بالعيب حبس البيع إلى استرجاع ثمنه من البائع لأن القاضي ليس بنخصم فيؤمن بخلاف البائع (وعليه)
 أي للمشتري (إشهاد) لعدلين أو عدل (بفسخ في طريقه) إلى الردود عليه أو حاكم (أو) حال (توكيله
 أو عذره) كعرض وغية عن بلد الردود عليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن
 اللطى إلى الردود عليه والرفع إلى الحاكم أيضا في الغيبة احتياطا ولأن الترك يؤذن بالإعراض وقولي أو
 توكيله أو عذره من زيادتي (فإن عجز) عن الإشهاد بالفسخ (لم يلزمه تلفظ به) أي بالفسخ اذ بعد لزومه من
 غير سامع فيؤخره إلى أن يأتي به عند الردود عليه أو الحاكم (و) عليه (ترك استعمال لا) ترك (ركوب ما عسر
 سوقه وقوده) فلو علم العيب وهورا كب فاستداه فكا بدائه بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو
 لا يسه لا يلزم نزع لأنه غير معهود وقال الأنسوي ويتعين تصويره في ذوى الهيئات ومثله النزول عن الدابة
 انتهى (فلو استخدم رقيقا) كقوله اسقني أو تاولني الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على دابة سرجا أو كافا)
 يكسر الحمزة أشهر من ضمها وهو ماتحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها (فلارد ولا أرش) لإشعار ذلك
 بالرضا بالعيب بخلاف ترك نحو لحام (ولو حدث عنده عيب) واطلع على عيب قديم (سقط الرد القهري)
 لإضراره بالبائع (ثم إن رضى به) أي بالعيب (البائع رده عليه) المشتري بالأرش للحادث (أو قنع به) بالأرش
 للقديم (وإلا) أي وإن لم يرض به البائع (فإن اتفقا) بقيد زده بقولي (في غير الربوي) السابق (على فسخ
 أو إجازة مع أرش) للحادث والقديم بأن يغم للمشتري البائع أرش الحادث ويفسخ أو يغم البائع للمشتري
 أرش القديم ولا يفسخ فذاك ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الفسخ مع أرش الحادث والآخر الإجازة مع
 أرش القديم (أجيب طالبا) سواء كان الطالب للمشتري أم البائع لما فيه من تقرير العقد أما الربوي
 فيتعين فيه الفسخ مع أرش الحادث (وعليه) أي للمشتري (إعلام بائع فوراً بالحادث) مع القديم ليختار
 ما يتقدم من أخذ المبيع أو تركه أو إعطاء الأرش (فإن أخرج) إعلامه (بلاعذر فلارد) له به (ولا أرش) منه
 لإشعار التأخير بالرضا به نعم لو كان الحادث قريب الزوال غالبا كرمد وحصى عذر على أحد قولين في انتظار

ولو ملكه غيره فلم عيا
 فلا أرش فإن عاد فله
 رده والرد فوري عادة
 فلا يضر نحو صلاة
 وأكل دخل وقتها
 فرده ولو بوكيله أو
 يرفع الأمر لحاكم وهو
 آكد في حاضر وواجب
 في غائب وعليه إشهاد
 بفسخ في طريقه أو
 توكيله أو عذره فإن عجز
 لم يلزمه تلفظ به وترك
 استعمال لا ركوب
 ما عسر سوقه وقوده فلو
 استخدم رقيقا أو ترك
 على دابة سرجا أو كافا
 فلارد ولا أرش ولو
 حدث عنده عيب سقط
 الرد القهري ثم إن رضى
 به البائع رده عليه أو
 قنع به وإلا فإن اتفقا
 في غير الربوي على فسخ
 أو إجازة مع أرش وإلا
 أجيب طالبا وعليه
 إعلام بائع فوراً بالحادث
 فإن أخرج بلا عذر فلارد
 ولا أرش

ذوالهذيل والبيع سالم من الحادث وهذا ما جزم به في الأنوار وقد يؤخذ من كلام الشرح الصغير ترجيح التبع
 ولو زال الحادث قبل علمه بالقديم فله الرد أو يبدأ أخذ أرض القديم أو قبله بعد القضاء بالأرض فلا رد ولو تراخيا
 بغير قضاء فله الرد ولو زال القديم قبل أخذ أرضه لم يأخذه أو بدأ أخذه رده (ولو حدث عيب لا يعرف القديم
 يدونه ككسر يرض فنام وجوز وتقوير بطيخ) بكسر الباء أشهر من فتحها (مدود بعضه) بكسر الواو (رد)
 ما ذكره العيب القديم (ولا أرض) عليه للحادث لأنه معذور فيه والتقييد في البيض بالنظام وفي المدود ببعض
 من زيادتي وخرج بالأول يرض غير النعام فلا رد لتبين بطلان البيع لوروده على غير متقوم وبالثاني المدود
 كله كذلك فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أخذته كتقوير بطيخ حامض يمكن معرفة حموضته بغرز
 شيء فيه وكتقوير كبير يستغنى عنه بغير سقط الرد القهرى كسائر العيوب الحادثة (وليرد مع المصراة
 للأ كولة صاع تمر) بدل اللبن المخلوب (وإن قل اللبن) لحرا الصحيحين السابق وإن اشتراها بضاع أو أقل
 أو ردها بغير آخر هذا (إن لم يتفق على رد) (غير الصاع) من اللبن أو غير متساو أ تلف اللبن أم لا بخلاف ما إذا
 لم تحلب أو انفق على الرد وتغييرى بذلك أعم وأولى بما عبر به والبررة في التمر بالتوسط من تمر البلد فان قد
 قضيته بأقرب بلد التمر اليه وقيل بالمدينة الليرة وطى قلعه عن اللوردي اقتصر في الروضة كأصلها وطى
 مقتضاه جريت في شرح البهجة الكبير ولما وردى لم يرجع شيئا بل حكى الوجهين بالترجيح قال السبكي
 وغيره والأول أصح أخذ من كلام الشافعي ثم العبرة بقيمته وقت الرد وخرج بالما كولة غيرها كأمة وأتان
 فلا يرد معهما شيئا لأن لبن الأمة لا يتناض عنه غالباً ولبن الأتان نحس أمارد غير المصراة بعد الحلب فكالمصراة
 على كلامه ذكرته في شرح الزرعي [فروع] (لا يرد) قهراً (ببيع) بعض ما يبيع صفقة) وإن لم ينقص البعض
 رده فلو اشترى عشرين معينين أو سلباً ومعيصاً صفقة فليس له رد أحدها قهراً لما فيه من تفريق الصفقة وله
 ردها لا تتفاء ذلك فعلم أن لرد البعض فيما إذا تعددت الصفقة بتعدد البائع أو المشتري أو بتفصيل الثمن وأنه
 لا رد إن لم تعدد فيما لا ينقص بالتبعض كالحبوب وهو ما اقتضاه كلام ابن القري وغيره من وجهين أطلقهما
 في الروضة كأصلها وأما نصه في الأم والبوطى على جواز ذلك فمحمول على تراضى المتعاقدين به وتغييرى بما
 ذكره أولى من تعبيره بعينين (ولو اختلفا في قسم عيب) يمكن حدوثه (حلف بائع) فيصدق لو ائقته للأصل
 من استمرار العقد وأما حلف لاحتمال صدق للمشتري نعم لو ادعى قدم عيبين فأقر البائع بقدم أحدهما
 وادعى حدوث الآخر فالمصدق للمشتري يمينه لأن الرد ثبت باقرار البائع بأحدهما فلا يطل بالشك ويحلف
 (كجوابه) على القاعدة الآتية في كتاب الدعوى والبيانات فان قال في جوابه ليس له الرد على العيب الذي
 ذكره أو لا يلزمى قبوله أو ما أثبتته وبهذا العيب أو ما أثبتته إلا سلباً من العيب حلف على ذلك ليطابق
 الحلف الجواب ولا يكلف في الأولين التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون للمشتري علم العيب
 ورضى به ولو نطق البائع بذلك كلف البينة عليه ولا يكفي في الجواب والحلف ما علمت بهذا العيب عندي وله
 الحلف على البت اعتماداً على ظاهر السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافه وتصدق فيه فيأذ كر بالنسبة لمنع الرد
 لا لتغيير أرض فلو حلف ثم جرى فسحق يتحالف فطالب بأرض الحادث لم يجب اليه لأن يمينه وإن صلحت
 للدفع عنه لا تصلح لشغل ذمة المشتري بل للمشتري أن يحلف الآن أنه ليس بحادث كلنى الوسيط تبعاً للفاضى
 والإمام فان لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجة التندمة والبيع أمس صدق للمشتري بلا يمين
 ولو لم يمكن تقديمه كجرح طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع بلا يمين (وزيادة) في البيع أو الثمن (متصلة
 كسمن) وتعلم صنعة وكبر شجرة (تبعه) في الرد إذا لا يمكن إفرادها (كعمل قارن يباع) فانه يبيع أمه في
 الرد وإن انفصل ان كان له الرد بأن تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلاً بالحمل وذلك بناء على أن الحمل يعلم
 ويقابل بسقط من الثمن فان قصت بها وكان عالماً بالحمل لم يرد بها بل للأرض كاعلم بأمه وخرج بالمقارن

ولو حدث عيب
 لا يعرف القديم يدونه
 ككسر يرض فنام
 وجوز وتقوير بطيخ
 مدود بعضه ولا أرض
 وليرد مع المصراة
 للأ كولة صاع تمر وان
 قل اللبن إذا لم يتفقا
 على غير الصاع .

[فروع] لا يرد ببيع
 بعض ما يبيع صفقة
 ولو اختلفا في قسم
 عيب حلف بائع كجوابه
 وزيادة متصلة كسمن
 تتبعه كعمل قارن يباع

الحادث في ملك المشتري فلا يتبع في الرد بل هو له يأخذه إذا انفصل (و) زيادة (منفصلة كولد وأجرة وعمره) (لا يمنع ردا) بالعيب عملا يقتضي العيب نعم ولد الأمة الذي لم يميز يمنع الرد لحرمة التفريق بينهما كما هو في باب الناهي (كاستخدام) للبيع من مشتري أو غيره أو لثمن من بائع أو غيره (ووطء) غير زنا منها قبل القبض أو بعده فانهما لا يمتنان الرد (وهي) أي الزيادة المنفصلة (لمن) حدثت في ملكه (من مشتري أو بائع وإن رد قبل القبض لأنها فرع ملكه ولأن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله وتبصر بذلك أهم من قوله للمشتري (وزوال بكاره) للأمة للبيعة من مشتري أو غيره ولو بوثبة فهو أهم من قوله واقتضاض السكر (عيب) بها فإن حدث بعد قبضها ولم يستند لسبب متقدم جهلة المشتري منع الرد أو قبله فإن كان من المشتري فلا رد له بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها فإن قبضها لزمه الثمن بكامله وإن تلفت قبل قبضها لزمه قدر النقص من الثمن أو إن كان من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ثم إن كان زوالها من البائع أو بأفة أو زواج سابق فهدر أو من أخيه قبله الأرض إن زالت بلاوطء أو بوطء زنا منها وإلا لزمه مهر بكر مثلها بلا أفراد أرض ويكون للمشتري لكنه إن رد بالعيب سقط منه قدر الأرض للبائع وما ذكر من وجوب مهر بكرها لا يخالف ما في العصب والديات من وجوب مهر ثبت وأرض بكاره لأن ملك المالك هنا ضعيف فلا يحتمل شيئين بخلافه ثم ولما لم يفرقوا ثم بين الحرية والأمة ولا ما في آخر البيوع انتهى عنها في البيعة بغير فاسد من وجوب مهر بكر وأرض لوجود المقدار المختلف في حصول الملك به ثم كما في السكاح الفاسد بخلافه فيما ذكر .

(باب في حكم البيع ونحوه)

قبل القبض وبعده والتصرف في ماله تحت يد غير مع ما يتعلق بهما (البيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انقضاء البيع أو إتلاف بائع وثبوت الخيار بتعيه أو تعيب بائع أو أخيه وإتلاف أخيه كما يأتي (وإن أبراء) (مشتري) لأنه إبراء عما لم يجب (فإن تلف) (بأفة) أو أتلفه بائع انقضى (البيع لتعذر قبضه فيسقط الثمن عن المشتري ويقتل الملك في البيع للبائع قبل التلف وكالتلف وقوع دية في حجر وإتلاف طير أو صيد متوحش وإتلاف العنبر خمر أو اختلاط متقوم بآخرو لم يتغير أما غضب المبيع أو إتيافه أو جحد البائع له فثبت للخيار وأما غرق الأرض أو وقوع صخرة عليها لا يمكن رضاها فرجع الشيطان هنا أنه تعيب وفي الإجارة أنه تلف والفرق لا شيء (وإتلاف مشتري) له بغير حق (قبض) له (وإن جهل) أنه البيع كما كل المالك طاعته القصور بضياع الغاصب ولو جاهد بآءه طعامه فإن الغاصب يبرأ بذلك أما إتلافه بحق كضياع وقود وكرمة والمشتري الإمام فليس قبض وفي معنى إتلافه ما لو اشترى أمة فأجلها أبوه وما لو اشترى السيد من مكاتبه أو الوارث من مورثه شيئا ثم هجر المكاتب أو مات الورث (وخير) مشتري (بإتلاف أخيه) بين الإجارة والفسخ لقوات غرضه في العين (فإن أجاز) البيع (غرمه) البديل (أو فسخ غرمه البائع) إياه فلا يفسخ البيع بإتلاف الأجنبي لقيام البديل مقام البيع وهذا الخيار على التراخي كما اقتضاه كلام الفقهاء لكن نظرية القاضي وإتلاف الأجنبي وغيره بغير غيرهما كإتلافه وحمل الخيار في غير الربوي وفيها إذا كان الأجنبي أهلا للالتزام ولم يكن إتلافه بحق وإلا يفسخ البيع (ولو تعيب) البيع بأفة قبل قبضه (أو عيبه) بائع غرضه مشتري (فيهما) (أو عيبه) مشتري أخذه بالثمن (ولا أرض قدرته على الفسخ في الأولين وحصول العيب بفعله في الثالثة) (أو عيبه) (أجنبي) أهل للالتزام بغير حق (خير للمشتري) بين الإجارة والفسخ (فإن أجاز) البيع (وقبض) (البيع) (غرمه الأرض) (وإن فسخ غرمه البائع إياه) وخرج زيادتي وقبض مالو أجاز ولم قبض فلا تعزيم لجواز تلفه فيفسخ البيع والمراد بالأرض في الرقيق ما يأتي في الديت وفي غيره ما نقص من قيمته ففي يرد الرقيق نصف قيمته لا ما نقص منها (ولا يصح تصرف بائع بنحو بيع ورهن) كنية وكتابة وإجارة

ومنفصلة كولد وأجرة
لا يمنع ردا كاستخدام
ووطء ثيب وهي لمن
حدثت في ملكه وزوال
بكاره عيب .

(باب)

البيع قبل قبضه من ضمان
بائع وإن أبراء
فان تلف أو أتلفه انفسخ
وإتلاف مشتري قبض
وإن جهل وخير بإتلاف
أجنبي فان أجاز غرمه
أو فسخ غرمه البائع
ولو تعيب أو عيبه بائع
فرضه مشتري أو عيبه
مشتري أخذه بالثمن أو
أجنبي خير فإن أجاز
وقبض غرمه الأرض
ولا يصح تصرف ولو مع
بائع بنحو بيع ورهن

(فما لم يقبض وضمن بقدر) كبيع وثمن وصدائق معينات للنهي عن بيع البيع قبل قبضه في الصحيحين وغيرهما ولنصف الملك وعمل من بيع البيع أو الثمن من البائع أو المشتري إذا لم يكن بين المقابل أو مثله إن تلف أو كان في الدقة أو الإفساد بلفظ البيع فصح وعمل منع رهنه منه إذا رهن بالمقابل وكان له حق الجنس وإلا جاز على الأصح التصوم (ويصح) تصرف فيه (بشوا غشاق ووصية) كإيلاء وتدير وتزوج ووقف وقسم أو إباحة الطعام للفقراء اشتراط جزاء لتشوف الشارع إلى العتق ولعدم توقفه على القدرة بتدليل صحة إعتاق الآبق ويكون به المشتري قاضيا وفي معناه البقية لكن لا يكون قاضيا بالوصية ولا بالتدبير ولا بالتزوج ولا بالقسمة ولا بإباحة الطعام للفقراء إن لم يقبضوه ولا يجوز إعتاقه على مال ولا عن كفارة الغير ولم يذكر والدك قاعدة وتصيري بما ذكر أعلم من تعبيره بما ذكره (وله تصرف فيها لا يدغيره مما لا يضمن بقدر كودية) وقراض ومرهون بعد اتفكا كعموروث كان للورث تصرف فيه وباق يد وليه بعد رشده (ومأخوذ بسوم) وهو ما يأخذ من يريد الشراء ليتأمله أيسره أم لا ومعاد مملوك بفسخ لتمام الملك في المذكورات وعمله في المملوك بفسخ جدر دئته لمشتريه والإصلاح يبعه لأن له حصة في استرداد الثمن ولو أكرى صابغا أو قصارا لعمل في ثوب وسلفه فليس له تصرف فيه قبل العمل وكذا بعده إن لم يكن سلم الأجر وتصيري بما ذكر أعلم مما عبر به (وضع استبدال ولو في صلح عن دين غير مشتمل) بقيد دته بقولي (غير دين) كتمن في الدمة ودين (قرض وإتلاف) لجواب عن عمر كنت أبيع الإبل بالدنانير وأخذ مكانها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكانها الدنانير فأنت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس يسكناني روماء بوداود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم والتمن النقدان لم يكن أو كانا قد دين فهو ما اتصل به الباء والتمن مقابلة أما الدين للتمن كالمسلم فيه فلا يصح استبداله بما لا يضمن بقالة لعدم استقراره فانه معرض بالتقطيع للاقتسام والفسخ ولأن عنه قصد بخلاف الثمن المذكور وخوفا وتصيري بالتمن وبدن الإتلاف أهم من تعبيره بالمسلم في قيمة التلف (كبيعه) أي الدين غير للتمن (لغير من هو) عليه خير دين (كان باع) لعمرو (مائة له على زيد بمائة) فانه صحيح كما رجحه في الروضة هنا وفي أصلها آخر الخلع كبيعه ممن هو عليه وهو الاستبدال السابق ورجح في الأصل البطالان لجزءه عن تسليمه والأول محكي عن النص واختاره السبكي قال ابن الرفعة ويشترط كون الدين مليا مقرا وأن يكون الدين حالا مستقرا (وشروط) لكل من الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه (في متفق على الربا) كدراهم عن دنانير أو عكسه (قبض) للبذل في الأول وللعمومين في الثاني (في المجلس) حذر من الربا فلا يشترط تعيين ذلك في العقد كما لو صار في الدمة (و) شرط (في غيرها) أي غير متفق على الربا كثوب عن دراهم (تعيين) لذلك (فيه) أي في المجلس (فقط) أي لا قبضه فيه كالمواضع ثوبا بدراهم في الدمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس وهذا مقتضى كلام الأكرين في بيع الدين لغير من هو عليه وبه صرح ابن الصباغ وإطلاق الشيخين كالغوى اشتراط القبض فيه محمول على متفق على الربا وخرج غير دين فيما ذكر الدين أي الثابت قبل كأن استبدل عن دينه ديناً آخر أو كان لها دينان على ثالث فباع أحدهما الآخر دينه بدينه فلا يصح سواء اتحد الجنس أم لا للنهي عن بيع الكالي بالكالي رواء الحاكم وقال على شرط مسلم وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد النصريح به في رواية البيهقي والتصريح باشتراط التعيين في غير الصلح من زيادتي ولا يجوز استبدال التوجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب التوجل عجلة (وقبض غير منقول) من أرض وضياع وحجر وثمره مبيعة عليها قبل أو أن الجنداذ فتصيري بذلك أعم من قوله وقبض المتار (بتخليته لمشتري) بأن يمكنه منه البائع ويسلفه الفتح (وتفريغه من متاع غيره) أي غير المشتري نظرا لعرف في ذلك لعدم ما يضبطله شرعا أوله فان جمع الأمتعة التي في الدار البيعة بمحل منها وبخلى

فيما لم يقبض وضمن بقدر وصح بنحو إعتاق ووصية وله تصرف فيها لا يدغيره مما لا يضمن بقدر كودية مأخوذ بسوم وصح استبدال ولو في صلح عن دين غير ثمن بغير دين قرض وإتلاف كبيعة لغير من هو عليه كأن باع مائة له على زيد بمائة وشرط في متفق على ربا قبض في المجلس وفي غيرها تعيين فيه فقط وقبض غير منقول بتخليته لمشتري وتفريغه من متاع غيره.

بين المشتري وبينها فماسوى المحل مقبوض فإن قل الأمتعة منه إلى محل آخر صار قابضا للجملة لو تعبيرى
بمتاع غيره أولى من تعبيره بأمتعة البائع (و) قبض (مقبول) من سفينة أو حيوان أو غيرها (بنقله) مع
تفريق السفينة للشحونة بالأمتعة نظرا للعرف فيه وروى الشيخان عن ابن عمر كنا نشترى الطعام جزافا
فتنازل رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى تنقله وقيس بالطعام غيره هذا إن قل (لما) أى حيز (لا يختص
بائع به) كشارع أو دار للمشتري (أو) يختص به لكن نقله (بإذنه) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول
القبض به (معبراً له) أى للحيز الذي أذن في النقل إليه للقبض فإن لم يأذن إلا في النقل لم يحصل القبض
للقيد للتصرف وإن حصل لضمان اليد ولا يكون معبراً للحيز وكقله بإذنه نقله إلى متاع بمولوك له أو معار
في حيز يختص البائع به قاله القاضى ويمكن دخوله في قولى مالا يختص بائع به لصدقه بالمتاع فإن كان المقول
خفيفاً قبضه بقتاله باليد ووضع البائع البيع بين يدي المشتري قبض نعم إن وضعه بغير أمره فخرج
مستحقاً بضمه وقبض الجزء الشائع قبض الجميع والزائد أمانة بيد القابض (وشرط في غائب) عن
محل التقديم إذن البائع في القبض إن كان له حق الحبس (مضى زمن يمكن فيه قبضه) بأن يمكن فيه
للضى إليه والنقل في النقول والتخلية والتفريق في غيره لأن الحضور الذي كنا نوجه لولا الشقة لا يتأتى
إلا بهذا الزمن فلما أسقطناه لمعنى ليس موجوداً في الزمن بقى اعتبار الزمن نعم إن كان البيع يندغير
للمشتري انشطر نقله أو تخليته أيضاً وتعيرى بما ذكر أولى من قوله يمكن فيه للضى إليه فإن كان البيع
حاضراً منقولاً أو غيره ولا أمتعة فيه لغير المشتري وهو يده اعتبر في قبضه مضى زمن يمكن فيه النقل أو التخلية
ولا يحتاج فيه إلى إذن البائع إلا إن كان له حق الحبس هذا كله فيما يسع بلا تقدير بكيل أو غيره فإن يسع بتقدير
فسيأتى وشرط في القبض كونه مبرئاً للقابض وإلا فكالببيع كقله الزركشى عن الإمام .

[فروع] (له) أى المشتري (استقلال قبض) للبيع (إن كان الثمن مؤجلاً) وإن حل (أو) كان حالاً
كله أو بعضه (سلم الحال) لمستحقه فإن لم يسلمه بأن لم يسلم شيئاً منه أو سلم بعضه لم يستقل قبضه فإن استقل به
لزمه ردّه لأن البائع يستحق حبسه ولا ينفذ تصرفه فيه لكنه يدخل في ضمانه ليطالب به إن خرج مستحقاً
وليستقر ثمنه عليه وقولى أو سلم الحال أولى من قوله أو سلمه أى الثمن (وشرط في قبض ما يسع مقدراً
مع ماسر نحو ذرع) بإجماع الدال من كيل ووزن وعد بأن يسع ذراعاً إن كان يذرع أو كيلاً إن كان يكال
أو وزناً إن كان يوزن أو عدداً إن كان يعدد الأصل في ذلك خبر مسلم من اتباع طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله دل
على أنه لا يحصل فيه القبض إلا بالكيل مثاله بعتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم أو بعتكها بعشرة على أنها
عشرة أصع ثم إن انفطاع كيل مثلاً فذلك ولا نصب الحاكم أميناً يتولاه فلو قبض لما ذكر جزافاً لم يصح
القبض لكن يدخل القبض في ضمانه (ولو كان له) أى ليكر (طعام) مثلاً (مقدر على زيد) كمشرة أصع
(ولعمرو عليه مثله فليكتل نفسه) من زيد (ثم) يكتل (لعمرو) ليكون القبض والاقباض صحيحين
(ويكفي استدامته في) نحو (الكيل) هذا من زيادتي (فلو قال) بكر لعمرو (اقبض منه) أى من زيد
(مالي عليه لك ففعل فسد القبض) بقيد زدته بقولى (له) لاتحاد القابض والقبض وما قبضه مضمون عليه
ولا يلزمه ردّه لادافه بل يقبله القبض له للقابض وأما قبضه ليكر فصحيح تبرأ به ذمة زيد لإذنه في القبض
منه (ولكل) من العاقلين شمن معين أو في الذمة وهو حال (حبس عوضه حتى يقبض مقابله إن خاف فوته)
يهرب أو غيره وهذا أعم من قوله وللبيع حبس مبيعه حتى قبض ثمنه لما في إجباره على تسليم عوضه قبل
قبضه مقابله حينئذ من الضرر الظاهر (وإلا) بأن لم يحف فوته (فان تنازعا) في الابتداء بالتسليم فقال كل
منهما لا أسلم عوضى حتى يسلمنى عوضه (أجبراً) بالزام الحاكم كلاهما باحضار عوضه إليه أو إلى عدل فاذا
فعل سلم الثمن للبائع والبيع للمشتري يبدأ بأيهما شاء هذا (إن عين الثمن) كالبيع (وإلا) بأن كان

ومنقول بنقله لما
لا يختص بائع به أو بإذنه
فيكون معبراً له وشرط
في غائب مضى زمن
يمكن فيه قبضه .
[فروع] له استقلال
قبض إن كان
الثن مؤجلاً أو سلم
الحال وشرط في قبض
ما يسع مقدراً مع ماسر
نحو ذرع ولو كان له
طعام مقدر على زيد
ولعمرو عليه مثله
فليكتل نفسه ثم لعمرو
ويكفي استدامته في نحو
الكيل فلو قال اقبض
منه مالي عليه لك ففعل
فسد القبض له ولكل
حبس عوضه حتى
يقبض مقابله إن خاف
فوته وإلا فان تنازعا
أجبر إن عين الثمن وإلا

في التهمة (بائع) يجبر على الابتداء بالتسليم لزماءه بعلقه بالدعة (فإذا أسلم) بإجبار أو يدونه (أجبر مشتر)
على تسليمه (إن حضر الثمن) مجلس العقد (والأقارن أعسر) به (فبائع فسخ) بالفلس وأخذ البيع بشرط
حجر الحاكم كسأني في بابه (أو أسرقان لم يكن ماله بمسافة قصر حجر عليه في أمواله) كلها (حق يسلم) الثمن
ثلاثا يتصرف فيها بما يظن حق البائع (والا) بأن كان ماله بمسافة قصر (فبائع فسخ) وأخذ البيع لتعذر
تحصيل الثمن كالإفلاس به فلا يكلف الصبر إلى إحضار المال لتضرره بذلك (فان صبر) إلى إحضاره
(فالحجر) يضرب على المشتري في أمواله لما هو محل الحجر في هذا وما قبله إذا لم يكن محجورا عليه بفلس
والأفلاحجر أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس البيع به لزماءه بتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضا.
(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والإشراك) مصدر أشركه أي صيره شريكا (والراجحة) من
الربح وهو الزيادة (والخاطئة) من الخط وهو النقص وذكرها في الترجمة من زيادتي لو (قال مشتر لغيره) من
علم بشئ ما اشتراه أو جاهل به وعلمه بقبل قبوله كما يعلم ذلك بما يأتي (وليتك) هذا (العقد قبيل) كقوله قبلته
أو توليته (فهو بيع بالثمن الأول) أي مثله في التلى وبقيته في العرض مع ذكره به مطلقا بأن انتقل إليه
(وإن لم يذكر) أي الثمن في عقد التولية فيشترط فيها ما عدا ذكره من شروط البيع حتى علم المتعاقدين
ويثبت لها جميع أحكامه حتى التصفية في نفس مشفوع عنها عنه الشفع في العقد الأول (ولو حط عنه)
أي عن الولي (كله) أي كل الثمن (بعد لزوم تولية أو بعه) ولو بعد التولية (اعط عن التولي) لأن خاصة
التولية التبريل على الثمن الأول وخرج زيادتي كله بعد لزوم تولية ماله وحط كله قبل لزومها سواء أحط قبلها
أم بعد ما وقبل لزومها فلا تصح التولية لأنها حينئذ بيع بلا ثمن سواء في ذلك الخط من البائع أو وارثه
أو وكيله ومن اقتصر على البائع جرى على الثالب (والإشراك) في المشتري (يعني مبيع كتولية) في
شرطها وحكمها كقوله أشركتك فيه بالنصف فيلزمه نصف مثل الثمن فان قال أشركتك في النصف كان له
الربح إلا أن يقول بنصف الثمن فيصين النصف كما صرح به النووي في نكته فلو لم يبين البعض كقوله
أشركتك في شيء منه لم يصح للجهل بالمبيع (فلو أطلق) الإشراك (صح) العقد (منافسة) بينهما كالأوفر
بشيء لزيد وعمر وقضية كلام كثير أنه لا يشترط ذكر العقد لكن قال الإمام وغيره يشترط ذكره بأن يقول
أشركتك في بيع هذا أو في هذا العقد ولا يكفي أشركتك في هذا ونقله صاحب الأنوار وأقرمو عليه
أشركتك في هذا كناية (وصح بيع مراعاة كبت) أي كقول من اشترى شيئا بمائة لغيره بعتك (بما
اشترت) أي مثله (وربح درهم لكل) أوفى كل (عشرة أو ربع درهم يارده) هو بالفارسية بمعنى ما قبله
فكأنه قال بمائة وعشرة فيقبله الخاطب وده اسم لعشر ويارده اسم لأحد عشر (وصح بيع) (مخاطة)
وتسمى مواضعة (كبت) أي كقول من ذكر لغيره بعتك (بما اشترت وحطه يارده) فيقبل (وخط
من كل أحد عشر واحد) كما أن الربح في الراجحة واحد من أحد عشر (ويدخل في بعت بما اشترت منه)
الذي استقر عليه العقد (نقط) وذلك صادق بما فيه حط عما عقده العقد وزيادة عليه في زمن خيار المجلس
أو الشرط (و) يدخل في بعت (بما قام على ثمنه ومؤن استرباح) أي طلب الربح فيه (كأجرة كيال)
لثمن السكيل (ودلال) لثمن التبادي عليه إلى أن اشترى به المبيع (وحارس وقصار وقيمة المبيع في
الثلاثة كأجرة جمال وختان ومكان وتطين دار وكللف زائد على المعتاد للتسجين وكأجرة طبيب إن اشترى
مرضا وخرج مؤن الاسترباح مؤن استيفاء الملك كزونة حيوان فلا تدخل ويقع ذلك في مقابلة القوائد
للتسوية من المبيع (لأجرة عمله) ولأجرة (عمل متطوع به) فلا تدخل لأن عمله وما تطوع به غيره لم يقم
عليه وإنما قام عليه ما بذله وطريقه أن يقول بعتك بكذا أو أجرة عملي أو عمل المتطوع عنى وهي كذا وربح

فبائع فإذا أسلم أجبر
مشتري إن حضر الثمن
والأقارن أعسر قلبائع
فسخ أو أسرقان لم
يكن ماله بمسافة قصر
حجر عليه في أمواله
حتى يسلم والا قلبائع
فسخ فإن صبر فالحجر .
(باب التولية والإشراك
والراجحة والمخاطة)
قال مشتر لغيره وليتك
العقد قبيل فهو بيع بالثمن
الأول وإن لم يذكر ولو
حط عنه كله بعد لزوم
تولية أو بعه الخط
من التولي وإشراك
يعني مبيع كتولية
فلو أطلق صح منافسة
وصح بيع مراعاة
كبت بما اشترت
وربح درهم لكل
عشرة أو ربع درهم يارده
ومخاطة ككبت بما
اشترت وحطه يارده
ويحط من كل أحد
عشر واحد ويدخل
في بعت بما اشترت
منه فقط وبما قام على
ثمنه ومؤن استرباح
كأجرة كيال ودلال
وحارس وقصار وقيمة
مبيع لا أجرة عمله
وعمل متطوع به .

كذا وفي معنى أجرة عمله أجرة مستحقة بملك أو غيره مكسرى (وليعلنا) أى للتبايعان وجوبا (منه) أى
 للبيع في نحو بعت بما اشتريت (أو ما قام به) في بعت بما قام على فلو جعله أحدهما لم يصح البيع (وليصدق
 بائع) وجوبا (في إخباره) بقدر ما استقر عليه العقد أو ما قام به البيع عليه وبصفته كصحة وتكسير
 وخلوص وغش وقدر أجل وبشرائه بعرض قيمته كذا وبعبء حادث وقديم وإن اقتصر الأصل على
 الحادث وبغيره وبشرائه من موله وبأنه اشتراه بدين من ماطل أو معسر إن كان البائع كذلك لأن المشتري
 يعتمد أمانته فيما يخبر به من ذلك لا اعتماد نظره في خبر مصادق بذلك ولأن الأغراض تختلف بذلك لأن الأجل
 يتقارب فسط من الثمن والعرض يشدد في البيع به فوق ما يشدد في البيع بالنقد والعيب الحادث تنقص القيمة
 به عما كان حين شرائه واختلاف العرض بالتقديم وبالبقية ظاهر فلو ترك الإخبار بشيء من ذلك
 فالبيع صحيح لكن للمشتري الخيار لتدليس البائع عليه بترك ما وجب عليه وستأتى الإشارة إلى ذلك
 وإطلاق الإخبار أولى من تقييده بما قال (فلو أخبر) بأنه اشتراه (بمائة) وباعه مائة أى بما اشتراه
 وزعمه ككسر عشرة كاسر (فإن) أنه اشتراه (بأقل) بحجة أو إقرار (سقط الزائد ورجمه) لكذبه
 (ولا خيار) بذلك لما أمنا البائع فلتدليسه وأما المشتري وهو ما اقتصر عليه الأصل فلا أنه إذا رضى بالأكثر
 فما أقل أولى (أو) أخبر بمائة (فأخبر) ثانيا (بأزيد وزعم غلطا) في إخباره أولا بالنقص (فإن صدقه)
 للمشتري (صح) البيع كالموغلط بالزيادة ولا تثبت له الزيادة وله الخيار لا للمشتري (وإلا) بأن كذبه المشتري
 (فإن لم يمين) أى البائع (لغلطه) وجها (محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) إن أقامها عليه
 فتكذيب قوله الأول لهما (وإلا) بأن يمين لغلطه وجها محتملا كقولهما راجعت جريدتي فغلطت من عن متاع
 إلى غيره أو جاء في كتاب مزور من وكيلي أن الثمن كذا (معت) أى يمينه بأن الثمن أزيد وقيل لا تسمع
 التكذيب قوله الأول لهما قال في المطلب وهذا هو المشهور في الذهب والنصوص عليه (وله تخليف مشتر
 فيهما) أى فيما لهما يمين وما إذا يمين (أنه لا يعرف) ذلك لأنه قد يقر عند عرض اليمين عليه فإن حلف أمضى
 العقد على ما حلف عليه وإن تسكك عن اليمين ردت على البائع بناء على أن اليمين الردودة كالأقرار وهو
 الأظهر فيحلف أن منه الأريد والمشتري الخيار حينئذ يمين إمضاء العقد بما حلف عليه وبين فسحه قال
 في الروضة وأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا في أن اليمين الردودة كالأقرار أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة
 التصديق أى فلا خيار للمشتري قال في الأنوار وهو الحق قال وما ذكرناه من إطلاقهم غير مسلم فإن للتولي
 والإمام والغزالي أوردوا أنه كالتصديق .

(باب) بيع (الأصول)

وهي الشجر والأرض (و) بيع (الثمار) جمع ثمرة مع ما يأتي (يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة
 أو عرصة) مطلقا (لا في رهنها ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل يحز) مرة بعد أخرى (أو تؤخذ ثمرة
 مرة بعد أخرى) ولو بقيت أصوله دون سنتين خلافا لما يوجهه كلام الأصل فالأول (كفت) بمثابة وهو
 غلب البهايم ويسمى بالقرط والرطبة والفصفصة بكسر الفاءين وبالمهملتين والقضب بمجمة وقيل بمجمة
 ونضاع (و) الثاني نحو (بفسج) ونرجس وقثاء وبطيخ وذلك لأن هذه المذكورات للثبات والديموم
 في الأرض فتبعضها في البيع بخلاف رهنها لا يدخل فيه شيء من ذلك والفرق أن البيع قوى ينقل الملك
 فيستبعض بخلاف الرهن ويؤخف منه أن جميع ما ينقل الملك من نحو بهيمة ووقف كالبيع وأن ما لا ينقله من
 نحو إقرار وعارية كالرهن ومن التعليل السابق تقييد الشجر بالرطب فيخرج اليابس وبه صرح ابن الرزمة
 وغيره تفهقا وهو قياس ما يأتي من أن الشجرة لا تتناول غصنا يابس أو على دخوله أصل البقل في البيع فكل
 من الثمرة والجذع الظاهرين عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لأنها تزيد ويشبه البيع بغيره سواء
 أبلغ ما ظهر أو أن الجذع أم لا قال في التهمة إلا القصب الفارسي فلا يكلف قطعه إلا أن يكون ما ظهر قدرا

وليعلنا منه أو ما قام به
 وليصدق بائع في إخباره
 فلو أخبر بمائة فإن
 بأقل سقط الزائد ورجمه
 ولا خيار أو فأخبر بأزيد
 وزعم غلطا فإن صدقه
 صح وإلا فإن لم يمين
 لغلطه محتملا لم يقبل
 قوله ولا يثبت ولا سمعت
 وله تخليف مشتر فيهما
 أنه لا يعرف .

(باب الأصول والثمار)
 يدخل في بيع أرض أو
 ساحة أو بقعة أو عرصة
 لا في رهنها ما فيها من
 بناء وشجر وأصول
 بل يحدد أو تؤخذ ثمرة
 مرة بعد أخرى كفت
 وبفسج

يتمتع به وسكت عليه الشيخان وليس في نظره كثرته مع الجواب عنه في شرح الروض وقولي أو عرصة
من زيادتي وعلم بما تقرر أن ما يؤخذ منه واحدة كبر وجزر وفعل لا يدخله فإذ كثر لأنه ليس للثبات والدوام
فهو كالمقولات في الدار (وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع لا يدخل) فيها (إن جهله وتضرر) به لتأخير
ارتفاعه بالأرض فإن علمه أو لم يتضرر به كأن تركه البائع له وعليه القبول أو قال أفرغ الأرض وقصر زمن
التفريغ بحيث لا يقابل بأجرة فلا خيار له لا تنفاه ضرره وقولي وتضرر مع التصريح بل لا يدخل من زيادتي
(وصح قبضها مشغولة) بالزرع فتدخل في ضمان المشتري بالتخلف لوجود التسليم في عين البيع وفارق
نظيره في الأمتعة المشحونة بها الدار للبيعة حيث يمنع من قبضها بأن تفريغ الدار من ثبات في الحال بخلاف
الأرض (ولا أجرته مدة بقائه) أي الزرع لأنه مريض يتلف النضج تلك للدة فاشبهه بالوابع دار مشحونة
بأمتعة لا أجرته مدة التفريغ ويبقى ذلك إلى أن الحصاد أو القلع نعم إن شرط القلع فأخر وجبت
الأجرة لتركه الوفاء الواجب عليه وبما ذكره علم ما صرح به الأصل أنه يصح بيع الأرض مشغولة بما ذكر
كالوابع دارا مشحونة بأمتعة (وبذر) بذلك معجزة (كثابته) فتدخل في بيع الأرض بذر ما يدخل
فيها دون بذر ما لا يدخل فيها وخير المشتري إن جهله وتضرر به وصح قبضها مشغولة به ولا أجرته مدة
بقائه (ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يخرده ببيع) كبر لم يكن أن يكون في سبيله (بطل) البيع (في الجميع)
للجهل بأحد المقصودين وتعذر التوزيع نعم إن دخل فيها عند الإطلاق بأن كان دائم النبات صبح البيع
في الشكل وكان ذكره تأكيداً كما قاله التتولي وغيره وإن فرضوه في البذر واستشكل فيها إذا لم يزره قبل
البيع ببيع الجارية مع حملها وبحاب بأن الحمل غير متحقق الوجود بخلاف ما هنا فاعتذر فيه ما لا يفتقر
في الحمل (ويدخل في بيعها) أي الأرض (حجارة ثابتة فيها) مخلوقة كانت أو مبنية لأنها من أجزائها وقولي
ثابتة أعم من قوله مخلوقة (لامدونة) فيها كالسكنوز فلا تدخل فيها كبيع دار فيها أمتعة (وخير مشتر إن
جهل) الحال (وضر قلعها ولم يتركها له بائع) ضرر تركها أولا (أو) تركها له (وضر تركها) لوجود الضرر
وقولي ولم يتركها إلى آخره من زيادتي (والا) إن علم الحال أو جهله ولم يضر قلعها أو تركها له البائع ولم يضر تركها
(فلا) خيار له لعله بالحال في الأولى وانتفاء الضرر في الباقي نعم إن علمها وجهل ضرر قلعها أو ضرر
تركها وكان لا يزول بالقلع فله الخيار كما صرح به الشيخان في الأولى والتتولي في الثانية (وعلى بائع)
حيث (تفريغ) للأرض من الحجارة بأن يقلعها وينقلها منها (وتسوية) للحفر الحاصلة بالقلع قال في
الطاب بأن يبعد التراب المزال بالقلع من فوق الحجارة مكانه أي وإن لم يستوود كالتسوية فيها إذا علم المشتري
أو لم يضر القلع من زيادتي (وكذا) عليه (أجرة) مثل (مدة التفريغ) الواقع (بعد قبض) لاقبله (حيث
خير مشتر) لأن التفريغ القوت للمنفعة مدته جناية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لاقبله قال البلقيني
فلو باع البائع الأحجار بطريقه فهل يخل للمشتري محل البائع أو تلزمه الأجرة مطلقاً لأنه أجنبي عن البيع
لم أقف فيه على نقل والأصح الثاني فإن لم يخر فلا أجرته وإن طالت مدة التفريغ ولو بعد القبض وكذا زوم
الأجرة لزوم الأرض لو بقي في الأرض بعد التسوية يعيب ما قاله الشيخان واستبعد السبكي وتعيير بالتفريغ
أولى من تعييره بالنقل (ويدخل في بيع بستان وقرية أرض وشجر وبناء فيها) لثباتها لا مزارع
حولها لأنها ليست منهما (و) يدخل في بيع (دار هذه) الثلاثة أي الأرض والشجر والبناء التي فيها
حتى حمامها (ومثبت فيها للبقاء وتابع له) أي للمثبت (كأبواب منصوبة) لا مقالوعة (وحلقها) بفتح الحاء
وأغلقها المثبتة (وإحانات) بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (ورف) وسلم) بفتح اللام (مثبتات)
أي الإحانات والرف والسلم (وحجري رحي) الأعلى والأسفل الثابت (ومفتاح غلق مثبت) وبثراء
نعم للاء الحاصل فيها لا يدخل بل لا يصح البيع إلا بشرط دخوله والإختلط ماء المشتري بماء البائع وانفسخ

وخير مشتر في بيع
أرض فيها زرع
لا يدخل أن جهله
وتضرر وصح قبضها
مشغولة ولا أجرته مدة
بقائه وبذر مكانته
ولو باع أرضا مع بذر
أو زرع لا يخرده ببيع
بطل في الجميع ويدخل
في بيعها حجارة ثابتة فيها
لامدونة وخير مشتر
إن جهل وضر قلعها
ولم يتركها له بائع أو ضرر
تركها والا فلا وعلى بائع
تفريغ وتسوية وكذا
أجرة مدة التفريغ بعد
قبض حيث خير مشتر
ويدخل في بيع بستان
وقرية أرض وشجر
وبناء فيها ودار هذه
ومثبت فيها للبقاء وتابع
له كأبواب منصوبة
وحلقها وإحانات ورف
وسلم مثبتات وحجري
رحا ومفتاح غلق مثبت

البيع وذكر دخول شجر القرية والدار مع تقييد الإجازات بالإثبات من زيادتي (لا منقول كدلو وبكرة)
 يفتح الكاف وإسكانها مفرد بكر بفتحها (وسرر) وحمام خشب فلا يدخل في بيع الدار لأن اسمها لا يتناولها
 (و) يدخل (في) بيع (دابة نعلها) لاتصاله بها إلا أن يكون من نحو فضة كبرة البعير (لا) في بيع (رقيق)
 عبد أو أمة (فيابه) وإن كانت سارة العورة فلا تدخل كالا يدخل سرج الدابة في بيعها (و) يدخل (في) بيع
 (شجرة) بقيد زده بقولي (رطبة) ولومع الأرض بالتصريح أو تبعاً لأغصانها الرطبة وورقها) ولو يابسا
 أو ورق توت مطلقا كان البيع أو بشرط قلع أو قطع أو إبقاء لأن ذلك يعد منها بخلاف أغصانها اليابسة
 لا تدخل في بيعها لأن العادة فيها القطع كالثمرة (وكذا) تدخل (عروقها) ولو يابسة بقيد زده بقولي (إن لم
 يشترط قطع) وإلا فلا تدخل عملاً بالشرط (لا مفرسها) بكسر الراء أي موضع غرسها فلا يدخل في بيعها لأن
 اسمها لا يتناولها (و) (لكن المشتري) (ينفع به ما بقيت) أي الشجرة تبعاً لها (ولو أطلق بيع) شجرة (يابسة
 لزم مشتريها قلعها) للعادة فلو شرط قلعها أو قطعها لزم الوفاء به أو بقاؤها بطل البيع وبما تقرر علم أن بيع
 الشجرة اليابسة يدخل فيه أغصانها وورقها مطلقاً وعروقها إن أطلق أو شرط القلع وأن المشتري لا ينفع
 بمفرسها (وثمره شجر) هو أنهم من قوله نخل (مبيع إن شرطت لأحدها) أي للتبايعين (فهى له)
 عملاً بالشرط ظهرت الثمرة أم لا (وإلا) بأن سكت عن شرطها لواحد منهما (فإن ظهر منها شيء) بتأثير في
 ثمرة نخل أو بدونه في ثمرة لا نور لها كتوت أو لها نور وتناثر كشمس (فهى) كلها (لبائع) كافي ظهور كلها
 المفهوم بالأولى وليس أفراد المشاركة (وإلا) بأن لم يكن ظهور بالوجه المذكور (فهى) كلها (لمشتري) لما
 مر ولحق الصحيحين من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع وقيس بما فيه غيره ومفهومه
 أنها إذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشترط له أو
 يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري وصادق بذلك وألحق تأييراً بعضها تأييراً كلها بتبعية غير المؤبر
 للمؤبر لما في تنبع ذلك من العسر والتأثير ويسعى التلميح وتشقيق طلع الإناث وذو طلع الذكور فيه ليحيى
 رطبها أجياداً لم يؤبر ولرادتها تشقق الطلع مطلقاً ليشمل ما تأبر بنفسه وطلع الذكور والعادة الاكتفاء
 بتأثير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ريع الذكور إليه وقد لا يؤبر شيء ويتشقق السكل وحكمه
 كالمؤبر اعتباراً بظهور المقصود (وإنما تتكون) أي الثمرة كلها فيها ذكر (لبائع إن اتحد حمل وبستان
 وحسن وعقدوا) بأن تعدد الحمل في العام غالباً كتين ووردوا مختلف شيء من البقية بأن اشترى في عقد
 بستانين من نخل مثلاً أو نخلاً وعنباً في بستان واحد أو في عقدين نخلاً مثلاً والظاهر من ذلك في أحدهما
 وغيره في الآخر (فلكل) من الظاهر وغيره (حكمه) فالظاهر للبائع وغيره للمشتري لا لقطاع التبعية
 واختلاف زمن الظهور باختلاف ذلك وانتفاء عسر الأفراد بخلاف اختلاف النوع نعم لو باع نخلة
 وبقي ثمرها لم يخرج طلع آخر فانه للبائع كما صرح به الشيخان قالاً لأن من ثمرة العام قلت وإلحاقاً
 للشارح بالأعم الأغلب وأعلم أنهما سوياً بين العنب والتين في حكمه السابق لقلاعن التهذيب وتوقفاه على بهما
 أسوة في التوقف في العنب ولهذا لم يذكره الروايات وغيره مع التين وهو الموافق للواقع من أنه لا يحمل في
 العام مرتين ولعل العنب نوعان نوع يحمل مرة ونوع يحمل مرتين وذكر حكم ظهور البعض في غير النخل
 مع ذكر اتحاد الحمل والجنس من زيادتي (وإذا بقيت ثمرة له) أي للبائع بشرط أو غيره كالممر (فإن شرط
 قطعها لزمها وإلا) بأن شرط الإبقاء أو أطلق (فله تركها إليه) أي إلى القطع أي زمنه للعادة وإذا جاء زمن
 الجند لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها إلى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه
 قبل النضج كلف القطع على العادة ولو تعذر سقى الثمرة لا لقطاع الماء وعظم ضرر الشجر بإبقائها فليس له
 إبقاؤها وكذا لو أصابها آفة ولا فائدة في تركها على أحد قولين أطلقهما الشيخان وإليه ميل ابن الرفعة
 (ولسلك) من التبايعين في الإبقاء (سقى) (إن لم يضر الآخر) وهذا أعم من قوله إن انتفع به شجر وثمر

لا منقول كدلو وبكرة
 وسرر وفي دابة نعلها
 لا رقيق ثيابه وفي
 شجرة رطبة أغصانها
 الرطبة وورقها وكذا
 عروقها إن لم يشترط
 قطع لامفرسها وينفع
 به ما بقيت ولو أطلق
 بيع يابسة لزم مشتريها
 قلعها وثمره شجر
 مبيع إن شرطت
 لأحدهما فله وإلا فإن
 ظهر شيء فهي لبائع
 وإلا لمشتري وإن اتحد
 لبائع إن اتحد حمل
 وبستان وجنس وعقد
 وإلا فلكل حكمه وإذا
 بيعت ثمرة له فإن شرط
 قطعها لزمه وإلا فله
 تركها إليه ولسلك سقى
 لم يضر الآخر

(وإن ضررها حرم إلا رضاهما) لأن الحق لها لا يسدوهما (أو) ضرر (أحدهما وتنازعا) أي للتباين في السقي (فيسخ) العقد أي قسمته الحاكم لتلزم إرضائه إلا بضرار بأحدهما فإن ساءل الضرر فلا يفسخ كما فهم من قولنا وتنازعا وصريح به الأصل أيضا حال أنه متى ساءل الضرر فلا تنازعة (ولو امتنع ثمر رطوبة شجر لزم البائع قطع) الشجر (أو سقي) الشجر فها ضرر للثمن .

(فصل) في بيان بيع الثمر والزرع ويبدو صلاحهما (جاء بيع ثمر إن بدا صلاحه) وسيأتي تفسيره (مطلقا) أي من غير شرط (وشرط قطعه أو إيقانه) خبر الشيخين واللفظ لمسلم لا تبعوا الثمر حتى يبدو صلاحه أي فيجوز بعد بدوه وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة والمعنى الفارق بينهما أمن العاهة بعده غالبا وقيل تسرع إليه لضعفه فيقوت مطلقه الثمن وبه يشرح قوله ^{عليه السلام} أرأيت إن منع الله الثمرة فم يستحل أحدكم مال أخيه (وإلا) أي وإن لم يبد صلاحه (فإن) بيع وحده أي دون أصله (لم يجز) للخبر المذكور (إلا بشرط قطعه) فيجوز إجماعا بشرطه السابقة في البيع من كونه مريثا منتفعا به إلى غير ذلك (وإن كان أصله لم يشر) فيجب شرط القطع لعموم الخبر والمعنى (لكن لا يلزمه وفاء) به في هذه إذ لا معنى لتكليفه بقطع ثمره عن أصله على أنه صحيح في الروضة في باب السابقة صحة بيعه للبائع بشرط أنهما يحتجان في ملك شخص واحد فأشبهه بالواشترهما معا ولو باع ثمرة على شجرة قطوعة لم يجب شرط القطع لأنها لا تبقى عليها فيصير كشرط القطع (أو) بيع الثمر (مع أصله) خبر تفصيل (جاء لا بشرط قطعه) لأنه تابع للأصل وهو غير معرض للعاهة أما يبعه بشرط قطعه فلا يجوز لما فهم من الخبر عليه في ملكه وفارق جواز بيعه لملك أصله بشرط قطعه بوجود التبعية هنا لشمول العقد لها وانقائها ثم فإن فصل كبتك الأصل بدينار والثمرة بنصفه لم يصح بيع الثمرة إلا بشرط القطع لاستفاء التبعية وتبديري بالأصل أعني من تبعية الشجر لشموله بيع البطيخ ونحوه وإن خالف الإمام والتمزالي حيث قالوا بوجوب شرط القطع مطلقا في البطيخ ونحوه لغيره أصله للعاهة (وجاز بيع زرع) ولو بقلا (بالأوجه السابقة) في الثمرة واشترائط القلع كما يعلم مما يأتي (إن بدا صلاحه أو لا) يجوز بيعه (مع أرضه أو بشرط قطعه) كتنظيره في الثمر (أو قلعه) لا مطلقا ولو بشرط إيقانه وتبديري بالأوجه السابقة وأعم مما عر به وعدم اشتراط القطع أو القلع في بيع ثمره بصلاحه صرح به ابن الرضا نقلا له عن القاضي والماوردي وظاهر نص الأمر حمل إطلاق من أطلق كالأصل اشتراط ذلك في بيع الزرع الأخضر على ما لم يبد صلاحه وقولي أو قلعه من زيادة وظاهرهما مر في الثمر أنه لا يجوز بيع الزرع مع الأرض بشرط القطع أو القلع وما عر في البيع أنه لا يصح بيع حب مستر في منبئه الذي ليس من مصالحه وأنه لا يضركم لا يزال إلا أكل وأن ماله كان يصح بيعه في السك الأسفل دون الأعلى (وبدو صلاح ماسر) من ثمر وغيره (بلوغه حقة) يطلب فيها غالبا) وعلامته في الثمر المأكول والتلون أخذه في حمرة أو سواد أو صفرة كبلع وغراب ومشمش وإحاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم وفي غير التلون منه كالسب الأبيض لونه وعمومه وهو صفاء وجريان الماء فيه وفي نحو الشتاء إن نجى غالب اللأكل وفي الزرع اشتداده بأن يهرأ لما هو المقصود منه وفي الورد افتتاحه تبديري بما ذكر المأخوذ من الروضة كأصلها أهم وأولى من قوله ويبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ الضيق والحلاوة فيها لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الحمرة أو السواد (وبدو صلاح حقه) وإن قل (كظهوره) فيصح بيع كله من غير شرط القطع إن أعيد بشأن وجنس وعقد وإلا فكل حكمه في شرط القطع فيها لم يبد صلاحه دون ما بدا صلاحه وتبديري بما ذكر لإفادته الشرط المذكور أولى مما عر به (وعلى بائع ما بدا صلاحه) من ثمر وغيره وأبقى (سقيه ما بقي) قبل التخلية وبعدها قدر ما يسموه ويسلم من التلف والفساد لأن السقي من تنعمة التسليم الواجب كالكيل في السكيل فالشرط على المشتري بطل البيع لأنه خلاف قضيته

وإن ضررها حرم إلا رضاهما أو أحدهما وتنازعا ففسخ ولو امتنع ثمر رطوبة شجر لزم البائع قطع أو سقي (فصل) جاء بيع ثمر إن بدا صلاحه مطلقا وبشرط قطعه أو إيقانه وإلا فإن بيع وحده لم يجز إلا بشرط قطعه وإن كان أصله لم يشر لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله جاز لا بشرط قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة إن بدا صلاحه وإلا فع أرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدو صلاح ماسر بلوغه حقة يطلب فيها غالبا وبدو صلاح حقه كظهوره وعلى بائع ما بدا صلاحه سقيه ما بقي

وبما تقرر علم أن ذلك محله عند استحقاق المشتري الإبقاء فلو بيع بشرط القطع لم يلزم البائع السقي بعد
التخلية (و يتصرف) فيه (مشتريه ويدخل في ضمانه بعد تخلية) وإن بشرط قطعه لحصول قبضه بها أو ما خبر
مسلم أنه عليه السلام أمر بوضع الجوائح فحمل على الندب وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه لو
اشترى ثمرا أو زرعاً قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك كان أولى بكونه من ضمانه ما لم بشرط
قطعه بعد بدو صلاحه لتفریطه بترك القطع المشروط أما قبل التخلية فلا يتصرف فيه المشتري وهو من ضمان
البائع كمنظاره (فلو تلف بترك سقى) من البائع قبل التخلية أو بعدها (انفسخ) البيع وهذا من
زيادتي (أو تعيب به خير مشتري) بين الفسخ والإجازة وإن كانت الجائحة من ضمانه لأن الشرع أزم البائع
التعيب بالسقي فالتلف والتعيب بتركه كالتلف والتعيب قبل القبض (ولا يصح بيع ما) هو أعم من
قوله ثم (يلب) تلاحقه (اختلاط حادثه بموجوده) وإن بدا صلاحه (كتين وقتاء) وبطيخ لعدم القدرة
على تسليمه (إلا بشرط قطعه) عند خوف الاختلاط فيصح البيع لزوال المندور ويصح فيما لا يلب
اختلاطه به مطلقاً وبشرط قطعه أو إبقائه كما مر (فإن وقع اختلاط فيه) هو من زيادتي (أو فيما
لا يلب) اختلاطه (قبل تخلية) سواء أندرو عليه اقتصر الأصل أم تساوى الأمران أم جهل الحال (خير
مشتري) دفعاً للضرر عنه (إن لم يسمع له) به (بائع) بهية أو إعراض وإلا فلا خيار له لزوال المندور وكلام
الأصل كالأصل وأصلها يقتضي تخيير المشتري أولاً حتى يجوز له البادرة بالفسخ فإن بادر البائع وسمح سقط
خياره قال في المطلب وهو مخالف لنص الشافعي والأصحاب على أن الخيار للبائع أولاً لرجحه السبكي وكلامى
ظاهر في الأول ويحمل الثاني بمعنى أن المشتري غير إن سأل البائع ليمسح له فلم يسمع وخرج زيادتي قبل
التخلية ما لو وقع الاختلاط بعدها فلا يخير المشتري بل إن توافقا على قدر فذاك والإصدق صاحب اليد يمينه
في قدر حتى الآخر وهل اليد بعد التخلية للبائع أو للمشتري أو لها فيه أوجه وقضية كلام الرازي ترجيح
الثاني (ولا يصح بيع رطب مثله) (بر) صاف) من التبن (وهو الحافلة ولا) بيع (رطب على نخل بتمر وهو
الزانية) فهي عنهما في الصحيحين والقدم العلم بالمثالة فيهما ولأن التصود من البيع في الحافلة مستور بما
ليس من صلاحه وهي مأخوذ من الخلل جمع حقلة وهي الساحة التي يزرع فيها سميت بذلك لتعلقها بزرع
في حقله والزرانة من الزين وهو الدفع لكثرة التبن فيها فيريد القيون دفعه والغابن خلافه فيتدافعان
وفائدة ذكر هذين الحكمين تسميتهما بما ذكر وإلا فقد علما بما مر (ورخص في) بيع (العرايا) جمع
عربة وهي ما يفرد بها مالسها للأكل لأنها عريت عن حكم جميع البستان (وهي بيع رطب أو عنب على
شجر خرصا ولو لأغنياء بتمر أو زبيب كيلا) لأنه عليه السلام أرخص فيها في الرطب رواه الشيخان وقيس
به العنب بخامع أن كلامهما زكوى يمكن خرصه ويدخره بآسره وظاهر الخبر التسوية بين الفقراء والأغنياء
وما ورد بمظاهره تخصيص ذلك بالفقراء ضعيف وتقدير محتفها ذكر فيه حكمة الشريعة ثم قد يعم
الحكم كل في الرمل والاضطباع وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب ذكره
للأوردى والرويانى قيل ومثله الحصرم ورد بأن الحصرم لم يبد به صلاح العنب وبأن الحرص لا يدخله لأنه لم
يقتناه كبره بخلاف البسر فيهما وقول خرصا من زيادتي ودخل بقول كيلا ما لو باع ذلك بتمر أو زبيب على
شجر كيلا بخلاف ما لو باعه به خرصا فتقيد الأصل بغيره بالأرض جري على الغالب وإن فهم بعضهم أنها
قديم معتبر ففهم عليه المنع في ذلك مطلقاً ولهذا لم يقيدها في الروضتها وأصلها ومحل الرخصة (فيما دون خمسة
أوسق) بتقدير الجفاف بمثله روى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة
أوسق أولى خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحد رواة فآخذ الشافعي بالأقل في أظهر قولييه وظاهر
أن محل الرخصة فيها إذا لم يتعلق بها حق الزكاة بأن كان الوجود دون خمسة أوسق أو خرص على المال كما

ويتصرف مشتريه
ويدخل في ضمانه بعد
تخلية فلو تلف بترك
سقى انفسخ أو تعيب
به خير مشتري ولا يصح
بيع ما يلب اختلاط
حادثه بموجوده كتين
وقضاء إلا بشرط قطعه
فإن وقع اختلاط فيه أو
فيما لا يلب قبل تخلية
خير مشتري إن لم يسمع له
بائع ولا يصح بيع رطب
مثله بصف وهو الحافلة
ولا رطب على نخل بتمر
وهو للزانية ورخص
في العرايا وهي بيع
رطب أو عنب على
شجر خرصا ولو لأغنياء
بتمر أو زبيب كيلا فيما
دون خمسة أوسق .

ما زاد على مادونها فلا يجوز فيه ذلك (فإن زاد) على مادونها (في صفقات) كل منها دون خمسة أوسق (جاز) سواء أعددت الصفقة بعد العقد أم تعدد للشري أم البائع (وشرط) في صحة بيع العرايا (تقايض) في المجلس لأنه بيع مطعوم (بتسليم تمر أو زبيب) كيلاً (وتخلية في شجر) ومعلوم أنه لا بد من المائلة فإن تلف الرطب أو العنب فذلك وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر أو الزبيب فإن كان قد رما يقع بين السكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل وخرج بالرطب والضب سائر الثمار كالجوز واللوز والشمش لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الحرص فيها وقولي أو زبيب من زيادتي ولهذا عبرت بشجر بدل تمييزه بنخل.

(باب الاختلاف في كيفية العقد)

هذا أهم من تمييزه باختلاف التباين وكذا تمييزه بالعقد والعوض فيما يأتي أهم من تمييزه بالبيع والتمن والبيع لو (اختلف مالكا أمر عقد) من مالكين أو نائليهما أو وارثيهما أو أحدهما ونائب لآخر أو أحدهما ووارثه أو نائب أحدهما ووارث الآخر (في صفة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض) من نحو مبيع أو تمن ومدعى الشري مثلاً في البيع أكثر أو البائع مثلاً في التمن أكثر (أو جنسه) كذهب أو فضة والتصرح به من زيادتي (أو صفته) كصالح ومكسرة (أو أجل أو قدر) كشهر أو شهرين (ولابينة) لأحدهما (أو) لكل منهما ينفق (تعرضنا) بأن لم تؤرخا بتاريخين وهو من زيادتي (تحالفا) وخرج زيادتي (غالبا) مسائل منها ما اختلف في ذلك بعد القبض مع الإقالة أو التلف أو في عين نحو البيع والتمن معا فلا تحالفا بل يحلف مدعى القبض في الأولى بشقيها لأنه غارم وكل منهما على نفى دعوى صاحبه في الثانية على الأصل وعدلت عن قوله إذا اتفقا على صحة البيع إلى قولي وقد صح لأن الشرط وجود الصحة لا الاتفاق عليها ففي الروضة كأصلها لو قال بعتك بألف فقال بل بخمسة مائة ووزق خمر حلف البائع على نفى سبب الفساد ثم يتحالفان (فيحلف كل) منهما (يميناً) واحدة (تجمع نفياً) لقول صاحبه (وإثباتاً) لقوله فيقول البائع مثلاً والله ما بعت بكذا ولقد بعت بكذا ويقول الشري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا أما حلف كل منهما فلخير مسلم اليمين على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كما أنه مدعى وأما أنه في عين واحدة فلا لأن الدعوى واحدة ومنفى كل منهما في ضمن شبهة فجاز التعرض في اليمين الواحدة للنفى والإثبات ولأنها أقرب لفصل الخصومة وظاهر أن الوارث إنما يحلف على نفى العلم (ويبدأ) في اليمين (بنفى) لأنه الأصل فيها (وبائع) مثلاً لأن جانيه أقوى لأن البيع يعود إليه بعد الفسخ للترتب على التحالف ولأن ملكه على التمن قد تم بالتقدم ملك الشري على المبيع لا يتم إلا بالقبض فبطل ذلك إذا كان المبيع معينا والتمن في النسيئة ففي العكس يبدأ بالمشتري وفيما إذا كانا معنيين أو في النسيئة يستويان فيتحير الحاكم بأن يجتهد في البداءة بأيهما (ندبا) لا وجوباً لحصول المقصود بكل منهما وهذا من زيادتي (ثم) بعد تحالفهما (إن أعرضا) عن الخصومة (أو تراصيا) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء المقدم في الثانية والإعراض عنهما في الأولى وهو من زيادتي (وإلا فإن صح أحدهما) للآخر بما ادعاه (أجر الآخر) وهذا من زيادتي (وإلا فسخا أو أحدهما أو الحاكم) أي لكل منهما فسخه لأنه مفسخ لاستدراك الظلامة فأشبه الفسخ بالغيب لكنهم اقتصروا في الكتابة على فسخ الحاكم وفصلوا فيه بين قبض ما ادعاه السيد من النجوم وعدم قبضه وسيأتي بيان ذلك في الكتابة (ثم) به الفسخ (بردمبيع) مثلاً (زيادة) له (متصلة وأرض عيب) فيه إن تعيب وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بما ورد كزيادة المتصلة من زيادتي (فإن تلف) حساً أو شرباً كأن مات أو أوقفه أو باعه أو كاتبه (رد مثله) إن كان مثلياً وهذا من زيادتي (أو قيمته حين تلف) حساً أو شرباً إن كان متقوماً وإن رهنه فللبائع قيمته أو انتظار فكاكه أو أجره فله أخذه ولا ينزع من يده المشتري حتى تنقضي المدة والمسمى للمشتري وعليه للبائع أجره مثل ما بقي منها واعتبرت قيمة المتقوم حين تلفه لاحقاً حين قبضه ولا حين العقد لأن

فإن زاد في صفقات جاز
وشرط تقايض بتسليم
تمر أو زبيب وتخلية
في شجر.

(باب الاختلاف في
كيفية العقد)
اختلف مالكا أمر عقد
في صفة عقد معاوضة
وقد صح كقدر عوض
أو جنسه أو صفته أو
أجل أو قدر ولا يبنية
أو تعارضتا تحالفا غالباً
فيحلف كل يميناً تجمع
نفياً وإثباتاً ويبدأ بنفى
وبائع ندبا إن أعرضا
أو تراصيا وإلا فإن صح
أحدهما أجز الآخر
وإلا فسخا أو أحدهما
أو الحاكم ثم يرد مبيع
زيادة متصلة وأرض
عيب فإن تلف رد مثله
أو قيمته حين تلف.

الفسخ برفع العقد من حينه لا من أصله وهو أولى بذلك من المستام والمعار لأنه ليس مقبوضا بعقد (ولو ادعى) أحدهما (بيعا أو آخره) كأن قال بعتك بكذا فقال بل وهبتيه (حلف كل) منهما (على نفي دعوى الآخر ثم رده) لزوما (مدعيها) أي الهبة (زوائد) للتصلة والتفصلة إذ لا ملك له فيه ظاهرا وإنا لم نتحلفا لأنهما لم يتفقا على عقد كما علم ذلك من أول الباب وإنا ذكرها ليرتب عليه رد الزوائد فإنه قد يخفى (أو) ادعى أحدهما (محته) أي البيع (والآخر فسادا) كأن ادعى اشتماله على شرط فاسد (حلف مدعيها) أي الصحة فيصدق لأن الظاهر منه وخرج زيادتي (غالبا) مسائل منها مالو باع ذراعا من أرض معلومة للذراعان ثم ادعى إرادة ذراع معين ليفسد البيع وادعى المشتري شيوعه فيصدق البائع بيمينه وما لو اختلفا هل وقع الصلح على الإنكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الإنكار لأنه الغالب (ولورد) المشتري (مبيعا معينا) هو أولى من تعبيره بالعبد (معينا فأنكر البائع أنه البيع حلف) البائع فيصدق لأن الأصل مضي العقد على السلامة فإن كان البيع في الذمة ولو مسلما فيه بأن يقبض المشتري ولو مسلما للؤدى عمافي الذمة ثم يأتي عيب فيقول البائع ولو مسلما إليه ليس هذا القبول فيحلف المشتري أن هذا هو القبول لأن الأصل بقاء شغل ذمة البائع ويجوز مثل ذلك في الثمن فيحلف المشتري في العين والبائع فيما في الذمة وذكر التحليف من زيادتي .

(باب)

في معاملة الرقيق عبدا كان أو أمة فتعبرى به فيما يأتي أولى من تعبيره بالعبد وإن قال ابن حزم لفظ العبد يتناول الأمة (الرقيق) تصرفاته ثلاثة أقسام : ما لا ينفذ وإن أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ بغير إذنه كالعبادات والطلاق والخلع وما يتوقف على إذنه كالبيع والإجارة وهو ما ذكرته بقولي (لا يصح تصرفي مالي) هو أولى من اقتضاره على الشراء والاقتراض (بغير إذن سيده) فيه (وإن سكت عليه) لأنه محجور عليه لحق سيده (فإرد) أي البيع أو نحوه سواء أكان بيده أم يدي سيده (لملكه) لأنه لم يخرج عن ملكه ولو أدى الثمن من مال سيده استرد أيضا (فإن تلف في يده) أي يد الرقيق (ضمنه في ذمته) لأنه ثبت برضا مستحقه ولم يأذن السيد فيه (أو) تلف في (يدي سيده ضمن المالك أيهما شاء) لوضع يدها عليه بغير حق (و) لكن (الرقيق إنما يطالب بعد عتق) له أو لبعضه لأنه لا مال له قبل ذلك (وإن أذن له) سيده (في تجارة تصرف بحسب إذنه) ففتح السين أي قدره فإن أذن له في نوع أو وقت أو مكان لم يتجاوز به ويستفيد بالإذن فيها ما هو من توابعها ككثروطي وحمل متاع إلى حانوت ورد بيع ومخاطبة في عمدة (وإن أبق) فإنه يتصرف بحسب إذنه له ولا ينزل بذلك لأنه معصية فلا توجب الحجر وله التصرف في البلدة التي أبق إليها إلا إن خص سيده بالإذن بغيرها وظاهر أن شرط صحة تصرف الرقيق بالإذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا (وليس له) بالإذن فيها (نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه) رقة ومنفعة ولا في كسبه (ولا إذن) لرقيقه أو غيره (في تجارة) لأنها لا تتناول شيئا منها ولا يتفق على نفسه من مال التجارة وتعتبر بالتبرع والتصرف أعم من تعبيره بالتصدق والإجارة (ولا يعمل سيده) ببيع وشراء وإجارة وغيرها لأن تصرف سيده بخلاف الكتاب وسيأتي في الأقارحة أقراؤه بديون معاملة وغيرها (ومن عرفه رقه لم يعمل) أي لم يحز أن يعمل (حتى يعلم الإذن بسام سيده أو بينة أو شيوخ) بين الناس حفظا لماله قال السبكي وينبغي جوازه بحج عدل واحد لحصول الظن به وإن كان لا يكفي عند الحاكم كالا يكفي سماعة من السيد ولا الشيوخ وخرج بما ذكر قول الرقيق أنما أذن لي فلا يكفي في جواز معاملته لأنه منهم (ولو تلف في يده ما أذن) له (ثمن سلعة باعها فاستحققت) أي خرجت مستحقة (رجع عليه لمشتريه) رجع عليه أي عنها لأنه المباشر للعقد فتعلق به العدة بقول الأصل يدها أي بدل ثمنها (وله مطالبة السيد كما يطالب بعتن ما اشتراه الرقيق) وإن كان بيد الرقيق وفاء لأن العقد له فكأنه العاقد (ولا يتعلق دين تجارته برقيقه) لأنه ثبت

ولو ادعى بيعا أو آخر
هبة حلف كل على نفي
دعوى الآخر ثم رده
مدعيها بزوائده أو محته
والآخر فسادا حلف
مدعيها غالبا ولورد
مبيعا معينا فأنكر
البائع أنه البيع حلف .
(باب الرقيق)

لا يصح تصرفه في مالي
بغير إذن سيده وإن
سكت عليه فإرد لملكه
فإن تلف في يده ضمنه
في ذمته أو يد سيده
ضمن المالك أيهما شاء
والرقيق إنما يطالب بعد
عتق وإن أذن له في
تجارة تصرف بحسب
إذنه وإن أبق وليس له
نكاح ولا تبرع ولا
تصرف في نفسه ولا
إذن في تجارة ولا يعمل
سيده ومن عرف رقه
لم يعمل حتى يعلم الإذن
بسام سيده أو بينة أو
شيوخ ولو تلف في يده
ما أذن ثمن سلعة باعها
فاستحققت رجع عليه
مشتريه وله مطالبة
السيد كما يطالب بعتن
ما اشتراه الرقيق ولا
يتعلق دين تجارته برقيقه

برضا مستحقه (ولا بقسمة سيده) وإن أعتقه أو باعه لأنه للبائس للعقد (بل) يتعلق (بمال تجارته) أصلا وربحا (وبكسبه) باصطاده ونحوه بقيد زده بقولي (قبل حجر) فيؤدى منهما لاقتضاء العرف والإذن ذلك ثم إن بقي بعد الأداء شيء من الدين يكون في ذمة الرقيق إلى أن يعتق فيطالب به ولا ينافي ما ذكر من أن ذلك لا يتعلق بذمة السيد مطالبة به إذ لا يلزم من اللطافة بشيء ثبوته في الذمة بدليل مطالبة القريب بنفقة قريبه والموسر بنفقة للضرر والرائية يطالب ليؤدى بما في يد الرقيق لا من غيره ولو بما كسبه الرقيق بعد الحجر عليه وفائدة مطالبة السيد بذلك إذا لم يكن في يد الرقيق وظاهر احتمال أنه يؤديه لأن له به علة في الجملة وإن لم يلزم ذمته فإن أداءه برتبة ذمة الرقيق وإلا فلا (ولا بملك) الرقيق (ولو بتعمليك) من سيده أو غيره لأنه ليس أهلا للملك وإضافة الملك إليه في خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه البائع للاختصاص لا للملك وتيسري بما ذكر أعظم من قوله ولا بملك بتعمليك سيده .

(كتاب السلم)

وقال له الساف . والأصل فيه قبل الإجماع آية يأبى الدين آمنوا إذا تدايمت بدين فسرهما ابن عباس بالسلم وخبر الصحيحين من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (هو بيع) شيء (موصوف في ذمة بلفظ سلم) لأنه بلفظ البيع بيع لاسم على ما صححه الشيخان لكن نقل الأسنوي فيه اضطرابا وقال القنوي على ترجيح أصله وعزاه للنس وغيره واختاره السبكي وغيره والتحقق أنه بيع نظرا للفظ سلم نظرا للمعنى فلا منافاة بين النص وغيره لكن الأحكام تابعة للمعنى الواقع للنص حتى يمتنع الاستبدال فيه كما مر وظافا للجمهور خلافا لما في الروضة كأصلها ويدل لذلك ما ذكره في إجارة القسمة من أنها إجارة ويمتنع فيها الاستبدال نظر للمعنى ثم محل الخلاف إذا لم يذكر بعد لفظ السلم والإوقع سلمًا كإجزم به الشيخان في فريق الصفقة (فأول سلم في معنى) كأن قال أسلفت إليك هذا الثوب في هذا العبد قبل (لم) ينقذ سلمًا لا قضاء الدين ولا يعا لاختلاف اللفظ لأن لفظ السلم يقتضي الدينية وهذا جرى على القاعدة من ترجيح اعتبار اللفظ وقد يرجحون اعتبار المعنى إذا قوى كترجيحهم في الهبة بثواب معلوم ابتعادها بيعا (وشروطه مع شروط البيع) غير الرؤية سبعة (أمور أحدها) وهو من زيادتي (حلول رأس مال) كالربا (و) ثانيا (تسليمه) بالمحاقس الفرق إذ لو تأخر لكان ذلك في معنى بيع الكالي للكالي إن كان رأس المال في الذمة ولأن السلم عقد تجرر يجوز للحاجة فلا يضم إليه غرر آخر ولو كان رأس المال منفعة فيشترط تسليمها بالمجلس (وتسليمها) بتسليم العين وإن كان العتري السلم القبض الحقيقي كما سيأتي لأن ذلك هو الممكن في قبضه لأنها تابعة للعين (فأول أطلق) رأس المال في العقد كأسلفت إليك دينارًا في ذمتي في كذا (ثم عين) (سلم فيه) أي في المجلس (صح) لوجود الشرط (كالو أودعه) فيه السلم إليه (بعد قبضه السلم) أو رده إليه عن دين فإنه يصح خلافا للروايات في الثانية لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك (لا إن أحيل به) من السلم فلا يصح السلم (وإن قبض فيه) أي قبضه المحتال وهو السلم إليه في المجلس لأن بالحوالة يتحول الحق إلى ذمة المحال عليه فهو يؤديه عن جهة نفسه لا عن جهة السلم نعم إن قبضه من المحال عليه أو من السلم إليه بعد قبضه بإذنه وسلمه إليه في المجلس صح ولو أحيل على رأس المال من السلم إليه وتفرقا قبل التسليم لم يصح السلم وإن جعلنا الحوالة قبضا لأن للعتبر هنا القبض الحقيقي ولهذا لا يكفي فيه الإبراء فإن أذن المسلم إليه السلم في التسليم إلى المحتال فعمل في المجلس صح وكان وكيله عنه في القبض وعلم بما ذكرته أولا ما صرح به الأصل من أن رؤية رأس المال تكفي عن معرفة قدره (ومتى فسخ) السلم بمقتضاه (وهو) أي رأس المال (باق رد) بعينه (وإن عين في المجلس) لاقى العقد لأنه عين مال السلم فإن كان تالفًا رد بدله من مثل أو قيمة (و) ثالثا (بيان محل) بفتح الحاء أي مكان (التسليم) للمسلم فيه (إن

ولا بذمة سيده بل بمال تجارته وبكسبه قبل حجر ولا بملك ولو بتعمليك .

(باب السلم)

هو بيع موصوف في ذمة بلفظ سلم فأول سلم في معنى لم ينقذ وشروطه مع شروط البيع حلول رأس مال وتسليمه بتسليم العين فأول أطلق ثم سلم فيه صح كالو أودعه بعد قبضه السلم لا إن أحيل به وإن قبض فيه ومتى فسخ وهو باق رد وإن عين في المجلس وبيان محل التسليم إن

أسلم في مؤجل بعمل لا يصلح له) أي للتسليم (أو لحمله) أي السلم فيه (مؤنة) لتفاوت الأغراض فيما يراد من الأمكنة في ذلك أما إذا أسلم في حال أو مؤجل لكن بعمل يصلح للتسليم ولا مؤنة لحمله فلا يشترط فيه ذلك ويتم عمل العقد للتسليم وإن عينا غيره تعين والراد بعمل العقد تلك المحلة لذلك المحل بعينه ولو عينا محلا فخرج عن صلاحية التسليم تعين أقرب عمل صالح على الأقيس في الروضة وقولي في مؤجل من زيادتي (وصح) السلم (حالا ومؤجلا) بأن يصرح بهما أما المؤجل فبالنص والإجماع وأما الحال فبالأولى بعده عن الفرر ولا ينقص بالكتابة لأن الأجل فيها إنما وجب لعدم قدرة الرقيق والحلول بنا في ذلك والتأجيل يكون (بأجل يعرفانه) أي يعرفه الماقدان (أو عدلان) غيرها أو عدد تواروا من كفار (كيلي) عيد أو جمادى ويعمل على الأول) الذي يليه في العيدين أو جماديين لتحقيق الاسم به وخرج بذلك المجهول كيلي الحصاد وفي شهر كذا فلا يصح وقولي يعرفانه أو عدلان أولى من قوله ويشترط العلم بالأجل (ومطلقة) أي السلم بأن يطلق عن الحلول والتأجيل (حال) كالتن في البيع المطلق (وإن عينا شهورا ولو غير عربية) كالفرس والروم (صح) لأنها معلومة مضبوطة (ومطلقها هلالية) لأنها عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أولها (فإن انكسر شهر) منها بأن وقع العقد في أثنائه (حسب الباقي) بعده (بالأهلة) ويتم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا يلى النكسر ثلاثين آخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر اكتفى بالأشهر بعده بالأهلة وإن نقص بعضها ولا يتم اليوم مما بعدها وإن نقص آخرها لأنها مضت عربية كوامل ويتم من الأخير إن كمل (و) رابعها (قدرة على تسليم) للسلم فيه (عند وجوبه) وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الأجل فلو أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وإنما صرح به هتاع الاعتناء عنه بقولي مع شروط البيع ليرتب عليه ما يأتي ولأن القصد بيان عمل القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهي تارة تغترن بالعقد لكون السلم حالا وتارة تتأخر عنه لكونه مؤجلا كما قرر بخلاف البيع لدعين فإن الاعتبار اقتران القدرة فيه بالعقد مطلقا وخرج زيادتي (بلا مشقة عظيمة) مالوظن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كبير من الباكورة فإنه لا يصح كما قال الشيخان إنه الأقرب إلى كلام الأكثر (ولو) كان للسلم فيه يوجد (يعمل) آخر فيصح إن (اعتيد ثقله) منه (لبيع) فإن لم يعتد ثقله له بأن ثقل له نادرا أولم ينقل له أصلا أو اعتيد ثقله لغير البيع كالمدينة لم يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه (فلو أسلم فيما بين) وجوده وإما ثقله (كصيد) يعمل عزة) أي يعمل يعز وجوده فيه (و) إما الاستقصاء وصفه الذي لا بد منه في السلم فيه مثل (لؤلؤ كبار وياقوت) وإما الندرة اجتماعه مع الصفات مثل (أمة وأختها أو ولدها لم يصح) لا اتفاق الوتوق بتسليمه في الأولى ولن ندرة اجتماعه مع الصفات للشرط المذكور في الأخيرين وخرج بالكبار الصغار فيجوز السلم فيها كالأوز ناوهي ما تطلب للتداوي والكبار ما تطلب للترين قال الماوردي ويجوز السلم في البلور بخلاف العقيق لاختلاف أحجاره (أو) أسلم (فيما يعم فاططع) كله أو بعضه (في محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله (خير) على التراخي بين فسحه والصبر حتى يوجد فيطالب به فإن أجاز ثم بداله إن فسح يمكن من الفسخ ولو أسقط حق من الفسخ لم يسقط على الأصح في الروضة وعلم من تخيره أنه لا يفسخ السلم بذلك بخلاف تلف المبيع لأن السلم فيه يتعلق بالثمة (لا قبل انقطاعه فيه) أي في المحل وإن علمه قبله أي فلا خيار له قبله إذا لم يحمى وقت وجوب التسليم (و) خامسها (علم بقدر) له (كيلا) فيما يكال (أو نحوه) من وزن فيما يوزن وعديا يمد ودرع فيما يدرع للخبر السابق مع قياس ما ليس فيه على ما فيه ومعلوم أنه لو أسلم في مذروع معدود كبسطا عتير مع الذرع العد (وصح نحو جوز) مما جرته بكرمه فأقل أي سلمه (بوزن) وإن كان في نوع يكثر اختلافه بلفظ قشره وزنها بخلاف اللامام وإن تبعه الراعي وكذا

أسلم في مؤجل بعمل لا يصلح له أو لحمله مؤنة وصح حالا ومؤجلا بأجل يعرفانه أو عدلان كيلي عيد أو جمادى ويعمل على الأول ومطلقة حال وإن عينا شهورا ولو غير عربية صح ومطلقها هلالية فإن انكسر شهر حسب الباقي بالأهلة وتم الأول ثلاثين وقدرة على تسليم عند وجوبه بلا مشقة عظيمة ولو يعمل اعتيد ثقله لبيع فلو أسلم فيما يركب كصيد يعمل عزة ولؤلؤ كبار وياقوت وأمة وأختها أو ولدها لم يصح أو فيما يعم فاططع في محله خير لا قبل انقطاعه فيه، وعلم بقدر كيلا أو نحوه وصح نحو جوز بوزن

التنوي في غير شرح الوسيط (و) صح (موزون) أى سلمه (بكيل) بقيد زنة بقولى (بعد) أى الكيل
 (فيه ضابطا) لأن التصود معرفة للتقدير كدقيق وما صغر جرمة بجوز ولوز وإن كان في نوع بكثر اختلافه
 بامر خلاف ما لا بعد الكيل فيه ضابطا كفتات مسك وغيره لأن القدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل
 لا بعد ضابطا فيه وكطبخ وباذنجان ورماد ونحوها مما كبر جرمة فيعين فيه الوزن فلا يكفي فيه الكيل لأنه
 يتجافى في الكيل ولا العد لكثرة التفاوت فيه والجمع فيه بين العد والوزن لكل واحد مفسد لما يأتي بل
 لا يجوز السلم في البطيخة ونحوها لأنه يحتاج إلى ذكر جرمتها مع وزنها فيورث عزة الوجود وقولى يعديه
 ضابطا أولى مما ذكره (و) صح (مكيل) أى سلمه (بوزن) لأمس (لا بهما) أى الكيل والوزن معا فلو سلم
 في مائة صاع برطل أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يزوجوده (ووجب في لبن) بكسر الباء وهو الطوب غير
 المحرق (عد وسن) معه (وزن) فيقول مثلاً ألف لبنوزن كل واحدة كذا لأنه يضرب عن اختيار فلا
 يزوجوده والأمر في وزنه على التقريب لكن يشترط أنه يذكر طوله وعرضه وثافته وأمن من طين معروف
 وذكر من الوزن من زيادته (وفسد) السلم ولو حالاً (تعيين نحو مكيال) من ميزان وذراع وصنجة
 (غير متعاد) ككوز لأنه قد يتلف قبل قبض مافي التهمة فيؤدى إلى التنازع بخلاف ما لو قال بتك
 مل هذا الكوز من هذه الصبرة فإنه يصح لعدم التردد إن كان متعاد لم يفسد السلم ويلغو تعيينه كسائر الشروط
 التي لا غرض فيها ويقوم مثل المعين مقامه فلو شرط أن لا يبدل بطل السلم ونحو من زيادته (و) فسد
 أيضاً بتعيين (قدر من تمر قرية قليل) لأنه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء لامن تمر قرية كثير لأنه لا ينقطع
 غالباً وتعيير بالقليل والكثير في التمر أولى من تعييره بها في القرية إذا التمر قد يكثر في الصغيرة ودون الكبيرة
 (و) سادسها (معرفة أوصاف) للسلم فيه أى معرفتها للعاقدين وعدلين (يظهر بها اختلاف غرض
 وليس الأصل عدمها) فإن قدمت لم يصح السلم لأن البيع لا يحتمل جهل العقود عليه وهو عين فلأن
 لا يحتمله وهو دين أولى وخرج بالقييد الأول ما يتسامح بهما لذكره كالسجل والسمن في الرقيق والثاني
 وهو من زيادته كون الرقيق قويا على العمل أو كاتباً مثلاً فإنه وصف يظهر به اختلاف غرض مع أنه
 لا يجب التعرض له لأن الأصل عدمه (و) سابعها (ذكرها في العقد بلغة يعرفانها) أى يعرفها العاقدان
 (وعدلان) غيرها ليرجع إليهما عند تنازع العاقدين فلو جهلاها أو أحدهما أو غيرها لم يصح العقد
 وهذا بخلاف ما مر في الأجل من الاكتفاء بمعرفة أحدهما أو معرفة عدلين غيرها لأن الجهل ثم راجع إلى
 الأجل وهنا إلى العقود عليه جاز أن يحتمل ثم لا يحتمل هنا وليس الراد هنا ثم عدلين معينين إذ لو كان
 كذلك لم يحز لاحتمال أن يموتا أو أحدهما أو يغييا في وقت الحفل فيتغير معرفتها بل المراد أن يوجد أبدأ
 في الغالب بمن يعرفها عدلان أو أكثر وتعيير بعدلين أولى من تعييره بغير العاقدين (لا) ذكر (جودة
 ورداءة) فيما يسلم فيه فلا يشترط ذكر شيء منهما (ومطلقه) أى السلم فيه بأن لم يقيد بشيء منهما (جيد)
 للعرف وينزل على أقل درجاته كذا لو شرط شيء منهما حيث يجوز ولو شرط ردى نوع أو أردأ جاز
 لانضباطها وطلب أردأ من المضر عناد بخلاف ما لو شرط ردى عيب لعدم انضباطها أو أجوده لأن أقصاه
 غير معلوم إذا تقرر ذلك (فيصح) السلم (في منضبط وإن اختلط) بعضه بعض مقصود أو غيره (كتاب
 وخز) من الثياب الأول مركب من قطن وخزير والثاني من ابريسم ووبر أو صوف وهما مقصودا ركانهما
 (وشهد) بفتح الشين وضمها على الأشهر مركب من عسل وشمع خلقة فهو شبيه بالتمر وفيه النوى (وجين
 وأقط) كل منهما فيه مع اللبن المقصود للملح والأنفة من مصالحه (وخل تمر أو زبيب) هو يحصل من
 اختلاطها بالماء الذي هو قوامه فشهد وما بعده معطوفان على مجرور الكاف لا مجرور في (لا قبل) لا ينضبط
 مقصوده كهرسة ومعجون وغالية) هي مركبة من مسك وغيره وعود وكافور كذا في الروضة كأصلها

وموزون بكيل يعديه
 ضابطا ومكيل بوزن
 لا بهما ووجب في لبن
 عدوس وزن وفسد
 بتعيين نحو مكيال غير
 متعاد وقدر من تمر
 قرية قليل ، ومعرفة
 أوصاف يظهر بها
 اختلاف غرض وليس
 الأصل عدمها ، وذكرها
 في العقد بلغة يعرفانها
 وعدلان لا جودة
 ورداءة ومطلقه جيد
 فيصح في منضبط وإن
 اختلط كتابي وخز
 وشهد وجين وأقط
 وخل تمر أو زبيب
 لا قبل لا ينضبط مقصوده
 كهرسة ومعجون
 وغالية

وفي تحرير النووي ذكر الدهن مع الأولين فقط (وخف مركب) لاشتماله على ظاهرة وبطانة وحشو والعبارة
 لا تفي بذكر أقدارها وأوضاعها وخرج زيادتي مركب الفرد فيصح السلم فيه إن كان جديدا أو اتخذ من
 غير جلد ولا امتنع وهذا ما حرره السبكي وغيره لكنهم أطلقوا الصحة في غير الجلد ويشهد لما قلناه صحة
 السلم في الثياب الخيطة الجديدة دون اللبوسة (وترياق مخلوط) فإن كان مفردا جاز السلم فيه وهو بناء
 مشاة أو دالة مهمة أو طاء كذلك مكسورات ومضمومات فقيست لغات ويقال دراق وطرارق (ورؤوس
 حيوان) لأنها تجمع أجناسا متصودة ولا تنضبط بالوصف ومعظمها العظم وهو غير مقصود (ولا فيما
 تأثير ناره غير منضبط) هو أولى مما عبر به فلا يصح السلم في خبز ومطبوخ ومشوى لاختلاف الغرض
 باختلاف تأثير النار فيه وتعدد الضبط بخلاف ما ينضبط تأثير ناره كالعسل المصفي بها والسكر والقانيد
 واللبس والسلفي يصح السلم فيها كمال إلى ترجيح النووي في الروضة وصرح بتصحيحه في تصحيح التنبيه
 في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بالمذكورات غير العسل لكن كلام الرافعي يميل إلى النع كافي الربا وبه جزم
 صاحب الأنوار واعتمده الأسنوي ويؤيد الأول صحة السلم في الآجر كالحصص الشيوخ وعاليه يفرق بين
 البابين بضيق باب الربا (ولا) في (مختلف) أجزائه (كبرمة) أي قدر (وكوز وطس) بفتح الطاء وكسرهما
 ويقال فيه طست (وقمقم ومنارة) ففتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء الدست وقسمها النووي وقال الحريري
 فتحها من لحن الناس (معمولة) كل ملهم لتعذر ضبطها وخرج بمعمولة المصوبة في قالب فيصح السلم فيها
 كما شمله الكلام الآتي (وجلد) لاختلاف الأجزاء في الرقة والغلظ نعم يصح السلم في قطع منه مدبوجة وزنا
 (ويصح) السلم (فيما صب منها) أي المذكورات أي من أصلها للذباب (في قالب) بفتح اللام أفصح من
 كسرها (و) يصح في (أسطال) مربعة أو مدورة فاطلاق لها عن تقييدها بالمرجة مع تأخيرها عما صب
 منها في قالب أولى مما صنعه ويصح السلم في دراهم ودنانير بغيرهما لا بثلثهما ولا في أحدها بالآخر حالا كان
 أو مؤجلا (وشرط في) السلم في (رقيق ذكر نوعه كتركي) أو حبشي فإن اختلف صنف النوع وجب
 ذكره كخطائي أو رومي (و) ذكر (لونه) إن اختلف كأيض أو أسود (مع وصفه) كأن يصف بياضه
 بسمرة أو شقرة وسواده صفاء أو كدورة فإن لم يختلف لون الرقيق كان له لم يجب ذكره (و) ذكر (سنه)
 كأن سن أو سبع أو محتمل (و) ذكر (قده طولا أو غيره) من قصر أو رجة (تقريرا) في الوصف والسن والقدر
 حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لدوره ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام
 وكذا في السن إن كان بالغوا إلا قول سيد ملن ولدى الإسلام ولا أقول النخاسين أي الدلالين بطنونهم
 وقول أو غيره أولى من قوله وقصرا (و) ذكر (ذكورته أو أنوثته) وثبوبة أو بكارة (لا) ذكر (كل)
 بفتح الكاف والحاء وهو أن يعلو جفون العينين سواد من غير اكتحال (ومن) في الأمة (ونحوها)
 كملاحة ودعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكثف وجه وهو استدراكه لتسامح الناس بإهمالها
 (و) شرط (في ماشية) من إبل وبقر وغنم وخيل وبغال وحمير فهو أعم من قوله في الإبل والحيل والبغال
 والحير ذكر (تلك) أي الأمور المذكورة في الرقيق من نوع كقوله من نم بلد كذا أو نعم بن فلان ولون
 وذكره أو أنوثته ومن كان مخاض أو ابن لبون (إلا وصفا) للون (وقدا) فلا يشترط ذكرها والتصریح
 بهذا الاستثناء من زيادتي وهل الرافعي اتفاق الأصحاب عليه في الثانية لكن جزم ابن القري في الاشتراط
 وسبقه إليه الماوردي قال وليس للاختلاف به وجه ويسن في غير الإبل ذكر الشبيه كمجمل وأغر ولطم
 وهو ما سالت غرته في أحد شقي وجهه ولا يجوز السلم في أبلق لعدم انضباطه (و) شرط (في طير) وسمك
 ولحمها (نوع وجثة) كبر أو صغر أي ذكر هذه الأمور وكذا ذكر كورة وأنوثته إن أمكن التمييز واختلف
 بهما الغرض وإن عرف السن ذكره أيضا ويذكر في الطير لونه إن لم يرد للأكل وفي السمك أنه

وخف مركب وترياق
 مخلوط ورؤوس حيوان
 ولا فيما تأثير ناره غير
 منضبط ولا مختلف
 كبرمة وكوز وطس
 وقمقم ومنارة وطنجير
 معمولة وجلد ويصح
 فيما صب منها في قالب
 وأسطال وشرط في
 رقيق ذكر نوعه
 كتركي ولونه مع وصفه
 وسنه وقده طولا أو
 غيره تقريرا وذكرته
 أو أنوثته لا كحل ومن
 ونحوهما وفي ماشية
 تلك إلا وصفا وقدا
 وفي طير نوع وجثة

نهرى أو بحرى طرى أو مالحة (وفى لحم غير صيد وطير) قد بدأ وطرى مالح أو غيره أن يذكر (نوع) كلحم
 بقر عراب أو جواميس أو لحم ضأن أو معز (وذكر خصى رضيع معلوف جذع أو ضدها) أى أتى محل فطيم
 راعى ولا يكفى فى المعلوف العلف مرة أو مرات بل لا بد أن ينتهى إلى مبلغ يؤثر فى اللحم قاله الإمام وأقره
 الشيخان وقولى جنع من زيادى (من غن) بإعجاب الدال (أو غيرها) ككتف أو جنب من ممين أو هزيل
 كما فى الروضة كأصلها عن العراقيين وتعميرى غيرها أهم من قوله أو كتف أو جنب وخرج بزيادى غير
 صيد وطير لهما فذكر فى لحم الصيد غير السمك ما ذكر فى غيره أن أمكن وأنه صيدهم أو أجولة أو
 جارية وأنها كلب أو فيه وفى لحم الطير والسمك مامر وتعميرى النوع أولى مما عير به (ويقبل عظم
 اللحم) (مستاد) لأنه غير النوى من التمر فإن شرط زعمه جاز ولم يجب قبوله ويجب أيضا قبول جلد يؤكل عادة
 مع اللحم كجلد الجدى والسمك ولا يجب قبول الرأس والرجل من الطير والذب من السمك إلا أن يكون
 عليه لحم فيجب قبوله نعم عليه فى الأم ونسب فى البويطى على أنه لا يجب قبول رأس السمك (و) شرط (فى
 ثوب) أن يذكر (جنسه) كقطن أو كتان (ونوعه) وهو من زيادى وبلده الذى ينسج فيه إن ختلف به
 الغرض وقبحه ذكر النوع عنه وعن الجنس (وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاته ونعومته أو ضدها)
 من دقة ورقة وخشونة والغلظ والدقة صفتان للزول والصفافة والرقه صفتان للنسج والأولى منها اضمح
 بعض الخيوط إلى بعض والثانية عدم ذلك (ومطلقة) أى الثوب عن القصر وعدمه (خام) دون مقصور
 لأن القصر صفة زائدة (وصح) السلم (فى مقصور) لأن القصر وصف مقصور (و) فى (مصبوغ قبل نسجه)
 كالرود لا مصبوغ عنه لأن الصبغ بعده يمد الفرج فلا تظهر معه الصفافة بخلاف ما قبله وصح فى قبض
 وسراويل جديدين ولومفسولين إن ضبطا طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً بخلاف اللبوس مغسولاً كان
 أو غيره لأنه لا يضبط (و) شرط (فى تمر أو زبيب) هو من زيادى (أوجب) كبير وشعر أن يذكر (نوعه)
 كبرى أو معلى (ولونه) كأحمر أو أبيض (وبلده) كدنى أو مكي (وجرمه) كبر أو صغرا (وعتقه) ضم
 العين (وحداته) ولا يجب تقدير مدة عتقه قال للوردى وبين أن الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ
 وشرط فى الرطب والعنب ما ذكر إلا العلق والحدائة (وفى غسل) أى غسل محل وهو المراد عند الإطلاق
 أن يذكر (مكانه) كجبل أو بلدى وبين بلده كجازى أو مصرى (زمانه) كصيفى أو خريفى (ولونه)
 كأبيض أو أصفر لتفاوت الغرض بذلك قال للوردى وبين مرعاه وقوته أو رتبه لاعتقه أو حداته
 كما صرح به الأصل لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله .

(فصل) فى بيان أداء غير السلم فيه عنوانه ومكانه . (صح أن يؤدى عن مسلم فيه أجوداً وأردأ)
 منه (صفة وجب قبول الأجود) لأن الامتناع منه عناد ولأن الجودة صفة لا يمكن فصلها ففى تأجبه بخلاف
 ما لو أسلم إليه فى خشبة عشر أذرع فجاء بها أحد عشر ذراعاً أما الأردأ فلا يجب قبوله وإن كان أجود من وجه
 آخر لأنه ليس حقه مع تضرره به وخرج بما ذكر أداء غير جنسه أو نوعه عنه كبر عن شعر وتمر معلى عن
 تمر برنى فلا يصح لامتناع الاعتياض عن السلم فيه كما مروى يجب تسليم البر ونحوه ثياب من مدر وتراب ونحوها
 فإن كان فيه قليل من ذلك وقد أسلم كيلاً جازاً أو وزناً فلا وما أسلم فيه كيلاً لا يجوز قبضه وزناً بالعكس
 ويجب تسليم التمر جافاً والرطب غير مشدخ (ولو عجل) السلم إليه مسلماً فيه (مؤجلاً فلم يقبله) السلم (لغرض
 صحيح كسكونه) هو أولى من قوله بأن كان (حيواناً) فيحتاج إلى علف أو كونه تمر أو لحماً يريد أكلها عند
 المحل طرياً (أو) كون الوقت (وقت نهب) فيخشى ضياعه (لم يجبر) على قبوله وإن كان للتؤدى غرض
 للمامر فإن لم يكن له غرض صحيح فى عدم قبوله أجبر على قبوله سواء كان للتؤدى غرض صحيح فى التعجيل
 كقتل رهن أو ضمان أو مجرد براءة له منه وعليه اقتصر الأصل كالروضة وأصلها لم لا كما اقتضاه كلام الروض

وفى لحم غير صيد وطير
 نوع وذكراً خصى رضيع
 معلوف جذع أو ضدها
 من غن أو غيرها ويقبل
 عظم مستاد وفى ثوب
 جنسه ونوعه وطوله
 وعرضه وكذا غلظه
 وصفاته ونعومته أو
 ضدها أو مطلقه خام وصح
 فى مقصور ومصبوغ
 قبل نسجه وفى تمر أو
 زبيب أوجب نوعه
 ولونه وبلده وجرمه
 وعتقه وحداته وفى
 غسل مكانه وزمانه ولونه
 (فصل) صح أن يؤدى
 عن مسلم فيه أجود أو
 أردأ صفة ويجب قبول
 الأجود ولو عجل مؤجلاً
 فلم يقبله لغرض صحيح
 ككونه حيواناً أو
 وقت نهب لم يجبر .

وهو أوجه لأن عدم قبوله له تمتع فإن أصر على عدم قبوله أخذه الحاكم له ولو أضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضها أجبر على القبول أو الإبراء وقد يقال بالتخير في المؤجل والحال المحضر في غير مكان التسليم أيضا وعليه جرى صاحب الأنوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة وأصلها الإيجاب فيها على القبول فقط وعليه يفرق بأن السلم في مثلثنا استحق التسليم فيها لوجود زمانه ومكانه فامتناعه منه محض عناد فسيق عليه بطلب الإبراء بخلاف ذنبك (ولو ظفر) المسلم (به) أي بالمسلم إليه (بعد المحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بفتحها أي مكانه المعين بالشرط أو العقد وطالبه بالمسلم فيه (ولنقله) من محل التسليم إلى محل الظفر (مؤنة) ولم تحملها السلم عن المسلم إليه (لم يلزمه أداء) لتضرر السلم إليه بذلك (ولا يطالبه بقيمته) ولولا لحيولة لامتناع الاعتياض عنه كأمرفه الفسخ واسترداد رأس المال كالأواقظ السلم فيه إما إذا لم يكن لنقله مؤنة أو تحملها السلم فيلزم السلم إليه الأداء (وإن امتنع) السلم (من قبوله ثم) أي في غير محل التسليم وقد أضر فيه وكان امتناعه (لغرض) صحيح كأن كان لنقله منه إلى محل التسليم مؤنة ولم تحملها السلم إليه أو كان للوضع مخوفا (لم يجبر) على قبوله لتضرره بذلك فإن لم يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله إن كان للمؤدى غرض صحيح لتصل براءة الدمة ولو اتفق كون رأس مال السلم بصفة السلم فيه فأضره وجب قبوله وتعبيرى بغرض أعم مما عبر به .

(فصل) في القرض . يطلق اسم بمعنى الشيء المقرض ومصدر بمعنى الإقراض ويسمى سلفا (الإقراض) هو عليك الشيء على أن يرد مثله (سنة) لأن فيه إعانة على كشف كربة وأركانه أركان البيع كما يعلم مما يأتي ويحصل (بإيجاب) صريحا كان (كأقرضتك هذا) أو أسلفتك أو ملكتك بمثله (أو) كناية (كأخذ بمثله وقبول) كإليج نعم القرض الحكمي كالإتفاق على اللقيط المحتاج وإطعام الجائع وكسوة العارى لا تنفقر إلى إيجاب وقبول وأفاد قولي كأقرضتك أنه لا حصر لصيغ الإيجاب فيأذ كره بقوله وصيغته أقرضتك الخ (وشرط مقرض) بكسر الراء (اختيار) فلا يصح إقراض مكره كسائر عقود وهذا من زيادتي (وأهلية تبرع) فيما يقرضه لأن في الإقراض تبرعا فلا يصح إقراض الولي مال محجوره بلا ضرورة لأنه ليس أهلا للتبرع فيه نعم للقاضي إقراض مال محجوره بلا ضرورة إن كان المقرض أمينا موسرا خلافا للسبكي لسكرة أشغاله وله إقراض مال الفلاس أيضا حينئذ إذا رضى الغرماء بتأخير القسمة ليجمع المال وشرط للمقرض اختيار وأهلية معاملة (وإنما يقرض ما يسلم فيه) معينا أو موصوفا لصحة ثبوته في الدمة بخلاف ما لا يسلم فيه لأن ما لا ينضبط أو يندر وجوده يتعذر أو يتصور ردمه نعم يجوز إقراض نصف عقار فأقل وإقراض الخبزوزن العموم الحاجة إليه وفي الكافي يجوز عددا (الإامة محل المقرض) فلا يجوز إقراضه ولو غير مشبهة وإن جاز السلم فيها لأنه عقد جائز ثبت فيه الرد والاسترداد وما يطوؤها المقرض ثم يردّها فيشبه إجارة الإماء للوط . بخلاف من لا محل له وطؤها محرمة أو تعجس أو نحوه فيجوز إقراضها نعم للتجّه كما قال الأسنوي وغيره المنع في نحو أخت الزوجة وعمتها وقد ذكرت حكم كون الحنفى مقرضا أو مقرضا بفتح الراء في شرح الروض واستثنى مع الأمة الرؤية باختلافها بالمحوضة (وملك) الشيء المقرض (بقبضه) وإن لم يتصرف فيه كالموهوب (ولمقرض رجوع) فيه إن (لم يطل به حق لازم) وإن وجد مؤجرا أو معلقا عتقه بصفة أو خرج عن ملكه ثم عاد كفاي أكثر نظائره ولأن له تعريم بدله عند القوات بالمطالبة به أولى فإن بطل به حق لازم كأن وجد مرهونا أو مكتوبا أو معلقا برقبته أرض جنابة فلا رجوع فيه فإن وجد زائدا زيادة منفصلة رجع فيه دونها أو ناقصا رجع فيه مع الأرض أو أخذ مثله سلمها وبما تقرر علم أن تعبيرى بما ذكر أولى من قوله مادام باقيا بحاله (ويرد) للمقرض الثلث (مثلا) لأنه أقرب إلى الحق (ولتقوم مثلا صورة) لخبير مسلم أنه عليه السلام أقرض بكرا ورد رباعيا وقال إن خياركم

ولو ظفر به بعد المحل
في غير محل التسليم ولنقله
مؤنة لم يلزمه أداء ولا
يطالبه بقيمته وإن
امتنع من قبوله ثم
لغرض لم يجبر .
(فصل) الإقراض
سنة بإيجاب كأقرضتك
هذا وكأخذ بمثله
وقبول وشرط مقرض
اختيار وأهلية تبرع
وإنما يقرض ما يسلم
فيه إلا أنه محل المقرض
وملك قبضه ومقرض
رجوع لم يطل به حق
لازم ويرد مثلا
ولتقوم مثلا صورة

أحسنكم قضاء (وأداؤه) أى الشيء المقرض (صفة ومكانا كسلم فيه) أى كإدائه وهذا من زيادتي فلا يجب قبول الرديء عن الجيد ولا قبول للثل في غير محل الإقراض إن كان له غرض صحيح كأن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان للوضع خوفا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل الإقراض إلا إذا لم يكن لنقله مؤنة أو له مؤنة ويتحملها المقرض (لكن له مطالبة في غير محل الإقراض بقيمة ماله) أى لنقله (مؤنة) ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه بخلاف نظيره في السلم وبخلاف مالا مؤنة لنقله أو له مؤنة وتحملها المقرض وتبتر قيمته (بمحل الإقراض) لأنه محل التملك (وقت المطالبة) لأنه وقت استحقاقها وهذا من زيادتي وإذا أخذ قيمته فهي الفيصولة للاحيلولة حتى لو اجتمع محل الإقراض لم يكن للمقرض ردها وطلب المثل ولا للمقرض استردادها ودفع المثل (وفسد) أى الإقراض (بشرط جرحها للمقرض كرد زيادة) في القدر أو الصفة كرد صحيح عن مكسر (وكأجل لغرض) صحيح (كزمن نهب) بقيد زده تبعاً للشرحين والمرحونة بقولي (والمقرض ملء) لقول فضالة بن عبيد رضى الله عنه كل قرض جر منفعة فهو ربا وللعنى فيه أن موضوع القرض الإرفاق فإذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فتنع صحته وجعل شرط جر النفع للمقرض ضابطا للفساد مع جعل ما بعده أمثله أولى من اقتضائه على الأمثلة (فلورد أزيد) قدرا أو صفة (بلا شرط فحسن) لما في خبره سلم السابق إن خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره للمقرض أخذ ذلك (أو شرط) أن يرد (أقصى) قدرا أو صفة كرد مكسر عن صحيح (أو أن يقرضه غيره أو أجلا بلا غرض) صحيح أو به والمقرض غير ملء (لما الشرط قطع) أى لا العقد لأن ما جره من النفعة ليس للمقرض بل للمقرض أو لمها والمقرض معسر والعقد عقد إرفاق فكان زاد في الإرفاق ووعده وعدا حسنا واستشكل ذلك بأن مثله يفسد الرهن كإسباني . ويجب بقوة دعوى القرض لأنه سنة بخلاف الرهن وتعميرى بأقصى أعظم من قوله مكسرا عن صحيح (وضح) الإقراض (بشرط رهن وكفيل وإشهاد) لأنها ثبوتات لا منافع زائدة فالمقرض إذا لم يوف بالمقرض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وإن كان له الرجوع بلا شرط كما مر و ذكر الأشهاد من زيادتي .

﴿ كتاب الرهن ﴾

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الرهنة وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فـرهن مقبوضة قال القاضي معناه فأرهنوا وأقبضوا لأنه مصدر جعل جزاء للشرط بالقاء فجري مجرى الأمر كقوله تعالى فتحرير رقية وخبر الصحيحين أنه ﷺ رهن درعه عند يهودي يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لأهله والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان كما مر قبيل الباب فالشهادة لحوف الجحد والآخران لحوف الإفلاس (أركانه) أربعة (عاقده ومرهون ومرهون به وصيغة وشرط فيها) أى في الصيغة (ما) مرفيها (في البيع) وقدمريانه في بابه وهذا من زيادتي (فإن شرط فيه) أى في الرهن (مقتضاء كتقدم مرتين به) أى بالمرهون عند تراحم الغرماء (أو) شرط فيه (مصلحة له كإشهاد) به (أو مالا غرض فيه) كأن يأكل العبد بالمرهون كذا (صح) العقد ولما الشرط الأخير (لا) إن شرط (ما يضر أحدهما) أى المرتين والراهن (كأن لا يباع) عند المحل والتمثيل بهذا من زيادتي (وكشرط منفعة) أى المرهون (للمرتين أو) شرط (أن تحدث زوائده) كشمع الشجرة وتاج الشاة (مرهونة) فلا يصح الرهن في الثلاث لاختلال الشرط بالغرض منه في الأولى ولتغير قضية العقد في الثانية ولجهالة الزوائد وعدمها في الثالثة فإن قدرت المنفعة في الثانية والرهن مشروط في بيع فهو بيع وإجارة وهو جائز (و) شرط (في العاقده) من راهن ومرتين (ما) مر (في المقرض) من الاختيار وهو من زيادتي وأهلية التبرع (فلا) رهن مكروه ولا برهن كسائر عقود ولا (رهن دلي) أبا كان

وأداؤه صفة ومكانا كسلم فيه لكن له مطالبة في غير محل الإقراض بقيمة ماله مؤنة بمحل الإقراض وقت المطالبة وفسد بشرط جرحها للمقرض كرد زيادة وكأجل لغرض كزمن نهب والمقرض ملء فلورد أزيد بلا شرط فحسن أو شرط أقصى أو أن يقرضه غيره أو أجل بلا غرض لنا الشرط قطع وصح بشرط رهن وكفيل وإشهاد ﴿ كتاب الرهن ﴾ أركانه عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وشرط فيها ما في البيع فإن شرط فيه مقتضاء كتقدم مرتين به أو مصلحة له كإشهاد أو مالا غرض فيه صح لا ما يضر أحدهما كأن لا يباع وكشرط منفعة لمرتين أو أن تحدث زوائده مرهونة ، وفي العاقد ما في القرض فلا يرهن دلي

أوجد أو وصيا أو حاكما أو أمينه (مال محجوره) من صبي ومجنون وسفيه فهو أعم من تعبيره بالصبي والمجنون (ولا يرتن له إلا للضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتن فيهما دون غيرها مثالها للضرورة أن يرتن على ما يقتض الحاجة الوثنية ليوفي بما ينتظر من غلة أو حلول دين أو إنفاق متاع كاسد وأن يرتن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا للضرورة نهب أو نحوه ومثالها للغبطة أن يرتن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوي مائتين وأن يرتن على ثمن ما يبيعه نسيئة بقبضة كما سيحى في باب الحجر وإذا رهن فلا يرتن إلا من أمين آمن وبما تقرر علم أن تعبيرى بما يتضمن أهلية التبرع أولى من تعبيره بمطلق التصرف الذى فرع عليه قوله فلا يرتن الولي لأنهم صرحوا بأنه مطلق التصرف فى مال محجوره غير أنه لا يتبرع به وكالولى فيما ذكر للكاتب والعبد المأذون له إن أعطى مالا أو ربح (و شرط) فى الرهن (كونه عينا) يصح بيعها فلا يصح رهن دين ولو من هو عليه لأنه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منفعة كأن يرتن سكنى داره مدة لأن المنفعة تتلف فلا يحصل بها استيثاق ولا يرتن عين لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وأموال (ولو) كان (مشاعا) فيصح رهنه من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله ككفى البيع فيكون بالتحليف غير المنقول وبالنقل فى المنقول ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك فإن أبى الإذن فإن رضى المرتن يكونه فى يد الشريك جاز وناب عنه فى القبض وإن تنازعا نصب الحاكم عدلا يكون فى يده لها (أو) كان (أمة دون ولدها) الذى يحرم التفريق بينها وبينه (أو عكسه) أى كان للرهن ولدها دونها (ويباعان) معا حذرا من التفريق بينهما النهى عنه (عند الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن الرهن (ويقوم الرهنون) منها موصوفا بكونه حاضرا أو محضونا (ثم) يقوم (مع الآخر فالزائد) على قيمته (قيمة الآخر وبوزع الثمن عليهما) بتلك النسبة فإذا كانت قيمة الرهن مائة وقيعته مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث فيتعلق حق المرتن بثلاثي الثمن والتقويم فى صورة العكس من زيادته (ورهن جان ومرتد كييعها) وتقدم فى البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قود أو بذمته مال وفى الخيار أنه يصح بيع المرتد وإذا صح رهن الجاني لا يكون به مختارا للفداء بخلاف بيعه على وجه لأن محل الجناية باقى الرهن بخلافه فى البيع (ورهن مدبر) أى معلق عتقه بموت سيده (ومعلق عتقه بصفة لم يعلم الحلول) للدين (قبلها) بأن علم حلوله بعدها أو معها أو احتمل الأمران فقط أو مع سبقه أو احتمل حلوله قبلها وبعدها أو معها (باطل) لقوات الغرض من الرهن فى بعضها وللغرض فى الباقي وإن كان الدين حالا فى مسألة المدبر لإيهالاته من الغرض بموت السيد فجاءه أن علم فى مسألة المعلق بصفة الحلول قبلها أو كان الدين حالا صح رهنه وكذا فى الصور المذكورة إن شرط بيعه قبل وجود الصفة كما قاله ابن أبى عسرون فى الرشد فيما يصدق الاحتمالات غير الأخير ومثله البقية بل أولى وبما تقرر أن تعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بصفة يمكن سبقها حلول الدين لاقتضاء نصيره الصحفة فى صورته العلم بالمقارنة واحتمال المقارنة والتأخر هذا وقد قال فى الروضة القوي فى الدليل صحة رهن المدبر اه واستشكل الفرق بينه وبين المعلق عتقه بصفة بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة على الأصح فليصح رهنها كما قاله البلقينى أو يمنع كما مال إليه السبكي وقال إنه مقتضى إطلاق النصوص اه ويمكن الفرق بأن العتق فى المدبر كدمنه فى المعلق بصفة بدليل أنهم اختلفوا فى جواز بيعه دون المعلق بصفة وعلم بما تقرر عدم صحة رهن ما لا يباع كمكاتب وأموال وموقوف (وصح رهن ما يسرع فساداه إن أمكن تخفيفه) أو رهن محال أو مؤجل يحل قبل فساداه ولو احتملا (بأن لم يعلم أنه يحل قبل الفساد أو بعده لأن الأصل عدم فساد قبل الحلول واستشكلت صورة الاحتمال بما مر من عدم صحة رهن المعلق عتقه بصفة يَحتمل سبقها الحلول وتأخرها عنه ويمكن الفرق بقوة العتق وتشوف الشارع إليه (أو) يحل بعد فساداه أو معه لكن (شرط بيعه) عند إشرافه على الفساد (وجعل ثمنه رهنًا) مكانه واغتفرنا شرط جعل ثمنه رهنًا

مال محجوره ولا يرتن له إلا للضرورة أو غبطة ظاهرة، وفى الرهن كونه عينا ولو مشاعا أو أمة دون ولدها أو عكسه وياعان عند الحاجة ويقوم الرهنون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر وبوزع الثمن عليهما. ورهن جان ومرتد كييعها ورهن مدبر ومعلق عتقه بصفة لم يعلم الحلول قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فساداه إن أمكن تخفيفه أو رهن محال أو مؤجل يحل قبل فساداه ولو احتملا أو شرط بيعه وجعل ثمنه رهنًا.

للحاجة فلا يشكك بما يأتي من أن الإذن في بيع الرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وجفف في الأولى)
 بقيد زده بقولي (إن رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد) ومؤنة تخفيفه على مالكة المحفف له كما قاله ابن الرقة
 (ويع) وجوبا (في غيرها عند خوفه) أي فساد حفظ الوثيقة وعملا بالشرط (ويكون في الأخيرة ويجعل
 في غيرها ثمنه رهنا) مكانه وذكر البيع فيما خرج بقيد الأولى مع قولي في الأخيرة ويجعل في غيرها من زيادتي
 وقولي ثمنه تنازعه يكون ويجعل وفهم بما ذكر أنه لو شرط منع بيعه قبل الفساد أو أطلق لم يصح لنافاة الشرط
 المقصود التوثيق في الأولى وأما في الثانية فلائنه لا يمكن استيفاء الحق من الرهون عند المحل والبيع قبله ليس
 من مقتضيات الرهن وهذا ما صرح الأصل بتصحيحه فيها وعزاء الرافعي في الشرح الكبير إلى تصحيح
 العراقيين ومقاله يصح ويبيع عند تعرضه للفساد لأن الظاهر أنه لا يقصد إتلاف ماله وعزاء في الشرح الصغير
 إلى تصحيح الأكثرين وقال الأسنوي إن القوي عليه (ولا يضطرط وما عرضه له) أي الفساد قبل الحلول
 (كبر ابتل) وإن تعذر تخفيفه لأن الدوام أقوى من الابتداء بل يجبر الراهن عند تعذر تخفيفه على بيعه وجعل
 ثمنه رهنا مكانه (وصح رهن معار ياذن) من مالكة لأن المقصود التوثيق وهي حاصلة به (وتعلق به) لا بذمة
 الغير (الدين في شرط ذكر جنسه) أي الدين (وقدره وصفته) كقول وتأجيل وصحة وتكسير (ومرتين)
 لاختلاف الأغراض بذلك وإذا عين شيئا من ذلك لم يجز مخالفته نعم لو عين قدرا فرهن بدون جاز (وبعد
 قبضه) أي المرتين للمعار (لارجوع فيه مالكة) وإلا لم يكن لهذا الرهن معنى أم قبله فله الرجوع فيه لعدم
 لزومه (ولا ضمان) على الراهن (لوتلف) المعار في يد المرتين لأن الحق لم يسقط عن ذمته ولا على المرتين لأنه
 أمين (ويع) المعار (بمراجعة مالكة في) دين (حال) ابتداء أو بعد تأجيله (ثم رجع) أي المالك على الراهن
 (ثمنه) الذي يبيع بمسواه أي بقيته ثم بأكثر أم بأقل بقدر يتقاضى الناس مثله (و) شرط (في الرهون
 به) ليصح الرهن (كونه ديناً) ولو منقعة فلا يصح الرهن بعين ولا بمنفعتها ولو مضمونة كمنصوبة ومعاراة لأنها
 لا تستوفي من ثمن الرهون وذلك مخالف لغرض الرهن عند البيع وفارق صحة ضمانها التردو إن اشتركا في
 التوثيق بأن ضمانها لا يحول لم تلف إلى ضرر بخلاف الرهن بها فيجبر إلى ضرر دوام الحجر في الرهون (معلوما)
 للعاقدين قدره وصفه هو من زيادتي فلا يصح الرهن بدین مجهول كضمانه (ثابتاً) أي وجوداً فلا يصح بما
 سيثبت يفرض أو غيره لأنه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة (لازماً ولو مآلاً) كالتن بعد اللزوم أو
 قبله فلا يصح بنجوم كتابة لأن الرهن للتوثيق والسكاتب له الفسخ متى شاء فيسقط به اللزوم فلا معنى لتوثيقها
 ولا يجعل جملة قبل الفراغ من العمل وإن شرع فيه لأن لها فسخها فيسقط به الجعل وإن لزم الجاعل
 يفسخه وحده أجرة مثل العمل (وصح مزج رهن بنحو بيع) كقرض (أن توسط طرف رهن وتأخر)
 الطرف (الأخر) كقوله بعتك هذا بكذا أو أقرضتك كذا أو ارتهنت بك فقول الآخر ائتمت أو اقترضت
 ورهنت لأن شرط الرهن في ذلك جائز فزجه أولى لأن التوثيق فيه أكد لأنه قد لا يفي بالشرط واغتفر
 تقدم أحدهما على ثبوت الدين لحاجة التوثيق قال القاضي في صورة البيع وقدر وجوب الثمن
 وانقاد الرهن عقبه كالقول أعتق عبدك عني على كذا فأعتقه عنه فإنه يقدر للمالك ثم يعتق عليه لاقتضاء
 العتق تقدم للملك وتسمى بما ذكر أعظم مما ذكره (و) صح (زيادة رهن) على رهن (بدین) واحد
 لأنه زيادة توثيق فهو كالألوهينها به معا (لا عكسه) أي زيادة دين على دين رهن واحد وإن وفيهما فلا
 يصح كالألوهين عند غير المرتين وفارق ما قبله بأن هذا شغل مشغول وذلك شغل فارغ نعم يجوز بالعكس
 فها هو الرهن ففداء المرتين ياذن الراهن ليكون رهنا بالدين والقضاء وفيما لو أنفق المرتين عليه
 بشرط يكون رهنا بالدين والنفقة (ولا يلزم) الراهن (الإقباض) بما مرفى باب البيع قبل قبضه من ضمان
 بائع (ياذن) من الراهن (أو إقباض) منه من زيادتي ومعلوم أن محل ذلك إذا لم يعرض مانع فلو أذن أو

وجفف في الأولى إن
 رهن بمؤجل لا يحل قبل
 فساد وبيع في غيرها
 عند خوفه ويكون في
 الأخيرة ويجعل في
 غيرها ثمنه رهنا ولا
 يضطرط وما عرضه له
 كبر ابتل وصح رهن
 معار ياذن وتعلق به
 الدين في شرط ذكر
 جنسه وقدره وصفته
 ومرتين وبعد قبضه
 لارجوع فيه مالكة ولا
 ضمان لو تلف ويصح بمراجعة
 مالكة في حال ثم رجع
 ثمنه وفي الرهون به
 كونه ديناً معلوماً ثابتاً
 لازماً ولو مآلاً وصح
 مزج رهن بنحو بيع
 إن توسط طرف رهن
 وتأخر الآخر وزيادة
 رهن بدین لا عكسه ولا
 يلزم الإقباض بآذن أو
 إقباض.

أقبض قبضاً أو أغمى عليه لم يجز قبضه والزوج إنما هو في حق الرهن والقبض والإذن أو الإقباض إنما يكون (من يصح عقده) للرهن فلا يصح شيء منها من غيره كهي وجنون وعجور سفه ومكره (وله) أي للعاقدة (إنابة غيره) فيه كالعقد (لا) إنابة (مقبض) من رهن أو إنابة لثلا يؤدي إلى اتحاد القابض والقبض فلو أذن الرهن لغيره في الإقباض امتنع إنابته في القبض بخلاف مالو أذن له في الرهن فقط فتعبري بالقبض أولى من تعبيره بالرهن (و) لا إنابة (رقيقه) أي القبض ولو كان رقيقه مأذوناً له لأن يده كيد (إلا مكاتبه) فتصح إنابته لاستقلاله باليد والتصرف كالأجنبي ومثله ببعض يمينه وبين سيده مهايأة ووقت الإنابة في نوبته (ولا يلزم رهن ما يدعيه منه) كمودع ومنسوب ومعار (إلا بعض زمن إمكان قبضه) أي للرهن (وإذنه) أي الرهن (فيه) أي في قبضه لأن اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والمراد ببعض ذلك مضي من الإذن (ويرأى به عن ضمان يد إيداعه لارتهاقه) لأن الإيداع الثمان ينافي الضمان والارتهاق توثق لإنابته فإنه لو تعدى في للرهن صار ضماناً مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة وفي معنى ارتهاقه إقراضه وزوجه وإجارته وتوكيله وإبراءه عن ضمانه وتعبيره في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم مما عبر به (ويحصل رجوعه) عن الرهن قبل قبضه (بتصرف يزيل ملكاً كهيبة مقبوضة) لزوال محل الرهن (وبرهن كذلك) أي مقبوض لتعلق حق الغير وتقيدها بالقبض هو ما جزم به الشيخان وقضيته أن ذلك بدون قبض لا يكون رجوعاً وهو موافق لتخرج الربيع لكن قل السبكي وغيره عن النص والأصحاب أنه رجوع وصوبه الأذرع وهو الموافق لنظيره في الوصية وطى الأول يفرق بينهما بأن الوصية لم يوجد فيها قبول فلم يستبر في الرجوع عنها القبض بخلاف الرهن (وكتابة وتدير وإحبال) لأن مقصودها العتق وهو مناف للرهن (لابوطه و تزويج) لعدم منافاتها له (وموت عاقدة) من رهن أو مرتين (وجنونه) وإعماؤه لأن مصيره إلى الزوم فلا يرتفع بذلك كالبيع في زمن الخيار فيقوم في الموت ورثة الرهن والرتن مقامها في الإقباض والقبض وفي غيره من ينظر في أمر الجنون والغنى عليه (وتخمر) العصير كتخمره بعد قبضه المفهوم بالأولى ولأن حكم الرهن وإن ارتفع بالتخمر عاد باقلا ب الحرج خلا (وإباق) لرقيق إلحاقه بالتخمر (وليس لرهن مقبض رهن) كالأزاحم للزمن (و) لا (وطه) لحوق الإحبال فيجن تحبل وحسب الباب في غيرها (و) لا (تصرف يزيل ملكاً) كوقف لأنه يزيل الرهن (أو ينقصه كتزويج) وكإجارة والدين حال أو محل قبل انقضاء مدتها لأن ذلك ينقص القيمة ويقلل الرغبة فإن كان الدين محل بعد مدة الإجارة أو مع فراغها جازت الإجارة ويجوز التصرف المذكور مع الرهن ومع غيره بأذنه كلياً (ولا ينفذ) بمجته شيء من هذه التصرفات لضرر الرهن به (إلا إعتاق موسر وإيلاده) فينفذان تشديداً لها بسراية إعتاق أحد الشريكين نصيبه إلى نصيب الآخر لقوة العتق حالاً أو مآلاً مع بقاء حق الوثيقة بغرم القيمة كإياي نعم لا ينفذ إعتاقه عن كفارة غيره والراد بالموسر الموسر بقيمة الرهن فإن أيسر بعضها نفذ فيما أيسر بقيمته (وبغرم قيمته وقت إعتاقه وإحباله) وتكون (رهن) مكانه بغير عقد لقيام مقامه وقبل الغرم ينبغي أن يحكم بأنها موهونة كالأرض في ذمة الجاني وخروج بالموسر للعصر فلا ينفذ منه إعتاق ولا إيلاد وذكر الغرم في الإيلاد من زيادتي (والولد) الحاصل من وطء الرهن (حر) بسبب ولا يغرم قيمته ولا حد ولا مهر عليه لكن يغرم أرض البكارة ويكون رهنها (وإذا لم ينفذ) أي الاعتاق والإيلاد (فانك) الرهن من غير بيع (نفذ الإيلاد) لا الاعتاق لأن الاعتاق قول يقتضي العتق في الحال فإذا رد لنا ولا ييلاد فعل لا يمكن رده وإنما عتج حكمه في الحال لحق الغير فإذا زال الحق ثبت حكمه فإن اتك جيع لم ينفذ الإيلاد إلا إن ملك الأمة (فلومات بالولادة) وهو مصر حال الإيلاد ثم أيسر (عزم قيمتها) وقت

من يصح عقده وله إنابة
غيره لا مقبض ورقيقه
إلا مكاتبه ولا يلزم رهن
ما يدعيه منه إلا بعض
زمن إمكان قبضه وإذنه
فيه ويرأى به عن ضمان
يد إيداعه لارتهاقه
ويحصل رجوع قبل
قبضه بتصرف يزيل
ملكاً كهيبة مقبوضة
وبرهن كذلك وكتابة
وتدير وإحبال لابوطه
وتزويج وموت عاقدة
وجنونه وتخمر وإباق
وليس لرهن مقبض
رهن ووطء وتصرف
يزيل ملكاً أو ينقصه
كتزويج ولا ينفذ إلا
إعتاق موسر وإيلاده
وبغرم قيمته وقت
إعتاقه وإحباله رهنها
والولد حر وإذا لم ينفذ
فانك نفذ الإيلاد فلو
ماتت بالولادة غرم
قيمتها

الإيجاب وكانت (رهنا) مكانها لأنه تسبب في إهلاكها بالإيجاب غير استحقاق (ولو علق) عتق للمرهون (بصفة فوجدت قبل الفك) الرهن (فكإعتاق) فينفذ العتق من الموصى ويترتب عليه ما مر فيه لأن التعليق مع وجود الصفة كالتمجيز (وإلا) بأن وجدت بعد الفك أو معه وهو من زيادتي (نفذ) العتق من موصى وغيره إذ لا يسطر بذلك حق الرهن (وله) أي للراهن (انتفاع) بالرهون (لا ينقصه) كركوب (وسكن) حجر البخاري الظاهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا (لا بناء وغرس) لأنهما ينقصان قبعة الأرض نعم لو كان الدين مؤجلا وقال أنا أفعل عند الأجل فله ذلك وحكم البناء والغرس مع ما قبلها وإن علم بمصر أعيد ليبنى عليه ما يأتي (فإن فعل) ذلك (لم يقطع قبل الحلول) لأجل (بل) يقطع (بعده) إن لم تف الأرض أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي بقطع ذلك ولم يأذن الراهن في بيعه مع الأرض ولم يحجر عليه لتعلق الحق للرهن بأرض فارغة فان وقت الأرض بالدين أو لم ترد بالقطع أو أذن الراهن فيما ذكر أو حجر عليه لم يقطع بل يباع مع الأرض ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص على البناء والغرس (ثم إن أمكن) بلا استرداد للمرهون (انتفاع) بريده (الراهن منه) كأن يكون عبدا يحيط وأراد منه الحياطة (لم يسترد) لأن اليد للرهن كالمسياتي وقولي يريد من زيادتي (وإلا) أي وإن لم يمكن الانتفاع بلا استرداد (فلا يسترد) كأن يكون دارا يسكنها أو دابة يركبها أو عبدا يخدمه ويرد الدابة والعبدا إلى الرهن لئلا يشرط استرداده الأمة أمن غشيانها ككونه محرما لها أو ثقة وله أهل (ويشهد) عليه للرهن بالاسترداد للانتفاع شاهدين في كل استرداد (إن اتهمه) فإن وثق به فلا حاجة إلى الأشهاد (وله باذن مرتين ما منعاه) من تصرف وانتفاع فيحل الوطء فإن لم يحل فالرهن بحاله وإن أجبل أو أعتق أو باع نفذت وبطل الرهن (لا يبعه بشرط تعجيل مؤجل) من ثمنه وعليه اقتصر الأصل أو غيره (أو) بشرط (رهن منه) وإن كان الدين حالا فلا يصح البيع لفساد الاذن بفساد الشرط ووجها فساد الشرط في الثانية بجهالة الثمن عند الاذن (وله) أي للرهن (رجوع) عن الاذن (قبل) تصرف الراهن) كما للموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل وله الرجوع أيضا بعد تصرفه بجهة أو رهن بلا قبض وبوطء بلا إيجاب (فإن تصرف بعده) أي بعد رجوعه ولو جاهلا به (لغا) تصرفه كتصرف وكيل عزله موكله .

(فصل) فيما يترتب على لزوم الرهن (إذا لزم) الرهن (فاليد) في الرهن (للمرتهن) لأنها الركن الأعظم في التوثيق وخرج زيادتي (غالبا) مالو رهن رقيقا مسلما أو مصحفا من كافر أو سلاحا من حربى فيوضع عندهم له تملكه ومالو رهن أمة فإن كانت صغيرة لا تشتري أو كان الرهن محرما أو ثقة من امرأة أو مسوح أو من أجنبي عنده حليلته أو محرمة أو امرأتان تفتان وضعت عنده وإلا فنقد محرما لها أو ثقة عن مر والحنث كالأمة لكن لا يوضع عند امرأة أجنبية وتقدم أن اليد تزال للانتفاع (ولهما) أي الراهن والمرتهن (شرط وضعه) أي الرهن (عند ثالث أو اثنين) مثلا لأن كلا منهما قد لا يثق بالآخر وكما يتولى الواحد الحفظ يتولى القبض أيضا كما اقتضاه كلام ابن الرفعة (ولا ينفرد) في صورة الاثنين (أحدهما بحفظه) كنظيره في الوكالة والوصية فيجعلان في حوزتهما فان انفرد أحدهما بحفظه ضمن نصفه أو سلم أحدهما إلى الآخر ضمنا معا النصف (إلا باذن) من العاقلين فيجوز الانفراد وتبصرى كالروضة وأصلها بثالث أولى من تعبيره ببدل فان الفاسق كالمعدل في ذلك لكن محله فيمن يتصرف لنفسه التصرف التام أما غيره كولي ووكيل وقيم ومأذون له وغامل قراض ومكاتب حيث يجوز لهم ذلك فلا بد من عدمه من يوضع المرهون عنده ذكره الأذرعى (ويقل عن هو) أي المرهون (بيده) من مرتين أو ثالث وإن لم يتغير حاله إلى آخر (باتفاقهما) عليه (وإن تغير حاله) بموته أو فسقه أو زيادة فسقه وعجز عن حفظه أو حدوث عدواة بينه وبين أحدهما (وتشاحا) فيه (وضعه حاكم عند عدل) يراه قطعا للنزاع وتبصرى بما ذكر

رهنا ولو علق بصفة فوجدت قبل الفك فكإعتاق ولا تنفذ له انتفاع لا ينقصه كركوب وسكن لا بناء وغراس فإن فعل لم يقطع قبل حلول بل بعده إن لم تف الأرض بالدين وزادت به ثم إن أمكن بلا استرداد انتفاع يريده لم يسترد وإلا فيسترد ويشهد إن اتهمه وله باذن مرتين ما منعاه لا يبعه بشرط تعجيل مؤجل أو رهن ثمنه وله رجوع قبل تصرف الراهن فإن تصرف بعده لغا .

(فصل) إذا لزم فاليد للمرتهن غالبا ولهما شرط وضعه عند ثالث أو اثنين ولا ينفرد أحدهما بحفظه إلا باذن وينقل ممن هو بيده باتفاقهما وإن تغير حاله وتشاحا وضعه حاكم عند عدل .

أعم وأولى من قوله لو لمات العدل أوفس جلا حيث يتفقان وإن تفاخا وضعه الحاكم عند عدل (وبيعه
 الراهن) ولو بناه (بإذن مرتين) ولو بناه (للحاجة) أي عندها بأن حل الدين ولم يوف وإلما احتيج
 إلى إذن المرتين لأن له فيه حقا (ويقدم) أي المرتين (بشمته) على سائر الغرماء لأن حقه متعلق به وبالذمة
 وحقهم متعلق بالذمة فقط (فإن أبي) المرتين (الإذن قال له الحاكم أنذن) في بيعه (أو أبرى) دفعا لضرر
 الراهن (أو) أبي (الراهن) يبعه أزمه الحاكم به أي يبيعه (أو بوفاء) بحبس أو غيره (فإن أصر) أحدها
 على الإباء (باعه الحاكم) عليه وقضى الدين من ثمنه (ولمرتني يبعه) في الدين (بإذن راهن وحضرته) بخلافه
 في غيبته لأنه يبيعه لفرض نفسه فيهم في الاستعجال وترك النظر في الغيبة دون الحضور نعم إن كان الدين
 مؤجلا أو قال بعه بكذا صح البيع لا ابتفاء التهمة (وللثالث يبعه) عند الحل (إن شرطاه وإن لم يراجع
 الراهن) في البيع لأن الأصل دوام الإذن أما المرتين فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعاً فربما أمهل
 أو أبرأ وقال الإمام لا خلاف أنه لا يراجع لأن غرضه توفية الحق والمعتد الأول لأن إذنه في البيع قبل القبض
 لا يصح بخلاف الراهن وينعزل الثالث بعزل الراهن لا للمرتين لأنه وكيله في البيع وإذن المرتين شرط
 في صحته ويكون بيع الثالث له (بشمن مثله حالاً من قد بلده) كالوكيل فإن أدخل بشي منها لم يصح البيع
 لكن لا يضر النقص عن ثمن الثلث بما يتعاقب به الناس لأنهم يتساحون فيه وفي معنى الثالث الراهن والمرتين
 كما حله الأسنوي ولورأى الحاكم يبعه بحبس الدين من غير نقد البلد جاز (فإن زاد) في الثمن (راغب قبل
 لزومه) أي البيع واستقرت الزيادة (فليعه) بالزائد وإن لم يفسخ البيع الأول ويكون الثاني
 فسخاً له (وإلا) أي وإن لم يبعه بعد تمكنه من يبعه (انفسخ) وهذا من زيادتي ولورجع الراغب
 عن الزيادة بعد التمكن من يبعه اشتراط بيع جديد وقولي فليعه أولى من قوله فليفسخ وليعه فإنه قد يفسخ
 فيرجع الراغب فإن زيد بعد الزوم فلا أثر للزيادة (والثمن عنده من ضمان الراهن) حتى يقبضه المرتين
 لأنه ملكه والثالث أمينه فالتلف في يده يكون من ضمان المالك فإن ادعى الثالث تلفه صدق بيمينه أو
 تسليمه إلى المرتين فأنكر صدق بيمينه فإذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على الثالث وإن
 كان أذن له في التسليم (فان تلف) الثمن (في يده ثم استحق للرهون رجح المشتري عليه أو على الراهن
 والقرار عليه) فيرجع الثالث الغرم عليه فإن كان الأذن له في البيع الحاكم لنحو غيبة الراهن أو موته
 رجح للمشتري في مال الراهن ولا يكون الثالث طريقاً في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يضمن ولو تلف
 الثمن في يده بتفريط فمقتضى تصوير الإمام قصر الضمان عليه قال السبكي وهو الأقرب وإن اقتضى
 إطلاق غيره خلافه وفي معنى الثالث فيما ذكر المرتين (وعليه) أي الراهن المالك (مؤنة مرهون)
 كنفقة رقيق وكسوته وعلف دابة وأجرة سقي أشجار وجداد ثمار وتخفيفها ورد آبق ومكان حفظ فيجره
 عليها الحق للمرتين (ولا يمنع) الراهن (من مصلحته) أي المرهون (كفصد وحجم) ومعالجة بأدوية عند
 الحاجة إليها حفظاً للملك ولا يجبر عليها (وهو أمانة بيد المرتين) لخبر الراهن من رآه أي من ضمانه رواه
 ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين فلا يسقط بتلفه شيء من دينه كوثب السكيل مجامع التوثيق
 ولا يضمنه المرتين إلا إذا انتهى فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (وأصل فاسد كل عقد) صدر (من
 رشيد كصحيحة في ضمان) وعدمه لأنه إن اقتضى صححة الضمان ففاسده أولى أو عدمه ففاسده كذلك لأن
 واضع اليد أثبتها بإذن المالك ولم يلزم بالعقد ضماناً فالببوض فاسد بيع أو إعارة مضمون وبفساد رهن
 أو هبة غير مضمون وخرج بزيادتي من رشيد مال أو صدر من غيره مالا يقتضى صححة الضمان فإنه مضمون
 ونهت بزيادتي أصل تبعاً للأصحاب على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل فمن الأول ما لو قال قارنتك على أن الرجح
 كله لي فهو قراض فاسد ولا يستحق العامل أجره وما لو قال سأقنتك على أن الثمرة كلها لي فهو فاسد ولا يستحق

وبيعه الراهن بإذن
 مرتين للحاجة ويقدم
 بشمته فإن أبي الإذن قال له
 الحاكم أنذن أو أبرى
 أو الراهن يبعه أزمه
 الحاكم به أو بوفاء فإن
 أصر باعه الحاكم
 ولمرتني يبعه بإذن
 راهن وحضرته وللثالث
 يبعه إن شرطاه وإن لم
 يراجع الراهن بشمن مثله
 حالاً من قد بلده فإن
 زاد راغب قبل لزومه
 فليعه وإلا انفسخ والثمن
 عنده من ضمان الراهن
 فإن تلف في يده ثم
 استحق للرهون رجح
 المشتري عليه أو على
 الراهن والقرار عليه
 وعليه مؤنة المرهون
 ولا يمنع من مصلحته
 كفصد وحجم وهو أمانة
 بيد المرتين وأصل
 فاسد كل عقد من رشيد
 كصحيحة في ضمان

العامل أجره وما لو صدر عقد القدمة من غير الإلمام فهو فاسد ولا جزية فيه على الذي ومن الثاني الشركة فإنه يضمن كل من الشريكين عمل الآخر مع محتها ويضمنه مع فسادها وما لو صدر الرهن أو الإجارة من متعدد كغاصب قتلعت العين في يد للزهن أو المستأجر فللمالك تضمينه وإن كان القرار على التعدد مع أنه لا ضمان في صحيح الرهن والإجارة (وشرط كونه) أي الرهن (مبيعا له عند محل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (مفسد) للرهن لتأنيته وللبيع تعليقه (وهو) أي الرهن بهذا الشرط (قبله) أي قبل الحل (أمانة) لأنه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبمده مضمون لأنه مقبوض بحكم الشراء الفاسد فإن قال رهنك وإذا لم أقم عند الحلول فهو مبيع منك فسد البيع قال السبكي لا الرهن فيما يظهر لأنه لم يشترط فيه شيئا وكلام الروايات يقتضيه (وحلف) أي الرهن فيصدق (في دعوى تلف) لم يذكر سببه كالمكسرى فإن ذكر سببه ففيه التفصيل الآتي في الودعة والمراد أنه لا يضمن إلا الفاتسدى كالتعدي يصدق يمينه في ذلك (لا) في دعوى (رد) إلى الراهن لأنه قبضه لغرض نفسه كالمستعير (ولو وطئ) الرهن للرهنهنة بشبهة أو بدونها (لزمه مهران عذرت) كأن أكرهها أو جهلت التحريم كالعجمية لا تعقل (ثم إن كان) وطؤه (بلاشبهة) منه (حد) لأن الزان (ولا يقبل دعواه جهلا) بتحريم الوطء (والولد رقيق غير تسيب وإلا) بأن كان وطؤه بشبهة منه كأن جهل تحريره وأذن له فيه الراهن أو قرب إسلامه أو نشأ بعيدا عن الطماء (فلا) أي فلا يحذور قبل دعواه الجهل يمينه والولد حر تسيب لاحق به لا شبهة (وعليه قيمة الولد لما لكها) لتفويته الرق عليه وقول ولو وطئ إلى آخر ما عزمه (ولو أتلف مرهون قبله) ولو قبل قبضه (رهن) مكانه بغير عقد يحمل بدقيقه في يده من كان الأصل في يده من الرهن أو الثالث وتعييرى بما ذكر أولى من قوله ولو أتلف الرهن وقبض بدله صار رهنه لما عرفت أنه يكون رهنه قبل قبضه وإن كان دينا كما رجح في الروضة لأن الدين إنما يتبع رهنه ابتداء (والخصم فيه) أي في البذل (للمالك) رهنه كان أو مغيرا للرهن لأنه للمالك الرقة والنصفة بخلاف الرهن وإن تعلق حقه بما في الذمة وله إذا خصم للمالك حضوره خصومته لتعلق حقه بالبذل وتعييرى في الموضوعين بالمالك أولى من تعييره بالراهن (فلو وجب قصاص) في الرهن الثالث (واقص) أي للمالك له أو عفا بالمال (فات الرهن) فيأجنى عليه لقوات عمله بلا بدل (أو) وجب (مال) بصفوه عن قصاص بمال أو كون الجناية خطأ أو شبه عمد أو عمدا يوجب مالا لعدم المكافأة مثلا وتعييرى بذلك أعم من قوله فإن وجب مال بصفوه أو بجناية خطأ (لم يصح عفو عنه) لحق الرهن (ولا) يصح (إبراء الرهن الجاني) لأنه ليس بمالك ولا يسقط بإبراءه حقه من الوثيقة (وسرى رهن إلى زيادة) في الرهن (متصلة) كسمن وكبر شجرة إذ لا يمكن انفصالها بخلاف التفصيلة كشجرة وولد ويض لا تنفاد ذلك ولأنه عقد لا يزيل الملك فلا يسرى إليها كالإجارة (ودخل في رهن حامل حملها) بناء على أن الحمل لم يفو رهن بخلاف رهن الحائل لا يتبعها حملها الحادث فليس رهن بناء على ذلك ويعتذر بيعها حاملا لأن استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الأم أو الحمل كذلك لأن الحمل لا تعرف قيمته قال الأسنوي كذا أطلقه الراضي لكن نص في الأم على أن الراهن لو سأل أن تباع ويسلم الثمن كله للرهن كان له ذلك (ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به) على للرهن لأن حقه متعين في الرقة بخلاف حق الرهن لتعلقه بها وبالذمة (فإن اقتص) منه المستحق (أو بيع له) أي لحقه بأن أوجبت الجناية مالا أو عفا على مال (فات الرهن) فيا اقتص فيه أو بيع لقوات عمله نعم إن وجبت قيمته كان تحت يد غاصب لم يفد الرهن بل تكون قيمته رهنه مكانه فلو عاد البيع إلى ملك الرهن لم يكن رهنه (كالو تلف) المرهون بأفسمه أو به (أو جنى على سيده فاقص) منه المستحق فيفوت الرهن لذلك (لا إن وجد) والجناية على غير أجنبي (سبب) وجوب (مال) كأن عفا عليه أو كان القتل خطأ فلا يفوت الرهن وتعييرى بذلك أنهم من تعييره بصفاه على مال (وإن قتل مرهون

وشرط كونه مبيعا له عند محل مفسد وهو قبله أمانة وحلف في دعوى تلف لا رد ولو وطئ الرهن مهران عذرت ثم إن كان بلاشبهة حد ولا يقبل دعواه جهلا والولد رقيق غير تسيب وإلا فلا وعليه قيمة الولد لما لكها ولو أتلف مرهون قبله رهن وانضم فيه للمالك فالو وجب قصاص واقص فات الرهن أو مال لم يصح عفو عنه ولا إبراء للرهن الجاني وسرى رهن إلى زيادة متصلة ودخل في رهن حامل حملها ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به فإن اقتص أو بيع له فات الرهن كالموت تلف أو جنى على سيده فاقص لأن وجد سبب مال وإن قتل مرهون

مرهونا لسيده عند آخر فاقص منه السيد (فات الرهان) لقوات عملهما (وان وجب مال) كان قتل خطأ أو عفى على مال (تعلق به) أي بالمال (حق مرتهن القليل) والمال متعلق برقبة القاتل (فباع) بقيد زده بقولي (إن لم تزد قيمته على الواجب) بالقتل (ومنه) أن لم يزد على الواجب (رهن) والاقدر الواجب منه لأنه يصير نفسه رهنا لأن حق الرهن في ماله لا في عينه ولأنه قد يرغب فيه زيادة فيتوثق مرتهن القاتل بها فان زادت قيمة القاتل على الواجب يبيع قدره وحكم عنه ما مر فان تعذر بيع بعضه أو نقص به يبيع الكل وصار الزائد رهنا عند مرتهن القاتل ولو اتفق الراهن والرهنان على النقل فعل أو الراهن ومرتهن القليل فنقل الشيخان عن الامام أنه ليس لمرتهن القاتل طلب البيع ثم قالوا مقتضى التوجيه يتوقع زيادة راغب أن له ذلك (فان كانا) أي القاتل والقتيل (مرهونين بدين) واحد عند شخص فأكثر (أو بدينين عند شخص فان اقتص سيد) من القاتل (فانت الوثيقة وإلا) بأن لم يقتص منه بل وجب مال متعلق برقبته (قصت) أي الوثيقة (في الأولى وتنقل في الثانية لغرض) أي فائدة للمرتهن بأن يباع القاتل ويصير بمنه رهنا مكان القليل فان لم يكن في قتلها غرض لم تنقل فلو كان أحد الدينين حالا والآخر مؤجلا أو كان أحدهما أطول أجلا من الآخر فللمرتهن التوثق بيمين القاتل ليدن القليل فان كان حالا فالفائدة استيفاءه من عن القاتل في الحال أو مؤجلا فقد توثق ويطلب بالحال وإن اتفق الدينان قدرا وحلولا وتأجيلا وقيمة القليل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لها لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وإن كانت قيمة القاتل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لها لم تنقل الوثيقة في الصورتين مع الإطلاق عن التقييد في الأولى في النقص بشخص من زيادتي (وينفك) الرهن (بفسخ مرتهن) ولو بدون الراهن لأن الحق له وهو جائز من جهته (وببراءة من الدين) بأداء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (لا) ببراءة من (بعضه فلا ينفك شيء) من المرهون كحق حبس المبيع وعق السكاك ولأنه وثيقة لجميع أجزاء الدين كالشهادة (إلا إن تعدد عقدا ومستحق) للدين (أو مدين أو مالك معار رهن) فينفك بعضه بالقسط كأن رهن بعض عبد بدين وباقيه بآخر ثم يرى من أحدها أو رهن عبدا من اثنين بدينهما عليه ثم يرى من دين أحدهما أو رهن اثنين من واحد بدينه عليهما ثم يرى أحدهما بماعليه أو رهن عبدا استعاره من اثنين ليرهنه ثم أدى نصف الدين وقصد فكك نصف العبد أو أطلق ثم جمعه عنه وذكر تعدد المستحق ومالك للمار من زيادتي .

(فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به . لو (اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في رهن تبرع) أي أصله كأن قال رهنتي كذا فأنكر (أو قدره) أي الزهن بمعنى المرهون كأن قال رهنتي الأرض بشجرها فقال بل وحدها (أو عينه) كهذا العبد فقال بل الثوب (أو قدر مرهون) كالفين فقال بل بألف وهذا من زيادتي (حلف الراهن) وإن كان المرهون بيد المرتهن لأن الأصل عدم ما يدعيه المرتهن وخرج رهن التبرع الرهن للشروط في بيع بأن اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما مر غير الأولى فيحتاجان فيه كسائر صور البيع إذا اختلفا فيه (ولو ادعى أنهما رهنا عبدا بمائة وأقبضه وصدقه أحدهما فنصيه رهن بخمسين) مؤاخذه له بإقراره (وحلف للكذب) لما مر (وتقبل شهادة الصدق عليه) لحلوه عن التهمة فان شحمه آخر أو حلف للدعي ثبت رهن الجميع وقولي وأقبضه من زيادتي (ولو اختلفا في قبضه) أي المرهون (وهو يديره أو) يبد (مرتهن وقال الراهن غصبته أو أقبضته عن جهة أخرى) كإعارة وإجارة وإيداع (حلف) لأن الأصل عدم لزوم الرهن وعدم إذنه في القبض عن الرهن بخلاف ما لو كان بيد المرتهن وواقفه الراهن على إذنه له في قبضه عنه لكنه قال إنك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الإذن في حلف المرتهن (ولو أقر) الراهن ولو في مجلس الحكم بعد الدعوى عليه (قبضه) أي بعض المرتهن المرهون (ثم قال إن لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أي المرتهن انه قبض المرهون (وإن لم يذكر) أي

مرهونا لسيده عند آخر فاقص منه السيد (فات الرهان) لقوات عملهما (وان وجب مال) كان قتل خطأ أو عفى على مال (تعلق به) أي بالمال (حق مرتهن القليل) والمال متعلق برقبة القاتل (فباع) بقيد زده بقولي (إن لم تزد قيمته على الواجب) بالقتل (ومنه) أن لم يزد على الواجب (رهن) والاقدر الواجب منه لأنه يصير نفسه رهنا لأن حق الرهن في ماله لا في عينه ولأنه قد يرغب فيه زيادة فيتوثق مرتهن القاتل بها فان زادت قيمة القاتل على الواجب يبيع قدره وحكم عنه ما مر فان تعذر بيع بعضه أو نقص به يبيع الكل وصار الزائد رهنا عند مرتهن القاتل ولو اتفق الراهن والرهنان على النقل فعل أو الراهن ومرتهن القليل فنقل الشيخان عن الامام أنه ليس لمرتهن القاتل طلب البيع ثم قالوا مقتضى التوجيه يتوقع زيادة راغب أن له ذلك (فان كانا) أي القاتل والقتيل (مرهونين بدين) واحد عند شخص فأكثر (أو بدينين عند شخص فان اقتص سيد) من القاتل (فانت الوثيقة وإلا) بأن لم يقتص منه بل وجب مال متعلق برقبته (قصت) أي الوثيقة (في الأولى وتنقل في الثانية لغرض) أي فائدة للمرتهن بأن يباع القاتل ويصير بمنه رهنا مكان القليل فان لم يكن في قتلها غرض لم تنقل فلو كان أحد الدينين حالا والآخر مؤجلا أو كان أحدهما أطول أجلا من الآخر فللمرتهن التوثق بيمين القاتل ليدن القليل فان كان حالا فالفائدة استيفاءه من عن القاتل في الحال أو مؤجلا فقد توثق ويطلب بالحال وإن اتفق الدينان قدرا وحلولا وتأجيلا وقيمة القليل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لها لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وإن كانت قيمة القاتل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لها لم تنقل الوثيقة في الصورتين مع الإطلاق عن التقييد في الأولى في النقص بشخص من زيادتي (وينفك) الرهن (بفسخ مرتهن) ولو بدون الراهن لأن الحق له وهو جائز من جهته (وببراءة من الدين) بأداء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (لا) ببراءة من (بعضه فلا ينفك شيء) من المرهون كحق حبس المبيع وعق السكاك ولأنه وثيقة لجميع أجزاء الدين كالشهادة (إلا إن تعدد عقدا ومستحق) للدين (أو مدين أو مالك معار رهن) فينفك بعضه بالقسط كأن رهن بعض عبد بدين وباقيه بآخر ثم يرى من أحدها أو رهن عبدا من اثنين بدينهما عليه ثم يرى من دين أحدهما أو رهن اثنين من واحد بدينه عليهما ثم يرى أحدهما بماعليه أو رهن عبدا استعاره من اثنين ليرهنه ثم أدى نصف الدين وقصد فكك نصف العبد أو أطلق ثم جمعه عنه وذكر تعدد المستحق ومالك للمار من زيادتي .

الراهن لإقراره (تأويلا) كقوله ظننت حصول القبض بالقول أو شهدت على رسم القبالة لأننا علم أن الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها (ولو اختلفا في جناية) عبد (مرهون أو قال الراهن حتى قبل قبض حلف منكرو) على نفي العلم بالجناية إلا أن ينكرها الراهن في الأولى فعلى البت لأن الأصل عدمها وبقاء الرهن في الأولى وصيانة لحق المرتهن في الثانية وإذا بيع للدين في الأولى فلا شيء للمقر له ولا يتم تسليم الثمن إلى المرتهن المقر (وإذا حلف) أي المنكر (في الثانية غرم الراهن) للمعنى عليه (الأقل من قيمته) أي المرهون (والأرض) كافي جناية أم الولد لا امتناع البيع (ولو نكل) المنكر فيهما (حلف المعنى عليه) لأن الحق له لا المقر لأنه لم يدع لنفسه شيئا (ثم) إذا حلف المعنى عليه (بيع) العبد (للجناية) لثبوتها باليمين الردودة (إن استقرت) أي الجناية قيمته أو لا يبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا إن كانت الجناية قبل القبض لأن اليمين الردودة كالبينة أو كالأقرار بأنه كان جانيا في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وقولي ولو نكل إلى آخره من زيادتي في الأولى وإن استقرت من زيادتي في الثانية (ولو أذن) أي المرتهن (في بيع مرهون فيبيع ثم) بديعه (قال رجعت قبله وقال الراهن بعدم حلف المرتهن) لأن الأصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والأصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ويبقى أن الأصل استمرار الرهن وذكر التحليف في هذه والتي بعدها من زيادتي (كمن عليه دينان أحدهما وثيقة) كرهن (فأدى أحدهما ونوى دينها) أي الوثيقة فانه يحلف فهو مصدق على المستحق القائل إنه أدى عن الدين الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لأن المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وإن أطلق) بأن لم ينو شيئا (جعله عما شاء) منهما كافي زكاة للمالين الحاضر والغائب فإن جعله عنهما قسط عليهما بالسوية بالقسط كما أوضحته في شرح الروض وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله ألقان بأحدهما رهن .

﴿فصل﴾ في تعلق الدين بالتركة (من مات وعليه دين) مستغرق أو غيره لله تعالى أو لأدمي (تعلق بتركته كمرهون) وإن انتقلت إلى الوارث مع وجود الدين كما يأتي لأن ذلك أحوط للميت وأقرب لبراءة ذمته ويستوى في حكم التصرف الدين للمستغرق وغيره فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها غير إعاقته وإيلاده إن كان موسرا كالمرهون سواء أعلم الوارث الدين أم لا ، لأن ما تعلق بالحقوق لا يختلف بذلك نعم لو أدى بعض الورثة من الدين بقسط ما ورث انفك نصيبه كافي تعدد الراهن بخلاف ما لو رهن للورث عينا ثم مات فلا ينفك شيء منها إلا بأداء الجميع والفرق أن الرهن الوضعي أقوى من الشرعي (ولا يمنع) تعلق الدين بها (إرثا) إذ ليس في الإرث الفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالورث تعلق رهن أو أرض وذلك لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني وتقديم الدين على الإرث لإخراجه من أصل التركة في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين لا يمنع ذلك (فلا يتعلق) أي الدين (بزوائدها) أي التركة ككسب ونتائج لأنها حدثت في ملك الوارث (ولو وارث إمساكها بالأقل من قيمتها والدين) حتى لو كان الدين أكثر من التركة وقال الوارث أنا آخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها لتوقع زيادة راضع أجيب الوارث لأن الظاهر أنها لا تزيد على القيمة وهذه الصورة واردة على قول الأصل للوارث إمساكها وقضاء الدين من ماله (ولو تصرف ولادين فظهر دين) بنحو رد مبيع ببيع تلف عنه (ولم يسقط) أي الدين بأداء أو إبراء أو نحوه (فسخ) التصرف فلم أنه لم يبن فسادا لأنه كان جائزا له ظاهرا وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به أمالو كان ثم دين خفي ثم ظهر بعد تصرفه فهو فاسد كما مررت الإشارة إليه .

﴿كتاب التفليس﴾

هو لغة النداء على الفلاس وشهره بصفة الإفلاس للأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال . وشرعا جعل الحاكم الديون ممسكا بمنعه من التصرف في ماله . والأصل فيه ما رواه الدارقطني وصححه إسناده أن النبي

تأويلا ولو اختلفا في جناية مرهون أو قال الراهن حتى قبل قبض حلف منكرو وإذا حلف في الثانية غرم الراهن الأقل من قيمته والأرض ولو نكل حلف المعنى عليه ثم يبيع للجناية إن استقرت ولو أذن في بيع مرهون فيبيع ثم قال رجعت قبله وقال الراهن بعدم حلف المرتهن كمن عليه دينان أحدهما وثيقة فأدى أحدهما ونوى دينها وإن أطلق جعله عما شاء .
﴿فصل﴾ من مات وعليه دين تعلق بتركته كمرهون ولا يمنع إرثا فلا يتعلق بزوائدها وللوارث إمساكها بالأقل من قيمتها والدين ولو تصرف ولادين فظهر دين ولم يسقط فسخ .
﴿كتاب التفليس﴾

صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ وباع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم النبي ﷺ ليس لكم إلا ذلك (من عليه دين آدمي لازم حال زائد على ماله حجر عليه) في ماله إن استقل (أو على وليه) في مال مولاه إن لم يستقل (وجوبا) فلا حجر بدين لله تعالى غير فوري كندر مطلق وكفارة لبعض بسببها ولا بدين غير لازم كنجوم كتابة لتمسك الدين من إسقاطه ولا يجوز له لأنه لا يطلب به ولا بدين مساوئ ماله أو ناقص عنه فلا يجب الحجر في شيء من ذلك نعم لو طلبه الغرماء في المساوى أو الناقص بعد الامتناع من الأداء وجب لكنه ليس بحجر فلس بل حجر غريب والمراد بماله ماله العيني أو الدين الذي يتيسر الأداء منه بخلاف النافع والنصوب والغائب ونحوهما وقولي آدمي لازم مع قولي أو على وليه وجوبا من زيادتي، وإنما يحجر على من ذكر (بطلبه) ولو بوكيله لأن فيه غرضا ظاهرا (أو طلب غرمائه) ولو بنوا بهم كأولياءهم لأن الحجر لحقهم (أو طلب) بعضهم دينه كذلك أي لازم إلى آخره فإن كان لغيره ولي خاص ولم يطلب حجر عليه الحاكم (وسن) له (إشهاد على حجره) أي للفلس مع النداء عليه ليحذر الناس معاملته والتصرح بالسمن من زيادتي (ولا يحل) دين (مؤجل بحجر) بحال بخلاف الموت لأن الذمة خرجت بالموت دون الحجر (وبه) أي وبالحجر عليه بطلب أو بدونه (يتعلق حق الغرماء بماله) كالرهن عينا كان أو ديناً أو منفعة فلا تراحمهم فيه الديون الحادثة (ولا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا) يصح (بيعه) ولو لغرمائه بدينهم بغير إذن القاضي لأن الحجر ثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر وخرج بحق الغرماء حق الله تعالى القيد بما من كزكاة ونذر وكفارة فلا يتعلق بمال الفلس كما جزم به في الروضة كأصلها في الأيمان وتصرفه فيه تصرفه في غيره كتصرفه في بيعا وشراء في ذمته فيثبت البيع والتمن فيهما وكنكاحه وطلاقه وخلعه إن صدر من زوج واقتصاصه واستقاطه القصاص ورده بعيب أو إقالة إن كان بقبضة إذ لا ضرر على الغرماء بذلك (ويصح إقراره) في حقهم (بغبن أو جناية) ولو بعد الحجر (أو بدين أسند وجوبه لما قبل الحجر) كما يصح في حقه وكإقرار الرضا بدين يزاحم به الغرماء فإن أسند وجوبه لما بعد الحجر وقيد بمعاملة أو لم يقيد بها ولا بغيرها أو لم يسند وجوبه لما قبل الحجر ولا لما بعدهم يقبل إقراره في حقهم فلا تراحمهم المقرلة في الثلاث لتقصيره بمعاملة له في الأولى ولتفرقه على أقل الراتب وهو دين المعاملة في الثانية ولأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن في الثالثة وقيدها في الروضة بما إذا تعذرت مراجعة المقر قال فإن أمكنت فينبغي أن يراجع لأنه يقبل إقراره انتهى ويجه مثله في الثانية [ثنيه] أفق ابن الصلاح بأنه لو أقرب دين وجب بعد الحجر واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت اعساره أي لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (ويتعدى الحجر لما حدث بعده بكسب كاصطياد) وهذا أعم من قوله حدث بعده باصطياد (ووصية وشراء) نظرا لمقصود الحجر المقتضى شموله للحادث أيضا نعم إن وهب له بعضه أو أوصى له به وتم العقد فإنه يعتق عليه ولا يتعلق للغرماء به (ولبائع) إن (جهل) الحال الفسخ والتعلق بماله كإسقاطه (أن يزاحم) الغرماء بتمنه وإن وجد ماله بخلاف العالم لتقصيره .

(فصل) فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس من بيع وقسمة وغيرها (بيادر قاض يبيع ماله) (بالحاجة ثلاثين طولا) من الحجر ولا يفرط في البادرة ثلاثين طمع فيه بشئ شخص (ولو مركوبه ومسكنه وخادمه) وإن احتاجها لمنصبه أو لغيره لأنه يسهل تحصيلها بأجرة فإن تعذر فعلى المسلمين والتصرح بذلك بالركوب من زيادتي (محضرته) بنفسه أو نائبه (مع غرمائه) بأنفسهم أو بنوابهم لأنه أطيب للقلوب ولأنه يبين ما في ماله من العيب فلا يرد وهم قد زيدون في الثمن (في سوقه) لأن طالبيه فيه أكثر (وقسم ثمنه) بين غرمائه (ندبا) في الجميع وهو من زيادتي فإن كان لنقل المال إلى السوق مؤونة ورأى القاضي استدعاء أهله إليه جاز قال الماوردي وابن الرضا ولا بد في البيع من ثبوت كونه ملكه وحكي فيه السبكي وجهين ورجح

من عليه دين آدمي لازم حال زائد على ماله حجر عليه أو على وليه وجوبا بطلبه أو طلب غرمائه أو بعضهم دينه كذلك وسن إشهاد على حجره ولا يحل مؤجل بحجر وبه يتعلق حق الغرماء بماله فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا بيعه ويصح إقراره بغبن أو جناية أو بدين أسند وجوبه لما قبل الحجر ويتعدى الحجر لما حدث بعده بكسب كاصطياد ووصية وشراء ولبائع جهل أن يزاحم .

(فصل) بيادر قاض يبيع ماله ولو مركوبه ومسكنه وخادمه محضرته مع غرمائه في سوقه وقسم ثمنه ندبا

الاكتفاء باليدويدي الأول أن الشركاء لو طلبوا من الحاكم قسمة شيء بأيديهم لم يجزهم حتى يثبت ملكهم
(بشمن مثله حالاً من قبله بلده محله) أي البيع لأنه أسرع إلى قضاء الحق (وجوباً) في ذلك وهو من زيادتي نعم
إن رأي القاضي البيع بمثل ديون الغرماء أو رخصاً مع الفليس بشمن مؤجل أو بغير نقد المحل جاز (وليقدم)
في البيع (ما يخاف فساداً) للتراضيع (فما تعلق به حق) كرهون وهذان من زيادتي (خيواناً) لحاجته إلى
الشفقة وكونه عرضة للهلاك (فمنقولاً فقاراً) بفتح العين أشهر من ضمها لأن النقول يخشى عليه السرقة
ونحوها بخلاف المقار وقال السبكي الأحسن تقديم ما تعلق به حق ثم بغيره ويقدم منهما ما يخاف فساداً قال
الأذرع والظاهر أن الترتيب في غير ما يخاف فساداً وغير الخيوان مندوب لا واجب (ثم إن كان النقد)
الذي يبيع به (غير دينهم) جنساً أو نوعاً (اشترى) لهم (إن لم يرضوا بالنقد) لأنه واجبهم (وإلا) بأن رضوا به
(صرف لهم إلا في نحو سلم) بما يتنع الاغتياض فيه كبيع في الدمة فلا يجوز صرفه لهم ونحو من زيادتي
(ولا يسلم) القاضي (ميسماً قبل قبض عنه) احتياطاً لأنه يتصرف عن غيره فإن خالف ضمن كذا في الروضة
وأصلها وينبغي كما قاله السبكي أن محله إذا فعله جاهلاً أو معتقداً تخريبه فإن فعله باجتهاد أو تقليد صحيح
فلا ضمان (وما قبض قسمة بين الغرماء) بنسبة ديونهم على التدرج لتبرأ منه ذمة الفليس ويصل إليه المستحق
بل إن طلب الغرماء القسمة وجبت (فإن عسر) قسمة لقاته وكثرة الديون (آخر) قسمة ليجمع ما يسهل
قسمة فإن أبوا التأخير بل طلبوا قسمة في النهاية يجيزهم وقوله السبكي عن العراقيين وقال الشيخان الظاهر
خلاصه وقوله غيرها عن الماوردي وغيره قال السبكي بل الظاهر ما في النهاية لأن الحق لهم فلا يجوز التأخير
عند الطلب إلا أن تظهر مصلحة في التأخير ولعل هذا مراد الشيخين (ولا يكفون) عند القسمة (الثبت أن)
هو أهم من قوله ينة بأن (لا غريم غيرهم) لأن الحجر يشترط ولو كان ثم غريب لظهر وطلب عنه (فلو قسم
فظهر غريم أو حدث دين سبق سببه الحجر) كأن استحق مبيع مفلس قبل حجره وعنه القبوض تالف
(شارك) الغريم في الصورتين الغرماء (بالحصة) فلا تنقص القسمة لحصول المقصود بذلك مع وجود الملوغ
ظاهراً وفارق نقصها فيما لو ظهر بعد قسمة التركة وارث بأن حق الوارث في عين المال بخلاف حق الغريم
فإنه في قيمته فلو قسم مال الفليس وهو خمسة عشر على غريمين لأحدهما عشرون وللآخر عشرة وأخذ
الأول عشرة والثاني خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذ هذه إذا أيسر الغرماء
كلهم فلو أيسر بعضهم جعل كلهم موم وشارك الغريم الباقي فإن أيسر رجعوا عليه بالحصة كما أوضحت
في شرح الروض وتبيري بما ذكر أعظم من اقتصاره على ما مثلت به في الشرح (ولو استحق مبيع قاض)
وعنه القبوض تالف (قدم مشتر) يدل عنه إذ لو خاصص الغرماء به لأدى إلى رغبة الناس عن شراء مال
الفليس أما غير التالف فيرد (ويعون) أي القاضي من مال الفليس (مومنه) من نفس وزوجاته اللاتي
نكحن قبل الحجر ومما ليك كأمهات أولاده وأقاربه وإن حدثوا بعدهم وتبيري بذلك أعظم من قوله ينفق
على من عليه نفقته (حتى يمضي يوم قسم ماله بليته) التي بعده أو ليلة قسم ماله يومها الذي بعدها ما لم يتعلق
به حتى آخر كرهن وجناية وذلك لخبراً بدأ بنفسك ثم عن تعول وينفق عليهم يوماً يوم نفقة العسرير
ويكسوم بالمعروف وإنما استمر ذلك إلى القسم لأنه مومس مالم يزل ملكه وقولي بليته من زيادتي (إلا أن)
ينقضي بكسب) لا تقبه فلا يعونه منه ويصرف كسبه إلى ذلك إلا أن يفضل منه شيء مفيد إلى المال وإن نقص
كل منه فإن قصر ولم يكتسب قرضية كلامهم أنه يمونه من ماله واختاره الأسنوي وقضية كلام للتولي
خلافه واختاره السبكي (ويترك) من ماله (لمونه) دست ثوب لا تق (به من قبض وسراويل وعمامة وكذا
ما يلبس محتاجاً يظهر ومداس وخف وطيلسان ودراعة فوق القميص) ويزاد في الشتاء جبة أو نحوها
والرأة مقنعة وغيرها ما يليق بها ولا يترك له فرش وبسط لكن يسامح بالبدوا والحير القليل القيمة ولو كان

بشمن مثله حالاً من قبله
بلده محله وجوباً وليقدم
ما يخاف فساداً فما تعلق
به حق خيواناً فنقول
فقاراً ثم إن كان النقد
غير دينهم اشترى إن
لم يرضوا وإلا صرف
لهم إلا في نحو سلم
ولا يسلم ميسماً قبل قبض
عنه وما قبض قسمة
بين الغرماء فإن عسر آخر
ولا يكفون إثبات أن لا
غريم غيرهم فلو قسم فظهر
غريم أو حدث دين
سبق سببه الحجر شارك
بالحصة ولو استحق
مبيع قاض قدم مشتر
ويعون مومنه حتى يمضي
يوم قسم ماله بليته
إلا أن ينقضي بكسب
ويترك لمونه دست

يلبس قبل الإفلاس فوق ما يليق به رد إلى اللائق أو وونه تقتير لم يزد عليه ويترك للعالم كنبه قاله العبادي وابن الأستاذ وقال تفقها يترك للجندی للرتزق خيله وسلاحه المحتاج اليهما بخلاف التطوع بالجهاد وكل ما يترك للمفلس إن لم يوجد في ماله اشترى له (ويلزم بعد القسم إجارة أمولده وموقوف) هو أهم من قوله والأرض الموقوفة (عليه لبقية دين) لأن منفعة المال كالمالين بدليل أنها تضمن بالنصب فليصرف بدل منفعتها للدين ويؤجران مرة بعد أخرى إلى البراءة قال الشيخان وقضيته إدامة الحجر إلى البراءة وهو كالمتبذل (لا كسبه ولا إجارة نفسه) فلا يلزم منه لبقية الدين قال تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة حكم بالنظاره ولم يأمره بالكسب نعم يلزمه الكسب لدين عصى بسببه كما نقله ابن الصلاح عن محمد بن الفضل القراوي (وإن أنكر غرماؤه) أي المدين (إعساره فإن لم يعرف له مال حلف) فيصدق لأن الأصل عدم (وإلا) بأن عرف له مال كان لزمه شراء أو قرض (لزمه بينة) بإعساره ويحلف معها بطلب الخصم وتغنى عن بينة الإعسار بينة تلف المال وتبيري بما ذكر أولى من تعبيره بآزوم الدين في معاملة مال إذ المعاملة ليست شرطاً لشرط بينة إعساره كونها (تخبر باطنه) بطول جواره وكثرة مخالطته فإن الأموال تخفى فإن عرف القاضى أن الشاهد بهذه الصفة فذلك وإلا فله اعتماد قوله إنه بها (وتشهد أنه معسر لا يملك إلا ما يبق لمعونه) فتقيد النفي ولا تحضه كقولها لا يملك شيئاً لأنه كذب (وإذا ثبت) أي إعساره عند القاضى (أمهل) حتى يوسر فلا يحبس ولا يلزم للآية السابقة بخلاف من لم يثبت إعساره نعم لا يحبس الوالد للولد ولا المكاتب للنجوم ولا من وقبت على عينه إجارة للدين إذا تعذر عمله في الحبس بل يقدم حق السكرى (والعاجز عنها) أي عن بينة إعساره (بوكل القاضى) به (من يبحث عنه) أي عن حاله (فإذا ظن إعساره بقرائن إضافة) من أساقى الرجل أي ذهب ماله (شهد به) لئلا يتخلف في الحبس.

(فصل) في رجوع العامل للمفلس عليه بما عامله به ولم يقبض عوضه (له فسخ معاوضة محضة لم تقع بعد حجر عليه) بأن وقت قبل الحجر أو بعده وجهه فيرجع إلى ماله ولو بلا قبض (فوراً) كخيار العيب بجماع دفع الضرر (إن وجد ماله في ملك غيره) ولو تخلف ملك غيره وإن صحح في الروضة خلافه وأوجه كلام الأصل (ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال) أصالة أو عرضاً ولو بعد الحجر (وتعتبر حصوله بالإفلاس) لجبر الصحيحين إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينها فهو أحق بها من الغرماء وقياساً على خيار المسلم بانقطاع السلم فيه وعلى السكرى بائناً بالدار بجماع تعذر استيفاء الحق ولو قبض بعض العوض فسخ فيما يقابل بعض الآخر كإسقاطي وخرج بالمعاوضة الهبة ونحوها وبالمحضة غيرها كالنكاح والخلع والصلح عن دم لأنها ليست في معنى المنصوص عليه لا تنفاد العوض في الهبة ونحوها وتعذر استيفائه في البقية نعم للزوجة بإعسار زوجها بالهر أو النفقة فسخ النكاح كإسقاطي في بابه لكن لا يختص ذلك بالحجر وخرج بالبقية ماله وقت المعاوضة بعد حجر عليه لتقصيره ولأن الإفلاس كالعيب فيفرق فيه بين العلم وعدمه ومالو تراخي عن العلم لتقصيره ومالو خرج المال عن ملكه حساً أو شرعاً كتلف وبيع ووقف ومالو تعلق به حق لازم كالثالث كرهن مقبوض وجناية وكناية لأنه كالحارج عن ملكه بخلاف تديره وإجارته ونحوها لأنها لا تمنع البيع فيما حذره في الإجارة مسلوب النفقة أو يضارب فإن خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضاً فهل يقدم الأول أو الثاني أو يرجع كل منهما إلى النصف فيه أوجه لم يرجع الشيخان منها شيئاً ورجع ابن الرقعة منها الثاني وبه جزم المالوردي وغيره لأن المال في حقه باق في سلطة الغريم وفي حق الأول زال ثم عاود خرج ماله كان العوض مؤجلاً حال الرجوع ومالو لم يعتبر حصوله بالإفلاس كأن كان به رهن بقي به أو ضمان على مقر ولو بلا إذن أو اشترى شيئاً بعين ولم يسلمها وهو ظاهر فيطالب في الأخيرة بالعين وكما قطع جنس العوض أو هر بوسر أو امتناعه من دفعه لجواز الاستبدال عنه في الأولى وإمكان الاستيفاء بالسلطان في غيرها فإن

ويلزم بعد القسم إجارة
أمولده وموقوف عليه
بقية دين لا كسبه
وإجارة نفسه وإذا أنكر
غرماؤه إعساره فإن لم
يعرف له مال حلف
وإلا لزمه بينة تخبر باطنه
وتشهد أنه معسر لا يملك
إلا ما يبق لمعونه وإذا
أثبت أمهل والعاجز
عنها بوكل القاضى من
يبحث عنه فإذا ظن
إعساره بقرائن إضافة
شهد به.

(فصل) له فسخ
معاوضة محضة لم تقع بعد
حجر عليه فوراً إن
وجد ماله في ملك غيره
ولم يتعلق به حق لازم
والعوض حال وتعذر
حصوله بالإفلاس

فرض عجز فادرا لا عبرة به والتصريح بمحضه وقولي ولم يتعاق به حق لازم وبالشروط في مسئلة الجهل من زيادتي (وان قدمه الغرماء بالعوض) فله الفسخ لما في التقديم من اللنة وقد يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما يأخذه ويحصل الفسخ (بنحو فسخت العقد) كتقصته أو رفته والتصريح بهذا من زيادتي (لابوطه وتصرف) كإعتاق وبيع ووقف كافي الهبة للفرع فتعبري بتصرف أعم من اقتضاره على الإعتاق والبيع (ولو تعيب) مبيع مثلا (بجناية بائع) بقيد زدته بقولي (بعد قبض أو) بجناية (أجنبي أخذم وضارب من منه بنسبة نقص القيمة) إليها الذي استحقه الفليس فلو كانت قيمته سلبا مائة ومعيا تسعين رجع بعشر الثمن (وإلا) بأن تعيب بأفة سماوية أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو مشتر كتزويجه له عبدا كان أو أمة (أخذم) ناقصا (أو ضارب بشئ) كأي تعيب للمبيع في يد البائع فان المشتري يأخذه ناقصا أو يتركه (وله أخذم بعضه) سواء أ تلف الباقي أم لا (ويضارب بحصة الباقي فان كان) قد (قبض بعض الثمن أخذ) من ماله (ما يقابل باقيه) أي باقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلة غير المأخوذ كالورهن عشرين بمائة وتلف أحدهما وقد قبض خمسين فالباقي مرهون بالباقي وقولي وألا إلى آخره أعم بما ذكره (والزيادة المتصلة) كسمن وتعلم صنعة بلا علم (لبائع) فيرجع فيها مع الأصل (وللنفصلة) كشمرة وولد حدثا بعد البيع (لمشتري) فلا يرجع فيها البائع من الأصل (فان كانت) أي الزيادة المنفصلة (ولأمة لم يعز) هو أولى من قوله فان كان الولد صغيرا (ولم يبدل) بمعجعة (البائع قيمته بعا) معا حذرا من التفریق الممنوع منه (وأخذ حصة الأم) من الثمن فان بذلها أخذها (ولو وجد) للمبيع (حمل أو ثمر لم يظهر عند بيع أو رجوع) بأن كان الحمل متصلا والثمر مستترا عند البيع دون الرجوع أو عكسه (أخذم) بناء في الحمل في الأولى على أنه يعلم وتعا في البقية في الأصل لأن ذلك يتبع في البيع فكذا في الرجوع ويفرق بينه وبين نظيره في الرهن بأن الرهن ضعيف بخلاف الفسخ لنقله الملك وفي الرد جيب ورجوع الوالد في هبته بأن سبب الفسخ هنا نشأ من أخذمته بخلافه ثم والتصريح بحكم عدم ظهور الثمن عند الرجوع من زيادتي (ولو غرس) الأرض البيعة له (أو بنى) فيها (فان اتفق هو وغرماءه على قلعه) أي الغراس أو البناء (قلعوا) لأن الحق لهم لا يدوم وليس للبائع أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس أو البناء ليمسكه مع الأرض وإذا قلع وجب تسوية الحفر من مال الفليس وإن حدث في الأرض نقص بالقلع وجب أرشه من ماله قال الشيخ أبو حامد يضارب البائع به في المذهب والتهذيب والكفاية أنه يقدم به لأنه لتخليص ماله وهو الوجه (أو) اتفقوا على (عدمه) أي القلع (تمسكه) أي تلك البائع الغراس أو البناء (بقيته) أو قلعه وغرم أرضه نقصه) لأن مال الفليس مبيع كله والضرر يدفع بكل منهما فأجيب البائع لما طلبه منهما بخلاف ما لو زرعه المشتري وأخذها البائع لا يتمكن من ذلك لأن للزرع أمدا ينظر فسهل احتماله بخلاف الغراس والبناء فان اختلفوا عمل بالصلحة وبما ذكر علم أنه ليس للبائع أخذ الأرض وإبقاء الغراس والبناء للفليس ولو بلا أجره وبه صرح الأصل لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع إما شرع لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر (ولو كان) للمبيع له (مثليا كبر فخطئه بمثله أو بأردأ) منه (رجع) البائع (بقدره من المخلوط) ويكون في الأردأ مساحا بنقصه كتقص العيب (أو) خطئه (بأجود) منه (فلا) يرجع البائع في المخلوط حذرا من ضرر الفليس ويضارب بالثمن نعم إن كان الأجود قليلا جدا كقدر تفاوت الكيلين فالأوجه القطع بالرجوع كما قاله الإمام وأقره الشيخان وتعبيري بالمثل أعم من تعبيره بالحنة (ولو طحنه) أي الحب للمبيع له (أو قصره) أي الثوب للمبيع له (أو صبغه بصغة) أو تعلم العبد صنعة يعلم ثم حجر عليه (وزادت قيمته) بالصنعة (فالفليس شريك بالزيادة) سواء أبيع للمبيع وعليه اقتصر الأصل في الأوليين أم أخذ البائع فلو كانت قيمته في الأوليين خمسة وبلغت بذلك ستة فالفليس سدس الثمن في صورة البيع وسدس القيمة في

وإن قدمه الغرماء بالعوض بنحو فسخت العقد لابوطه وتصرف ولو تعيب بجناية بائع بعد قبض أو أجنبي أخذم وضارب من عنه بنسبة نقص القيمة وإلا أخذم أو ضارب بشئ له أخذ بعضه ويضارب بحصة الباقي فان كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه والزيادة المتصلة لبائع والنفصلة لمشتري فان كانت وله أمة لم يعز ولم يبدل البائع قيمته بعا وأخذ حصة الأم ولو وجد حمل أو ثمر لم يظهر عند بيع أو رجوع أخذم ولو غرس أو بنى فان اتفق هو وغرماءه على قلعه قلعوا أو عدمه تملكه بقيته أو قلعه وغرم أرضه نقصه ولو كان مثليا كبر فخطئه بمثله أو بأردأ رجع بقدره من المخلوط أو بأجود فلا ولو طحنه أو قصره أو صبغه بصغة وزادت قيمته فالفليس شريك بالزيادة

صورة الأخذ وفارق نظيره في ضمن الدابة بلفه بأن الطحن أو القصاره منسوب إليه بخلاف السمن فهو
محض صنع الله تعالى إذ العلف يوجد كثيرا ولا يحصل السمن ولو كانت قيمته في الثالثة أربعة دراهم
والصنغ درهمين وصارت قيمة الثوب مصبوغا ستة دراهم أو خمسة أو ثمانية فللمفلس ثلث الثمن أو القيمة
أو خمس ذلك أو نصفه والنقص في الثانية على الصنغ كما علم لأنه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله وهل
يقول كل الثوب للبائع وكل الصنغ للمفلس أو يقول يشتركان فيهما بحسب قيمتهما لتعذر التمييز وجهان
رجح منهما ابن القزى الأول قال السبكي ويشهد للثاني نص الشافعي في نظير المسئلة من العصب فإن لم يزد
قيمته بذلك فلا شيء للبائع وإن نقصت ولا للمفلس (أو) صبغه (بصبغ اشتراه منه) أيضا (أو من آخر)
وصبغه به ثم حجر عليه (فإن لم يزد قيمتهما على) قيمة (الثوب) غير مصبوغ كأن صارت قيمته ثلاثة أو أربعة
(فالصنغ مفقود) يضارب بثمنه صاحبه وصاحب الثوب واحد له فيرجع فيه ولا شيء له وإن نقصت قيمته
كما مر (وإلا) بأن زادت قيمتهما على قيمته (أخذ البائع مبيعته) من الثوب أو الصنغ سواء أساوت قيمتهما
بعد الصنغ قيمتهما قبله أم نقصت عنها أم زادت عليها كأن صارت قيمتهما ستة أو خمسة أو ثمانية (لكن
المفلس شريك) لهما فيما إذا اشترى الصنغ من آخر ولبائع الثوب فيما إذا اشتراه منه (بالزيادة على
قيمتها) فله في الأخيرة ربع ثمن الثوب أو قيمته مصبوغا وذكر أخذ البائع المبيع في الثانية فيما لو اشترى
الصنغ من آخر مع ذكر كون المفلس شريكا فيما لو اشترى الصنغ من بائع الثوب من زيادته وهذا كله
فيما إذا زادت القيمة بسبب الصنعة كما هو التبادر من العبارة وتقدمت الإشارة إليه فإن زادت بارتفاع
السوق فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعته .

﴿ باب الحجر ﴾

هو لغة المنع وشرعا من التصرفات المالية . والأصل فيه آية وأبطلوا التامى وآية فإن كان الذي عليه الحق
سفيها وفقر الشافعي السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي والكبير المحتل والذي لا يستطيع أن يعل بالغلوب
على عقله . والحجر نوعان نوع شرع لمصلحة الغير كالحجر على المفلس للفرمان والراهن للمرتهن في الرهون
والريض للورثة في ثلثي ماله والعبد لسيده والمكاتب لسيده والله تعالى والمرتل للمسلمين ولها أبواب تقدم
بعضها وبعضها يأتي . ونوع شرع لمصلحة المحجور عليه وهو الحجر (بجنون وصبا وسفه) فالجنون يسلب
العبارة (كعبارة المعاملة والدين كالبائع والاسلام) (والولاية) كولاية النكاح والإيلاء والأيتام بخلاف الأفعال
فيعتبر منها التملك باحتطاب ونحوه والاتلاف فينفذ منه الاستيلاء ويثبت النسب بزناه ويغرم ما أتلفه
ويستمر سلبه ذلك (إلى إفاقة) منه فينفك بلاق قاض بلا خلاف (والصبا) القائم بذكر أو أنثى ولو بمجرا
(كذلك) أي يسلب العبارة والولاية (إلا ما استثنى) من عبارة من يميز وإذن في دخول وإيصال هدية من
مميز مأمون وقولي كذلك إلى آخره من زيادته ويستمر سلبه لما ذكر (إلى بلوغ) فينفك بلاق قاض لأنه
حجر ثبت بلاق قاض فلا يتوقف زواله على فاق قاض كحجر الجنون وعبر الأصل ككثير يلوغ رشيدا قال
الشيخان وليس اختلافا محققا بل من غير الثاني أراد الإطلاق الكلي ومن غير الأول أراد حجر الصبا وهذا
أولى لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامها متغايرة ومن بلغ مبذرا فحكم تصرفه حكم تصرف
السفيه لاحكم تصرف الصبي انتهى ومن ثم عبرت بالاول والبلوغ يحصل إما (بكمال خمس عشرة سنة) فمصرية
تجديدية لحزب ابن عمر رضي الله عنه عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني
ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورآني بلغت رواه ابن
حبان وأصله في الصحيحين وأبتدأوه من انفصال جميع الولد (أو إتمام) الآية وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم
والحلم الإحتلام وهو لغة ما يراه النائم والمراد به هنا خروج النائم في نوم أو يقظه بمجامع أو غيره (وإمكانه) أي

أو بصبغ اشتراه منه
أو من آخر فإن لم
يزد قيمتهما على الثوب
فالصنغ مفقود وإلا
أخذ البائع مبيعته لكن
للمفلس شريك بالزيادة
على قيمتهما .

﴿ باب الحجر ﴾

بجنون وصبا وسفه
فالجنون يسلب العبارة
والولاية إلى إفاقة والصبا
كذلك إلا ما استثنى
إلى بلوغ بكمال خمس
عشرة سنة أو إتمام
وإمكانه

وقت إمكان الإنماء (كال تسع سنين) قرية بالاستقرار والظاهر أنها تهرية كما في الجبض (أو جيس) في حق أنبي الإجماع (وحبل أنبي أماره) أي علامة على بلوغها بالإمضاء فليس بلوغاً لأنه مسبوق بالإنزال فيحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله بسنة أشهر وثني وذاكر كونه أماره من زيادتي ولو أنبي الحق من ذكره وحاض من فرجه حكم ببلوغه وإن وجد أحدهما فلا عند الجمهور وجعله الإمام بلوغاً فإن ظهر خلافه غير قال الشيخان وهو الحق وقال التولي إن تكرر فتمم وإلا فلا قال النووي وهو حسن غريب (كتب عانة كافر) قيد زده بقولي (خشنة) فانه أماره على بلوغه خبر عطية القرطبي قال كنت من سبي بني قريظة فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عاني فوجدوها لم تنبت فجلوني في السبي رواه ابن حبان والحاكم والترمذي وقال حسن صحيح وأقاد كونه أماره أنه ليس بلوغاً حقيقة ولهذا لو لم يحتمل وشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة لم يحكم ببلوغه بالإنبات قاله الماوردي وقضيته أنه أماره للبلوغ بالسني وحكي ابن الرقة فيه وجهين أحدهما هذا وثانيهما أنه أماره للبلوغ بالاحتلام قال الأسنوي ويتجه أنه أماره على البلوغ بأحدهما وإنما يكون أماره في حق الحق إذا كان على فرجه قاله الماوردي وخرج بالكافر للسلم لسهولة مزاحمة آباءه وأقاربه المسلمين ولأنه منهم بالإنبات فرجاً متجلبه بدواء دفعا للحجر وتشوقاً للولاية بخلاف الكافر فإنه يفضى به إلى القتل أو ضرب الجزية وهذا جرى على الأصل والغالب وإلا فلا أنبي والحق والطفل الذي تعذر مزاحمة أقاربه للمسلمين بموت أو غيره حكمهم كذلك والحق بالكافر من جهل إسلامه ووقت إمكان نبات العانة وقت إمكان الاحتلام ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغها للضرورة كما يعلم من كتاب النكاح وخرج بالعانة غيرها كسعر الإبط والحية وثقل الصوت ونحو ذلك (فان بلغ رشداً أعطى ماله) لزوال اللانح (والرشد) ابتداء (صلاح دين ومال) حتى من كافر كما فسره آية فإن آتتم منهم رشداً (بأن لا يفعل) في الأول (محرم ما يطل عدالة) من كبيرة أو إصرار على صغيرة ولم تغلب طاعته (ولا يندر) في الثاني (بأن يضع مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة) وهو مالا يحتمل غالباً كما سيأتي في الوكالة بخلاف اليسير كبيع ما يساوي عشرة بتسعة (أو رمية) وإن قل (في بحر) أو نحوه (أو صرفه) وإن قل (في محرم لا) صرفه في (خير) كصدقة (و) لافي (نحو ملابس ومطاعم) كهدايا وشراء إمام كثيرة للتمتع وإن لم يلق بحاله لأن المال يتخذ لينتفع ويلتذ به وقضيته أنه ليس بحرام وهو كذلك نعم إن صرفه في ذلك بطريق الاقتراض له ولم يكن له ما يوفي به فحرام ونحو من زيادتي (ويختبر رشده) أي الصبي في الدين والمال ليصرف رشده وعدم رشده (قبل بلوغه) لآية (ابتلوا اليتيم) وإنما يقع على غير البالغ (فوق مرة) بحيث يظن رشده لأمرة لأنه قد يصيب فيها اتفاقاً أما في الدين فبمشاهدة حاله في العبادات بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات والشبهات وأما في المال فيختلف بمراتب الناس (ف) يختبر (ولد تاجر بمما كسة) أي مشاحة (في معاملة) ويسلم له المال لئلا كس لا يقصد (ثم) إذا أريد العقد (يقصد وليه) ويختبر ولد (زراع زراعة وثقة عليها) أي لزراعة بأن ينفق على القوام بمصالح الزرع كالحرث والحصد والحفظ (والرأه) بأمر غزل وصبون نحو أطعمة) كقمحاش (عن نحو هرة) كمارة كل ذلك ونحوه على العادة في مثله ونحو الأولى من زيادتي ويختبر الحق بما يختبر به الله كروا لأنبي (قلو فسق بعد) أي بعد بلوغه رشداً (فلا حجر) عليه لأن الأولين لم يحجروا على الفسقة (أو يندر) بعد ذلك (يحجر عليه القاضي) لا غيره وفارق ما قبله بأن التبذير يتحقق به تصحيح المال بخلاف الفسق (وهو وليه) وتقييد الحجر بالقاضي من زيادتي (أو جن) بعد ذلك (قوله) وليه (في صغر) وسيأتي بيانه والفرق أن التبذير لكونه نصفها محل نظر واجتهاد فلا يعود الحجر عليه بغير قاض بخلاف الجنون (كن بلغ غير رشيد) بجنون أو سفه باختلال صلاح الدين أو المال فإن كان في الصغر فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه

كال تسع سنين أو جيس وحبل أنبي أماره كتب عانة كافر خشنة فان بلغ رشداً أعطى ماله والرشد صلاح دين ومال بأن لا يفعل محرماً يطل عدالة ولا يندر بأن يضع مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة أو رمية في بحر أو صرفه في محرم لا خير ونحو ملابس ومطاعم ويختبر رشده قبل بلوغه فوق مرة فولد تاجر بمما كسة في معاملة ثم يقصد وليه وزراع بزراعة وثقة عليها والرأه بأمر غزل وصبون نحو أطعمة عن نحو هرة فلو فسق بعد فلا حجر أو يندر حجر عليه القاضي وهو وليه أو جن فوليه وليه في صغر كن بلغ غير رشيد

المقهور آية فإن أنتم منهم وعدنا والإيمان هو العلم ويسمى من بلغ سفيها ولم يحجر عليه بالسفيه المهرمل وهو محجور عليه شرعا لحسابه والتصرع بأن وليه في الضرع من زيادتي (ولا يصح من محجور سفيه) شرعا أو حسا (إقرار بنكاح) كالأصح منه إنشاؤه وهذا من زيادتي (أو بدني أو إتلاف مال) قبل الحجر أو بعده نعم يصح إقراره في الباطن فيغرم بمدفك الحجر إن كان صادقا فيه (ولا يصح منه) (تصرف مالي) غير ما يذكر في أبوابه (كبيع) ولو بقبضة أو بإذن الولي (ولا يضمن ما قبضه من رشيد بإذنه) أو بأقباضه للمقهور بالأولى (وتلف) ولو بإتلافه في غير أمانة (قبل طلب) وإن جهل حاله من عامله لتقصيره في البحث عن حاله بخلاف ماله قبضه من غير رشيد أو من رشيد بغير إذنه وإقباضه أو تلف بمدفك والامتناع من رده أو تلفه في أمانة كوديعة نعم كالرشيد من سفيه بعد رشده ولم يحجر عليه القاضي وسفيه أذن له وليه في قبض دين له على غيره والتقييد بالرشيد وبالإذن وقبل الطلب من زيادتي وتعميري بما ذكر أهم من اقتصاره على الشراء والاقتراض (وبصح إقراره) (موجب) (عقوبة) كحد وقود وإن عفى عنه على مال لعدم تعلقه بالنسب ولا انتفاء التهمة ولزوم المال في العفو يتعلق باختيار غيره لا بإقراره فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال كالمدفك وتعميري بالعقوبة أهم من تعبيرة بالحد والقصاص (و) (صح) (تفيه نسبا) لما ولدهته حليلته بلعان في الزوجة وعقله في الأمة فتعميري بذلك أهم من تقييده باللعان ويصح استلحاقه النسب وينفق على الولد المستلحق من بيت المال وسيمحمة نكاحه بإذن وليه وطلاقة وخلعه وظهاره وإيلاته من أبوابها (و) (صح) (عبادته بدنية) كانت (أو مالية واجبة لكن لا يدفع المال) من زكاة وغيرها (بلا إذن) من وليه (ولا تعين) منه المدفوع إليه لأنه تصرف مالي أما المالية للندوبة كصدقة التطوع فلا تصح منه وتقيدي المالية بالواجبة مع قول بلا إذن ولا تعين من زيادتي وتعميري بدفع المال أهم من تعبيرة بتفرقة الزكاة (وإذا سافر لنسك واجب) ولو بنذر أحرم به أو ليحرم به (قد مر) حكمه في الحج وهو أن يصحب وليه بنفسه أو نائبه ما يكفيه في طريقه وتعميري بنسك أهم من تعبيرة بحج (أو) (سافر لنسك) تطوع وزادت مؤنة سفره (إتمام نسكه أو إتيانه به) (على نفقة المهودة) حضرا (فلولي منه) من الأمام أو الاتيان (إن لم يكن) له (في طريقه كسب قدر الزيادة) للندوة والإفلاحة (وهو) فيها إذا منعه وقد أحرم (كمحصر) فيتحلل بصوم وحلق لأعمال لأنه ممنوع منه كما مرق باب الإحصار ولو أحرم بتطوع ثم حجر عليه قبل إتمامه فهو كالواجب ذكره في الروضة وأصلها في الحج.

(فصل) فيمن على الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله. (ولي صبي أب فأبوه) وإن علا كولاية النكاح ويكتفي بعادتها الظاهرة لو فور شققهما ولا يشترط إسلامها إلا أن يكون الولد مسلما إذا الكافر على ولده الكافر لكن إن ترافعا إلى النام بقرهم ونفى نحن أمرهم بخلاف ولاية النكاح لأن المقصود بولاية المال الأمانة وهي في المسلمين أقوى وللقصود بولاية النكاح الوالدة وهي في الكافر أقوى (فوصي) عمن تأخر موته من ماضيات في الوصية أن شرط الوصي العدالة الباطنة (فقاض) بنفسه أو أمينه لخبر السلطان ولي من لا ولي له رواء الترمذي وحسنه الحاكم ومحمد والراشد قاضي بلد الصبي فإن كان يبلده وماله بأخر فولي ماله قاضي بلد المال بالنظر لتصرفه فيه بالحفظ والتمتع وفعل ما فيه المصلحة إذا أشرف على الهلاك كيجه وإجارتهم أما بالنظر لاستنباطه فالولاية عليه لقاضي بلد الصبي كما أوضحته قبيل كتاب القسمة من شرح الروض ووقع للأمنوي عزو ما يخالف ذلك إلى الروضة وأصلها فاحذره وخرج عن ذكر غيرهم كالأم والأقارب بلا وصاية فلا ولاية لكن للعصبة الاتفاق من مال الصبي في تأديبه وتعليمه وإن لم يكن لهم عليه ولاية لأنه قليل فصوصم به قاله في المجموع في إحرام الولي عن الصبي ومثله المجنون ومن بلغ سفيها (وتصرف) له الولي (بمصلحة) حتما لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن فيشتري له العقار وهو أولى من التجارة إذا حصل من

ولا يصح من محجور
سفيه إقرار بنكاح أو
بدني أو إتلاف مال ولا
تصرف مالي كبيع ولا
يضمن ما قبضه من
رشيد بإذنه وتلف
قبل طلب ويصح إقراره
بعقوبة وتفيه نسبا
وعبادته بدنية أو مالية
واجبة لكن لا يدفع
المال بلا إذن ولا تعين
وإذا سافر لنسك واجب
فقصد مر أو تطوع
وزادت مؤنة سفره
على نفقته المهودة
فلولي منه إن لم يكن
في طريقه كسب قدر
الزيادة وهو كمحصر.
(فصل) ولي صبي أب
فأبوه فوصي فقاض
ويتصرف بمصلحة.

ويجبه الكفاية (ولو) كان تصرفه (نسيئة) أي بأجل بحسب العرف (وبعرض) فمن مصلحته أن يكون فيه ربح وأن يكون معامل الولي ثقة ومن مصلح النسيئة أن يكون زيادة أو لحوف عليه من نحو نهب وأن يكون العامل مليئا ثقة (وأخذ شفعة) فيترك الأخذ عند عدم المصلحة فيه وإن عدست في الترك أيضا وهذه لا يفيدها كلام الأصل (ويشهد) حتما (في يمينه نسيئته ويرتهن) كذلك بالثمن رهنا وأيا وقال ابن الرفة يرتهن إن رآه مصلحة كما في إقراض ماله وفرق غيره بينهما بما بيته في شرح الروض ويستثنى من وجوب الارتهان ما لو باع ماله لولد من نفسه نسيئة (ويبنى عقاره) هو أعم من تعبيره بدوره (بطين وأجر) أي طوب محرق لا يجبس بدل الطين لكثرة مؤته ولا بلبن بدل الأجر لقلته بقائه وشرط ابن الصباغ في بئانه العقار أن يساوي ما صرف عليه (ولا يبيع) أي عقاره إذ لاحظ له فيه ومثله آنية القنية كما في الكفاية عن البندنجي (الإلحاجة) كنفقة وكسوة بأن تف غلته بهما (أو غبطة ظاهرة) بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يحسد مثله ببعض ذلك الثمن أو خيرا منه بكماله قال ابن الرفة وماعد العقار وآنية القنية أي ماعد مال التجارة لا يباع أيضا الإلحاجة أو غبطة السكن يجوز إلحاجة يسيرة وريح قليل لا تقي غلتهما (ويزكي ماله ويمونه معروف) حتما فيهما وتعيير بالموثقة أعم من تعبيره بالإتفاق (فإن ادعى بعد كماله) يبلغ ورشده وأولى من قوله بعد بلوغه (ييعا) أو أخذ بشفعة (بلا مصلحة على وصي أو أمين) للقاضي (حلف) أي للدعي (أو) ادعى ذلك على (أب أو أليه حلفا) فالمعتبر قولها لأنهم غير منجدين بخلاف الوصي والأمين ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي أما القاضي فيقبل قوله بلا تخليف ولو بعد عزله كما اعتمده للسبكي آخره لأنه عند تصرفه نائب الشرع.

(باب الصلح) والتزام على الحقوق المشتركة

وهو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والشركيين و صلح بين الإمام والباغاة و صلح بين الزوجين عند الشقاق و صلح في العاقلة والدين وهو الرادو الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى والصلح خير وخبر الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا رواه ابن حبان وصححه والكفار كالمسلمين وإنما خصهم بالذكر لا لقيادهم إلى الأحكام غالبا وللفظه يتعدى للثروك بمن وعن ولما أخذ بعلى والباء (شرطه) أي الصلح (بلفظه سبق خصومة) لأن لفظة يقتضيه فلو قال من غير سبقها صالحني عن دارك بكدام يصح نعم هو كناية في البيع كما قاله الشيخان (وهو) أي الصلح فبان أحدهما (يجري بين متداعيين فإن كان على إقرار) وفي معناه الحجة (وجرى من عين مدعاة على غيرها) عينا كان أو دينا أو منفعة أو استقاء أو طلاقا أو غير هاف هو أعم من قوله على عين أو منفعة كأن ادعى عليه دارا أو حصة منها فأقر له بها وصالحه منها على معين من نحو عبد أو ثوب أو طي دين أو ثوب موصوف بصفات السلم (ه) هو (بيع) للمدعاة من للدعي لغيره (أو إجارة) لها بغير هان منه لغيره أو لغيرها بهامن غريمه (أو غيرها) كجمالة وإعارة وسلم وخلع كأن صالحته منها على أن يطلقها مطلقة (أو) جرى على (بعضها) أي العين المدعاة (فهي) للباقي منها الذي اليد فيصح بلفظ الصلح كصالحتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة لا بلفظ البيع لعدم الثمن (فتثبت أحكامها) أي البيع والإجارة والهبة وغير هالما ذكر لأنواع الصلح (أو) جرى (من دين غير) مضمن (على غيره) هو أولى من قوله على عين (تقدم) حكمه في باب البيع قبل قبضه وهو أنها إن اتفقا في علة الر بالاشتراط قبض العوض في المجلس وإلا فلا لكن إن كان العوض دينا اشترط تعيينه في المجلس (أو) من دين (على بعضه فإبراء عن باقيه) كصالحتك عن الألف الذي لي عليك على خمسمائة لصدق حد الإبراء عليه ويسمى هو والصلح على بعض العين صلح حطية وماعداها غير صلح الاعارة صلح معاوضة (وصح بلفظ نحو إبراء) كخط وإسقاط ووضع كأبرأتك من خمسمائة من الألف الذي لي عليك أو حططتها أو أسقطتها

ولو نسيئة وبعرض وأخذ شفعة ويشهد في يمينه نسيئته ويرتهن ويبنى عقاره بطين وأجر ولا يبيع الإلحاجة أو غبطة ظاهرة ويترك ماله ويمونه بمعروف فإن ادعى بعد كماله ييعا بلا مصلحة على وصي أو أمين حلف أو أب أو أليه حلفا.

(باب الصلح)

شرطه بلفظه سبق خصومة وهو يجري بين متداعيين فإن كان على إقرار وجرى من عين مدعاة على غيرها فيبيع أو إجارة أو غيرها أو على بعضها فهي للباقي فتثبت أحكامها أو من دين على غيره فقد مر وعلى بعضه فإبراء عن باقيه وصح بلفظ نحو إبراء.

أو من حال على مؤجل مثله أو عكس لما وصح تعجيل إلا إن ظن صحة أو من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة وبقيت خمسة حالة أو عكس لما أو كان على غير إقرار لما وصالحني عما تدعيه ليس إقراراً أو يجري بين مدع وأجنبي فإن صالح عن عين وقال وكلني الغريم وهو مقر لك أو وهي لك صح ،

[مسئلة] قول المنهج ويجري بين مدع وأجنبي الخ يمكن أن ينتظم في هذا المقام مائة وعشرون صورة أصولها أربعة لأن الصلح إما عن عين أو دين يترك المدعى عليه أو عن عين أو دين يترك للأجنبي الصالح فإن كان عن عين يترك للمدعى عليه ينتظم فيه ثمانية وأربعون ومثلها فيما لو كان عن دين يترك للمدعى عليه واثني عشر فيما لو كان عن عين يترك للأجنبي الصالح ومثلها فيما لو كان عن دين يترك له أي للأجنبي الصالح . بيان الثمانية والأربعين فيما لو كان عن عين يترك للمدعى عليه أن الأجنبي إما أن يصالح بعين أو دين وكل منهما له أو للمدعى عليه وعلى كل من الأربعة إما أن يقول وكلني في الصلح معك أو يسكت عن (٢٠٩) دعوى الوكالة فهذه ثمانية وعلى

كل منها إما أن يقول هو مقر لك بها أو هي لك أو هو محق في عدم إقراره أو مبطل فيه أو لأدري حاله أو يسكت بأن لم يزد على قوله صالحني ، هذه ستة تضرب في الثمانية للتقدمة بثمانية وأربعين ويانها أي الثمانية والأربعين فيما لو كان عن دين يترك للمدعى عليه هو هذا البيان بعينه وبيان الاثني عشرة فيما لو كان عن عين يترك للأجنبي أن الصلح لا يكون إلا بعين أو دين له وأنه لا يدعى الوكالة فأحوال الصلح به حينئذ اثنان يضربان في الستة

أو وضعها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط في ذلك القبول بخلاف العقد بلفظ الصلح ولا يصح هذا بلفظ البيع كنظيره في الصلح عن العين (أو) جرى (من حال على مؤجل مثله) جنسا وقد روي في (أو) عكس) أي من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الأجل في الأول ولا الاستقاط في الثاني لأنهما وعد من الدائن والدين (وصح تعجيل) للمؤجل لصدور الإيفاء والاستيفاء من أهلها (إلا إن ظن صحة) للصلح فلا يصح التعجيل فيسترد ما دفعه كانه عليه ابن الرضا وغيره وإن وقع فيه اضطراب وهذا من زيادتي (أو) صالح (من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة وبقيت خمسة حالة) لأن إلحاق الأجل وعد لا يلزم بخلاف استقاط بعض الدين (أو عكس) بأن صالح عن عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا) الصلح لأنه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يخل فلا يصح الترك (أو كان) الصلح (على غير إقرار) من إنكار أو سكوت وذكر السكوت من زيادتي (لغا) الصلح كأن ادعى عليه داراً فأنكر أو سكنت ثم تصالحا عليها أو على بعضها أو على غير ذلك كثوب أو دين لأنه في الصلح على غير المدعى به صلح محرم للحلال إن كان المدعى صادقا لتحريم المدعى به أو بعضه عليه أو محلل للحرام إن كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه ويلحق بذلك الصلح على المدعى به أو بعضه قول للنهـاج إن جرى على نفس المدعى صحيح وإن لم يكن في المحرر ولا غيره من كتب الشيخين والقول بأنه لا يستقيم لأن على والباء يدخلان على المأخوذ ومن وعن على التروك مردود بأن ذلك جرى على الغالب وبأن المدعى المذكور مأخوذ ومتروك باعتبارين غايته أن إلغاء الصلح في ذلك للانكار ولفساد الصيغة باتحاد العوضين وتعميري بما ذكر أعـم من اقتصاره على الصلح على المدعى به أو بعضه (و) قولي (صالحني عما تدعيه) هو أهم من قوله عن الدار التي تدعيها (ليس إقراراً) لأنه قد يرد به بقطع الخصومة (و) القسم الثاني من الصلح (يجري بين مدع وأجنبي فإن صالح) الأجنبي (عن عين وقال) له (وكلني الغريم) في الصلح معك عنها (وهو مقر لك) بها (أو هي لك) وصالح لموكله صح الصلح عن الموكل وصارت العين ملكاً له إن كان الأجنبي صادقا في دعواه الوكالة وإلا فهو شراء فضولي وخرج بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ويصح بغيره ولو بلا إذن إن قال الأجنبي مامراً أو قال عند عدم الإذن وهو مبطل في عدم إقراره فصالحني عنه بكذا من مالي

(٢٧) - (فتح الوهاب) - أول - المذكور سابقاً وهي قوله هو مقر لك أو هي لك الخ باثني عشر وبيانها أي الاثني عشر فيما لو كان عن دين يترك للأجنبي هو هذا البيان بعينه ويمكن استخراج الصور جميعها من منطق المتن ومفهومه ومنطوق الشارح في تقرير مفهوم المتن ومفهومه أي الشارح في تقرير مفهومه أي المتن فأشار المتن إلى صور العين التروك للمدعى عليه منطقاً ومفهوماً بقوله فإن صالح عن عين الخ فنطوقه بصدق بثمانية منها أشار إليها بقوله وهو مقر لك أو هي لك هذان حالان في أحوال الصلح به الأربعة بثمانية وأما البقية وهي أربعون فمقتضاه أنها لا تصح ويمكن استخراجها من تقرير الشارح لمفهوم المتن حيث قال وقوله وكلني الخ لأنه عند عدم دعوى الوكالة يصدق بالصور الست السابقة فتضرب في أحوال الصلح به الأربعة مفهوم القيد الثاني يشتمل على أربعة وعشرين صورة وحيث قال وقوله وهو مقر لك الخ فإن قوله مع عدم قوله ذلك يصدق ببقية الستة وهي أربعة في أحوال الصلح به الأربعة بستة عشر اشتمل هذا المفهوم عليها تضم للأربعة والعشرين للتقدمة فقد كملت الأربعون وأشار الشارح في تقرير مفهوم قول المتن عن عين إلى صور الدين التروك للمدعى عليه بقوله وخرج بالعين الدين إلى قوله كذا من مالي فنطوقه أي الشارح يصدق باثني وعشرين صورة صحيحة لأن قوله

وإن صالح عنها لنفسه صحيح إن قال وهو مقر والإشراء مفصوب إن قال وهو مبطل وإلا لثا . (فصل) الطريق النافذ لا يتصرف فيه ببناء أو غرس ولا بما يضر مارا فلا يخرج فيه مسلم جناحا أو سابطا إلا إذا لم يظلم ورفعه بحيث يمر تحته منتصب وعليه حمولة عالية وراكب ومحمل بكنيسة على غير إن كان يمر فرسان وقوافل وغير النافذ الخالي عن نحو مسجد يحرم إخراج

إن قال الأجنبي مامر يصدق بصورتين تضربان في حالتي الإذن أي وعدمه تضرب الأربعة في أحوال المصالح به الأربعة بستة عشر وقوله أو قال عند عدم الإذن إلى قوله بكذا من مالى يصدق باثنين لأن كذا كناية عن عين أو دين يضمان إلى الستة عشر ومفهوم قوله عند عدم الإذن أنه عند الإذن إذا قال وهو مبطل لا يشترط أن يقول بكذا من مالى فيصدق بأربعة وهي أحوال المصالح به تضم إلى الثمانية عشر تبلغ اثنين وعشرين وأما صور البطالان وهي ستة وعشرون فتؤخذ من مفهوم قوله إن قال الأجنبي مامر أو قال الخ لأنه إذا لم يقل مامر ولا قال وهو مبطل يصدق بثلاثة بقية الستة تضرب (٣١٠) في حالتي الإذن وعدمه تضرب الستة في أحوال المصالح به الأربعة بأربعة وعشرين

ومفهوم قوله أو قال عند عدم الإذن إلى قوله بكذا من مالى صورتان لأن قوله من مالى مفهومه أن يقول من ماله وكذا كناية عن عين أو دين تضم إلى الأربعة والعشرين تبلغ ستة وعشرين وأشار إلى صور العين التروكة للأجنبي بقوله وإن صالح عنها لنفسه الخ فأشار بمنطوق قوله إن قال وهو مقر لك إلى قوله إنه قال وهو مبطل إلى ستة منها صحيحة لأن قوله إن قال وهو مقر لك مع قول الشارح وهي لك مع قول المتن إن قال وهو مبطل ثلاث صور تضرب في حالتي المصالح به تبلغ ستة وأشار إلى الستة الثانية وإلى أنها باطلة بقوله وإلا لتأجبت جعل الشارح تحت هذا ثلاثة تضرب في حالتي المصالح به ستة وأشار المتن إلى صور الدين التروكة للأجنبي بمفهوم قوله وإن صالح عنها لنفسه وأشار الشارح في تقريره إلى ستة منها صحيحة بقوله إن قال وهو مقر لك أو وهو مبطل أو وهي لك فهذه ثلاثة في حالتي المصالح به ستة ومفهوم الشارح أي مفهوم قوله إن قال وهو مقر لك الخ إذا لم يقل ذلك لا يصح الصلح وهم قوله ما ذكر يصدق ثلاث صور وهي أن يقول هو محق في عدم إقراره أولا أو يرى حاله أو يسكت بأن لم يزد على قوله صالح في هذه ثلاثة في حالتي المصالح به فليكن بالتأمل اهـ جعل ثم مقتضى قول الشارح ويصح غيره ولو بلا إذن إن قال مامرا أنه يجوز أن يكون المصالح به من ماله المدعى عليه في صورتي الإذن وعدمه بدليل إطلاقه هنا وتقييده فيما بعد بقوله من مالى وعليه جرى الشيخ الجمل في سرد الصور وفي الحلبي ما يقتضى أنه لا بد من التقييد في صورة عدم الإذن سواء قال الأجنبي هو مبطل في عدم إقراره وهو محل اتفاق أو قال هو مقر لك أو هي لك وهو الذي يتجه لأنه حيث لم يأذن له في الصلح لا يسوغ له الصلح الأعلى مال نفسه ويكون من قبيل قضاء الدين غير إذن حتى لا يتوقف على إقراره وهذا اندفع ما يقال إن في صورة عدم الإذن إذا قال هو مبطل في عدم إقراره صلحا على غير إقراره وهو باطل اهـ فليكن بمراجعة شرح الروض

إلا لا يتعذر قضاء دين الغير بغير إذنه وبقوله وقال وكلنى الغريم العين مع عدم قوله ذلك فلا يصح لتعذر عليك الغير عينا بغير إذنه وبقوله وهو مقر لك أو هي لك العين مع عدم قوله ذلك الصادق بقوله وهو مبطل في عدم إقراره فلا يصح لما مر في الصلح على غير إقرار (وإن صالح) الأجنبي (عنها) أى عن العين (لنفسه) بعين ماله أو بدنى في ذمته (صح) للصلح له وإن لم تجرمه خصومة لأن الصلح ترتب على دعوى وجواب هذا (إن قال وهو مقر) لك أو هي لك (والإشراء مفصوب) فإن قدر ولو في ظنه على اشتراعه صح وإلا فلا هذا (إن قال وهو مبطل) في عدم إقراره (وإلا) بأن قال هو محق أولا أعلم حاله أو لم يزد على صالحى بكذا (لنا) الصلح لعدم الاعتراف للمدعى بالملك وخرج بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدنى ثابت قبل ويصح بغيره إن قال هو مقر لك أو وهو لك أو وهو مبطل بناء على مامر من صحة بيع الدين لغير من عليه وتقييدى بالعين في للوضعين مع قولى وهي لك من زيادى . (فصل) في التزام على الحقوق المشتركة (الطريق النافذ) بمحبة ويعبر عنه بالشارع وقبل بينه وبين الطريق اجتماع واقتراق لأنه يختص بالينيان ولا يكون إلا نافذا والطريق يكون بينان وصحراء وناقذا وغير نافذ وبذ كر وبؤنث (لا يتصرف فيه) بالبناء للفعول (ببناء) كقصة أو غيرها (أو غرس) لشجرة وإن لم يضر ذلك لأن شغل المكان بذلك مانع من الطروق وقد تردم المارة فيصطكون به وتعبى ببناء أعم من تعبى ببناء دكة (ولا بما يضر مارا) في مروره لأنه حق له (فلا يخرج فيه مسلم جناحا) أى روشنا (أو سابطا) أى سقيفة على حائطين والطريق بينهما (إلا إذا لم يظلم) الوضع (ورفعه بحيث يمر تحته منتصب وعليه) أى على رأسه (حمولة) بضم الحاء (عالية) بجر تحته (راكب ومحمل) بفتح اليم الأولى وكسر الثانية (بكنيسة) وتقدم بيانه في الحج (على غير إن كان يمر فرسان) في الزاكب (وقوافل) في المحمل لأن ذلك قد يتفق وقولى مسلم ولم يظلم مع قولى وعليه حمولة عالية ومع التصريح براكب من زيادى وخرج بالمسلم غيره فيمتنع عليه إخراج ذلك في شارعنا مطلقا وإن جاز له استطراده لأنه كإعلاء بناءه على بنايتنا أو أبلغ (وغير النافذ الخالي عن نحو مسجد) كرباط وبئر موقوفين على جهة عامة (يحرم إخراج) لكىء مما ذكر

إلى الستة الثانية وإلى أنها باطلة بقوله وإلا لتأجبت جعل الشارح تحت هذا ثلاثة تضرب في حالتي المصالح به ستة وأشار المتن إلى صور الدين التروكة للأجنبي بمفهوم قوله وإن صالح عنها لنفسه وأشار الشارح في تقريره إلى ستة منها صحيحة بقوله إن قال وهو مقر لك أو وهو مبطل أو وهي لك فهذه ثلاثة في حالتي المصالح به ستة ومفهوم الشارح أي مفهوم قوله إن قال وهو مقر لك الخ إذا لم يقل ذلك لا يصح الصلح وهم قوله ما ذكر يصدق ثلاث صور وهي أن يقول هو محق في عدم إقراره أولا أو يرى حاله أو يسكت بأن لم يزد على قوله صالح في هذه ثلاثة في حالتي المصالح به فليكن بالتأمل اهـ جعل ثم مقتضى قول الشارح ويصح غيره ولو بلا إذن إن قال مامرا أنه يجوز أن يكون المصالح به من ماله المدعى عليه في صورتي الإذن وعدمه بدليل إطلاقه هنا وتقييده فيما بعد بقوله من مالى وعليه جرى الشيخ الجمل في سرد الصور وفي الحلبي ما يقتضى أنه لا بد من التقييد في صورة عدم الإذن سواء قال الأجنبي هو مبطل في عدم إقراره وهو محل اتفاق أو قال هو مقر لك أو هي لك وهو الذي يتجه لأنه حيث لم يأذن له في الصلح لا يسوغ له الصلح الأعلى مال نفسه ويكون من قبيل قضاء الدين غير إذن حتى لا يتوقف على إقراره وهذا اندفع ما يقال إن في صورة عدم الإذن إذا قال هو مبطل في عدم إقراره صلحا على غير إقراره وهو باطل اهـ فليكن بمراجعة شرح الروض

(اليه) وإن لم يضر (لتغير أهله ولبعضهم بلا إذن) منهم في الأولى ومن باقىهم بمن بابه أبعد عن رأسه من محل الخرج أو مقابله في الثانية فلو أرادوا الرجوع بعد الإخراج بالاذن قال في المطلب فيشبه منع قلعه لأنه وضع بحق ومنع إبقائه بأجرة لأن الهواء لا أجر له ويعتبر إذن السكّري إن تضرر كافي الكفاية وقول بلا إذن أهم من قوله لا أرضا الباقي (كفتح باب أبعد من رأسه) من بابه القديم سواء أتطرق من القديم أم لا (أو) باب (أقرب) إلى رأسه (مع تطرق من القديم) فيحرم بغير إذن باقىهم بمن بابه أبعد من القديم في الأولى وبما يفتح مقابله في الثانية لتضررهم ووجه الضرر في الثانية أن زيادة الباب تورث زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيضربون به بخلاف من بابه أقرب من القديم أو مقابله في الأولى على ما في الروضة وأقرب مما يفتح في الثانية وبخلاف ما إذا لم يتطرق من القديم لأنه نقص حقه ولو كان بابه آخر الدرب فأراد تقديمه وجعل الباقي دهليزا له داره جاز (وجاز صلح بمال على فتحه) لأنه انتفاع بالأرض ثم إن قدر وادعة فهو إجارة وإن أطلقوا أو شرطوا التأييد فهو بيع جزء شائع من الدرب وخرج زيادتي الحال عن نحو مسجد ما لو كان به ذلك فلا يجوز الإخراج ولا الفتح بقيد السابق عند الضرر وإن أذن الباقيون ولا الصلح بمال على إخراج أو فتح باب لأن الحق في الاستطراق لجميع المسلمين (لا) صلح بمال (على إخراج) لجناح أو سباط (في نافذ أو غيره) وإن صالح عليه الإمام ولم يضر المار لأن الهواء لا يفرد بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الإنسان فعله بلا عوض كالمرور وكغير النافذ مع التقيد بالمال في النافذ من زيادتي (وأهله) أي غير النافذ (من) نافذ بابه (اليه) لأن من لا صفة جدار من غير نفوذ باب اليه (وتخصيص شركة كل) منهم (بما بين بابه ورأس غير النافذ) لأنه محل تردده (ولغيرهم فتح باب اليه) أي غير النافذ لاستضاءة وغيره ما سواء أم لا لأن له رفع جميع الجدار فبعضه أولى وقيل يتمتع فتحه لأن الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق قال في الروضة وهو أنه وتعبيري بما ذكر أولى من قول الأصل وله فتحه إذا سمّره (لا) فتحه (لتطرق) بغير إذنهم لتضررهم بمرور الفاتح أو بمرورهم عليه ولهم بعد الفتح باذنهم الرجوع متى شاءوا ولا غرم عليهم (ولمالك فتح كوات) يفتح الكاف أشهر من ضمها أي طاقة لاستضاءة وغيرها بل له إزالة بعض الجدار وجعل شبك مكانه (و) فتح (باب بين داريه) وإن كانتا فتحتان إلى دربين أو درب وشارع لأنه تصرف مصادف للملك فهو كالوَأَزَالُ الْخَائِطَ بينهما وجعلهما دارا واحدة وترك بينهما عالهما (والجدار) الكائن (بين مالكيين) لبناء بين (إن اختص به أحدهما منع الآخر ما يضر) الجدار (كوضع خشب أو بناء عليه) أو فتح كوة وغرز وتد فيه كغير الجدار ولغير الدارقطني والحاكم باسناد صحيح لا يحمل مالهم على مسلم إلا بطيب نفس منه وتعبيري بما ذكر أعظم مما عجز به (فلو رضى المالك) بوضع خشب أو بناء عليه (بجنا) أي بلا عوض (فإجارة) له الرجوع فيها قبل الوضع عليه وبعده كسائر العواري (فإن رجع بعد وضع) لذلك (أبقاه بأجرة أو رفضه بأرض) لنقصه كالأرض أو أراضا للبناء قال الرافعي ولا تجب الحصة الثالثة فيمن أعار أرضا للبناء وهي التملك بالقيمة لأن الأرض أصل فاستتبع (أو) رضى بوضعه (بعوض فإن أجز العلو) من الجدار (لوضع) عليه (فإجارة) تصح بغير تقدير مدة وتبادل الحاجة (أو بباعه لذلك) أي للوضع عليه (أو) باع (حق الوضع) عليه (فهو) عقد مشوب ببيع وإجارة) لأنه عقد على منفعة تتأبد (فإذا وضع) مستحق الوضع (لم يرفضه مالك الجدار) لا بجنا ولا مع إعطاء أرض لأن مستحق الدوام وتعبيري بما ذكر بالوضع أعم من تعبيره بالبناء (ولو أنه يهدم) الجدار قبل وضع المستحق أو يهدم (فأعاده) ماله (فالمستحق الوضع) بتلك الآلة وبمثلها لأنه استحقه وهذا أعم من قوله فلم يهدم إعادة البناء فإن لم يهدم لم يطالب بشيء نعم إن أنه يهدم يهدم طولب هدمه بقيمة حق الوضع للحيلولة مع الأرض إن كان للمستحق وضع (ومتى رضى) بوضع (بناء عليه) بعوض أو غيره (شرط بيان محله) جهة وطولا وعرضا فهو أولى مما عجز به (و) بيان (سمكة) بفتح السين أي ارتفاعه

اليه لتغير أهله ولبعضهم
بلا إذن كفتح باب
أبعد من رأسه وأقرب
مع تطرق من القديم
وجاز صلح بمال على
فتحه لا على إخراج في
نافذ أو غيره وأهله من
نفذ بابه اليه وتخص
شركة كل بما بين بابه
ورأس غير النافذ
ولغيرهم فتح باب اليه
للتطرق ولمالك فتح
كوات وباب بين داريه
والجدار بين مالكيين
إن اختص به أحدهما
منع الآخر ما يضر كوضع
خشب أو بناء عليه
فلو رضى المالك بجنا
فإجارة فإن رجع بعد
وضع أبقاه بأجرة أو
رفضه بأرض أو بعوض
فإن أجز العلو للوضع
فإجارة أو بباعه لذلك
أو حق الوضع فهو عقد
مشوب ببيع وإجارة
فإذا وضع لم يرفضه مالك
الجدار ولو أنه يهدم فأعاده
فلم يستحق الوضع ومتى
رضى ببناء عليه شرط
بيان محله وسمكة

(وصفته) ككونه مجوفاً أو لا مبنياً بحجر أو طوب (وصفة سقف) محمول (عليه) ككونه خشبياً أو أزجاجاً أى
 عقداً لأن العرض يختلف بذلك وظاهر أن رؤية الآلة تنفي عن وصفها (أو) رضى ببناء (على أرض) له
 (كفى الأول) أى يان محل البناء ولم يجب ذكر ممكه وصفته وصفة السقف لأن الأرض تعمل كل شيء (وإن
 اشتراكيه) أى فى الجدار بينهما (منع كل) منهما (ما يضر) الجدار كغرز وتدفق كوة (بلا رضى) كسائر
 الأملاك المشتركة (فله) أى لكل منهما (كأجنبى أن يستند ويسند إليه ما يضر) لعدم الضائقة فيه فإن
 منع أحد الشريكين الآخر منه لم يمنع على الأصح فى الروضة (ولا يلزم شريكا عمارة) لتضرره بتكليفها
 (ومنع إعادة منهم بنقضه) المشترك بكسر النون وبضمها لأنه تصرف فى ملك غيره بغير اذنه (لا) إعادته
 (بآلة بنفسه) فلا يمنع منها لأن له غرضاً فى الوصول إلى حقه ولا يضر الاشتراك فى الأس فان له حقاً فى الحمل
 عليه (وللعاد) بآلة نفسه (ملكه) يضع عليه ماشاء وله نقضه وإن قال له الآخر لا تنقضه وأغرم لك حصق
 من القيسة لم تلزمه إجابته كابتداء العمارة (ولو أعاداه بنقضه مشترك) كما كان فلو شرط زيادة لأحدهما لم يصح
 لأنه شرط عوض من غير عوض (أو) أعاده (أحدهما) بنقضه وبآلة نفسه ليكون للآخر فيها أعيدتها
 جزء (وشرط له الآخر) الآذن له فى ذلك (زيادة) تكون فى مقابلة عمله فى نصيب الآخر فى الأولى
 وفى مقابلة ذلك مع جزء من آله فى الثانية (جاز) فإن شرط له فى الأولى سدس النقص كان له ثلثا أو سدس
 العروة ثلثاها أو سدسها فثلثاها وفى الثانية سدس العروة فى مقابلة عمله وثلث آله كان له ثلثاها
 قال الإمام فى الأولى هذا فيما إذا شرط للسدس النقص فى الحال فإن شرطه بعد البناء لم يصح فإن الأعيان
 لا تؤجل ولأن سدس الجدار قبل شخوصه معدوم ويأتى مثله فى العروة وثلث الآلة (وله صلح بمال على
 إجراء ماء غير غسالة فى ملك غيره) أرضاً أو سطحاً (أو إلقاء تلج فى أرضه) أى أرض غيره كأن يصلح على أن
 يجرى ماء المطر من سطحه إلى سطح جاره لينزل الطريق أو أن يجرى ماء النهر فى أرض غيره ليصل إلى أرضه
 أو أن يلقى التلج من سطحه إلى أرض غيره وهذا الصلح فى معنى الإجارة يصح بلفظها ولا يضر الجهل بقدر
 ماء المطر لأنه لا يمكن معرفته لكن يشترط بيان موضع الإجراء وطوله وغرضه وعمقه ومعرفة قدر السطح
 الذى يتحد منه الماء والسطح الذى يتحد إليه مع معرفة قوته وضعفه وتقييدى بغير الفسالة فى الأولى
 وبالأرض فى الثانية من زيادته فخرج بها الصلح بمال على إجراء ماء الفسالة وإلقاء ماء التلج على السطح فلا يصح
 لأن الحاجة لا تدعو إليه وفى الثانية ضرر ظاهر (ولو تنازعا جداراً أو سقفين ملكيهما فإن علم أنه بنى مع بناء
 أحدهما) كأن دخل نصف لبنات كل منهما فى الآخر أو كان السقف أزجاجاً (فله اليد) لظهور أمارته الملك بذلك
 فيحلف ويحكم له بالجدار أو السقف إلا أن تقوم بينة بخلافه كإساقى وفى معنى العلم بذلك ما لو بنى ما ذكر
 على خشبة طرفها فى بناء أحدهما أو كان على ترسيع بناء أحدهما سمكا وطولا دون الآخر (وإلا) أى
 وإن لم يعلم ذلك بأن انفصل عن بناءهما أو اتصل به ولم يمكن احداثه أو بيناء أحدهما وأمكن احداثه عنهما
 أو كان له على الجدار خشب (فلهما) أى اليد لعدم المرجح (فإن أقام أحدهما بينة) أنه له (أو حلف) ونكل
 الآخر (فضى له) به (وإلا) بأن أن أقام كل منهما بينة أو حلف للآخر على النصف الذى يسلم إليه وإن كان ادعى
 الجميع أو نكل عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به بما يليه على العادة ويسقى الخشب للوجود
 على الجدار بحاله لا احتمال أنه موضع محقق وتضع مسألة الحلف بما ذكره فى الدعاوى والبيئات أنه إن حلف
 من بدأ القاضى بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الأول اليمين للرودة ليقضى له بالجميع وإن نكل الأول
 ورغب الثانى فى اليمين فقد اجتمع عليه عين التنى للنصف الذى ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذى ادعاه
 هو فهل يكفيه الآن عين واحدة يجمع فيها الاثبات والتنى أو لابد من عين للتنى وأخرى للاثبات وجهان أحدهما
 الأول فيحلف إن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له فى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لى

وصفته وصفة سقف
 عليه أو على أرض كفى
 الأول وإن اشتراكيه
 منع كل ما يضر بالأرض
 فله كأجنبى أن يستند
 ويسند إليه ما يضر
 ولا يلزم شريكا عمارة
 وينع إعادة منهم
 بنقضه لا بآلة بنفسه
 وللعاد ملكه ولو أعاداه
 بنقضه فمشارك أو أحدهما
 وشرط له الآخر زيادة
 جاز وله صلح بمال على
 إجراء ماء غير غسالة
 فى ملك غيره أو إلقاء
 تلج فى أرضه ولو تنازعا
 جداراً أو سقفاً بين
 ملكيهما فإن علم أنه
 بنى مع بناء أحدهما فله
 اليد وإلا فلهما فإن أقام
 أحدهما بينة أو حلف
 فضى له والآخر لى

﴿ باب الحوالة ﴾

هي بفتح الحاء أفصح من كسر هالعة التحول والانتقال وشرعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة وتطلق على انتقاله من ذمة إلى أخرى والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين مطل التقي ظم وإذا أتبع أحدكم على ملء فليتبع بإسكان التاء أى فليحتل كما رواه البيهقي (أركانها) ستة (عجل ومحتال ومحال عليه ودينان) دين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه (وصيعة) وكلها تؤخذ مما يأتي (وشرط لها) أى للحوالة أى لصحتها (رضا الأولين) أى المحيل والمحتال بلفظ أو ما في معناه مما يأتي في الضمان لأنهما العاقدان فهي بيع دين بدين يجوز للحاجة لارضا المحال عليه لأنه محل الحق فلصاحبه أن يستوفيه بغيره (وشرط) (ثبوت الدينين) ولو متقومين فلا تصح بمن لادين عليه ولا على من لادين عليه وإن رضى لعدم الاعتياض إذ ليس على المحيل شيء يجعل عنه عوضا ولا على المحال عليه شيء يجعل عوضا عن حق المحتال وتصريحى باشتراط ثبوت الدينين المفيد للصورتين المذكورتين أولى من اقتصاره على الثانية وإن فهم منها الأولى بالأولى (وصحة اعتياض عنهما) اللازم لها لزومها ولو ما لا وهو ما اقتصر عليه الأصل (كشمن) بعد اللزوم أو قبله فصحة الحوالة به وعليه لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه كدين السلم ودين الجعالة قبل الفراغ (وتصح) الحوالة (بنجم كتابة) للزومها من جهة السيد والمحال عليه مع صحة الاعتياض عنه كما سيأتي بخلاف الحوالة عليه لأن للمكاتب إسقاطه متى شاء لعدم لزومه من جهته (وشرط) (علم بالدينين) الدين المحال به والمحال عليه (قدرا) كعشرة (وصفة) وجنسا كما فهم بالأولى كذهب وقضة وحلول وأجل وصحة وكسر وجودة ورداءة (وتساويهما) في الواقع وعند العاقلين (كذلك) أى قدرا وصفة وجنسا لأن الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وإنما هي معاوضة إرفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الارتفاق والعلم عا ذكر كما في القرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به وأعليه كإيل الديه ولا مع اختلافهما قدرا أو وصفة أو جنسا ولا مع الجهل بتساويهما فلم أنه لو كان لبكر على زيد خمسة ولزيد على عمرو عشرة فأحال زيد بكرة بخمسة منها صح ولو كان بأحد الدينين توثيق برهن أو ضمان لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق بل يسقط التوثيق ويفارق عدم سقوطه بانتقاله للوارث بأن الوارث خليفة المورث فيما ثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويبرأ بها) أى بالحوالة (عجل) عن دين المحتال (ويسقط دينه) عن المحال عليه (ويانزم دين محتال محالا عليه) أى يصير نظيره في ذمته (فإن تعذر أخذه) منه بفلس أو غيره كجحد وموت (لم يرجع على عجل) كما لو أخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (وإن شرط يساره) أى المحال عليه (أو جهله) فإنه لا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لأنه مقصر بترك الفحص ولو شرط الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة (ولو فسخ بيع) جيب أو غيره كإقالة وتحالف فهو أعم من قوله جيب (وقد أحال مشتر) بائعا (شمن بطلت) أى الحوالة لا رهناع الثمن بانفساخ البيع وفرقوا بينه وبين ماله أجالها بصداقها ثم انفسخ النكاح حيث لا تبطل الحوالة بأن الصداق أثبت من غيره (لا) إن أحال (بائع به) على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث بخلافه في الأولى سواء أقبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع للمشتري على البائع وإلا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع إلا بعد القبض وجهان أحدهما الثاني (ولو أحال بائع شمن رقيق) على المشتري (فاتفق البيعان والمحتال على حريته) مثلا (أو ثبتت يمينه) شهدت حسبة أو أقامها الرقيق أو من لم يصرح قبل من ذكر بالملك (لم تصح الحوالة) لعدم صحة البيع فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان (فإن كذبهما المحتال) في الحرية (ولا يمينه) بها (فلسكن) منهما (تحليفه على نفي العلم) بها (وبقيت) أى الحوالة فيأخذ المالك من المشتري ويرجع للمشتري على البائع المحيل لأنه قضى دينه بإذنه الذي تضمنته الحوالة وإن قال ظلمنى المحتال بما أخذه

﴿ باب الحوالة ﴾

أركانها عجل ومحتال
ومحال عليه ودينان
وصيعة وشرط لها رضا
الأولين وثبوت الدينين
وصحة اعتياض عنهما
كشمن وتصح بنجم
كتابة وعلم بالدينين
قدرا وصفة وتساويهما
كذلك ويبرأ بها عجل
ويسقط دينه ويلزم
دين محتال محالا عليه
فإن تعذر أخذه لم يرجع
على عجل وإن شرط
يساره أو جهله ولو فسخ
بيع وقد أحال مشتر شمن
بطلت لا بائع به ولو أحال
بائع شمن رقيق فاتفق
البيعان والمحتال على
حريته أو ثبتت يمينه لم
تصح الحوالة فإن
كذبهما المحتال ولا يمينه
فلكل تحليفه على نفي
العلم وبقيت

(ولو اختلفا) أي الدين والدائن في أنه (هل وكل أو أحال) بأن قال الدين وكلتك لتقبض لي قال الدائن بل أحلتني أو قال للدين أردت بأحلتك الوكالة قال الدائن بل أردت الحوالة أو قال أحلتك قال بل وكلتني أو قال الدائن أردت بأحلتك الوكالة قال بل أردت الحوالة (حالف منكر الحوالة) فيصدق للدين في الأولين والدائن في الآخرين لأن الأصل بقاء الحقيقين والآخر من الآخرين من زيادتي (لامع اتفاق منهما على لفظها) أي الحوالة (ولم يحتمل) لفظها (وكالة) كقولها أحلتك بالمائة التي لك على عمر و فلا يخلف منكر الحوالة لأن هذا لا يحتمل لإحقيتها فيحلف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث حلف للدين اندفعت الحوالة وبانكار الدائن الوكالة انزل فليس له قبض وإن كان قبض المال قبل الحلف برىء الدافع له لأنه وكيل أو محتال ووجب تسليمه للمحالف وحقه عليه باقي وحيث حلف الدائن اندفعت الحوالة ويأخذ حقه من الدين ويرجع به للدين على المحال عليه كما اختاره ابن كعب وغيره .

(باب الضمان)

وهو لغة الالتزام وشرعا يقال للالتزامين ثابت في ذمة الغير أو إحضار عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك ويسمى للترزم لذلك ضمانا وزعما وكفيل أو غير ذلك كما بينته في شرح الروض وغيره والأصل في ذلك قبل الإجماع أخبار تكبر الزعيم غارم رواء الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم بإسناده صحيح أنه عليه السلام عمل عن رجل عشرة دنانير (أركانه) في ضمان الذمة خمسة (مضمون عنه) (مضمون له) (و) (مضمون فيه) (وصيغة وضامن وشرط فيه) أي الضامن (أهلية تبرع) هو أولى من تعينه بالرشد (واختيار) هو من زيادتي فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجر عليه ومحجور فليس كشرائه في الذمة وإن لم يطالبه إلا بدفك الحجر لامن محي ومحجور وسفيه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق ومكره ولو لم يكره سيده (وصح ضمان رقيق) مكاتب أو غيره (بإذن سيده) لاخير إذنه كمنكاحه (لأنه) من زيادتي أي لاضمانه لسيده لأن ما يؤدى منه ملكه ويؤخذ منه حصة ضمان المكاتب لسيده وكالرقيق للبعض إن لم تكن مهيأة أو كانت وضمن في نوبة السيد (فإن عين الأداء جهة) ككسبه ومال تجارة يده فذلك (والإلا) بأن اقتصر على الإذن له في الضمان (فما يكسب بعد إذن) في الضمان (ومما يبد مأذون) له في تجارة كما في المهر وإن اعتبر ثم كسبه بعد النكاح لا بعد الإذن فيه والفرق أن مؤن النكاح إنما يجب بعده وما يضمن ثابت قبل الضمان فلو كان عليه دين فإن حجر عليه القاضي لم يؤد لما يده وإلا فلا يؤدى إلا بما فضل عنها (و) شرط (في المضمون له) وهو الدائن (معرفة) أي معرفة الضامن عينه للثأبوت الناس في استيفاء الدين تشديد أو تسهلا أو أنفى ابن الصلاح بأن معرفة وكيله كعرفته وابن عبد السلام وغيره بخلافه وهو الأوجه (لارضاه) لأن الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاهدات (ولا) رضا (المضمون عنه) وهو الدين (و) لا (معرفة) لجواز التبرع بأداء دين غيره بغير إذنه ومعرفة فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن (و) شرط (في المضمون فيه) وهو الدين ولو منفعة (ثبوته) ولو باعتراف الضامن فلا يصح الضمان قبل ثبوته كنفقة الخد لأنه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة وبذلك علم شرط للمضمون عنه وهو كونه مدينا (وصح ضمان درك) ويسمى ضمان عهدة (بعد قبض ما يضمن كأن ضمن لمشتري الثمن أو لبائع البيع إن خرج مقابله مستحقا أو معييا) ورد (أو ناقصا لنقص صفة) شرطت (أو منجبة) بفتح الصاد ورد وذلك للحاجة إليه وماوجه به القول يطلانه من أنه ضمان مالم يجب أحجب عنه بأنه إن خرج المقابل كما ذكرتين وجوب رد للمضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري ومسئلة ضمان للبيع مع نقص الصفة من زيادتي وقولي كأن أولى من قوله وهو أن لشموله ما لو ضمن بعض الثمن أو البيع إن خرج بعض مقابله مستحقا أو معييا أو ناقصا

ولو اختلفا هل وكل أو أحال
أحال حلف منكر الحوالة
لامع اتفاق على لفظها
ولم يحتمل وكالة .

(باب الضمان)
أركانه مضمون عنه وله
وفيه وصيغة وضامن
وشرط فيه أهلية تبرع
واختيار وصح ضمان
رقيق بإذن سيده لاله
فإن عين الأداء جهة
والأول ما يكسبه بعد
إذن ومما يبد مأذون
وفي المضمون له معرفته
لأرضاه ولأرضاء المضمون
عنه ومعرفة وفي
المضمون فيه ثبوته
وصح ضمان درك بعد
قبض ما يضمن كأن
ضمن لمشتري الثمن أو لبائع
البيع إن خرج مقابله
مستحقا أو معييا أو ناقصا
لنقص صفة أو منجبة

لنقص ما ذكر (و) شرط فيه أيضا (لزمه ولو مالا كضمن) بعد لزومه أو قبله فيصح ضمانه في مدة الخيار لأنه
 يدل على اللزوم بنفسه وشرط قبوله لأن يتبرع به فيخرج القود وحده القذف ونحوهما وخروج باللازم غيره
 كدين جالة ونجم كتابة فلا يصح ضمانه (وعلم) للضامن (به) جنسا وقدرًا وصفة وعينا فلا يصح
 ضمان مجهول شيء منها لأنه إثبات مال في الذمة بعقد فأشبه البيع ونحوه سواء المستقر وغيره كدين السلم
 ونحن البيع قبل قبض للبيع (إلا في أبلدية) فيصح ضمانها مع الجهل بصفاتها لأنها معلومة السن والعدد
 ولأنه قد اغتفر ذلك في إثباتها في ذمة الجاني فيغترق الضمان ويرجع في صفاتها إلى غالب إبل البلد
 (كإبراء) في أنه يشترط فيه العلم بالمبرأ منه فلا يصح من مجهول بناء على أنه عليك الدين ما في ذمته فيشترط
 علم حابه إلا في إبل اللدية فيصح الإبراء منها مع الجهل بصفاتها لما مر (ولو ضمن) كأن قال ضمنت ممالك
 على زيد (من درهم إلى عشرة صح) لانتفاء التعرُّب ذكر الغاية (في تسعة) إدخالاً للطرف الأول فقط
 لأنه مبدأ الالتزام (كإقرار ونحوه) كإبراء ونذر فإن كلاهما يصح في مثل ذلك في تسعة وقولي ونحوه
 من زيادتي ومستقلة الإقرار ذكرها الأصل في بابه (وتصح كفالة عين مضمونة) بصب أو غيره أي كفالة ركها
 إلى مال الكفاة وهذه من زيادتي (وبدن غائب) ولو عسافة قصر (و) بدن (من يستحق حضوره مجلس حكم)
 عند الاستعانة (لحق لله تعالى) (مالي أو) (لحق لأدبي) ولو عقوبة للحاجة إلى ذلك بخلاف عقوبة الله
 تعالى وذكر الضابط من زيادتي وإما تصح كفالة بدن من ذكر (بإذنه) ولو بئائه وإلغاف مقصودها
 من إحضاره لأنه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ (ولو) كان من ذكر (صيا ومجنونا) بإذن وليها
 لأنه قد يستحق إحضارها لإقامة الشهادة على صورتها في الاتلاف وغيره ويطلب الكفيل وليها
 إحضارها عند الحاجة إليه (ومجنوسا) وإن تندر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للعسر ضمان المال
 (وسيتا) قبل دفعه (ليشهد على صورته) إذا تحمل الشهادة عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه قال في الطلب
 ويظهر اشتراط إذن الوارث إذا اشترطنا إذن الكفول وظاهر أن محله فيمن يعتبر إذنه وإلا فالمعتبر إذن
 وليه (فإن كفيل) بفتح الفاء أفصح من كسرها (بدن ما عليه مال شرط لزومه لا علم به) لعدم لزومه للكفيل
 وكالبدن الجزء الشائع ككثته والجزء الذي لا يعيش بدونه كراشه (ثم إن عين محل تسليم) في الكفالة
 فذلك (أو لا) أي وإن لم يسه (فمحله) يتعين كافي السلم فيها (ويبرأ كفيل بتسليمه) أي الكفول (فيه)
 أي محل التسليم المذكور وإن لم يطلب به لقيامه بما لزمه (بلا حائل) كغلب يمنع الكفول له منه
 منع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل فإن أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول إن كان له غرض في
 الامتناع وإلا فالظاهر كما قال الشيخان لزوم القبول فإن امتنع رفعه إلى حاكم يقبض عنه فإن فقد أشهد
 شاهدين أو تسلمه (كتسليمه نفسه عن) جهة (كفيل) فإن الكفيل يبرأه حيث لا حائل كما يبرأ الضامن
 بأداء الأصل فلا يكفي مجرد حصوله ولا تسليمه نفسه مع وجود حائل والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادتي
 ولو سلمه أجنبي عن جهة الكفيل بى إن كان بإذنه أو قبله الدائن (فإن غاب لزمه إحضاره إن أمكن) بأن
 عرف محله وأمن الطريق ولا حائل ولو كان بمسافة القصر فإن لم يمكن ذلك لم يلزمه إحضاره لمجزءه وتعبيره
 بأن أمكن أولى من تعبيره بما ذكره (ويعمل مدته) أي مدة إحضاره بأن يعمل مدة ذهابه وإيابه على العادة
 وظاهر أنه إن كان السفر طويلاً أمهل مدة إقامة السافر وهي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج (ثم إن)
 مضت المدة المذكورة (لم يحضره حبس) إلى أن يتعدرا حضور الكفول بموت أو غيره أو يوفى الدين
 فإن وفاه ثم حضر الكفول قال الأسنوي فالنتيجة أن له الاسترداد (ولا يطلب كفيل بمال) ولا عقوبة كافهم
 بالأولى وإن فات التسليم بموت أو غيره لأنه لم يلزمه وهذا أهم وأولى من قوله إذا مات ودفن لا يطلب الكفيل
 بالمال (ولو شرط أنه يخرمه) أي المال ولو لمع قوله وإن فات التسليم للكفول (لم تصح) الكفالة لأن ذلك خلاف

ولزومه ولو مالا كضمن
 وعلم به إلا في إبل دية
 كإبراء ولو ضمن من
 درهم إلى عشرة صح
 في تسعة كإقرار ونحوه
 وتصح كفالة عين
 مضمونة وبدن غائب
 ومن يستحق حضوره
 مجلس الحكم لحق لله
 مالي أو لأدبي بإذنه ولو
 صيا ومجنونا ومجنوسا
 وميتا ليشهد على صورته
 فإن كفيل بدن من
 عليه مال شرط لزومه
 لا علم به ثم إن عين محل
 تسليم وإلا فمحله وأويرأ
 كفيل بتسليمه فيه بلا
 حائل كتسليمه نفسه
 عن كفيل فإن غاب
 لزمه إحضاره إن أمكن
 ويعمل مدته ثم إن لم
 يحضره حبس ولا
 يطلب كفيل بمال ولو
 شرط أنه يخرمه لم تصح

مقتضاها (و) شرط (في الصيغة) للضمان والكفالة (لفظ) صريح أو كناية (يشعر بالتزام) لأن الرضا لا يعرف إلا به وفي معناه الكتابة مع نية وإشارة أخرى من ضفمة (كضمنت دينك عليه) أي على فلان (أو تحملته أو تقلدته أو تكفلت يده أو أتاها بالمال) (المهود) (أو باحضار الشخص) (المهود) (ضامن أو كفيل) أو زعيم وكلها صرايح بخلاف دين فلان إلى ونحوه وأما ما لا يشعر بالتزام نحو أودى المال أو أحضر الشخص وخلا عن قرينة فليس بضمان بل وعد (ولا يصحان) أي الضمان والكفالة (بشرط براءة أصيل) لخالفته مقتضاها والتصريح بالثانية من زيادتي (ولا تعليق) نحو إذا جاء الغد فقد ضمنت ما على فلان أو كفلت يده (ولا توقيت) نحو أنا ضامن ما على فلان أو كفيل يده إلى شهر فإذا مضى برئت وهذه بالنسبة للضمان من زيادتي (ولو كفيل) بدن غيره (وأجل إحضار) له (ب) أجل (معلوم صح) للحاجة نحو أنا كفيل بفلان أحضره بعد شهر (كضمان حالا مؤجلا به) أي بأجل معلوم فإنه يصح ويثبت الأجل في حق الضامن (وعكسه) أي ضمان للؤجل حالا وذلك لأن الضمان تبرع فيحتمل فيه اختلاف الدينين في الصفة للحاجة (ولا يلزم) الضامن (تعجيل) للمضمون وإن التزمه حالا كالأصل ولو ضمن المؤجل إلى شهر مؤجلا إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلا وعكسه فكضمان المؤجل حالا (ولمستحق) للدين سواء أكان هو للمضمون له أم وارثه (مطالبة ضامن وأصيل) بالدين بأن يطالبهما جميعا أو يطالب أيهما شاء بالجميع أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر يباقيه أما الضامن فلينجز الزعيم غارم وأما الأصيل فلأن الدين باق عليه (ولو يرى) أي الأصيل من الدين بأداء أو إبراء أو غير ذلك فهو أعم من قوله ولو أبرأ الأصيل (يرى ضامن) منه لسقوطه (ولا عكس في إبراء) أي ولو يرى الضامن بإبراء الأصيل لأنه اسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين كفك الرهن بخلاف ما لو يرى بغير إبراء كأداء (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه) لأن ذمته خربت دون الحلي فلا يحل عليه لأنه قد رفق بالأجل فإن كان لليت الأصيل للضامن أن يطالب المستحق بأخذ الدين من تركته أو إرائته أو لأن التركة قد تهلك فلا يجد مرجعا إذا غرم وإن كان لليت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الإذن في الضمان قبل حلول الأجل (ولضامن يأذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء إن طوالب) كما أنه يغرره إن غرم بخلاف ما إذا لم يطالب لأنه لم يتوجه إليه خطاب ولم يغرر شيئا ولا يحبس الأصيل وإن حبس ولا يرسم عليه (و) له إذا غرم من غير سهم الفارمين (رجوع عليه) أي على الأصيل وإن لم يأذن في الأداء لأنه لا يفي سببه بخلاف ما لو أذن له في الأداء دون الضمان لارجوع له لأن الأداء سببه الضمان ولم يأذن فيه نعم إن أذن في الأداء بشرط الرجوع رجع ولو ادعى على زيد وغائب ألفا أو مائة مائة مائة بالاذن وأقام بذلك بينة وأخذ الألف من زيد فإن لم يكذب البينة رجع على الغائب بنصفها وإلا فلا لأنه مظلوم بزعمه فلا يرجع على غير ظالمه ويقوم مقام الإذن والضمان أداء الأب والجدين محجورهما بنية الرجوع كما قاله القفال وغيره (ولو صالح عن الدين) المضمون (بإدائه) كأن صالح عن مائة ببعضها أو بثوب قيمته دونها (لم يرجع إلا بما غرم) لأنه الذي بذله نعم لو ضمن ذمي لذمي ديني على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يرجع وإن قلنا بالمرجوع وهو سقوط الدين لتعلقها بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده وحوالة الضامن المضمون له كالأداء في ثبوت الرجوع وعدمه كافي الروضة وأصلها وخرج بصالح مالو باعه الثوب بمائة أو بالمائة المضمونة فإنه يرجع بها لا بقيمة الثوب وتعبير عما دونه أعم بما عبر به (ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجع) وإن لم شرط الرجوع للعرف بخلاف ما إذا أداء بلا إذن لأنه متبرع وفارق مالو وضع طعامه في فم مضطرب بلا إذن قهرا أو وهو مغمى عليه حيث يرجع عليه لأن عليه استنقاذ مهجته (ثم إنما يرجع مؤد) ولو ضامنا (إذا أعهد بأداء ولورجلا ليحلف معه) لأن ذلك حجة وإن بان فسق الشاهد (أو أدى بحضرة مدين) ولو لمع تكذيب الدائن لعلم للدين بالأداء وهو مقصر بترك

وفي الصيغة لفظ يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحملته أو تقلدته أو تكفلت يده أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا تعليق ولا توقيت ولو كفل وأجل إحضار بمعلوم صح كضمان حال مؤجلا به وعكسه ولا يلزم تعجيل والمستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو يرى يرى ضامن ولا عكس في إبراء ولو مات أحدهما حل عليه ولضامن يأذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء إن طوالب ورجوع عليه ولو صالح عن الدين بإدائه لم يرجع إلا بما غرم ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجع ثم إنما يرجع مؤد إذا شهد بأداء ولورجلا ليحلف معه أو أدى بحضرة مدين.

الإشهاد (أو) في غيبته لكن (صدقه دائن) لسقوط الطلب باقراره الذي هو أقوى من البينة أما إذا أدى في غيبته بالإشهاد ولم يصدقه الدائن فلا رجوع له وإن صدقه الدين لأنهم ينتفع بأدائه لبقاء طلب الحق وذكر هذه والتي قبلها بالنسبة للوذي بلا ضمان من زيادتي ولو أذن الدين للوذي في ترك الإشهاد تركه وصدق على الأداء رجع .

(كتاب الشركة)

بكسر الشين وإسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء واسكانها وهي لغة الاختلاط وشرع ثابت الحق في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشيوخ هذا الأولى أن يقال هي عقد يقتضي ثبوت ذلك والأصل فيها قبل الإجماع خبر السائب بن يزيد أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البيعة واقتصر بشركنه بعد البيعة وخبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما رواها أبو داود والحاكم وصحح إسنادهما (هي) أنواع أربعة (شركة أبدان بأن يشتركا) أي اثنان (ليكون بينهما كسبهما) أي بينهما متساويا كان أو متفاوتا مع اتفاق الحرفة تخاطين أو اختلافها تخياط ورفاء (و) شركة (مفاوضة) بفتح الوار من تفاوضا في الحديث شرعافيه جميعا وذلك بأن يشتركا (ليكون بينهما كسبهما) أي بينهما متساويا كان أو متفاوتا (وعليهما ما يفرم) بسبب غصب أو غيره (و) شركة (وجوه) بأن يشتركا (ليكون بينهما) بتساو أو تفاوت (رجع ما يشترياه) بمؤجل أو حال (لهما) ثم يبيعهان وتعبيري بذلك أعم مما عبر به (و) شركة (عنان) بكسر العين على المشهور من عن الشيء ظهر أو من عنان الدابة (وهي الصحيحة) دون الثلاثة الباقية فباطلة لأنها شركة في غير مال كالشركة في احتطاب واصطياد ولكثره القرار فيها لا يساوي شركة المفاوضة نعم إن نوي بالمفاوضة وفيها مال شركة العنان صحت (وأركانها) أي شركة العنان خمسة (عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها) أي الصيغة (لفظ) صريح أو كناية (بشعر يأذن) وفي معناه ماصر في الضمان والمعنى يأذن لمن يتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في تجارة) فلا يكفي فيه اشتراكنا لقصور اللفظ عنه لاحتمال أن يكون إخبارا عن حصول الشركة وتعبيري بالتجارة أولى من تعبيره بالتصرف (و) شرط (في العاقدين أهلية توكيل وتوكل) لأن كلامهما وكيل عن الآخر فإن كان أحدهما هو للتصرف اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعمى كما قاله في الطلب (وفي العقود عليه كونه مثليا) نقدا أو غيره ولو دراهم مغشوشة استمر في البلدر واجها فلا يصح في متقوم غير ما يأتي إذ لا يتحقق فيه ما ذكر بقولي (خلط) بعضه ببعض (قبل عقد بحيث لا يتميز) ليتحقق معنى الشركة فلا يكفي الخلط بعد العقد ولو بمجلسه فيعاد العقد ولا خلط لا يمنع التمييز بخلط دراهم بدنانير أو مكسرة بصحاح وقولي قبل عقد من زيادتي (أو) كونه (مشاعا) ولو متقوما كان ورثاءه واشترياه أو باع أحدهما بعض عرضه بعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلث لأن القصد بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ من الخلط وظاهر أنه لا بد أن يكون الإذن بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما بعده (لا تساو) للثانين قدرافلا يشترط إذ لا يحذور في تفاوتهما إذ الربح والخسر على قدرهما (ولا علم بنسبة) أي بقدرها بينهما هو النصف أم غيره (عند عقد) إذ لا يمكن معرفتها بعد مراجعة حساب أو غيره فلهما التصرف قبل العلم لأن الحق لا يندوهما فان لم يمكن معرفتها بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر وعلما النسبة كان وضع أحدهما دراهم في كفة ميزان ووضع الآخر مقابلهامثلها وخلطاصحت (و) شرط (في العمل مصلحة بحال وتقدير) نظر للعرف (فلا يبيع شمن مثل وشم راغب بأزيد) ولا يبيع نسيئة ولا يغير تقديره البيع ولا يتصرف بغير فاحش (ولا يسافر به ولا يضعه) بضم أوله وسكون ثانيه أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا (بلا إذن) في الجميع فان سافر به أو أبعده بلا إذن ضمن أو باع شيء من

البقية بلا إذن صح في نصيه فقط وانصحت الشركة في البيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك
وتعبري بمصلحة أولى من قوله بلا ضرر لاقتضائه جواز البيع ضمن الثلث مع رغب زيادة ومن قول المحرر
بنبطة لاقتضائه للتح من شراء ما يتوقع ربحه إذا تبطلت إتمامه تصرف فيما يبيع عاجل له بال (ولكل)
من الشريكين (نسخها) أي الشركة متى شاء كالوكالة (وينزلان) عن التصرف (بما ينزل به الوكيل)
كوبت أحدهما وجنونه وإغماؤه وغيرها مما يأتي في الوكالة واستثنى في البحر إغماؤه لا يسقطه فرض صلاة
فلا يفسخ به لأنه خفيف قاله ابن الرضا وتعبري بما ذكر أعظم وأولى من قوله وينزلان بفسخهما وتفسخ
بعونه أحدهما وجنونه وإغماؤه (لا عازل) فلا ينزل (بمضله للآخر) فيتصرف في نصيب للغزول
فإن أراد الآخر عزله فليزله (والربع والحشر بقدر المالكين) باعتبار القيمة لا الأجزاء (وإن) تفاوت
الشريكان في العمل أو (شرطا خلافه) بأن شرطا التساوي فيهما مع التفاوت في المال أو عكسه
أو شرطا بما بقدر المملين عملا بقضية الشركة (وتنهد) أي الشركة (به) أي بشرط خلافه مخالفة ذلك
موضوعها (فلكل) منهما (على الآخر أجره عمله) كما في القراض القاسد نعم لو تساوى في المال
وشرطا الأقل لأن أكثرهما يرجع بالزائد لأنه عمل متبرعا (وتنهد التصرف) منها للذن (والشريك
كمودع) في أنه أمين فيصدق يمينه في الرد إلى شريكه وفي الحشر والتلف ويأتي هنا في دعوى التلف
ما يأتي ثم وسياق ما وتعبري بما ذكر أولى مما عبر به (وحلف) الشريك فيصدق (في) قوله
(اشترته) لي أول الشركة (أو أن ما يدي لي أول الشركة) لأنه أعلم بقصد في الأولى وعملا باليد في الثانية
بفسخها (لا في) قوله (اقتسمنا وصار) ما يدي (لي) مع قول الآخر لا بل هو مشترك فالمصدق للسكر
لأن الأصل عدم القسمة وذكر التحليف من زياد.

(كتاب الوكالة)

هي فتح الواو وكسرهما لغة التفويض والحفظ وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فبما يقبل النيابة
ليفعله في حياته والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فاجتنبوا حكام أهل الآية وخبر الصحاحين أنه صلى
الله عليه وسلم بث السعاة لأخذ الزكاة والحاجة داعية إليها فهي جائزة بل قال القاضي وغيره إنها مندوب
إليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (أركانها) أربعة (موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وشرط
في الموكل صحة مباشرته للموكل فيه) وهو التصرف للأذن فيه وإلا فلا يصح توكله لأنه إذا لم يقدر على
التصرف بنفسه فبنائه أولى (غالبا) هو ونظيره الآتي أولى مما عبر به واستثنى من الطرد
كظافر حقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد مأذون له وصفيه مأذون له في نكاح
ومن العكس كالأعمى يوكل في تصرف وإن لم تصح مباشرته له بالضرورة وهذا مذكور في الأصل وكحرم
يوكل حلالا في النكاح بعد التحلل أو يطلق وكحرم يوكله حلالا في التوكيل فيه (فيصح توكل ولي) عن
نفسه أو مولييه في حق مولييه من صبي ومجنون وصفيه كآب وجد في التزويج والمال ووصي وقيم في المال
فلم أنه لا يصح توكل صبي ومجنون ومغنى عليه وأنه يصح توكل السفه بما يستقبل به من التصرف وأنه
لا يصح توكل المرأة في نكاح ولا المحرم فيه في غير ما صرح لعدم صحة مباشرته له ولو أذنت لوليها بصيغة التوكيل
كوكلتك في تزويجي صح كإلى البيان عن النص وصوبه في الروضة وتعبري بما ذكر أعظم من قوله توكل
الولي في حق الطفل (و) شرط (في الوكيل صحة مباشرته التصرف) للأذن فيه (لنفسه) وإلا فلا يصح
توكله لأنه إذا لم يقدر على التصرف لنفسه فليزله أولى فلا يصح توكل صبي ومجنون ومغنى عليه ولا توكل
امرأة في نكاح ولا محرم ليعقده في إحرامه وخرج بقولي (غالبا) ما استثنى كالمرأة فتوكل في طلاق غيرها
والسفيه والعبد وهو مذكور في الأصل فيتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الوالي والسيد لا في إيجابه والمصبي

ولكل فسخها وينزلان
بما ينزل به الوكيل
لا عازل بمضله للآخر
والربع والحشر بقدر
المالكين وإن شرطا
خلافه ففسخه فلكل
على الآخر أجره عمله
وتنهد التصرف والشريك
كمودع وحلف
في اشترته وأن ما يدي
لي أو للشركة لا
في اقتسمنا وصار لي
(كتاب الوكالة)
أركانها موكل ووكيل
وموكل فيه وصيغة
وشرط في الموكل صحة
مباشرته للموكل فيه
غالبا فيصح توكل ولي
وفي الوكيل صحة
مباشرته التصرف لنفسه
غالبا

الأمون فيتوكل في الإذن في دخول وإصال هدية وإن تصح مباشرة له بلا إذن وهو مذكور في الأصل (و) شرطية (تعيينه) فلو قال لاثنين وكلت أحدهما كذا لم يصح وهذا من زيادتي نعم لو قال وكلتك في بيع كذا مثلاً وكل مسلم صح فيما يظهر وعليه العمل (و) شرط (في الوكل فيه أن يملكه للوكل) حين التوكيل (فلا يصح) التوكيل (في بيع ما سيملكه وطلاق من سينكحها) لأنه إذا لم يباشر ذلك بنفسه فكيف يستنيب غيره (الإتباع) من زيادتي فصيح التوكيل ببيع ما لا يملكه تبعاً للمالك كما نقل عن الشيخ أبي حامد وغيره ويصح عين يملكها وأن يشتري له بشئها كذا على الأشهر في الطلب وقياس ذلك صحة توكيله بطلاق من سينكحها تبعاً لمنكوحه ونقل ابن الصلاح أنه يصح التوكيل ببيع ثمرة شجرة قبل إثمارها ويوجه بأنه مالك لأصلها (وأن يقبل نيابة فيصح) التوكيل (في) كل (عقد) كبيع وهبة (و) كل (فسخ) كما قاله ورد بهيب (وقبض وإقباض) لدين وعليه اقتصر الأصل ولعين مضمونة وغير مضمونة على ما جزم به في الأنوار قال لكن إقباضها الغير مال كباشر إذنه مضمن والقرار على الثاني وقال التولي وغيره لا يصح التوكيل في إقباضها إذ ليس لغيرها مال كمالها وقضية كلام الجوزي أنه يصح أن يوكل أحداً من عياله للعرف (وخسومة) من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا (وعملك مباح) كإحياء واصطيد لأن ذلك أحد أسباب الملك كالشراء فيملكه الوكل إذا قصد الوكيل له (واستيفاء عقوبة) لآدمي وعليه اقتصر الأصل وألله كفود وحذف وحذفنا وشرب ولو في غيبة الوكل (لا) في (إقرار) أي لا يصح التوكيل فيه بأن يقول لغيره وكلتك لتقر عنى لقائل بكذا فيقول الوكيل أقمرت عنه بكذا أو جعلته مقراً بكذا لأنه إخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن الوكل يكون مقراً بالتوكيل على الأصح في الروضة لإشعاره بثبوت الحق عليه (و) لافي (التقاط) كافي الاعتناء تقليداً لشأبه الولاية على شأبه الاكتساب وهذا من زيادتي (و) لافي (عبادة) كملاة وطهارة حدث لأن مباشرها مقصود بعينه ابتلاء (إلا في نسك) من حج أو عمرة ويندرج فيه توابه كركعتي الطواف (ودفع نحو زكاة) ككفارة (ودفع نحو أضحية) كعقيقة لما ذكر في أبوابها وتعبيري بالنسك أعم من تعبيره بالحج ونحوه في الوضوعين من زيادتي (ولا) في (شهادة) إلحاقاً لها بالعبادة لا اعتبار لفظها مع عدم توقعها على قبول وهذا غير محتمل الجائز باستراء أو نحوه كسأني بيانه (و) لافي (نحو ظهار) كقتل وقذف لأن حكمها يختص بمرتبتها ولأن الطلب في الظهار معنى الجمين لتعلقه بألفاظ وخصائص كاليمين وصورة أن يقول أنت على موكلتي كظهر أمه أو جعلت موكلتي مظهراً منك (و) لافي نحو (عين) كإبلاء ولعان ونذر وتديروا وتعلق طلاق وعق إلحاقاً لليمين بالعبادة لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى وإن كانت بالله وفي معناها البقية ونحوه من زيادتي (وأن يكون) للوكل فيه (معلوم ولو بوجه ك) وكلتك في (بيع أموال وعق أرقائي) وإن لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الفرر فيه (لا) في (نحو كل أموري) ككل قليل وكثير أو فوضت إليك كل شيء أو بيع بعض مالي لأن في ذلك غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتاله بخلاف ما لو قال أبرئ فلاناً عن شيء من مالي فيصح ويبرئ عنه عن أقل شيء منه صرح به التولي وغيره وقضية كلامهم عدم الصحة في نحو كل أموري وإن كان تابعا لمعين وقد يفرق بينه وبين ما زدته فيما مر لأن التابع ثم معين بخلافه هنالك السكن الأوفق بما مر من الصحة في قولي وكلتك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر (ويجب في) توكيله في (شراء عبد يان نوعه) كتركى وهندى ويان صنفه إن اختلف النوع اختلافاً ظاهراً (و) في شراء (دار يان محلة) أي الحارة (وسكة) بكسر السين أي الزقاق قليلاً للفرر ويان البلدي يؤخذ من يان المحلة (لا) يان (شمن) في الستين فلا يجب لأن غرض الوكل قد يتعلق بأحد من ذلك فبما كان أو خسراناً محل يان ما ذكر إذا لم يقصد التجارة والإفلاح يجب يان شيء من ذلك بل يكفي اشتريه إذا ما شئت من العروض أو ما رأيت مصلحة (و) شرط (في الصيغة لفظ موكل) ولو بنائبه (يشترى رضاه) وفي معناه ما مر

وتعيينه، وفي للوكل فيه
أن يملكه للوكل فلا
يصح في بيع ما سيملكه
وطلاق من سينكحها
إلا تبعاً وأن يقبل نيابة
فيصح في عقد وفسخ
وقبض وإقباض وخسومة
وعملك مباح واستيفاء
عقوبة لإقرار والتقاط
وعادة إلا في نسك
ودفع نحو زكاة وذبح
نحو أضحية ولا شهادة
ونحو ظهار ويمين وأن
يكون معلوماً ولو بوجه
كبيع أموال وعق
أرقائي لنحو كل أموري
ويجب في شراء عبد
يان نوعه ودار يان
محلة وسكة لا يان وفي
الصيغة لفظ موكل
يشترى رضاه .

في الضمان (كوكلتك في كذا) أو بيع (كذا كسائر العقود والأول إيجاب والثاني قائم مقامه أما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظاً أو نحوه إيجاباً للوكيل بالإباحة أما قبوله معنى وهو عدم رد الوكالة فلا بد منه فلو رد فقال لا أقبل أو لا أفضل بطلت ولا يشترط في القبول هنا الفور ولا المجلس (وصح تأقيتها) أي الوكالة نحوه وكلتك في كذا إلى رجب وهذا من زيادتي (و) صح (تعلق) لتصرف نحو وكلتك الآن في بيع كذا ولا يتبعه حتى يحجب رجب لأنه إنما علق التصرف فليس له بيعه قبل مجيئه (لا) تعلق (لها) نحوه إذا جاء رجب فقد وكلتك في كذا فلا يصح كسائر العقود لكن ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه للأذن فيه (ولا) تعلق (لعل) لقساده كتعلق الوكالة (ولو قال وكلتك) في كذا (ومتى عزلت فأنت وكيل صحت) حالاً لأن الإذن قد وجد منجزاً (فإن عزله لم يصروكيلاً) لقساده التعلق (وقد تصرفه) لما مر وهذا من زيادتي .

(فصل) فيما يجب على الوكيل في الوكالة للطلقة والقيدة بالبيع بأجل وما يذكر معهما (الوكيل بالبيع مطلقاً) أي توكيلاً غير مقيد بشيء (كالشريك) فيما مر (فلا يبيع بضمن مثل وثم راغب بأزيد) ولا يبيع نسيتاً ولا يغير بعد البيع نعم إن سافر بما وكل في بيعه إلى بلد بلا إذن وباعه فيها اعتبر بقدره حقاً يبيع فيها به (و) لا (بغبن فاحش) بأن لا يحتمل غالباً بخلاف اليسر وهو ما يحتمل غالباً فيقتصر في بيع ما يساوي عشرة بتسعة محتمل وبثمانية غير محتمل وقولي كالشريك إلى آخره أولى مما عبر به (فلو خالف) فباع على أحده هذه الأنواع (وسلم) للبيع (ضمن) قيمته يوم التسليم ولو مثلياً تعديه بتسليمه يبيع فاسد فيسترده إن بقي وله بيعه بالإذن السابق ولا يضمن عنه وإن تلف البيع غرم الوكيل بدله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من أنه يلزمه البيع بقدر البلد لو كان بالبلد قد إن لزمه البيع بأغلبهما فإن استويا في المعاملة باع بأغلبهما للموكل فإن استويا تخير بينهما فإن باع بهما قال الإمام فيه تردد للأصحاب وللذهب الجواز (ولو وكله لبيع مؤجلاً) وإن أطلق الأجل (وحمل مطلقاً أجل على عرف) في البيع بين الناس فإن لم يكن عرفاً راعى الوكيل الأنفع للموكل ويشترط الإشهاد وحيث قدر الأجل اتبع الوكيل ما قدره للموكل فإن باع بحال أو نقص عن الأجل كان باع إلى شهر ما قال للموكل به إلى شهرين صح البيع إن لم ينه للموكل ولم يكن عليه فيه ضرر كنقص ثمن أو خوف أو مؤنة حفظ وبنهني كما قال الأسنوي حمله على ما إذا لم يمين للمشتري وإلا فلا يصح لظهور قصد الحياة كما يؤخذ مما يأتي في تقدير الثمن [أفرع] لو قال لوكيله بع هذا بكم شئت فله يبعه بغبن فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله يبعه بغير نقد البلد لا بغير ولا إلا بنسيئة أو كيف شئت فله يبعه بنسيئة لا بغبن فاحش ولا بغير نقد البلد أو بما عزوهان فله يبعه بغير وغبن لا بنسيئة (ولا يبيع) الوكيل بالبيع (لنفسه وموئله) وإن أذن له في ذلك لأنه منهم في ذلك بخلاف غيرها كما يؤولده الرشيد وتعيير عو له أعظم من قوله وولده الصغير (وله قبض ثمن) بقيد زده بقولي (حال ثم يسلم البيع) للمعين إن تسلمه لأنهما من مقتضيات البيع (فإن سلم) للبيع (قبله) أي قبل قبض الثمن (ضمن) قيمته وإن كان الثمن أكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد ما غرم أما الثمن للمؤجل فله فيه تسليم البيع وليس له قبض الثمن إذا حل إلا بإذن جديد (وليس لوكيل شراء معيب) لاقتضاء الإطلاق عرفاً بالسليم (فإن اشتراه) بضمن في الذمة أو بعين مال الموكل فهو أعظم من قوله فإن اشتراه في الذمة (جاهلاً) بعينه (وقع) الشراء (للموكل) وإن لم يسأله البيع الثمن كالأشراء بنفسه جاهلاً ولم تكنه من التدارك بالرد بلا ضرر عليه فيه مع أن الوكيل لا ينسب إلى مخالفة لجهله والضرر لاحق به (ولسكل) منهما (والشراء) للمعيب بضمن (في الذمة رده) بالبيع أما للموكل فلا لأنه المالك وأما الوكيل فلا أنه لو لم يكن له رد فربما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لأنه فوري ويبيع الشراء له فيتضرر به (لا إن رضى) به (موكل أو اشتري بعين ماله فلا يرد ووكيل) بخلاف العكس في الأولى وهذا من زيادتي وخرج بحمله لبيع ماله عليه فإن

كوكلتك أو بيع وصح تأقيتها وتعلق لها ولا لعل ولو قال وكلتك ومتى عزلت فأنت وكيل صحت فإن عزله لم يصروكيلاً وقد تصرفه (فصل) الوكيل بالبيع مطلقاً كالشريك فلا يبيع بضمن مثل وثم راغب بأزيد وبغبن فاحش ولو خالف وسلم ضمن ولو وكله لبيع مؤجلاً وصح وحمل مطلقاً أجل على عرف ولا يبيع لنفسه وموئله وله قبض ثمن حال ثم يسلم البيع فإن سلم قبله ضمن وليس لوكيل شراء معيب فإن اشتراه جاهلاً وقع للموكل ولسكل والشراء في الذمة رده لا إن رضى موكل أو اشتري بعين ماله فلا يرد ووكيل .

اشتراء بعين مال للوكل لم يصح الشراء أوفى الذمة وقع له لا للموكل وان ساوى المبيع الثمن (ولو كـل توكل بلا إذن فيما لا يتأتى منه) لسكونه لا يليق به أو كونه عاجزا عنه عملا بالعرف لأن التفويض لثل هذا لا يقصد منه عينه فلا يوكل العاجز إلا في القدر الذي عجز عنه ولا يوكل الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل عن موكله ولو وكله فيما يطيقه فعجز عنه لم يرض أو غيره لم يوكل فيه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله وهو كما قال الأسنوي ظاهر أما ما يتأتى منه فلا يصح التوكيل فيه إلا لعماله على ما اقتضاه كلام الجوزي (وإذا وكل بإذنه فالثاني وكيل للموكل فلا يعزله الوكيل) وإن فسق لأن الموكل أذن له في التوكيل لا في العزل سواء قال وكل عني أو أطلق (فإن قال وكل عنك) ففعل (و) الثاني (وكيل الوكيل) لأنه مقتضى الإذن (فينعزل بعزل) من أحد الثلاثة (وانعزال) بما ينعزل به الوكيل وسيأتي بيانه في فصل الوكالة جائزة فتعبري بذلك أعم من قوله بعزله وانعزاله (وحيث جازله) أي للوكيل (توكيل فليوكل) وجوبا (أميناً) رعاية لمصلحة الموكل (الإين عين له) للموكل للمالك (غيره) أي غير أمين فيتبع تعيينه لأن الحق له.

(فصل) فيما يجب على الوكيل في الوكالة القيدة بغير أجل وما يتبعها لو (أمره يبيع لمعين) من الناس (أوبه) أي بعين من الأموال والتصرح به من زيادتي (أوفيه) أي في معين من زمان أو مكان نحو بيع لزيد بالدينار الذي بيده في يوم كذا في سوق كذا (تعيين) ذلك وإن لم يتعلق به غرض عملاً بالإذن فلو باع لوكيل المعين لم يصح كافي الروضة عن البيان وفي غيرها عن الأصحاب وقياسه عدم الصحة فيما لو قال بع من وكيل زيدا فباع من زيد وانما يتعين السكان إذا لم يقدر الثمن أو نهاء عن غيره والاحراز البيع به في غيره كما نقله في الروضة عن جمع وأقره (فلو أمره) بالبيع (بمائة لميسر بأقل) منها وإن قل (ولا بأزيد) منها (إن نهاء) عن الزيادة للمخالفة (أو عين مشتريا) لأنه ربما قصد إرفاقه والثانية من زيادتي فإن لم ينه ولم يعين للمشتري فله البيع بأزيد لأنه حصل غرضه وزاد خيرا ولا مانع بل إن كان ثم راغب بزيادة لم يحز البيع بدونها كما مر فلو وجدته في زمن الخيار لزمه الفسخ فإن لم يفعل انفسخ البيع (أو) أمره (بشراء شاة موصوفة) بما مر في التوكيل بشراء عبد (بدينار فاشترى به شاتين بالصفة وسأوته إحداها) وإن لم تساوه الأخرى (وقع للموكل) لأنه حصل غرضه وزاد خيرا وإن لم تساوه واحدة منهما لم يقع له وإن زادت قيمتهما على الدينار لفوات ما وكل فيه وتعبيري بما ذكر أولى بما عبر به (ومتى خالفه في بيع ماله) كأن أمره يبيع عبد فباع آخر (أو) في (شراء بعينه) كأن أمره بشراء ثوب بهذا الدينار فاشترى بآخر أو أمره بالشراء في الذمة فاشترى بالمعين (لما) أي التصرف لأن للوكيل لم يأذن فيه ولأنه في الأخيرة من الثانية قد قصد شراء ما وكل فيه على وجه يسلمه وإن تلف المعين (أو) خالف في (شراء في ذمة) كأن أمره بشراء ثوب بخمسة فاشترى بشاة أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار فاشترى في الذمة (وقع) الشراء (للوكيل وإن سمى الموكل) بقلبه أو لفظه ولتسميته للمخالفة في الإذن ولأنه في الثانية أمره بعقد ينفسخ بتلف المعين فأتى بما لا ينفسخ بتلفه ويطلب بغيره ولو قال اشتر بهذا الدينار كذا لم يتعين الشراء بعينه بل بتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة (ولا يصح إيجاب بيعت موكلك) وإن لم يخالف الإذن إذ لم يجز بين التباين مخاطبة (والوكيل) ولو جعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده بل اتعد ويصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لأنه اتفمه بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرهوله (فإن تعدى) كأن ركب الدابة أو لبس الثوب (ضمن) كسائر الأمانة (ولا ينعزل) بالتعدى لأن الوكالة إذن في التصرف والأمانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الإذن بخلاف الوديعة لأنها محض ائتمان فإن باع وسلم للمبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع بيب عليه عاد الضمان (وأحكام عقده) أي الوكيل (كروية) للمبيع (ومفارقة مجلس وتقاضى فيه تتعلق به) لا بالموكل لأنه العاقد حقيقة حتى إن له الفسخ بالخيار وإن أجاز للموكل (ولبائع

ولو كـل توكل بلا إذن
فما لا يتأتى منه وإذا
وكل بإذنه فالثاني وكيل
للموكل فلا يعزله الوكيل
فإن قال وكل عنك
فوكيل الوكيل فينعزل
بعزل وانعزال وحيث
جازله توكيل فليوكل
أميناً إلا إن عين له غيره.
(فصل) أمره يبيع
لمعين أوبه أوفيه تعيين
فلو أمره بمائة لم يسر
بأقل ولا بأزيد إن
نهاء أو عين مشتريا أو
بشراء شاة موصوفة
بدينار فاشترى به
شاتين بالصفة وسأوته
إحداها وقع للموكل
ومتى خالفه في بيع
ماله أو شراء بعينه لما
أو شراء في ذمة وقع
للوكيل وإن سمى
للموكل ولا يصح إيجاب
بيعت موكلك والوكيل
أمين فان تعدى ضمن
ولا ينعزل وأحكام
عقده كروية ومفارقة
مجلس وتقاضى فيه
تتعلق به ولبائع

ولا فلا ان كان معينا
والاطالبه إن لم يصر
بوكالته وإطالبه كلا
والوكيل كضامن ولو
تلف عن قبضه واستحق
مبيع طالبه مستر
والقرار على للوكيل .

(فصل) الوكالة جائزة
فترفع حالا بعزل
أحدهما وتعتمد
إنكارها بلا غرض
وبزوال شرطه وملك
موكل ولو اختلفا فيها
أو قال قبل تسليمه
لليبع أو بعده بحق
قبضت الثمن وتلف
أوقال أثبت بالتصرف
فأنكر الوكيل حلف
ولو اشترى أمة بعشرين
وزعم أن للوكيل أمره
فقال بل بعشرة وحلف
فان اشتراها بعين ماله
للكل وسماه في عقد
يطل أو بعده واشترها
في ذمة وسماه كأمير
وصدقه البائع فكذلك
والاوقع للوكيل وحلف
البائع على نفي العلم ان
كذبه أو سكت وقد
اشترها بالعين وسماه
بعد العقد ومن لقاض
حينئذ رفق بالبائع في
هذه وبالموكل مطلقا
ليبيها للوكيل ولو
بتعليق

مطالبته) أي الوكيل كالموكل (بشمن إن قبضه) من الموكل سواء اشترى بيته أم في الذمة (وإلا) بأن لم يقبضه
منه (فلا) يطالبه (ان كان معينا) لأنه ليس في يده (والا) بأن كان في الذمة (طالبه) به (إن لم يصر
بوكالته) بأن أنكرها أو قال لا أعرفها (والا) بأن اعترف بها (طالبا كلا) منهما به (والوكيل كضامن)
والوكيل كأصيل فإذا غرم وجع بما غرمه على الموكل (ولو تلف عن قبضه واستحق مبيع طالبه) مشتر
الثمن سواء اعترف المشتري بالوكالة أم لا (والقرار على الموكل) فيرجع عليه الوكيل بما غرمه لأنه غره
وبذلك علم ما صرح به الأصل أن للمشتري مطالبة الموكل ابتداء وإطلاق تلف الثمن الذي ينصه أولى من
تقييد الأصل به بكونه في يده .

(فصل) في حكم الوكالة وارتضاعها وغيرها (الوكالة) ولو جعل (جائزة) أي غير لازمة من جانب
الموكل والوكيل (فترفع حالا) أي من غير توقف على علم الغائبينها بسبب ارتضاعها (بعزل أحدهما)
بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو أبطلتها أو رفضها
(وتعتمد إنكارها بلا غرض) له فيه بخلاف إنكارها لغيره نسيانا أو لغرض كإخفاها من ظالم وذكر إنكار
الموكل من زيادتي (وبزوال شرطه) السابق أول الباب فينزل بطرو رق وحجر بسفه أو قلن عما لا ينفذ
من اتصف بها فتصير بذلك أعم من اقتصار الأصل على اللوث والجنون والإغماء (و) بزوال (ملك موكل)
عن محل التصرف أو منفعته كيبيع ووقف لزوال الولاية وإيجار ما وكل في بيعه ومثله تزويجه ورهنه مع
قبض لإشعارها بالندم على التصرف بخلاف نحو العرض على البيع وتعيير بذلك أعم من تعيره بخروج
عمل التصرف عن ملك الموكل (ولو اختلفا فيها) أي في أصلها كأن قالو كلتي في كذا فأنكره أو صفتها كأن
قال وكلتي في البيع نسيئة أو بالثراء بعشرين فقال بل قدما أو بعشرة (أو قال) الوكيل (قبل تسليمه
لليبع أو بعده بحق) وهو من زيادتي كأن سلطه وقد أذن له الموكل في تسليمه قبل قبض الثمن (قبضت الثمن
وتلف أو قال أثبت بالتصرف) للمأذون فيه من بيع أو غيره (فأنكر الوكيل) القبض أو الإتيان بالتصرف
(حلف) للوكيل فيصدق لأن الأصل عدم الإذن فيا قاله الوكيل في الأولى بقسمها وبقاء حقه في الثانية وعدم
التصرف في الثالثة نعم لو قال فيها قضيت الدين مثلا وصدقه المستحق صدق الوكيل يمينه أما لو كان التسليم
بغير حق بأن كان الثمن حالا ولم يأذن له في التسليم قبل قبضه وقال بعد التسليم قبضت الثمن وتلف وأنكر
للكل فالمصدق الوكيل لأن الموكل يدعي خيائته بتسليمه للبيع قبل القبض والأصل عدمها (ولو اشترى
أمة بعشرين) دينارًا مثلا (وزعم أن للوكيل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (بعشرة وحلف) على
ذلك (فان اشتراها بعين ماله للوكيل وسماه في عقد) بأن قال اشتريتها لفلان وللحال له (بطل) الشراء
لأنه شراء حال الغير بغير إذنه (أو) سماه (بعده) بأن قال ذلك (أو اشترها في ذمة وسماه كأمير) أي في العقد
أو بعده (وصدقه البائع) فيها سماء في صورتين (فكذلك) يطل لاتفاقهما على أن الشراء للمسمى
وقد ثبت يمينه أنه لم يأذن فيه بالثمن المذكور وكالتصديق الحجة (وإلا) بأن لم يسمه فبإذ كر بل نواه
مطلقا أو سماه فيه والشراء في الذمة أو بعد العقد والشراء بعين ماله للوكيل وكذبه البائع أو سكت (وقع)
الشراء (للكل) ظاهر وأولت التسمية وسلم الثمن للعين للبائع وغرم بدله للموكل (وحلف البائع على نفي
العلم) بالوكالة ويكون للمال للموكل (إن كذبه أو سكت وقد اشترها بالعين وسماه بعد العقد) وذكر حلف
البائع في الثانية مع ذكر وقوع الشراء بالعين للوكيل فيما لو سماه بعد العقد مع سكوت البائع أو لم يسمه من
زيادتي (ومن لقاض حينئذ) أي حين وقع الشراء للوكيل (رفق بالبائع في هذه) أي في مسألة حلفه
(و) رفق (بالموكل مطلقا) لبيعها للوكيل ولو يتعلق كأن يقول له البائع إن لم يكن موكلك أمرك بشراء
الأمة بعشرين فقد بعتكها بها ويقول للوكيل إن كنت أمرتك بشراء الأمة إلى آخره فيقبل هو لتحل

له باطنا ويقتصر هذا التعليق في البيع بتقدير كذب الوكيل وصدقه للضرورة فإن لم يجب من رفق به إلى ما ذكر
أولم يسأله القاضي فإن كان الوكيل كاذبا لم يحل له تصرف في الأمة بوطء ولا غيره إن كان الشراء بين مال
للوكل لبطلانه باطنا وإن كان في الدمة حل ذلك لصحته باطنا أيضا وإن كان صادقا فهي للوكيل باطنا وعليه
للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الأمة فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وذكر
للتولي كما في الروضة وأصلها أن له ذلك أيضا إذا كان كاذبا والشراء بين مال للوكيل لتعذر رجوعه على
البائع بخلفه وذكر من الفرق بالبائع من زيادتي (ولو قال قضيت الدين فأنكر مستحقه حلف) مستحقه
فيصدق لأن الأصل عدم قضائه ولأن الوكيل لو ادعى القضاء لم يصدق ولا يصدق الوكيل على الوكيل في ذلك
إلا بحجة لأنه وكله في الدفع إلى من لم يأتمنه فكان من حقه الإشهاد عليه كما علم من قولي فيما مر أو قال أتيت
بالصرف إلى آخره ومحلله إذا لم يكن ذلك محضرته وإلا صدق الوكيل لنسبة التقصير حينئذ للوكيل بتركه
الإشهاد وهذا بخلاف ماله وكله بقبض حقه من زيد فادعى زيد دفعه له وصدقه للوكيل وأنكره الوكيل
فإنه يصدق على موكله وسيأتي في الوصية أن قيم اليتيم ووصيه لا يقبل دعواه يدفع المال إليه بعد رشده
(ولم لا يصدق في أداء) كاستير وغاصب ومدين (تأخير له لإشهاد به) أي بالأداء لأنه لا يكفي فيه يمينه بخلاف
من يصدق فيه كوكيل ووديع (ومن ادعى أنه وكيل بقبض ماله زيد لم يجب دفعه له إلا بيمينه) بوكالته
لاحتمال إنكار الوكيل لها (و) لكن (يجوز) دفعه (إن صدقه) في دعواه لأنه محقق عنده (أو) ادعى (أنه محتال
به أو) أنه (وارث له) أو وصى أو موصى له منه (وصدقه وجب) دفعه له لا عتراه بانتقال المال إليه ومثل
ما على زيد في غير مسألة المحتال ما عنده لكنه لا يجوز له دفع العين لمدعي الوكالة بلا يمينه وإن صدقه لما
فيه من التصرف في ملك الغير بغير إذنه ولهذا التفصيل حذف عند وعين من كلام الأصل .

كتاب الإقرار

هو لغة الإتيان من قرئ الشيء أي ثبت وشرعا إخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا أيضا والأصل فيه قبل
الإجماع آيات كقوله تعالى كونوا أقوامين بالقياس شهداء لله ولو على أنفسكم وفرت شهادة البرء على نفسه
بالإقرار وأخبار نكير الصححين اغديا نيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجهما والقياس جوازها لأننا إذا قبلنا
الشهادة بالإقرار فلا نقبل الإقرار أولى (أركانها) أربعة (مقر ومقر له و) مقر (به وصيغة وشرط فيها)
أي في الصيغة (لفظ يشترط بالتزام) بحق وفي معناه ما مر في الضمان (كقوله تريد على أو عندي كذا) وخرج
زيادتي على أو عندي ماله وحده فلا يكون إقرار إلا إن كان للقر به معينا كهذا الثوب فيكون إقرار (أو على
أو في ذمتي للدين) لأنه المفهوم من ذلك وهذا عند الإطلاق لما سيأتي أنه يقبل التفسير في على بالوديعة ومثل
على قبلي كما في التهذيب ونص عليه في الأم (ومعني أو عندي للعين) فلو ادعى أنها وديعة وأنها تلفت أو أندها
صدق يمينه وتعميري بأوفي الموضعين أولى من تعبيره بالواو وفيها (وجواب لي عليك ألف أو أليس لي عليك
ألف يلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقربه أو نحوها) كبرأتني منه أو قبضته (إقرار) لأنه المفهوم من ذلك
(كجواب اقض الألف الذي لي عليك نعم أو) بقوله (أقضى غدا أو أمهلني أو حتى أفتح الكيس أو وجد)
أي التفتاح مثلا (أو نحوها) كابت من يأخذه أو أفتد حتى تأخذه فانه إقرار (لا) جواب ذلك (بزنه أو خذه
أو أختم عليه أو أجلسه في كيسك أو أنا مقربه أو أقربه أو نحوها) كهي صحاح أورومية فليس إقرارا بالألف
بل ما عدا الخامس والسادس ليس إقرارا أصلا لأنه يذكر الاستمزاو الخامس محتمل للإقرار لغير الألف
كوحداية الله سبحانه وتعالى والسادس للوعد بالإقرار به بعد بخلاف لا أنكر ما تدعيه فانه إقرار وقولي
وجواب إلى آخره أهم مما ذكره (و) شرط في (المقر إطلاق تصرف واختيار) ولو من كافر أو فاسق (فلا
يصح) إقرار (من صبي ومجنون) ومعنى عليه (ومكره) بغير حق كسائر عقودهم (فإن ادعى) الصبي

ولو قال قضيت الدين
فأنكر مستحقه حلف
ولم لا يصدق في أداء
تأخير له لإشهاد به ومن
ادعى أنه وكيل بقبض
ماله زيد لم يجب دفعه
إلا بيمينه ويجوز إن
صدقه أو أنه محتال به أو
وارث له وصدقه وجب
كتاب الإقرار
أركانها مقر ومقر له وبه
وصيغة وشرط فيها لفظ
يشترط بالتزام كقوله لزيد
على أو عندي كذا وعلى أو
في ذمتي للدين ومعني أو
عندي للعين وجواب
لي عليك ألف أو أليس
لي عليك ألف يلى
أو نعم أو صدقت أو أنا
مقر به أو نحوها إقرار
كجواب اقض الألف الذي
لي عليك نعم أو أقضى
غدا أو أمهلني أو حتى
أفتد أو أفتح الكيس
أو أجد أو نحوها لا بزنه
أو خذه أو أختم عليه
أو أجلسه في كيسك أو
أنا مقربه أو أقربه
أو نحوها وفي المقر
إطلاق تصرف واختيار
فلا يصح من صبي
ومجنون ومكره فإن
ادعى

(بأنه يائس) هو أعم من تمييزه باختلاف (ممكن) بأن استكمل سبع سنين كأمير في الحجر (صدق) في ذلك
(ولا يخلف) عليه وإن فرض ذلك في خصومة بطلان تصرفه مثلاً لأن ذلك لا يعرف إلا مته ولأنه إن كان
حائطاً فلا حاجة إلى عين ولا لافائدة فيها لأن عين العبي غير منقذة وإذا لم يخلف فبلغ مبلغاً قطع فيه يلوغه
قال الإمام الظاهر أيضاً أنه لا يخلف لانهاء الخصومة وكالامتناع في ذلك الحيض (أو ادخله) (بسن) كلف يئنه
عليه وإن كان غريباً لا مسكناً (والسفيه والفقير) (مرحومها) أي حكم إقرارهما في باب الحجر والفقير
(وقبل إقرار رقيق بموجب عقوبة) بكسر الجيم كقتل وزناً وسرقه لعمد عن التهمة فيه فإن كل نفس
مجبولة على حب الحياة والاختراز عن الأيلاف وضمن مال السرقة في ذمته نالفاً كان أو أبقيا في يده أو يديده
إذا لم يصدق فيها ولو أقر بموجب فهو يعفى عنه على مال يتعلق برقبته ولو كذبه سيده (و) قبل إقراره (بدين
جناية) وإن أوجب عقوبة كجناية خطأ وإتلاف مال عمد أو خطأ (ويتعلق بذمته فقط) أي دون رقبته
(إن لم يصدق سيده) في ذلك بأن كذبه أو سكت فهو أعم من تمييزه بكذبه فيتبع به إذا عتق وإذا صدقه يتعلق
برقبته فيباع فيه إلا أن يذبه السيد بأقل الأمرين من قيمته وقدر الدين وإذا بيع وبقي شيء من الدين لا يتبع
به إذا عتق وتيمر بما ذكر أع من قوله لا توجب عقوبة (وقبل) الإقرار (عليه) أي على سيده (بدين)
معاملة (تجارة أذن له فيها) ويؤدى من كسبه وما يملكه كأمير في يده وتيمر بتجارة أولى من تمييزه بمعاملة
وخرج بها إقراره على ما يتعلق بها كالقرض فلا يقبل على السيد ولو أقر به حذر السيد عليه بدين معاملة أضافه
إلى حال الإذن لم يقبل إضافة لصبر عن الإنشاء فلما أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين التجارة وهو ظاهر
إن تقرر مراجعته كمنظيره في إقرار للفقير وإن لم يكن مأذوناً له في التجارة لم يقبل إقراره على سيده فيتعلق
بما أقر به بذمته فيتبع به بدعته صدقه السيد أو كذبه هذا كله في غير الكتاب أمال الكتاب فيصح إقراره
مطلقاً كالحجر (و) قبل (إقرار مريض ولو لوارث) بدين وعين لأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب
فيها العاصي فالظاهر أنه لا يقر إلا بتحقيق (ولا يقسم) فبالأقر في محنة بدين وفي مرضه لا خير بأخر أو أقر في
أحدهما بدين وأقر وارثه بآخر (إقرار محنة) على إقرار مريض (ولا) إقرار (لمورث) على إقرار وارث بل
يتسلو وإن كالأقر بهما في الصحة والمرض وإقرار وارثه كإقراره فكأنه أقر بالدينين (و) شرط (في القدر له
أهلية التحقاق) للمقر به لأن الإقرار يبدونه كذب (فلا يصح إقراره أياً) لأنها ليست أهلاً لذلك (فإن قال)
على (بسيها الفلان) كذا (صحيح) محال على أنه جنى عليها أو أكرها واستعملها تعدياً وتيمر بغلال أعم
من تمييزه بمالكه مع أنه لو لم يذ كر شيئاً منها صحيح وعمل ببيان كصحة الإقرار (كعمل هندو) إن استعمله
لا يمكن في حقه (كقوله أقرضه أو باعني به شيئاً ولو لفلو الأستاذ الذكور وهذا ما صححه الراعي في شرحه
وقواه السبكي وما وقع في الأصل واستند في الروضة على الراعي من أنه لم يوفقه من قول الحرر وإن أسنده
إلى جهة لا يمكن في صفة فهو لفلو وهو كقول صاحب الأنوار والأذرع وغيرهما ممن يلزم الضمير في فهو للأستاذ
بقريته كلام الشرحين وأما الإقرار فصحيح (و) شرط فيه أيضاً (عدم تكذيبه) للمقر فلو كذبه في إقراره له
بمال ترك في يد المقر لأن يده تشر بالملك ظاهراً وبسقط إقراره بمعاوضة الانكار حتى لو رجع بعد التكذيب
قبل رجوعه سواء أقال غلطت في الإقرار أم تعمدت الكذب ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يقبل فلا يعطى
إلا بإقرار جديد بشرط أيضاً كون المقر له معينا تعيناً يتوقع معه طلب كما أشرت إليه كالأصل بالتعير بهند
فلو قال على مال لرجل من أهل البلد يصح بخلافه ما لو قال على مال لأحد هؤلاء الثلاثة مثلاً (و) شرط (في
المقر به أن لا يكون) مسلماً (للمقر) حين يقر (قوله داري أو ديتي) الذي لي عليك (لعمرو لفلو) لأن
الإضافة إليه تقتضي الملك له فيناق الإقرار لنسبه إذ هو أخبار بحق سابق عليه ويحمل كلامه على الوعد بالهبة
قال البغوي فإن أراد به الإقرار قبل منه ولو قال مسكني أو ملو سني لزيد فهو إقرار لأنه قد يسكن ويلبس ملك

بأنه يائس ممكن صدق
ولا يخلف أو بسن كلف
يئنه والسفيه والفقير
مرحومها وقبل
إقرار رقيق بموجب
عقوبة وبدين جناية
ويتعلق بذمته فقط
إن لم يصدق سيده وقبل
عليه بدين تجارة أذن
له فيها وإقرار مريض
ولو لوارث ولا يقدم
إقرار صحة ولا مورث
وفي القدر له أهلية
استحقاق فلا يصح
له أياً قال بسببها
فلان صحيح كعمل هند
وإن استعمله لا يمكن
في حقه وعدم تكذيبه
وفي القدر به أن لا يكون
للمقر قبوله داري
أو ديتي لعمرو لفلو

غيره (إن قوله (هذا لقان وكان) مسلكا (لأنه إلى أن أقررت) به فليس لهوا اعتبارا بأوله وكذا لو عكس قال هذا مسلكي هذا لقان إذ غايته أنه إقرارا بدينه إنكار صريح به الإمام وغيره بخلاف داري التي هي مسلكي لقان (وأن يكون يده ولو ما لا) ليسلم بالإقرار للقرلة حينئذ فلا يمكن يده حاله صار بها عمل بمقتضى إقراره بأن يسلم للقرلة حينئذ (فلو أقر بحرية شخص) يده غيره (ثم اشتراه حكم بها) فترفع يده عنه مؤاخذه له بإقراره السابق (وكان اشتراؤه إنداء) له (من جهة) لا عترفه بحريته لئلا ينافي من شره (ويضا من جهة البائع قل) لا للشترى (الحيار) أي خيار المجلس وخيار الشرط وخيار الصب فتعبري بذلك أعم من تعبيره بالخيارين وسواء أقال في صيغة إقراره هو حر الأصل أم عقه هو أو غيره وإن أوم كلام الأصل تخصيص كون ذلك يضا من جهة البائع بالشق الثاني (وصح) الإقرار (بمجهول) كشيء أو كذا فيطلب من المقر تفسيره (فلو قال) له (على شيء) أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة لمريض (ورسلا م ونجس لا يقتنى) فخرير سواء كان مالا وإن لم يتموله كفلس وحية برام لا كفود وحق شفعة وحق فوز بل لصدق كل منها بالشيء مع كونه محترما فتعبري بما ذكر أعم مما عبر به أما تفسيره بشيء من الثلاثة المذكورة فلا يقبل لبعدها فهمها في معرض الإقرار إذ لا مطالبة بها نعم يقبل تفسير الحق بالأولين منها وخرج على عندي فيقبل تفسيره بنجس لا يقتنى لا بما قبله (ولو أقر بمال وإن وصفه بنحو عظم) كقوله مال عظيم أو كبير أو كثير (قبل تفسيره بما قل منه) أي من المال وإن لم يتموله كحية بويكون وصفه بالعظم ونحوه من حيث لم غاصبه وكفر مستحله قال الشافعي أصل ما أتى عليه بالإقرار أن أزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة (ويعتولدة) لأنها ينتفع بها وتؤجر وإن كانت لا تباع وخرج عنه تفسير ذلك بالنجس وإن حل اقتناؤه بكلامه فيقبل إذ لا يصدق عليه اسم المال (ولو قال) له على أو عندي (شيء) أو كذا كذا لزمه شيء لأن الثاني تأكيد (أو) قال (شيء) أو شيء أو كذا وكذا فاشتيان) يلزمه لا قضاء العطف الغائبة (أو) قال (كذا درهم برفع) مالا أو عطف بيان (أو نصب) تمييزا (أو جر) لحنا (أو سكون) وقفا (أو كذا كذا درهم بها) أي بالأحوال الأربعة (أو) قال (كذا وكذا درهم بلا نصب فدرهم) يلزمه لأن كذا مبهم وقد فسره بدرهم في الأولى والثانية وتخصص الثانية باحتمال التأكيد والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز (أوبه) أي بالنصب بأن قال كذا وكذا درهم (فدرهمان) يلزمه لأن التمييز وصف في المعنى فيعود إلى الجميع ومسئلة السكون من زيادتي (أو) قال (الفسود درهم قبل تفسير الألف بغير الدرهم) كآلف فلس لأن العطف للزيادة لا للتفسير نعم لو قال الفسود درهم ففسدة كان الألف أيضا ففسدة للعامة قال القاضي بخلافه لو قال له على ألف وقبض حنطة كان الألف مبهمة إذ لا يقال ألف حنطة ولو قال له على ألف درهم برفعها وتويناها أو توين الأول فقط فبما يظهرفه تفسير الألف على الانتقص قيمته عن درهم وكأنه قال الألف بمماقيمه الألف منه درهم (أو) قال (خسة وعشرون درهما فالك درهم) لما مر أن التمييز وصف (أو) قال (الدرهم التي أقررت بها ناقصة الوزن أو مغشوشة فإن كانت دراهم البلد) الذي أقر فيه (كذلك) أي ناقصة الوزن أو مغشوشة (أو) لم تسكن كذلك بأن كانت تامة أو خالصة (ووصله) أي قوله للذكور بالإقرار (قبل) قوله فيها وإن فصله عنه في الأولى حملا على قدم البلد فيها وكلاستثناء في الثانية ولو فسر الدرهم بغير سكة البلد أو بنجس ردى قبل والخلف البيع لأن الغالب في العامة قصد ما يروج في البلد والإقرار إخبار بحق سابق (أو) قال له على (درهم في عشرة فادأراد معية) أي معناها (فأحد عشر) درهما تآزمه لورود في معنى مع كافي قوله تعالى ادخلوا في أمهات معهم (أو) أراد (حسابا) بقيد زده بقولي (عرفة فخرية) لأنها موجبة (والا) بأن أراد طرفا أو حسابا لم يعرفه أو أطلق (فدرهم) يلزمه لأنه التيقن .

(فصل) في بيان أنواع من الإقرار مع بيان صحة الاستثناء (لو قال عندي سيف) في ظرف (أو خوف

لا هذا لقان وكان إلى أن أقررت به وأن يكون يده ولو ما لا فلو أقر بحرية شخص ثم اشتراه حكم بها وكان اشتراؤه إنداء من جهة البائع فله الخيار وصح مجبول فلو قال على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة ورد سلام ونجس لا يقتنى ولو أقر بمال وإن وصفه بنحو عظم قبل تفسيره بما قل منه ويعتولدة ولو قال شيء شيء أو كذا كذا لزمه شيء أو شيء أو كذا وكذا فاشتيان أو كذا درهم برفع أو نصب أو جر أو سكون أو كذا كذا درهم بها أو كذا وكذا درهم بلا نصب فدرهم أو به فدرهمان أو ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدرهم أو خمسة وعشرون درهما فالك درهم أو الدرهم التي أقررت بها ناقصة الوزن أو مغشوشة فإن كانت دراهم البلد كذلك أو وصله قبل أو درهم في عشرة فإن أراد معية فأحد عشر أو حسابا عرفه فخرية وإلا فدرهم (فصل) لو قال عندي سيف أو خوف

في ظرف أو بعد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب (أو عكسه) بأن قال له عندي ظرف فيه سيف أو فيه خنق أو ثوب على عبده هو من زيادتي (لزمه) أي الظرف في الأولين والثوب في الأخيرة (قط) لذلك (أو) له عندي (دابة بسرجه أو ثوب مطرز) بتشديد الراء (لزمه السكل) لأن الباء بمعنى مع والطرز جزء من الثوب (أو) قاله (في ميراث أبي ألف فإقرار أبيه بدين أو) قاله في (ميراثي من أبي) ألف (فوجد هبة) إن لم يرد به إقرار لأنه أضاف الميراث إلى نفسه ثم جعل لغيره جزءا منه وذلك لا يكون إلا هبة بخلافه فيما قبلها (أو) قاله (على درهم درهم لزمه درهم) ولو أكرره ألف مرة (أو) درهم (ودرم قدره) يلزمه ما صار في كذا وكذا (أو) درهم (ودرم ودرهم فثلاثة) تلزمه (إلا إن نوى بالثالث تأكيد الثاني قدره) يلزمه فشمع الستة من مالونوى الثاني أو الثالث استثناء أو تأكيد الأول أو أطلق فيلزمه الثلاثة عملا بنيت في الأولى وبظاهر اللفظ في الثالثة ولا متنازع التأكيد في الثانية لزيادة التوكيد على التوكيد بالعاطف والفاصل في التأكيد بالثالث (ومنى أقرعهم كتب) وشيء (وطول بيانه) ولم يمكن معرفته بغير مراجعته (فأبى حبس) حتى يبين لامتناعه من أداء الواجب عليه فان مات قبل البيان طوبى له الوارث ووقف جميع التركة فان أمكن معرفته بغير مراجعته كقوله له على زنة هذه الصنعة أو قدر ما باع به فلان فرسه لم يحبس (ولو بين) بما يقبل (وكذبه القدر) في أنه حقه (فليبين) أي القدر له جنس حقه وقدره وصفته (وليدع به وحلف القدر على نفسه) ثم إن كان ما بين به من جنس الدعي به كأن بين بمائة درهم وادعى القدر له بمائتي درهم فان صدقه على إرادة المائة ثبتت وحلف القدر على نفي الزيادة وإن كذبه بأن قال له بل أردت مائتين حلف أنه لم يرد بها وأنه لا يلزمه إلا المائة وإن لم يكن من جنسه كأن بين بمائة درهم فادعى بمائتين ديناراً فان صدقه على إرادة المائة أو كذبه في إرادتها بأن قال له إنما أردت الخمسين وواقفه على أن المائة عليه ثبتت لانفاقهما عليها وإن لم يوافقهما عليها فيهما بطل الإقرار بها وكان في الصور الأربع مدعياً للخمسين فيحلف القدر على نفيها في الأربع وعلى نفي إرادتها أيضاً في صورتي التكذيب وذكر التحليف من زيادتي (ولو أقر) له (بألف) مرة (وبألف) مرة أخرى (فألف) تلزمه فقط لأن الإقرار إخبار وتعدده لا يقتضي تعدد الخبر به (ولو اختلف قدر) كأن أقر بألف ثم بخمسمائة أو عكس (فالأكثر) يلزمه فقط لجواز الإقرار ببعض الشيء بعد الإقرار بأكمله أو قبله (فلو تعدد جمع) بين الإقرارين كأن وصف القدرين بصفتين كصباح ومكسرة أو أسندهما إلى جهتين كبيع وقرض أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة (لزمه) أي القدران فلو قيد أحدهما وأطلق الآخر حمل المطلق على التقييد (ولو قال له على ألف قضيت له أو لا تلزم أو من تمن نحو خر) مما لا قيمة له كزبل (لزمه) الألف عملاً بأول كلامه بخلاف ما لو قال له من تمن خر على ألف لم يلزمه شيء كافي الروضة وأصلها وتعبيري بنحو خر أعم من تعبيري بخمر أو كلب (أو) قال له على ألف (من تمن عبد لم أقبضه قبل) قوله لم أقبضه لأنه لا يرفع ما قبله سواء أقاله متصلاً به أم منفصلاً عنه ولا يلزمه تسليم الألف إلا بعد قبض العبد بخلاف قوله من تمن عبد لا يقبل إلا متصلاً (أو علق) الإقرار كقوله له على ألف إن شاء الله أو إن شاء زيد أو إذا جاء رأس الشهر ونوى التعليق قبل فراغ الصيغة كما يؤخذ مما يأتي في الاستثناء (فلا شيء) عليه لأنه لم يحزم بالإقرار وتعبيري بذلك أعم من قوله ولو قال إن شاء الله لم يلزمه شيء (وحلف مقرر) فيصدق بيمينه (في) قوله له (على أو عندي أو معنى ألف وفسره) ولو منفصلاً (بوديعة فقال) للقدر له (لي عليك ألف آخر) دينا وهو الذي أردته بإقرارك فيحلف أنه ليس له عليه ألف آخر وإنه لم يرد بإقراره إلا هذه ولا ينافيه ذكر على التي للوجوب لاحتمال إرادة الوجوب في حفظ الوديعة (و) حلف (في دعواه تلقا أوردنا) له كائنتين (بمنه) أي بعد تفسيره المذكور لأن ذلك شأن الوديعة بخلافهما قبله لأن التالف والمردود لا يكونان عليه ولا عنده ولا معه والتقييد بالمعدي في عندي ومعنى من

في ظرف أو بعد عليه
ثوب لم يلزمه الظرف
والثوب أو عكسه لزمه
قط أو دابة بسرجه
أو ثوب مطرز لزمه
السكل أو في ميراث أبي
ألف فإقرار على أبيه
بهين أو ميراثي من أبي
فوجد هبة أو على درهم
درهم لزمه درهم أو ودرهم
قدره ما أو ودرهم
ودرم فثلاثة إلا إن نوى
بالثالث تأكيد الثاني
قدره ما ومنى أقرعهم
كتب وطول بيانه
فأبى حبس ولو بين
وكذبه القدر له فليبين
وليدع ويحلف للقدر
على نفيه ولو أقر بألف
وبألف فألف ولو اختلف
قدره فالأكثر فلو تعدد
جمع لزمه ولو قال له
على ألف قضيت له أو لا تلزم
أو من تمن نحو خر لزمه
أو من تمن عبد لم أقبضه
قبل أو علق فلا شيء
وحلف مقرر في على
أو عندي أو معنى ألف
وفسره بوديعة فقال لي
عليك ألف آخر وفي
دعواه تلقا أوردنا

زيادتي (و) حلف (مقرله في قوله) أي المقرله على ألف (في ذمقي أو ديننا) وقصره بودية فقال لي عليك ألف آخر فيحلف أن له عليه ألفا آخر لأن العين لا تكون في الهمزة ولا ديننا (ولو أقر بيع أو هبة وقبض فيها فادعى) هو أولى من قوله ثم ادعى (فساده لم يقبل) في دعواه فساد وإن قال أقررت لظني الصحة لأن الاسم عند الإطلاق يحمل على الصحيح (وله تحليف المقرله) أنه لم يكن فاسدا (فإن نكل) عن الحلف (حلف المقر) أنه كان فاسدا (وبطل) أي البيع أو الهبة لأن العين الردودة كالإقرار وكالبيعة وكل منهما يفيد صدق المقر وقولي وبطل أولى من قوله وبري (أو قال هذا لزيد بل لعمر أو غصبت من زيد بل من عمرو سلم لزيد وغرم) المقر (بذله لعمر) لأنه حال بينه وبينه بالإقرار الأول وتصيرى بذلك أعم مما عبر به ولو قال غصبت من زيد والملك فيه لعمر وسلم لزيد لأنه اعترف له باليد ولا يفرم لعمر وشيئا لجواز أن يكون الملك فيه لعمر ويكون في يدي زيدا باجارة أو غيرها أو كبل ثم كافي الوسيط في باب الشك في الطلاق ومثلها الفاء (وصح استثناء) لوروده في الكتاب والسنة وكلام العرب إن (نواه قبل فراغ الإقرار) لأن الكلام إنما يعتبر بتمامه فلا يشترط من أوله ولا يكتفى بعد الفراغ والإلزام رفع الإقرار بعد لزومه وهذا من زيادتي (واتصل) بالمستثنى منه عرفا فلا يضر سكتة تنفس وعي وتذكروا انقطاع صوت بخلاف الفصل بسكوت طويل وكلام أخني ولو يسيرا (ولم يستغرق) أي المستثنى للمستثنى منه فإن استغرقه نحو له على عشرة إلا عشرة لم يصح فيلزمه عشرة (ولا يجمع) مفرق (في استغراق) لافي المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما وهذا من زيادتي فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم إلا درهما لزمه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة إلا درهمين ودرهما لزمه درهم لأن للمستثنى إذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ إلا ما يحصل به الاستغراق وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له على ثلاثة دراهم إلا درهما ودرهما ودرهما لزمه درهم لأن الاستغراق إنما يحصل بالآخر ولو قال له على ثلاثة دراهم إلا درهما ودرهما لزمه درهم لجواز الجمع هنا إذا استغراق (وهو) أي الاستثناء (من إثبات نفى وعكسه) أي من نفى إثبات كاذك كرها في الطلاق (فلو قال له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية لزمه تسعة) لأن المعنى إلا تسعة لا تلزم إلا ثمانية تلزم قلزم الثمانية والواحد الباقي من العشرة ومن طرق بيانه أيضا أن يجمع كل من التثبت والنفي ويسقط النفي منه والباقي هو المقر به فالعشرة والثمانية في المثال مثبتان ومجموعهما ثمانية عشر والتسعة منفية فإذا أسقطتهما من الثمانية عشر بقي تسعة وهو المقر به ولو قال ليس له على شيء إلا خمسة لزمته وليس له على عشرة إلا خمسة لم يلزمه شيء لأن عشرة إلا خمسة هو خمسة فكأنه قال ليس له على خمسة (وصح) الاستثناء (من غير جنسه) أي المستثنى منه ويسمى استثناء منقطعاً (كألف درهم إلا ثوباً إن بين ثوب قيمته دون ألف) فإن بين ثوب قيمته ألف فالبيان لغو ويبطل الاستثناء لأنه بين ما أراده به فكأنه تلفظه (وصح) الاستثناء (من معين) كغيره (كهذه الدار له إلا هذا البيت أو هؤلاء العبيد له إلا واحدا وحلف في بيانه) أي الواحد لأنه أعرف بمراده حتى لو ماتوا بقتل أو بدونه إلا واحدا وزعم أنه المستثنى صدق بيمينته أنه الذي أراده بالاستثناء لاحتمال ما ادعاه.

(فصل في الإقرار بالنسب) لو (أقر) من يصح إقراره (بنسب فإن ألحقه بنفسه) كأن قال هذا ابني (شرط) فيه (إمكان) بأن لا يكذبه الحس والشرع بأن يكون دونه في السن زمن يمكن فيه كونه ابنه وبأن لا يكون معروف النسب بغيره (وتصديق مستلحق) فتح الحاء (أهل له) أي للتصديق بأن يكون حيا غير صبي ومجنون لأن له حقاً في نسبه فإن لم يصدق به بأن كذبه وعليه اقتصر الأصل أو سكت لم يثبت نسبه إلا بينة فإن لم تكن بينة حلفه فان حلف سقطت دعواه وإن نكل حلف المدعى وثبت نسبه ولو تصادقتم رجعا لم يسقط النسب كما قاله الشيخ أبو حامد وصححه جمع وقال ابن أبي هريرة يسقط وشرط أيضا أن لا يكون المستلحق متنيا بل مانع عن فراش نكاح صحيح فان كان كذلك لم يصح تغير النافي استلحاقه وخرج بالأهل غيره كصبي

ومقرله في قوله في ذمقي أو ديننا ولو أقر بيع أو هبة وقبض فيها فادعى فساد لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل حلف المقر وبطل أو قال هذا لزيد بل لعمر أو غصبت من زيد بل من عمرو وسلم لزيد وغرم بذله لعمر وصح استثناء نواه قبل فراغ الإقرار واتصل ولم يستغرق ولا يجمع في استغراق وهو من إثبات نفى وعكسه فلو قال له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية لزمه تسعة وصح من غير جنسه كألف درهم إلا ثوباً إن بين ثوب قيمته دون ألف وصح من معين كهذه الدار له إلا هذا البيت أو هؤلاء العبيد له إلا واحدا وحلف في بيانه.

(فصل في أقر بنسب) فان ألحقه بنفسه شرط إمكان وتصديق مستلحق أهل له.

وميت ولو كبيرا فلا يشترط صدقه بل لو بلغ الصبي بمداستلحاقه فكذب المستلحق له لم يطل نسبه كما صرح
 به الأصل لأن النسب يحتاج له فلا يطل بعد ثبوته وقضية ثبوت نسبه منه بما ذكر أنه يرثه وإن استلحقه
 ميتا وبه صرح الأصل ولا نظر إلى التهمة لأن الإرث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان أهلا) للتصديق
 هو أولى من قوله بالنسب (لحق من صدقه) منها فإن لم يصدق واحد منهما أو صدقها عرض على القائف كما
 سيأتي قيل كتاب الإعتاق وخرج بالأهل غيره وسيأتي في اللقيط [فرع] لو استلحق شخص عبد
 غيره أو شيعة لم يلحقه إن كان حقيقيا أو عتقناه بحفاظة على حق الولاء للسيد وإلا لحقه إن صدقه (وأمنه
 إن كانت فراشا) له أو زوج (فولسها لصاحبه) أي القرائن وإن لم يستلحقه لغير الصحيحين أنه يطل
 قال الولد للقرائن (والأولاد قال هذا ولدي) ولو مع قوله ولدت في ملكي (ثبت نسبه) بشرطه (لا يولد)
 منها لاحتمال أنه أحلها يتكاح أو شبهة ثم ملكها (أو) قال هذا ولدي (وعلفت به في ملكي ثبنا) أي
 النسب والإيلاد لا شطاع الاحتمال (وإن أحلقه) أي النسب (بغيره) بمن يصدق النسب منه إليه (كهذا
 أخي أو عمي شرط) فيه (مع ما مكرن للحق بمرجلا) من زيادتي كالأب والجد بخلاف الزا لأن استلحاقها
 لا يقبل كإسباني في الأولى استلحاق وارثها وكونه (ميتا) بخلاف الحي ولو عتقنا الاستلحاق بثبوت نسب الأصل
 مع وجوده بإقرار غيره (وإن نفاه) التي فيجوز إلحاقه به بعد ثبوت نسبه له كالأصل لثبوت نسبه له بغيره
 أو غيره (وكون للقر لا ولأهله) هذا من زيادتي فلو أقر من عليه ولأهله أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولاء
 بذلك بخلاف مالو الحق النسب بنفسه كأن أقر بآب لأنه لا يمكن ثبوت نسبه منه ولم يقر إلا بينه وخوا الأب
 والأخ يمكن ثبوت نسبه من جهة أبيه (وكونه وارثا) ولو طام بخلاف غيره كقتال ورفيق (حائرا) تركه
 الملحق به أو احدا كان أو أكثر كابن أقر ثالث فثبت نسبه ويرث منها ويرثان منه (فلو أقر أحد حائرين
 ثالث دون الآخر) بأن أنكر أو سكت (لم يشارك للقر) في حصته بقيد زده بقولي (ظاهرا) لعدم
 ثبوت نسبه أما باطنا فيشاركه فيها فإن كان القر صادقا فله أن يشاركه فيها ثلثا يقول الأصل إن المستلحق
 لا يرث ولا يشارك للقر في حصته محمول على ما ذكره إذ لو أقر حائرا بأخ وورث وشاركه ظاهرا (فإن مات الآخر)
 الذي لم يقر (ولم يرثه إلا القر ثبت النسب) لأن جميع الإرث صار له (أو) أقر (ابن حائرا بأخ) مجهول
 (فأنكر) الأخ المجهول (نسبه) أي القر (لم يؤثر) فيه إنكاره لأنه لو أقر فيه لطل نسبه المجهول الثابت بقول
 للقر فإنه لم يثبت بقول القر إلا لكونه حائرا ولو بطل نسبه المجهول لثبت نسب القر وذلك دور حكمي
 (ولو أقر من يحجه كأخ أقر بآب) للبيت (ثبت النسب) للابن لأن الوارث الحائز في الظاهر قد استلحقه
 (لا الإرث) له للدور الحكمي وهو أن يلزم من إثبات الشيء فيه وهنا يلزم من إرث الابن عدم
 إرثه فإنه لو ورث لحجب الأخ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح إقراره .

(كتاب العارية)

بقصدية الياء وقد تحذف وهي اسم لما يعار ولقد هما من عار إذا ذهب وجاء بسرعة وقيل من التعاور وهو
 التناوب . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ويمنعون الماعون فسرهم جمهور المفسرين بما يستعيره الجيران
 بعضهم من بعض وخبر الصحيحين أنه ^{لو} استعار فرسا من أي طاعة فركبه والحاجة داعية إليها
 وهي مستحبة وقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد وقد تحرم كإعارة الأمة من أجنبي وقد تكره
 كإعارة العبد للمسلم من كافر كإسباني (أركانها) أربعة (مستعير ومعار وصيغة ومعر وشرط فيه ما) مر في
 مقرض (من اختيار وهو من زيادتي وصحة تبرع لأن الإعارة تبرع باباحة النفعة فلا تصح من مكره وصبي
 ومجنون ومكاتب بغير إذن سيده ومجنون سفوفلسي (وملكه النفعة) وإن لم يكن مالك العين لأن الإعارة
 إنما تدل على المنفعة دون العين (كسكت لا مستعير) لأنه غير مالك للنفعة وإنما يسع له الانتفاع فلا يملك نقل

ولو استلحق اثنان أهلا
 لحق من صدقه وأمنه
 إن كانت فراشا فولسها
 لصاحبه وإلا فإن قال
 هذا ولدي ثبت نسبه
 لا يولد أو علفت به
 في ملكي ثبنا وإن أحلقه
 بغيره كهذا أخي أو عمي
 شرط مع ما مكرن
 للحق بمرجلا ميتا وإن
 نفاه وكون للقر لا ولأهله
 عليه وكونه وارثا حائرا
 فلو أقر أحد حائرين
 ثالث دون الآخر لم
 يشارك للقر ظاهرا فإن
 مات الآخر ولم يرثه إلا القر
 ثبت النسب أو ابن حائرا
 بأخ فأنكر نسبه لم يؤثر
 ولو أقر من يحجه كأخ
 أقر بآب ثبت النسب
 لا الإرث .

(كتاب العارية)

أركانها مستعير ومعار
 وصيغة ومعر وشرط فيه
 ما في مقرض وملكه
 النفعة كسكت لا مستعير

لاختلاف جنس الضرر إذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا يتشاور عروقه (وإن أطلق الزراعة) أي الإذن فيها أو عمنه فيها (صح) عقدا لإعارة (وزرع) للمستعير (ما شاء) لإطلاق اللفظ قال الشيخان في الأولى ولو قيل لا يزرع إلا أقل الأنواع ضررا لكان مذهبها وقال الأذرعى يزرع ما اعتد زرعها هناك ولو نادرا ومنع البلقيني بحث الشيخين لأن المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كانت بحيث لو صرح به المصحح وهنالك كذا لأنه لا يوقف على حد أقل الأنواع ضررا فيؤدى إلى النزاع والعقود تصان عن ذلك (لا) إن أطلق (إعارة) شيء (متعدد جهة) كأرض تصلح للزراعة وغيرها فلا يصح العقد (بل يمين) جهة الشفعة من زرع أو غيره (أو يمين) الارتفاع كقوله انتفع به كيف شئت أو افعله ما بدا لك وينتفع في الشق الثاني وهو من زيادتي بما شاء كإلى الإجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن القري فان لم تصلح إلا لجهة واحدة كبساط لا يصلح إلا للغراس لم يحتج في إعارته إلى تعيين جهة للشفعة وتعميري بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره . [تمة] لو استعار للبناء أو للغراس لم يكن لذلك إلا مرة واحدة فلو قلع ما بناه أو غرسه لم يكن له إعادته إلا بإذن جديد إلا إذا صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى .

وإن أطلق الزراعة صح وزرع ما شاء لإعارة متعدد جهة بل يمين أو يمين .

(فصل) في بيان أن العارية غير لازمة وفيها للمعير وعليه بعد الرد في عارية الأرض وغير ذلك (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية مطلقة كانت أو مؤقتة فهي جائزة من الطرفين فتفسخ بما تفسخ به الوكالة من موت أحدهما أو غيره (لكن) بشرط (في بعض) من الصور (كدفن) ميت (أو) إنا (أو إخراج) بعد الحفر (قبل المواراة) له ولو بعد الوضع في القبر وإن اقتضى كلام الترحيص الصغير خلافه (أو بعد اندراس) لأثره إلا لعجب الذنب محافظة على حرمة وصورة في الثانية إذا أذن للمعير في تكرار الدفن والا فقد انتهت العارية وإذا رجع قبل المواراة غرم لولى الميت مؤنة حفره ولا يلزم للمستعير الطم وكطرح مال في سفينة بالبحر فإنه إنما يرجع بعد أن تصل إلى الشط وبذلك علم أن تعيري بما ذكره وأولى مما ذكره (وإن أعار لبناء أو غرس ولو إلى مدة ثم رجع) بعد أن بنى للمستعير أو غرس (فإن شرط) عليه (قلعه) أي البناء أو الغراس هو أعم من قوله شرط القلع مجانا (لزمه) قلعه عملا بالشرط كما في تسوية الأرض فإن امتنع قلعه للمعير (والا) أي وإن لم يشرط القلع (فإن اختاره) للمستعير (قلعه مجانا ولزمه تسوية الأرض) لأنه قلعه باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه إذا قلعه ردها إلى ما كانت عليه وظاهر أن محل إيجاب التسوية في الحفر الحاصلة بالقلع دون الحاصلة بالبناء أو الغراس لحدوثها بالاستعمال نه عليه السبكي وغيره (والا) أي وإن لم يشر قلعه (خير معير بين) ثلاث خصال من (تملكه) بقوله (بقيته) مستحق القلع حين التملك (وقلعه) ضمان (أرض) لنفسه وهو قدر التفاوت بين قيمته قائما ومقولا (وبقيته بأجرة) كمنظاره من الشفعة وغيرها وفاقا للإمام والغزالي وصاحبي الحاوى الصغير والأنوار وغيرهم ولتقتضى كلام الروضة وأصلها في الصلح وغيره خلافا لما فيها هنا من تخصيص التخيير بالأولين ولما في المنهاج وأصله من تخصيصه بالآخرين وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فإن أبى كلف تفرغ الأرض مجانا وعمل ما ذكر إذا كان في القلع نقص وكان المعير غير شريك ولم يكن على الغراس عمر لم يبد صلاحه ولا يفتعن القلع في الأول والتبعية بأجرة التل في الثاني وتأخير التخيير إلى بعد الجذاذ وكأني الزرع في الثالث لأن له أمدا ينتظر وفيه لو وقف البناء أو الغراس أو الأرض كلام ذكرته في شرح الروض (فإن لم يشر) أي للمعير شيئا محامرا (بتركه حتى يختار أحدهما) ماله اختياره لتقطع الخصومة فليس للمعير أن يقلع مجانا وإن لم يشره للمستعير أجرة لتقصيره بترك الاختيار وتعميري بما ذكره أولى من قوله حتى يختار (ولمعير) زمن الترك (دخولها) أي الأرض (وانتفاع بها) لأنها ملكه وله استغلال بالبناء والغراس (ولستعير دخولها لإصلاح) بترميم بناء ومسق غراس وغيرها صيانة للملك عن الضياع نعم إن تعطلت قيمتها على مالها بدخوله

(فصل) لكل رجوع بشرط في بعض كدفن ما عاير رجع قبل المواراة أو بعد اندراس وإن أعار لبناء أو غرس ولو إلى مدة ثم رجع فإن شرط قلعه لم يملكه إلا أن اختاره قلعه مجانا ولزمه تسوية الأرض والا خير معير بين تملكه بقيته وقلعه بأرض وبقيته بأجرة فإن لم يشر تركه حتى يختار أحدهما ولم يشر دخولها وانتفاع بها والمستعير دخولها لإصلاح

لم يمكن من دخوله إلا بأجرة أمادخوله لها الغير ذلك كتنزه فمتنع عليه (ولكل) منها مجتمعين ومنفردين (بيع ملكه) بمن شاء كسائر أملاكه حتى لو باعها لملكها بشعن واحد صح للضرورة ووزع الثمن عليهما ولا يؤثر في بيع المستعير تمكن العير من ملكه ماله كتمكن الشفع من تملك الشقص والمشتري الخيار إن جهل وله حكم من باع من معير ومستعير فباشر لها (وإذا رجع قبل إدراك زرع) بقيد زده بقولي (لم يعتد قلعه) قبل إدراكه ونقص (لزمه ببقية إليه) أي إلى قلعه لأن له أمدا ينتظر بخلاف البناء والغراس (بأجرة) لأن الإباحة انقطعت بالرجوع فإن اعتيد قلعه قبل إدراكه أو لم ينقص أجبر على قلعه (ولو عين مدة ولم يدرك فيها التقصير) من المستعير إما بتأخير الزراعة وعليه اقتصر الأصل أو بها كأن غلا الأرض سيل أو تلج أو نحوها لا يمكن بيعه الزرع ثم زرع بعد زواله وهو لا يدرك في المدة (قلع) أي للعير (مجانا) بخلاف ما إذا أخر إدراكه لا لتقصيره بل لنحو حر أو برد أو مطر (كما لو حمل نحو سيل) كهواء (بذرا) بمعجمة (إلى أرضه فبنت) فيها قلعه مجانا لأنه لم يأذن فيه فعلم أنه باق على ملك ماله وعمله إذا لم يعرض عنه وإلا فقد صار ملكا للمالك الأرض ويلزم مالك البذر إن قلعه باختياره تسوية الحفر الحاصلة بالقلع دون الأجرة للمدة التحصيل القلح كاجزء به ابن الرفعة لعدم الفعل منه ونحو من زيادتي (ولو قال من يده عين) كدابة وأرض (أعرتني فقال) له (مالكها بل أجرتك أو غصبتني) بقيد زده بقولي (ومضت مدة لها أجرة صدق) أي المالك كالموكل أكل طعام غيره وقال كنت أبحثني وأنكر المالك ولأنه إنما يؤذن في الانتفاع غالبا بمقابل في الأولى والأصل عدم الإذن في الثانية والتصديق يكون يمينه إن بقيت العين فيحلف أنه ما أعاره وأنه أجره أو غصبه وله أجرة للثلث فإن تلفت في الأولى بغير الاستعمال فمدعى الإعارة مقر بالقيمة لشكرها يدعى الأجرة فيعطى الأجرة بلا عين إلا إذا زادت على القيمة فيحلف للزائد أما إذا لم تمض مدة لها أجرة والعين باقية فيصدق من يده العين يمينه في الأولى ولا معنى لهذا الاختلاف في الثانية أو العين تالفة في الأولى فهو مقر بالقيمة لشكرها (فإن تلفت) العين قبل ردها (في الثانية) بغير الاستعمال وإن لم تمض مدة لها أجرة (أخذ) منه (قيمة وقت تلف بلا عين) لأنه مقر لها إذا لم يضمن قيمته وقت تلفه والغصب بأقصى قيمة من وقت غصبه إلى وقت تلفه كالمسيء في يابه (فإن كانت) قيمته وقت تلفه (دون أقصى قيمة حلف) وجوبا (للزائد) أنه يستحقه لأن عريمه ينكره ويحلف للأجرة مطلقا إن مضت مدة لها أجرة .

(كتاب النصب)

الأصل في تحريم قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار تكبر إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ورواه الشيخان (وهو) لغة أخذ الشيء ظلما وقيل أخذه ظلما جبارا وشرطا (استيلاء على حق غير) ولو منفعة كإقامة من قعد بمسجد أو سوق أو غير مال ككلب نافع وزبل (بلاحق) كأعبره في الروضة بدل قوله كما افضى عدوانا فدخل فيه ماله أخذ مال غيره بظنه ماله فإنه غصب وإن لم يكن فيه إثم وقول الرافعي في هذه حكم الغصب لا حقيقته مخموم وهو ناظر إلى أن الغصب يقتضي الإثم مطلقا وليس مراد رين كان غالبا والغصب (كركوبه دابة غيره وجلسه على فراشه) وإن لم يتقلها ولم يقصد الاستيلاء (وازعاجه) له (عن داره) بأن أخرجه منها وإن لم يدخلها ولم يقصد الاستيلاء (ودخوله لها) وليس المالك فيها (بقصد استيلاء) عليها وإن كان ضيفا (فإن كان المالك فيها ولم يزحجه فغاصب لنصفها) لاستيلائه مع المالك عليها هذا (إن عد مستوليا) على مالكها فإن لم يعد مستوليا عليه لضعفه فلا يكون غاصبا الشيء منها وكذا لو دخلها لا بقصد استيلاء كان دخلها ينظر هل تصلح له أو ليتخذ مثلها (ولو منع المالك بيتا منها) دون باقيها (فغاصب له فقط) أي دون باقيها لقصد الاستيلاء عليه (وهي الغاصب رد) للغصب وإن لم يكن متمولا سواء كان مالا كحبة برام لا

ولكل بيع ملكه وإذا رجع قبل إدراك زرع لم يعتد قلعه لزمه ببقية إليه بأجرة ولو عين مدة ولم يدرك فيها لتقصير قلعه مجانا كالموكل نحو سيل بذرا إلى أرضه فبنت ولو قال من يده عين أعرتني فقال مالكها أجرتك أو غصبتني ومضت مدة لها أجرة صدق فإن تلفت في الثانية أخذ قيمة وقت تلف بلا عين فإن كانت دون أقصى قيمة حلف للزائد .

(كتاب الغصب)

هو استيلاء على حق غير بلا حق كركوبه دابة غيره وجلسه على فراشه وإزعاجه عن داره ودخوله لها بقصد استيلاء فإن كان المالك فيها ولم يزحجه فغاصب لنصفها إن عد مستوليا ولو منع المالك بيتا منها فغاصب له فقط وعلى الغاصب رد

ككسب نافع وزيل وجرم محرم لمجرم على اليد ما أخذت حتى تؤديه (وضمان متمول تلف) بأقوال
 إتلاف بخلاف غير التحويل كخبر وكسب وزيل فلا ضمان فيه وكذلك لو كان التالف غير محترم كمرقد وصال أو
 الناصب غير أهل الضمان كخبري والتقييد بالتحويل هنا وفيما يأتي من زيادتي واستطردوا هنا مسائل يقع
 فيها الضمان بلا غصب بمباشرة أو سبب خبثهم كالأصل بقولي (كالواضع) أي ألتف شخص متمولا (يد
 مالكة أو خرج زمامطروحا) على أرض (خرج مافيه بالفتح) وتلف (أو منصوص بانسقط به وخرج مافيه)
 بذلك وتلف (أو فتح) بأباعتين غير كطير (وبعد مجنون وهذا أهم وأولى من قوله ولو لفتح قصاصين طائر
 إلى آخره (قد ذهب حالا) وإن لم ير به فإنه يضمنه لأن الإلتاف فعله وخرج ذلك التؤدة إلى ضياعه ناسية
 عن فعله بخلاف مالو كان للتلف غير متمول سواء أكان مالا كخبر برام لا ككسب وزيل ومنه غير المحترم
 ومالو كان القاعل غير أهل الضمان نظير ما مر بخلاف مالو كان مافى الزرق الطروح أو المنسوب جامدا وخرج
 بتقريب نار إليه فالضمان على القريب بخلاف مالو سقط الزرق بعروض ربح أو نحوه فخرج مافيه وقرق بينه
 وبين مالو طلعت عليه الشمس فأذا به وخرج حيث يضمنه القاعل بأن طلوع الشمس محقق فقد يقصده القاعل
 ولا كذلك الريح وبخلاف مالو مكث غير الميز ثم ذهب فلا يضمنه القاعل لأن ضياعه لم ينشأ عن فعله لأن
 ذهابه بعد مكثه يشعر باختياره (وضمن أخذ منسوب) من الناصب وإن جهل النصب وكانت بدمانية تبعا
 لأصله والجمل وإن أسقط الأثم لا يسقط الضمان نعم لا ضمان على الحاكم وثابته إذا أخذه لمصلحة ولا على
 من انتزعه ليرده على مالكة إن كان الناصب حريا أو عبدا للمغصوب منه ولا على من تزوج المغصوبة من
 الناصب جاهلا بالحال (والقرار عليه) أي على آخذ (إن تلف عنده) كغاصب من غاصب فيطالب بكل
 ما يطالب به الأول ولا يرجع على الأول إن غرم ويرجع عليه الأول إن غرم إلا إذا كانت القيمة في يد الأول
 أكثر فيطالب بالزائد الأول فقط (إلا إن جهل) الحال (ويده) في أصلها (أمينة بلا آهاب كوديعة) وقراض
 (فمكسه) أي بالقرار على الناصب لا عليه لأن يده ثابتة عن يد الناصب فإن غرم الناصب لم يرجع عليه
 وإن غرم هو يرجع على الناصب ومثله مالو مالو الناصب على شخص فالتلف وخرج زيادتي بلا آهاب
 التهب بالقرار عليه وإن كانت يده أمينة لأنه أخذ للملك (ومضى ألتف) الأخذ من الناصب (فالقرار
 عليه وإن) كانت يده أمينة أو (حمله الناصب عليه لا لمرضه) أي الناصب (كأن قيمه طعاما) منصوبا
 (فأكله) لأن الباشرة مقدمة على السبب لكن إن قال له هو ملكي وغرم لم يرجع على التلف لا اعتراقه أن
 ظالمه غيره وقولي لا لمرضه أعم مما عبر به وخرج به مالو كان لمرضه كأن أمره ببيع الشاة وقطع الثوب
 فقتل جاهلا بالقرار على الناصب (فلو قتمه) الناصب (لمالكه فأكله برى) ولو كان الناصب
 رقيقا فقال الناصب لمالكه أعتقه فأعتقه جاهلا فقد العتق وبرى الناصب .

(فصل) في بيان حكم النصب وما يضمن به التصوب وغيره (يضمن لمغصوب متقوم تلف) بإتلاف
 أو بدونه حيوانا كان أو غيره ولو مكاتب ومستولدة (بأقصى قيمة من) حين (غصب إلى) حين (تلف) وإن
 زاد على دية الجرح توجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد والعبرة في ذلك بتقدير مكان التالف إن لم ينقله وإلا
 فيتجه كافي الكفاية اعتبار قدا أكثر الأمكنة الآتي يانها (و) يضمن (أيما به بما قصص منه) أي من
 الأقصى (إلا إن تلفت) بأن ألتفها الناصب أو غيره (من رقيق ولها) أرض (مقدار من حر) كبد ورجل
 (ة) يضمن (بأكثر الأمرين) مما قصص والقدر ففي يده أكثر الأمرين عما قصص ونصف قيمته لاجتماع
 الشبهين فلو قصص بقطعه ثلثا قيمته لم يماه النصف بالقطع والسدس بالنصب نعم إن قطعها لثلاث ضمن
 الناصب الزائد على النصف فقط وتعيير بأقصى قيمة في الحيوان وبأكثر الأمرين في الرقيق أولى من
 تعييره في الأول بالقيمة وفي الثاني بالقدر فإذا تلفت الأبعاض من الرقيق وليس منصوبا واجب القدر فقط كما

ضمان متمول تلف كما
 لو ألتفه يدمالكه أو
 فتح زمامطروحا وخرج
 مافيه بالفتح أو منصوصا
 فسقط به وخرج مافيه
 أو بأباعتين غير كطير
 قد ذهب حالا وضمن
 أخذ منسوب والقرار
 عليه إن تلف عنده
 إلا إن جهل ويده أمينة
 بلا آهاب كوديعة فمكسه
 ومضى ألتف بالقرار
 عليه وإن حمله الناصب
 عليه لمرضه كأن قدم
 له طعاما فأكله فلو
 قتمه لمالكه فأكله برى
 (فصل) يضمن
 لمغصوب متقوم تلف
 بأقصى قيمة من غصب
 إلى تلف وأيما به بما
 قصص منه إلا إن تلفت
 من رقيق ولها مقدار من
 حر فبأكثر الأمرين

سياتي في آخر كتاب الدييات (و) يضمن منصوب (مثل) تلفس (وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز سلمه)
 أي السلم فيه (كاه) لم يزل (وتراب ونحاس) يضم النون أشهر من كسرهما كما مر (ومسك وقطن) وان لم
 ينزع حبه (ودقيق) ونخاله كما قاله ابن الصلاح (بمثله) أي يضمن بمثله لآية فمن اعتدى عليكم ولأنه أقرب
 إلى التالف وما عدا ذلك متقوم كالمدروغ والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كمنجون وغالية ومعيب وأورد على
 التصرّف البر المختلط بشعر فإنه لا يجوز السلم فيه مع أن الواجب فيه للثل لأنه أقرب إلى التالف فيخرج
 القدر المثلقي منها ويحجب بأن الجواب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في إيجاب رد مثل التقوم في القرض
 وبأن امتناع السلم في جملة لا يوجب امتناعه في جزأيه الباقيين بحالهما ورد للثل إنما هو بالنظر إليهما
 والسلم فيهما جائز ويضمن الثلث بمثله (في أي مكان حل به الثلث) ولو تلف في مكان تقل إليه لأنه كان مطالبا
 برده في أي مكان حل به وإنما يضمن الثلث بمثله إذا جاز له قيمة فلا تأتف ماء بمقازة مثلا ثم اجتماع عند نهر
 وجبت في حقه بالمقازة ولو صار الثلث متقوما أو مثليا أو المتقوم مثليا يجعل الدقيق جبرا والسهم شرجا والشاة
 لحاشم تلف يضمن بمثله إلا أن يكون الآخر أكثر قيمة فيضمن به في الثاني وبقيته في الآخرين وللمالك
 في الثاني غير بين الثلثين أم لو صار المتقوم مثقوما كأنه نحاس صيغ منه حل فيجب فيه أقصى القيم كما يؤخذ
 من (فإن قد) للثل حسا أو شرعا كأن لم يوجد بمكان النصب ولا حواله أو وجد بأكثر من ثمن مثله
 (في يضمن) بأقصى قيم المكان الذي حل به الثلث (من) حين (غصب إلى) حين (قد) للثل لأن وجود الثلث
 كبقائه العين في لزوم تسليمه فلا يمتنع ذلك كفاي التقوم ولا نظر إلى ما بعد التقد كالأ نظر إلى ما بعد تلف المتقوم
 وصورة السئلة إذا لم يكن للثل مفقودا غدا تلف كما صورده المهرور والاضمن بالأكثر من الغصب إلى التلف
 وتصيري في هذا وفيما قبله أعم مما عبر به (ولو تلف للنصب) ولو متقوما لمكان آخر (طوبل برده) إلى
 مكانه (وبأقصى قيمة) من الغصب إلى اللطالبة (للحيولة) بينه وبين ماله ان كان بمساقعة بيدقوالا فلا
 يطالب إلا بالردالة للوردى قال الأذرى وهذا قد يظهر فيما إذا لم يخف هرب الناصب أو تواريه والا
 فالأوجه عدم التفرقة بين الساتين ومعنى كون القيمة للحيولة أنه إذا رد إليه النصب بردها ان بقيت والا
 فبدلها لأنه إنما أخطأ للحيولة والصحيح أنه ملكها ملك قرض وتصيري بما ذكر أولي من تعبيره بما ذكره
 (ولو تلف للثل فله مطالبة بمثله في غير المكان) الذي حل به للثل (ان لم يكن لتلفه مؤنة) كتقديس
 (وأمن) الطريق إذا ضرر على واحد منها حينئذ (والا) بأن كان لتلفه مؤنة أو خاف الطريق (فأقصى
 قيم المكان) الذي حل به للثل فيطالب للفيصوله سواء أتم من مكان الغصب أم لا فلا يطالب بالثل ولا
 للناصب تكليفه قبول للثل لما في ذلك من الضرر وقولي وأمن من زيادتي وتصيري بما ذكر أولي مما ذكره
 ومعنى كون القيمة للفيصوله أنه إذا غرما ثم اجتمعا في المكان الذي كور ليس للمالك ردها وطلب للثل
 ولا لأخر استردا القيمة وبدل للثل (ويضمن متقوم أن تلف بلا غصب بقيته وقت تلف) لأنه بعده معدوم
 وضمان الزائد في النصب أو ما كان بالنصب ولم يوجد هنا ولو أن تلف عبدا مغنيا لزمه تمام قيمته أو أمة مغنية
 لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب القضاء على النسي المختار في الروضة لأن استماعه منها محرم عند خوف الفتنة
 وقيته أن العبد الأمرد كذلك (فإن تلف بمرأية جناية فأقصى) من الجناية إلى التلف يضمن لأننا إذا
 اعتبرنا الأقصى في الغصب ففي نفس الإلتاف أولى (ولا يراق مسكر على ذمي لم يظهره) بنحو شرب أو بيع
 أو هبة لأنه مقرر على الانتفاع به فإن أظهره بشئ من ذلك ولو لئله أريق عليه تعديا واطلاقا ظاهره موافق
 لما في الجزية فتقيد الأصل كالروضة وأصلها بالشرب والبيع جرى على الغالب (وبرد) السكر للذكور
 (عليه) لا قراره عليه فإن تلف فلا ضمان لعدم اللية كما علم مما مر (كمحترم) أي كما يجب رد مسكر محترم
 (على مسلم) إذا غصب منه لأن له اسما كما يصير خلا بخلاف غير المحترم وفسر الشيخان هنا الحجر المحترمة بما

ومثلي وهو ما حصره
 كيل أو وزن وجاز سلمه
 كاه وتراب ونحاس
 ومسك وقطن ودقيق
 بمثله في أي مكان حل به
 الثلث فإن قد بأقصى
 قيم المكان من غصب
 إلى قدء ولو قل
 المنصوب طوبل برده
 وبأقصى قيمة للحيولة
 ولو تلف للثل فله
 مطالبة بمثله في غير
 المكان إن لم يكن لتلفه
 مؤنة وأمن والإفأقصى
 قيم المكان ويضمن
 متقوم أن تلف بلا غصب
 بقيته وقت تلف فإن
 تلف بمرأية جناية
 فبالأقصى ولا يراق
 مسكر على ذمي لم يظهره
 ويرد عليه كمحترم على
 مسلم

عصر لا يقصد الحرية وفي الرهن بما عصر بقصد الحلية وتغييرى فيما ذكر بالمسكر أعم من تغييره بالحر
(ولا شيء في إبطال أصنام وآلات هو) كظنور لأنها محرمة الاستعمال ولا حرمة لصنعها (وتفصل) في إبطالها
(بلا كسر) لزوال الإثم بذلك (فإن عجز) عن تفصيلها (أبطالها كف تيسر) إبطالها بكسر أو غيره ولا يجوز
إحراقها إذا لم تعين طريقاً لأن رضاهم بمول محترم فمن أحرقها لزمه قيمتها مكسورة بالحد الشرع ومن
جاوزه غير إحراق لزمه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد الشرع وقيمتها منتبهة إلى الحد الذي أتى به ويشترك
في جواز إزالة النكر الرجل والمرأة والخنثى ولو أرقاء أو فسقة والعبي المميز ويشاب عليها كإشابة البالغ وإنما
تجب على قاتل غير ممي ومجنون (ويضمن في غصب منفعة ما يؤجر) كدار ودابة بتقويتها وفواتها كأن
يسكن الدار أو يركب الدابة أو لم يفعل ذلك لأن للنافع منقومة كالأعيان سواء كان مع ذلك أرش نقص أم لا
ويضمن بأجرة مثله سلماً قبل النقص ومعها بعده فإن تفاوت الأجرة في الددة ضمنت كل مدة بما يقابلها أو كان
للمغصوب منافع وجب أجرة أعلاها إن لم يمكن جمعها وإلا فآجرة الجميع كخياطة وحراسة وتعليم قرآن (الإحرا
فتقويت) تضمن منفعة بأن يقهره على عمل نعم إن قهر عليه مرتداً فلا أجر له إن مات مرتداً أما فواتها كأن
يحبس حراً فلا يضمنها به لأن الحر لا يدخل تحت اليد (كغصب ونحو مسجد) كشرايع ورباط فتضمن
منفعتها بالتقويت بأن يبطأ البضع فيضمن بمهر التل كإسباني وكان يشغل المسجد ونحوه بأمنعة لا بالقوات
كأن يحبس امرأة أو يمنع الناس المسجد ونحوه بلا اشتغال بأمنعة لأن ذلك لا يدخل تحت اليد يخرج عما يؤجر
بما يؤجر رأى ما لا تصح إجارته لكونه غير مال ككلب وخنزير أو لكونه محرماً كالآلات لهو وألغير ذلك
كالطوب فلا تضمن منفعة إذ لا أجرة له وقولى ونحو مسجد من زيادى .

(فصل) في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المغصوب وما يذكر معها (بالحلف
غاصب) فيصدق (في تلفه) أى للمغصوب إن ادعاه وأنكره المالك لأنه قد يكون صادقاً ويجوز عن البينة
فلو لم نصدق له لثقل الحبس عليه فيخرج بدله من مثل أو قيمة المالك لأنه محجور عن الوصول إليه يمين
الغاصب (و) في (قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه أو بعد حلف الغاصب عليه (و) في (ثياب رقيق) مغصوب كأن
قال هو لى وقال المالك بل هو لى (و) في (عيب خلقى) به كأن قال كان أعشى أو أعرج خلقته وقال المالك بل
حدث عندك وذلك لأن الأصل براءته من الزيادة الأولى من هذه الثلاثة وعدم ما يدعيه المالك في الثالثة
وتثبتت يده في الثانية على العبد وما عليه وخارج بالخلق الحادث كأن قال بعد تلف المغصوب كان أقطع
أو سارقاً وأنكر المالك فيصدق للمالك يمينه لأن الأصل السلامة من ذلك فإن قال ذلك بعد رده فالصدق
الغاصب لأن الأصل براءته من الزيادة (ولو رده ناقص قيمة) لرخص (فلا شيء) عليه بقائه بحاله (ولو غصب
ثوباً قيمته عشرة فصارت برخص درهما ثم بلبس) مثلاً (نصفه) أى نصف درهم (رده) وأجرته (مع خمسة)
وهى قسط التالف من أقصى قيمة وهو العشرة (أو تلف) بأقة أو تلف (أحد خفين) أى فردى خف
(مغصوباً) وحده أو مع الباقي (وقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهما لزمه ثمانية) خمسة قيمة التالف وثلاثة
أرش التفريق الحاصل بذلك (كالو تلفه) أى أحدهما (يد مالكة) والقيمة لها وللباقي ما ذكر فيلزمه
ثمانية (ولو حدث) بالمغصوب (نقص يسرى لتلف كان) هو أولى من قوله بأن (جعل البر هريسة)
أو الدقيق عصيدة (فكتالف) لإشرافه على التلف فيضمن بدله من مثل أو قيمة وهل يملكه الغاصب إتماماً
للتشبيه بالتلف أو يبقى للمالك لتلا قطع الظلم حق وجهان رجع منها ابن يونس الأول وهو مقتضى كلام
الإمام ومحمّد السبكي وإن كان المختار عنده ما استحسنه فى الشرح الصغير ونسبه الإمام إلى النص من أن
المالك يتخير بين جله كالتالف وبين أخذه مع أرش عيب سار أى شأنه السراية وهو أكثر من أرش عيب
واقف (ولو جنى) رقيق (مغصوب فتعلق برقبته مال ففاداه الغاصب) وجوباً لحصول الجناية فى يده (بالأقل

ولا شيء في إبطال أصنام
وآلات هو وتفصيل بلا
كسر فإن عجز أبطالها
كيف تيسر ويضمن
فى غصب منفعة ما يؤجر
الإحراق فتقويت كبضع
ونحو مسجد .

(فصل) بحلف غاصب
فى تلفه وقيمته وثياب
رقيق وعيب خلقى ولو
رده ناقص قيمة فلا شيء
ولو غصب ثوباً قيمته
عشرة فصارت برخص
درهما ثم بلبس نصفه
رده مع خمسة أو تلف
أحد خفين مغصوباً
وقيمتها عشرة وقيمة
الباقي درهما لزمه
ثمانية كالألفه بيد
مالك كولو حدث نقص
يسرى لتلف كأن جعل
البر هريسة فكتالف
ولو جنى مغصوب فتعلق
برقبته مال ففاداه
الغاصب بالأقل

من قيمته والمال فإن تلف في يده غرمه للمالك والمجنى عليه أخذه بما أخذه المالك ثم رجع على الغاصب كالورد فيبيع في الجناية ولو غصب أرضا فقتل ترابها رده أو مثله كما كان بطلب أو لقرضه وعليه أجره مدة رد مع أرض نقص ولو غصب دهنًا وأغلاه فنقصت عنه رده وغرم الذهب أو قيمته لزمه أرض أو ما غرم الذهب مع أرض نقصه ولا يجبر ممن نقص هزاله ويجبر نسيان صنعة تذكرها لاتعلم أخرى ولو غصب عصيرا فتخمر ثم تخلل رده مع أرض أو خمر اقتخلت (٢٣٥) أو جلد ميتة قد بخر ردها .

[مسئلة] خلط الغاصب ما أخذه بحيث لا يتميز قال في التخصة في باب الغصب ما نصه وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلا و خلطها بحيث لا يتميز ثم فرق عليهم الخلو ط على قدر حقهم حل لكل منهم أخذ قدر حصته فإن خص أحدهم بحصته لزمه أن يقسم ما أخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة إلى قدر أموالهم وقال في باب القسمة ولا يجوز لأحد الشريكين قبل القسمة أن يأخذ حصته إلا بإذن شريكه قال القفال أو امتناعه من التماثل فقط بناء على الأصح أن قسمته إفراز وما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر أن يفرد بأخذ نصيبه من مدع ثبت له منه حصته وكانهم جعلوا غيبة شريكه عذرا في تمكينه منه

من قيمته والمال الذي وجب بالجناية (فإن تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه للمالك) أقصى قيمته (والمجنى عليه أخذ حقه بما أخذه للمالك) لأنه بدل الرقبة (ثم رجع) للمالك بما أخذه منه (على الغاصب) لأنه أخذ بجناية في يده وأفاذا التزيت بنم أنه لو طلب منه للمالك الأرض قبل أن يأخذ منه المجنى عليه القيمة لم يجب إليه وبه صرح الإمام لاحتمال الإبراء نعم له مطالبة بالأداء كما يطالب به الضامن للمضمون ذكره ابن الرفعة وبما تقرر علم ما صرح به الأصل أن المجنى عليه أخذ حقه من الغاصب (كالورد) الجاني للمالك (فيبيع في الجناية) فيرجع للمالك بما أخذه المجنى عليه على الغاصب لما مر (ولو غصب أرضا فقتل ترابها) بكشطه عن وجهها أو خمرها (رده) إن بقي (أو مثله) إن تلف (كما كان) قبل النقل من انبساط أو غيره (بطلب) من مالكها (أو لقرضه) أي الغاصب وإن منعه للمالك من الرد كأن دخل الأرض نقص رتفع بالرد أو نقل التراب إلى مكان وأراد تضرع منه فإن لم يكن طلب ولا غرض لم يرد لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ولا غرض فلولم يكن له غرض سوى دفع الضمان بتعثر بالحفيرة أو بنقص الأرض ومنعه للمالك من اللطم فيهما وأراه من الضمان في الثانية امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان ولورد التراب ومنعه للمالك من بسطه لم يبسطه وإن كان في الأصل مبسوطا وما ذكر من أنه يرد التراب إلى مكانه إذا لم يدخل الأرض نقص محله إذا لم يتيسر نقله إلى موات ونحوه في طريق الرد فإن تيسر قال الإمام لا يرد إلا بإذن (وعليه أجره مدقرد) للتراب إلى مكانه وإن كان آتيا بواجب كاتلزمه أجره ما قبله (مع أرض نقص) في الأرض بعد الرد إن كان (ولو غصب دهنًا) كزيت (وأغلاه فنقصت عنه) دون قيمته (رده وغرم الذهب) بأن يرد مثله ولا يجبر نفسه بزيادة قيمته لأن له مقدار أو هو للثل فأوجبناه كالوصى عبد افتردت قيمته فإنه يضمن قيمته (أو) تحصى (قيمته) دون عنه (لزمه أرض أو ما) أي أو نقصت العين والقيمة معا (غرم الذهب) ورد الباقي (مع أرض نقصه) أن نقصت قيمته كالوكان صاعا يساوي درهما فرجع بإغلاته إلى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم فإن لم تنقص قيمة الباقي فلا أرض وإن لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الرد ولو غصب عصيرا فأغلاه فنقصت عنه دون قيمته لم يضمن مثل الذهب لأن الذهب منه ماله إلى القيمة لها والذهب من الدهن دهن متقوم (ولا يجبر ممن) طار (نقص هزال) حصل قبله كأن غصب بقره سمينة فهزلت ثم سميت عنده لأن السمينة الثاني غير الأول (ويجبر نسيان صنعة) عنده (تذكرها) عنده قال ابن الرفعة أو عند المالك لأنه لا يعد متجددا صرفا (لاتعلم) صنعة (أخرى) فلا يجبر نسيان تلك لاختلاف الأغراض (ولو غصب عصيرا فتخمر ثم تخلل رده) للمالك لأنه عين ماله (مع أرض) لنقصه بأن كانت قيمته أقص من قيمة العصور لحصوله في يده فإن لم ينقص عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد فإن تخمر ولم يتخلل ردمثله من العصور ولزم الغاصب الإراقة قال الشيخان ولو جعلت المحترمة بيد المالك محترمة بيد الغاصب لكان جائزا أو ما قاله منجه (أو) غصب (خمر اقتخلت أو جلد ميتة قد بخر ردها) للمغصوب منه لأنها مفرع ما اختص به فيضهما الغاصب .

كاستناعه وأفتى جماعة منهم المصنف في درهم جمعت لأمر و خلطت ثم بداهم تركه بأن لأحدهم أخذ قدر حصته بغير رضاهم وخالفهم التاج الفزازي قال الأذرعى وقوله أي المصنف بغير رضاهم يشعر بامتناعهم فالجواز حينئذ هو للتعهد كافي فتاوى القفال ويؤيده ما مر في الفية إذ لا فرق بينها وبين الامتناع ومثلها جهل الشريك لقول المجموع لو اختلطت دراهم أو دهن حرام بحلال فصل قدر الحرام فيصرفه مصرفه أي من حفظ الإمام له إن توقعت معرفة صاحبه وإدخاله بيت المال إن لم توقع ويتصرف في قدر ماله كيف شاء وكذا لو اختلطت دراهم أو حنطة جماعة أو غصبت و خلطت أي ولم يملكها الغاصب المسمى بقسم الجميع بينهم وقيل يجوز الانفراد بالقسمة في التشابهات

وغير أن كلف القلع والأرض وإن صبغ الثوب بصنعه أو لم يكن كلفه أو لا فإن قيمته لزمه أرض أو بدلتا غير كالأول لو خلطه بمصوب أو غيره
وأمكن تمييزه لزمه وإلا فكتالف (٢٣٣٦) وله أن يعطيه منه إن خلطه بمثل أو بأجود ولو صبغ خشية وبني عليها أو أدرجها

في سفينة ولم تضر ولم
يخلف تلف مصوم
كلف إخراجها ولو وطئ
منصوبة حدزان منها

مطلقا قال في آخر هذا
الباب فلو قسم بعضهم
في غيبة الباقيين وأخذ
قسطه فلما علموا قرروه
صح لكن من حين
التقرير قاله ابن كبن
فلم من هذا أن قسمة
للتقوم لا ينفرد بها
أحد الشركاء وإن أذن
الباقون بكافة الأذرع
وكذا قسمة الثلثات
لا ينفرد بها أحد
الشركاء إلا أن أذن
الباقون أو غابوا أو جهلوا
أو امتنعوا من القسمة
فإن كانوا حاضرين ولم
يأذنوا ولم يمتنعوا بأن
سكنوا لم يحز الانفراد
على الرجوع وحينئذ
فليظفر في الحادثة إن
كان المال فيما من التقوم
لم يفر أحد الشريكين
بما أخذه من الغاصب
وكذا إن كان مثليا
وكان الشريك حاضرا

(فصل) فيما يطأ على التصوب من زيادة وغيرها (زيادة للتصوب إن كانت أرضا كقصاره) ثوب
(وطعن) لبر (فلاشي) لغاصب) بسببها لتعديها لو بهدافا في القلص حيث يشارك البائع كامر (وأزالها إن
أمكن) زوالها كان صاغ النقرة حليا أو ضرب النحاس إناء (يطلب) من المالك (أو لغيره) أي الغاصب
كان يكون ضربه دراهم بغير إذن السلطان أو على غير عياره فيخاف التفرير وقولي أو لغيره من زيادة
(ولزمه) مع أجرة المثل (أرض قمص) قيمته قبل الزيادة سواء أحصل القمص به أم بإزالته وظاهر أنه لو لم
يكن له غرض في الإزالة سوى عدم لزوم الأرض ومنعه للمالك منها أو برأ منه امتعت عليه وسقط عنه الأرض
وخرج بما ذكره ما لو اتفق الطيب والعرض فيمتنع عليه الإزالة فإن أزال لزمه الأرض وما لو وجد أحدهما وكان
القمص لما زاد على قيمته قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه أرض القمص (أو) كانت زيادته (عينا كبناء وغراس
كلف القلع) فامن الأرض وإعادتها كما كانت (والأرض) لتقصها إن قصت مع أجرة المثل وقولي والأرض
من زيادتي (وإن صبغ) الغاصب (الثوب بصنعه) أو لم يكن فله كلفه أي الفصل كافي البناء والقرص وظاهر
أن المالك إذا رضى بالبقاء في السلتين لا يكلف الغاصب ذلك بل يجوز له (وإلا) أي وإن لم يكن فله (فإن)
قصت قيمته لزمه أرض) للتقص لحصوله غطه (أو زادت) قيمته بالصنغ (اشتراكا) في الثوب بالنسبة فإذا
كانت قيمته قبل الصنغ عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبه الثلثان وللغاصب الثلث وإن كانت قيمة صنغه
قبل استعماله عشرة وإن صبغه بموحيها فلاشي له وليس للراد اشتراكها على جهة الشيوع بل أحدها
شوبه والآخر بصنغه كذا كرمه جمع من الأصحاب قال الأسنوي ومن فوائده أنه لو زادت قيمة أحدهما فزبه
صاحبه قال في الروضة كأصلها أطلق الجمهور المسئلة وفي الشامل والتسمة إن قص لا تخاف من سعر الثياب
فالتقص على الثوب أو سعر الصنغ أو بسبب الصنعة فعلى الصنغ وإن زاد سعر أحدهما بارتفاعه الزيادة
لصاحبه أو بسبب الصنعة فهي بينهما فيمكن تنزيل الإطلاق عليه انتهى وحكي ابن الرقة هذا التفصيل
عن القاضي حسين وأبي الطيب وغيره عن البندنجي ومسلم وخرج بصنغ صبغ غيره فإن كان صبغ ثالث
فالحكم كذلك أو صبغ مالك الثوب فلا يأتي فيه الاشتراك وزيادة قيمته وقصها ما لو لم تزد قيمته ولم تنقص
فلاشي للغاصب ولا عليه (ولو خلطه بمصوب أو غيره) وأمكن تمييزه منه كبر أيضا بأجر أو بشعر (لزمه) تمييزه
وإن شق عليه (وإلا) أي وإن لم يمكن تمييزه كزيت أو زيت أو بشرج (فكتالف) سواء أخلطه بمثل أم بأجود
أم بأردأ فللمالك تفريره (وله) أي للغاصب (أن يعطيه منه) أي من الخلوط (إن خلطه) أي للتصوب
(يعطيه أو بأجود) دون الأردأ إلا أن يرضى به ولا أرض له وقولي وله إلى آخره من زيادتي (ولو صبغ خشية)
مثلا (وبني عليها) وأدرجها في سفينة ولم تعفن ولم تخف من إخراجها (تلف مصوم) من نفس أو مال أو
غيرها (كلف إخراجها) وردها إلى مالكها وأرض قصها إن قصت مع أجرة المثل فإن غفنت بحيث لو
أخرجت منها لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة أو خيف من إخراجها ما ذكر كأن كانت أسفل السفينة فوحي في
لجة البحر فيصير للمالك إلى أن يزول الخوف كأن تصل السفينة إلى الشط ويأخذ القيمة للحيولة ويخرج
بالمصوم غير المصوم كالخرب وماله والتقييد بلم تعفن في صورتين ولم تخف تلف مصوم في الأولى من
زيادتي (ولو وطئ) الغاصب أمة (منصوبة حدزان منها) بأن كان عالما بالتحريم مختارا أو مدعيا جله

وبعد

ولم يأذن ولم يمتنع كما هو صريح عموم

قول للنهاج وغيره ولو استحق بعض القسوم شائما بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة قال في التحفة والأظهر منه أنه
يصح ويتخير كل منهم

بعد إسلامه ونشأ في بيمن العلماء (ووجب مهر) على الواطي * ولو زانيا (إن لم تكن زانية) والا فلا مهر
فلا مهر لغيري وكان ان يقر بتمت مات على ردتها ولو كانت بكر الزمة أرض بكاره مع مهر ثيب (ووطء مشتر منه
ومن الناصب) (كوطئه) في الحد والمهر وأرض البكاره فيحد الزاني ويجب على الواطي * المهر إن لم تكن
المهر وأرض البكاره (وإن أجلها) أي الناصب أو المشتري منه (زنا فالولدرقيق) للسيد (غير نسيب) لأنه من
تا (أو غيره فحر نسيب) للشبهة (وعليه قيمته) لتفوت رقه بطلته (وقت انفصاله حيا) للسيد لأن التقويم قبله
يرجع (ويرجع) المشتري (على الناصب بها) لأنه غره بالبيع له وخرج زيادتي حيا مالوا انفصل ميتا فان
فصل بلا حياة فلا قيمة عليه أو بحياة فلي الجاني ضامه وللمالك تضمين الناصب والمشتري منه ويقال
على ذلك في الرقيق للفصل ميتا بحياة وفي ضمان الناصب بلا حياة وجهان أحدهما وهو الأوجه نعم
بوت اليد عليه بمالومه ومثله للمشتري منه ويضمنه قيمته وقت انفصاله لو كان حيا ويضمنه الجاني بشر
ة أنه كايضمن الجاني الحر بغيره بعد أوامة كما يعلم ذلك مما يأتي في كتاب الجنابة فتضمن للمالك الناصب
المشتري منه بذلك وسيأتي ثم إن بدل الجنين المحني عليه عمله العائلة وقولي ولو وطئ * إلى آخره أولى بما
وبه (و) يرجع عليه أيضا (بأرض قص بنائه وغراسه) إذا قلتم لها المالك لأنه غره بالبيع (لا يفرم
تلف) عنده (أو تعيب) من المصوب (عنده) أي المشتري فلا يرجع به إذا غره للمالك على الناصب
إن الشراء عقد كان أو غير رجوع عليه بالثمن (أو) يفرم (منفعة استوفاهما) كالسكنى والركوب والوطء
فه استوفى عقابه بخلاف غرم منفعة لم يستوفها لأنه لم يملكها ولا التزم ضمانها (وكل مالو غرمه) (و
شترى (رجع به) على الناصب كقيمة الولد وأجرة المنفعة الفائتة تحت يده (لو غرمه الناصب) ابتداء
يرجع به) على المشتري (ومالا يرجع) أي وكل مالو غرمه المشتري لا يرجع به على الناصب كأجرة منفعة
شوطها لو غرمه الناصب ابتداء يرجع به على المشتري نعم لو غرم قيمة العين وقت النصب لكونها
كثير لم يرجع الزائد على الأكثر من قيمته وقت قبض المشتري إلى التلف لأنه لم يدخل في ضمان المشتري
لذلك لا يطالب به ابتداء كذا استثنى هذا ولا يستثنى لأن المشتري لا يفرم الزائد فلا يصدق به الضابط
لذكور (و) كل (من أنبت) بنون فموجدة فنون (يده على يد ناصب فكشتر) في الضابط للذكور
الرجوع وعدمه .

(كتاب الشفعة)

سكان القاء وحكي ضمها وهي لغة الضم وشراها حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما
ملك يرضى والأصل فيها خبر البخاري عن جابر رضي الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما
قسم قاذ وقت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة وفي رواية له في أرض أوريح أوحاطت والغني فيه دفع
من مؤنة القسمة واستجدات للرافق كالمصدق والتور والبالوعة في الحصة الصائرة إليه والرابع النزل
الحاطط البستان (أركانها) ثلاثة (أخذ ومأخوذ منه ومأخوذ) والصيغة إنما تجب في التملك كإسباني
شرط فيها (أي في للأخذ (أن يكون أرضا بتابعها) كشجر وعمر غير مؤثر وبناء وتوابه من أبواب
غيرها (غير نحو عمر) كجبري نهر (لا غنى عنه) فلاشفعة في بيت على سقف ولو مشتركا ولا في شجر أفرد
ليح أو بيع مع مئزره فقط ولا في شجر جاف شرط دخوله في بيع أرض لا تنفاه التبعية ولا في نحو عمر
ولا غنى عنه فلو باع داره وله شريك في عمرها الذي لا غنى عنه فلاشفعة فيه حفرا من الإضرار بالمشتري
بالف مالو كان له عنه غنى بأن كان للدار عمر آخر وأمكنه إحداث عمر لها إلى شارع أو نحوه وتعمير بغير
آخره أعم مما عبر به (وأن يملك بعوض كبيع ومهر وعوض خلع وصلح دم) فلاشفعة فيما لم يملك وإن
رى سبب ملكه كالعمل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كإرث ووصية وهدية بلا ثواب وقيد

ووجب مهر إن لم تكن
زانية ووطء مشترك منه
كوطئه وإن أجلها زنا
فالولدرقيق غير نسيب
أو غيره فحر نسيب
وعليه قيمته وقت
انفصاله حيا ويرجع
على الناصب بها وبأرض
قص بنائه وغراسه
لا يفرم ما تلف أو تعيب
عنده أو منفعة استوفاهما
وكل مالو غرمه يرجع
به لو غرمه الناصب لم
يرجع به ومالا يرجع
ومن أنبت يده على يد
ناصب فكشتر .

(كتاب الشفعة)

أركانها أخذ ومأخوذ
منه ومأخوذ وشرط
فيه أي يكون أرضا
بتابعها غير نحو عمر
لا غنى عنه وأن يملك
بعوض كبيع ومهر
وعوض خلع وصلح دم

الأصل الملك بالزوم وهو مضر أو لا حاجة إليه ثبوت الشفعة في مذهب خيار المشتري كالمشتري وعدم ثبوتها في مذهب خيار البائع أو خيارهما كالمشتري لعدم الملك الطاريء لعدم الزوم (وأن لا يطل نفعه المقصود) منه (لوقسم) بأن يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها (كطاحون وحمام) بقيد زده بقولي (كبيرين) وذلك لأن علة ثبوت الشفعة في التقسيم كإمردف ضرر مؤنة القسمة والحاجة إلى إفراة الحصة الصائرة للشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين أن يغلب صاحبه منه بالبيع له قلم باع لغيره سلطة الشرع على أخذه منه بخلاف ما يطل نفعه المقصود منه لوقسم كطاحون وحمام صغيرين وبذلك علم أن الشفعة تثبت للمالك عشر دار صغيرة إن باع شريكه بقيتها لا عكسه لأن الأول يجبر على القسمة دون الثاني (و) شرط (في الأخذ كونه شريكا) ولو مكاتباً أو غيب عاقل كسجده لشقص لم يوقف فباع شريكه يأخذ الناظر بالشفعة فلا شفعة لغير شريك كجار (و) شرط في الأخذ منه (تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأخذ) فلو باع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بث فالشفعة للمشتري الأول إن لم يشفع بانه لم تقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني لا الثاني وإن تأخر عن ملكه ملك الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول وكذا لو باع امرأتين بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء أجازا معا أم أحدهما قبل الآخر بخلاف ما لو اشترى اثنتان داراً أو مضمناً فلا شفعة لأحدهما على الآخر لعدم سبق وبما تقرر علم أن تعبيرى بسبب الملك أولى من تعبيره كغيره بالملك (فلو ثبت) هو أعم من قوله شرط في البيع (خيار) أي خيار مجلس أو شرط (لبائع) ولو مع المشتري (لم تثبت) أي الشفعة (إلا بد لزوم) البيع للالتقاط خيار البائع وليحصل الملك (أو) ثبت (لمشترق) في المبيع (ثبت) أي الشفعة لإذ لاحق لغيره في الخيار (ولا يرد) للمشتري المبيع (بعب) به إن (رضى به الشفع) لأن حق الشفع سابق عليه لثبوته بالبيع ولأن غرض المشتري وصوله إلى الثمن وهو حاصل بأخذ الشفع (ولو كان لمشرقة) في أرض كأن كانت بين ثلاثة أثلاثا فباع أحدهم نصيبه لأحد صاحبيه (اشترك مع الشفع) في البيع بقدر حصته لاستوائهما في الشفعة فيأخذ الشفع في المثال السدس لجميع البيع كما لو كان المشتري أجنبيا (ولا يشترط في ثبوتها) أي الشفعة وهو مراد الأصل كغيره بقوله ولا يشترط في التملك (حكم) بها من حاكم لثبوتها بالنص (ولا حضور ممن) كالبيع (ولا) حضور (مشتري) ولا رضاه كإلزام بعب (وشرط في تملكها رؤية شفع الشقص) وعلمه بالثمن كما علم مما يأتي كالمشتري وليس للمشتري منه من رؤيته (و) شرط فيه أيضا (لفظ يشعر به) أي بالتملك وفي معناه ما مر في الضمان (كتمسكت أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتر الثمن) كقبض البيع حتى لو امتنع المشتري من قبضه حتى الشفع بينهما أو رفع الأمر إلى حاكم (أو) مع (رضاء بئمة) أي يكون الثمن في ذمة (شفيع ولا ربا أو) مع (حكم له بها) أي بالشفعة إذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه وخرج زيادتي ولا ربا مالو كان بالمبيع صفائح ذهب أو فضة والثمن من الآخر لم يكف الرضا بكون الثمن في الذمة بل يعتبر التقاض كما هو معلوم من باب الربا وخرج بالثلاثة المذكورة الأشهاد بالشفعة فلا يملك به وإن لم يرجع فيه في الروضة شيئا وإذا علمك غير الأول من الثلاثة لم يكن له أن يسلمه حتى يؤدي الثمن فإذا لم يحضر الثمن وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فإن لم يحضر فيها فسخ القاضي تملكه .

(فصل) فيما يؤخذ به الشقص للشفوع وفي الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معها (بأخذ) أي الشفع الشقص (في) عوض (مثلي) كنفذ وحب (مثله) إن تيسر والا فقيمه (و) في (مقوم) كعبد وثوب (بقيته) كما في العصب وتعتبر قيمته (وقت العقد) من بيع ونسكاح وخلع وغيرها لأنه وقت ثبوت الشفعة ولأن ما زاد زاد في ملك المأخوذ منه وبذلك علم أن المأخوذ به في النسكاح والخلع مهر للمثل

وأن لا يطل نفعه المقصود لوقسم كطاحون وحمام كبيرين وفي الأخذ كونه شريكا وفي المأخوذ منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأخذ فلو ثبت خيار لبائع لم تثبت إلا بعد لزوم أو لمشرق قط ثبت ولا يرد بعب رضى به الشفع ولو كان لمشرقة اشتراك مع الشفع ولا يشترط في ثبوتها حكم ولا حضور ممن ولا مشتر وشرط في تملكها رؤية شفع الشقص ولفظ يشعر به كتمسكت أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتر الثمن أو رضاء بئمة شفع ولا ربا أو حكم له بها .

(فصل) يأخذ في مثلي بمثله ومقوم بقيته وقت العقد

ويجب في الشفعة مثله لا مهور مثله لأنها الواجبة بالقراري والشفص عوض عنها ولو اختلفا في قدر القيمة
صدق للأخوذ منه يمينه قاله الرويان (وخبر) أي الشفيع (في) عوض (مؤجل بين تعجيل) له (مع أخذ
حالا) بين (صبر إلى الهل) بكسر الحاء أي الحلول (ثم أخذ) وإن حل المؤجل بموت الأخوذ منه دفعا للضرر
من الجايين لأن المؤجل يجوز له الأخذ بالمؤجل أضربا أخوذ منه لا خلافا للدم وإن أزم بالأخذ حالا بنظيره من
الحال أضربا للشفيع لأن الأجل يقابله قسط من الثمن وعلم بذلك أن الأخوذ منه لورضى بذمة الشفيع لم يغير
وهو الأصح وغيره بما ذكر أهم من اقتصاره على الشراء والتكاح والخلع (ولويسع) مثلا (شفص وغيره)
كثوب (أخذه) أي للشفص (بجته) أي قدرها (من الثمن) باعتبار القيمة وقت البيع وقول الأصل من
القيمة سبق ثم فهو كان الثمن مائتين وقيمة الشفص ثمانين وقيمة الضموم إليه عشرين أخذ الشفص
بأربعة أخماس الثمن ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها عالما بالحال وبهذا فارق ما سرق البيع
من امتناع أفراد المصيب بالرد (ويعتج أخذ مجهل عن) كأن اشترى بحراف وتلف الثمن أو كان غائبا ولم يعلم
قدره فيها فمضى بالجهل أعم مما عبر به (فإن ادعى علم مشتر قدره ولم يمينه لم تسمع) دعواه لأنه
لم يدع حقه (وحلف مشتر في جهله به) أي قدره وقدا دعى الشفيع قدرا (و) في (قدره و) في (عدم الشركة
و) في (عدم الشراء) والتحليف في غير الأولى من زيادته فيحلف في الأولى والثالثة على نفي علمه بذلك كما علم
بما يأتي في الدعوى والبيانات لأن الأصل عدم علمه بالقدر وعدم الشركة ولا يحلف في الأولى أنه اشتراه
بمن مجهول لأنه قد علمه بعد الشراء ويحلف في الثانية أن هذا قدر الثمن لأنه أعلم بما باشره وفي الرابعة أنه
ما اشتراه لأن الأصل عدمه (فإن أقر البائع) فيها (بالبيع) والشفوع يده أو يد المشتري وقال إنه ودعية له
أو طرية أي أو موهبا (ثبتت الشفعة) لأن إقراره يتضمن ثبوت حق للمشتري وحق الشفيع فلا يطل حق
الشفيع بإنكار المشتري كملكه (وسلم الثمن له) أي البائع (إن لم يقر قبضه) من المشتري لأنه تعلق الملك
منه (وإلا) بأن أقر قبضه منه (ترك يد الشفيع) كمنظيره فباشر في الإقرار (وإذا استحق) أي الثمن أي
ظهر مستحقا بعد الأخذ بالشفعة (فإن كان معينا) كأن اشترى بهذه المائة (بطل البيع والشفعة) لعدم الملك
(وإلا) بأن اشتراه بضمن في الدفعة ودفع عما فيها خرج للدفع مستحقا (أبدل) للدفع (وبقيا) أي البيع
والشفعة ولو خرج رد بغير غير البائع بين الرضا بموا الاستبداد فإن رضى به لم يلزم للمشتري الرضا بمثله بل يأخذ
من الشفيع الجيد كذا قاله البخوي قال النووي وفيه احتمال ظاهر قاله البلقيني ما قاله البخوي جار على قوله
فإن إذا ظهر المبدل الذي باع به البائع معيا ورضى به أن على الشفيع قيمته سليما لأنه الذي اقتضاه العقد وقال
الإمام إنه غلط وإنما عليه قيمته معيا كما هي في الرضا قاله التلطي بالمثل أولى قاله الصواب في كلتا السلتين
ذكر وجهين وإلا صبح منهما اعتبارهما ظهور بهذا جزم ابن القري في المصيب (وإن دفع الشفيع مستحقا
لم يطل) شفصه (وإن علم) أنه مستحق لأن علمه بقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بعين أم لا فإن كان معينا في
التقدير احتاج علمه كجديدا وتكروج ماذ كمر مستحقا خروجه محاسا (ولمشت تصرف في الشفص) لأنه
ملكه (ولشفيع فسحه بأخذ) للشفص سواء كان فيه شفعة كبيع أم لا كوقدوهة لأن حقه سابق على هذا
التصرف (و) له (أخذ بما فيه شفعة) من التصرف كبيع ذلك ولا يبرع بما كان عوض فيه أقل أو من جنس
هو أصغر عليه (ولو استحقها) أي الشفعة (جمع أخذوا بقدر الحصص) لأن الشفعة من مرافق الملك فتقدر
بقدره ككسب الرقيق وهذا ما صححه الشيخان ككثير وقيل يأخذون بعدد الرسوم واعتمده جمع من
التأخرين وقال الأسنوي إن الأول خلاف مذهب الشافعي (ولو باع أحد شريكين بضمن) هو أهم من قوله
نصف (حسب رجل ثم باقيا لآخر فالشفعة في) البعض (الأول للشريك القديم) لاقراده بالحق (فإن عفا
عنه) (عازر المشتري الأول في) البعض (الثاني) لأنه صار شريكا مثله قبل البيع الثاني فإن لم يصف عنه

وخير في مؤجل بين
تعجيل مع أخذ حالا
وصبر إلى الهل ثم أخذ
ولو بيع شفص وغيره
أخذه بحصته من الثمن
ويمتنع أخذ مجهل عن
فإن ادعى علم مشتر
بقدره ولم يمينه لم تسمع
وحلف مشتر في جهله به
وقدره وعدم الشركة
والشراء فإن أقر البائع
بالبيع ثبتت الشفعة
وسلم الثمن له إن لم يقر
قبضه وإلا ترك يده
الشفيع وإذا استحق
فإن كان معينا بطل
البيع والشفعة وإلا
أبدل وبقي وإذا دفع
الشفيع مستحقا لم يطل
وإن علم ولمشت تصرف
في الشفص ولشفيع
فسحه بأخذ وأخذ بما
فيه شفعة ولو استحقها
جمع أخذوا بقدر
الحصص ولو باع أحد
شريكين بضمن حصة
لرجل ثم باقيا لآخر
فالشفعة في الأول
لشريك القديم فإن
عفا شريكه للمشتري
الأول في الثاني .

بل أخذتم يشاركه فيه الزوال المصلحة (ولو غفا أحد شفيعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كالقود (وأخذ الآخر الكل أو تركه) فلا يقتصر على حصته لئلا تتبع الصفقة على المشتري (أو حضر) أحدهما وغاب الآخر (آخر) الأخذ (إلى حضور الغائب) لعذر في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه (وأخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه) فيه لأن الحق لها فليس للحاضر الاقتصار على حصته لئلا تتبع الصفقة على المشتري ولو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من النافع كالأجرة والثمرة لا يراحمه فيه الغائب (وتتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص) وهو من زيادتي فلو اشترى اثنان من واحد شقصا واشتراه واحد من اثنين فلا شفع أخذ نصيب أحدهما وحده لا تنافا ببعض الصفقة على المشتري أو واحد شقصين من دارين فلا شفع أخذ أحدهما لأنه لا يفضى إلى تعيين شيء واحد في صفقة واحدة (وطلبها) أي الشفعة (كرد سبب) في أنه فوري وما يقبله لأنها حق ثبت لدفع الضرر في عادة ولو بوكره بعد علمه بالبيع مثلا بالطلب أو رفع الأمر إلى الحاكم فلا يضر نحو صلاة وأكل دخل وقتهما وتعبيرا بما ذكر أولى عما عبر به (لا في إسهاد) على الطلب (في طريقه أو حال) (توكيله) فلا يلزمه الإسهاد والتصریح بهما من زيادتي ويفارق نظيره في الرد بالعيب بأن تسلط الشفع على الأخذ بالشفعة أقوى من تسلط المشتري على الرد بالعيب وبأن الإسهاد على الفسخ وهو التمسك وهو على الطلب وهو وسيلة المقصود وينتشر في الوسائل ما لا ينتشر في المقاصد (فيلزمه لعذر) كمرض وعية عن بلد المشتري وقد عجز عن مضيه إليه والرفع إلى الحاكم (توكيله) إن عجز عنه لزمه (إسهاد) وله تأخير الطلب لا انتظار إدراك الزرع وحصاده (فإن ترك مقدوره منهما) أي من التوكيل والإسهاد (أو آخر لتكديسه تقة) ولو عبدا أو امرأة (أخبره بالبيع) مثلا (أو باع حصته ولو جاهلا بالشفعة أو) باع (بعضها علما) بالشفعة (بطل حقه) لتقصيره في الأولين والراية قول وال سبب الشفعة في الثالثة وخرج بالشفعة الثانية غير لأن خبره غير مقبول وبالعالم في الرابعة وهو من زيادتي الجاهل لعذره وكالشفعة عدد التوارث ولو من فسقة أو كفار قال ابن الرضا وكل ذلك في الظاهر أما في الباطن فالعبرة بما يقع في نفسه من صدق وضده ولو من فاسق كما قاله للماوردي (وكذا) يبطل حقه (لو أخبر بالبيع بقدر تركه فإن باكثر) لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل قبل أكثر أو لا (لا) إن بان (بدونه أو لقي للمشتري فلم عليه أو بارك له في صفقته) فلا يبطل حقه لأن الترك خبر تبين كذبه بالزيادة في الأولى والسلام من قبل الكلام في الثانية وقد يدعو بالبر كذا أخذ صفقة مباركة في الثالثة وتعبيري بقدر وبدونه أهم من تعبيري بألف وخمسةائة.

(كتاب القراض)

القراض مشتق من القرض وهو القطع مسمى بذلك لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضا مضاربة كما صرح به الأصل ومقارضة الأصل فيه الإجماع والحاجة واحتج له للماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتبغوا فضلا من ربكم وبأنه ^{يطلب} ضارب لحديجة بما لها إلى الشام وأخذت معه عبيدا ميسرة والقراض أخذ ما يأتي توكيل مالك بجعل ماله يد آخر ليتجر فيه والربح مشترك بينهما وهذا أولى من قوله الأصل القراض أن يدفع إليه مالا إلى آخره (أركانه) ستة (مالك وعامل وعمل وربح وصيغة ومال وشرط فيه) أي في المال (كونه قرضا) دراهم أو دنانير (خالصا معلوما) جنسا وقدر اوصفة معينة يد عامل فلا يصح على عرض ولو فلو ساوت بر او حليا ومنفعة لأن في القراض إغرازا إذا العمل فيه غير مضبوط والربح غير موثوق به وإنما جوز للحاجة فاختص بما يروج بكل حال وتسهيل التجارة به (ولا على نقد) (مغشوش) ولوراء انما الانتفاء خلوصه نعم إن كان غشه مستهلكا جاز قاله الجرجاني (ولا على مجهول) جنسا أو قدرا أو صفة ولا على غير معين كأن قارضه على مافي التمتنع من دين أو غيره نعم لو قارضه على نقد في ذمته ثم غشه في المجلس صح خلافا للنفوي وكان قارضه على إحدى

ولو غفا أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل أو تركه أو حضر آخر إلى حضور الغائب وأخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص وطلبها كرد سبب لا في إسهاد في طريقه أو توكيله فيلزمه لعذر توكيل فإسهاد فإن ترك مقدوره منها أو آخر لتكديسه تقة أخبره بالبيع أو باع حصته ولو جاهلا بالشفعة أو بعضها علما بطل حقه وكذا لو أخبر بالبيع بقدر تركه فإن باكثر لا بدونه أو لقي للمشتري فلم عليه أو بارك له في صفقته.

(كتاب القراض)

أركانه مالك وعامل وعمل وربح وصيغة ومال وشرط فيه كونه قرضا خالصا معلوما مينا يد عامل فلا يصح على عرض ومغشوش ومجهول

صرتين ولو متساويتين نعم لو علم في المجلس عينه صح بخلاف ما لو علم فيه جنسه وقدره وخفته لا يصح على
 الأشبه في الطلب (ولا) يصح (بشرط كونه) أي المال (بغيره) أي غير العامل كالمالك ليوفي منه ثمن
 ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجده عند الحاجة وتعيير بغيره أعم من تعبيره بالمالك (و) شرط (في المالك
 ما) شرط (في موكل وفي العامل ما) شرط (في وكيل) لأن القراض توكل وتوكل فيجوز أن يكون للمالك
 أهمي دون العامل ولا يجوز أن يكون أحدهما مفعولاً ولا محبباً ولا محبباً ولو لم يكن أن يقارض لهم (وأن
 يستقل) أي العامل (بالعمل) ليتمكن من العمل متى شاء فلا يصح شرط عمل غيره معه لأن إقسام العمل
 يقتضي إقسام اليد ويصح شرط إعانة مملوك المالك في العمل ولا يملك مملوك لأنه مال فجعل عمله تبعاً للمالك
 ولأن ذلك لا يمنع استقلال العامل وشرطه أن يكون معلوماً برؤية أو وصف وإن شرطت ثقته عليه جاز
 (و) شرط (في العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه) أي العمل (على العامل فلا يصح على شراء يبطخه ويغزبه)
 أو غزل ينسجه (ويبيعه) لأن الطحن ومما به أعمال لا تسمى تجارة بل هي أعمال مضبوطة يستأجر عليها
 ولا يحتاج إلى القراض عليها للشتم على جهالة العوضين للحاجة (و) لا على (شراء) متاع (معين)
 كقوله ولا تشتري هذه السلعة (و) لا على شراء نوع (نادر) يعز وجوده كقوله ولا تشتري إلا الخيل البلق
 (و) لا على (معاملة شخص) معين كقوله ولا تبع إلا زيداً ولا تشتري إلا منه (ولا إن أقت) عدة كسنة سواء
 أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعدها أم الشراء لأن النافع والمدة المعين قد لا يربح فيها والنادر قد لا يجده
 والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء (فإن منعه الشراء فقط بعددته) كقوله ولا تشتري
 بعد سنة (صح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها وحله كإقال الإمام أن تكون المدة يتأتى فيها
 الشراء لغرض الربح بخلاف نحو ساعة وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لأن التأقيت أسهل منه
 بدليل احتماله في الإجارة والساقاة ويمتنع أيضاً تعليق التصرف بخلاف الوكالة لما فاته غرض الربح وتعيير
 بما ذكرته أولى من تعبيره بما ذكر (و) شرط (في الربح كونه لهما) كونه (معلوماً) لهما (بجزئية) كنصف
 وثلث (فلا يصح) القراض (على أن لأحدهما) معينا أو مبهما (الربح) أو أن لغيرهما منه شيئاً لعدم كونه
 لهما والشرط لمملوك أحدهما كالمشروط له فيصح معه في الثانية دون الأولى (أو) على أن لأحدهما
 (شركة أو نصيباً فيه) للجهل بحصة العامل (أو) على أن لأحدهما (عشرة أو ربع صنف) لعدم العلم
 بالجزئية ولأنه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربع ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع الربح (أو) على (أن
 للمالك النصف) مثلاً لأن الربح فائدة رأس المال فهو للمالك إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء
 منه بخلاف ما لو قال على أن للعامل النصف مثلاً فيصح ويكون الباقي للمالك لأنه بين ما للعامل
 والباقي للمالك بحكم الأصل (وصح في) قوله (قارضتك والربح بيننا وكان نصفين) كالقوله هذه الدار
 بين زيد وعمرو (و) شرط (في الصيغة ما) مرفياً (في البيع) بجامع أن كلامها عقد معاوضة (كقارضتك)
 أو مملكتك في كذا على أن الربح بيننا فيقبل العامل لفظاً وتعيير بما ذكر أولى من قوله بشرط
 إيجاب وقبول.

(فصل في أحكام القراض) لو (قارض العامل آخر) ولو باذن المالك (ليشاركه في عمل وربح لم يصح)
 لأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقده المالك والعامل فلا يبدل إلا أن يعقده عاملان فإن
 قارضه بالاذن لينفرد بالربح والعمل صح كالقارضه المالك بنفسه أو بلا إذن فلا (وتصرف الثاني بغير إذن
 المالك غصب) فيضمن ما تصرف فيه (فإن اشترى بعين مال القراض لم يصح) شراؤه لأنه فضولي (أو
 في ذمة) له (فالربح) كله (للأول) من العاملين لأن الثاني وكيل عنه (وعليه الثاني أجرته) لأنه لم يعمل
 محاباً فإن عمل محاباً كان قاله الأول وكل الربح على فلا أجرته له وظاهر أخذ ما يأتي أن الثاني إذا اشترى في

ولا بشرط كونه يده
 غيره ، وفي المالك ما في
 موكل ، وفي العامل ما في
 وكيل وأن يستقل بالعمل
 وفي العمل كونه تجارة
 وأن لا يضيقه على العامل
 فلا يصح على شراء بر
 يبطخه ويغزبه ويبيعه
 وشراء معين ونادر
 ومعاملة شخص ولا إن
 أقت فإن منه الشراء
 فقط بعد مدة صح وفي
 الربح كونه لهما ومعلوماً
 بجزئية فلا يصح على أن
 لأحدهما الربح أو شركة
 أو نصيباً فيه أو عشرة أو
 ربع صنف أو أن للمالك
 النصف وصح في قارضتك
 والربح بيننا وكان نصفين
 وفي الصيغة ما في البيع
 كقارضتك .
 (فصل في قارض العامل
 آخر ليشاركه في عمل
 وربح لم يصح وتصرف
 الثاني بغير إذن المالك
 غصب فإن اشترى
 بعين مال القراض لم
 يصح أو في ذمة فالربح
 للأول وعليه الثاني
 أجرته

القسم ونوى حصة الربح له ولا أجرة له على الأول (ويجوز تعدد كل) من المالك والعامل فلذلك أن
 يقارض اثنين متفاضلا ومتساويا في الشرط لهما من الربح كأن شرط لأحدهما نصف الربح وللآخر
 الربع أو شرط لهما النصف بالسوية سواء أشرط على كل منهما مراجعة الآخر أم لا والمالكين أن يقارضا
 واحدا ويكون الربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فإذا شرط للعامل نصف الربح ومال أحدهما
 مائتان ومال الآخر مائة اقتسما النصف الآخر أثلاثا فان شرطا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد كما علم من
 قولنا فيما مر كونه لهما لما فيه من شرط الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا قصد قراض صح تصرف
 العامل) للإذن فيه (والربح كله للمالك) لأنه تمام ملكه (وعليه) له (إن لم يقل والربح لى أجرته) أى أجرة
 مثله لأنه لم يسئل مجابا وقد فاته السمي وكذا إذا علم الفساد كما يؤخذ من التعليل فان قال ذلك فلا شيء عليه
 لرخاء بالعمل مجانا وظاهرا أنه إذا اشترى في القرض ونوى نفسه فالربح له لأنه تمام ملكه ولا أجرة له على المالك
 (وتصرف) العامل (ولو بعرض) لأن طريق الاسترباح (بمصلحة) لأن العامل في الحقيقة وكيل (لأبني
 فاحش) في بيع أو شراء والتقدير فاحش من زيادته (ولانسيئة) في ذلك (بلاإذن) في العين والنسيئة أما
 بالإذن فيجوز ويأتى في تقدير الأجل وإطلاقه في البيع عام في الوكيل ويجب الاشهاد في البيع نسيئة فان
 تركه ضمن ووجه منع الشراء نسيئة أنه كإقال الرافعي قد يتلف رأس المال فبقي العهدة متعلقة بالمالك
 (ولسكن) من المالك والعامل (رد بعيب إن قدمت مصلحة الإبقاء) ولو مع قدم مصلحة الرد أو رضى الآخر
 بالعيب لأن لكل منهما حق في المال فان وجدت مصلحة الإبقاء امتنع الرد وتعتبرى بذلك أعم وأولى من
 قوله رد بعيب فتخصيه بمصلحة (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما أو أياه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك لأن
 كلاهما له حق فان استوى الحال في الرد والإبقاء في الطلب يرجع إلى العامل (ولا عامل) العامل (للمالك)
 كأن يبيعه شيئا من مال القراض لأن المال له (ولا يشتري بأكثر من مال القراض) رأس مال ورعا
 ولا يبر جهه لأن المالك لم يأذن فيه وتعتبرى بذلك أولى من تعبيره برأس المال (ولا) يشتري (زوج
 المالك) ذكر أكان أو أنثى (ولا من يتق عليه) لكونه بضه أو أمر هو بحرته أو كان أمة مستولمة
 له ويعت لكونها مرهونة (بلاإذن) منه في الثلاث أما بآذنه فيجوز (فان قل) ذلك بغير إذنه (لم يصح)
 الشراء في غير الأولى ولا في الزائد فيها لأنه لم يأذن فيه ولتضرره باقتطاع النكاح وتحويل المال في غيرها
 (إلا إن اشترى في ذمته فقع له) أى للعامل وإن صرح بالسفارة فلم أنه إذا اشتراه بعين مال القراض
 لا يصح وخروج زوج المالك ومن يتق عليه زوج العامل ومن يتق عليه فله شراؤها للقراض وإن
 ظهر زوج ولا يفسخ نكاحه ولا يتق عليه كالوكيل يشتري زوجه ومن يتق عليه لموكله (ولا يسافر
 بالمال بلا إذن) لما فيه من الخطر والتعرض لقتل أو فساد أو ما يؤول إليه من ضربه أما بالإذن فيجوز لكن
 لا يجوز في البحر إلا بعين عليه (ولا يموت) هو أعم من قوله ولا ينفق (منه نفسه) حضرا ولا سفرا لأن
 له نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط الوثنة في العقد فسد (وعليه فله ما يعتاد) فله كل
 ثوب ووزن خفيف كذهب (ومسك عملا بالعادة) وله أكثر من ثوبه أى غير ما عليه فله من مال
 القراض ولو فله بنفسه فلا أجرة له وما يلزمه فله لو أكثر من فله بالأجرة في ماله (وذلك) العامل
 (حصة) من الربح (بشدة) لا يظهر ولا يملو ملكها بالظهور لكان شريك في المال فيكون النقص الحادث
 بعد ذلك محسوبا عليهما وليس كذلك لكنه إما يستقر ملكه بالقسمة إن نض رأس المال وفسخ العقد
 حتى لو حصل بعد القسمة فقط إن تضمن جبر بالربح القسوم وملكها ويستقر ملكها أيضا بنحوض المال
 والفسخ بلا قسمة كما بينته في شرح الروض (ولذلك) ما حصل من مال قراض كثير وتاج وكسب
 ومهر) وغيرها من سائر الزوائد العينية الحاصلة بغير تصرف العامل لأنه ليس من فوائد التجارة وتعتبرى

ويجوز تعدد كل وإذا
 قصد قراض صح
 تصرف العامل والربح
 للمالك وعليه إن لم
 يقل والربح لى أجرته
 وتصرف ولو بعرض
 بمصلحة لأبني فاحش
 ولا نسيئة بلا إذن ولكل
 وجه يجب إن قدمت
 مصلحة الإبقاء فان
 اختلفا عمل بالمصلحة
 ولا عامل المالك ولا
 يشتري بأكثر من
 مال القراض ولا زوج
 المالك ولا من يتق عليه
 بلا إذن فان قل لم يصح
 إلا أن يشتري في ذمته
 فقع له ويسافر بالمال
 بلا إذن ولا يموت منه
 نفسه وعليه فله ما يعتاد
 محسوبا ثوب ووزن
 خفيف كذهب وله
 أكثر من ثوبه وملك
 حصة بقسمة وللمالك
 ما حصل من مال قراض
 كثير وتاج وكسب
 ومهر

بما ذكر أعظم مما عير به (ويجوز بالريح قصص) حصل (برخص أو عيب حدث) لا قضاء العرف ذلك والثانية من زيادتي (أو) (تلف بضعة) بأقصة ساوية أو جناية وتقدر أخذ بدله (بد تصرف) من العامل ببيع أو شراء قياسا على ما مر فإن تلف بذلك قبله فلا يجبر به بل بحسب من رأس المال لأن العقد لم يأت أكد بالعمل فإن أخذ بدل ذلك استمر القراض فيه ولكل منها الخاصة إن كان في المال ربح وإلا فلها كقطع وخروج تلف بضعة تلف كله فإن القراض يرتفع سواء أكان التلف بأقصة أو بالتلف المالك أم العامل أم أجني لكن يستمر نصيب العامل من الربح في الثاني يبقى القراض في البدل إن قبضه المالك وسلمه له أو أخذه في الراجعة وبحث الشيخان في الثالثة بعد نقلها ما ذكر فيها عن الإمام أن العامل كالأجني وبصرح التولي وقرئ الأول بأن العامل التمسح فبطل إتياله فسحا كالمالك بخلاف الأجني .

(فصل) في بيان أن القراض جائز من الطرفين وحكم اختلاف الماقدن مع ما يأتي معها (لكل) منهما (تسوية) (مق شاة) وينسخ بما تنسخ به الوكالة . كوت أحدهما وجوبه وإغنامه لأمم أنه توكيل وتوكل وكذا باسترجاع المال بخلاف استرجاع للوكل ما وكل في يده (ثم) بعد الفسخ أو الانقضاء يلزم العامل استيفاء الدين لأنه ليس في قبضته (ورد قدر رأس المال مثله) بأن ينضبط على صفته وإن كان قد باعه بقدر على غير صفته أو لم يكن ربح لأنه في عهد تهرد رأس المال كما أخذ هذا إن طلب المالك الاستيفاء أو التضيض وإلا فلا يلزمه ذلك إلا أن يكون له حوز عليه وحظه فيه وخروج رأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تضيضه كترض اشتراك فيه اثبات لا يكلف واحدا منها يبيع وتعييرى بما ذكر أعظم وأولى مما عير به (ولو أخذ المالك بضعة قبل) ظهور (ربح وخسر رجوع رأس المال الباقي) بعد المأخوذ لأنه لم يترك في يده غيره فصار كالأعطاء له ابتداء (أو) أخذ بضعة (بعد) ظهور (ربح فالمأخوذ ربح ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعها فلا يجبر بالربح خسر يبيع بعده (مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرين فسدسها) وهو ثلاثة وثلاثون (من الربح) لأن الربح سدس المال (فيستقر للعامل الشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثون إن شرط له نصف الربح حتى لو أعاد ما يده إلى ثمانين لم يسقط ما استقر له فلم أن باقى للأخوذ وهو ستة عشر وثلاثون من رأس المال فيعود إلى ثلاثة وثمانين وثلاث هذا إن أخذ بغير رضا العامل أو برضا موصى بها بالإشاعة أو أطلاقا فإن قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل ما يده مقدرة حصة على الإشاعة به على ذلك في المطلب (أو) أخذ بضعة (بعد) ظهور (خسر فالخسر موزع على للأخوذ والباقي) فلا يلزم جرحه المأخوذ لوربح (بعد) مثاله المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين (فحصتها) من الخسر (ربح الخسر) فكانه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال إلى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما نصفين إن شرطت للنصفة (وحلف عامل في عدم ربح و) (قدره) فيصدق في ذلك لموافقته في انقضاء الأصل (و) (في) (شراءه) أي للعامل وإن كان راجعا (أو لقراض) وإن كان خاسرا لأنه مأمون (وفي) قوله (لم تنتهي عن شراء كذا) لأن الأصل عدم النهي (و) (في) (قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (و) (في) (دعوى تلف) لأنه مأمون فإن ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة ولو تلف المال فادعى المالك أنه قرض والعامل أنه قراض فالصدق للعامل يمينه كما أقي بها من الصلاح تبعاً للبغوى لأن الأصل عدم الضمان ولو أقامها يمينتين في المقدم منها وجهان في الروضة بلا ترجيح أو جهها تقديم بينة المالك لأن معها زيادة علم (و) (في) (دعوى رد) للمال على المالك لأنه اشتمت كالمودع بخلاف نظيره في المرهن والمستأجر لأنها قبضا العين لنفقة نفسها والعامل قبضا لنفقة المالك وانتفاعه بالعمل (ولو اختلفا في) (قدر) (الشروط) له) كأن قال شرطت لي النصف فقال المالك بل الثلث (تحالفا) كاختلاف البائمين في قدر الثمن (وله) أي للعامل بعد الفسخ

ويجوز بالريح قصص
برخص أو عيب حدث
أو تلف بضعة بعد
تصرف .

(فصل) لكل قسمه
وينسخ بما تنسخ
به الوكالة ثم يلزم العامل
استيفاء ورد قدر رأس
المال مثله ولو أخذ
المالك بضعة قبل
ربح وخسر رجوع
رأس المال الباقي
أو بعد ربح فالمأخوذ
ربح ورأس مال مثاله
المال مائة والربح
عشرون وأخذ عشرين
فسدسها من الربح
فيستقر للعامل الشروط
منه أو بعد خسر فالخسر
موزع على المأخوذ
والباقي مثاله المال مائة
والخسر عشرون وأخذ
عشرين فخصتها ربح
الخسر وحلف عامل
في عدم ربح وقدره
وشراءه أو لقراض وفي
لم تنتهي عن شراء كذا
وقدر رأس المال
ودعوى تلف ورد ولو
اختلفا في الشروط له
تحالفا وله

(أجرة) لملك والمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل بيمينه أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك بيمينه ولا أجره عليه للعامل .

(كتاب المساقاة)

ما أخذه من السقي المحتاج إليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين أنه ^{عليه السلام} عامل أهل خيبر وفي رواية دفع إلى يهود خيبر نخلها وأرضها بشرط ما يخرج منها من تمر أو زرع والفقهاء فيها أن مالك الأشجار قد لا يحسن تهديها أولاً فيخرج له ومن يحسن ويتفرغ قد لا يملك أشجاراً فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولو كثرت المالك لمزته الأجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار وتهاون العامل فدعت الحاجة إلى تجويزها وهي أخذها بما يأتي معاملة الشخص غيره على شجر ليعتمده بسخى وغيره والثمره لها (أو كانها) سنة (عاقداً) مالك وعامل (وعمل وتمر وصيغة ومورد وشرط فيه) أي في المورد (كونه نخلاً أو عنبراً يامعينا يد عامل مغروساً لم يد صلاح ثمرة) سواء أظهر أم لا فلا تصح على غير نخل وعنق استقلالاً كتين وتفاخ ومشمش وصنوبر وبطيخ لأنه ينمو بغير تهديد أو نخلو عن العوض مع أنه ليس في معنى النخل ولا على غير مرتضى ولا على مبهم كأحد البساتين كافي سائر عقود القارضة ولا على كونه يد غير العامل كأن جعل يده ويد المالك كافي القراض ولا على ودي يفرسه ويتهدموا الثمرة بينهما كل لو سلمه بذرا ليزعه ولأن الفرس ليس من عمل للمساقاة فضمه إليه يفسدها ولا على ما بدأ بصلاح ثمرة لقولت معظم الأعمال وقولي مرافياً معينا من زيادتي (و) شرط (في العاقدين مامر) فيهما (في القراض) وتقدم بيانه ثم (وشريك مالك كأجنبي) فصح مساقاته له إن شرط له زيادة على حصته كما يشترط بما يأتي (و) شرط (في العمل أن لا يشترط على العاقد مالم يس عليه) فلو شرط ذلك (كأن شرط على العامل أن يبنى جداراً) لحديقة (أو على المالك) وهو من زيادتي (تقية النهر) لم يصح العقد لأنه شرط عقد في عقوداً لأنه في الأول استجار عوض مجهول (وأن يقدم) أي العمل (بزمن معلوم يشرفه الشجر غالباً) وفي الثاني (وأن يقدم) أي العمل (بزمن معلوم يشرفه الشجر غالباً) كسنة أو أكثر كالإجارة فلا تصح مؤبدية ولا مطلقة ولا مؤقتة بإدراك الثمر لجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى ولا مؤقتة بزمن لا يشرفه الشجر غالباً لخلو المساقاة عن العوض ولا أجره للعامل إن علم أو ظن أنه لا يشرفه في ذلك الزمن وإن استوى الاحتمالان أو جهل الحال فله أجرته لأنه عمل طامعاً وإن كانت المساقاة باطلة (و) شرط (في الثمر) من (في الربح) من كونه لها أو كونه معلوماً بالجزئية وتقدم بيان ذلك ثم (ولساقى في ذمته أن يساقى غيره) بخلاف الساقى على عينه كافي الأجير وهذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة) من فيها (في البيع) غير غلب التأييد بقرينة مامر آتيا وهذا من زيادتي (كساقيتك) أو عامتك على هذا على أن الثمرة بينتا قبل العامل وقولي كساقيتك أعم مما عر به (لا تفصيل أعمال بناحية بها عرف غالب) في العمل بقيد زدته بقولي (عرفاء) أي العاقدان فلا يشترط فإن لم يكن فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفاه اشترط (ويعمل المطلق عليه) أي على العرف الغالب الذي عرفاه في ناحيته (وعلى العامل) عند الإطلاق (ما يحتاجه الثمر) لصلاحه وتنميته (عما يتكرر) من العمل (كل سنة كسقى وتقية نهر) أي يجري الماء من طين ونحوه (وإصلاح أجاجين) يقف فيها الماء حول الشجر ليشربه شبيهت بأجانات الفسيل جمع اجانة (وتلقيح) للتدخل (وتنحية) حشيش وقضبان مضرة بالشجر (وتعريض) للجنب (جرت به عادة) وهو أن ينصب أعواداً وبظلالها ويرفقه عليها (وحفظ الثمر) على الشجرة وفي البذر عن السرقة والشمس والطيور بأن يجعل كل عنقود في وعاء يبرسه المالك كقوضرة (وحذاه) أي قطعه (وتحفيقه) فإن كلاماً من الثلاثة على العامل وإن لم تحرره عادة وتقييد الروضة كأصلها الصحيح وجوب التحفيف على العامل بحريان العادة به أو شرطه ليس بحيد إذا التفتي لوجوبه لاسمه مخالفة العادة أو الشرط فحل التصحيح إنعاهو عند انتفاها وظاهر أنه لو جرت

أجرة .

(كتاب المساقاة)

أركانها عاقدان وعمل وتمر وصيغة ومورد وشرط فيه كونه نخلاً أو عنبراً مرفياً معينا يد عامل مغروساً لم يد صلاح ثمرة وفي العاقدين مامر في القراض وشريك مالك كأجنبي وفي العمل أن لا يشترط على العاقد مالم يس عليه كأن شرط على العامل أن يبنى جداراً أو على المالك تقية النهر وأن يقدم بزمن معلوم يشرفه الشجر غالباً وفي الثاني ما في الربح ولساقى في ذمته أن يساقى غيره وفي الصيغة ما في البيع كساقيتك لا تفصيل أعمال بناحية بها عرف غالب عرفاه ويعمل المطلق عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر ما يشكر كل سنة كسقى وتقية نهر وإصلاح أجاجين وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضرة وتعريض جرت به عادة وحفظ الثمر وحذاه وتحفيقه

عادة بأن شيئا من ذلك على المالك اتبعت (وعلى المالك ما يقصد به حفظ الأصل) أى أصل الثمر وهو الشجر (ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان) للبدن (أو حفر نهر) له أو إصلاح ما أتاه من النهر لا قضاء العرف ذلك وعليه أيضا الأعيان وإن تنكرت كل سنة كقطع التقييع (ويملك العامل حصته) من الثمر (بالظهور) له إن عقد قبل ظهوره وهذا من زيادتي وفارق القراض حيث لا يملك فيه الرجح إلا بالقسمة أو ما ألحق بها كما مر بأن الرجح وقاية لرأس المال والتمر ليس وقاية للشجر أما إذا عقد بعد ظهوره فيملكها بالعقد .

(فصل) في بيان أن المساقاة لازمة وحكم هرب العامل ، والزراعة ، والخبرة (هى) أى المساقاة (لازمة) كالإجارة (فلو هرب العامل) أو عجز بمرض أو نحو ذلك قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه (وتبرع غيره) من مالك أو غيره (بالعمل) بنفسه أو بماله تعبيرى بذلك أعم من قوله وآمنه للمالك تبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كالأفسخ بصرح الفسخ (وإلا) أى وإن لم تبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (اكثرى الحاكيم عليه من يعمل) بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل مثلا وتعذر إحصاءه من ماله إن كان له مال والاكثرى مؤجل إن أتى نعم إن كانت المساقاة على العين فالذى جزم به صاحب العين اليمنى والنسائي واستظهره غيرها أنه لا يكرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (ثم) إن تعذرا كترأوه (اقرض) عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمر (ثم) إن تعذر اقرضه (عمل المالك) بنفسه وهذا مع ثم اقرض والإشهاد الآتى على العمل من زيادتي (أو أفتق بأشهاد) بذلك (شرط فيه رجوعا) بأجرة عمله أو بما أفتقها من لم يشهد كذا كذا فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد لأنه تعذر نادرا فان عجز عن العمل والإشفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجره عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهى لها وقول شرط فيه رجوعا أولى من قوله إن أراد الرجوع (ولو مات للساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه عمل وارثه) إما (منها) بأن يكرى عليه لأنه حق واجب على مورثه (أو من ماله أو بنفسه) ويسلم له الشروط فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزم المالك فكيف من العمل بنفسه إلا إذا كان أمينا عارفا بالأعمال فان لم تكن تركه فلو وارث العمل ولا يلزمه وخارج زيادتي في ذمته للساقى على عينه فتفسخ بموته كالأجير العين ولا تفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر وأخذ العامل نصيبه (وبخيانة عامل) فيها (اكثرى) عليه (من ماله مشرف) إلى أن يتم العمل (فإن لم يتحقق به فعامل) يكرى على الخائن من ماله نعم إن كانت المساقاة على العين فظاهر أنه لا يكرى عليه وهو قياس ما مر من أكثراء الحاكم عليه إذا هرب وقدره عليه الأذرعى وقولى من ماله من زيادتي في الشرف (ولو استحق الثمر) أى خرج مستحقا كأن أوصى به (فله) أى للعامل حيث جهل الحال (على معاملة أجرة) لعمله كمن أكثرى من يعمل فيما غصبه عملا (ولا تصح مخالبة ولو تبعا) للمساقاة (وهى معاملة على أرض بعض ما يخرج منها والبذر من العامل) للنهي عنها في خبر الصحيحين وتميزى بالمعاملة تبعا للمحرر أولى من تعبير الأصل بالعمل (ولامزارة وهى كذلك) أى معاملة على أرض بعض ما يخرج منها (ولكن البذر من المالك) للنهي عنها في خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) بخلافه كان أو عنها فهو أولى من قوله بين التخييل (ياض) أى أرض لازرع فيها ولا شجر وإن كثرت البياض (صحت) الزراعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعا للحاجة إلى ذلك وعليه يحمل خبر الصحيحين السابق أول الباب هذا إن (أخذ عقدوا) (أخذ عامل) بأن يكون عامل الزراعة هو عامل المساقاة وإن تعدد لأن عدم الاتحاد في كل منهما يخرج الزراعة عن كونها تابعة (وعسر) هذا هو المراد بقول الروضة وأصلها وتعذر (إفراد الشجر بالسق) فان تيسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة (وقدمت للمساقاة) على الزراعة لتحصل التبعية (وإن تفاوتت الجزآن للشروطان) من الثمر والزرع كأن شرط للعامل نصف الثمر وربع الزرع فان المزارعة تصح تبعا ومضى قد شرط من الشرط المذكورة لم تصح الزراعة وإنما لم تصح المخالبة تبعا كالمزارعة لعدم

وعلى المالك ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان وحفر نهر وملك العامل حصته بالظهور .
(فصل) هى لازمة فلو هرب العامل وتبرع غيره بالعمل بقي حق العامل وإلا أكثرى الحاكيم عليه من يعمل ثم اقرض ثم عمل للمالك أو أفتق بأشهاد شرط فيه رجوعا ولو مات الساقى في ذمته وخلف تركه عمل وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبخيانة عامل أكثرى من ماله مشرف فان لم يتحقق به فعامل ولو استحق الثمر فله على معاملة أجرة . ولا تصح مخالبة ولو تبعا وهى معاملة على أرض بعض ما يخرج منها والبذر من العامل ، ولا مزارعة وهى كذلك والبذر من المالك فلو كان بين الشجر بياض صحت مع المساقاة إن أخذ عقدوا عامل وعسر أفراد الشجر بالسق وقدمت المساقاة وإن تفاوتت الجزآن للشروطان

ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا بما لا ين التدر وغيره قال
والأحد مشؤولة على ما إذا شرط لو ائتمن زرع قطعا معينة ولاخر أخرى وللذهب ما تحرر ويجلب عن
الدليل المأثور لما عساه في الزراعة على جوازها بما أو بالطريق الآتي وفي الخاتمة على جوازها بالطريق
الآتي وكاليض فيما ذكر زرع لم يندخله كما اقتضاه كلام الروضة كما صليا (فان أفردت الزراعة للفل
للمالك) لأنه للمالك للبذر (وعليه العامل أجره عمله وآلاته) الشاملة لآلاته لبطان النقد وعمله لا يحيط
سواء أسلم الزرع أم تلف بأفة أو غيرها أخذا من نظيره في القراض الفاسد وان كان الثقل عن التولى في
نظيره من التبركة الفاسدة فيها إذا تلف الزرع بأفة أنه لا شيء للعامل لأنه لم يحصل للمالك شيء وصوبه
النووي ويفرق بأن العامل هنا أشبهه به في القراض من التبركة على أن الرافعي قال في كلام التولي لا يخفى
عدوله عن القياس الظاهر (وطريق جعل التملك) في أفراد الزراعة (ولا أجره كأن يكثره) أي للمالك
العامل (ينصف البذر ومنفعة الأرض) شائعين (أو ينصفه) أي البذر (ويبره نصف الأرض) شائعين
(ليرزق) له (باقية) أي البذر (في باقيها) أي الأرض فيكون لكل منهما نصف الثقل هاهنا لأن العامل
استحق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعتها بقدر نصيبه من ذلك وأما ذلك زيادتي كاف
كان أن طرق ذلك لا تنصرف كما ذكرنا منها أن يفرض للمالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض
بنصف عمله ونصف منافع آلاته ومنها أن يبره نصف الأرض والبذر منها المكن البذر في هذا ليس كلام
للمالك وإن أفردت الخاتمة للفل للمالك وعلى مالك الأرض أجره مثانها وطريق جعل التملك ولا أجره كأن
يكثر العامل نصف الأرض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع آلاته أو ينصف البذر ويبرع بالعسل والنافع.

(كتاب الإجارة)

يكسر الممثلة أشهر من ضمها وفحصا من أجره بالمدة يؤجره بإيجار أو يقال أجره بالقصر بأجره بضم الجيم
وكسرهما أجر أو هي لغة اسم للأجرة وشروط عليك منفعة بموسم شروط تأتي والأصل فيها قبل الإجماع آية
فان أرض من لكم . وجه الدلالة أن الارضاع لا يعقد تبرع لا يوجب أجره وإنما يوجبها ظاهرا القدر فحين
وغير البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم والصدوق رضي الله عنه استأجرا رجلا من بني الدليل يقال له عبد الله
ابن الأرقط وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الزراعة وأمر بالمؤاجرة والعنى فيها أن الحاجة داعية
إليها إذ ليس لكل أحد مهر كوب ومسكن وخادم فجوزت لذلك كاجوز بيع الأعيان (أركانها) أربعة
(صيفة وأجرة ومنفعة وعاقدة) من مكروم كمر (وشروط فيه) أي في العاقدة (ما) مرفيه (في البيع) وتقدم
بأنه ثم لكن لا يشترط هنا إسلام الكسرى لمسلم كاقدمته ثم مع زيادة وتصح إجارة السفينة فسهل لما لا قصد
من عمله كالحج قاله للآوردي والروائي لأن له أن تبرع به ولا يصح أكثره البذر فسهل من سيده وان صح
شراؤه فسهل منه كما أفق به النووي (و) شرط (في الصيفة ما) مرفيا (فيه) أي في البيع (غير عدم
الثأقت كأجرتك) أو أكرتلك (هذا أو منافعه أو ملكتها سنة بكذا) فيقبل للكسرى (لا يستكها)
أي منافعه سنة بكذا لأن لفظ البيع وضع لتسليك العين فلا يستعمل في المنفعة كما لا يستعمل لفظ الإجارة
في البيع لكن ينبغي أن يكون كناية عن كلف البيع لفظ التبراء وهو ظاهر . سنة فهاذا كريس مفعولا فيه
لأجر مثلا لأنه إنشاء موزنه سير بل لقد رأى أجر تسكه واتفع بمسنة كاقيل في قوله تعالى فأما الله مائة عام
أن التقدير بوايته مائة عام وتعبير بما ذكر أولى مما عبره (وترد) الإجارة (على عين كإجارة معين) من
عقار ورقيق ونحوهما (كأكرتلك لكذا) سنة وإجارة العقار لا تكون إلا على العين (وعلى ذمة كإجارة
موصوف) من دابة ونحوها لجل مثلا (والزام ذمته عملا) كخياط قنواء ومورد الإجارة للنفقة لا العين على
الأصح سواء أوردت على العين أم على الذمة قال الشيخان والخلاف لفظي وأورد الأسنوي له فوائد

فان أفردت الزراعة
للملك للمالك وعليه
للعامل أجره عمله
وآلاته وطريق جعل
النفقة لهما ولا أجره
كأن يكثره بنصف البذر
ومنفعة الأرض أو ينصفه
ويبره نصف الأرض
ليرزق باقية في باقيها
(كتاب الإجارة)
أركانها صيفة وأجرة
ومنفعة وعاقدة وشرط
فيه ما في البيع وفي الصيفة
عاقدة غير عدم الثأقت
كأجرتك هذا أو منافعه
أو ملكتها سنة
بكذا لا يستكها وترد
على عين كإجارة معين
كأكرتلك لكذا وعلى
ذمة كإجارة موصوف
والزام ذمته عملا

(و) شرط (في الأجرة) من (في الثمن) فيشترط كونها معلومة جنسا وقدرًا وصفة إلا أن تكون معينة فتكتفي رؤيتها (فلا تصح) إجارة دار أو دابة (بما روي عن علف) يسكن اللام وتحتها وهو بالفتح ما يلف به الجمل في ذلك فإن ذكر معلوماً أو أذن له خارج القيد صرفه في العارة أو العلف صح قال ابن الرضا ولم يخرجوه على اتحاد القابض والقبض لوقوعه فيهما (ولا سلع) لثاء (بجدة) لها (و) لا (طحن) لبر مثلاً (بعض دقيق) منه كملك للجمل بخانة الجمل ومقدار الدقيق ولعدم القدرة على الأجرة حالاً وفي معنى الدقيق النخالة (وتصح) إجارة امرأته مثلاً (بعض دقيق حالاً لإرضاعه) لملك العمل الكسرى له إغواؤه في ملك غير الكسرى تبعاً بخلاف ما لو أكثرها يرضعه بعد الفطام لإرضاعه لملك الجمل بالأجرة إنذاك وبخلاف ما لو أكثرها لإرضاع كلبه يرضعه سالماً أو بعد الفطام لوقوع العمل في ملك غير الكسرى قصداً فيهما والجمل بالأجرة في الثاني هكذا أفهم هذا المقام وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض ونميري بإرضاعه بآية أولى من تعبده بإرضاعه رقيقه (وهي) أي الأجرة (في إجارة ذمة كراس مال سلم) لأنها سلم في النافع فيجب قبضها في المجلس ولا يبرأ منها ولا يستبدل عنها ولا يحال بها ولا عليها ولا تؤجل وإن عقدت بغير هذا السلم فتعيرى بذلك أعين من قوله ويشترط في إجارة الذمة تسليم الأجرة في المجلس (و) هي (في إجارة عين كسكن) فلا يجب قبضها في المجلس مطلقاً ويجوز إن كانت في الذمة الإبراء منها والاستبدال عنها والطوالة بها وعليها وتأجيلها وتبطل إن كانت كملك وأطلقت وملك بالقدم مطلقاً (لكن ملكها) يكون ملكاً (سراعي) معناه أنه كلما مضى زمن على السلامة بأن أن التزجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك إن قبض للكسرى العين أو عرضت عليه فامتنع (فلا استقر عليها إلا بمضي الذمة) سواء امتنع الكسرى أم لا لتلف النفعة تحت يده وقول كسكن إلى آخره أولى مما عبر به (ويستقر في) إجارة (فائدة أجرة مثل بما يستقر به مسمى في صحبة) سواء كانت مثل المسمى أم أقل أم أكثر وخارج زيادته (غالباً) التحليق في المقار والوضع بين يدي الكسرى والعرض عليه وامتناع من القبض إلى انقضاء الذمة فلا تستقر بها الأجرة في الفائدة ويستقر بها المسمى في الصحبة (و) شرط (في النفعة كونها متقومة) أي لها قيمة (معلومة) عيناً وقدرًا وصفة (مقدورة التسلم) حسا وشرعا (واقعة للكسرى لا تضمن استيفاء عين قصداً) بأن لا يتضمنه العقد (فلا يصح أكثره شخص لا لا يتب) ككلمة لا تب وإن روجت السلعة إذ لا قيمة له (و) لا أكثره (تقد) أي درهم أو دينار ولو قترين (و) لا (كلب) ولو لصيد لأن منافسه ما لا يقابل به وبذلك في مقابلتهما تبذير (و) لا (مجهول) كأحد العبدن وكثوب (و) لا (أبقو) لا (منصوب) لغير من هو يديه ولا يقدر على نزع عقب العقد (و) لا (أعني لحفظ) أي حفظاً يحتاج إلى نظره والإجارة على عينه (و) لا (أرض لزراعة) لا ما لها دائم ولا غالب يكفيها) كطرمعاً دوماً تلج مجتمع طلب حصوله (ولا) شخص (تقطع سن صحبة) لغير قود (ولا حاض) أو قضاء (مسلة لخدمة مسجد) لا (حرة) منكوبة (بغير إذن زوجها) والإجارة عينية فيها وذلك لعدم القدرة على تسلّم النفعة حسا وشرعا أو أحدهما بخلاف أكثره أعني لغير ما ذكره وأكثره أرض لها دائماً وغالب يكفيها وأكثره شخص تقطع سن وجه أو صحبة لقود أو أكثره حاض ذمية لخدمة مسجد إن أممت التلويث وأكثره أمة ولو منكوبة بغير إذن زوجها أو حرة ولو منكوبة بإذنه لوجود الإذن في هذه ولعدم اشتغال الأمة بزوجهما جميع الليل والنهار في التي قبلها والتقييد بالسلقة بالحرة من زيادته (ولا) أكثره (لعبادة نجس فيها) لها أو تملكها (ولم تقبل نيابة) كالصلاوات وإمامتها لأن النفعة لم تقع في ذلك للكسرى بل للكسرى (ولا) أكثره (مسلم) ولورقياً (لنحو جهاد) عملاً ينضبط بالقضاء والتدريس والإعادة إلا في مسائل معينة لتعذر ضبط ذلك ولأنه في الجهاد إذا حضر الصف تعين عليه بخلاف عبادة لا يجب فيها نية وليست نحو جهاد كالأذان وتجهيز ميت وتعليم قرآن فيصح الأكثر لها

وفي الأجرة ما في الثمن
فلا تصح بعبارة وعلف
ولا سلع بجدة وطحن
بعض دقيق وتصح
بعض دقيق حالاً
لإرضاعه بآية أولى من
إجارة ذمة كراس مال
سلم وفي إجارة عين
كسكن لكن ملكها
مراعى فلا تستقر كلها
إلا بمضي الذمة ويستقر
في فائدة أجرة مثل بما
يستقر به مسمى في
صحبة غالباً وفي النفعة
كونها متقومة معلومة
مقدورة التسلم واقعة
للكسرى لا تضمن
استيفاء عين قصداً فلا
يصح أكثره شخص
لأنه لا يتب وقد وكل
ومجهول وأبقو ومنصوب
وأعني لحفظ وأرض
لزراعة لا ما لها دائماً
ولا غالب يكفيها ولا تقطع
سن صحبة ولا حاض
مسلة لخدمة مسجد
وحرة بغير إذن زوجها
ولا لعبادة نجس فيها
ولم تقبل نيابة ولا مسلم
لنحو جهاد

نعم لا يصح الا كتراء لزيارة قبر النبي ﷺ قاله الماوردي ومثله زيارة سائر ما تسمى زيارته وبخلاف عبادة
 تحب فيها نية وقبول النيابة كحج وعمرة وزكاة وكفارة فيصح الا كترائها كأعلم من أبوابها وقولي فيها نية
 أولى من قوله لها نية وقولي ولم تقبل نيابة أولى من قوله إلا حج وتفرد زكاة ونحو من زيادتي (ولا) أكثر
 (بستان لثمره) لأن الأعيان لا تملك بمقدار الإجارة قصدا بخلافها تبعاً كافي الا كتراء للإرضاع وسبأى وهذا
 خرج بقولي لا تضمن امتثافاً عين قصدا والتصريح بكل منهما من زيادتي (وصح تأجيلها) أي النعمة
 (في إجارة فقة) كآثرت ذمتك حمل كذا إلى مكة غرة شهر كذا كالمثل للوجوه (لا) في إجارة (عين) فلا يصح
 الا كتراء للنفعة قابلة كإجارة دار سنة أو لها من النقد كبيع العين على أن يسلمها غداً (و) لكن (صح) كذا
 للمالك منفعها مدة على مدته (لا) اتصال للدين قد دخل في ذلك ما لو أجرها لزيد مدة فأجرها زيد لعمر وتلك
 للدين فيصح إيجارها مدة تليها من عمر ولا يملك المالك المنفعة لا من زيد خلافاً للقبال وكلام الأصل يوافق
 قصيري مالك للنفعة أولى من تغييره بالمستأجر (و) صح (كره العقب) أي النوب (بأن يؤجر دابة لرجل
 ليركبها بعض الطريق) أي واللؤجر ركبها البعض الآخر تناوبا (أو) يؤجرها (رجلين ليركب كل
 منهما (زماً) تناوبا (وبين البعضين) في صورتين إن لم تكن عادة فمقسمة السكترى والسكري في الأولى
 أو السكترين في الثانية الركوب على الوجه البين أو العناد كفرسخ وفرسخ ويوم وليس لأحدهما
 طلب الركوب ثلاثة والثاني ثلاثة المشقة وصح ذلك مع اشتباهه على إيجار زمن مستقبل لأن التأخير الواقع
 فيمن ضرورة القسمة فإن لم يبق البعضين ولا عادة كان قاله للسكري ركبها زماً وركبها السكترى زماً
 لم يصح ولو أجرها لاثنتين وسكت عن التعاقب صح إن احتملت ركوبها جميعاً وإلا فيرجع للسباية قاله
 للتولي فإن تنازعا فيمن يركب أولاً أقرع بينهما وكذا يصح إيجار الشخص نفسه ليحج عن غيره إجارة عين
 قبل وقت الحج إن لم يأت الإتيان به من بلد العقد إلا بالسيرة وله وكان بحيث يتأخر للخروج عنه وإيجار دار
 مشحونة بأمتعة يمكن قلعها في زمن يسير لا يقابل بأجرة (وتقدر) النعمة (زمن) كسكنى (لدار مثلاً) (وتعليم)
 لقرآن مثلاً (سنة) ومحل عمل) وهو المراد بقوله بعمل (كركوب) الدابة (إلى مكة وتعليم معين) من قرآن
 أو غيره كسورة طه (وخياطة ذا الثوب) فلو قال لتخيط لي ثوباً لم يصح بل يشترط أن يبين ما يريد من الثوب
 من قبض أو غيره وأن يبين نوع الخياطة أي رومية أم فارسية إلا أن تطرد عادة بنوع فيحمل المطلق عليه
 (لايهما) أي بالزمن ومحل العمل (كاكثر منك لتخيطه النهار) لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر نعم إن قصد
 التقدير بالحل وذكر النهار للتعجيل فينبغي أن يصح وصح أيضاً إذا كان الثوب صغيراً بما يفرغ عادة
 في دون النهار كما ذكره السبكي وغيره بل نص عليه الشافعي في البويطي وقال إنه أفضل من عدم ذكر الزمن
 (ويبين في بناء) أي في أكثره شخص للبناء على محل أرضاً كان أو غيرها (محل وقدره) طولاً وعرضاً
 وارتفاعاً (وصفته) من كونه منضداً أو مجوفاً أو مسنناً بحجر أو لبن أو آجر أو غيره (إن قدر بمحل) للعمل
 لا اختلاف الفرض بذلك فإن قدر زمن لم يحتج إلى بيان غير الصفة وذكر بعضهم ما يخالف ذلك فاحذروه ولو
 أكثرى محل البناء عليه اشترط بيان الأمور المذكورة أيضاً إن كان على غير أرض كسقف وإلا فيقال لا ارتفاع
 والصفة لأن الأرض تحمل كل شيء بخلاف غيرها وتعبيري بالصفة أهم من تعبيري بما يبنى به وظاهر أن محل
 ذلك فيما يبنى به إذا لم يكن حاضراً وإلا فشاهدته كافية عن وصفه (و) يبين (في أرض) صالحة لبناء وزراعة
 وغراس أحدها) (السكترى) لأنها لأن ضررها اللاحق للأرض مختلف (ولو يدون) بيان (إفراجه) كان
 يقول أجر تكملها للزراعة فيصح ويزرع ما شاء لأن ضرر اختلاف الزرع يسير وتعبيري بما ذكر سالم ما
 أوهمه كلامه من اشتراط بيان أفراد البناء والغراس (ولو قال لتنتفع بها ماشئت أو إن شئت فازرع أو
 أغرس صلح) (وبصنع في الأولى ماشاء وفي الثانية ماشاء من زرع أو غرس أرضاً للؤجر به) (وشرطي في إجارة

ولا بستان لثمره وصح
 تأجيلها في إجارة ذمة
 لا عين وصح كذا
 للمالك منفعها مدة على
 مدته وكذا العقب بأن
 يؤجر دابة لرجل ليركبها
 بعض الطريق أو رجلين
 ليركب كل زماً وبين
 البعضين وتقدر بزمن
 كسكنى وتعليم سنة
 ومحل عمل كركوب
 إلى مكة وتعليم معين
 وخياطة ذا الثوب
 لا يههما كاكتر منك
 لتخيطه النهار وبين
 في بناء محل وقدره
 وصفته إن قدرت
 بمحل وفي أرض صالحة
 لبناء وزراعة وغراس
 أحدها ولو يدون إفراجه
 ولو قال لتنتفع بها بما
 شئت أو إن شئت فازرع
 أو أغرس صلح وشرطي
 في إجارة

دابة لركوب (إجارة عين أذمة) معرفة الراكب وما يركب عليه) من نحو محل وقتب وسرج (و) الحالة أنه (لم يطرده) فيه (عرف) وفحش تفاوته (وهو) أي ما يركب عليه (له) أي للراكب (و) معرفة (معالق) كسفرة وقدر وصحن وإبريق (شرط حملها برؤية) للثلاثة (أو وصف تام) لها (مع وزن الأخيرين) فإن اطردها يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا حاجة إلى معرفته ويحمل في الأولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية على ما ياراه مما يأتي وقولي ولم يطرده عرف مع اعتبار الوزن في الأخيرين من زيادتي (فإن لم يطرده) حمل للمعاليق (لم يستحق) بينها مع شرط للمفعول أي حملها لاختلاف الناس فيه (و) شرط (في إجارة) دابة لإطارة (عين) لركوب أو حمل مع قدرتها على ذلك (ورؤية الدابة) كافي المبيع (و) شرط (في إيجارها) إجارة (ذمة لركوب ذكرك جنس) لها كابل أو خيل (ونوع) كبحاني أو عراب (وذكورة أو أنوثة وصفة سير) لها من كونها مهيمنة أو محرا أو قوطوا لأن الأغراض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة أن الذكر أقوى والأُنثى أسهل والأخيرة من زيادتي (و) شرط (فيها) أي في إجارة العين والدابة (له) أي للركوب (ذكرك قدر سري) وهو السير لئلا وهذا من زيادتي (أو) قدر (تأويبه) وهو السير نهارا (حيث لم يطرده عرف) (فإن اطرده عرف حمل ذلك عليه فإن شرط خلافة تابع (و) شرط في إجارة العين والدابة (لحمل رؤية محمول) إن حضر (أو امتحانه يبد) كذلك كأن كان بظرف أو حجر أو في ظلة تخميناً لوزنه (أو تقديره) حضر أو غاب بكيل في مكيل ووزن في موزون أو مكيل والتقدير بالوزن في كل شيء أولى وأخصر (وذكرك جنس مكيل) لاختلاف تأثيره في الدابة كافي للملح والذرة وخرج زيادتي مكيل للوزن فلا يشترط ذكر جنسه فلو قال أجزتكها لتحمل عليها ما تفرط ولو بدون عماشته صح ويكون رضامته بأضر الأجناس ولو قال عشرة أقمرة عماشته فالمفهوم من كلام أي الفرج السرخسي أنه لا يفتى عن ذكر الجنس لاختلاف الأجناس في الثقل مع الاستواء في السكيل قال الرافعي لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بأثقل الأجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر الأجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر بأن اختلاف التأثير بعد الاستواء في الوزن يسير بخلاف السكيل وأين ثقل الملح من ثقل الذرة (و) شرط (في إجارة) (ذمة لملحوز جاج) كخزف (ذكرك جنس دابة وصفتها) صيالة وفي معنى ذلك كقال القاضي أن يكون بالطريق وحل أو طين أما لملح غير فلا يشترط ذلك بخلاف ما مر في إجارة الذمة للركوب لأن المقصود هنا تحصيل النافع في الموضع الشروط فلا يختلف الغرض بحال حامله (وتصح) الإجارة (لحضانة ولإرضاع ولا يتبع أحدهما الآخر) في الإجارة لإفراد كل منهما بالعقد (و) تصح (لها) معا ولا يطرده ذلك بالملح بل بالزمن ويجب تعيين الرضيع بالرؤية لاختلاف الغرض باختلاف حاله وتعيين محل الإرضاع من بيت للكبرى أو بيت للرضعة لاختلاف الغرض بذلك فهو في بيتها أسهل عليها وبيته أشد وثوقاً (فإن انقطع اللبن) في الإجارة لهما (انقسخ) العقد (في الإرضاع) دون الحضانة عملاً بتفريق الصفقة ولأن كلامهما مقصود فيسقط قسط الإرضاع من الأجرة (والحضانة) الكبرى (تربية صبي) أي جنسه الصادق بالذكور وغيره (بما يصلحه) كتمهذه بغسل جسده وثيابه ودهنه وكفله وربطه في الهد وتحميكة لينام ونحوها مما يحتاجه ، والإرضاع ويسمى الحضانة الصغرى أن تلقمه بعدوضه في حجرها مثلاً الثدي وتعضمه عند الحاجة والمستحق بالإجارة للنفقة واللبن تبع .

(فصل) فيما يجب بالمعنى الآتي على الكرى والكبرى لعقار أودابة (عليه) أي على الكبرى (تسليم مفتاح دار) منها (للكبرى وعمارتها) كبناء وتطين سطح ووضع باب وميزاب وإصلاح منكسر (وكنس تلج سطحها) ليتمكن من الارتفاع بها وسواء في وجوب تسليم المفتاح الابتداء والدوام حتى لو ضاع من الكبرى وجب على الكبرى تجديده والراد بالمفتاح مفتاح التلقى الثابت أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا

دابة لركوب معرفة
الراكب وما يركب عليه
ولم يطرده عرف وهو له
ومعالق شرط حملها
برؤية أو وصف تام
مع وزن الأخيرين فإن
لم يطرده لم يستحق وفي
إجارة عين رؤية الدابة
وفي ذمة لركوب ذكر
جنس ونوع وذكورة
أو أنوثة وصفة سير
وفيها له ذكر قدر
سري أو تأويب حيث
لم يطرده عرف ولحمل
رؤية محمول أو امتحانه
يبد أو تقديره وذكر
جنس مكيل وفي ذمة
لملحوز جاج ذكر
جنس دابة وصفتها
وتصح لِحضانة ولإرضاع
ولا يتبع أحدهما الآخر
ولهما فإن انقطع اللبن
انقسخ في الإرضاع
والحضانة تربية صبي
بما يصلحه .
(فصل) عليه تسليم
مفتاح دار لمصطرة
وعمارتها وكنس تلج
سطحها

قله كسائر النقول قال ابن الرضا وما قالوه في تلج السطح محله في دار لا يتنفع ما كنها بسطحها كالمكانات
 جملونان ولا يظهر أنه بالمرعة وسيأتي حكمها وليس للراد يكون ما ذكر واجبا على السكري أنه يأثم بتركه
 أو أنه يجبر عليه بل إنه إن تركه ثبت للسكري الخيار كايته بقولي (فإن بادر) وفعل ما عليه فذلك (ولا
 فكسر خيار) إن قصت النكسة لتضرره بقصها نعم إن كان الخلل مقارنا للقد وعلمه فلا خيار له كاجزم به
 في أصل الروضة وذكر الخيار في غير العمار ممن زيادته (وعليه) أي على السكري (تنظيف عرسها) أي الدار
 (من تلج وكساسة) أما الكساسة وهي ما يسقط من الثشور والطعام ونحوها فلمصونها بفضله وأما التلج
 فالتساع بقله عرفا قال في الروضة فيه وليس للراد أنه يلزم للسكري بقله بل للراد أنه لا يلزم للزوج وكذا
 التراب المجتمع بهبوب الرياح لا يلزم واحدا منهما انتهى (وعلى مكر دابة لركوب) في إجارة عين أو دعة عند
 الإطلاق (الكاف) وهو ما تحت البرذعة كالمزج مضطه في خيار العيب (وبرذعة) بفتح الباء والذال معجمة
 ومهمل (وحزام ونقر) بثلاث (وبرة) بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر
 الحاء للمعجمة أي زمام يجعل في الحلقة وذلك لأنه لا يتمكن من الركوب بدونها (وعلى مكر محمل) وتقدم في
 الصلح مضطه (ومثله) بظلمها على المحمل (ووطاء وغطاء) بكسر أولهما والوطاء ما يفرش في المحمل
 ليجلس عليه (وتوايسها) كالجلل الذي يشده المحمل على الجمل أو أحد المحملين إلى الآخر وهما على الأرض
 (ويتبع في نحو سرج وجرو وكعل) كقشب وخيط وصيغ وطلع (عرف مطرد) في محل الإجارة لأنه لا يتأبط
 له في الشرع ولا في اللغة فمن اطرد في حقه من العاقدن شيء من ذلك فهو عليه فإن لم يكن عرف أو اختلف
 العرف في محل الإجارة وجب البيان ولا يخالف ما ذكر في السراج حاصر في البرذعة من أنها على السكري لأن
 العرف المطرد فيها فوجد أنها عليه فإن اضطرب العرف وجب البيان وتصري بما ذكر أعظم من تعبيره بما
 ذكره (وعلى مكر في إجارة دعة ظرف محمول وتعد دابة وإعانة راكب محتاج) للإعانة (في ركوبه) لها
 (وتزوله) عنها وبراعى العرف في كيفية الإعانة فيبيع البعير للمرأة والضعيف بعرض أو شيخوخة ويقرب
 اللهامة من مرفع ليسهل عليه الركوب (و) عليه (رفع محمل وحمله وشده محمل) ولو بأن يشد أحد المحملين
 إلى الآخر وهما على الأرض (وحله) لاقتضاء العرف بذلك أما في إجارة العين فليس عليه شيء من ذلك .

(فصل) في بيان غاية الزمن الذي تقدر للنفقة به تقرىامع ما يذكر معها (تصح الإجارة بقعة تبقى فيها العين)
 المؤجرة (غالبا) فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والذابة عشرين سنة والثوب سنة أو سنتين على ما يليق
 به الأرض مائة سنة أو أكثر (وبماز إبدال مستوف ومستوفى به كحمول) من طعم وغيره فإن شرط عدم
 إبدال المحمول اتبع (و) مستوف (فيه) كأنه أكثر دابة لركوب في طريق إلى قرية (بمثله) أي بمثل
 المستوفى والمستوفى به والمستوفى فيه أو بدون مثلهما القهوم بالأولى أما الأول فكألو كرى ما أكثره لغيره
 وأما الثاني والثالث فلائهما طريقان للاستيفاء كالراكب لا مقود عليهما والتقييد بالمثل في الثانية مع
 ذكر الثالث ممن زيادته فلا يبدل شيء من ذلك بما فوقه فلا يسكن غير حنادة وقصار حدادا أو قصارا لزيادة
 الضرر بدقهما والاستيفاء يكون بالمعروف فليس الثوب نهارا وليلا إلى النوم فلا يتم فيه ليلا ويجوز
 النوم فيه نهارا وقت القيلولة نعم عليه نزع الأظى في غروقت التجميل (لا) إبدال (مستوفى منه) كدابة
 فلا يجوز لأنه أما مقود عليه أو متعين بالتبض (الاف إجارة دعة فيجب) إبداله (تلف أو تعيب ويجوز مع
 سلامة) منهما (رضامكتر) لأن الحق له والتصريح بوجوب الإبدال في التالف وجوازه في السلام مع تقييده
 برضا للسكري من زيادته (وللسكري أمين) على العين المكسرة لأنه لا يمكن استيفاء حقه إلا بوضع اليد
 عليها وهذا أعم من قوله ويد للسكري على الذابة والثوب بدأمانة (ولو بعد الدعة) أي بدقا لإجارة إن قدرت
 برمن أو مدة إمكان الاستيفاء إن قدرت بمحمل عمل استصحابا لما كان كالوديع (كأجير) فإنه أمين ولو بعد

فإن بادر والإفسكر
 خيار وعليه تنظيف
 عرسها من تلج وكساسة
 وعلى مكر دابة لركوب
 إكاف وبرذعة وحزام
 ونقر وبرة وخطام وعلى
 مكر محمل ومطلق ووطاء
 وغطاء وتوايسها ويتبع
 في نحو سرج وحبر وحبر
 وكعل عرف مطرد
 وعلى مكر في إجارة دعة
 ظرف محمول وتعد
 دابة وإعانة راكب
 محتاج في ركوبه وتزوله
 ورفع محمل وحله
 وشده محمل وحله .

(فصل) تصح الإجارة
 مدة تبقى فيها العين
 غالبا وجاز إبدال
 مستوف ومستوفى به
 كحمول وفيه بثلها
 لا مستوفى منه إلا في
 إجارة دعة فيجب
 تلف أو تعيب ويجوز
 مع سلامة رضا مكتر
 والسكري أمين ولو
 بعد الدعة كأجير

ضمان إلا بتقصير كأن ترك الانتفاع بالداية قلقت بسبب في وقت لو انتفع بها حلت وكان ضررها أو نفعها فوق عادة أو أركبها أثقل منه
أسكنه حدادا أو قصارا أو حملها مائة رطل شعير بدل مائة رطل أو عكسه (٢٥١) أو عشرة أقدرة بر بدل شعير

لا عكسه ولا أجره لعل
بلا شرطها ولو أكرى
لحل قدر عمل زائدا
لزمه أجره مثله وإن
تلفت ضمانا لم يكن
صاحبها معها ولا ضمن
قسط الزائد إن
تلفت بالحل كما
لو سلم ذلك للسكري
لحمه جاهلا ولو وزن
السكري وحمل فلا أجره
للزائد ولا ضمان ولو
قطع ثوبا وخاطه قباء
وقال هذا أمرتي فقال
بل قميصا حلف للالك
ولا أجره وله أورش .
(فصل) تنفسع تلف
مستوفى منه معين في
مستقبل .

[مسئلة] إذا أخطأ
النقاد لا ضمن حيث
لم تكن العلامة ظاهرة
ولا ضمن لتقصير حولا
أجرة له في الحالتين فيما
أخطأ فيه فقط وإذا
أخطأ الكيال والعداد
والوزان ومنه القبانى
ولو بالنلط في النقش
ضمنوا لأنهم ليسوا
بجهدين بخلاف النقاد
بشرطه وإعماله ضمن
نقاش القبان فيما إذا

بنة (فلا ضمان) على واحد منها فلو أكرى دابة ولم ينتفع بها قلقت أو أكرى حياطة ثوب أو صبغته قلقت
بضمن سواء اشترى الأجير باليد أم لا كأن قلقت لكثرة من حق يعمل أو أحضره منزله ليعمل كعامل
راض (إلا بتقصير كأن ترك الانتفاع بالداية قلقت بسبب) كأنه دام سقف اصطبلها عليها (في وقت ولو
نفعها) فيه عادة (سلفت وكان ضررها أو نفعها) باللبام (فوق عادة) فيهما (أو أركبها أثقل منه أو أسكنه)
وما أكرى (حدادا أو قصارا) دق وليس هو كذلك (أو حملها) أى الدابة (مائة رطل شعير بدل مائة رطل
أو عكسه أو) حملها (عشرة أقدرة بر بدل) عشرة أقدرة (شعير) فيضمن المين أى يصير ضمانا لها
له (لا عكسه) بأن حملها عشرة أقدرة شعير بدل عشرة أقدرة بر رخصة الشعير مع استوائهما في الحجم وكان
رف الخبار في الوقود حتى احترق الخبز (ولا أجره لعل) كخلق رأس وخياطة ثوب (بلا شرطها) أى
أجرة وإن عرف بذلك العمل بها لعدم التزامها مع صرف العامل منفعة بخلاف داخل الحمام بلا إذن
في استوفى منفعة الحمام بسكوته وبخلاف عامل الساقاة إذا عمل ما ليس عليه بإذن لالك فإنه يستحق
أجرة للآذن في أصل العمل القابل بعوض (ولو أكرى) دابة (لحل قدر) كاتمة رطل (لحم زائدا)
فما سمح به كاتمة وعشرة (لزمه أجر مثله) أى الزائد لعمده بذلك وتعييرى في هدمه والنقص قبلها بما ذكر أعم
عبره (وإن تلفت) بذلك أو غيره فهو أولى من قوله تلفت بذلك (ضمنها إن لم يكن صاحبها معها) لأنه صار
مبا لها بتحميل الزائد (والا) بأن كان معها (ضمن قسط الزائد إن تلفت بالحل) مؤاخذه له بقدر
ناية (كما لو سلم) للسكري (ذلك للسكري فحمه جاهلا) بالزائد بأن أخبره بأنه مائة كاذبا قلقت الدابة
فإنه يضمن مع أجره الزائد فقط لأنه ملجأ إلى الحل شرعا فلو حملها علما بالزائد وقال له السكري أحمل
ما الزائد قال التولى فكسنته له وإن لم يقل له شيئا فحسبه كافي قولى (ولو وزن السكري وحمل فلا
أجره للزائد) لعدم الإذن في قطعه (ولا ضمان) للدابة إن تلفت بذلك سواء أغلظ السكري أم لا وسواء أجهل
بكتري الزائد أم علمه وسكت لأنه لم يعد ولا يذله ولو تلفت الزائد ضمنه للسكري (ولو قطع ثوبا وخاطه
وقال هذا أمرتي فقال) للالك (بل) أمرتك بقطعه (فما حلف للالك) فيصدق كالأول اختلافا في أصل
إن فيحلف بأنه ما أذن له في قطعه قباء (ولا أجره) عليه إذا حلف (وله) على الحياطة (أورش) لنقص الثوب لأن
لمح بلا إذن موجب للضمان وفيه وجهان في الرونة كأمثلها بالأرجح أحدهما أنه ما بين قيمته صحيحا
مقطوعا وصحبه ابن أبى عمرو وغيره لأنه أثبت قيمته أنه لم يأذن في قطعه قباء والثاني ما بين قيمته
لو عاقبها ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال لا تجه غيره لأن أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم
كن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمة فلا شيء عليه .

مل) فيما يقتضى الانتفاع والخيار في الإجارة وما لا يقتضيها (تنفسع) الإجارة (تلف مستوفى
معين) في النقض كما كان التلف كدابة وأجير معين ما توادرا نهضت وأشترعا كمرأاة كثرته لخمسة
بعد مئة خاضت فيها (في) زمان (مستقبل) لقوات عمل النفعة فيه لا في ماض بعد القبض إذا كان مثله
رأه لا استقراره به فيستقر قسطه من السبى باعتبار أجرة التل فلو كانت مدة الإجارة سنة ومضى نصفها
مرة مثله مثلا أجرة النصف الباقي وجب من السبى ثلثه وإن كان بالعكس فثلثه وخرج للمستوفى
غيره مما هو بالمعين في العقد المين عما في الدمنة فإن تلفها لا يوجب التماسا بل يبدل أن كما مر

لنلط في النقش وإن قال به الشيخ عبد البر لأنه غير مباشر وغاية أمره أنه أحدث فيه فلا ترتب عليه التبرير وهو لا يقتضى
في الفسخ من على م .

(و) تنسخ (بحسب غير مكره) أي للمعين (مدة حبسه إن قدرت بمدة) سواء أجبسه للسكري أم غيره كفاص
 لقوات النعمة قبل القبض وذكر حكم غير السكري من زيادتي وقولي تلف مستوفي منه معين مع قولي له مدة
 حبسه أعم بما عبر به في التلف والحبس ومن تقيده الحبس بمدة الإجارة وخرج بالتقدير بالمدة التقدير
 بالحل كأن أجرة دابة لركوبها إلى مكان وحسبت مدة إمكان السير إليه فلا تنسخ إذ لم يتعد استيفاء النعمة
 (لا يموت عاقد من حيث إنه عاقد) للزومها كالبيع سواء كانت إجارة عين أم ذمة وتعييرى بالحنية أولى
 بما عبر به وخرج بها ما لو مات نحو البطن الأول أو الوصي له بمقتضى مدة حياته بعد إجارته والنظر في الأول
 لسكك بطن في حسنة مدة استحقاقه فتفسخ بموته الإجارة لا لكونه موت عاقد بل لقوات شرط الواقف أو
 الوصي حينئذ فإنه لم يثبت له الحق بالإمدة حياته وكذا لو أجرة الناظر ولو حال البطن الثاني فمات البطن
 الأول لا تنقل النافع إليه والشخص لا يستحق لنفسه على نفسه شيئا وكذا لو أجرة من يتقرب بموته كستولته ثم
 مات لا يستحق العتق قبل إجارته (ولا يلغ غير سن) أي باحتلام أو غيره كأن أجرة مدة لا يبلغ فيها
 بالسن فبلغ فيها غيره لأن وليه بنى تصرفه فيه على المصلحة فلم يملك المدة يبلغ فيها بالسن لم يصح الإجارة
 فيها بعد البلوغ به نعم إن بلغ سفها صحت فيه وتعييرى بما ذكر أعم بما عبر به (ولا زيادة أجرة ولا يظهر طالب
 بها) أي بالزيادة عليها ولو كانت إجارة عين وقف لجرياتها بالقطعة وفيها كالأجر بالمولي ثم زادت القيمة
 أو ظهر طالب بالزيادة عليها وهاتان ذكرهما الأصل في كتاب الوقف وإن صورهما بإجارة الوقوف (ولا
 باعتاق رقيق) كما في البلوغ بغير السن (ولا يرجع) على سيده (بأجرة) لما بعد العتق لأنه تصرف فيه حالة
 ملكه فأشبهه ما لو زوج أمته واستقر مهرها بالدخول ثم أعتقها لا يرجع عليه شيء وخرج بإعتاقه عتقه
 كأن علق عتقه بصفة ثم أجرة فوجدت الصفة فتفسخ الإجارة لاستحقاقه العتق قبلها (ولا خيار) لأحد في
 هذه النفيات لأن ما ذكر فيها لا يؤثر في النفعة ولا في العقد نعم إن مات السكري في إجارة ذمة ولم يخلف وفاق
 وامتنع وارثه من الإيفاء فالمسكري الخيار وذكر هذا في غير الإعتاق من زيادتي (ولا) تنسخ (بيع) العين
 (لأجرة) للمسكري أو لغيره ولو بغير إذن السكري ولا يؤثر طر ومالك الرقبة وإن تبعته النافع لولا ملكها
 أولا كالمالك ثمرة غير مؤثرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طر وملكها في ملك الثمرة وإن دخلت في الشراء لولا
 ملكها أولا (ولا جذر) في غير العقود عليه (كتعذر وقود حمام) على مكبريه بفتح الواو ما يوقد به وبضمها
 المصدر (وسفر) لمسكرا مثلاً (ومرض) لمسكرا دابة ليسافر عليها (وهلاك زرع) ولو بجائحة كشدة حر
 أو برد أو سيل لأن كلاهما لا يؤثر في العقود عليه ولهذا لا يحط للجائحة شيء من الأجرة كما صرح به الأصل
 (وغير) للسكري (في إجارة عين حبيب) يؤثر في النفعة تأثيراً يظهر به تفاوت الأجرة (كقطع ماء أرض
 أكثرية لزراعة دابة) مؤثر (وعصب وإباق) للشيء المسكري فإن بادر المسكري إلى إزالة ذلك كسوق
 ماء إلى الأرض وانزع الغصوب ورد الأبق قبل مضي مدة لئلا أجرة سقط خيار السكري وتنسخ الإجارة
 شيئاً فنيشافي الأخيرين إن قدرت زمن وإلا فلا تنسخ وقولي بحبيب مع جعل المذكور استأشلة له أولى من
 اقتصاره عليها وخرج بالتقيد بإجارة العين وهو من زيادتي في الأخيرين إجارة الذمة فلا خيار فيها بذلك بل
 على السكري الإبدال كما صرح فامتنع أكثرى الحاكم عليه وباقطع ماء الأرض نحو غرقها بماء ولم يشوق
 انحساره عنها مدة الإجارة فتفسخ به كانهام الدار والخيار فيما ذكر على التراخي لأن سببه تعذر قبض النفعة
 وذلك يشكر بتكرار الزمن (ولو أكرى جمالا) ولو في ذمة (وسلمها وهرب) فلا انقضاء ولا خيار بل
 إن شاء تبرع بمؤنتها أو (مونها) القاضى من مال مكر ثم إن لم يجد له مالاً ولا فضل فيها (اقترض) عليه القاضى
 ودفع ما اقترضه لثقة من السكري أو غيره (ثم) إن تعذر الاقتراض أول مرة القاضى (بالغ منها) قدر مؤنتها وله
 أن يأذن للسكري في مؤنتها) من ماله (ليرجع) للضرورة ويصدق بيمينه في قدرها عادة ويدخل في مؤنتها

وبحسب غير مكره مدة
 حبسه إن قدرت بمدة
 لا يموت عاقد من حيث
 إنه عاقد ولا يلغ
 غير سن ولا زيادة
 أجرة ولا يظهر طالب
 بها ولا باعتاق رقيق ولا
 يرجع بأجرة ولا خيار
 ولا يبيع المؤجرة ولا
 يعذر كتعذر وقود
 حمام وسفر ومرض
 وهلاك زرع وخراب
 إجارة عين حبيب
 كقطع ماء أرض
 أكثرية لزراعة دابة
 دابة وعصب وإباق
 ولو أكرى جمالا وسلمها
 وهرب مؤنتها القاضى
 من مال مكر ثم اقترض
 ثم باع منها قدر مؤنتها
 وله أن يأذن لمسكرا
 في مؤنتها ليرجع .

مؤنة من يتسدها ولو هرب مكرها فإن كانت الإجارة في القعدة كثرى القاضى عليه من ماله فان لم يجد له مالا أقرض عليه القاضى واكثرى فان تعذر الاكتراء عليه فله كثرى الفسخ وإن كانت إجارة عين فله الفسخ كالوئدت الدابة وتعييرى بتم الثانية هو الموافق لما في الروضة وأصلها بخلاف تعييره بالواو .

(كتاب إحياء اللوات)

وما يذ كرمه . والأصل فيه قبل الإجماع أخبار تكبر من عمر أَرْضِ اليست لأحد فهو أحق بهارواه البخارى وخبر من أحياء رضائية فله فيها أجر وما كملت العوافى أى طلاب الرزق منها فهو صدقة رواء النساء وغيره ويحتمل ابن حبان وهو سنة ذلك واللوات أخذت ما تروى أرض لم تعمر في الإسلام ولم تكن حريم عامر (مالم يصر إن كان يولد ناسك مسلم) ولو غير مكلف (بأحياء ولو بحرم) أذن فيه الإمام أم لا بخلاف الكافر وإن أذن فيه الإمام لأنه كالأستعلاء وهو مجتمع عليه بدارنا كإسائى وللذى وللستامن الاحتياط والاحتشاش والإستعداد بدارنا لقولى ملكك أولى من قوله تملكك لا بهامه اشتراط التكليف وليس مراد (الاعرفه ومزدلفة ومنى) لتعلق حق الوقوف بالأول والليت بالأخير بن قال الزركشى وينبغى إلحاق المحصب بذلك لأنه يسن للصحيح للبيت به (أو) كان (يولد كفار ملكه كافر به) أى بالإحياء لأنهم حقوقهم ولا ضرر علينا فيه (وكذا) تملكك (مسلم) بإحيائه (إن لم يذ بونا) بكسر المعجمة وضمها أى يدفوننا (عنه) بخلاف ما يذ بونا عنه أى وقد صولحو إلى أن الأرض لهم (وما عمر) وإن كان الآن خرابا فهو (لمالك) مسلما كان أو كافرا (فإن جهل) مالكه (والعمارة إسلامية قال ضائع) الأمر فيه إلى رأى الإمام فى حفظه أو بيعه وحفظه عنه أو اقتراضه على بيت المال إلى ظهور مالكه (أو جاهلية فيملك بإحياء) كالركاز نعم إن كان يولد هم وذوبوا عنه وقد صولحو على أنهم فظاهر أن لا تملكه بإحياء (ولا يملك به) أى بالإحياء (حريم عامر) لأنه مملوك لملك العامر بعماله (وهو) أى حريم العامر (ما يحتاج إليه لتقام انتفاع) بالعامر (ة) الحريم (لقرية) حياة (ناد) وهو مجتمع القوم للحديث (ومرتكض) لحيل أو نحوها فهو أعم من قوله ومركض الحيل (ومناع إيل) بضم الليم أى الوضع الذى تنازع فيه (ومطرح رماد) وسرجين (ونحوها) كراح غنم وملعب صبيان (و) الحريم (لثirstمقاء) حياة (موضع نازح) منها (و) موضع (دولاب) بضم الدال أشهر من فتحها إن كان الاستقاء به وهو يطلق على ما يستقى بالنازح وما يستقى به بالدابة (ونحوها) كالوضع الذى يصب فيه النازح الماء ومتردد الدابة إن كان الاستقاء بها والوضع الذى يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء ونحوه وقولى ونحوها أعم مما عبر به (و) الحريم لثirstمقاء (قناة) حياة (مالو حفر فيه) قصص ماؤها أو حفر أنهارها) أى سقوطها ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها ولا يحتاج إلى وضع نازح ولا غيره مما حفر في ثirstمقاء (و) الحريم (لدارمروفاء) لجدرانها وهو من زيادى (ومطرح محور ماد) ككناسة وتليغ وحذفت من حريم البئر والدار قوله فى اللوات لأنه لا يكون إلا فيه أى بجواره كما يؤخذ من قولى كالأصل (ولا حريم لدارمروفاء بدور) بأن أحييت كلها معالأن ما يجعل حريمها ليس بالأولى من جعله حريم الأخرى (ويتصرف كل) من الملاك (فى ملكه بعادة) وإن أدى إلى ضرر جاره أو إتلاف ماله كمن حفر بئر ماء أو حشى فاختل به جدار جاره أو تعير بما فى الحش ماء بئر (فإن جاوزها) أى العادة فيما ذكر (ضمن) بما جاوز فيه كأن دق دقا عيفا أو عيج الأبنية أو حبس الماء فى ملكه فانتشرت النداءة إلى جدار جاره (ولو أن يتخذ) أى ملكه ولو نحو أنيت بزازين (حماما وإسطبلا) وطاحونة (وجانوت حداد إن أحكم جدرانها) أى كل منها بما يليق بمقصوده لأن ذلك لا يضر المالك وإن ضر المالك بنحو رائحة كريهة (ويختلف الإحياء) بحسب (الغرض) منه (ة) يحتر (فى مسكن تحويط) للبقعة بأجر أو لبن أو طين أو ألواح خشب أو قصب بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البقعة ليتأ السكنى (وفى زرية) للدواب وغيرها

(كتاب إحياء اللوات)

مالم يصر إن كان يولد ناسك مسلم بإحياء ولو محرم لا عرفة ومزدلفة ومنى أو يولد كفار ملكه كافر وكذا مسلم إن لم يذ بونا عنه وما عمر للمالكه فإن جهل والعمارة إسلامية قال ضائع أو جاهلية فيملك بإحياء ولا يملك به حريم عامر وهو ما يحتاج إليه لتقام انتفاع فلقرية ناد ومركض ومناع إيل ومطرح رماد ونحوها ولثirstمقاء موضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالو حفر فيه قصص ماؤها أو حفر أنهارها ولدارمروفاء ومطرح محور ماد ولا حريم لدارمروفاء بدور ويتصرف كل فى ملكه بعادة فإن جاوزها ضمن وله أن يتخذ حماما وإسطبلا وجانوت حداد إن أحكم جدرانها ويختلف الإحياء بالغرض فى مسكن تحويط ونصب باب وسقف بعض وفى زرية

الإمام أو فارقته بعد كسفر أو مرض والظاهر أن مفارقتها لا يقصد عود ولا عدمه كفارقتها بقصد عود
ولو جلس لاستراحة أو نحوها بطل حقه بمفارقتها متى لم يطل حقه فغيره القعود فيه مدة غيبته ولو لمعاملة
(أو) سبق إلى محل (من مسجد نحو إفتاء) كإقراء قرآن أو حديث أو علم متعلق بالشرع أو سماع درس بين
يدى مدرس (فكحترف) فبإمر من التفصيل وتغيير بشجوة إفتاء أعم بما عبر به (أو) سبق إلى محل كمنه
(لصلاة وفارقه بعد) كقضاء حاجة أو تجديد وضوء أو إجابة دعاء (ليعود) إليه (حقه باق في تلك الصلاة)
وإن لم يترك متاعه فيه لم يمسح السابق نعم إن أقيمت الصلاة في غيبته وأصلت الصفوف فالوجه سد الصف
مكانه لحاجة إتمام الصفوف ذكره الأذرعى وغيره أما بالنسبة إلى غير تلك الصلاة فلا حق له فيه وخرج
بما ذكره ما لو فارق بلا عذر أو به لا يعود فيبطل حقه مطلقا وما لو لم يفارق المحل فهو أحق به حتى لو استمر
إلى وقت صلاة أخرى فحقه باق لحرفه أى داود السابق وإنما لم يستمر حقه مع الفارقة كقواعد الشوارع
لأن غرض المعاملة يختلف باختلاف القاعد بخلاف الصلاة يتقاع للسجد (أو) سبق إلى محل (من نحو رباط)
مسبل كحافاه وفيه شرط من يدخله (وخرج) منه (لحاجة) ولم تطل غيبته كسراء طعام ودخول حمام
(حقه باق) وإن لم يترك فيه متاعه ولم يأذن له الإمام خبر مسلم السابق بخلاف ما لو خرج لغير حاجة أو لحاجة
وطالت غيبته فيبطل حقه .

(فصل) في بيان حكم الأعيان المشتركة الاستفادة من الأرض (المدن) بمعنى ما يستخرج منها نوعان :
ظاهر وباطن ، فالمدن (الظاهر ما خرج به علاج) وإنما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون أضح
من فتحها : ما يرى به (وكبريت) بكسر أوله (وقار) أى زفت (وموميا) بضم أوله بمد ويقصر وهو شئ
يلقيه البحر إلى الساحل فيجمد ويصير كالقار (وبرام) بكسر أوله : حجر يعمل منه القديور (و) للمدن
(الباطن بخلافه) أى بخلاف الظاهر فهو ملا يخرج الإبل (كذهب وفضة وخديد) ولقطة ذهب
مثلا أظهرها السيل حكم المدن الظاهر (ولا يملك ظاهر) بقيد زفته بقولى (علمه) أى من يحيى (بأحياء)
كأبيه السلف والخلف (ولا الباطن بحفر) لأنه يشبه الواث وهو إنما يملك بالعمارة وحفر المدن تحريص
(ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتحجر) بل هو مشترك بين الناس كالماء الجارى والكلاء والخطب (ولا)
يثبت فيه (إقطاع) لخبر ورد فيه فليس للإمام إقطاع مملك بركة ولا حشيش أرض ولا حطبها بخلاف
الباطن فيثبت فيه ما ذكر لا احتياجه إلى علاج (فإن ضاقت) أى للمدنان عن اثنين مثلا جأ (قدم سابق)
إلى بفتحها (إن علم وإلا) أى وإن لم يعلم السابق (أقرع) بينها فيقدم من خرجت قرعته وتقديم من ذكر
يكون (بقدر حاجته) بأن يأخذ ما تنقصه عادة أمثاله فإن طلب زيادة عليها أزعج لأن عكوفه عليه كالتحجر
وذكر علم الملك بالأحياء وعدم الاختصاص بالتحجر وحكم الضيق من زيادته في الباطن وقولى وإلا أعم
من قوله فلو جأ ما (ومن أحياء مواتا فظهر به أحدهما ملكه) لأنه من أجزاء الأرض وقدم ملكها بالأحياء
وخرج بظهور ماله قبل الإحياء فانه إنما يملك للمدن الباطن دون الظاهر كالراجح ابن الرفعة
وغيره وأقر التوى عليه صاحب التنبية أما بفتحها فلا يملكها بأحيائها مع علمها لفساد قصده لأن المدن
لا يتخذ دارا ولا مستانا ولا مزرعة أو نحوها وقولى أحدها أولى من تعبيره بالمدن الباطن وبعضهم قرر
كلام الأصل بما لا ينبغي فاحذر (والماء اللباج) كالنهر والوادي والصيل (يستوى الناس فيه) بأن يأخذ
كل منهم ما يشاء منه لخبر «الناس شركاء في ثلاثة في الماء والكلاء والنار» رواه ابن ماجه بإسناد جيد (فإن)
أراد قوم سقى أرضهم منه (أى من الماء اللباج) فضاق الماء عنهم وبعضهم أحياء أولا (سقى الأول) فالأول
فيحبس كل منهم الماء (إلى) أن يبلغ (السكبين) لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك رواه أبو داود بإسناد
حسن والحاكم ومعه على شرط الشيخين (ويغرد كل من مرتفع ومنخفض بسقى) بأن يسقى

أو من مسجد لنحو
إفتاء فكحترف أو
لصلاة وفارقه بعد
ليعود فحقه باق في تلك
الصلاة أو من نحو رباط
وخرج لحاجة فحقه باق.
(فصل) المدن الظاهر
ما خرج بلا علاج
كنفط وكبريت وقار
وموميا وبرام . والباطن
بخلافه كذهب وفضة
وخديد ولا يملك ظاهر
علمه بأحياء ولا الباطن
بحفر ولا يثبت في ظاهر
اختصاص بتحجر ولا
إقطاع فإن ضاقت قدم
سابق إن علم وإلا أقرع
بقدر حاجته ومن أحياء
مواتا فظهر به أحدهما
ملكه . والماء اللباج
يستوى الناس فيه فإن
أراد قوم سقى أرضهم
منه فضاق سقى الأول
إلى السكبين ويغرد
كل من مرتفع
ومنخفض يسقى

أحدهما حتى يبلغ الكعبين ثم يسد ثم يسقى الآخر وخرج بضاق ما إذا كان في الجميع فيسقى من شاء منهم متى شاء وتعبى بالأول أولى من تعبى بالآخر ومن عبر بالأقرب جرى على الغالب من أن من أحيا بقعة يحرس على قربها من الماء ما أمكن لما فيه من سهولة السقي وخفة المؤنة وقرب عروق الفراس من الماء ومن هنا يقدم الأقرب إلى النهر إن أحيوا دفعة أو جهل السابق ولا يبعد القول بالإقراع ذكره الأذرعى (وما أخذ منه) أى من الماء البياض أو ظرف كإناء أو حوض مسدود فهو أهم من قوله فى إناء (ملك) كالاخطاب والاحتشاش ولورده إلى عمله لم يصير شريكا به وخرج بأخذ الماء البياض الداخل في نهر حفره فانه باقى على إباحته لكن مالك النهر أحق به كالسبل يدخل في ملكه (وحافر بشرعوات لارتفاقه) بها (أولى بمائها حتى يرتحل) لحبر مسلم السابق فاذا ارتحل صار كغيره وإن عاد إليها كالحفرها بقصد ارتفاق المارة ولا بقصد شيء فانه فيها كثيره كالفهم ذلك من زيادته ضمير لارتفاقه (و) حافرها بموات (تملك أو بملكه مالك لمائها) لأنه نماء ملكه كالثمره والبن (وعليه بذل ما فضل عنه) أى عن حاجته بجانا وإن ملكه (لحيوان) محترم لم يجد صاحبه ماء مباحا وثم كلاً مباح برعى ولم يحز الفاضل في إناء لحرمه الروح والراد بالبدل يمكن صاحب الحيوان لا الاستسقاء له ودخل في حاجته حاجته لما شئته وزرعه نعم لا يشترط في وجوب بذل الفاضل لعطش آدمى محترم كونه فاضلا عنهما وخرج بالحيوان غيره كالزروع فلا يجب سقيه (والقناة المشتركة) بين جماعة (يقسم ماؤها) عند ضيق بينهم (مهاياة) كأن يسقى كل منهم يوما وبعضهم يوما وبعضهم أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع عن المهاياة متى شاء (أو) نصب (حشبة بعرضه) أى الماء (مشفية بقدر حصصهم) من القناة فان جهل فقدرها من الأرض لأن الظاهر أن الشركة بحسب الملك ويجوز أن تكون الثقب متساوية مع تفاوت الحصص بأن يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخر ثقبين ويسوق كل واحد نصيبه إلى أرضه .

(كتاب الوقف)

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح والأصل فيه خبر مسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له بهدموته والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف (أركانه) أربعة (موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وشرط فيه) أى في الواقف (كونه مختارا) والتصریح به من زيادته (أهل تبرع) فيصح من كافر ولو لمسجد ومن ببعض لامن مكره ومكاتب ومحجور عليه بفس أو غيره ولو بباشرة وليه (و) شرط (في الموقوف كونه عينا معينة) ولو مقصورة أو غير مرئية (مملوكة) للواقف نعم يصح وقف الإمام من بيت المال (تنقل) أى تنقل النقل من ملك شخص إلى ملك آخر (وتفيد لا بفوتها) نعم مباحا مقصودا (هامن زيادته) وسواء كان النفع في الحال أم لا كوقف عبد وجش صغيرين وسواء أكان عقارا أم منقولا (كشاع) ولو لمسجدا وكدبر ومعلق عتقه بصفة قال في الروضة كأصلها ويستعان بوجود الصفة ويبطل الوقف بعقوبتها بناء على أن الملك في الوقف لله تعالى أو للواقف (وبناء وغراس) وضعها (بأرض بحق) فلا يصح وقف منفعة لأنها ليست بعين ولا ماقى الذمة ولا أحد عبديه لعدم تعيينها ولا مالا يملك للواقف ككسرى وموحي بمنفعته له وحر وكلب ولو معلولا مستولدة ومكاتب لأنهما لا يقبلان النقل ولا آلهما ولا دراهم للزينة لأن آله الله ومحرمه والزينة غير مقصودة ولا مالا يفيد نفعاً كزمن لا يرجى برؤه ولا مالا يفيد إلا بفوته كطعام وريحان غير مزروع لأن نفعه في فوته ومقصود الوقف الدوام بخلاف ما يدوم كسكس وغنر وريحان مزروع (و) شرط (في الموقوف عليه إن لم يشين) بأن كان جهة (عدم كونه معصية فيصح) الوقف (على قراء أو) على (أغنياء) وإن لم تظهر فيهم قرينة نظر إلى أن الوقف عليك كالوصية (لا) على (معصية كعمارة كنيسة) للتدلول بمبالاته إعانة على معصية وإن أقر وأعلى الترميم بخلاف كنيسة يزلها المارة أو موقوفة

وما أخذ منه ملك وحافر بشرعوات لا ارتفاقه أولى بمائها حتى يرتحل ولملك أو بملكه مالك لمائها وعليه بذل ما فضل عنه لحيوان والقنصة للشركة يقسم ماؤها مهاياة أو بخشبة بعرضه مثقبة بقدر حصصهم . (كتاب الوقف) أركانه موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وشرط فيه كونه مختار أهل تبرع، وفي الوقوف كونه عينا معينة مملوكة تنقل وتفيد لا بفوتها نفعاً مباحاً مقصوداً كشاع وبناء وغراس بأرض بحق ، وفي الوقوف عليه إن لم يشين عدم كونه معصية فيصح على قراء وأغنياء لا معصية كعمارة كنيسة ،

على قوم يسكنونها ويستثنى من صحة الوقف على الجهة المذكورة ما صرح به المتولى من أنه لا يصح الوقف على الوحوش والطيور الباحة وأقرم الشيخان وقال الغزالي يصح الوقف على حمام مكة (و) شرط فيه (إن تعين) ولو جماعة (مع مامر) أى من عدم كونه معصية وهو من زيادتي (إمكان تملكه) للموقوف من الواقف لأن الوقف تملك للمنفعة (فيصح) الوقف (على ذمى) إلا أن يظهر فيه قصد المعصية كأن كان خادماً كنيسة للتعبد (لا) على (جنيين وبهيمة) نعم يصح الوقف على علفها وعليها إن قصد به مالكمها لأنه وقف عليه (و) لا على (نفسه) أى الواقف لتعذر تملك الإنسان ملكه لأنه حاصل ويعتق تحصيل الحاصل ومن الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره أو ينتفع به وأما قول عثمان رضى الله عنه في وقفه بمررومة دلوى فيها كدلاء المسلمين فليس على سبيل الشرط بل إخبار بأن للواقف أن ينتفع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئروقفها (و) لا على (عبد لنفسه) أى نفس العبد لتعذر تملكه (فإن أطلق) الوقف عليه (هـ) هو وقف (على سيده) أى يعمل عليه ليصح أو لا يصح . وأعلم أنه يصح الوقف على الأرقاء اللقوفين على خدمة السكينة ونحوها لأن القصد الجهة فهو كالوقف على علف الدواب في سبيل الله (و) لا على (مرتد وحرى) لأنها لا دوام لهما مع كفرهما والوقف صدقة دائمة (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالمراد) كالعتق بل أولى وفيه مائة مامر في الضمان (صريحه كوقفت وسبلت وحبت) كذا على كذا (وتصدق) بكذا على كذا (صدقة محرمة) أو مؤبدة (أو موقوفة أو لا تباع أو لا توهب وجعلته) أى هذا المكان (مسجداً) لكثرة استعمال بعضها واشتبارها فيه وانصراف بعضها عن التملك المحض الذي اشتهر استعماله فيه وقوله كغيره ولا توهب بالواو محمول على التأكيذ والإفاد الوصفين كاف كإرجاعه الروايات وغيره وجزم به ابن الرفعة ولهذا عبرت بأو (وكنايته كحرمته وأبدلت) هذا للفقراء لأن كلاً منهما لا يستعمل مستقلاً وإنما يؤكده كدبه كأمير فلم يكن صريحاً بل كناية لاحتماله (وكتصدق) به (مع إضافته لجهة عامة) كالفقراء بخلاف المضاف إلى معين ولو جماعة فإنه صريح في التملك المحض فلا ينصرف إلى الوقف بنبته فلا يكون كناية فيمألحق بالواردى باللفظ أيضاً ما لو بني مسجداً بنبته بموات قال الأسنوى وقياسه إجراؤه في نحو المسجد كمدرسة ورباط وكلام الرافعي في إحياء الموات في مسئلة حفر البئر فيه يدل له (وشرط له) أى للوقف (تأييد) فلا يصح توقفته كوقفته على زيد سنة (وتنجين) فلا يصح تعليقه كوقفته على زيد إذا جاء رأس الشهر كإي البيع فيها نعم يصح تعليقه بالموت كوقفت داري بعد موتى على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول التفال أنه لو عرضها للبيع كان رجوعاً قال ابن الرفعة وينبغي صحته أيضاً إذا ضاعى التحرير كجعلته مسجداً إذا جاء رمضان (وإلزام) فلا يصح بشرط خيار في إبقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه نظراً إلى أنه قربة كالعتق وعلم من جعل الموقوف عليه كذا ما صرح به الأصل من أن الوقف لا يصح بمجرد قوله وقفت كذا لعدم بيان الصرف فهو كعت كذا من غير ذكر مشتر ولأنه لو قال وقفت على جماعة لم يصح لجهة المصروف فكذا إذا لم يذكره وأولى وفارق ما لو قال أو صيت ثلث مالى فإنه يصح ويصرف للفقراء بأن غالب الوصايا للفقراء فيحمل الإطلاق عليه بخلاف الوقف (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظراً إلى أنه قربة وما ذكر في المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الروضة في السرقه ووقفه في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقال الأذرعى وغيره أنه للذهب وقيل يشترط من المعين نظراً إلى أنه تملك وهو ما رجحه الأصل (فإن رد للمعين بطل حقه) سواء أشرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحائز شيئاً يخرج من الثلث لزم ولم يطل حقه برده كما نقله الشيخان في باب الوصايا عن الإمام (ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولدى) ثم الفقراء لا تقطاع أوله وخارج الأول منقطع الوسط كوقفته على أولادى ثم رجل أو ثم العبد لنفسه ثم الفقراء منقطع الآخر كوقفته على أولادى ثم أولادهم فإنهما يضحان (ولو اقترضوا) أى اللوقوف عليهم

وإن تعين مع مامر
إمكان تملكه فيصح على
ذمى لاجئين وبهيمة
ونفسه وعبد لنفسه
فإن أطلق فلى سيده
ومرتد وحرى وفى
للصيغة لفظ يشعر
بالمراد صريحه كوقفت
وسبيلت وحبت
وتصدق صدقة محرمة
أو موقوفة أو لا تباع
أو لا توهب وجعلته
مسجداً أو كنايته كحرمته
وأبدت وكتصدق مع
إضافته لجهة عامة وشرط
له تأييد وتنجيز وإلزام
لا قبول ولو من معين
فإن رد للمعين بطل حقه
ولا يصح منقطع أول
كوقفته على من سيولدى
ولو اقترضوا

(في منقطع آخر فصرفه الفقير الأقرب رحما) لا إرثا (للوأقف حينئذ) أي حين الافتراض لما فيه من صلة الرحم ومثلهما إذا لم تعرف أرباب الوقف وذ كر اعتبار الفقير وقرب الرحم من زيادتي فيقدم ابن البنت على ابن الم فإن قدمت أقاربه الفقراء أو كان الواقف الإمام ووقف من بيت المال صرف الرئع إلى مصالح المسلمين وقال جماعة إلى الفقراء والساكين ولو افترض الأول في منقطع الوسط فصرفه كذلك إلا أن كان الوسط لا يعرف أمدا قطعاه كرجل في المثال السابق فيه فصرفه من ذكر بعده لا الفقير الأقرب للواقف (ولو وقف على اثنين) معينين (ثم الفقراء فأت أحدهما نصيبه للأخر) لا للفقراء لأنه أقرب إلى غرض الواقف ولأن شرط الانتقال إليهم افتراضهما جميعا ولم يوجدوا صرف إلى من ذكرهما الواقف أولى (ولو شرط) الواقف (شيئا) قصد كشرط أن لا يؤجر أو أن يغسل أحد أو يسوى أو اختصاص نحو مسجد كدرسة ورباط بطائفة كشافعية (اتباع) شرطه رعاية لفرضه وعملا بشرطه وتعميرى بذلك أعم مما عبر به .

(فصل) في أحكام الوقف اللفظية (الواو) العاطفة (للتسوية) بين المتعاطفات (كوقفت) هذا (على أولادى وأولاد أولادى وان زاد) على ذلك (ماتنا سوا أو بطننا بعد بطن) إذ لم يزيد للتعميم في النسل وقيل للمزيد فيه بطننا بعد بطن للترتيب وقيل عن الأكثرين وصحبه السبكي تبعاً لابن يونس قال وعليه هو للترتيب بين البنتين فقط فينتقل بأقرض الثاني لمصرف آخر إن ذكره الواقف والا فتنقطع الآخر (وتم والأعلى فالأعلى والأول فالأول) والأقرب فالأقرب كل منهما (لترتيب) ثم إن ذكر معه في البنتين ماتنا سوا أو نحو لم يخص الترتيب بهما والاختصاص وينتقل الوقف بأقرض الثاني لمصرف آخر إن ذكره والا فتنقطع الآخر (ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد) لصدق الاسم بهم (إلا إن قال على من ينسب إلى منهم) فلا يدخل أولاد البنات فيمن ذكر نظراً للقيود المذكور أي إن كان الواقف رجلاً فإن كانت امرأة دخلوا فيه بجعل الانتساب فيها لنسبها لشرعياً فالنسيب فيها للبيان الواقع لا للإخراج (لا فروع أولاد) فلا يدخلون (فيهم) أي في الأولاد إذ يصح أن يقال في فرع وولد الشخص ليس وولد نعم إن لم يكن الأفروعهم استحقوا كمنقطع الآخر (والأولى يشمل الأعلى) وهو من له الولاء (والأسفل) وهو من عليه الولاء فلو اجتماعا اشتركا لتناول اسمه لهما وتعميرى بذلك أعم من تعبيره بالمتعق والمتق (والصفة والاستثناء يلحقان بالمتعاطفات) أي كلامها (ب) بحرف (مشارك) كالواو والفاء وتم بقيد زده بقول (لم يتخلها كلام طويل) لأن الأصل اشتراكها في جميع العلاقات سواء أتقدم عليها أم تأخر أم توسطت كوقفت هذا على محتاجي أولادى وأحفادى وإخوتى أو على أولادى وأحفادى وإخوتى المحتاجين أو على أولادى المحتاجين وأحفادى أو على من ذكر الأم ينسب منهم والحاجة هنا معتبرة بمجاوز أخذ الزكاة كما أفنى به الفقهاء فان تحلل المتعاطفات ما ذكر كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين والافنصيه لمن في درجته فاذا افترضوا صرف إلى إخوتى المحتاجين أو إلى من ينسب منهم اختص ذلك بالمعطوف الأخير وتعميرى بالمتعاطفات أعم من تعبيره بالمثل وإلحاق الصفة بالتوسطة بغيرها من زيادتي وهو القصد للنقول خلاف ما اختاره صاحب جمع الجوامع من أنها تختص بما قبلها وقد ينسب ذلك في حاشيتي على شرحه وغيرها وعلم من تعبيره بمشارك أن ذلك لا يتقيد بالواو وإن وقع التقيد بها في الأصل في الصفة التأخر والامتناء تبعاً للإمام في غير البرهان قد صرح هو فيه بأن مذهب الشافعى العود إلى الجميع وإن كان المعطف به وقد نقله عنه الزركشى ثم قال والاختار أنه لا يتقيد بالواو بل بالضابط وجود عاطف جامع بالوضع كالواو والفاء وتم بخلاف بل ولسكن وغيرها وقد صرح بذلك ابن القشيري في الأصول وقال السبكي الظاهر أنه لا فرق بين المعطف بالواو وتم .

(فصل) في أحكام الوقف المعنوية (الوقوف ملك لله) تعالى أي ينفك عن اختصاص آدمى كالمتعق

في منقطع آخر فصرفه الفقير الأقرب رحما للواقف حينئذ ولو وقف على اثنين ثم الفقراء فأت أحدهما نصيبه للأخر ولو شرط شيئاً اتبع .

(فصل) الواو للتسوية كوقفت على أولادى وأولاد أولادى وإن زاد ماتنا سوا أو بطننا بعد بطن وتم والأعلى فالأعلى والأول فالأول للترتيب ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد إلا إن قال على من ينسب إلى منهم لا فروع أولاد فيهم والولى يشمل الأعلى والأسفل والصفة والاستثناء يلحقان بالمتعاطفات بمشارك لم يتخلها كلام طويل .

(فصل) الوقوف ملك لله تعالى

فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه (وفوائده) أى الحادثة بعد الوقف (كأجرة وثمرة) وأغصان خلاف (وولد ومهر) بوطء أو نكاح (ملك للموقوف عليه) يتصرف فيها تصرف المالك لأن ذلك هو المقصود من الوقف فيستوفى منافعه بنفسه وبغيره بأجرة وإجارة من ناظره فإن وقف عليه ليسكنه لم يسكنه غيره وقد يتوقف في منع إعارته ومعلوم أن ملكه للولد في غير الحر أمّا الحر فله قيمته على الواطى ولا يبطأ الوقوف إلا الزوج والزوج لها الحاكم يأذن الوقوف عليه ولا زوجها له ولا للواقف (ويختص) الوقوف عليه (بجدة بهيمة) موقوفة (ماتت) لأنه أولى بمن غيره (فإن اندبغ عاد وقفا) هذا من زيادى (ولا تملك قيمة رقيق) مثلاً موقوف (أنف بل يشتري الحاكم بهامثلة ثم) إن تعذر اشتري (حضره ويقفه مكانه) رعاية لنقض الواقف من استمرار الثواب ولو اشتري بعض قيمته رقيقاً ففى كون الفاضل للواقف أو للموقوف عليه وجهان قال فى الروضة هما ضعيفان والختار شراء شقص ورجحه البلقينى قال ولا يرد عليه مال أو وصى أن يشتري بشئ ثلاث رقاب فوجدنا به رقبين وفضل ما لا يمكن شراء رقية به فإن الأصح صرفه للوارث لتعذر الرقية الصريح بهام مخلاف ما هنا وذكر الحاكم من زيادى وقدم فى ذلك على الناظر والموقوف عليه لأن الوقف ملك لله تعالى كما مر وتعبيرى بمثله إلى آخره أولى مما عبر به (ولا يباع موقوف وإن خرب) كشجرة جفت ومسجد تهدم وتعذرت إعادته وحصره الوقوفه بالبيع وجذوعه للنكسة إدامة للوقف فى عينه ولأنه يمكن الانتفاع به كصلواته اعتكافه فى أرض المسجد وطبخ جس أو أجر له بحصره وجذوعه وما ذكرته فيها بصفتها المذكورة هو ما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الجرجاني والبنوي والرويانى وغيرهم وبه أفتيت وصحح الشيخان تبعاً للإمام أنه يجوز بيعها لئلا يضيعا ويشتري بهما مثلها والقول به يؤدى إلى موافقة القائلين بالاستبدال أما الحصر الوهوبى والشراة للمسلمين غير وقف لها فباع للحاجة وغلة وقفه عند تعذر إعادته حالاً قال الماوردى تصرف للفقراء والمساكين والمتولى لأقرب الساجد إليه والرويانى هو أن تقطع الآخر والإمام تحفظ لتوقع عوده وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به .

(فصل) فى بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته (إن شرط واقف النظر) لنفسه أو غيره (اتب) شرطه كما علم مما مر خبر البيهقي للمسلمون عند شروطهم (وإلا) بأن لم يشرطه لأحد (هـ) هو (للقاضى) بناء على أن الملك فى الوقوف لله تعالى (وشرط الناظر عدالة وكفاية) أى قوة وهداية للتصرف فيها هو ناظر عليه لأن نظره ولاية على الغير فاعتبر فيه ذلك كالوصى والقيم ولو فسق الناظر ثم عاد عدلاً عادت ولايته إن كانت له بشرط الواقف وإلا فلا كما أفتى به النووى وإن اقتضى كلام الإمام عدم عودها وذلك لقوته إذ ليس لأحد عزله ولا الاستبدال به والعارض مانع من تصرفه لاساب لولايته (ووظيفته عمارة وإجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمتها) على مستحقها وذكر حفظ الأصل والغلة من زيادى وهذا إذا أطلق النظر له أو فوض جميع هذه الأمور (فإن فوض له بعضها لم يتعد) كالوكيل ولو فوض لاثنتين لم يستقل أحدهما بالتصرف ما لم ينص عليه (ولو واقف ناظر عزل من ولاء) النظر عنه (ونصب غيره) مكانه كفى الوكيل بخلاف ما إذا لم يكن ناظراً كان شرط النظر لغيره حال الوقف فليس له ذلك لأنه لا نظره حينئذ ولو عزل هذا الغير نفسه لم ينصب بدله إلا الحاكم وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به .

(كتاب الهبة)

تعلق لما يعم الصدقة والهبة ولما يقابلهما وقد استعملت الأول فى تعريفها والثانى فى أركانها وسيأتى ذلك والأصل فيها على الأول قبل الإجماع قوله تعالى فإن طبن لكم عن شئ منه فساداً فكلوه ههنا ثم تأويله وآتى المال على حبه الآية وأخبار تكبر الترمذى الآتى فى الكلام على الرجوع فيها وخبر الصحيحين لا تخقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى ظلفها (هى) أى الهبة بالمعنى الأول (تعلق تطوع فى حياة) مخرج بالتعليك

وفوائده كأجرة وثمرة
وولد ومهر ملك
للموقوف عليه ويختص
بجدة بهيمة ماتت فإن
اندبغ عاد وقفا ولا تملك
قيمة رقيق أنف بل
يشتري الحاكم بهامثلة
ثم بعضه ويقفه مكانه
ولا يباع موقوف وإن
خرب .

(فصل) فى بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته
واقف النظر تابع وإلا
فللقاضى وشرط الناظر
عدالة وكفاية ووظيفته
عمارة وإجارة وحفظ
أصل وغلة وجمعها
وقسمتها فإن فوض له
بعضها لم يتعد ولو واقف
ناظر عزل من ولاء
ونصب غيره .

(كتاب الهبة)
هى تعليق تطوع
فى حياة

العارية والضیافة والوقف وبالطوع غیره كالبيع والزكاة والنذر والكفارة فتعبرى به أولى من قوله بلا عوض وزيادى فى حياة الوصية لأن التملك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت (فإن ملك لا حنیاج أو ثواب آخرة) هو أولى من قوله محتاجا لثواب الآخرة (فصدقة) أيضا (أو قل له للمتب إكراما) له (فهدية) أيضا فكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة والهبة المرادة عند الإطلاق مقابل الصدقة والهدية ومنها قولی (وأركانها) أى الهبة بالمعنى الثانى المراد عند الإطلاق ثلاثة (صیفة) وعاقده وموهوب وشرط فيها) أى فى هذه الثلاثة (ما) مرفى نظيرها (فى البيع) ومنه عدم التعليق والتأقیف فذكره من زيادى (لكن تصح هبة نحو حقی بر) ولا یصح یعه كالم (لا) هبة (موصوف) فى الذمة كما أشار الیه الرافى فى الصلح وصح یعه وهذا من زيادى وخرج بهذه الهبة الهدية وصرح بها الأصل والصدقة فلا یعتبر فیها صیفة بل یكفی فیها جات وقبض (و) شرط (فى الواهب أهلية تبرع) هذا من زيادى فلا تصح من مكاتب غیر إذن سیله ولا من ولی (وهبة الدين) للمستقر (للمدين إبراء) فلا یحتاج الى قبول اعتبارا بالمعنى (ولغيره) هبة (صحیحة) كما یصح جمع تبعاً للنسب وهو نظیر ما مر فى یعه بل أولى وصحح الأصل بطلانها نظیر ما مر له فى یعه وما تقرره هو فى هبة غیر المنافع أما هبتها فیهما وجهان أحدهما أنها لیست بتملك بناء على أن ما وهبت منافعه عارية وهو ما جزم به الماوردى وغيره ووجه الزرکشی والثانى أنها تملك بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجحه ابن الرضه والسبکی وغيرهما (وتصح حمیری ورقبی) فالحمیری (كأعمرتك هذا) أى جعلته لك حمیرك (وإن زاد فإذا مت عادلی) ولما الشرط لخبر الصحیحین حمیری میراث لأهلها (و) الرقی ك) أرقبتك أو جعلته لك رقیبى) أى إن مت قبل عادلی وإن مت قبلك استقرتك ولما الشرط لخبر أبی داود لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أرقب شیئاً أو أعمره فهو لورثته أى لا تعمروا ولا ترقبوا طمعاً فى أن یعود الیکم فإن سبيله الیراث والرقیب من الرقوب فكل منهما یرقب موت الآخر (وشرط فى ملك موهوب) بالهبة المطلقة (قبض یاذن) فیه من واهب (أو إقباض منه) وإن تراخى القبض عن العقد أو كان الموهوب ید التهب وتقدم بیان القبض إلا أنه لا یكفی هنا الاتلاف وإن أذن فیه الواهب ولا الوضع بین یدیه بلا إذن لأنه غیر مستحق القبض كقبض الودیعة فاعتبر تحقیقه بخلاف المبیع (فلومات أحدهما قبله) أى قبل القبض (خلفه وارثه) فلا یفسخ العقد بموت أحدهما لأنه یثول الى الزوم بخلاف الشركة والوكالة والتصریح بالاقباض من زيادى (وكره) لمعط (تفضل فى عطية بضعة) من فرع أو أصل وإن بعد سواء الذكر وغیره ثلاثا یضی ذلك الى العقوق والشحناء ولأنهی عنه والأمر بتركه فى الفرع كفى الصحیحین قال فى الروضة قال الدارمى فان فضل الأصل فلیفضل الأم ومحل كراهة التفضیل عند الامتواء فى الحاجة أو عدمها كما قاله ابن الرفعة والتصریح بذكر الكراهة مع إفادة حكم التفضیل فى الأصل من زيادى (ولأصل رجوع فیه أعطاه) لفرعه لخبر لا یحل لرجل أن یعطى عطیة أو یهب هبة فیرجع فیه إلا الوالد فیه یعطى ولله رواه الترمذی والحاكم وصححه وقیس بالولد كل من له ولادة (زیادته التصلة) كسمن وتعلم صنعة وتعمل قارن العطية وإن انفصل بناء على أن الحمل یلم بخلاف التفصلا كولد وكسب وكذا حمل حادث لحدوثه على ملك فرعه ولو نقص رجع فیه من غیر أرض النقص وإنما یرجع فیه أعطاه لفرعه (إن بقى فى سلطنته فیمتنع) الرجوع (بزوالها) سواء أزال بزوال ملكه أم لا كان حجر علیه فبفس أو تعلق أرض جناية من أعطیه برقبه أو كاتبه أو استولاه الأمة وسواء أعاد الملك الیه أم لا ، لأن ملكه الآن غیر مستفاد منه حتى یربیه بالرجوع فیه بخلاف ما لو كانت العطية عصراً فتخمر ثم تخلل فإن له الرجوع لبقاء السلطنة وبذلك عرفت حکمة التعبير ببقاء السلطنة دون بقاء الملك (لا بنحو رهنه وهبته قبل قبض) فیهما كتعلیق عطیه وتدییره والوصية به وتزویجه وزراعته وإجارته لبقاء سلطنته بخلافهما بعد القبض وخرج بالأصل غیره كالأخ والمعم فلا رجوع له فیه

فإن ملك لا حنیاج أو ثواب آخرة فصدقة أو قل له للمتب إكراما فهدية . وأركانها صیفة وعاقده وموهوب وشرط فيها ما فى البيع لكن تصح هبة نحو حقی بر لا موصوف وفى الواهب أهلية تبرع وهبة الدين للمدين إبراء . ولغيره صحیحة . وتصح حمیری ورقبی كأعمرتك هذا وإن زاد فإذا مت عادلى وأرقبتك أو جعلته لك رقیبى أو جعلته لك رقیبى وشرط فى ملك موهوب قبض یاذن أو إقباض فلومات أحدهما قبله خلفه وارثه وكرهه تفضیل فى عطية بضعة ولأصل رجوع فیه أعطاه زیادته التصلة إن بقى فى سلطنته فیمتنع بزوالها لا بنحو رهنه وهبته قبل قبض

أعطاه لظاهر الخبر السابق (ويحصل) الرجوع (بنحو رجعت فيه أو رددته إلى ملكي) كنفقت الهبة وأبطلتها وفسختها (لا بنحو بيع وإعتاق ووطء) كهبه ووقف لكال ملك القرع بدليل فهو تصرف فلا يزول ملكه إلا بنحو ما ذكر وتعمير بنحو إلى آخره في الواضع الثلاثة أعم مما عبر به (والهبة إن أطلقت) بأن لم تقيد بثواب ولا بعده (فلا ثواب) فيها (وإن كانت لأعلى) من الواهب لأن اللفظ لا يقتضيه (أو قيدت بثواب مجهول) كشوب (فباطلة) لتعذر تصحيحها بينا لجهالة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على أنها لا تقتضيه (أو) قيدت (بمعلوم فيبيع) نظرا إلى المعنى (وظرف الهبة إن لم تعدده كقوصرة تمر) بتشديد الراء وعاؤه الذي يكثر فيه من خوص (هبة) أيضا (والأفلا) يكون هبة عملا بالعادة (و) إذا لم يكن هبة (حرم استعماله) لأنه انتفاع بملك غيره بغير إذنه وهو حينئذ أمانة (الافى أكلها) أى الهبة (منه إن اعتيد) فيجوز أكلها منه حينئذ ويكون عارية وتعمير بالهبة أعم من تعبيره بالهبة.

(كتاب اللقطة)

هي بضم اللام وفتح القاف واسكانها لغة الشيء الملقوط وشرع ما وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف الواحد مستحقه. والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ سئل عن لقطة الذهب أو الورق فقال اعرف عفاصها ووكاء هائم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها ولتسكن وديعة عندك فإن جاء صاحبها يوما من الدهر فأدها إليه وإلا فأنك بها وسأله عن ضالة الإبل فقال مالك ولها دعها فإن معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربه أو سألته عن الشاة فقال خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب. وأركانها لقط وملتقط ولاقطوحي تعلم بما يأتي وفي اللقط معنى الأمانة والولاية من حيث إن الملتقط أمين في لقطه والشرع ولاه حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث أنه الملتك بعد التعريف والثالب منها الثاني (من لقط لوائق بأمانته) لما فيه من البربل يكره تركه (و) من (إشهاديه) مع تعريف شيء من اللقطة كافي الوديعة فلا يجب ادله مؤمر به في خبر زيد ولا خبر أبي بن كعب وحملوا الأمر بالإشهاد في خبر أبي داود ومن التقط لقطه فليشهد ذاعل أو ذوى عدل ولا يكتفوا ولا يغيب على الذئب حمايين الأخبار وقد يقال الأمر به في هذا الخبر زيادة ثقة فيؤخذ به وخرج بالوائق بأمانته غيره فلا يسن له لقط والتصریح بمن الإشهاد من زيادتي (وكره) اللقط (لفاسق) لئلا تدعوه نفسه إلى الحيانة (فيصح) اللقط (منه كمرتد) أى كايصح من مرتد (وكافر معصوم لا بدار حرب) لا مسلم بها كاحتطابهم واصطيادهم (وتنزع اللقطة) منهم وتسلم (لعدل) لأنهم ليسوا من أهل الحفظ لعدم أمانتهم (ويضم لهم مشرف في التعريف) فإن تم التعريف تملكوا وذکر جهة لقط المرتد مع النزاع منه ومن الكافر ومع ضم مشرف لهما من زيادتي وتعمير بالكافر للمعصوم أعم من تعبيره بالمدى (و) يصح (من صبي ومجنون وينزعها) أى اللقطة منهما (وليها ويعرفها ويملكها لهما) إن رآه (حيث يقترض) أى يجوز الاقتراض (لها) لأن الملتك في معنى الاقتراض فإن لم يرد حفظها أو سلمها للقاضي (فإن قصر في نزاعها) منهما (قتلت) ولو ياتى لافهما (ضمن) ثم يعرف التالف فإن لم يقصر فلا ضمان وذکر المجنون من زيادتي وكالصبي والمجنون السفية إلا أنه يصح تعريفه دونهما (لا من رقيق) بقيد زده بقولي (بلا إذن) أى لا يصح اللقطة منه بغير إذن سيده وإن التقطه له لأنه ليس أهلا للملك ولا للولاية ولأنه يعرض سيده للمطالبة يبدل اللقطة لو وقع الملك له فعلم أنه لا يعتد بتعريفه (فلو أخذت منه كان) الأخذ (لقطاً) لأخذها سيدها كان أو أجنبيا فهو أعم من تعبيره بأخذ السيد ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها يعرفها وهو أمين جاز فإن لم يكن أميناً فهو متعد بالإنقرار فكأنه أخذها منه وردها إليه (ويصح) اللقط (من مكاتب كتابه محيية) لأنه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابه فاسدة (و) من (بعض) لأنه كالخرف في الملك والتصرف

ويحصل بنحو رجعت فيه أو رددته إلى ملكي لا بنحو بيع وإعتاق ووطء والهبة إن أطلقت فلا ثواب وإن كانت لأعلى أو قيدت بثواب مجهول فباطلة أو معلوم فيبيع وظرف الهبة إن لم تعدده كقوصرة تمر هبة وإلا فلا وحرم استعماله إلا في أكلها منه إن اعتيد.

(كتاب اللقطة)

سن لقط لوائق بأمانته وإشهاديه وكره لفاسق فيصح منه كمرتد وكافر معصوم لا بدار حرب وتنزع اللقطة لعدل ويضم لهم مشرف في التعريف ومن صبي ومجنون وينزعها وليها ويعرفها ويملكها لهما حيث يقترض لهما فإن قصر في نزاعها قتلت ضمن لا من رقيق بلا إذن فلو أخذت منه كان لقطاً ويصح من مكاتب كتابه محيية ومبعض

والنمة (ولقطته له وليده) من غير مهاباة في عرفاتها وتملكها بحسب الرق والحرية كخصين النطا
(وفي مهاباة) أي مهاباة (لدى نوبة كباقي الأكتاب) كوصية وهبة وركاز (وللؤن) كأجرة طبيب
وحجام وعن دواء فالأكتاب لمن حصلت في نوبته وللؤن على من وجسبها في نوبته (إلا أرض جناية)
منه فليس على من وجدت الجناية في نوبته وحده بل يشتركان فيه لأنه يتعلق بالرقبة وهي مشتركة
والجناية عليه كالجناية منه كما يحته الزركشي وكلاهما كالأصل يشملها .

ولقطته له وليده وفي
مهاباة لدى نوبة كباقي
الأكتاب وللؤن إلا
أرض جناية .

(فصل) الحيوانات

للملوك المتع من صفار
السباع كبير وطبي وحمام
يجوز لقطه إلا من مفازة
أمنة لملك ومالا يتمتع
منها كشاة يجوز لقطه
مطلقا فان لقطه لملك
عرفه ثم تملكه أو باعه
وحفظ عنه ثم عرفه ثم
تملك عنه أو تملك للقوط
من مفازة حالا أو كله
غرم قيمته وله لقط
رقيق غير محيز أو زمن
نهب وغير مال
لاختصاص أو حفظ
وغير حيوان فان تسارع
فساده كهريرة فله
الأخيرتان وإن وجد له
بصران وإن بقي بعلاج
كرطب يتمر ويصه
أغبط باعه وإلا باع بضعه
لعلاج باقيه إن لم يتبرع به

(فصل) في بيان حكم لقط الحيوان وغيره مع بيان تعريفهما (الحيوان للملوك المتع من صفار
السباع) كغضب ونمر وفهد بقوة أو عدو أو طيران (كبير وطبي وحمام يجوز لقطه) من مفازة وعمران زمن
أمن أو نهب لحفظ أو تملك للأبأخذ خائن فيضيق (إلا من مفازة) وهي الهلكة سميت بذلك على القلب
تأؤلا بالقور (أمنة) فلا يجوز لقطه (لملك) لأنه مصون بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرعى إلى
أن يجد صاحبه لتطلبه ولأن طروق الناس فيها لا يعم فن أخذه لملك ضمنه ويرأى الضمان بدفعه إلى
القاضي لا يردده إلى موضعه وخرج زياد في أمته ماله لقطه من مفازة زمن نهب فيجوز لقطه لملك كائمه
للسبقي منه لأنه حينئذ يضيع باستناد اليد الحاتة إليه وتعميرى بما ذكر أولى مما عبر به (ومالا يتمتع منها)
أي من صفار السباع (كشاة) وحمل (يجوز لقطه مطلقا) أي من مفازة وعمران زمن أمن أو نهب لحفظ
أو تملك صيانة له عن الحوتة والسباع (فان لقطه لملك) من مفازة أو عمران (عرفه ثم تملكه أو باعه) باذن
الحاكم إن وجد (وحفظ عنه ثم عرفه ثم تملك عنه) وتعميرى بنم في الموضعين الأولين أولى من تعبيره بالواو
(أو تملك للقوط من مفازة حالا أو كله غرم قيمته) إن ظهر مالكه ولا يجب تعريفه في هذه الحصة
على الظاهر عند الإمام وذاكر الملك فيها من زياد في وخرج بالمفازة العمران فليس له فيه هذه الحصة لتسوية
البيع فيه بخلاف للمفازة قد لا يجد فيها من يقتري ويشقى النقل إليه والحصة الأولى من الثلاث عند
استوائها في الأعطية أولى من الثانية والثالثة أولى من الثالثة وذاكر الماوردى حصة رابعة وهي أن تملكه
في الحال ليستبقية حياله أو نسل قال لأنه لما سبق غمك مع استهلاكه فأولى أن يستبيع غمك مع استبقائه
ولو كان الحيوان غير مأكول كالجمل في الحصلتان الأوليان ولا يجوز لملكه في الحال وإذا أمسك اللاقط
الحيوان وتبرع بالاتفاق عليه فذلك وإن أراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجد أشهد (وله لقط
رقيق) عبدا كان أو أمة (غير محيز أو) محيز (زمن نهب) بخلاف زمن الأمن لأنه يستدل فيه على سيده فيحصل
إليه ولهنا الحصلتان الأوليان وحل ذلك في الأمة إذا لقطها لحفظ أو لملك ولم يحل له كجوسية وعمر
بخلاف من يحل له لأن تملك القطعة كالاقتراض كاس وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له
كسب فلي باع آتفاق غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته قبل قوله وحكم فساد البيع
وتعميرى بالرقيق أعم من تعبيره بالبدون قيدت الأمة بماسر (و) له لقط (غير مال) ككلب (لاختصاص
أو حفظ) وقول أو زمن إلى آخره من زياد في (و) له لقط (غير حيوان) كأ كولي وثياب وقود (فان تسارع
فساده كهريرة) ورطب لا يتمر (فله) الحصلتان (الأخيرتان) وهما أن يبيعه باذن الحاكم إن وجد ثم
يمرقة لملكه ثمه أو يملكه حالا أو كله (وإن وجد بصران) وجب التعريف للمالك كولي العمران بعد
أكله وفي المفازة قال الإمام الظاهر أنه لا يجب لأنه لا فائدة فيه ومصححه في الترخ الصغير قال الأذرعى لكن
الذي يفهمه إطلاق الجمهور أنه يجب أيضا قال ولعل مراد الإمام أنها لا تعرف بالصعراء لا مطلقا (وإن بقي)
ما يتسارع فساده (بعلاج كرتب يتمر ويصه أغبط باعه) باذن الحاكم إن وجد (وإلا) أي وإن لم يكن
يحه أغبط بأن كان تخفيفه أغبط أو استوى الأمران (باع بضعه لمعالج باقيه إن لم يتبرع به) أي بعلاجه أي
لم يتبرع به الواحد أو غيره وخالف الحيوان حيث يباع كله لتكرره فحقته فيستوعبه والمراد بالعمران الشارع

والساجد ونحوها لأنها مع اللوات محال اللقطة وقولي إن لم يشرع به من زيادتي في استواء الأمرين وإطلاقي
 للتعريف أولى من تشييده له بالواجد (ومن أخذ لقطة لا حياة) بأن لقطة الحفظ أو تملك أو اختصاص أو لم
 يقصد حياة ولا غيرها أو قصد أحدهما ونسيه والثالثة الأخيرة من زيادتي (فأمين ما لم تملك) أو يخص
 بعد التعريف لإذن الشارع في ذلك (وإن قصدتها) أي الحياة بعد أخذها فإنه أمين كالودع وهذه من
 زيادتي في لقطة التعريف (ويجب تعريفها وإن لقطة الحفظ) لئلا يكون كتبها مفوت الحق على صاحبه
 وما ذكرته من وجوب تعريف ما لقط لا يحفظ هو ما اختاره في الرخصة وصححه في شرح مسلم واقتصر في
 الأصل على نقل عدم وجوبه عن الأكثر قالوا الآن التعريف إنما يجب لتحقيق شرط التملك فإن بدله أن
 يملكها أو يخصها أو لقطة التملك أو للاختصاص وجب تعريفها جزما ويتمتع التعريف على من غلب
 على ظنه أن سلطانا يأخذها بل تكون أمانة يديما بدا كافي نكت التووي وغيرها وفيها أنه يتمتع الإسهاد
 عليها أيضا حيث (أو) أخذها (لها) أي الحياة (فصامن) كافي الودية (وليس له) بعد ذلك (تعريفها
 تملك) أو اختصاص لحياة (ولو دفع لقطة لقاض لزمه قبولها) وإن لقطة التملك حفظا لها على مالكها
 بخلاف الودية لا يلزمه قبولها لقدرته على ردّها على مالكها وقد التزم الحفظ له وهذا من زيادتي في لقطة
 التعريف حفظ (ويعرف) بفتح الياء اللاقط وجوبا على ما قاله ابن الرضا وندبا على ما قاله الأذري وغيره
 (جنسها) أذهب هي أم قضة أم ثياب (وصفتها) أهروية أم مروية (وقدرها) بوزن أو عددا أو كيل أو
 ذرع (وعفاها) أي وءاءها من جلد أو خرق أو غيرها (ووكاها) أي خيطها للشدودة به وذلك لخبر
 زيد السابق وقيس بما فيه غيره ويعرف صدق واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كأبواب
 للساجد عند خروج الناس من الجماعات في بلد القبط أو قرية فإن كان بصحراء ففي مقصده ولا يكلف العدول
 إلى أقرب البلاد إلى موضعهم من الصحراء وإن جازت به قافلة تنبئهم وعرف ولا يعرف في الساجد قال الشافعي
 إلا في السجد الحرام (سنة ولو متفرقة على العادة) إن كانت غير حقيرة ولو لم يكن الاختصاصات لخبر زيد السابق
 وقيس بما فيه غيره يعرفها (أولا كل يوم) مرتين (طرفه) أسبوعا (ثم) كل يوم مرة (طرفه) أسبوعا
 أو أسبوعين (ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين (ثم كل شهر) كذلك بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى
 وشرط الإمام في الاكتفاء بالسنة المتفرقة أن يبين في التعريف زمن وجدان اللقطة (ويذكر) ندبا
 اللاقط ولو بنائيه (بعض أو صافها) في التعريف فلا يستوعبها لئلا يمتدحها الكاذب فإن استوعبها ضمن
 لأنه قد يرفعه إلى من يلزم الدفع بالصغات (ويعرف حقير) بقيد زدته بقولي (لا يعرض عنه غالبا) متمولا
 كان أو محتضرا ولا يتقدر بشيء بل هو ما يغلب على الظن أن يفقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا
 (إلى أن يظن إعراض فاقده عنه غالبا) هو أولى مما عبر به ويختلف ذلك باختلاف المال أما ما يعرض عنه
 غالبا كبرة وزينة وزيل يسير فلا يعرف بل يستبد به واجده (وعليه مؤنة تعريف إن قصد تملكها) ولو بعد
 لقطة الحفظ أو مطلقا فهو أعم من قوله إن أخذ تملك (وإن لم يملك) لو جوب التعريف عليه وهذا في مطلق
 التصرف فيه إن رأى وليه تملك اللقطة لم يصرف مؤنة تعريفها من ماله بل يرفع الأمر للحاكم ليبع جزءا
 منها وكالتملك الاختصاص كقصده لقطة للخيانة (وإلا) أي وإن لم يقصد التملك كأن لقطة الحفظ وعليه
 اقتصر الأصل أو أطلق ولم يقصد تملكها أو اختصاصا (مؤنة التعريف) على بيت مال أو (على مالك)
 بأن يرتبها الحاكم في بيت المال أو يقترضها على المالك من اللاقط أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على
 المالك أو يبيع بعضها إن رآه كفي هرب الجبال والأخيران من زيادتي وإعالم تلزم اللاقط لأن الحفظ فيه
 للمالك قسط (وإذا عرفها) ولو لم يعرف تملك (لم يملكها إلا باللفظ) أو ما في معناه (كتملكك) لأنه تملك مال
 يبدل فاقتر إلى ذلك كالتملك بصراء وبحث ابن الرضا في لقطة لا تملك تخمر وكتب أنه لا بد فيها مما يدل على

ومن أخذ لقطة لا حياة
 فأمين ما لم يملك
 وإن قصدتها ويجب
 تعريفها وإن لقطة الحفظ
 أولها ضمان وليس له
 تعريفها تملك ولو دفع
 لقطة لقاض لزمه قبولها
 ويعرف جنسها وصفها
 وقدرها وعفاها
 ووكاها ثم يعرفها في
 نحو سوق سنة ولو
 متفرقة على العادة أولا
 كل يوم طرفه ثم طرفه
 ثم كل أسبوع ثم كل
 شهر ويذكر بعض
 أوصافها ويعرف حقير
 لا يعرض عنه غالبا إلى
 أن يظن إعراض فاقده
 عنه غالبا وعليه مؤنة
 تعريف إن قصد تملكها
 وإن لم يملك وإلا فعلى
 بيت مال أو مالك وإذا
 عرفها لم يملكها إلا
 باللفظ كتملكك

قل الاختصاص وإطلاق تعريفها يشمل ما يعرف سنة وما يعرف دونها بخلاف تقييد الأصل له بالسنة (فان
تملكها) فظهر للمالك ولم يرض يدها (ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها) (لزمه ردها) له للخبر السابق
(بزيادتها التصلة) وكذا التفصلة إن حدثت قبل التملك تبعاً للقطعة وهذه من زيادتي (وبأرض قصص)
ليسب حدث بعد التملك كما تضمنها كلها بتلفها والمالك الرجوع إلى يدها سليماً ولو أراد الاقسط الرد بالأرض
وأراد المالك الرجوع إلى البديل أجيب الاقسط (فإن تلفت) حماً أو شرعاً بعد التملك (غرم مثلها) إن
كانت مثلية (أو قيمتها) إن كانت متقومة (وقت تملك) لأنه وقت دخولها في ضمانه (ولا تدفع) للقطعة
(المدع) لها (بلا وصف ولا حجة) إلا أن يعلم الاقسط أنها له فيلزمه دفعها له (وإن وصفها) له (وظن صدقه
جاز) دفعها له عملاً بظنه بل يسن نعم إن تعدد الواصف لم تدفع لأحد إلا بحجة (فإن دفعها) لها (بالوصف
(ثبتت لآخر) بحجة (حولت له) عملاً بالحجة (فإن تلفت) عند الواصف (فله) أي للمالك (تضمن كل)
من الاقسط والمدفوع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التلف عنده فيرجع الاقسط بما غرمه عليه إن لم
يقره بالملك فإن أقر لم يرجع مؤاخذه له بقراره أما إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له ومحل تضمن
الاقسط إذا دفع نفسه لا إن أزمه به الحاكم (ولا يحل لقط حرم مكة إلا لحفظ) فلا يحل إن لقط لملك أو
أطلق والثانية من زيادتي (ويجب تعريف) لما لقطه فيه للحفظ لحجر إن هذا البلد حرمه الله لا يلتقط
لقطته إلا من عرفها وفي رواية البخاري لا يحل لقطته إلا لمنشد أي لعرف والمعنى على الدوام وإلا فسائر
البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وتلزم الاقسط الإقامة للتعريف أو دفعها إلى الحاكم والسرفي
ذلك أن الله تعالى جعل الحرم مثابة للناس يعودون إليه فرعاً يعود ماله إليها أو نائبه وخرج زيادتي
مكة جرم للدينة فهو كسائر البلاد في حكم القطعة .

﴿ كتاب القيط ﴾

ويسمى مقيطاً ومنبوذاً ودعياً . والأصل فيه مع ما يأتي قوله تعالى وافعوا الحير وقوله وتعاونوا على البر
والنقوى وأركان القيط الشرعي لقط وقيط ولاقط وكلها تعلم بما يأتي (لقطه) أي القيط (فرض كفاية)
لقوله تعالى ومن أحياءها فكانما أحياء الناس جميعاً لأنه أدى محترم فوجب حفظه كالمنظر إلى طعام غيره وفارق
القطعة حيث لا يجب لقطها بأن الغلب فيها الاكتساب والنفس تميل إليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنكاح
والوطء فيه (ويجب إظهاره عليه) أي على اللقط وإن كان الاقسط ظاهر العدالة خوفاً من أن يسترقه وفارق
الإشهاد عليه الإشهاد على لقط القطعة بأن الغرض منها المال والإشهاد في التصرف المالي مستحب ومن القيط
حفظ حرمة ونسبه فوجب الإشهاد كما في النكاح وبأن القطعة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في القيط
(وعلى مامع القيط) تبعاً له ولثابت ملكه فلو ترك الإشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة وجاز نزاعه منه قاله في الوسيط
وإنما يجب الإشهاد فيما ذكر على لقط نفسه أما من سلبه الحاكم فالإشهاد مستحب قاله الماوردي وغيره
(والقيط صغير أو مجنون منبوذاً كآقله) معلوم ولو مجزاً لحاجته إلى التعهد وقولي وعلى ما إلى آخره من
زيادتي (واللاقط حر رشيد عدل) ولو مستورا (فلو لقطه غيره) ممن يهرق ولو لمكاناً أو كفر أو صباً أو مجنوناً أو
فسقاً أو سفه (لم يصح) فيزع القيط منه لأن حق الحضانة ولاية وليس من أهلها (لكن لكافر لقط كافر) لما
بينهما من اللوالة (فإن أذن لرفيقه غير الكاتب) في لقطه (أو أقره) عليه (فهو الاقسط) ورقيقه نائب
عنه في الأخذ والتربية إذ يده كيده بخلاف الكاتب لا استقلاله فلا يكون السيد هو الاقسط بل ولا هو أيضاً كما
علم مما مر فإن قال له السيد التقط لي فالسيد هو الاقسط والبعض كالرفيق إلا إذا لقط في نوبته فلا يصح كما قاله
الروائي والتقييد بغير الكاتب من زيادتي (ولو ازدحم أهلاً) للقط على القيط (قبل أخذه) بأن قال كل
منهما أنا أخذه (عين الحاكم من راء) ولو من غيرها إلا لاحق لواحد منها قبل أخذه (أو بعده) أي بعد

فان تملك فظهر للمالك
ولم يرض يدها لزمه
ردها بزيادتها للتصلة
وأرض نقص فإن تلفت
غرم مثلها أو قيمتها
وقت تملك ولا تدفع
لمدع بلا وصف ولا حجة
وإن وصفها وظن صدقه
جاز فإن دفع ثبتت
لآخر حولت له فان
تلفت فله تضمن كل
والقرار على المدفوع له
ولا يحل لقط حرم مكة
إلا لحفظ ويجب تعريف.

﴿ كتاب القيط ﴾

لقطه فرض كفاية
ويجب إظهاره عليه
وعلى ما مع القيط
والقيط صغير أو مجنون
منبوذاً كآقله واللاقط
حر رشيد عدل فلو
لقطه غيره لم يصح
لكن لكافر لقط كافر
فان أذن لرفيقه غير
الكاتب أو أقره فهو
اللاقط ولو ازدحم أهلاً
قبل أخذه عين الحاكم
من راء أو بعده

أخذه (فهم سابق) لسبقه باللقط ولا يثبت السبق بالوقوف على رأسه بغير أخذه (وإن لقطاه معافى) يقدم (على قير) لأنه قد بواسيه بماله (وعدل) باطنا (على مستور) احتياطا للقيط (ثم) إن استويا في الصفات وتشاحا (أقرع) بينهما إذ لا مرجح لأحدهما على الآخر ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر وليس لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كما ليس للمنفرد نقل حقه إلى غيره ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولا رجل على امرأة (وله) أى للاقط (نقله من بادية لقريته) نقله (منهما) أى من بادية وقرية أى من كل منهما (بلد) لأنه أرفق به (لا عكسه) أى لا نقله من قرية لبادية أو من بلد لقرية أو بادية لحشونة عيشهما وفوات العلم بالدين والصنعة فيهما نعم له نقله من بلد أو من قرية لبادية قرية يسهل المراد منها على النص وقول الجمهور (و) له نقله (من كل) من بادية وقرية وبلد (لئله) لا تنفاد ذلك لا مادونه وذكر حكم القرية جوازا ومنعا مع جواز نقل البلدى له من بادية لبلدها من زيادى وعمل جواز نقله إذا أمن الطريق وللنقد وتواصلت الأخبار واختبرت أمانة اللاقط (ومؤنته) هو أعم من قوله ونقته (في ماله العام كوقف على اللقطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص) وهو ما اختص به (كثياب عليه) ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها (أو تحت) مفروعة (ودنانير كذلك) أى عليه أو تحتها ولو منشورة (ودار هو فيها وحده) وحسته منها إن كان معه فيها غيره لأن له يداو اختصاصا كالبالغ والأصل الحرية ما لم يعرف غيرها وقول واحد من زيادى (لا مال مدقون) ولو تحتها أو كان فيه أو مع القيط رقعة مكتوب فيها أنه لا مكلف نعم إن حكم بأن المكان له فهو له مع المكان (و) لا مال (موضوع قربه) كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لأن لرعاية (ثم) إن لم يعرف له مال عام ولا خاص ولو محكوما بكفره بأن وجد بلد كافر ليس بها مسلم فؤنته (في بيت مال) من سهم المصالح (ثم) إن لم يكن فيه مال أو كان ثم ما هو أم (يقترض عليه حاكم) وهذا من زيادى (ثم) إن عسر الاقتراض وجبت (على موسرينا) أى المسلمين (قرضا) بالقابض عليه إن كان حرا وإلا ففى سيده والعنى على جهة القرض فالنصب ينزع الخافض والتقييد باليسار من زيادى (وللاقطه استقلال بحفظ ماله) كحفظه (وإنما يمونه منه باذن حاكم) لأن ولاية اللال لا تثبت لقير أب وجد من الأقارب فالأجنبي أولى (ثم) إن لم يجد ماله (بإشهاد) وهذا من زيادى فإن ماله بدون ذلك ضمن .

(فصل) في الحكم بإسلام اللقيط وغيره بتبعية أو بكفرهما كذلك (القيط مسلم) تبعا لدار وما ألحق بها (وإن استلحقه كافر) هو أولى من قوله ذى (بلاينة) بنسبه هذا (إن وجد بمحل) ولو بدار كافر (بمسلم) يمكن كونه منه ولو أسير امتسرا أو تاجرا أو مجتازا تعلقا للإسلام ولأنه قد حكم بإسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق (و) لكن (لا يكتفى اجتيازه بدار كافر) بخلافه بدار نال حرمتها ولو نجاه المسلم قبل في نفي نسبه لأننى إسلامه أما إذا استلحقه الكافر بيينة أو وجدا للقيط بمحل منسوب للكفر ليس به مسلم فهو كافر (ويحكم بإسلام غير لقيط صبي أو مجنون تبعا لأحد أصوله) بأن يكون أحد أصوله ولو من قبل الأم مسلما وقت الصلوة به أو بعده قبل بلوغ أو إفاقة وإن كان ميتا والأقرب منه حيا كافر أو تعلقا للإسلام (و) تبعا (لسايه للمسلم) ولو غير مكلف (إن لم يكن معه) فى السبي (أحدم) أى أحد أصوله لأنه صار تحت ولايته فإن كان معه فيه أحد لم يقع السابق لأن تبعية أحدى أقوى ومعنى كون أحدى معه كافى الروضة أن يكونا فى جيش واحد وغنيمة واحدة لا أنهم فى ملك رجل وخرج بالمسلم الكافر فلا يحكم بإسلام مسييه وإن كان بدار لأن الدار لا تؤثر فيه ولا فى أولاده فكيف تؤثر فى مسييه نعم هو على دين سايه كما قاله الماوردى وغيره ولو صباه مسلم وكافر فهو مسلم وخرج بالتبعية إسلامه استقلال فلا يصح كسائر عقوده وفارق حمة عباداته بأنها يتنفل بها فتقع منه تقلا بخلاف الإسلام وإنما صح إسلام على رضى الله عنه فى صعره لأن الأحكام كما قال البيهقى إنما تعلقت بالبلوغ بعد المجردة فى عام الخندق أما قبلها فهي منوطة بالتمييز وكان

قدم سابق وإن لقطاه معافى على قير وعدل على مستور ثم أقرع وله نقله من بادية لقرية ومنها لبلد لا عكسه ومن كل لئله ومؤنته فى ماله العام كوقف على اللقطاء أو الخاص كثياب عليه أو تحته ودنانير كذلك ودار هو فيها وحده لا مال مدقون وموضوع قربه ثم فى بيت مال ثم يقترض عليه حاكم ثم على موسرينا قرضا ولللاقطه استقلال بحفظ ماله وإنما يمونه منه باذن حاكم ثم بإشهاد .

(فصل) فى القيط مسلم وإن استلحقه كافر بلا بيينة إن وجد بمحل به مسلم ولا يكتفى اجتيازه بدار كافر ويحكم بإسلام غير لقيط صبي أو مجنون تبعا لأحد أصوله ولو لم يكن معه أحدى مسلم إن لم يكن معه أحدى

على غيرنا حين أسلم (فإن كفر بعد كاله) بالبلوغ أو الإفاقة (فيهما) أي في هاتين التبعيتين (فترد)
 لسبق الحكم بإسلامه وخرج فيهما ماله وكل في تبعية الدار وكفر فانه كافر أصلي لا مرتد لبنائه على
 ظاهرها فإذا أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلاف ما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم
 إن تحض السلون بالدار لم يقر على كفره قطعا قاله الماوردي وأقره ابن الرقعة ، وذكر حكم المجنون
 مطلقا مع ذكر حكم الصبي قبل لو كفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابق من زيادتي وتبيري بأحد أصوله
 أولى من تعبيره بأحد أصوله .

(فصل) في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه (اللقيط حر) وإن ادعى رقه لا قاط أو غيره لأن غالب
 الناس أحرار (إلا أن تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك) كإثبات وشراء فلا يكفي مطلق الملك لأننا نأمن أن
 يعتمد الشاهد ظاهر اليد وفارق غيره كثوب ودار بأن أمر الرق خطرا فاحيط فيه بأن المال لم يملك فلا تغير
 دعواه وصفه بخلاف اللقيط لأنه حر ظاهر (أو غيره) بعد كاله (ولم يكذبه للقرلة) هو أولى من قوله فصدقه
 (ولم يسبق إقراره) بعد كاله (بحرية) فيحكم برقه في صورتين وإن سبق منه تصرف يقتضيه كبيع ونكاح
 نعم إن وجد بدار حرب لا مسلم فيها ولا ذي قرين كسائر صيائهم ونسائهم قاله البلقيني وكلامهم يقتضيه
 أما إذا أقر ملك كذبه أو سبق إقراره بالحرية فلا يقبل إقراره بالرق وإن عاد للكذب وصدقه لأنه لما كذبه
 حكم بحريته بالأصل فلا يحد رقيقا (ولا يقبل إقراره) أي بالرق (في تصرف ماضٍ بغيره) بخلافه
 في مستقبل وإن أضر بغيره وماض لا يضر بغيره (فلو لم يدين فأقر برق ويده مال قضى منه) ولا يجعل للقر
 له بالرق إلا ما فصل عن الدين فإن بقي من الدين شيء اتبع به بعد عتقه أما التصرف الماض الضرب فيقبل إقراره
 بالنسبة إليه ولو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو لم يجل له نكاح الأمة وأقرت بالرق لم ينسخ نكاحها وتسلم
 لزوجها ليلا ونهارا ويسافر بها زوجها بغير إذن سيدها وولها قبل إقرارها حر وبه رقيق وتعتد بثلاثة
 أقراء للطلاق وشهرين وخمسة أيام للموت وحذفت من الأصل هنا حكم ما لو ادعى رقا صغير يده جهل لقطه
 له كرهه في الدعوى والبيئات وسأى بيانه ثم مع زيادة (ولو استلحق نحو صغير) هو أهم من قوله
 ولو استلحق اللقيط (رجل) ولو كافرا أو عبدا أو غير (لقطه) بشرطه السابقة في الإقرار لأنه أقر
 له بحق فأشبهه ماله أقر له بماله له وإمكان حصوله منه بنكاح أو وطء شبهة لكن لا يسلم للعبث باشتغاله
 بخدمة سيده ولا ثقة عليه إذ لا ماله له أما المرأة إذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا إذ يمكنها إقامة
 البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف (رجل) أو (استلحقه) (اثان قدم بينة) لا بإسلام وحرية فلا يقدم
 أحدهما منهما لأن كل من اتصف بشيء منهما أو من ضدها أهل لو اتفرد فلا بد من مرجح (وإن)
 لم تكن بينة أو تعارضت يثنان قدم (بسبق استلحاق) من أحدهما (مع بدله) (من غير لقط) (لثبوت النسب
 منه معتزدا بالبدل عاضدة لا مرجحة لأنها لا تثبت النسب بخلاف الملك أما يد اللقط فلا عبرة بها حتى
 لو استلحق اللقط اللقيط ثم ادعاه آخر عرض على القائف كما يعلم بما أتى ولو أقام اثان يثبتن مؤرختين
 بتاريخين مختلفين فلا ترجيح وقولي بسبق إلى آخره من زيادتي (وإن لم يكن سبق بغيره السابق قدم
) (قائف) وجد وسأى بيانه آخر كتاب الدعوى (فإن عدم) أي القائف أي لم يوجد بدون مسافة
 قصر (أو) وجد ولكن (تحير أو فاه عنهما أو ألحقه بهما انتسب بعد كاله لمن يميل طبعه إليه) منهما
 أو من ثالث بحكم الجيلة لا بمجرد التشبه فإن امتنع من الانتساب عناد حبس وعليهما الموقنة مدة الانتظار
 فإذا انتسب إلى أحدهما رجع الآخر عليه عامان إن مان باذن الحاكم وإن انتسب إلى ثالث وصدقه لحقه
 ولو لم يميل طبعه إلى أحد وقف الأمر إلى انتسابه ثم بعد انتسابه مقى ألحقه القائف بغيره بطل الانتساب
 لأن إلحاقه صحة أو حكم وتعيرى ما ذكر أولى مما عبر به

فإن كفر بعد كاله
 فيهما فترد .
 (فصل) اللقيط حر
 إلا أن تقام برقه بينة
 متعوضة لسبب الملك
 أو غيره ولم يكذبه للقرلة
 ولم يسبق إقراره بحرية
 ولا يقبل إقراره به في
 تصرف ماضٍ بغيره
 بغيره فلو لم يدين فأقر
 برق ويده مال قضى
 منه ولو استلحق نحو
 صغير رجل لحقه أو
 اثان قدم بينة فبسبق
 استلحاق مع يد من
 غير لقط فقايف فإن
 عدم أو تحير أو فاه عنهما
 أو ألحقه بهما انتسب
 بعد كاله لمن يميل
 طبعه إليه .

﴿كتاب الجمالة﴾

بثلبت الجهم واتصم جماعة على كسرهما وآخرون على كسرها وفتحها وهي كالجمل والجميلة لئلا اسم لما يعمل
للإنسان على فعل شيء وشرا التزم عوض معلوم على عمل معين . والأصل فيها قبل الإجماع خبر الذي رآه
الصحابي بالقائمة على قطع من الغنم كافي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري وهو الرأقي كمارواه الحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم والقطع ثلاثون رأسا من الغنم ، وأيضا الحاجة قد تدعو إليها فجازت كالضاربة بالإجارة
(أركانها) أربعة (عمل وجعل وصيغة وعاقده وشرط فيه اختيار وإطلاق تصرف ملتزم) ولو غير المالك فلا
يصح التزم مكره وصي ومجنون ومجورسفه (وعلم عامل) ولو مبهما (بالالتزام) فلو قال إن رده زيد فله كذا
فرده غير عالم بذلك أو من رد أتقى فله كذا فرده من لم يعلم ذلك لم يستحق شيئا (وأهلية عمل عامل معين)
فيصح بمن هو أهل لذلك ولو عبدا وصيبا ومجنونا ومجورسفه ولو بلا إذن بخلاف صغير لا يقدر على العمل
لأن منفته معدومة كاستئجار أعمى للحفاظ (و) شرط (في العمل كلفة وعدم تعيينه) فلا جعل فيما لا كلفة
فيه كأن قال لمن دلي على مالي فله كذا فله والمال يدغيره ولا كلفة ولا فيما تعين عليه كأن قال من رد مالي فله
كذا فرده من هو يده وتعين عليه الرد لنحو غضب وإن كان فيه كلفة لأن مالا كلفة فيه وماتعين عليه شرعا
لا يتأجلان بوض ومالا تعين شامل للواجب على الكفاية كمن حبس ظمنا قبل مالا لمن يتكلم في خلاصه
بجاهه أو غيره فإنه جائز كآفته النووي في فتاويه (و) عدم (تأقيته) لأن تأقيته قد يفوت الغرض فيفسده
وسواء كان العمل الذي يصح المقد عليه معلوما أم مجهولا عسر على الحاجة كافي عمل القراض بل أولى فإن
لم يسر على اعتبار منبسطه إذ لا حاجة إلى احتمال الجمل ففي بناء حائط يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه
وما يبنى به وفي الحياطة يتبر وصفها ووصف الثوب وأكتر ما ذكر من زيادتي (و) شرط (في الجمل ما) يمر
(في الثمن) هو أولى بما ذكره فلا يصح ثمن لجمل أو نجاسة أو غيرها يفسد العقد كالبيع ولأنه مع الجمل
لا حاجة إلى احتماله كالإجارة بخلافه في العمل والعامل ولأنه لا يكاد أحد يرغب في العمل مع جهله بالجمل فلا
يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك مسألة العليج وستأتي في الجهاد ومالو وصف الجمل بما يفيد العلم وإن لم
يصح كونه ثمن لأن البيع لازم طحيط له بخلاف الجمالة (وللعامل في) جعل (فاسد يقصد أجرة) كالإجارة
الفاسدة بخلاف ما لا يقصد كالم و تعبيري بما ذكر أعمر وأولى بما عبر به (و) شرط (في الصيغة لفظ) أو ما في
معناه مما مر في الضمان (من طرف الملتزم يدل على إذنه في العمل بجمل) لأنها معاوضة فانتقلت إلى صيغة تدل
على المطلوب كالإجارة بخلاف طرف العامل لا يعترض له صيغة (قلو عمل) أحد (يقول أجنبي قال زيد من رد
عبدى فله كذا وكان كاذبا فلا شيء له) لعدم الالتزام فإن كان صادقا فله على زيدما التزمه إن كان المخبر ثقة وإلا
فهو كالورد عبد زيد غير عالم بإذنه والتزامه وفي ذلك إشكال ذكرته مع جوابه في شرح الروض (ولمن رده من
أقرب) من المكان المعين (قسطه) من الجمل فإن رده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها أو من مثله من
جهة أخرى فله كل الجمل كما صححه الخوارزمي لحصول القرض ويؤيده جواز ذلك في إجارة ولم يطلع السبكي
على ذلك فيبحث أن الأولى عدم استحقاقه وكذا الأذرعى لكنه رجع عنه ومال إلى استحقاقه (ولو رده
اثنان) مثلامعنيين كانا أولا (فلهما الجمل) بالسوية (إلا إن عين أحدهما) فقط (فله كله) أى الجمل (إن قصد
الآخر إعادته) فقط (والا) بأن قصد الآخر العمل لنفسه أو للملتزم أو لهما أو لنفسه والعامل أو للعامل والملتزم
أو للجميع أو لم يقصد شيئا فقولى وإلا أعمر من قوله وإن قصد العمل للمالك (ة) للمعين (قسطه) وهو في المثال
نصفه الجمل في الصور الثلاث الأولى والأخيرة وثلاثا أو رابعة في الرابعة والخامسة وثلاثة في السادسة (ولا
شيء للآخر) حيث لم يلد الالتزام له (وقبل فراغ) من العمل الصادق ذلك بما قبل الشروع فيه (للملتزم
تغيير) بزيادة أو نقص في الجمل أو العمل كافي البيع في زمن الخيار وتعبيري هنا وفيما يأتي بالملتزم أعمر

﴿كتاب الجمالة﴾

أركانها عمل وجعل
وصيغة وعاقده وشرط
فيه اختيار وإطلاق
تصرف ملتزم وعلم عامل
بالالتزام وأهلية عمل
عامل معين وفي العمل
كلفة وعدم تعيينه
وتأقيته وفي الجمل ما في
الثمن وللعامل في فاسد
يقصد أجرة وفي الصيغة
لفظ من طرف الملتزم
يدل على إذنه في العمل
بجمل فلو عمل بقول
أجنبي قال زيد من رد
عبدى فله كذا وكان
كاذبا فلا شيء له ولمن رده
من أقرب قسطه ولو
رده اثنان فلهما الجمل
إلا إن عين أحدهما فله
كله إن قصد الآخر
إعادته وإلا قسطه
ولاشيء للآخر وقبل
فراغ الملتزم تغيير

من تعبيره بالمالك وسكن التغيير في العمل من زيادتي (فإن كان) التغيير (بعد شروع) في العمل (أو) قبله
 و (عمل) العامل (جاهلا) بذلك (فله أجره) أي أجره مثله لأن النداء الثاني فسخ للأول والفسخ من
 الملتزم في أثناء العمل يقتضي الرجوع إلى أجره للثلث وألحق بفسخه بالتغيير قبل العمل المذكور فإن عمل
 في هذه علما بذلك فله للسمي الثاني ويستثنى من الأول ما لو علم للسمي الثاني قط فله منه قسط ما عمله بعد
 علمه فيما يظهر وإن أفهم كلام بعضهم أن له بذلك كل للسمي الثاني وقولي أو عمل جاهلا من زيادتي
 (ولكل) منها (فسخ) للجملة لأنها عقد جائز من الطرفين كالتراض والشركة (وللعامل أجره)
 أي أجره مثله (إن فسخ الملتزم) ولو باعنا الرقيق (بعد شروع) في العمل كما في القراض واستشكل
 لزوم أجره للثلث بما لو مات الملتزم في أثناء اللدة حيث تفسخ ويجب القسط من السمي وأي فرق بين
 الفسخ والانتصاخ ويجب بأن الملتزم ثم لم يتسبب في إسقاط السمي والعامل ثم تم العمل بعد الانتصاخ
 ولم يمنعه الملتزم منه بخلافه هنا (والا) بأن فسخ أحدهما قبل الشروع أو العامل بعده (فلا شيء) له
 وإن وقع العمل مسلما كأن شرط له جلا في مقابلة بناء حائط فبنى بعضه بحضرته لأنه لم يعمل شيئا
 في الأولى وفسخ ولم يحصل غرض الملتزم في الثانية نعم إن فسخ فيها لزيادة الملتزم في العمل فله الأجرة
 (كما لو تلف مردوده) هو أعم من قوله مات الآبق (أو هرب قبل وصوله) لما لك فانه لا شيء له لأنه
 لم يرد وكذا تلف سائر محال الأعمال نعم إن وقع العمل مسلما وظهر أثره على المحل استحق الأجرة
 كما أوضحته في شرح البهجة وغيره (ولا يجبه لاستيفاء) للجل لأنه إنما يستحقه
 بالتسليم ولا للمؤنة أيضا كما شمله كلامي بخلاف قول الأصل لقبض الجبل
 (وحلف ملتزم أنسكر شرط جمل أوردا) فيصدق لأن الأصل
 عدمه فإن اختلفا بعد استحقاق في قدر جمل أو قدر
 مردود تحالفا للعامل أجره للثلث كما علم من باب
 الاختلاف في كيفية العقد وكتاب
 القراض والله سبحانه
 وتعالى أعلم

فإن كان بعد شروع
 أو عمل جاهلا فله أجره
 ولكل فسخ وللعامل
 أجره إن فسخ الملتزم
 بعد شروع وإلا فلا شيء
 كما لو تلف مردوده أو
 هرب قبل وصوله ولا
 يجبه لاستيفاء وحلف
 ملتزم أنسكر شرط
 جمل أوردا .

ثم الجزء الأول من (فتح الوهاب) ويليه الجزء الثاني ، وأوله : كتاب القراض

صفحة	صفحة
١١١ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	٢ خطبة الكتاب
١١٣ باب زكاة الفطر	٣ (كتاب الطهارة) ٧ باب الأحداث
١١٥ باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه	٩ فصل في آداب الحلاء وفي الاستنجاء
١١٦ باب أداء زكاة للمال ١١٧ باب تعجيل الزكاة	١١ باب الوضوء ١٥ باب مسح الخفين
١١٨ (كتاب الصوم) ١١٩ فصل في أركان الصوم	١٨ باب النسل
١٢٢ فصل في شروط وجوب صوم رمضان	١٩ باب في النجاسة وإزالتها ٢١ باب التيمم
» فصل في فدية قوت الصوم الواجب	٢٣ فصل في كيفية التيمم وغيرها
١٢٤ باب صوم التطوع	٢٦ باب الحيض
١٢٥ (كتاب الاعتكاف)	٢٧ فصل : في تقسيم الدم الخارج من المرأة
١٣١ فصل في الاعتكاف المنذور	٢٩ (كتاب الصلاة) باب أوقاتها
١٣٤ (كتاب الحج) ١٣٦ باب المواقيت	٣٢ فصل فيمن يجب عليه الصلاة وما يذكر معه
١٣٨ باب الإحرام ١٤٠ باب صفة التمسك	٣٣ باب في من الأذان والإقامة
» فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن	٣٥ باب فيمن يكون التوجه للقبلة شرطاً
١٤٤ فصل في الوقوف بعرفة مع ما يذكر معه	في حصة صلاته ومن لا
١٤٥ فصل في البيت بمزدلفة والدفع منها	٣٨ باب صفة الصلاة ٤٨ باب في شروط الصلاة
١٤٧ فصل في البيت بمعنى ليالي أيام التشريق	٥٣ باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به
١٤٩ فصل في أركان الحج والعمرة وبيان	٥٥ باب في سجود التلاوة والشكر
أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك	٥٦ باب في صلاة النفل ٥٩ باب في صلاة الجماعة
١٥١ باب ما حرم بالإحرام	٦١ فصل في صفات الأئمة
١٥٦ باب الإحصار والفوات	٦٤ فصل في شروط الاقتداء وآدابه
١٥٧ (كتاب البيع) ١٦١ باب الربا	٦٨ فصل في قطع القدوة وما تنقطع به وما يتبعها
١٦٤ باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها	٦٩ باب كيفية صلاة السافر
١٦٦ فصل فيما نهى عنه من البيوع نهياً	٧٠ فصل في شروط القصر وما يذكر معها
لا يقتضى بطلانها وما يذكر معها	٧٢ فصل في الجمع بين الصلاتين ٧٣ باب صلاة الجمعة
١٦٧ فصل في تفريق الصفقة وتمدها	٧٧ فصل في الأغسال السنوية في الجمعة وغيرها
١٦٨ باب الخيار ١٦٩ فصل في خيار الشرط	٧٩ فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به
١٧٠ فصل في خيار العيب وما يذكر معه	٨٠ باب في صلاة الخوف ٨٢ فصل في اللباس
١٧٥ باب في حكم المبيع ونحوه	٨٢ باب في صلاة العيدين وما يتعلق بها
١٧٨ باب التولية والإشراك والمراجعة والمخاطة	٨٤ باب في صلاة كسوف الشمس والقمر
١٧٩ باب بيع الأصول والثمار	٨٦ باب الاستسقاء ٨٧ باب حكم تارك الصلاة
١٨٢ فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما	٨٨ (كتاب الجنائز) ٩٢ فصل في تكفين الميت وحمله
١٨٤ باب الاختلاف في كيفية القعد	٩٤ فصل في صلاة الميت ٩٨ فصل في دفن الميت
١٨٥ باب في معاملة الرقيق	١٠٢ (كتاب الزكاة) ١٠٢ باب زكاة الماشية
١٨٦ (كتاب السلم)	١٠٦ باب زكاة النابت ١٠٩ باب زكاة النقد
١٩٠ فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه الخ	

- ١٩١ فصل في القرض
١٩٢ (كتاب الرهن)
١٩٦ فصل فيما يترتب على لزوم الرهن
١٩٩ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به
٢٠٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
» (كتاب التفليس)
٢٠١ فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه
بالفلس من بيع وقسمة وغيرها
٢٠٣ فصل في رجوع العامل للفلس عليه الخ
٢٠٥ باب الحجر
٢٠٧ فصل فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية
تصرفه في ماله
٢٠٨ باب الصلح
٢١٠ فصل في التزامه على الحقوق للشركة
٢١٣ باب الحوالة
٢١٤ باب الضمان
٢١٧ (كتاب الشركة)
٢١٨ (كتاب الوكالة)
٢٢٠ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة
والقيدة بالبيع بأجل وما يذكر معها
٢٢١ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة القيدة
٢٢٢ فصل في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها
٢٢٣ (كتاب الإقرار)
٢٢٥ فصل في بيان أنواع من الإقرار الخ
٢٢٧ فصل في الإقرار بالنسب
٢٢٨ (كتاب العارية)
٢٣٠ فصل في بيان أن العارية غير لازمة الخ
٢٣١ (كتاب النصب)
٢٣٢ فصل في بيان حكم النصب وما يؤمن به
للنصب وغيره
٢٣٤ فصل في اختلاف المالك والناصب وضمان
ما ينقص به النصب وما يذكر معها
٢٣٦ فصل فيما يطرأ على النصب من زيادة
وغيرها
- ٢٣٧ (كتاب الشفعة)
٢٣٨ فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي
الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معها
٢٤٠ (كتاب القراض)
٢٤١ فصل في أحكام القراض
٢٤٣ فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين
وحكم اختلاف العاقلين مع ما يأتي معها
٢٤٤ (كتاب المساقاة)
٢٤٥ فصل في بيان أن المساقاة لازمة وحكم
هرب العامل ، والمزارعة ، والخبرة
٢٤٦ (كتاب الاجارة)
٢٤٩ فصل فيما يجب بالمعنى الآتى على المكري
والمكترى لعقار أو دابة
٢٥٠ فصل في بيان غاية الزمن الذي تقدر النفعة
به تقريرا مع ما يذكر معها
٢٥١ فصل فيما يقتضى الانقضاء والخيار في
الاجارة ومالا يقتضيهما
٢٥٣ (كتاب إحياء الموات)
٢٥٤ فصل في بيان حكم النافع المشتركة
٢٥٥ فصل في بيان حكم الأعيان المشتركة الخ
٢٥٦ (كتاب الوقف)
٢٥٨ فصل في أحكام الوقف اللفظية
» فصل في أحكام الوقف المعنوية
٢٥٩ فصل في بيان النظر على الوقف وشرط
الناظر ووظيفته
٢٥٩ (كتاب الهبة)
٢٦١ (كتاب اللقطة)
٢٦٢ فصل في بيان حكم لقط الحيوان وغيره
مع بيان تعريفهما
٢٦٤ (كتاب القبط)
٢٦٥ فصل في الحكم بإسلام القبط وغيره
بتبعية أو بكفرهما كذلك
٢٦٦ فصل في بيان حرية القبط وقهواستلحاقه
٢٦٧ (كتاب الجمالة)